

٢١٧٤

ف . ر

الفتاوي الخيرية لنفع البرية ، تأليف الرملي ،
خير الدين بن أحمد - ١٠٨١هـ ، جمع الرملي محيي
الدين بن خير الدين - ١٠٧١هـ وأتمها الجنيني
ابراهيم بن سليمان - ١١٠٨هـ . بخط اسماعيل بن
رجب بن يوسف بن أحمد بن فياض الحنبلي سنة
١٠٨٩هـ .

٢ ج في ٢ مج (٥١١ ق) ٢٥ س ٢٠٥ × ١٥ سم
نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد ، طبعت مرات
آخرها بالآستانة سنة ١٣٠٠هـ .

٧٣٨٩

الاعلام ٢ : ٣٧٤ معجم المطبوعات ١ : ٩٥١
١ - المذهب الحنفي ، الفقه أ - المؤلف
ب - الناسخ ج - الجامعان د - تاريخ النسخ

Copyright © King Saud University

١٤١٤/٩/٥٥

٧٢٨٩



٢٧



Copyright © King Saud University

١١٧ ٢٨٩

مكتبة جامعة الملك سعود قسم النخطوط

الرقم: ١٣٨٩ فلا ١٥٦
العنوان: الفناوى الخيرية - لفتح البيرة
المؤلف: الرملى، خرم البريم - أحمد - ١٨١ هـ
تأليف: ١٨٩ هـ
اسم الناشر: اسماعيل بن محمد بن يوسف بن أحمد بن فياض الحنبلى
عدد الأوراق: جزء ١ (١٥٠ ورقة)
ملاحظات: - - - - -
- - - - - ١٤ - - - - -

1957

لهي لا سهل الا ما جعله الله و انت تعلم الخير
سبقت لعل ينك وكرمك وحبك
ورافتك

دار مشتركة بين
اثنين لا يجوز
لاحدهما ادخال
الاجانب فيها الخ

المراة حكمة حكمها

من دفع شيئا ليس بواجب
فله استرداده الا اذا
دفعه على وجه الكسبة الخ

٥٩

٧٠

يجوز بيع ما اشتراه
المتولي من غلة المسجد
على الصحيح وان لا يغير
وقفا

من لم المور في محل
لم فتح باب فيه

٧٠

نصب القاضي وصيا في تركه الايتام
والايتام في ولاية ولم تكن التركة في
ولاية الخ

١٣٦

٢٧٦

لا يجوز تغيير معالم وقف ما
٤٦٦

في النزول عن التوظيف
التيارات بال يعطى
لصاحبها هل يجوز

٣٦٧

شراء الثمرة صحتنا
سواء بواصلها أم لا
٣٣٥

اذا تعارضت
البيّنات
شيئا قطتا

٢٩٢

في النزول عن
التيارات بال

٣٦٧

امراة باعت دارا
ثم ادعت ما فيها وقفا

٣٣٥

روساء القرية
بذلوا مالا لاجل
انتظام حال القرية
يلزم الجميع

٣٧٦

فما رسل في الاعراس
وتخوها هل يكون قرضا

٣٦٧

ابن المائنة
هل هو هاتفي

٥٧

هل يجوز
للزوجة تحلية
بنائها الخ

٨٧

الزوام مالا
يلزم غير معتبر

٧٥

ادعي ذوالبدان الارض
اخراجيه منك فالقول له
وعلى من يخافه في الملك
البرهان لان اخرج
لا ينافي الملك

٤١٩

فستت نكاحا من
زوجها الفايبة على
مذهب الشافعي

٤٨

قبض قرشاً ثم ادعى
انه زيف وانكر الراجح الخ

٣٣٤

نصب الحاكم من
يجمع مال الفايبة
وحيله ويخفها
ويفق عليه ويرجع
على الفايبة

٧٤

بسم الله الرحمن الرحيم . يا مسهل كل عسر . . .
 الحمد لله الذي وفق من اراد به الخير للتحفة في الدين . وهدى من
 شاء الى سبيل الهدى . والصلاة والسلام على سيدنا ولينا والآخرين
 محمد خاتم النبيين والمرسلين . وعلى اله الطيبين الطاهرين .
وبعد فيقول العبد الفقير ابراهيم بن سليمان بن محمد بن عبد العزيز
 قد وجدت شيخنا العلامة . الرحلة الفخامة . الشيخ محيي الدين
 طاب ثراه . وكانت فراديس الجنان ماواه . قد شرع في جمع فتاوي
 والده شيخنا واستاذنا وكتب لها ديباجة صورتها وبعد
 فيقول العبد الفقير محيي الدين هذا اثر يسير . من جم غفير . من
 اجوبة عن اسئلة سئل عنها سيدنا ومولانا شيخ الاسلام والمسلمين
 خاتمة الفقهاء المحققين . اوجده الزمان . في فقه ابي حنيفة
 النعمان . وجيد الدهر . وفرد العصر . سيدي والدي الخیر الدین
 المنيني . ومن هو خير محض كاسمه الشريف الا وهو خير الدين
 متع الله بطول حياته المسلمي . فاجاب عنها بما هو الصحيح المقتضى
 به من مذهب ابي حنيفة . او بما صححه كبار اهل المذهب لا خلافا
 العصر ولنغير احوال الناس رفقا بعباد الله طابا لآبائهم رضي الله
 تعالى يوم الخيفة . فجمعتها وكتبتها . وعلى طريق الهداية رتبها .
 ليحصل السهيل والتعريب . للسائل والمجيب . ولما رسم
 غابا الا ما قل وجوده في الاسفار . وكثر وقوعه في غالب الدبابر .
 اولم يصح . به في الابواب . وان فهم من كتب الاصحاب . وسميتها
 بالغناوي الخيرية . لنفع البرية . وبالله المستعان . وعليه التكلان .
 هذا وقد اخبرني والدي المثار اليه . متعني الله بطول حياته
 واسبق نعمه علمي وعليه . انه لا يعي نفسه الا في تعلم القرآن
 وحفظه . والاخذ في تجويده . ثم الاعتناء بالفقه وتحشيدہ وتمهيدہ .
 وانه رحل من بلده التي هي الرسالة البيضاء سنة سبع بعد

منه

الالف الى مصر ولازم العلم بالجامع الازهر واخذ العقدة عن جماعة
 من فقهاء الحنفية كالشيخ عبد الله النخعي والشيخ السراج الحانوي
 والشيخ احمد بن الشيخ محمد امين الدين بن عبد العال وغيرهم
 وقراء الاصول على المجبي وجماعة . والشيخ علي العلامة الشيخ
 ابي بكر الشنواني وغيره . وقراء الفرائض واكثر التردد على الشيخ
 فائد الولي المشهور . ورجع من مصر الى بلده واسطاذي العقدة
 الحرام سنة ثلاث عشرة والفا انتهى ما كتبه فجمع منها الى باب
 المهر واخر منته المنيته ثم اني استخرت الله شيخنا العلامة
 والده المذكور في انما لها علي حسب ترتيبها فاجازني فاستخرت
 الله تعالى في ذلك واكملتها والله سبحانه وتعالى اسأل . وبنبيه
 اتوسل . ان يجعل سعيا فيها مشكورا . وان يجعله خالصا
 نخلصا لوجهه الكريم . موصلا الى الفوز بدار النعيم . انه على ذلك
 قدير . وبالله جابته جديس . امين امين امين يا رب العالمين .
كتاب الطهارة **سئل** هل يجوز استعمال الماء النجس
 الذي لم يتغير طعمه وريحه في غير الشرب والنظهير كبل الطين
 وسقي الدواب **اجاب** نعم يجوز ذلك قال في جامع الفتاوى
 وغسل الثوب النجس ان تغير طعمه وريحه يحرم الاستعمال
 كالبول والا يجوز الاستعمال في غير الشرب والنظهير كبل الطين
 وشرب الدواب انتهى وقال في الترازية والنجس ينشفع به
 في سقي الدواب وببل الطين ونحوه انتهى وفي البحر نقلا عن
 النجاشي اذا نزع الماء النجس من البئر بكرة ان يبيل به
 الطين وبطين المسجد او ارضه لنجاسته بخلاف السرقيني
 اذا جعل في الطين لان في ذلك ضرورة لانه لا ينتهي الا بذلك
 انتهى وفيه نقلا عن الذخيرة ولا باس برش الماء النجس
 في الطريق ولا يسقي للبهائم وفي خزائن الفتاوى لا باس بان

يسقي الماء النجس للبقر والابل والغنم انتهى وفي النهر وهل
يسقي للدواب قال في الذخيرة لا وفي الخزانة لا باس بذلك واقول
ما في الذخيرة بوافق ما في البدائع وما في الخزانة ما في الاسيماي
فهما قولان متقابلان لا انفلاقا منافيان انتهى والله اعلم
سئل في الشارب اذا طال هل يجب تحليله ام لا **اجاب**
لا يجب تحليله وان طال قال في اعلام الاخير وفي شرح القدروري
قال عز والي رواية المحيط لا يجب ابصال الماء الى ما تحت الحاجبين
والشارب باتفاق الروايات قال الحلواني وانفقوا على ان يمس
الماء شعر حاجبيه وفي صلاة النصاب اذا قصر الشارب لا يجب
تحليله وابصال الماء الى الشفتين وفي النوازل لا يجب وان طال
انتهى وقال الشيخ علي المقدسي في شرح الكثر المنظوم والشارب
اذا طال يجب تحليله انتهى وصرح في البحر انه لا يجب ابصال الماء الى
ما تحت شعر الحاجبين والشارب شر قال وعلي هذا ينبغي ان يحل
قول من قال انه يجب ابصال الماء الى ما تحت شعر الشارب على ما
اذا كان بحيث يبدو نبات الشعر وقد جعله في التجنيس
من الآداب وصرح الولوالي في باب الجراهمية بان المفتي به انه
لا يجب ابصال الماء الى ما تحته كالحاجبين انتهى والله اعلم **سئل**
في فارة وقعت في زيت فهل اذا وضع في اناء مخروق الكفل
وصب عليه الماء شراخذا لما من اسفله ثلاث مرات يطهر كما
نقله الامام ناصر الدين ابوالقاسم في المنقطة عن ابي يوسف
ام لا يطهر وهل اذا طبخ صابونا وصار مستحلا يطهر ام لا
اجاب نعم يطهر الزيت بهذا الصنع وكذلك لو صب عليه الماء
قطعا فرفع ثلاث مرات كما ورد عن الثاني وقطع به في الظهيرية
وعلم الفتوي كما في الجمع وغيره وظاهر كلام الخلاصة عدم اشتراط
التثليث وهو مبني على ان غلبة الظن بحرية عن التثليث وفيه

اختلاف

اختلاف نصحيح وفتوي وهي من المسائل المشهورة قبل غلبة
الظن تكفي وقيل لا بد من التثليث وضح كل فعل صاحب
الخلاصة جرح الى الاول وبصرح في مسئلة الثوب فانه قال ووقته
سكون قلبه اليه ووقع في بعض الكتب في هذه المسئلة فيغلي
فيعلو الدهن الماء فيرفع شئ هكذا يفعل ثلاث مرات والظاهر
ان لفظة فيغلي من زيادة النسخ فانا لم نر من شرط للمنطهر
الغليان مع كثرة النقل في المسئلة والتثني له السهم الا ان
يراد بالغلي التجفيف مجازا فقد صرح في مجمع الرواية شرح القدروري
انه يصب عليه مثله ما وتحر كقنامل ومسئلة طهارة الزيت
النجس بانخاذه صابونا صرح به في المجتبى والبرازية قال في
المجتبى جعل الدهن النجس في صابون يعني بطهرته
لانه تغير والتغير مطهر عند محمد وبقي به للبلوي انتهى وصرح
به في فتح القدير وجواهر الفناوي وجامع الفناوي واثبتته
صاحب من الفغار في منته تنوير الابصار وهو منقول عن اجناس
الناطقي وغيره والله اعلم **سئل** فيما لو نزل لعل الغنم لبن هل هو
طاهر محل شربه ام لا **اجاب** لا شك في طهارته لما في الجوهرية من
ان سور مأكول اللحم طاهر كلبته والظاهر منه حل شربه ولم أر من
صرح به والله اعلم **سئل** في صاحب سلس البول اذا كان ينقطع
ساعة ويقطع ساعة كيف يكون وضوءه وهل له المصح على الخفين
وهل يقدم الفأنتة على الوقتية كالصحيح **اجاب** صاحب السلس
ونحوه يتوضا الوقت كل فرض ويصلي بوضوءه فضا ونفلا ماشاء
وتبطل وضوءه بخروج الوقت فقط وهذا اذا لم يمس عليه وقت
الا ذلك الحدوث بوجوده واما مسح على الخفين فتحرير ذلك
على وجه الاختصار ان اصحاب الاعداء اذا توضاوا والعدو غير
موجود وقت الوضوء واللبس فحكمهم حكم الاصحاب يحسون
في الاغاسة يوما وليلة وفي السفر ثلاثة ايام وليلتها من وقت

يطهر
تطهير الزيت

الحديث العارض له بعد اللبس بخلاف ما اذا اللبس بظهور العذر بان
وجد العذر مغايراً للوضوء او لللبس او لعليلهما او فيما بينهما واستمر
حتى لبس فانه حائماً بيسح في الوقت كلما تواءم لحدث غير ما ينبغي
به ولا يسح خارج الوقت بناء على ذلك اللبس وحكمه في وجوب
الترتيب وعدمه حكم الصحيح فيقدم الغاية على الوقتية فاما بحيث
لو عكس لا يصح اذا كان في صاحب ترتيب ويكره اذ المكي صاحب
ترتيب والله اعلم **سئل** هل الايلاج في فرج البهيمية ينقض الوضوء
ولو لم يخرج منه شيء ام لا ينقض ما لم يخرج منه شيء **اجاب**
بمجرد الايلاج في البهيمية لا يوجب الغسل ولا ينقض الوضوء ما
لم يخرج منه شيء صرح به ابن ملك في شرح المجمع في كتاب الصوم
في فصل في ما يجب وما لا يجب وكذلك صرح به في توفيق الغاية في الصوم
ايضاً والله اعلم **سئل** هل الانبياء يخلعون ام لا **اجاب** قال ابن حجر
الهيثمي في كتاب له سماه القول المختصر في علامات المهدي المنتظر
قيل نام ادم فاحتمل فاضربت نطفته بالتراب فخلق الله يا جوج
وما جوج منها واعترض بان النبي لا يحتمل ورد بان المنع اخلام
عن رويته جماعة لا مجرد دفع الماء انتهى ذكره عند ذكر يا جوج وبلجوج
قال وانها من ولد ادم من حوي للحديث الرفوع انها من ذرية نوح
وهو من ذرية نوح قطعاً وروية نفل عن احمد بن السلف ما
عدا كعب بخلافه اعترض قول النووي في فتاويه انهم من ولده لا
من حوي عند جماعة من العلماء والله اعلم **سئل** في الجمصة التي توضع
على الكبي ثم تنزل بما يمنع السيلان هل يكون صاحبها صاحب عذر
ام لا **اجاب** لا يكون صاحب عذر كما هو صريح كلام الخلاصة وغيره
صاحب الجرح السائل لو منع الجرح من السيلان يخرج ان يكون صاحب
الجرح السائل فافاد ان كل صاحب عذر اذا منع نزوله بدواء او غيره
خرج عن كونه صاحب عذر بخلاف الحائض والله اعلم **سئل** هل
يكوه الاشتراك في المشط والميل والمساك كما هو شائع بين العوام

يقولون

يقولون ثلاثة ليس بها اشتراك المشط والمروء والمساك ام لا
اجاب اما السواك يسواك غيره فقد صرح في الضياء المعنوي شرح
مقدمة الغزنوي انه لا بأس به باذن صاحبه وشمله المشط والميل
واما قول الناس فانما ذلك لكرهية نفوسهم الاشتراك في هذه الثلاثة
لئلا تحصل النفرة باعتبار انهم يعافون منه فربما وقعت الكراهية
بينهم بسببه لا انه ورد فيه نص خاص من جانب الشرع الشريف
يوجب محظور ربيته والله اعلم ورايت في شرح الروض لشيخ الاسلام
زكريا الشافعي وسواك غير باذن كره الاستياك وهذا من تصرفه
وعبارة الروضة وغيرها ولا بأس ان يستاك بسواك غيره باذنه
بل زاد في المجموع وقد جاء ذلك في الحديث الصحيح والكراهية لا
اصل لها والله اعلم **سئل** هل يجوز في المنسوج ان يمس به الحدث
او يتلوه الجنب **اجاب** فيه تردد والاشبه جوازها فيما نسخ تلاوته
واقترحه حكمه لانه ليس بقرآن اجماعاً كذا في شرح مختصر اصول
الحاجب للعصدي اذا كان هذا فيما اقر حكمه من باب اولى الجواز فيما
نسخ تلاوته وحكمه والله اعلم **سئل** عن كيفية الاستنجاء بالماء ما
حسورتها **اجاب** اما الاستنجاء بالماء فلم ار من صرح من علماءنا بكيفية
اخذته وصبه وقد رايت في كتب الشافعية وبين ان لا يستعين
بيمينه في شيء من الاستنجاء غير عذر فيما خذ الحجز يساره بخلاف الماء
فانه يصبه بيمينه ويغسل يساره ولا مانع منه عندنا فالظاهر ان
منه هنا كذا وهو هذا هو المعهود للناس ولعلهم انما تركوه لظهور
والله اعلم ثم رايت في الضياء المعنوي شرح مقدمة الغزنوي
ويقيض الماء بيده اليمنى على فرجه ويعلي الاناء ويغسل فرجه
بيده اليسرى اذ المكي صاحب عذر فان كان بيده اليسرى عذر بمنع
من الاستنجاء بها جاز الاستنجاء باليمين من غير كراهية فهو بحمد الله
كما تحسنه والله اعلم **باب التيمم** **سئل** في التيمم لمس
المصحف او ثلاثة القران مع وجود الماء والقدرة على استعماله

هل يجوز ام لا او صحو النالجواب مفصلا . ولكم الثواب من الله جل
اجاب المصريح به عندنا ان ما ليست الطهارة شرطا في فعله وحله
 يجوز التيمم له مع وجود الماء كدخول المسجد للمحدث واما ما الطهارة
 شرطا في فعله وحله فلا يجوز التيمم له مع وجود الماء الا في موضع
 تخشى الفوت لا الي خلف كصلاة الجنابة والعيد فالتيمم ليس المصحف
 من قبيل الثاني فلا يجوز مع وجود الماء واما التيمم لقراءة القرآن ينظر
 ان كان محدثا فهو من قبيل الاول لجوازها بدون ذلك وان كان جنبا
 فهو من قبيل الثاني فلا يجوز التيمم مع وجود الماء والغدرة على استعماله
 وصرحوا بان لو تيمم لدخول المسجد للقراءة ولو من المصحف او
 مسه او كتابته او لزيارة القبور او لعيادة المريض او لتعليم
 القرآن ولا يندبه الصلاة او تيمم لدفن الميت او الاذان او الاقامة
 او السلام او رده او السلام لا يجوز الصلاة بذلك التيمم عند
 عامة المشايخ ولو تيمم لصلاة الجنابة او سجدة التلاوة وجاز
 له ان يصلي سائر الصلوات بذلك التيمم وتماز ذلك المذكور في كتب
 العلماء رحمهم الله تعالى **سئل** في رجل سافر بمغارة بارض وحل ليس
 بها ماء ولا حجر وتضايق وقت الصلاة فهل له ان يتيمم على الطين
 ويصلي او يؤخر الصلاة عن وقتها الي ان يجد الماء ام كيف الحال
اجاب الصحيح من مذهب الحنفية جواز التيمم بالطين لانه
 من جنس الارض وصرحت المتون بجواز التيمم بكل طاهر من جنس
 الارض حتى على الحج الصلدا الذي ليس عليه عيار قال في البحر
 الرائق واذا لم يجد الا الطين يلمح به ثوبه او عضده فاذا
 جف يتيمم به وقيل عند ابي حنيفة يتيمم بالطين وهو الصحيح
 لان الواجب عنده وضع اليد على الارض لا استعمال جزء منه والطين
 من جنس الارض الا اذا صار مخلوبا بالماء فلا يجوز التيمم به كذا
 في المحبص انتهى لكن قالوا الاولى اذ لم تخف فوت الوقت ان
 يلمح ثوبه بالطين ويتيمم اذ جف كيلا يصير معنى المثلة

يطلب
 لو تيمم لصلوة الجنابة او سجدة
 التلاوة وجاز له ان يتيمم على
 سائر الصلوات به

المنهي عنها في الحديث الشريف والله اعلم **سئل** من دشق عن عبارة
 صاحب الاشباه والمثلهم حيث قال فيما اختلف فيه المسح والغسل
 لا تنقض الجنابة بخلاف المسح **اجاب** قوله لا تنقض الجنابة بخلاف
 المسح اي لا تنقض الجنابة الغسل وتنقض المسح وقد تقررات
 الجنب لا يمسه قال في الكنز لا جنب اي لا يجوز للجنب المسح
 على الخفين قال في البحر والمحققون على ان الموضع موضع النقي فلا
 حاجة الي التصوير وقد تكلف علما ونا الى التصوير با شي يطول
 ذكرها والمحصل ان معني قوله في الاشباه لا تنقض الجنابة الغسل
 وتنقض المسح يعني السابق عليها فاحسب اليه ولا سبيل اليه الا
 برفعها عنه ونزعها يسري الحدث الي الرجل ومغناه لا تنقض
 الجنابة غسل الرجل السابق على الجنابة الكاينة بعد اللبس لان
 الخف جعل مانعا عن سريته الحدث الي الرجل والمسح انما هو على
 ظاهرهما فنقضه الجنابة والجنب ممنوع عن المسح فلا سبيل اليه
 معها فاضطر الي نزع خفيه للغسل ونزعها يسري الحدث
 فيجب الغسل بذلك لا بسبب ان الجنابة نقضته فامل والله
 اعلم **كتاب الصلاة سئل** من نابلس في اهل مدينة قديمة
 من مدن المسلمين قد بلغ اجمعهم بالنواثر عن ابايهم واجدادهم
 يصلون على القبلة الي الجهة مستدين عليها بمحاريب المسلمين بما جدهم
 التي بلغ تواريخهم واجماعهم من قديم الزمان والي الان ان هذه
 المحاريب الكاينة بالمساجد من زمن سيدنا الامام عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه وان الملك صلاح الدين قد فتح بالمدينة المنورة مسجدا
 ووافق محرابه المحاريب المذكورة والان جاء شخص فلكي يقول
 ان هذه الجهة التي بها المحاريب ليست جهة القبلة وانها متحرقة
 وان هذه المحاريب مطعون في مستدلا بالقواعد الفلكية وادلتها
 والحال ان هذه القضية بلغت الي قاضي البلد فظهر عنده وتبين

وتحقق ان الجهة المذكورة التي بها المحارب المرقومة جهة القبلة
 عملاً بقول العلما رضي الله عنهم حيث اعتمدوا محارب المسلمين وعولوا
 عليها وحكم بان القبلة والمحارب القديمة الموضوعة باجتهاد لا تبدل
 ولا تغير عن صفته التي اجمع عليها علماء المسلمين واهل المدينة المنورة
 والمناخرون وبابها القديم على قدمه وبالاكتفاء بالجهة حيث ان
 التوجه الى عين الكعبة امر عسر وغيب لا يطالع عليه والفلكي المذكور
 يقول حيث طعن في المحارب التي بالجهة المذكورة فلا تكون القبلة
 ونجيب العدول عنها ولا يعمل بها ولا تقلد ولا يعمل بالتواتر ولا يقول القاضي
 في هذه المسئلة فهل والحالة هذه يعمل بما قاله القاضي وحكم به على الوجه
 المذكور ام لا او يعمل بما قاله هذا الفلكي المذكور ام لا **اجاب** اعلم اولاً
 ان فرض غير المكي اصابة جهة الكعبة عندنا كما مشت عليه المنون
 وصححه اصحاب الفناوي والشرح مستدلين بقوله صلى الله عليه
 وسلم ما بين المشرق والمغرب قبلة ولان التكليف بحسب الوسع ولهذا
 قال بعضهم البيت قبلة لمن يصلي في مكة في بيته او في البطحاء ومكة
 قبلة اهل الحرم والحرم قبلة الاقافي وعن ابي حنيفة المشرق قبلة
 اهل المغرب والمغرب قبلة اهل المشرق والجنوب قبلة اهل الشمال
 والشمال قبلة اهل الجنوب وعليه فالانحراف قليلاً لا يضر وجهتها
 هو الجانب الذي اذا توجه اليه الشخص يكون مسامناً للكعبة
 اولهوا بها اما تحقيقاً بمعنى انه لو فرض خط من تلقاً وجهه على
 زاوية قائمة الى الافق يكون ما را على الكعبة وهو ايها واما
 نقرباً بمعنى ان يكون ذلك منحرفاً عن الكعبة او هو ايها انحرافاً
 لا نزول به المخالفة بالكلية بان بقي شيء من سطح الوجه مسامناً
 لها لان المخالفة اذا وقعت في مسافة بعيدة لا تزول بما نزول به من
 الانحراف لو كانت في مسافة قريبة ويتفاوت ذلك بحسب تفاوت
 البعد وتبقى المسامنة مع انشغال مناسب لذلك البعد فلو فرض

مثلاً

مثلاً خط من تلقاً وجه المستقبل للكعبة على التحقيق في بعض
 البلاد وخط آخر يقطعه على زاويتين قائمتين من جانب يمين
 المستقبل او شماله لا نزول لذلك المخالفة والتوجه بالانشغال الى
 اليمين والشمال على ذلك الخط بغراسح كثيرة ولهذا وضع العلما
 قبلة بلد وبلدين وبلاد على سمت واحد قال في الفناوي الانحراف
 المفسر ان يحاور المشارق الى المخارب فاذا علمت ذلك فتطرية
 الفلكي المذكور ان يطعن بالانحراف اليسير الذي لا يحاوز الحد
 المذكور وهو على تقدير صدقه لا يمنع الجواز ولهذا قال الشارح
 الزيلعي ولا يجوز التحري مع المحارب وقال في فناوي فاضي خان
 وجهة الكعبة تعرف بالدليل والدليل في الاصر والقري والمحارب
 التي نصبها الصحابة والتابعون رضي الله تعالى عنهم اجمعين فعلى
 اتباعهم في استقبال المحارب المنصوبة فان لم يكن فالسؤال من
 الاهل انتهي فجعل السؤال من الاهل موخراً عن المحارب وذكر بعضهم
 ان اقوي الادلة القطب فيجعل من بالشام وراة والرملة
 وبالبلس وبيت المقدس من جملة الشام كدمشق وحلب وجوز
 للكل الاعتماد على القطب وجعله خلفه ولا بد في ذلك من نوع
 انحراف لا هل ناحية منه لكنه لا يضر كما قررناه وهذا على قول
 من اعتبر الجهة وهو المختار كما في اكثر الكتب اما من شرط اصابة
 العين فجعل الانحراف القليل مفسداً لكن لا يتحقق الخطأ بالانحراف
 بمنته وسرة مع البعد عن مكة وانما يظن وناءً على اشتراط
 الشافعية ذلك جوز والاجتهاد في المحارب بمنته وسرة ما
 عدا محرابه ومساجده صلى الله عليه وسلم واما الاجتهاد فيها
 اي في محارب المسلمين بالنسبة الى الجهة فلا يجوز حيث سلمت
 من الطعن لانها لم تنصب الا بحضرة جمع من المسلمين اهل معرفة
 سمت الكواكب والادلة فجري ذلك مجري الخبر فنقل ذلك المحارب

وفي الخادم لهم كما نغله في حاشية ابن قاسم وهذا كله اذا لم يجتهد
 اما لو اجتهد فظهر له الخطا ظنا وقطعا فلا يسوغ له التقليد قطعا
 اي تقليد تلك المحارِبِ انتهى والحاصل المجهول من كلامهم انه
 يجوز الاجتهاد في المحارِبِ بمنتهى وسرعة ولا يجب وانه يجوز تقليدها
 قبل الاجتهاد وبعده لا يجوز له اذا ظهر خطاؤها واما الاجتهاد
 في الجهة فلا يجوز قبل الطعن اما بعده فيجوز وعندهم المحارِبُ
 بمنزلة الخبر فلو اُخبر عالم بخلافه هل ينهار صان او يقدم الخبر او
 المحارِبُ قال في حاشية ابن قاسم ويدل على تقديمه اي تقديم الخبر انهم
 جوزهوا فيها يعني المحارِبِ بالاجتهاد بمنتهى وسرعة ولم يجوزوا معه
 يعني الخبر اخذنا قول السبكي يجب الاجتهاد بمنتهى وسرعة في المحارِبِ
 المعتمد لان المحارِبِ في الجهة بمنزلة الخبر يدل ليل انهم يجوزون
 الاجتهاد فيها بخلافه فيهما والمجتهد لا يقلد المجتهد انتهى الاثر في
 اي قول بمنزلة الخبر الخ فانه كالصرح في امتناع الاجتهاد بمنتهى
 او سرعة مع الخبر وذلك يدل على انه اعلم من المحارِبِ نعم نوزع فيما ذكره
 في وجوب الاجتهاد بمنتهى وسرعة وفيما استدل به على ذلك
 وان ذلك جائز فقط كما نفل ذلك شيخنا ابن حجر رحمه الله
 فليتناحل انتهى فظهر به ان الشافعية يقدمون خبر العالم على
 المحارِبِ وقد صرحوا بان المحارِبِ التي وضعتها الصحابة يجوز
 فيها الاجتهاد بمنتهى وسرعة فيجوز الاجتهاد عندهم في المحارِبِ
 الذي وضعه الملك صلاح الدين على موافقة المحارِبِ القديمة
 التي وضعتها الصحابة والتابعون بالاولي واما عندنا فاعلمنا اننا نعظم
 في استنبالها كما ذكره في الحاشية وغيرها ولا يجوز العمل بقول الفلكي
 المذكور لما علمته ولو لم يوجد ما ذكر من علم القاضي وحكمه بل
 وجود حكمه وعدمه سياتي لعدم دخول المسئلة تحت الحكم
 لانها من الحقوق الدينية المحضنة وليست من حقوق العباد

حتى

حتى تدخل تحت الحكم فليس حكم وعلي من حكم وهذا كما صرحوا به في هلال رمضان
 والحاصل انها مسئلة خلا فية قد ذهب الحنفية يعمل بالمحارِبِ المذكورة
 ولا يلتفت للطعن المذكور ومذهب الشافعية يلتفت اليه ويعمل به
 اذا كان من عالم بصير ثقة ولا خفا في ان مذهبنا سمح حنيفي سهل
 ميسر غير معسر فان الطاعة بحسب الطائفة وفي تعيين عيني الكعبة
 حرج وهو مدفوع عما بالنص الشريف وهذا ما ظهر في هذه المسئلة
 للعبد الضمير والله اعلم **مسئلة** ايضا عن هذا السؤال
 بصورة اخرى هي ما قولكم رضي الله تعالى عنكم فيما اذا وجد في بلدة
 محارِبُ متخالفين من غير وضع الصحابة والتابعين وبعضها موافق
 منطبق على طبق الادلة الفلكية الهندسية العقلية التي هي عند
 اهلها يقينية وعند فقهاء الشافعية بمنزلة اليقين لان المعتمد عندهم
 وجوب اتباع هذه الادلة من غير شبهة وبعضها مخالف لهذه الادلة
 فهل يجب على الامام الحنفي اذا صلى وراءه شافعيون ان يتحرق في
 المحارِبِ المخالف الي مقتضى هذه الادلة لا جل صحة صلاة الشافعية وراه
 والخروج خلا في من اوجب اصابته العين من ائمة الحنفية ويكون قد
 زاد خيرا باصابته عين الكعبة ام لا واذا قلتم لا يجب فهل الافضل ذلك
 ام لا وهل يجوز له ذلك ام لا واذا قلتم بوجوب اتباع محارِبِ المسلمين
 مطلقا فيلزم حينئذ انه اذا وجد محارِبُ تخالف للجهة ان
 يتبع ويصلي فيه فهل الامر كذلك ام لا وقد وقع هذا الامر في بعض
 مكات مصر ونقل المحارِبِ الي الجهة الاخرى كما اخبرني به ثقة
 من اهل العلم وهل اذا كان حنفي بمفازة وتخير عن معرفة جهة
 القبلة وعنده من يعرف هذه الادلة فهل يجب عليه ان يأخذ
 بقوله او يتعلم هذه الادلة ام لا وهل اذا حلف حنفي
 بالطلاق الثلاث انه لا بد ان يستقبل بصدرة عين الكعبة
 في جميع صلاته فصلي في محارِبِ تخالف لهذه الادلة يقع عليه

الطلاق واذا أصلي في محراب موافق لهذه الأدلة لا يقع عليه الطلاق أم لا
وما نعرف الجهة التي إذا استقبلها الشخص صحت صلاته وإذا انحرف
عنها لم تصح صلاته وإذا انحرف شافعي وأحنفي وأحنبلي إلى مقتضى
هذه الأدلة بعد ثبوتها بالبراهين القطعية فهل يسوغ للقاضي
أن يتعرض لأحد منهما وإن يقول له جرداً سلامك ثم تب إلى الله
من هذا الفعل وأرجع إلى ما كنت عليه سابقاً أم لا وإذا فعل هذا القاضي
ذلك يكون محطياً أم لا والحال أنه لا يعرف شيئاً من هذا العلم **اجاب**
إذا لم يكن المحراب من وضع الصحابة والتابعين ولا من وضع ذوي
العلم الموثوق بهم في معرفة القبلة ولا على سمت وضعهم فلا عبرة
به إجماعاً وأما موافقة الشافعية وبعض الحنفية الشارطين أصابة
النوجه لعين القبلة فهو أفضل بلا ريب ولا ميث لتصح الصلاة
على كلا القولين لكن الكلام في تحقق ذلك ولا يقع على وجه اليقين
مع البعد بأخبار المتعاقين كما لا يخفى عند الفقهاء لأنه مجرد خبر ومع
ذلك يعمل به بلا شبهة إذا خلا عن المعارضة بما هو مثله أو فوّقه
لأنه ملزم وقد كتبنا في الجواب سابقاً أن محارب الصحابة والتابعين
أعلام خبره كما اقتضاه قولهم فإن لم يكن فالسؤال من الأهل وهو
خلاف ما اقتضاه كلام الشافعية فإن مقتضى كلامهم العكس
وهذا المحراب المنشأ في فيه حيث كان خارجاً عن الجهة بالكلية بأن
تجاوز المشارق إلى المغارب كما نعلم في فتح القدر لا يعتمد عليه ولا
يتعدّل لمخالفة جميع المذاهب حينئذ إذا المحراب المخالف للجهة لا عبرة
به وإذا اشتبهت عليه القبلة وعنده عالم بالقبلة يجب عليه العمل
بقوله ولا يتحرى والطلاق لا يقع على المخالف المذكور لما سلفناه
من عدم اليقين وجهتها أن يصل الخط الخارج من جيب المصلي
إلى الخط المأز بالكعبة على استقامة بحيث يحصل قائمات
أو نقول هو أن تقع الكعبة فيما بين خطين يلتقيان في الدماغ

فيخرجان

فيخرجان إلى العينين كما في مثلث قال النحرير النفتاراني في
شرح المكشاف فيعلم منه أنه لو انحرف عن القبلة انحرافاً لا نزول به المقابلة
بالكلية جاز يؤيده ما قاله في الظهيرية إذا نيام أو نيا سر بجوز لأن
وجه الإنسان مقوس فعند النيام أو النيا سر يكون أحد جوانبه
إلى القبلة كذا قال من لا خروفي درر الأحكام وقد كتبنا ما في معناه
في الجواب سابقاً ولا يجوز للقاضي أن يقول لأحد من بين الباحثين عن
حقيقة القبلة مثل هذا القول معتداً زوال سلامه وإثبات معيسته
ولأن يتعرض له بمكره لأن المقصود أصابة الصواب وإظهار الحق وتحريم
المناظرة لأجل أن تزل قدم من تأطرك وإن يظهر جهل من ما تذكر أو تأطرك
وتجب أن يقصد بذلك وجه الله تعالى وتبارك إذا العلم صفة من صفاته
فإذا كنت متصفاً به فلا تعد ما أباح لك كيف ربنا تعالى علمنا كيف
يخاطب الجاهل بقوله عز من قائل وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً
فعلينا اتباع الحق والتكلم به وليس علينا هدى العالم والمثلة واضحة وحاصلة
إذا تحقق خروج عن الجهة بالكلية لا يجوز اعتناؤه إجماعاً وإذا لم يخرج
عنها جاز اعتناؤه وإن كان فيه انحراف قليل عند الحنفية ولا يجوز عند
الشافعية ومعرفة ذلك من هذا العلم لا ينكره أحد ونحن على علم بأن
الصحابة رضي الله عنهم أعلم من غيرهم فاذا علمنا أنهم وضعوا محراباً
لا يبارضهم من هود ونهم وإذا علمنا أن محراباً وضع من غيرهم بغير علم
لا نعتمده وإذا لم نعرف شيئاً وعلمنا كثرة المأز بين وتوالي المصلين
على مرور السنين علمنا بالظاهر وهو الصحة وعند تحققنا بالخطأ
زال الخطأ وهو في اختلاف الجهة بحيث يكون متجاوزاً المشارق إلى
المغارب وقد علمت الأجوبة كلها على كلا المذهبين والله أعلم **وسئل**
عنه بما صورته فيما إذا وجد في بلدة محارب متخالف من غير وضع
الصحابة والتابعين ولا على سمت وضعهم ولا على سمت وضعهم ولا
على سمت وضع ذي العلم الموثوق بهم في معرفة القبلة وقد طعن فيها

قد يما وحديثا شرا ثم قد تحرر ان بعضهم لم يحرر في خمسة عن مقتضي
 الادلة خمسة وستين درجة وبعضهم خمسة وسبعين درجة ومن
 القواعد الفلكية اذا كان الانحراف عن مقتضي الادلة اكثر من **حكمة**
المختار خمسة واربعين درجة يمتد او يسير يكون ذلك الانحراف
 خارجا عن جهة الربع الذي فيه مكة المشرفة من غير اشكال على ان الجهان
 بالنسبة الى المصلي اربعة فهل هذه المجازب المزبورة انحرافا كثيرا حتى
 يجب الانحراف فيها بسيرة الى جهة مقتضي الادلة والحالة ما ذكر ام لا
 واذا قلتم واذا قلتم يجب فهل اذا عاند شخص وصلي في هذه المجازب
 بعد اثبات ما ذكر تكون صلاته فاسدة ويحرم عليه ذلك ويلزمه القضاء
 ام لا وهل اذا وجد في كلام الفقهاء في هذه المسئلة ادلة خاصة وادلة
 عامة يجب العمل بالادلة الخاصة وتحمل العامة عليها ام لا **اجاب**
 حيث زالت بالانحراف المذكور بالمقابل بالكلية بحيث لم يبق شيء من سطح
 الوجه سامنا للمكعبين عدم الاستقبال المشروط لصحة الصلاة بالاجماع
 واذا عدم الشرط عدم المشروط واذا ثبت ذلك فلا كلام في عدم صحة الصلاة
 الى هذه المجازب الموصوفة بما ذكر قطعاً ووجوب قضاء المودي بعد
 العلم والتبوت ولا يجوز العناد في مثل ذلك بل يحرم ويفسق تركه
 ويعزر لا تركه المعصية خصوصاً في مثل هذه الشأن العظيم المتعلق
 بالصلاة التي هي عماد الدين ولا شك ان ذلك من فاعله بعد ظهور دلائله
 بجردها وعناد وفسق وقساده فعليه ان يتوب ويرجع والا
 يعامل بالعذاب الاليم الموجه واما بحث الخاص والعام فمن مشهور
 مسائل **اصول الاحكام** والانساب ذكر المطلق والمقيد في هذا
 المقام يظهر ذلك لمن علم اصطلاح العلماء الاعلام وحيث علم ذلك
 فليعلم ان المطلق يحمل على المقيد حيث التحدث بالحادث والحكم عندنا
 كما هو مقرر في الاصول فاذا وجد في هذه المسئلة اطلاق وتقييد
 في عباراتهم فليكن المطلق محمولا على المقيد لا اتحاد الحكم وعند الشافعي هو
 محمول عليه وان لم يتحد الحكم فالحمل في مثل ما نحن فيه يجمع عليه والله اعلم

سئل

سئل في الامام اذا كان الشك بيد الراي المهملة بالغنى المحجمة
 فاذا اراد ان ينطق بالرحمن الرحيم يقول الغنم الغنم واذا اراد
 ان ينطق برب يقول غب فهل يكون افتداء الفصيح الذي يخرج الحروف
 مخارجا **الحروف** بده باطلا فلا يجوز امامته للفصيح وهل يحرم عليه
 ان يؤتم فصيحاً وهل يكره ان يؤتم مثله وهل يجب على الحاكم منعه
 من ان يؤتم في المسجد الجامع ام لا **اجاب** مسئلة الاشغ قد تكررت
 سواها عن حكمها واستخبرت ونظم الناس بها كلاماً يقضي لكل ما
 ومنهم الغزي في تحفته نظماً يزن القول من بهجته امامة الاشغ للمعاصير
 يجوز عند البعض من الكابر وقد اياه اكثر الاصحاب لما فيه من الصواب
 وفلت نظماً غير النظم ان يترى بنظم الدرر والجمان امامة الاشغ بالفصيح
 فاسدة في الراجح الصحيح قال في البحر بعد كلام كثير والحاصل ان امامة
 الانسان لمماثلة صحيحة الامامة المستحاضة والضالة والخنثى المشكل
 لمثله ولمن دونه صحيحة ولمن فوقه لا تصح مطلقاً انتهى والله اعلم
سئل فيما اذا افتدى غير الاشغ بالاشغ هل تصح على الاصح المعني به ام تصح
 عند البعض وهل فاحش اللثغة وغيره سواء لكون النطق بالحروف
 غير خالص في الجملة ليس منها لا لغة ولا عرفاً كما هو التحقيق واذا دارت
 الصلاة بين الصحة والفساد هل تحمل على الفساد اهتماً ما يثبت
 العبادة ام على الصحة **اجاب** الراجح المعني به عدم صحة امامة الاشغ
 لغيره من ليس به لثغة وصرح قاضي خان في فتاواه نقلاً عن الشيخ
 الامام محمد ابن الفضل ان امامة الاشغ لغير الاشغ تصح لان ما يقوله
 صار لغة له ومثله في الطهيرة وغيرها واما اللثغة البسيرة فلم ار من
 صرح بها من علماءنا ورايت في كتب الشافعية لشيخ الاسلام زكريا رحمه
 الله في شرح الروض مانعه لو كانت لثغته بسيرة بان ياتي بالحرف
 غير صاف لم يوثق ومثله لابن حجر والدملي رحمة الله تعالى عليهما في
 شرحيهما على المنهاج وقواعدنا لا نأباه واذا دار الامر بين الصحة

بطلان الاشغ

والغسل يخل على الصحة بلا شبهة قال جل من قائل وما جعل عليكم
 في الدين من حرج وفي الحديث الشريف الدين يسر ولن يغالب الدين
 احد الا علمه ورواه البخاري بلفظ ان الدين يسر والله اعلم
سئل في الصبي هل يصلح ان يكون اماما للبالغين ام لا **اجاب**
 اقتدا البالغ بالصبي فاسد لان صلاته تغل وصلاة البالغ فرض
 فلا يجوز البناء عليه كما في سائر المنون والشرع والقانوني
 وقد اطلقوا في ذلك فتأمل اقتدا به في الغرض والسنة كما هو المختار
 كما في الهداية وقول العامة كما في المحيط وظاهر الرواية كما ذكره
 الا سيجي حاجي لان تغل البالغ مضمون دون تغل الصبي والله اعلم
سئل في امامة الاعمي اذ لم يكن ثمر من هو افضل منه هل تكروه ام لا
اجاب نعم اذا كان افضل من كان يؤمه لا تكروه امامته وان
 امامة غنيان بن مالك الاعمي بقوم مشهورة في الصحيحين
 واستخلاف ابن ام مكتوم الاعمي على المدينة كذلك في الصحيحين
 صحيح ابن حبان كما نقله صاحب البحر عن المحيط هذا مذهب
 الحنفية واما مذهب الشافعية فقال في المنهاج والاعمي
 والبصير سواء على النص قال شارحه الشيخ جلال الدين وقيل
 الاعمي اولى لانه اختع وقيل البصير اولى لانه عن النجاسة
 احفظ ولتعارض المعنيين الاسوي الاول بينهما انتهى
 والله اعلم **سئل** في رجل علي يده وشمر هل تصح صلاته وامامته
 معه ام لا **اجاب** نعم تصح صلاته وامامته معه بلا شبهة والله
 اعلم **سئل** في الرجل اذا كان في الصلاة وخرج من بين اسنانه شيء
 من فضلة الاكل هل يلقيه ام يتلعه وهل يؤذن المصلي ويقوم للقوات
 ام لا وهل الافضل للمسافر القصير الامام وهل بالانعام يكون تركها
 حرمه ام لا وما حكم صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة **اجاب** بكونه ان
 يتلغ المصلي ما بين اسنانه ان كان قليلا دون قدر الحصة وان كان كثيرا
 نرايد اعلى قدر الحصة تفسد صلاته وكذا اذا كان قدر الحصة

في الصحيح والفاوة في المسجد مكره كالصاقي والذي يفرضه النظر
 الفقهي عدم التعرض له الي ان يفرغ المصلي من صلاته فيلقيه في
 محل بياح ولا ياكله وقد ورد كلوا الوغمر واطرحوا الغمر وهو
 ما يعلق بين الاسنان منه اي ارموا ما يخرج من الحلال وكذلك ما
 يتخلل بين الاسنان ويخرج بنفسه خصوصا ان مكث كثيرا فيغيره
 وان اكله مع ذلك كره خارجا ايضا قال بعض المتأخرين من شراح
 الكنز في قوله ولونظر الي مكثوب وفهمه او اكل ما بين اسنانه او مزارا
 في موضع سجوده لا تفسد وان اشراي فاعل ذلك اعني الناظر والاكل والمزار
 وانت علمت الكراهة في الناظر والاكل بل قد مر عن الحلبي انها فيه تحريمية
 ويؤذن المصلي للقاء بنية وبقية وكذا الاولي الفوايت ونجس في الاذان
 للباقي فان شاء اذن لكل وان شاء اقتصر على الافاحة هذا اذا فاته
 صلوات فقضاها في مجلس وان قضاها في مجلس يؤذن لكل ويقوم
 لكل كما صرح به ابن مذكّر فعلا عن الكفاية والقصر للمسافر واجب حتى لو
 اتم يكون انما عاصيالا نه عن ممة لا رخصة قال يعلي بن امية قلت لعمر
 انما قال الله تعالى ان خفتهم وقد امن الناس فقال عجبت مما عجبت منه
 قالت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق منه بها
 عليكم فاقبلوا منه صدقته رواه مسلم واما صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة
 للاختياط فقد منع منها اكثر الشراح وصرحوا بان الاختياط في تركها
 وذكر من يعي على جواز النعد وعدم جوازه لكن ذكر في التاثير حاشية
 اختلف المشايخ في القوي العجيبة اذ لم يعمل بالحكم والقضا فيها
 قال بعضهم يصلي الغرض ويصلي الجمعة معها اختياط وقال بعضهم
 يصلي الاربع بنية الظهر في بيته او في المسجد اولا ثم يسعى وشرع
 في الجمعة فان كانت الجمعة جائزة صارت الظهر تطوعا والجمعة صحيحة
 وقال بعضهم يصلي الجمعة اولا ثم يصلي السنة اربعاً وركعتين
 ثم يصلي الظهر فان كانت الجمعة جائزة فهذا يكون نفلا وان لم تكن

الجمعة جائزة فهذا فرضه وقال في الجمعة هذا في القرى الكبيرة واما
في البلاد فلا شك في الجواز ولا تعاد الغريضة والاخياط في القرى
ان يصلي السنة اربعاً ثم الجمعة ثم ينوي اربعاً سنة الجمعة ثم
يصلي الظهر ثم ركعتين سنة الوقت فهذا هو الصحيح المختار ولو
كان اداء الجمعة صحيحاً فقد اداها وسنتها وان لم تكن الجمعة صحيحة
فقد صلى الظهر والاربع سنة والاربع فرضة وركعتان بعد هذا سنة
قال الفقيه ابو جعفر الشافعي رايته الامام ابا جعفر المهندي في صلي
الجمعة بريدة ثم قام فصلي ركعتين ثم صلي اربعاً فقلت ما هاتان
الركعتان والاربع اعدت صلاة الظهر ولم تر الجمعة بريدة فقال
لا ولكني صليت الجمعة ثم صليت ركعتين ثم اربعاً علي مذهب علي
وقول الناس يصلي اربعاً بنية الظهر او بنية اربع صلاة علي ليس
له اصل في الروايات ولا شك في جواز الجمعة في البلاد والقصبات
وفي شرح المجمع في قوله ويجعلها اي ابو يوسف السنة بعدها
سنة الخ ثم اختلفوا في بنية تلك الاربع قيل ينوي السنة والاحسن
الاخوطة في موضع الشكر في جواز الجمعة وثبوت شرطها ان يقول
توبت ان اصلي اخر ظهر ادر كنت وقتك ولم اصله بعد وقيل المختار
ان يصلي الظهر بهذه النية ثم يصلي اربعاً بنية السنة كذا في
الفنية انتهى والمسئلة افردت بالتصانيف والله اعلم **مسئلة**
عن مسئلة الاخفاء والجمهور بالقراءة في الصلاة واختلاف الاقوال فيها
وما هو الاصح مع عز وكل الي موضعه **اجاب** قال في التبيين
اختلفوا في حد الجهر والاختفاء فقال المهندي واني الجهر ان يسمع
غيره والمخافة ان يسمع نفسه وقال الكرخي الجهر ان يسمع نفسه
والمخافة تصحيح الحروف لان القراءة فعل اللسان دون الصماخ والاول
اصح لان مجرد حركة اللسان لا يسمى قراءة بدون الصوت وعلي
هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق كالتمسية علي الذبيحة ووجوب

السجدة

السجدة بالثلاوة والعناق والطلاق والاستئذان انتهى وفي الجهر
في شرح قول القدوري وان كان منفرداً فهو مخير ان شأ جهر واسمع
نفسه قال قوله واسمع نفسه ظاهره ان حد الجهر ان يسمع نفسه
ويكون حد المخافة تصحيح الحروف وهذا قول ابي الحسن الكرخي
فان ادا في الجهر عنده ان يسمع نفسه واقصاه ان يسمع غيره وحد
المخافة تصحيح الحروف ووجهه ان القراءة فعل اللسان دون الصماخ
وقال المهندي واني الجهر ان يسمع غيره والمخافة ان يسمع نفسه وهو
الصحيح لان مجرد حركة اللسان لا يسمى قراءة دون الصوت وعلي
هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعناق والاستئذان انتهى
وفي البحر ولم يبين المصنف الجهر والاختفاء للاختلاف في مع اختلاف
الصحيح فذهب الكرخي الي ان ادا في الجهر ان يسمع نفسه وان
المخافة تصحيح الحروف وفي البداية مع ما قال الكرخي اقتصي اصح
وفي كتاب الصلاة لمحمد اشارة اليه فانه قال ان شاء قراء في نفسه
وان شاء جهر واسمع نفسه انتهى واكثر المشايخ علي ان الصحيح
ان الجهر ان يسمع غيره والمخافة ان يسمع نفسه وهو قول المهندي واني
وكذا كل ما يتعلق بالنطق كالتمسية علي الذبيحة ووجوب السجدة
بالثلاوة والعناق والطلاق والاستئذان حتي لو طلق ولم يسمع نفسه
لا يقع وان صحح الحروف وفي الخلاصة الامام اذا قرأ في صلاة الجمعة
المخافة بحيث يسمع رجل او رجلان لا يكون جهرًا والجهر ان يسمع
الكل انتهى وفي فتح القدير واعلم ان القراءة وان كانت فعل اللسان
لكن فعله الذي هو كلامه والكلام بالحروف والحروف كيفية تعرض
للصوت وهو اخص من النفس فانه النفس المعروف بالقرع
فالحرق عارض للصوت لا للنفس فمجرد تصحيح الحروف بلا صوت
ايما الي الحروف بمضلات المخارج لا حروف فله كلام بقية ان
هذا لا يقتضي ان يلزم في مفهوم القراءة ان يصل الي السمع

بل كونه بحيث يسمع وهو قول بشر المراسي ولعله المراد بقول
 الهندواني بناءً على أن الظاهر سماعه بعد وجود الصوت إذا لم
 يكن مانع انتهى فاختار أن قول بشر قول الهندواني وهو خلاف
 الظاهر بل الظاهر من عبارة أنهم أن في المسئلة ثلاثة أقوال قال الكرخي
 أن القراءة تصحیح الحروف وأن لم يكن الصوت بحيث يسمع وقال بشر
 لا بد أن يكون بحيث يسمع وقال الهندواني لا بد أن يكون مسموعاً له زاد
 في المجتبى في النفل عن الهندواني أنه لا ينبغي به ما لم يسمع إذا نهى عن
 بقوله انتهى ونفل في الذخيرة أن الأصح هذا ولا ينبغي أن يجعل قولاً
 رابعاً بل هو قول الهندواني الأول وفي العادة أن ما كان مسموعاً
 له يكون مسموعاً لمن هو بقوله أيضاً إلى هنا كلام البحر وأقول لما كان
 أكثر المشايخ على أن الصحيح قول الهندواني قوله عليه في من تنوير
 الأبصار بقوله والجهر سماع غيره والمخافة سماع نفسه وظاهر كلام
 القدوري اختيار قول الكرخي فقد اختلف الصحيح في المسئلة
 ولكن ما قاله الهندواني أصح وأرجح لا غماد أكثر علماء بناء عليه هذا ودعوى
 خلاف الظاهر لما قاله الكمال بعيداً إذ أغلب الشراح لم ينقلوا في المسئلة
 قولاً ثالثاً بل اقتصر على ذكر قول الكرخي والهندواني مع ظهور وجه
 ما قاله الكمال وكونه وسطاً إذ بعد اشتراط حقيقة السماع مع
 العلم بأنه يختلف باختلاف التمه وربما يختلف مع حقيقة الجهر ولا
 بعد في إرادته تغليلاً للأقوال بل إن ادعى وجوب المصير إليه فهو
 متجه بدليل أن من يسمع لا يسمع نفسه إلا باستعمال ما هو جهر
 في حق غيره وقد لا ينتهي معه له ذلك مع ما فيه من الرفق وعدم
 الحرج فإنه مع الثقل على قول الهندواني وعدم اعتبار ما سواه من
 الأقوال لو أخذ فيه هذا الشرط لزم عدم صحة أكثر الصلوات من
 كل خاص وعام فتبين صحة ما استظهره الكمال بن الهمام والمحل
 محتمل لزيادة البحث ولكن الأقنصار على ما ذكرنا أولى لأن السماع

تضرب

تضرب عما فيه اطالة وإن تعلقت بمبحث السماع والحاصل أن يقال في المسئلة
 قولاً ثالثاً للكرخي وقول للهندواني والاعتماد على قول الهندواني
 والله أعلم **مسئلة** في أصل ثلاثة آية سجدة هل يأتي بتكبيرتين واحدة
 للوضع وأخرى للرفع أم لا وهل إذا اجتمع سجدة ثلاثية وثلاثون
 يأتيها يبدأ **اجاب** يكبر تكبيرتين واحدة للوضع وأخرى للرفع
 وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه قال لا يكبر عند الوضع ويكبر عند
 الرفع والأول أصح كما في البحر وأما مسئلة اجتماع سجدة الثلاث
 والفنوت فلا شبهة في تقديم سجدة الثلاث لما صرحوا به من
 وجوب الصلابة على الفور ومن أن الثلاث آيات ترفع الفور
 والفنوت بعد لها أو ينزل عليها فلو قدمه فنوت الفور ولزمه
 الركوع والسجود تلوه أذهو الوارد فيأتي به بعد ذلك قضاء
 في تركب الأثر وإذا بدأ به سلم من ذلك هذا ما يبادر للفهم
 من كلامهم وإن لم أره صريحاً فأملاً والله أعلم **باب الجنائز**
مسئلة في مسلم توفي غلب ميت نصراني وتكفينه ودفنه فهل
 يلزمه بذلك أتم أو تغزيراً **اجاب** حيث لم يرع في ذلك ما يترعى
 في غلب المسلم وتكفينه ودفنه لا يلزم فيه أتم ولا تغزير لكن إن
 كان لم أقارب من النصاري فالأولى أن يتركه لهم ومع هذا لو لم
 يترك فقد باشر خلاف الأولى ولم يترك محظوراً يعاقب عليه
 ومن المصريح به أن الميت الكافر يغسله قريبه المسلم لكن غلب الثوب
 النجس من غير وضوء ولا ثياب من وليس المحتوي أنه يجب عليه بل لا بأس
 أن يفعل معه ويكفيه في ثوب غير منسج سنة في كفته ويدفنه
 في حفرة من غير حديد ولا توسعة فإن رأي ما نصت العلماء عليه
 في غلب المسلم وتكفينه ودفنه فقد ارتكب محظوراً بلا شك
 لأنه ممنوع عنه شرعاً والله أعلم **مسئلة** عن مات جنباً هل يوضأ
 بلا مضمضة ولا استنشاق أم لا **اجاب** نعم يوضأ بلا مضمضة

ولا استنشق لا طلاق المنون والشروع والحلة في غسل الميت تنقضيه
ولم أر من صرح به لكن الاطلاق يدخله والله اعلم **سئل** ماذا ينوي
بالسليمتين في الصلاة على الميت **اجاب** ينوي بهما المحافظة والامام
والميت اذا كانا محاذيين للمسلم وعن اليمين فقط ان كانا عنه وعن اليسار
كذلك والله اعلم **سئل** في المرأة اذا ماتت هل كفنها فيما تركت ام على الزوج
كفنها وتجهيزها **اجاب** كفنها وتجهيزها على الزوج على ما عليه
الفتوي كما ان كسوتها وسكنها حال حياتها عليه ووجد بخط العلامة
شيخ مشايخنا الشهاب الحلبي ما صورته قال في السراج الوهاج والمرأة
اذا ماتت ولا مال لها فعند ابي يوسف يجب كفنها على زوجها كما يجب
كسوتها عليه في حياتها وعند محمد لا يجب لان الزوجة قد انقطعت
بالموت فصار الزوج كالاجنبي واما اذا كان لها مال فكفنها في مالها
بالاجماع ولا يجب على الزوج انتهى قال الشيخ فاسم في حواشي علي
المجمع مانصه الظاهر ان اصل الخلاف في الكفن قال الصرخي ومن لم يكن
له مال فكفنه علي من يجب عليه نفقته الا المرأة عند محمد فان كفنها
لا يجب على زوجها عنده لان ما بينهما انقطع قال في الايضاح وظاهر
الرواية قول محمد وقال في العيسري فلو لم يكن لها مال فكفنها في
بيت المال لا على زوجها بخلاف بين علماءنا يعني في ظاهر الرواية وروى
خلف عن ابي يوسف يجب عليه تكفينها وبه يغني وفي التفرغيب قال
يعقوب يلزم الزوج كفن الزوجة وقال محمد لا يلزمه وقال في التجنيس
وعند ابي يوسف يجب الكفن عليه وعليه الفتوي لانه لو لم يجب عليه لوجب
علي الاجانب وهو كان اولي بايجاب الكسوة عليه حال حياتها فيخرج
علي سائر الاجانب وفي مختارات النوازل كفن المرأة وتجهيزها
على زوجها هو المختار لانه لو لم يكن عليه لوجب عليها وهو اولي بالزوج
وفي الكافي وكفنها عليه ولو تركت مالا خلا فالحمد فتلخص ان اصل
الخلاف في الكفن لان ما عداه من التجهيز كان يفعل حبة فلم يقع

بطل
المرأة اذا كان لها مال

فيه

فيه الخلاف وان التجهيز الحق به وكان له ما صار لا يحتسب به انتهى
ما قاله الشيخ فاسم وفي الخلاصة في الفصل الرابع في الوصية بالدفن
والكفن وما يتصل بها امرأة او وصت الي زوجها ان يكفنها من مهرها
الذي لها عليه قال وصيتها في تكفينها باطلة ولكنه في بيت المال اذا
لم يكن لها مال كذا اجاب ابو بكر الاسكافي وقال الفقيه ابو الليث هذا
في ظاهر الرواية وقد روي عن ابي يوسف ان الكفن على الزوج
كالكسوة وعند محمد ان الكفن لا يجب على الزوج قال في العيون
ويقول ابي يوسف ناخذ انتهى قال في المجمع ويا مروه بتجهيزها
معسرة وخالفه محمد وقال النخعي في منظومته في باب قول ابي
يوسف علي خلاف قول محمد ولا قول لابي حنيفة **سئل**
لو ماتت المرأة وهي معسرة كان على الزوج جهاز المقبره
قال في شرحها المستصفي ابي الكفن وغير ذلك مما يحتاج اليه الميت
انتهي وبه علم ان ما عدا الكفن من حنوط واجرة غسل وحمل ودفن
 وغير ذلك من اجرة حفرة قبر وسره على الوجه المنون فكله
على الزوج على قول ابي يوسف لانه ملحق بالتجهيز لكونه لا يفعل
حسبه والله اعلم **سئل** في امرأة نصرانية تحت مسلم ماتت حاملا
فهل تدفن في مقابر المسلمين او في مقابر المشركين **اجاب** صرح العلامة
الحلي في شرح منية المصلي بان المسئلة اختلف الصحابة فيها
قال بعضهم تدفن في مقابر المسلمين وقيل في مقابر المشركين وقال
عقبة بن عامر واثلة بن الاسقع يتخذ لها قبر على حدة وهو احوط
وفي بعض كتب المالكية يجعل ظهرها الى القبلة لان وجه الجنبي
الي ظهرها قال السروجي وهو حنف وقال في التانار خائفة وفي
فتاوي الحجة الكافرة اذا ماتت وفي بطنها ولد مسلم قد مات في
بطنها لا يصلي عليها بالاجماع واختلفوا في الدفن وفي النيايح
قال بعضهم تدفن في مقابر المسلمين وقال بعضهم تدفن في مقابر الكفار

او وصت الى زوجها ان
يكفنها من مهرها الذي
لها عليه

او وصت الى زوجها ان
يكفنها من مهرها الذي
لها عليه

سئل هل الا فضل المني خلف الجنائز ام لا **اجاب** قال
 في الاختيار والاحسن في زماننا المني اما ما لا يتبعها من النساء والله
 اعلم **سئل** في المرأة اذا ماتت وليس لها محرم من يلي دفنها **اجاب**
 يلي دفنها جيرانها من اهل الصلاح ولا يدخل احد من النساء القبر الا جني
 اياها فوق الثوب يجوز عند الضرورة في حال الحياة فكلنا بعد
 الوفاة صرح به في الولو الجية والله اعلم **سئل** في قبر رجل غلط فيه
 اهل ميتة قد دفنوها به ظنا انه لهم **اجاب** لا اهل ان يكفوا
 اهلها بنش القبر واخراجها منه بعد ثلثة ايام او قصرت ولهم
 الترك ان راوا ذلك وقد صرحوا بحرمته النيش لغير ضرورة وهذا
 الضرورة حق الغير فاذا اسقطوا حقهم جاز وان كان فيه اختلاط
 الرجل بالمرأة لمعارضته بحرمته النيش بعد اسقاط حقهم وهذا
 مستحب من تعليمهم لجواز النيش في الارض المفصولة بحق
 الغير وهذا اذا كان القبر ملكا اما اذا كان في ارض وقف فلا ينش
 مطلقا والله اعلم **سئل** في مقبرة موقوفة لدفن المسلمين بني بها
 رجل قبرا ودفن به ولده في تابوت فقبل ان يبلي جسده حفر
 عليه جماعة القبر واخرجوه من التابوت وكسروا التابوت وانلقوه
 ودفنوا فيه ميتا لهم فاذا يلزمهم شرعا **اجاب** يلزمهم ضمان
 ما انفق على القبر ولا يجوز ميتتهم قال في التائنا رخصة تفلأ عن
 القناوي انفق ما لا في اصلاح قبر فجاء رجل ودفن فيه ميتة
 ان كانت الارض موقوفة بضمن ما انفق عليه ولا يجوز ميتة من
 مكانه لانه في وقف انتهى ولا شك انهم يضمنون قيمة التابوت
 الذي انلقوه ولا شك ايضا انهم حيث علموا بالميت السابق فحلوا
 ما فعلوا على وجه التعدي يعزرون لارتكابهم محرما لا حد فيه والتعزير
 واجب بمثله كما صرحوا به فاطمة والله اعلم **سئل** في رجل مات وعليه
 دين لاخر فصرفت ورثته جميع تركته في كفنه وكفن مثله ياتي سد

لان من صرح

او ربحها او اقل او اكثر شيئا قليلا هل يضمن الورثة الزايد على كفن
 المثل ام لا **اجاب** نعم يضمن الورثة والحال هذه قال في ضوء السراج
 فان كان عليه دين واراد الورثة ان يكفونه كفن المثل قال الفقهاء
 ابو جعفر ليس لهم ذلك بل يكفن بكفن الكفاية ويقضي بالباقي
 الدين وكفن الكفاية للرجل ثوبان جديدان كانا او غسيلين شمر
 قال وهو الصحيح وفي بعض النسخ ليس للغير ان يمنعوا عن
 كفن المثل انتهى فلم منه ضمان ما زاد على كفن المثل اجماعا والله
 اعلم **سئل** عن قتل نفسه خطأ هل يغسل ويصلي عليه ام لا **اجاب**
 من قتل نفسه خطأ بان اراد ضرب العدو فاصاب نفسه يغسل ويصلي
 عليه وما اذا قتل نفسه عمدا قال بعضهم لا يصلي عليه وقال الحلواني
 الاصح عندي انه يغسل ويصلي عليه وقال الامام ابو علي السعدي الاصح
 انه لا يصلي عليه لانه باغ على نفسه والباغي لا يصلي عليه وفي فتاوي
 قاضي خان يغسل ويصلي عليه عند هلاله من اهل الكبار يروى لم يحارب
 المسلمين وعن ابي يوسف لا يصلي عليه لما روي ان رجلا نحر نفسه
 فلم يصل عليه النبي صلى الله عليه وسلم وهو محمول عند ابي حنيفة
 علي انه امر غيره بالصلاة عليه كذا في الجوهر والله اعلم **سئل** عن
 الشهيد اذا فعل ما يقع به الارثاث والحرب فآتمته هل يكون مرتشا
 ام لا يكون مرتشا الا اذا فعل ذلك بعد انقضاءها **اجاب** لا يكون مرتشا
 الا اذا فعل افعال المرتشين بعد انقضاء الحرب وما قبل انقضاءها
 فلا يكون مرتشا بشئ مما ذكرهما في النبيين والله اعلم **سئل** من
دمشق في شارب خمر قتل ظلما بجارحة ولم يجب بنفس القتل
 مال هل يكون شهيدا ولو قتل حال سكره ام لا **اجاب** نعم يكون
 شهيدا لان شارب الخمر معصية وهي قطعها لا تمنع الشهادة وهو
 ظاهر اطلاق المتن حيث عرفوا الشهيد بانه مكلف مسلم طاهر
 قتل ظلما بجارحة ولم يجب بنفس القتل مال ولم يرتب وصرح

يضمن الورثة ما زاد
 على كفن المثل

مطلب
 اذا قتل نفسه
 هل يغسل عليه

في البحر نغلا عن المجنبي والبداهع ان شرابط الشاة دة ست العقل
والبلوغ والفنل ظلماً وانه لا يجب به عوض مالي والطهارة عن الجنابة وعدم
الارتثاث انتهى فافاد هذا بظاهره ان السكر لا يمنع الشاة دة اذ لم
يذكر وان من شرط الشاة دة ان لا يكون سكران او مثلباً بمعصية
وقد صرح بذلك الشافعية في كتبهم كالروض وغيره والله اعلم **كتاب**
الزكاة **سئل** فيما اذا اوجب الدين لمديونه الفقير ونوي
زكاة دين آخر علي رجل آخر ونوي زكاة عيني له هل يجوز ام لا **اجاب**
لا يجوز لان العيني خير من الدين والدين يحتمل ان يصير عينا فيصير
مودياً ناقصاً عن كامل فان ادي العيني عن الدين جاز له ان ادي كاملاً
عن ناقص والمصلحة بتفصيلها في الخلاصة والخاتمة وغيرهما
والله اعلم **سئل** في نفل الزكاة الي بلد اخري قبل جينها هل يكره
ام لا **اجاب** انما يكره نفلها اذا كان في جينها بان اخرجها بعد
الحول اما اذا كان الاخراج قبل جينها فلا بأس بالنقل كما في الجوهرة
والله اعلم **سئل** في الصغيرة اذا تزوجت وسلمت الي الزوج ثم
جاء يوم الفطر هل يجب علي ايها صدقة فطرها ام لا **اجاب** صرح
في الخلاصة بانها لا يجب علي الاب لعدم المونة عليها عليه لها وفي التناظر
لا سقط عنه صدقة الفطر وفي التمهيد وفي الفتية تزوج صغيرة
معسرة فان كانت تصلح لخدمة الزوج فلا صدقة علي الاب والا
فعليه صدقة فطرها انتهى والله اعلم **سئل** من دمشق عن اخراج
زيادة علي الغد الواجب في زكاة الفطر هل قال احد بان فاعله
يكفي بذلك كما قرره بعض من يدعي العلم وهو يعطى الناس
اجاب لا يكفي باجماع الانام والله اعلم **كتاب الصوم** **سئل**
عن قبول خبر العدل بالعلة لمضان هل يستفسره ام لا
اجاب يقبل بدون الاستفسار في ظاهر الرواية كما في الجوهرة
والله اعلم **سئل** هل يكره صوم يوم الشكر عن واجب اكرام لا
اجاب ذكر الزبلي وغيره انه يكره وصحح الغلاني في نهج

ب صدقة الفطر

انه لا يكره نفلها حفيد الجليلي والله اعلم **فصل في النذر** **سئل**
في رجلين يختلفان علي وظيفة الدين داره بشفعة بيت المقدس
المحمية ضحى احدهما من مشقتها فنذر علي نفسه نذراً صورته
ان تعرضت لهذه الوظيفة بالاختلاف بعد هذا اليوم مادمت في قيد
الحياة فلهه تعالى علي ان انصدق علي الفقر الخمسة قرش
هل اذا تعرض بالاختلاف وجد ما هو المعلق عليه يلزمه النصدق
بالخمسة قرش ولا يخرج عن عهده النذر الا بذلك ام يخرج عن
عهده بكفارة اليمين ام يفعل احدهما ايها شأ وهل اذا امتنع
عن الشيعين المذكورين ورفع الي قاضي الشرع الشرف يحكم
عليه به ويحبسه عليه ام لا **اجاب** في المسئلة اقوال ثلاثة
ظاهر الرواية لزوم النصدق بالغدر الذي سماه ويتعين الوفاء
به وقيل ان اريد كون الشرط يتعين المسمي وان لم يرد بتخير
بين النصدق به وبين كفارة اليمين وفي رواية النوادر هو
مخير فيهما مطلقاً قال في الخلاصة بعد ذكر هذا القول وفيه يعني
وصحح ايضا كل من الغولين الاولين واما اذا رفع الي القاضي
بعد امتناعه هل يحكم عليه ام لا فقد صح في الخلاصة وكثير من
الكتب انه لا يجبره قال فيها ولو لم يفي يا شمر ولكن لا يجبره القاضي
والوجه في ذلك ان الغفر مصرف له لا اصحاب حق فلا تسمع
دعواه والله اعلم **سئل** في شول ادعي علي مزارع الوقف
انه نذر علي نفسه انه ان رجل يكن عنده للوقف ما يشاء دينار
وانه رجل ولزمته للوقف هل تسمع دعواه ام لا **اجاب**
لا تسمع ولا يقضي القاضي بالنذر وان كان صحيحاً مستوفي
الشرائط الشرعية وايضا صرحوا بان الفتوي علي ان
المعلق بخير الناذر فيه بين الوفاء بعين المندور وبين
كفارة اليمين والله اعلم **سئل** عن النذر المعين اذا نوي

اقول عبارة من التوسل في كتاب الايمان
ان علقه بشرطين كان قدم علي
يؤتي ان وجد وبالم برده كان رتبته
بطلانته وفي او كلف على الخدم
انتهى قال رحمه الله هذا الدين
لانه نذر بظاهره عيني فحده فيخير
عن امانة التي فقام

طهر
في النذر المتعلقة
بالانبياء والاولياء

واجبا آخر هل يكون عما نوي ويلزمه قضاء المنذور والمعني ام لا
اجاب يقع عما نوي ويلزمه قضاء المنذور والمعني في الاصح
كما في الظاهر من رواية **مسلم** في النذر المتعلقة بالانبياء
والاولياء يقتضها قوم يزعمون ان ما يتناولونه حقا من حقوقهم
بسبب نظارتهم ونسبتهم قرابة للاولياء المذكورين وربما وقعت
الخصومات فيده بين من يدعي انه جده او جد ابيه الاعلى وربما كتب في
ذلك حجج يزعم فيها جهلة القضاة انها دعوي صحيحة وربما حكموا
بها لمن اثبت نسبه وربما وقع الصلح بين المنداء عيني بقسمة ذلك فيما
بينهم فما الحكم في ذلك **اجاب** هذه المسئلة جعل فيها شيخ الاسلام
الشيخ محمد الغزالي رسالة حاصلا ان النذر لا يصح الا اذا كان من جنسه
واجب مقصود اذ ليس للعبد ان ينصب الاسباب **وشترع**
الاحكام وله ان يوجب على نفسه ما اوجبه الله تعالى عليه قال اعلم
بان شرط لزوم النذر ان يكون في غير محصية وان يكون من جنسه
واجب وان يكون الواجب مقصودا لنفسه فخرج بالاول النذر
بالمحصية وبالثاني عيادة المريض وبالثالث ما كان مقصودا للغير
حتى لو نذر الوضوء لكل صلاة لا يلزم وكذا سجدة التلاوة وكذا
النذر بتكفين الميت لانه ليس قرينة مقصودة قالوا لو اضاف
النذر الي سائر المحاصي كان يمينا ولزمته الكفارة بالحنث ولو
فعل المندور عصي وانحل النذر كالحلف بالمعصية ينعقد للكفار
فلو فعل المعصية المخلوق عليها سقطت واشرع وصح في النهاية
ان النذر لا يصح الا بشروط ثلاثة احدها ان يكون الواجب من
جنسه والثاني ان يكون مقصودا الثالث لا يكون واجبا عليه في
الحال او في ثاني الحال كالنذر بصلاة الظهر وغيرها من المفروضات
فعلي هذا الشرط **اربعة** الا ان يقال النذر بصلاة الظهر
ونحوها خرج بالشرط الاول اذ قولهم من جنسه واجب فيعبدان

المنذور

الفقير باب السبقة في غيبة او الامام الشافعي رحمه الله
فيمنع حيث يكون منفع للمنفذ النذر له من وجوه ذكر
الشيخ في الحرف لمستحقه الفاطمي رحمه

المنذور وغير الواجب لكن لا بد من رابع وهو ان لا يكون مستحيلا
الكون فلونذر صوم امس او اعتكاف شهر مني لم يصح ثم قال
وفي شرح الدرر للعلامة فاسموا ما النذر الذي ينذره العوام
كان يقول يا سيدي فلان يعني به وليا من الاولياء او نبيا من الانبياء
ان رد غايبي او عوفي منضي او قضيت حاجتي فلك من الذهب
او الفضة او الطعام او الشراب او الزيت كذا فهذا باطل بالاجماع
لانه نذر مخلوقا وهو لا يجوز لانه اي النذر عبادة لا يكون للمخلوق
والمنذور له ميت والميت لا يملك وانه ان ظن ان الميت يتصرف
في الامور كفر الا ان قال يا الله اني نذرت لك ان فعلت معي كذا
ان اطعم برباطه او مسجده فيجوز لهذا الاعتبار اذ مصرف النذر
الفقراء وقد وجد والغني غير محتاج فلا يجوز الصرف عليه ولو كان
ذا نسب بذلك الولي مالم يكن فقيرا ولم يثبت في الشرع جواز الصرف
للاغنيا للاجماع علي حرمة النذر للمخلوق ولا لخادم الشيخ ان كان
غنيا فاذا علمت هذا فما يؤخذ من الدراهم والشمع والزيت وغيرها
فتنقل الي ضامح الاولياء نذر باليسهر لا الي الله فحرام بالجماع للملكين
مالم ينقصوا الفقراء الاحياء قولا واحدا وقد علمنا ما نقلناه ان
ما ينذره العوام للشيخ مروان وعلي بن عليل ورؤيل لا يصح
ولا يلزم وليس للخادم اخذه علي انه نذر صحيح الا اذا اخذه
علي وجه الصدقة المبنداة وكان فقيرا وعلم ايضا ان غير
الخادم لو اخذه علي انه صدقة له ذلك وليس للخادم تزعه
منه لانه **عليه** الا ان يكون النذر عينه في نذره وكان فقيرا
انتهي خلاصة كلام الشيخ محمد بن عبد الله الغزالي التمرناشي
الحنفي بتنازع ذي الفعدة الحرام من شهور سنة ثمان وسبعين
وتسعين اقول قد استباح هذا الحرم المجمع علي حرمة جماعة
يزعمون انهم منصوصون يقال في حقهم قدوة المسلمين ونزوي

المزبددين وسبالغون في اخذه وسبالغون الناذر منه فان امتنع قدموه
لفضاة هذا الزمن فيحكمون به واما استعانوا بالشرطة وحكام
السياسة بل يفعلون ابلغ من ذلك وهو انهم يسوم منهم المنصرون
لبحج النواحي التي تقع فيها هذه النذور فيعاطعونهم ويضربون
علي كل واحدنا حية مبلغ من المال في الذمة يؤخذ منهم اذا انتهى الاجل
المضروب فيدفع ما هو مضروب عليه ويأكل ما بقي وبعد الفاضل زحاجا
حصل له يسكنه الشيخ ويسري ان تمتع ذلك هلك وان سبب قضاء حاجته
هذه النذر وان الشيخ رد عايشه او عايشه مريضه او قضي حاجته
وزعمون انه لا يباح تناوله لغيرهم فابلى هو تدرجنا فلا نهم
اغنيا متمولون ومن تناول شيئا منه عاقبه وادلوا به الى الحكام
معتقدين انه ارتكب كبيرة في الدين وبارش شريعة بين اهل
المسلمين واما حكم لهم به فضاة العهد وقد صرح في البحر انه لو
رفع الى القاضي لا يجبره القاضي على وفائه ولنا تنمة على رسالة
الشيخ محمد فيها ما يشفي الغليل والامر الى الله العلي الجليل والله
اعلم **سئل ايضا** في ناظر وقف الخليل ونحوه اذا قاطع رجلا على
اقلام النذور بقري واما كان معلومة عمال ثلاث سنوات او اقل
او اكثر هل تصح المقاطعة ويلزم المبلغ الذي قاطع عليه ام لا **اجاب**
لا تصح المقاطعة على ذلك لا لاجماع ولا يلزم الرجل المبلغ الذي قاطع
عليه وللعلماء في ذلك كلام يطول ذكره فنقتصر على نثر منه قال
الشيخ قاسم في شرح الدرر النذر الذي ينذره اكثر العوام بنحو
ان شفي الله من يضي او رد ضالتي ونحو ذلك فلكل كذا فهذا النذر
باطل بالاجماع انتهى فكيف يصح التزام ما هو باطل بالاجماع وكيف
يلزم المقاطع عليه المبلغ الذي قاطع عليه هذا لا قابل به ولكل علما
رسائل في هذه المسئلة والله اعلم **كتاب الحج**
عن لم نجد الراحلة وهي المركب من الابل ووجد البغل والحمار والفرس

هل

هل يجب عليه الحج ام لا **اجاب** قال في البحر لو قدر علي غير الراحلة من
بغل او حمار فانه لا يجب عليه ولم اره صرحا لا صمنا او غاصر حوايا الكراهة
انتهى اقول الفقه يقتضي الوجوب في البغل والحمار والفرس اذ هي
مطوب بالاستطاعة وهي اعم والله اعلم **سئل عن قول بعضهم**
وقيل انه لا ين الوردي **اجاب** عندي سؤال حسن مستطرف
فزع علي اصلين قد تفرعا **سئل** فائل شيء برضا مال كده ويضمن
القيمة والمثل معا **اجاب** هذا حلال باع صيدا محرما
فما حمي احرامه وما رجب وانلف الصيد المبيع جائزا
فيضمن القيمة والمثل معا **سئل** عن لزات بالرحل والسعي
في طوافي القدوم والركن هل ياتي بهما في طواف الصدر **اجاب**
اذ لم يفعلها في هذين الطوافين فعلها في طواف الصدر لان
السعي غير موقت كما صرح به في البحر وغيره وصرحوا بان الرحل
بعد كل طواف يعقبه سعي فيه علم انه ياتي بهما في الصدر ولو لم
يقدمهما ولم اره صرحا وان علم من اطلاقهم والله اعلم **سئل** هل
يجوز الرمي بالحصى المشكس ام لا **اجاب** يجوز والافضل غسلها
وفي مسائل الشك الحلي والسنة غسلها لتكون طاهرة بيغني
فان المقبول منها يقع في يد الملك والله اعلم **كتاب النكاح** **سئل**
في انعقاد النكاح بلفظ جوز نكح فتقديم الجيم على الزاي هل ينقذ
به النكاح عند قوم تواردها عليهم ام لا **اجاب** هذه المسئلة اختلف
فيها المتأخرون منهم من قال بعدم الانعقاد ومنهم من قال بالانعقاد
وقد افتي شيخ الاسلام ابو السعود الحمادي رحمه الله تعالى بالانعقاد
بين قوم ائتمت كلمتهم علي هذه الخلطة اقول وما يدل علي
صحته ما افتي به ابو السعود ما في الظهيرة وغيره رجل تزوج امرأة
بالعربية او بلفظ لا يعرف مضاه او زوجت المرأة نفسها بذلك
ان علما ان هذا اللفظ يعقده النكاح فمعه جملة ما يلل الطلاق

هذا من فاعل باع

طرد
في انعقاد النكاح
بلفظ الجوز

يكون نكاحا عند الكل وان لم
يعلم معنى اللفظ وان لم يعلم
ان هذا اللفظ يعقده النكاح

والعناق والتدبير والنكاح والمخلع والابراء عن الحقوق والبيع
 والتملك فالطلاق والعناق والتدبير واقع في الحكم ذكره في عناق
 الاصل فاذا عرف الجواب في الطلاق والعناق ينبغي ان يكون النكاح
 كذلك لان العلم بمضمون اللفظ انما يعتبر لاجل القصد فلا يشترط فيما
 يستوي فيه الجحد والهزل بخلاف البيع ونحوه انتهى فتأمل في قوله
 واذا عرف الجواب في الطلاق والعناق ينبغي ان يكون النكاح كذلك
 وقد عرفنا الجواب في الطلاق انه واقع مع التصحيح فينبغي ان
 يكون النكاح نافذا مع التصحيح ولا شك ان معنى قوله ينبغي ان
 لما في النزاع ان عليه الفتوى ولما في البحر ان ظاهره ما في التجنيس
 ترجحه فقد ظهر لك بهذا صحة قياس النكاح على الطلاق
 فتأمل ولا شك ان الصادر من الجهلة الاثمار تصحيف لا دخل للبحث
 الحقيقة والمجاز ولا ينبغي الاستحارة المرتب على عدم العلاقة
 فيه المصريح به في كلام الغزي رحمه الله اذ مضاه الاصل وهو
 الشوبع او جعله ما را غير ملا خطا لهم اصلا اذ العاوي بمقول عن
 ذلك ذلك وحيث كان تصحيحا وغلطا فجميع ما جاء به لا يصلح
 لاثبات المدعي وحيث اقربا انه تصحيف كيف يتجده في
 الخلافة والاستدلال بما ذكره السعد ونمايته اثبات عدم صحة
 الاستعمال ولا منكر له بل مسلم كونه تصحيحا بابد ال حرف مكان حرف فلم يتعد
 الدليل صورة المسئلة نعم لو صدر من عارف ناتي فيه ما ناتي في الالفاظ
 المصريح به بعدم الانعقاد بها وهو والله اعلم محل فتوى الشيخ زين ابن
 نجيم وجعلهم في موقع الدليل في محله جبينه ولله هذا الوجه كان الحكم
 عند الشافعية كذلك فان المصريح به في عامة كتبهم انه لا يضر من عاوي
 ابدال الزاي جيما مع انهم اضمن ما بالفاظه لا يصح عندهم
 الا بلفظ التزوج والا نكاح ولم نر في مذهبا ما يوجب المخالفة
 لهم والله اعلم **سئل** في رجل خطب بنتا آخر فقال هي لك بكذا فقال

أي معنى قول
جوزت بالبحر

الخاطب

الخاطبة فحضرة شهود قبلتها منك بذلك هل ينقد النكاح
 والحال هذه ام لا **اجاب** نعم ينقد النكاح بذلك والحال هذه
 والله اعلم **سئل** في رجل خطب صغيرة من ابيها فحضرة الشهود فقال
 الاب هي لك عطية فقال قبلتها وعوضها ما يشترش هل ينقد النكاح
 بهذا اللفظ ام لا **اجاب** ينقد كما يؤخذ من كلامهم والله اعلم **سئل**
 في رجل قال لا خير وهبتك شتي فلا تة فقال الاخر قبلت ثم توفي الاب فزوجها
 اخوها بعد ان بلغت لا خير هل الصادر من الاب نكاح حيث كان مخصوص
 شاهد من فيطل النكاح الثاني ام لا **اجاب** نعم ينقد النكاح بلفظ
 الهبة على وجهه فالصادر من الاب نكاح والحال هذه فيطل ما صدر من
 الاخ على اي وجه كان ويجب فيه مهر المثل ان خلا عن التسمية والله اعلم
سئل في رجل خطب بكرا من والدها وفصل مهرها بقدر معين فحضرة
 شهود وجري بينهما في اثناء الخطبة ما ينقد به النكاح كقوله
 جئتكم خاتما بشك فلا تة فقال هي لك وكقوله قبلت نكاحا بكذا
 فقال هي لك ثم اوصارت لك ثم اوتز وجئتكم بكذا فقال بالسمع والطاعة
 هل ينقد النكاح ولا يملك الزوج ولا ابوا الزوج فسخه ام لا
اجاب نعم ينقد النكاح بمثل هذه الالفاظ ويلزم ولا يملك الزوج ولا
 الاب فسخه والحال ما تقدم قال في الخاتبة لو قال رجل جئتكم خاتما
 ابنتكم فقال الاب ملكتكم نكاحا وفي الخلاصة لو قالت صرنا او
 صرنا لك فانه نكاح عند القبول وفيما لو قال زوجي نفسك مني فقالت
 يا سمع والطاعة فهو نكاح وكثيرا ما يخفى بين الخاطب والمخطوب منه
 ما ينقد به النكاح من الالفاظ فيجب مراعاتها والحكم بموجبها خشية
 ان يقع نكاح آخر لعين الخاطب وهي زوجة الخاطب والله اعلم **سئل**
 في رجل خطب بكرا ابنة من اخوتها او ليا بها فوقع بينهما وبينه في
 محل الخطبة من الالفاظ ما ينقد به النكاح نحو كانت لك بكذا واصارت
 لك بكذا وهي لك بكذا فقال قبلتها بذلك وبلغها الخبر فكننت راضية

بما فعل اخوتها هل نفذ نكاحه عليها حتى لا ينعقد عليها نكاح غيره ام لا
اجاب ينفذ حيث علمت ذلك وسكنت اذ هذه الالفاظ مما ينعقد
 بها عندنا النكاح كما صرح به اصحاب الفتاوي والشروح فلا ينعقد نكاح
 غيره عليها والحال هذه والله اعلم **سئل** في رجل قال لا خير مباركة بشكر فقال
 له جاتك فقال جزاؤها ما بنا فرش هل ينعقد نكاحها ام لا **اجاب**
 لا لانه لم يات بلفظ النكاح ولا النكاح ولا بما وضع لمليك العيني حالا
 والنكاح انما ينعقد بذلك والله اعلم **سئل** في رجل ولدت زوجته
 بنتا وعنده خيف قال له مبارككم فقال له جاتك فقال له جزاؤها ربح
 هذه الفرس في مفايلتها وما ناولم يقع بينهما سوي ما ذكره لورثة
 الضيف الرجوع في الفرس وناسجها لعدم انعقاد النكاح بما ذكره ام لا
اجاب نعم لورثته الرجوع بالفرس وناسجها لعدم انعقاد النكاح
 بما ذكره في الظهيرية لو قالت المرأة وهبت نفسي فقال الرجل
 اخذت قالوا لا يكون نكاحا انتهى فافهم صحة المأخذ والله اعلم
سئل في انعقاد النكاح بلفظ التجوز **اجاب** نعم ينعقد بمن
 انفتحت كلمته على هذه الغلطة وكانوا يطلبون بها حال الاستمحاء
 كما اقي به ابو السعود العمادي مفتي الديار الرومية وهذا مما يجب
 القطع به والحال هذه والله اعلم **سئل** في رجل خطب لآخر صغيرة
 من وليها وجري مقدمات النكاح المذكور فعند العقد قال الولي
 للمخاطب زوجتك فلانة بكذا فقال قبلت فهل يقع النكاح للمخاطب
 او للمخطوب لم تقدم النية والمقدمات ام كيف الحال واذا قلتم يقع
 للمخاطب فهل اذا اطلقها قبل الدخول وزوجت للمخطوب له تلوه تجوز
 لكونها لا عدة عليها وكيف الحكم **اجاب** وقع النكاح للمخاطب ولا
 عبرة للمقدمات ففي الترانة خطب لابنه وقال ابو هالة
 الابن تزوجت بنتي بكذا فقال اب الابن قبلت صح للاب وان جري
 مقدمات ان النكاح للابن في المختار ومثله لو قيل انتهى واذا اطلقها

الزوج المذكور قبل الدخول وبعقد الثاني عليها تلوه جاز اذ لا عدة
 والحال هذه والله اعلم **سئل** عن رجل خطب لابنه بنت آخر فقال
 زوجتني بشك لا بني فقال تزوجتك ولم يقل قبلت ما الحكم **اجاب**
 الظاهر عدم انعقاده اصلا اما للاب فلا خياجه الي القبول واما
 للابن فلا ان المجيب خص الاب بقوله تزوجتك وانما سميها بجيبا لان
 الايجاب حصل بقوله تزوجتك ولذلك يحتاج الي القبول والله اعلم
سئل في رجل خطب لابنه بنت اخيه فقال ابوها تزوجتني فلا نه
 بكذا الابنك وقال اب الابن تزوجت هل ينعقد ام لا **اجاب** لا ينعقد
 ووجهه ان النكاح غير الزوج والله اعلم **سئل** عن رجل قال لا خير
 زوج ابنتك من ابني فقال ابو البنت وهبتها لك ما الحكم **اجاب** صح النكاح
 للابن ولو كان مكان وهبتها لك زوجتها لك فقال قبلت صح النكاح للاب
 اذ صرحوا بانه لو خطب لابنه فقال ابوها لا بني الابن تزوجت بنتي بكذا
 فقال ابو الابن قبلت صح للاب وان جري مقدمات ان النكاح للابن في
 المختار اللهم الا ان يقال ما صرحوا به ليس فيه الا الخطبة وليس فيه زوج
 ابنتك من ابني الذي هو توكيل كما صرحوا به في الفرق بين زوجتني بشك
 وزوجتني بشك حتي احتاج الاول الي القبول بعده دون الثاني فلما
 صاروكيلا عنه به صار قوله تزوجتها لك معناه زوجتها لا بشك لا جلت
 كما في وهبتها لك اذ لا فرق في انعقاده عندنا بلفظ الزوج والهبة وهذه
 المسئلة كثر السؤال عنها وتكرر وقوعها ولم ار من صرح بها ولا بما يستدل به
 عليها غير ما هنا من قوله وهبتها لك والذي يظهر ان زوجتها لك كوهبتها
 لك اذ ما جاز في هذه جاز في الاخرى وعليك ان تنامل في المسئلة فانه قد
 يقال في وهبتها لك المنيا در منه لا جلت بخلاف زوجتها لك واذا نظرنا
 الي عرف راسخين بل اذا كان زوجتها لك مثل وهبتها لك بلا فرق لانهم
 تعارفوه بمعنى لا جلت والله اعلم **سئل** في صغيرة وكل اخوها في نكاحها
 لم يدبر رجلا فوكل نريد عمر في قبول نكاحه فقال تزوجتك فلا نه لو وكل

بكذا افعال قبلت وماتت قبل الدخول وبعد ما دفع بعض المهر هل
 وقع النكاح لزديام لا ويرجع بما دفع **اجاب** لم يقع لزديام ولم استرداد
 ما دفع والله اعلم **سئل** فيما اذا عقد اهل الذمة نكاحا فيما بينهم ثم
 رفعوا ذلك اليه فظهر فساد ذلك النكاح هل يسوغ للحاكم ابطاله
اجاب لم يقع لزديام ولا يرد ما دفع والله اعلم **سئل** في
 نصرايته اسلمت فمضى الاسلام على زوجها النصراني فاسلم هل
 يقران على نكاحها السابق ام لا **اجاب** نعم يقران حيث لم يكن فاسدا
 او كان فاسدا لا حرمة المحل بل يفقد شرطه حيث اعتقدوه والله اعلم
سئل في نصراي تزوج نصراية متوفي عنها زوجها قبل انقضاء
 اربعة اشهر وعشر ولم ينزفها اليه فاض هل يتعرض لها ويصح
 النكاح ويجوز ان ام لا يتعرض لها ولا يفسخ النكاح ويصح رداء
 ام لا ونتركهم وما يدعون **اجاب** صرح علما وفاطمة انه لا
 يتعرض له هل الذمة اذا اناكحو فاسدا ولا يفرق القاضي بينهم
 اذا علم في ظاهر الرواية لان امرنا بتركهم وما يدعون فلا يفسخ
 النكاح ولا يعززان حيث كانا راضيين لم ينزفها بالخصوص
 لدي فاض من قضاة الاسلام والله اعلم **سئل** فيما اذا لم يسمع
 الشهود كلام العاقدين في النكاح هل يصح ام لا **اجاب** الاصح
 الذي عليه العامة ان سمع الشهود كلام العاقدين بشرط الصحة
 النكاح والله اعلم **سئل** في رجل تزوج صغيرته الفاصرة في مرضه
 لرجل بمهر معلوم بحضرة شهود بمجلس الشرع ثم مات هل يقع
 في النكاح كون الاب في المرض وهل لاحد الاولياء النازلة رتبة
 عن رتبة الاب ان يتعرض للنكاح بابطال او غيره ام لا **اجاب** ليس
 لغيره ابطال النكاح اذ الولاية لا تبطل بمجرد المرض
 مع سلامة العقل المشرتب عليها صلاح التصرف باجماع العلماء والله
 اعلم **سئل** في امرأة اجبرها ثقة ان زوجها الغائب مات ووقع في

المسئلة ان تفصيل ان الفساد لعدم الشهود او في عدة كافر
 وهم يدعون ان لا تعرض لهم عند الامام ترافعوا ولا وان في عدة
 كالم ابطالناه ترافعوا ام لا وان للحكم بنية وتراجع الزوج والزوجة
 مرقق بينهما وان رفع احدهما لا يفرض بينهما عند الامام اي خبيثة
 والله اعلم

قليلها

اخبرت بموت زوجها
 لهذا الزوج

قليلها صدق هل لها ان تعند وتزوج ام لا **اجاب** نعم لها ذلك
 كما ذكره في النزائرية والمجوسية وغيرها والله اعلم **سئل** في الجارية
 لو قال لرجل كنت امة لفلان فاعتقني هل له ان يتزوجها ام لا **اجاب**
 نعم له ان يتزوجها ان كانت ثقة عنده او وقع في قلبه انها صادقة
 لان الفاطح طار ولا منازع واخبرت بامر محتمل لم يعلم خلافة وصحة
 النكاح لا تمنع ما يطري صرح به علما ونا في الكراهة والله اعلم **سئل**
 في رجل خطب بكر من ابيها بحضور جمع من المسلمين وانفعا على خدار
 المهر وتفرقا عن غير عقد نكاح شرعي فبعد مدة حضرا به لادي فاض
 وطلب منه ان يفرض نفقتها وان يستدين ويتفق ليرجع على الخاطب ففرض
 بحضوره ولم يباله القاضي هل حصل عقد شرعي عليها ام لا هل ما تقدم
 يكون عقدا شرعيا ام لا حيث لم يجر بينهما عقد **اجاب** لا يكون ما تقدم
 عقدا حيث لم يجر بينهما عقد شرعي ولا رجوع الاب على الخاطب لتبين
 عدم صحة الغرض والامر بالا ستدانة لكونها ليست زوجة بل هي كالحالة
 هذه اجنبية والله اعلم **سئل** في بالغة وكلت شقيقها في تزويجها
 بشهادة شاهدين عرفاها بتعريف والد حافظ فهل لا يقبل تعريف
 الوالد وحده ولمنزلته بالشهادة منه لفرعه وهل العقد الصادر
 والحالة هذه صحيح ام لا **اجاب** العقد الصادر والحال هذه صحيح
 لا كلام في صحته وانما التعريف لاجل الحاجة عند التجا حذو يصح
 من ابيها وابنها وزوجها وسوا كان الاشهاد لها او عليها على الصحيح
 لكن يشترط في حل اقدام الشاهد على الشهادة عليها عدلان كعهد بيل
 العلانية واما صحة النكاح من اصله فلا يشترط فيها التعريف اصلا
 فاقهرهم والله اعلم **فصل في المهر مات** **سئل** عن الجمع بين
 المرأة وبين بنت بنت اختها هل يجوز ام لا يجوز واذا قلتم بعدم
 الجواز ودخل الزوج على بنت بنت اخت زوجته المدخول بها قبلها وانت
 منه بنت طرح ثمرات باين منه حي بلغ سنه ستة سنه فاعلم بعض
 الفقهاء بعدم جواز ادخالها على حاله اخطا فامتنع عنها فما الحكم في ذلك

النكاح وما ينزب عليه من الوطئ جاهلا بحرمته الوطئ ونسب الابن المحي
 ووجوب المهر المسمى **اجاب** اما الجواز فلا فإبلى به الاعتناء بالنبي
 وداود الظاهري ومن لا يعصاه من الخوانج واما الوطئ فهو وطئ
 شبهة يدرء به حد الزنا عنه فلا يحد الزنا ولا يضرب حيث كان
 جاهلا بحكمه غير عالم بحرمته واما الولد فيثبت نسبه منه ويحكم بنسبه
 له واما المهر فالواجب فيه مهر المثل فاذا كان مثل المسمى فقد وجد قبض
 ذلك به ومن الآن لا عذر له في وطئ الطارئة فيؤخذ به ولا يحل له
 حتى يطلق الاولي او تموت فتحل نكاح جديد فقد علمت ما في
 المسئلة من الاحكام والله الهادي للبدية البائت الشهيد والله اعلم
سئل في زوجه ابن الزوجه هل تحل ام تحرم **اجاب** تحل فالاولا تحرم
 على المرد زوجه من بناته لانه ليس بابن له ولا تحرم بنت زوج الام ولا
 امه ولا بنت زوج البنت ولا امه ولا ام زوجة الاب ولا بنتها ولا ام زوجة
 الابن ولا بنتها ولا زوجة الزبيب ولا زوجة الراب والله اعلم
باب الاوليا والاكتفاء سئل في حرة مكفنة بكر زوجه نفسها
 من ابن عمها وهو كفوء لها هل ينغذ النكاح ولو لم يرض عمها ام لا
اجاب نعم ينغذ نكاحها ولا يتوقف على رضا عمها والحال هذه
 والله اعلم **سئل** في بكر بالغة زوجها ابوها من رجل غير اذنها فرت
 النكاح حين بلغها فهل والحالة هذه يرتد النكاح بردها ام لا وهل
 القول قولها في الرد يمينها ام لا **اجاب** نعم يرتد بردها والقول
 قولها في الرد يمينها والحال هذه والله اعلم **سئل** في صغيرة زوجها
 ابوها بالولاية عليها لابن عمها الصغير وقبل عنه ابوه وقد اقدم ابوها
 على ذلك شارطا ضمان ابيه المهر لعجز ابنه الصغير عن المهر فاني
 الاب الضمان فهل يصح النكاح ام لا وهل ان صح النكاح ورفع الي
 قاض يري عدم صحته مع العجز عن المهر او التفريق بالاعمار فيه
 قبل الدخول ففرضي بطلان النكاح من اصله او فرق بالاعمار يصح
 قضاؤه وترفع الخلاف ومضميه المحقق ام لا **اجاب** ان كانت
 صدر ذلك من ابيها على وجه التعليق فالنكاح غير صحيح لان النكاح

س

لا يصح تعليقه بالشرط كما صرح به قاضي خان وغيره وان كان
 صدر لاعلي وجه التعليق فهو صحيح ومع صحته لو حكم حاكم
 يري عدم صحته مع العجز عن المهر او يري التفريق بالاعمار
 بعدة قبل الدخول بها نفذ حكمه وارتفع الخلاف كما صرح به غير
 واحد من علماءنا والله اعلم **سئل** في الاب اذا علم منه سوء الاختيار
 وعدم النظر في العواقب اذ ازوج ابنته القابلة للتخلق بالخير
 والشر لغير كفوء هل يصح ام لا **اجاب** قال ابن فرشته في شرح
 الجمع لو عرف من الاب سوء الاختيار لسفهه او لطعمه لا يجوز
 عنده انفاقا ومثله في الدرر والغرر وقال في البحر في شرح قول
 العكز ولو زوج طفله غير كفوء او بغين فاحش صح ولم يجز
 ذلك لغير الاب والجدا طلق في الاب والجدا وقيد الشارحون
 وغيرهم بان لا يكون الاب معروفا بسوء الاختيار حتى لو كان
 معروفا بذلك بحجته او فسقا فالعقد باطل على الصيغة قال
 في فتح القدر بر ومن زوج ابنته الصغيرة القابلة للتخلق
 بالخير والشر من يعلم انه شر او فاسق فهو ظاهر سوء اختياره ولان
 ترك النظر هنا مقطوع به فلا يعارضه ظهور ارادة مصلحة تفوق
 ذلك نظر الي شفقة الابوة انتهى فظاهر كلاهما ان الاب اذا
 كان معروفا بسوء الاختيار لم يصح عقده باقل من مهر المثل
 ولا بالكثير في الصغير بغين فاحش ولا من غير الكفو فيهما سواء
 كان عدم الكفاة بسبب الفسق او لا حتى لو زوج بنته من
 فقير او محترف حرفة دنية ولم يكن كفوءا فالعقد باطل فقصر
 المحقق ابن الهام كلاهما على الفاسق مما لا ينبغي وقد وقع في اكثر
 الفتاوى في هذه المسئلة ان النكاح باطل فظاهره انه لم ينعقد وفي
 الظاهر انه يفرق بينهما ولم يقل انه باطل وهو الحق ولذا قال في
 الذخيرة في قولهم فالنكاح باطل اي يبطل انشهي كلام البحر والمثله

شبهة والله اعلم **سئل** في رجل خطب من آخر سنته البالغة العاقلة
وسمي المهر وقيل الاب وكن قلبها الي الخاطب واحضر المهر وما
بقي الا العقد فرجع الاب لظرو وخطب عالم بخطبة الاول فما الحكم
الشرعي في ذلك **اجاب** المصريح به في كتب الحنفية وغيرهم حرمة
الخطبة علي خطبة الغير قال في الذخيرة كما نهى النبي صلى الله عليه
وسلم عن الاستيلاء علي سوم الغير نهى عن الخطبة علي خطبة الغير
وان من ارتكب محرما لم يرد فيه حد مقدر بعرض وكما تحرم الخطبة
تحرم اجابتها لانه اعانة علي المحصنة فيعزر المحجب اليها القادر علي
المنع والله اعلم **سئل** في امرأة زوجت ابنا الصغير اليثيم صغيرة
سنتها سبع سنوات اودت ذلك بمهر معلوم مع وجود عمه عصيته
وامكان مراجعته مما نت البنت بعد شهرين او ثلاثة قبل ان يجز عمه
عصيته هل يلزم اليثيم مهرها ام لا لبطلان النكاح بموتها **اجاب**
لا يلزم اليثيم مهرها لان الام لا تملك تزويج ابنها مع العلم المذكور
فبطل النكاح بموت المفقود عليها قبل اذ جازته لانه نكاح فضولي
وهو بطل به والله اعلم **سئل** في عم صغيرة زوجها مع وجود
ابيه فلما علم رد النكاح هل يتردد برده ام لا **اجاب** نعم يتردد
الاب حيث لم يكن غاربا غيبته يفوت الكفو والخاطب بانظاره
والله اعلم **سئل** في صغيرة زوجها خالها فبلغت وردت النكاح
هل يتردد بردها ام لا **اجاب** ان كان لها ولي عصبة فزوجها الخال
بعد يتردد بردها اذا بلغت وان لم يكن لها عصبة فلها خيار الفسخ
بالقضاء والله اعلم **سئل** في صغيرة لها اخوان شقيقان بالقات
عاقلان احدهما اصغر سنا من الاخر فهل اذا زوجها الاصغر سنا
يجوز سواء اجازة الاكبر سنا او فسخدا ام لا **اجاب** نعم يجوز نكاح
الاصغر سنا حيث اجتمعت فيه شروط الولاية ولا يرد نكاحه يرد
الاخر اذا هما في الولاية سواء ولكل منهما ان يتعذر به النكاح والحلل
هذه والله اعلم **سئل** في يثيمة لها اربعة ابناء عم كلهم في

القوة

القوة والدرجة سواء عقد واحد منهم عقد نكاحه عليها لنفسه
بمهر المثل بحضرة شهود هل يتعد نكاحه عليها وليس بقينتهم
رده **اجاب** ليس لهم رده وهي مسئلة تعدد الاوليا المتساويين
قوة ودرجة والله اعلم **سئل** في صغير هو ابن عم صغيرة ولها جدة
ام اب وهي وصية عليها حاضرة ولكل منهما ام حاضرة وابن عم عصبة
غائب فولاية الانكاح لمن من ذكر **اجاب** ان امكن استطلاع رأي
ابن العم لا تملك واحدة منهما الانكاح بل الولاية له والا فقد نقل في
البحر عن الغنية ان ام الاب او لي في التزويج والله اعلم **سئل**
في بكر مشتهة لم تبلغ بعد لها ام عازبة وام ام من زوجة تجدها
اب امها وام اب عازبة وعمه من زوجة باجنبي فمن يحضنها
منهن ومن يزوجها منهن **اجاب** الحضانة والتزويج للام
حيث لا عصبة لها اما التزويج فلما صرح به اصحاب المنون فاطبة
بقولهم وان لم يكن عصبة فالولاية للام وهو ظاهر في تقديم
الام علي ام الاب قال في النهر هذا الترتيب يعني ترتيب الكثر
هو المقتضي به كما في الخلاصة وحكي عن خواهر زاده وعمر النسي
تقدم الاخت علي الام لانها من قوم الاب اقول وينبغي ان يخرج
لما مر عن الغنية من تقدم ام الاب علي الام علي هذا القول انتهى
فقد علمت به ضعف ما في الغنية لانه مقابل لما عليه الفتوي واحا
الحضانة فلا ن ظاهرا الرواية ان الام والمجدة او لي بها حتي تحيض
ومحل الرواية المختارة المتعاقبة لهذه في المشتهة انها تدفع للاب
فحله اذا كان اب او عصبة والموضوع هنا الا عصبة فافهم والله اعلم
سئل في صغيرة زوجها فبلغت فاختارت الفسخ بخيار
البلوغ فادعي الزوج ان اخاها زوجها بالوكالة عن ابيها فلا خيار
ان زوجها بالولاية لغيبته مسافة القصر ولها الخيار فهل اذا ثبت
الزوج دعواه يبطل خيارها ام لا وهل اذا لم تكن له يثيمة واراد تحليفها
علي ذلك تخلف ام لا **اجاب** نعم اذا ثبت الزوج دعواه يبطل خيارها

اقول ما نقله في البحر عن الغنية من
ان ام الاب او لي من الام اقره عليه
للعلماء المتقدمين في تزويج الكثر
واقرضه في كثرتها لانه بان المتون
تتفق خلافا في الكثر فان لم تكن
عصبة فالولاية للام ففعل الام
تلي العصبة والمتون مقدمه المهر
وقد اثار في المهر الى ضعف ما في
الغنية ايضا وصح في بعضه
ايضا المولود في حاشيته علي البحر
فتنبيه وانه علم بعد كتابته
ذلك رايه بقرينة المولود به
في جوابه سؤال الاتي

لانه يكون ناسا عن الاب فكذلك الاب هو المباشر للنكاح وقد نصوا على ان
 غير الاب والجد اذا زوج الصغير والصغيرة مع وجود احدهما ان كان
 بغيره وشبوت الولاية له بالخبيثة المجوزة لذلك فلها خيار البلوغ
 لانه زوج بالولاية وان لم يكن كذلك بل زوج بعد توكل سابق فلا
 خيار لها ومثل الوكالة السابقة الاجازة لاحقة الحاصل انه اذا كان
 بطريق النيابة لا خيار واذا كان بطريق الولاية فلها الخيار
 وعلى ما عليه الفتوي في المسائل الستة يجب ان تحلف لكن على نفي
 العلم لانه على فعل الغير وهو توكل الاب للاخ فافهم والله اعلم **سئل**
 في بالغنة عاقلة خطفتها اخوها وزوجها غير كفوء هل لا يبيها الا عراض
 وفسخ النكاح بعدم الكفاءة ام لا **اجاب** نعم اذا طلبت الاب ذلك
 فرق القاضي بينها وبين الزوج في ظاهر الرواية سواء دخل بها الزوج
 ام لم يدخل بالمرئى او يظهر جملها ولا مهر لها قبل الدخول وروي
 الحسن عن الامام انه لا ينفذ النكاح من اصله قال في الثانية وهو
 المختار في زماننا اذ ليس كل فاض يعدل ولا كل ولي بحسن
 المرافعة وفي الجثن بين يدي القاضي مذلة **باب**
 بالقول بعدم الانعقاد اصلا انتهى وهذا اذا زوجها باذنها اما
 اذا كان بغير اذنها فرددته يرتد بردها ولا حاجة الى التفريق والاعراض
 من الاب لانه فضولي فيه وان اجازته فهو كمن اشترى نفسها فلا يبيها
 طلب الفسخ والتفريق من القاضي فيصرف بينهما على ظاهر الرواية
 وعلى رواية الحسن لا حاجة الى ذلك لوقوع النكاح غير نافذ من
 اصله والله اعلم **سئل** في بكر بالغنة زوجها اخوها لامها من غير كفوء
 باذنها ففسخ من له حق الاعتراض نكاحها منه ثم زوجها من كفوء
 باذنها ودخل بها هل يصح النكاح الثاني وليس الاول معارضتها
اجاب تن ويحجج لها باذنها كزوجها بنفسها وهي مسئلة من
 نكحت غير كفوء بلا رضا اولياها وفيه اختلاف الفتوي فافتي
 كثير بعدم انعقادها اصلا وهي رواية الحسن عن ابي حنيفة
 ففي المصالح معزيا الي القاضي حان وغيره والمختار للفتوي في زماننا

رواية

رواية الحسن وفي الكافي والذخيرة ويقول له اخذ كثير من المشايخ
 لانه ليس كل فاض يعدل ولا كل ولي بحسن المرافعة والجثن بين يدي
 القاضي مذلة **باب** بالقول بعدم الانعقاد اصلا انتهى وقد
 اكرت علما وانا من النقل في هذه المسئلة فعلى هذا النكاح هو
 الثاني لعدم انعقاد الاول واما على ظاهر الرواية وان كان للولي
 الاعتراض ففسخ النكاح في ذلك تضاح الى قضا القاضي فاذا لم
 يوجد فلكاح الاول باق الى ان يقضي القاضي بالتفريق بينهما بطلب
 الولي فيصرف بينهما وبين الاول ويحدد عقد الثاني ان شاءت
 وحيثما علم ان الفتوي على رواية الحسن فالعمل بها باقيا الثاني
 احسن والله اعلم **سئل** في يتيمة ناهزت البلوغ ولا عصية
 لها ولها ام هل للام تزويجها بمهر المثل من كفوء وهل لشيخ بلدها
 ان يحجر عليها ومنعها من التزوج ليرزوجها هولاء ارادوا بكل مهرها
 ام ليس له ذلك ومنع عنه شرعا **اجاب** نعم للام ان تزوجها وهي
 مقدمة على جميع ذوي الارحام عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى
 الحاكم ايضا واما شيخ البلاد فلا فاعل بولا يته في النكاح من سائر
 العباد فان تجوز على ذلك كان نكاحه باطلا وكله المهر بما ياكل في
 بطنه النار والسعي باجماع فقله الشرع عن الشير النذير فيجب منع
 عن ذلك فانه اذا لم ينته عنه فهو بغير شك هالك والله اعلم
سئل من طرف رجل من فضلا الشافعية اسمه حسن عن تزويج
 الاخ لاب اخته الفاصرة حيث لا اب ولا جد ولا شقيق فاعل
 الاخ المزوج فاسق ولا ولاية للفاسق عند الشافعي ولا يصح عندكم
 من غير الاب والجد تن ويحجج بدون مهر المثل وقد اشكلت المسئلة
 على ومرادي الاحياط عندكم حيث لا سبيل اليه عندنا **اجاب**
نظما بقوله يا حسن الاقوال والافعال ومن له لطائف الاحوال
 ومن حوى خصال الصالح مع ورع مجل عن متالي قد وصل المكنون

د الفقيه

وفيه ما اذا غير عقد العدل وعقد غير الاب والجد وما
يقول نعمان امام العلماء ان زوج البنت التي لم تبلغ غيرهما هل ذاك
وينبغي به النكاح المحل وعقد الفرج به تحلل
فقد لما جئت اليه سائلا جواب حق لم يصادف باطلا
ينعقد النكاح بالفاسق في مذهب النعمان بانفاق
وغيره واب يلبس حتي النساء عندنا عليه كذا الجميع من ذوي
لكن ترتيب الذي الاعلام فالاخ للاب اذا ما وجد
اولي بها منه ان يعقد او عند نقص المهر منه يبطل
ان كان نقصا فاحشا يغلل فالجيلة التزوج مرة بلا
مهر واخري بالذي قد ابدلا حتي يصح ما خلا يقينا
بمهر مثل بوجب التبيين وهذه مذكورة مشهورة
وفي صحاح كتمان بوره هذا وقد وسع ابن ثابت امر النكاح للدليل
فللذي قلده السلام من كل ما يعقد الملاءمة
ولم يضق امر علي العباد الا اني الوسع علي المراد
هذا ولولا مذهب النعمان لضاف حال الناس في الا حصان
قاله يستعبد بحجاب الرجم كما جلا عنهم بشر يد الخدم
يارب خير الدين برجوا الخاتمة بالخير فاغفر ذنبه يارحمه
قوله ينعقد النكاح بالفاسق اي يعقد الاوليا الفاسق فقيه خذ
الموصوف وابقاء الصفة وقوله فالاخ الاخ مبتد اخبره له
ان يعقد او مانا فية واولي فاعل وجد او الف وجد الاطلاق
كالق يعقد او قوله فالجيلة الخ معناه بمهر ومرة بلا مهر فيصح النكاح
بيعتين لانهم مع التسمية بما يقع بدون مهر المثل في امرأة ثيب
وكلت رجلا اجنيا في تزويجها من رجل فنقص الوكيل عن مهر مثلها
هل لاخيها شقيقتها الاعتراض فيكمل الزوج مهر المثل وان اشنع
يفرق بينهما **اجاب** نعم للاخ ان يفرق بين اخيه وبين الزوج ان
لم يكمل مهر المثل لان له الا اعتراض بسبب التنقيص عن مهر مثلها
والمراد به حق الفرقة عند امتناع الزوج عن ذلك ثم ان حصل التفرق

ناصر به علما وانما ان الاحياط في غير الاب
والجد ان يعقد النكاح مرتين مرة مرة

فيكون باطلا ومع عدمها يقع مهر المثل
لا يحال في مهر المثل

بعد
العد
العد

بعد الدخول فلها تمام المسمى وان كان قبل الدخول فلا شيء لها فالما حصل
اما يكمل مهر المثل فيستمر حليلته ولا يفرق بينه وبينها وسلم لها المسمى
بالدخول وهذه الفرقة ما تحتاج الي قضاء القاضي والله اعلم
فيما اذا شهدت علي خيار البلوغ في نكاح غير الاب والجد وتك بلوغها
ولم تقدم الي القاضي هل تستمر علي خيارها ام لا **اجاب** نعم تستمر
ما لم تمسكه من نفسها كما في الشفعة والله اعلم **فصل** في نكاح الفضولي
سئل في رجل قال كل امرأة انزوجه فهي طالق ثم قال بمجلس
لرجل ليتك تزوجني فلا نه هل اذا زوجته نكحت ام لا **اجاب** لا نكحت
لان لم تزوج بل تزوج والمزوج فضولي بلا شك والحال هذه فاذا
اجاز بالفعل لا بالقول لا نكحت والا جازة بالفعل كاذن بعث اليها شيئا
من المهر وان قل او يقبلها او يمسك بشهوة قوله واحد او بلا شهوة
في قول او هاه الناس فسكت واخذ في تجهيزها كما ينص عليه في المحيط
فذلك كلمة اجازة بالفعل فلا يثبت والله اعلم **سئل** فيما اذا نصب زيد
عمرا وصيا في تزويج ابنته الفاضل من اخ الموصي له فقبل الموصي له الوصية
بعد موت الموصي واثبت وصيته لدي حاكم شرعي خيلي يري
صحقتها وحكم بها ونفذه حاكم خفي فهل حكم الحاكم المنفذ صحيح رافع
للخلا فام لا وهل الموصي له تزويجها بمن نص له الموصي عليه ام لا **اجاب**
نعم هو صحيح رافع للخلا فاذ هو غير مخالف للكتاب والسنة والاجماع
والموصي له تزويجها والحال هذه والله اعلم **سئل** في رجل خطب
اخر اخيه البكر بالغة وسمي لها مهرا بعد ان اجابه الاخ الي خطبته
وامتنع عن العقد حتي يدفع جميع المهر فعقده فضولي بغير اذنه
واذنها وعاب الاخ فقيل لها ان اخاك تزوجك منه فكنت من نفسها
بناء عليه ثم تبين ان المزوج فضولي فما الحكم **اجاب** ان اجازت
نكاح الفضولي المذكور جاز وصار كوكالة منها سابقه وان ردت
النكاح ارتدت ولها الاقل من المسمى ومن مهر المثل وتجب العدة عليها ولا

الاجازة بالفعل

تفقه لها فيها والا صل عندنا ان نكاح الفضولي موقوف لا باطل بل
هو متوقف على الاجازة والا جازة لها لا لا خيها واذا ردت النكاح وجب
التفريق بينهما وتقرر الاقل من المسمى ومن مهر المثل بدمه الزوج ويسقط
عنه الخد بالشبهة ولا ينكر المهر بشكر الوطئ الصادر قبل التفريق
والحال هذه والله اعلم **باب المهر** **سئل** في رجل تزوج
بنته الصغيرة لرجل شئ مشار اليه من البلوط وقيمتها لا تساوي
العشرة الدراهم التي هي المهر الشرعي فهل صح النكاح ام لا واذا قلتم
بصحته النكاح فما يجب لها من المهر **اجاب** صح النكاح المذكور ويجب
لها عشرة دراهم بالوطئ او بالموت فينظر الي قيمة البلوط مما كانت
فتجب ثمن بكل لها على العشرة ويجب تسليمها له اذا هو طلبها بعد دفع
ذلك والحال هذه والله اعلم **سئل** في رجل خطب من اخراخته ودفع
له شيئا يسمى ملاكا ودرهم ايضا من عادة اهل الزوجة اتخذ طعام به
ولم يتم امر النكاح هل للخطاب ان يرجع فيه ام لا **اجاب** نعم له ان
يرجع بذلك بشرط عدم الاذن منه فان اذن لهم بانخاذه وطعامه
للناس اصابا كانه اطعم الناس بنفسه طعاما له وفيه لا يرجع والله
اعلم **سئل** في رجل خطب بكرا بالغه وجري بينه وبين اهلها
مقدمات النكاح ففقد عمها عليها بغير وكالة منها على مهر معين وسمي
ذلك صفحا في اصطلاحهم لكنه مشتمل على ما يصلح به الايجاب
والقبول ثم ان اباها حلف انه ما يزوجها الا بكذا الزند مما وقع عليه
الرضا ولا فوكلت والد ها وزوجها بما حلف عليه هل يلزم المهر الاول
ام المهر الثاني ولا عبرة بتزوج عمها لها بغير وكالة منها **اجاب**
لا عبرة بتزوج عمها لها بغير وكالة سا بقية واجازة لاحقة والنكاح هو
الثاني ويجب ما سمي الاب فقط والحال هذه فان كان بلغها نكاح
العم فكلت ثمر وكلت الاب فالنكاح هو الاول وثبت التسميات
في الاصح لانها مسئلة تجدد النكاح وفيها اقوال قال الفقيه ابو الليث

سواء في قوله هذا المهر
ما وضع من هذا في باب النفقة
فراجه ولكن تأمله مع ما في
منا اقتوبر من المهر

يجب كلا المهرين وذكر في المسئلة انه الاصح وذكر عصام انه يجب
الثاني فقط ولم يذكر خلافا وذكر القاضي انه لا يجب الثاني
الا اذا قصد الزيادة على الاول فيجب الثاني فقط والحال هذه
بدلالة حلفه عملا بقول عصام والقاضي وهو مقصود الاب لاسيما
وقد افترض عليه كثير من اصحاب في مصنفاتهم وفي ايجاب
التسميتين اجماعا بالزوج والله اعلم **سئل** في بنت زوجه
ابن ابن عمها العصبية بدون مهر مثلها ونقص الكثرة وماتت وبلغت
هل لها طلب مهر مثلها والرجوع بما دفعه الزوج لابن ابن عمها حيث
لم يكن وصيا عليها وهل يجب تجديد النكاح ببلوغها ام لا **اجاب**
اعلم انه ان كان بغني فاحش لا يصح ويجب تجديد النكاح وان
كان بغني يسير يصح لنساء اهل الناس فيه وليس لابن ابن العم قبض
شي من المهر وترجع به على الزوج وهو اي الزوج يرجع بما دفعه
في تركه ابن ابن العم ان كان له تركته والا تأخرت المطالبة الي يوم
القيمة والله اعلم **سئل** في رجل خطب صغيرة من ابيها ودفع
له مالا على جهة الزوج ومات بعد ان استهلك المال ولم
ينفق الزوج وماتت الخطبة ومضت مدة سنين والآن
ولده يطالب المخطوبة بما دفع ابيه الي ابيها فهل يلزمها
ذلك والحال انها لم تقبض منه شيئا وانه لم يترك مالا اصلا
وما الحكم **اجاب** ما قبضه الاب واستهلكه دين عليه
يطالب به في ارثه فان لم يكن له ارث لا يلزم احد من ورثته
ونفاؤه فلا يلزم المخطوبة والحال هذه والله اعلم **سئل**
في امرأة ابي افا رسلها ان يزوجه الا ان يدفع لهم الزوج كذا
فوق عدلهم به هل يلزم ام لا **اجاب** لا يلزم ولو دفع فله ان يأخذه
فاما اوها لكالانه رشوة كما في البرائة وغيرها والله اعلم **سئل**
في رجل تزوج امرأة بمهر علي ان منه كذا اسمعة هل يجب ما جعل

للسبعة أم لا **اجاب** لا يجب ما حصل للسبعة ولا يجب ما انفق عليهم
 انه هو المهر وان ما عداه سمعة والله اعلم **سئل** في رجل تزوج بزوجته
 بمائة وعشرين نخصرة جماعة يتعقد النكاح بخضرتهم ثم تواضع
 الزوج مع الاب علي ان يدخله الي المحكمة ويعقد النكاح ثانيا علي سبعين
 خشية من كثرة المحصول فهل المهر هو الاول ام يبطل بالتسمية
 الثانية **اجاب** المهر هو الاول وهو المائة والعشرون حيث ثبتت
 المواضعة بالبينه او باقرار الزوج او بكوله عن اليمين والله اعلم
سئل في رجل تزوج امرأة علي خمسة وثمانين لايتها وعشرين كسوة
 لها وخمسة لعمها هل الجميع لها ام لكل باسمي **اجاب** الكل لها والله
 اعلم **سئل** في رجل تزوج زوجته فتعرض له شخص يقول هذه
 فلا حتي واطلب عليها خلعة هل يجوز ان يحكم له بذلك ام لا وهل
 يحرم عليه ذلك ام لا **اجاب** يحرم عليه ذلك باجماع المسلمين ومن
 حكم بذلك معتقدا حله كفر والمغروض علي حكام المسلمين وفقههم
 الله لنصرة الدين كف بد المتعرض لمثل ذلك والا وقع الجميع في
 مهاوي المهالك **والله اعلم** **سئل** في بكن من زوجات رجلين
 ودخل كل زوجته فادعي احدهما بعد الدخول انه وجد زوجته ثيبا
 وردها علي اهلها واسترد نظيرتها قهرا علي زوجها بعد ان هم بيت
 زوجها ليلا بالقنينة جماعة من القلاء حين وسر بد فسخ النكاح وزوجه
 تدعي انه افترس بكارتها فهل له ذلك ام لا ويلزمه التعزير وهل
 اذا رماها بالزنا يجب اللعان بطلبها وهل علي نفديس انها وجدت
 ثيبا يحكم عليها بالزنا فيلزمها قتل او حداثتها وهل القول قولها
 افترسها **اجاب** لا عبرة بقوله وجد ثيبا لانه لو وجدها كذلك
 حقيقة فعليه كمال المهر علي ما عليه الفتوي وليس له خيار الفسخ
 به ولا يلزم من الثبابة الزنا لان البكارة تزول بوثبة او حيضة
 او كبر سن ونحو ذلك فلا يلزم المراءة شيء ومن فعل بها شيئا مما

ذكر

ذكر فقد عصي الله تعالى والقول قول المراءة والحال هذه والمهر
 جميعه تقر بالخلو الصحيحه واذا رماها بالزنا وطالبته وجب
 اللعان وعليه رد نظيرتها الي موضع غصبتها منه ونجس الي
 ان تخضرها والله اعلم **سئل** في رجل دخل بزوجته البكر البالغة
 فادعي انه وجدها ثيبا فقبل له كيف ذلك فقال قد جئتكم مرارا
 فوجدتها ثيبا فما الحكم الشرعي في ذلك **اجاب** الحكم وجوب جميع
 المهر وتقره عليه بتامه وكما له والقول قولها في البكارة لنفي
 العار عنها واذا اتهمها بغيره يعزى ولا يقبل قوله في حقها وان
 قد فعلها بصرى الزنا وجب عليه اللعان بطلبها والحال هذه والله اعلم
سئل في كبيرة زوجها بالوكالة عنها وقبضت امها مهرها وصرفته
 في جهازها بلا اذنها ولا علمها ومات الزوج فادعت علي وصيه فقال
 دفع الزوج لامك وصدقته الام هل للبنت اخذ المهر من تركته ورجع
 علي امها بما قبضته ام لا **اجاب** اعلم ان الدفع للام كالدفوع للاجنبي
 فلها اخذ المهر من تركته لانه دين عليه وما قبضته الام مضمون عليها
 وهو من جملته تركته فيوفى به مهرها والوصي فاقسم مقام الميت
 في الدعوي عليه بالمهر والرجوع علي الام بما قبضته منه والحال هذه
 والله اعلم **سئل** في رجل تنازع مع زوجته في مهرها الزوجية
 تدعي مهرها عليه وهو يقول دفعت الي امك والام تنكر هل لزوجته
 ان تطالب بمهرها وهو ان اثبت علي الامر شيئا يرجع به عليها وما
 الحكم **اجاب** لا ولاية للام في قبض المهر سواء كانت البنت كبيرة
 او صغيرة لا وصاية لها عليها فللبنت اخذ المهر من زوجها وهو
 يرجع علي الام ان اثبت اخذها والله اعلم **سئل** فيمن تزوجت
 في بلد ودخل بها زوجها في ذلك البلد هل تجبر علي السفر معه اذا طلبها
 لبلد آخر وان كان بينهما مدة السفر ام لا واذا طلبها لذلك فامتنعت
 تسقط نفقتها وكسوتها بامتناعها ام لا **اجاب** اختلف الاقنا في
 ذلك فظاهر الرواية انها تجبر علي ان توافقه اذا اوفاه المعجل

وذكر في جامع الفصولين ان الغنوي عليه فهو افتاء بظاهر الرواية
 وافتي ابو القاسم الصفار وتبعه الفقيه ابو الليث بانه ليس له ذلك
 مطلقا بغير رضاها وصرح في شرح المختار بذلك قال وعليه الغنوي
 وافتي بعضهم بانه اذا اوفاه المجل والموجل وكان مامونا له ان
 يساقربها والا فلا قال صاحب الجمع في شرحه وبه يعني وقد افتي
 به شيخنا الشيخ الشهاب الحلبي فاطعاه بصورة افتاء به حيث لم
 يكن للمرأة علي زوجها مهر حال او موجل وكان مامونا عليها وكان
 الطونق امنا فله نقلها حيث اراد وليس لها الامتناع حينئذ
 فان امتنعت فلا نفقة لها ولا كسوة مدة امتناعها وتكررا افتاءوه
 بذلك كما هو ظاهر من طريقنا واه وكذا افتي غيره من اهل عصره
 ومن اهل عصرنا به ونحن نقضي به لما وقعنا لظاهر الرواية وانقضاء
 المضارة مع كونه مامونا عليها وكون الطونق امتناعا انه عمل بقوله تعالى
 اسكنوهن من حيث سكنتم والله اعلم **سئل** فيما اذا بعث الخاطب
 الى مخطوته شيئا من جنس النفدين او مما لا يشارع اليه الفساد
 ثم اختلفا بعد العقد فقال الزوج انما بعثته ليحب من المهر
 وقالت هو هدية هل القول قول ام قولها **اجاب** القول قوله
 كما صرح به قاضي خان وغيره يعني بيمينه مجللا بانه المملك
 وهو اعرف بجهة التملك والله اعلم **سئل** في عمر قبض مهر بنت
 اخيه البالغة من زوجها بلا وكالة سابقة ولا اجازة لاحقه واستهلكه
 وحانت عن بنت وامر ومن ذكر من الزوج والعلم بالحكم **اجاب** اعلم
 ان العلم في قبض المهر معتزل الاجنبي فالدفع اليه كالدفع اليه
 الاجنبي فاذا علمت ذلك فبالدفع اليه لم يبر الزوج والمهر باق
 بدمته دينها وبموتها صار مع ما تركته ارثا عنها ولو رثتها علي
 فدايض الله تعالى ينفاضي به الزوج والزوج يرجع علي العلم بما
 قبضه جميعه حيث استهلكه لانه قبض ما ليس له قبضه
 واستهلكه فيرجع به عليه مالكة غايته له المفاصصة بمثل

ماله وان اشتبه عليك الامر فانظر في الفصل العشرين من دعوي
 المهر من جامع الفصولين يظهر لك هذا التحريم والحاصل ان الزوج
 له مطالبة المهر بما قبض ولو رثتها مطالبة الزوج فللمنت النصف
 وللأم السدس وللزوج الربع وللعمر ما بقي كما هو الحكم في ما تركتها
 ندرس والله اعلم **سئل** هل للاب مطالبة الزوج بمهر ابنته ام لا
اجاب له المطالبة به حيث كانت صغيرة سواء كانت بكر ام ثيبا
 وسواء دخل بها ام لا او كانت بكر بالعتد ولم يدخل بها زوجها ولم
 تنسج عن قبضه واذا كانت كبيرة ثيبا لا يملك المطالبة به الا بوكالة عنها
 دخل بها ام لا والله اعلم **سئل** في رجل تزوج صغيرة لا تطيق الجماع
 بمهر معلوم هل لا يبطل المهر المطالبة بمهرها وجب به ام لا **اجاب**
 نعم للاب مطالبة الزوج بمهر الصغيرة التي لا توطا وان زوجت يوم
 ولدت ونجس الزوج علي دفع المهر اليه لانه يجب بنفس العقد اذا
 هو بدل البضع وقد ملكه فيطالب به واذا كان كذلك فيجس فيه
 حتي يوفيه او يظهر اعذاره لغايته هذا الصرح ما قيل فيه والله اعلم
سئل فيما تعور في تزوج الابكار من ارسله مبلغا معلوما
 مسمى بالشر وطبصره اهل الزوجة في حمامها واجرة الماشطة وثمان
 حنا وغير ذلك ومبلغا اخر لتجديد لحفها وفرشها وتبييض اوانيها
 النحاس وارساله طعاما مهيا الى بيت العروس ليلة النياح اذا
 استمر ذلك بين اهل بلدة قديما وحديثا بحيث اذا اراد الزوج الايرسل
 شيئا من ذلك يشترط نفي ذلك وقت العقد فهل يكون هذا اخلافا
 قولهم المشر وطعروا كالمشر وط شرط فيكون لازما شرعا ام لا **اجاب**
 المقدر في الكتب من قولهم المعروف كالمشر وط يوجب الحاق ما ذكر
 بالمشر وط فيقول الامر الي ان ما ذكره في قول مقتضاه الي انه كانه زوجها
 علي المبلغ الذي سماه من النقد وعلي المبلغ المسمى بالشر وط الذي يصرف
 في الحمام واجرة الماشطة وثمان الحنا وغير ذلك والمبلغ الذي ينجد
 به فرشها وتبييض به اوانيها وارسال الطعام المهيا فان كان ذلك

المبلغ الذي يرسل اليه بيت العروس ليلة النكاح معلوم القدر من الدراهم كان
 لازما لزوم المهر للعالم به وعدم جهالته وان كان مجهولا الارادة ما يصرف
 اجرة الحمام والمباشطة وثمان الخا وغير ذلك في وقته او جب فساد التسمية
 اذ لا يعلم كم اجرة الحمام وكذا وكذا في ذلك الوقت واذا فسدت وجب
 المثل كما هو مقر مشهور هذا اذا ذكر على سبيل انه من المهر وان ذكر
 على سبيل العدة فهو غير لازم بالكلمة الا ان يتبرع الزوج والذي يظهر
 انه يترك على سبيل العدة لانه من مسمى المهر لانه يوجب فساد التسمية
 ووجوب مهر المثل وفي الثانية ما هو كالصريح في ذلك قال فيها رجل تزوج
 امرأة على عشرة دراهم وثوب ولم يصف الثوب كان لها عشرة دراهم
 ولو طلق قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم الا ان تكون منعها اكثر
 فيكون لها ذلك انتهى وقد جعل في البحر تسمية الثوب لغوا وقد راع
 فهم صاحب البحر واخيه صاحب التمهيد ولا حول ولا قوة الا بالله وحله
 على العدة بوضع الكلام وينبغي الملام والله اعلم **سئل** في صغيرة
 سنها نحو تسع سنين زفها والدها على زوجها قبل قبض جميع محل صداقتها
 واللات يزدد استردادها اليه والمطالبة بالمحل وهي تدعي البلوغ وتسخطه
 عن قبضه هل يقبل قولها في البلوغ حيث احتمل ويمنع الاب من المطالبة ام
 لا **اجاب** نعم يقبل قولها في دعوي البلوغ فيمنع الاب من المطالبة الزوج
 لا انقطاع ولا يثبت بالبلوغ والنهي والحال هذه والله اعلم **سئل** عن والد
 بكر صغيرة زوجها الصغير قبل له عقد النكاح عليها ابوه بمهر معلوم واقر
 ابوها بقبضه من ابيه المنوي هل يصح اقراره بقبضه ام لا يصح واذا قلتم
 يصح اقراره بذلك هل اذا ادعي الاب ان اقراره كان كاذبا تنص دعواه بذلك
 ام لا تنص كيف الحكم في ذلك **اجاب** نعم يصح اقرار الاب بقبض المهر
 والحال هذه ولا يعتبر قوله ان الاقرار كان كاذبا ولا تنص دعواه به عند
 الامام الاعظم ومحمد لنا قضه واستحسن ابو يوسف تحليل
 المقر له فيخلف الزوج على قوله انه ما يعلم ان اقراره كان كاذبا وعلى
 قوله الفتوي كما هو مصحح به في غالب كتب المذهب والله اعلم **سئل**
 في اقرار الاب بقبض مهر بنته من الزوج ما حكمه **اجاب** قال في البحر
 واقرار الاب بقبض الصداق عند انكارها وعدم البينة غير مقبول

مطلب

ان كانت وقته بالغة والا فمقبول وفي البرازية اقرار الاب بقبض
 الصداق ان بكر اصدق وان شيالا وقد صرحوا فاطمة بان الاب
 يملك قبض صداق البكر بالغة ومن ملك الانثى ملك الاقرار والذي
 يتحرر في هذه المسئلة ان الاب اذا اقر بقبض مهر الصغيرة يصح اجماعا
 وبصداق الثيب البالغة لا يصح اجماعا وبصداق البكر البالغة فيه خلاف
 والاكثر على صحته ما لم يتقدم منه نهي واعتنه هذا التحريم والله اعلم
سئل في صغيرة زوجها ابوها وقبض مهرها واخبر انه انفق عليها
 منه وصرف على باب القاضي فهل يقبل قوله في ذلك ولا ضمان عليه ام لا **اجاب**
 نعم يقبل قوله فيما لم يكذب به الظاهر وقد صرحوا بان يصرف على باب القاضي
 ما هو اجرة لاما هو رشوة وهذا اذا اعطى بنفسه للقاضي اما اذا اخذ
 بيده ولم يمكنه سعد لا ضمان عليه مطلقا سواء اخذ اجرة مثله او ازيد وكل
 ذلك مصرح به في الكتب والله اعلم **سئل** في رجل عقد نكاحه على صغيرة
 بمهر قدره ما ينفق شئ وامره ابوها يدفع الماتين لغرضه لم عليه دين فاذا
 له ومات قبل الدخول هل للزوج الرجوع بنصف المهر الذي استخفه ارثا
 عنها على الاب ان كان حيا وعلى تركته ان كان ميتا ام لا **اجاب** للزوج
 ذلك في تركه الاب ان كان ميتا وان كان حيا يطالب به لانه ضمن المهر لها
 فصار دينا عليه فيورث وتقسر على فرايض الله تعالى والزوج له مما
 تركته النصف فيطالب به والله اعلم **سئل** في بكر غاب عنها زوجها
 قبل الدخول بها غيبة منقطعة ففسخ القاضي الشافعي نكاحها على
 مذهب الفايهل بموات الزوج بعده هل لورثته الرجوع بما قبضت
 ام لا **اجاب** نعم لورثته الرجوع به اذ ورثته تقوم مقامه في طلب ما
 هو واجب له ورد ما قبضت واجب له شرعا لو كان حيا فتقوم ورثته
 مقامه فيما هو له قطعا والحال هذه والله اعلم **سئل** رحمه الله
 يا سيدي ائتي سايلا واذا كان يرجو جوابا شافيا فنيا كما
 هل يلزم الزوج بما لم يجز بذكره تسمية في المهر
 من ايضه وازرق وغيره تفضلوا دمت تمحيض خيره **اجاب**
 الحمد لله المجيد الصمد الواحد الفرد الذي لم يلد ولا يلزم الزوج

من ايضه وازرق او سمع

والفرض ما سمي وقت العقد او يد من عرض لها او نقد
 هذا جواب الحق بالتمكين قد قاله الفقير خير الدين
 مصليا وحامدا مسلما **سئل** ما **سئل**
 في امرأة ادعت علي زوجها مهرها المشر وطعجيلة بعد الدخول بها
 صغيرة والان بلغت وتطلب من الزوج وهو يدعي ابصاله للاب
 فما الحكم في ذلك شرعا الجواب بالنقل الصريح والقول الصحيح **اجاب**
 هذه المسئلة كثر النقل فيها والكلام عليها وحاصل ما هو المضي
 فيها لعلمائنا فاما صاحب المذهب وهو الامام الاوجب وصاحبه
 فقد انفقوا على انه لا يقبل قول الزوج الا ببينة شرعية لانه
 دين يدينه يدعي انه وفاه والبينة على المدعي والقول قول الزوجة
 لانها منكورة والقول قول المتكسر يمينه وقال الفقيه ابو الليث
 ان كان الزوج نبي بها اي دخل فانه بمنع منها مقدار ما جرت
 العادة بتعجيله ويكون القول قول المرأة فيما زاد على المجل فاذا طردت
 العادة بذلك لم يثبت بها العمل ولا يكون ذلك مدافعا لمذهب الائمة الثلاثة
 بالبرهان بل اختلاف باختلاف عادة الازمان وهو اختلاف في عصر ولان
 لا اختلاف في حجة وبرهان **سئل** في رجلين زوج كل واحد مولية
 للآخر واستوفي المهران واحداهما لا تطبق الجماع هل للآخر جسي
 موليته حتى يسلمه ولي الصغيرة الصغيرة ام لا **اجاب** يجزي ولي
 التي تطبق الجماع على تسليمها ولا تجزي الآخر بل يحرم عليه تسليمها وان
 سلمها يتردها حتى تطيقه والله اعلم **سئل** فيما اذا اراد الزوج
 الدخول بنزوجه الصغيرة فابلا انها تطيق الوطئ والاب يقول
 لا تطيقه ما الحكم الشرعي في ذلك **اجاب** ان كانت ضخمة سمينة
 تطيق الرجال وسلم المهر المشر وطعجيلة يجزي الاب على تسليمها
 للزوج على الاصح من الاقوال فينظر القاضي ان كانت ممن تخرج اخرجه
 ونظر اليها ان صلحت للرجال امرا باها بدفعها للزوج والا وان
 كانت ممن لا تخرج امر من يشق بهن من النساء فان قلن انها تطيق
 الرجال وتحمل الجماع امر الاب بدفعها الي الزوج وان قلن لا

تحتل

لا تحتل لا يامر بذلك والله اعلم **سئل** في صغيرة لا تحتل الوطئ
 خافت من زوجها فهربت من بيته الي بيت ابوها فاونتها امها هل
 يلزم امها التعزير بذلك ام لا **اجاب** لا يلزم امها التعزير بذلك بل حيث
 كانت لا تطيق الوطئ لا يصح تسليمها للزوج ويرد الي بيتها حتى تطيق
 فيسلمها وليها الا حق بما كلفه الله والله اعلم **سئل** في رجل قال
 لاخته زوج ابنتي الصغيرة وتزوج بمهرها فزوجها باذنه لرجل وسبي
 لها مهرا وتزوج اخته وسبي لها مهرا ودخل كل نزوجه قبل قبض
 المهر وبلغت الصغيرة ومات ابوها هل اذا وكلت اخاها او غيره في طلب
 مهرها من زوجها تجزى الزوج على الدفع وكذلك في جانب اخت
 الزوج اذا وكلته في خلاص مهرها من زوجها تجزى على دفعه ام لا
اجاب لكل واحدة منهما ان تؤكل في خلاص مهرها ولا يصح ابو
 الصغيرة مهرها لعمها او غيره اذا ملك له فيه بل هو خالص ملكها
 لا يملك ابوها هبته ولا الابراء منه واجمعوا على ان هبة الدين من
 غير من عليه الدين لا تصح فلو قدرنا ان له ديننا على زوج ابنته فوهبه
 لاخته لا تصح الهبة فيه والحاصل ان المهر الثابت بذمة الزوج
 لا يبرئ عنه الا بالبراءة وزوجه البالغة العاقلة او هبتها او دفعه
 لها او ما دونها والله اعلم **سئل** في بكر بالغت زوجها بمثل
 مهر عمتها هل يجوز النكاح بمقدار مهرها نفودا وامتنعة معلومة
 المثل او القيمة وهل اذا تقوض لها كرمها عن المهر يلزمها ام لا حيث
 لم تاذن صريحاً ولا دلالة **اجاب** نعم يجوز النكاح ولها مثل مهر
 عمتها من كل شئ علم انها امهرت به علم الزوج بمقداره او لم يعلم لكن
 اذا لم يكن علم له الخيار عند علمه به ان شاء قبل النكاح به وان شاء رده
 ولا خيار للزوجة كما صرح به في الذخيرة وجميع الفتاوي وكثير من الكتب
 ولا يلزم منها اخذ الصكم حيث لم يوجد منها اذن به صريحاً ولا دلالة
 والله اعلم **سئل** في المبانة اذا اجلت ما كان من المهر موجلا الي

ان يهب

اقرب الاجلين الي مدة معلومة هل يناء جل ولا تملك الرجوع عن
 التاجيل بعده ام لا **اجاب** نعم يناء جل ولا تملك الرجوع فيه اذ كل
 دين اجله صاحب يلزم تاجيله الا في مسائل ذكرها صاحب الاشياء
 في كتاب المداينات والله اعلم **سئل** من غزه عن الشيخ صالح بن
 صاحب الشنوبين مما صورته يقول الفقير اذا تزوج رجل بنت زيد
 ولم يسم لها مهرا هل لها مطالبة بمهر مثلها او يقال لها اصبري
 حتي يطاها او يموت فالمرجوع من هذه المسئلة والا طاب في الجواب
 في هذا المقام بما لا مزيد عليه من الكلام **اجاب** هذه المسئلة
 صرح بها الزيلعي والكمال وابن ملك وابن الساعاتي وصاحب كمال
 الرواية وغيرهم قال الزيلعي في شرح قوله وان لم يسمه او نفاه
 قلها مهر مثلها اي وان لم يسم المهر في العقد ونفاه قلها مهر مثلها
 ان وطئ او مات عنها وكذا اذا ماتت هي لان الواجب بالعقد في
 مثله مهر المثل ولهذا كان لها ان تطالب به قبل الدخول فينا كذا
 وينقرر بموت احدهما او بالدخول على ما مر في المهر المسمى في
 العقد وقال الشافعي لا يجب بنفس العقد شيء وكذا ابا الدخول
 والموت عند بعضهم انتهى وفي فتح القدير في شرح قوله
 ولنا ان المنفعة خلف عن مهر المثل قال ولا سلم ان ما سلم للدخول
 بها في مقابلة البضع بل يقبلها العقد على نفسها الملتصق به المال
 في قوله تعالى ان ثبتقوا باموالكم محصنين ولهذا كان لها المطالبة
 به قبل الدخول غير ان بالدخول ينقرر ما كان على شرف السقوط
 وفي شرح المجمع لابن ملك وان لم يسم في العقد مهرا او شرط
 الا مهر نوجب مهر المثل بالعقد ان دخل بها او ماتت لا بالدخول
 قال الشافعي ان دخل بها نجب مهر المثل وان ماتت لا نجب شيء انتهى
 فقد جعل العقد سبب الوجوب والدخول والموت انما هما موكدان
 له كما في صورة التسمية العقد موجب واحدهما موكد له اذ هو قبل غير

مناكد

مناكد ولذلك بالطلاق يسقط نصف المسمى في صورة التسمية
 ومهر المثل في عدمها ولا يشتر ان لها في صورة التسمية المطالبة
 قبل وجود احدهما كما هو موضح به في كلامهم فاطنة وفي فتح القدير
 ايضا ويصح الرهن بمهر المثل لانه كما المسمى في كونه ديننا انتهى وقد
 استعمل اصحاب المتون مثل هذه العبارة في صورة التسمية في الهداية
 فلما المسمى ان دخل بها او مات وفي ملتقى البحر لزوم المسمى بالدخول
 او موت احدهما ونصفه بالطلاق قبل الدخول وفي من الكثر وان
 سماها او دونها قلها عشرة بالوطئ او الموت وهكذا في بقية المنوف
 والحاصل ان اصحاب المتون ساووا في التعبير في لزوم المسمى وفي لزوم
 مهر المثل باحدهما وذلك ان باحدهما يناء كذا لزوم البذل وكان قبل
 لانه ما كان على شرف السقوط بالطلاق لان الطلاق قبل الدخول
 او جفا فساد سبب الملك اما في الكل في صورة عدم التسمية او في
 النصف في وجودها كما اشار اليه في فتح القدير فاذا لم يوجد طلاق
 فالسبب صحيح موجب لا يشغال الذمة عليها المطالبة وذلك لان المهر
 واجب شرعا حكماله فلا يحتاج الي ذكره ان لم يسم بانة لشرف المحل
 لاظهار خطره فلا يستهان به واذن فقد ناكذ شرعا باظهار شرفه
 مرة باظهار الشهادة ومرة بالزام المال كما اشار اليه في الفتح فلو لم
 تسليم نفسها قبل قبض مهر المثل لزم الاستطاعة به وجوز بان البذل
 فيه وهو ما لا يجوز فالدخول او الموت شرط في نفيه وتأكده لا في
 اصل وجوبه ولا يخفى ان قوله مهر نجب ان وطئ او مات لا يفيد نفي
 الوجوب بعدهما انما هو مكوث عنه فقد نقرر في الاصول ان التعليق
 لا يوجب العدم وهي مسئلة مفهومة من الشرط المقررة المحررة عندهم
 والمحال لهم على استعمال هذه العبارة ان الشافعي رحمه الله تعالى
 لا يقول بوجوب شيء للمفوضة بالموت على ما نقله علما وناعه والافقي
 المستأج للنووي وان مات احدهما قبلها يعني قبل الغرض والوطئ
 لم نجب مهر مثل في الاظهر كالطلاق قلت الاظهر وجوبه والله اعلم

قال المحلي في شرحه لان الموت كالوطئ في نكاح المسمى فكذا في
 انجاب مهر المثل في النفق بضم انتهى وكذلك ما لك رحمه الله تعالى
 في صورة نفق المهر فارادوا بذلك تحقيق المخالفة كما هو دأبهم فيما
 يخالفون فيه فقد ظهر امر هذا الفرع نقلا وتفقهنا والله اعلم **سئل**
 في الرجل يدي عليه مهر وجنه المجل ويثبت باقراره او بالبينة
 هل للفاضي ان يحبس مع دعواه الاعسار ام لا **اجاب** هذه المسئلة
 اكرت علما والى الكلام عليها وفيها اختلاف الفتوى اما المنون وهي
 على الاطلاق في ظاهر الرواية فهي فاطنة على ان الفاضي يحبس في
 المهر المجل بطلب المدعي فالوالان الاقدام على الانزام دليل اليسار والخصاف
 ذكر في ادب الفاضي ان القول قول المطلوب لان العسرة اصل في بني
 آدم والمذنبون متمسكون بالاصل والطالب يدعي امرعا ضا فيكون القول قول
 المطلوب وذكر في البسوط فيما اذا وجب الدين بدلا عما ليس بمال كالمهر وبدل
 الخلع فالقول قول المطلوب في ظاهر الرواية انتهى فقد نسب كل من
 القولين الى ظاهر الرواية وفي البحر لابن نجيم بعد كلام كثير في المسئلة
 وسوق ثلاثة اقوال وبه علم ان ما في المختصر يعني المختص خلا في ظاهر
 الرواية والمفتي به ونقل الطرسوسي في المسئلة خمسة اقوال هذا ونحن
 نفتي بحسبه في المهر المجل بطلب المدعي منذر بآية علي بن ابي طالب
 اخذ ايمانا في المنون وما شاء الله كان وما لم يشأ لا يكون والله اعلم **سئل**
 في صغير لا تحتل الوطئ هل لها نفقة على زوجها ام لا وهل
 يحبس في مهرها ام لا **اجاب** ليس لها نفقة على زوجها اذ هي اجزاء الا
 وليس له عليها احتباس والحال هذه واما المهر فان كان موثرا طوبى به
 وحسن فيه عندنا في ظاهر الرواية وفي الباقي قيل ليس للاب ان يطالب
 الزوج بمهر ابنته الصغيرة الى ان تصبح بحال يستغنى بها وهو مذهب
 الثا في الجديد الاصح هذا اذا كان موثرا فان كان معسرا يجب انظاره
 الى الميرة باجماع المسلمين قال الله وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة
 والله اعلم **سئل** في رجل زوج آخر ابنته خمسة وعشرين قرشا منقضا

لها

ع

لها من مهر مثلها شارطا على الآخر ان يزوجه ابنته من ابنته البالغ
 بعشرين وعقد لابنته في غيبته بذلك فرد الابن النكاح في الحكم **اجاب**
 نكاح الابن قد ارتد برده وشرط الاب ان يزوجه اخاه الذي هو ابنته
 بمنزلة شرط ما لها فيه نفق وعند فواته يعدم الرضي بالمسمى فيكمل
 مهر مثلها لها والله اعلم **سئل** عن رجل تزوج اخاه اليتيم بوجه
 ودفع مهرها ومات وانقضت عدة زوجته وبلغ اليتيم قن وجها
 ودخل بها وهي حالة الاولى مختارا فسخ نكاحها قبل الدخول ولم يقض
 الفاضي بالفسخ بعد ما حكم نكاحها **اجاب** اما الاولى فنكاحها صحيح
 وله خيار الفسخ بالبلوغ بشرط القضاء ومالم يقض به فهو باق حتى
 يتوارثان بالموت قبله ونكاح الثانية غير صحيح لما فيه من الجمع بين
 الحالة وبنات اختها واذا قضى بفسخ نكاح الاولى يسترد المهر
 الذي دفعه الميت اذ الفسخ بخيار البلوغ ليس بطلاق ويجب التفريق
 بينه وبين الثانية كيلا يلزم ارتكاب المحظور اغترار بصورة العقد
 ويجب لها بالوطئ وان تكرر الاكثر من المسمى ومن مهر المثل وان
 اراد ان يحدد عليها عقد نكاح بعد ان فسخ الفاضي نكاحه الاولى
 جاز له والعلة وهي الجمع بين من حرم الجمع بينهما ويثبت النسب
 والعدة بعد الوطئ من وقت التفريق ولا نفقة لها عليه فيها لانه نكاح
 فاسد ولا نفقة في عدة النكاح الفاسد والله اعلم **باب القسم**
سئل في النبي صلى الله عليه وسلم هل كان عليه ان يساوي بين
 زوجاته في المأكل والمشرب والنوم كما هو علينا **اجاب** المنصوص
 عليه في كتب الفقه وكتب التفسير ان القسم وهو المساواة في البيوت
 عليه صلى الله عليه وسلم لم يكن واجبا على الصحيح وقد ذكر الرازي ان
 القول بوجوده عليه صلى الله عليه وسلم ضعيف بالنسبة الى المفهوم
 من الآية الشريفة واما المأكل والمشرب والمشي عنها بالنفقة
 عندهم فلا يجب فيها الشوكة على احد عندنا على المفتي به من اعتبار

حال الزوجين كما حرره مشرح الهداية والكنز في محله والله اعلم **سئل**
 في الرجل اذا سافر من بلدة له بها زوجة الى بلدة اخرى بينهما وبين الاولاد
 زيادة عن مسافة الفرس له بها زوجة اخرى هل يجب عليه ان يقضي لها
 قسما مقدارا ما قام عند الاخرى ام لا **اجاب** لا يجب عليه ذلك وما مضى
 فهو هدر قال في المبسوط وان سافر الرجل مع احدي امراتيه لزوج او غيره
 فلما قدم طالبت به الثانية ان يعيم عند هاتئذ المدة التي كان فيها مع الاولى
 في السفر لم يكن لها ذلك ولم يحتسب عليه بايام سفره التي كانت معه ولكن
 يستقبل العدل بينهما ثم قال بعده ولو اقام عند احدهما شهرا ثم خاصمه
 الاخرى في ذلك قضي عليه ان يستقبل العدل بينهما وما مضى فهو هدر
 غير انه هو فيه اكثر لان القسمة تكون بعد الطلب من كل واحدة منهما ما
 مضى قبل الطلب ليس من القسمة في شيء والواجب عليه العدل في القسمة
 الا ترى ان ما مضى قبل نكاح احدهما لا يعتبر في حق التي جدد نكاحها
 فكذلك ما مضى قبل طلبها انتهى والله اعلم **كتاب الرضاع سئل**
 فيما اذا رضعت الصغير الرضيع ام امه او ام ابية هل تحرم امه علي ابية
 ام لا **اجاب** لا تحرم امه علي ابية لانها اخت ابية من الرضاع وقد صرح كثير
 من اصحاب المتن بذلك كالكنز والهداية والقدهوري وتنوير البصار
 وصدر الشريعة واكثر كتب المذهب شروطا وحقوقا وفناوي كالخزائنة
 والدرر والقررو قاضي خان والولوالجيرة وعجالة قاضي خان لا باس للرجل
 ان يتزوج بموضعه ولده واخت ولده من الرضاع لان نكاح اخت ولده
 من النسب جائز اذ الم تولى ولد موطوءته فان الجارية اذا كانت بين
 رجلين فجاءت بولد واحد عياه ولكل واحد من الشريكتين ابنة من امرأة اخرى
 كان لكل واحد من المولىين ان يتزوج ابنة شريكه وان كانت اخت ولده
 من النسب ونظاء برها كثير انتهى وفي الحاوي الزاهدي اذا رضعت
 ام امه لا تحرم امه علي ابية لانها اخت ابية من الرضاع انتهى اقواله بذلك
 تبين عدم اعتبار ما نسب اليه الواقعات الصبي اذا رضعت ام امه حرم

امه علي ابية اذ صارت اخت ابية من الرضاع انتهى وكيف تحرم وليست
 بنته ولا زبيبته وقد استثنوا فاطمة ام الاخ واخت الابن من قولهم
 تحرم من الرضاع ما تحرم من النسب فقالوا لا ام اخيه واخت ابية والقبائل
 تحرم ام الرضيع علي ابية غير مصيب بل هو غارق في الوهم العجب العجيب **سئل**
 في امرأة ارضعت صغيرة رضعة واحدة وللرضعة اخ شقيق
 تزوجها هل اذ رفع امره الي قاضي شافعي بعد ان تزوجها وحكم له
 بصحة النكاح حكما مستوفيا شرابطا ينفذ حكمه ونهضه القاضي
 الحنفي ام لا **اجاب** نعم ينفذ حكمه واذا رفع الي قاضي حنفي نهضه
 قال في التائنا رخصته وما اختلف فيه الفقهاء وقضي فيه قاضي بقضية
 ثم رفع الي قاضي آخر سري بخلاف ذلك في القضية امضي قضاء الاول
 ولا ينقضه ولو نقضه كان باطلا انتهى والله اعلم **سئل** في بكر
 بالغثة نوار دعلي خطبتها ابنة عمها فعقد عليها احداهم فاشاعوا
 انها ارتضعت من تربي واحد هل يعمل باشاعتهم ام لا **اجاب** لا يعمل
 باشاعتهم ولا يؤخذ بقولهم الذي قالوه حرام من عند انفسهم
 والله اعلم **سئل** في رجل اقر بعد النكاح والدخول بزوجه انه
 رضع من امها وامها ايضا اخبرت بارضاعها ثم اكدت بانفسها وقال
 او هبنا هل يصح رجوعها ام لا **اجاب** حيث لم يثبت الزوج علي
 الاقرار لا يفرق بينهما ويصح الرجوع قال في التائنا رخصته نا فلا
 عن المحيط لو تزوج امرأة ثم قال بعد النكاح هي اختي من الرضاع
 او ما اشبهه ثم قال او همت ليس الامر كما قلت لا يفرق بينهما
 استحسانا ولو ثبت علي هذا المنطق وقال هو حق كما قلت فرق
 بينهما ولو جدد بعد ذلك لا ينقضه جوده والحاصل ان مثل هذا
 الاقرار انما يوجب الفرفة بشرط الثبات عليه انتهى والله اعلم **سئل**
 في يتيم رضيع له ام وجد اب اب وليس لليتيم ولا لجد
 مال هل يجبر امه علي ارضاعه وهل تغرض علي جده اجرة ارضاعها

قوله بشرط الثبات عليه اقوال
 في معنى الثبات كلام فكيه
 الذي فانظر في روضة الوهاب
 لابن السخنة وفي مسيلر شتي
 او اخ من الفقهاء رشح
 تنوير الابصار

لما لا **اجاب** نعم تجزى الام على ارضاعه ولا يفرض على جده جميع اجرة
ارضاعها له في ظاهر الرواية ولو كان له اب معسر ولا مال للصغير تجزى الام
عليه ارضاعه عند الكل كما صحح به في البحر نفلا عن الخاتمة فاما لك بالحد
المعسر والوجه في ذلك ان امه ذات يسار بالبن والمعسر حكمه حكم
الميت فتجيز وقد صحح الزيلعي بما في الخاتمة نفلا عن الخفاف وراى
عليه قوله وتجعل الاجرة ديناً على الاب والله اعلم **كتاب الطلاق**
سئل في رجل قال لزوجته انت طالق لا يردك فاض ولا وال ولا
عالم هل يكون بائناً ام رجعي **اجاب** هو رجعي ولا يملك اخراجه
عن موضوعه الشرعي بذلك والله اعلم **سئل** في رجل قيل له انطلق
زوجك الغير المدخولة واحدة او اثنين او ثلاثة فقال الكل فقيل
له مرة اخرى نلوها هل تطلق واحدة او اثنين او ثلاثة فقال
ثلاثين غير ناو الحال هل يقع الطلاق ام لا **اجاب** لا يقع حيث
نوي الاستبعاد وقد صرحوا بان السؤال معاد في الجواب فكانه
قال اطلقها الكل اطلقها ثلاثين وصيغة المضارع حقيقة في
الاستقبال كما صحح به صاحب المحيط فاذا نواه فقد نوي حقيقة
كلامه ومع القول بانه حقيقة في الحال هو مجاز في الاستقبال
فهو محتمل فيصدق على قصد الاستبعاد كما هو ظاهر وما في البحر
والكوكب الذي اخذت هذه المسئلة فراجعها ان شئت والله اعلم
سئل في رجل طلق زوجته المدخولة ثلاثاً بكلمة واحدة فاداع عليه
شرعاً **اجاب** اما الذي عليه في دينه فقد عصى به كما رواه الزيلعي
عن مصنف ابي بكر بن ابي شيبة والدارقطني في حديث ابن عمر قال
قلت يا رسول الله اريت لو طلقته ثلاثاً فقال اذا قد عصيت ربك
وبانت منك امراء تك وقال ابن عباس لرجل طلق امراته ثلاثاً
ينطلق احدكم ثم يركب الخوذة ثم يقول يا ابن عباس قال الله تعالى
ومن يتف الله يجعل له مخرجاً وان لم يتف الله فلم اجد لك مخرجاً عصى
ربك وبانت منك امراء تك رواه ابو داود والدارقطني عن مجاهد

هي فمولى من الحق
اي خصلة ذات
حق وحقيقة الحق
وضع الشيء في غير موضعه
مع العلم بغيره
نهاية

انتهى

انتهى وقد ورد في حق المطلق ثلاثاً بكلمة واحدة احاديث كثيرة غير
ذلك وقد جزم المتأخرون بان الطلاق ثلاثاً في طهر او بكلمة بدعي وكل
بدعته ضلالة وكل ضلالة في النار ما لم يعف المؤمن الميمن العزير الغفار
واما الذي عليه في دينه فقد عدم اهله وحل ما كان بذمتهم من المهر والمحل
الي حين العزاق ووجب عليه لها ما دامت العدة الانفاق والكسوة
ان طالت واليهما احتاجت وتعليم الزوج باختها واربع سواها
ما دامت واذ اختلف معها في المنعت الميت فجميع ما يخصها
بالصلحية القول فيها قولها يمينها الي غير ذلك مما نصت عليه علماءنا
وغيرهم رحمهم الله تعالى والله اعلم **سئل** في رجل سئل عن خطبة
كم مقدار امدادها فحلف بالطلاق الثلاث انها مائة وعشرة
امداد لا ازيد ولا انقص على طريق الظن فخطب له في اثناء كلامه
على سبيل النيقن انها مائة وعشرون فقال من صلا من غير فصل او
وعشرون وفي نفس الامر هي كما ردد واضرب ثانياً فهل يكون
قوله او وعشرون مبطلاً لصلاته الاول وملغياً فلا يقع عليه
الطلاق **اجاب** لا يقع عليه الطلاق والحال هذه ولا يكون الا زيد
ولا انقص ما نأى من اتصال قوله او وعشرون بقوله انها مائة وعشرة
امداد لانه للتأكيد وقد صرحوا بان التأكيد يمنع الاتصال فكانه
حلف انها مائة وعشرة امداد او مائة وعشرون مقصراً عليه
ومثله لا يقع الطلاق اذا بلغت مائة وعشرين ومن اراد ان
يظهر له الوجه في ذلك فليستظر في البحر في شرح قوله انت طالق
واحدة اولا وفي شرح قوله انت طالق ان شاء الله متصلاً والله
اعلم **سئل** في رجل قال لزوجته ان ابراء نيتي من مهرك فانت
طالق فابراته فقال روجي طالق روجي طالق فاصدا
بكل طلقة هل طلقت ثلاثاً ام واحدة وهل اذا قصد التاكيد
واراد واحدة وصدق ديانة له مراجعتها جبراً عليها ام لا **اجاب**
حيث نوي التاكيد سبب كما ذكر وقع الثلاث وكذا لو لم يشر

ناسيا ولا تاكيد او ان توي التاكيد يقع طلقين واحدة
 بوجود الشرط وهو البراءة والآخرى بالتخيير بعدة فنامل
 وعلى الوجه الثاني ان وجد لا يجبر المرأة على تكا حد والحال
 هذه والله اعلم **سئل** في رجل قال لزوجته انت علي ما نوت
 هل يقع عليه الطلاق ام لا **اجاب** لا يقع عليه الطلاق اذ هذا
 اللفظ ليس من الصريح ولا من الكناية والله اعلم **سئل** في امرأة
 فرق بينها وبين زوجها فاض شافعي المذهب بعد الدخول بسبب
 جذام حدث به ونزول بعد نفقائه عدتها ثم مات زوجها
 الاول الذي فسخ نكاحه منها ولها بدمه مهر هل يسقط عنه سبب
 الفسخ المذكور ام لا يسقط ولها اخذه من ميراثه **اجاب** لا يسقط
 ولها اخذه من ميراثه وان كانت الفرقة بطلبها لثاء كده بالدخول
 والله اعلم **سئل** في امرأة طليقت الفرقة من فاض شافعي المذهب
 بسبب عسر زوجها الغائب عن النفقة والمهر ففسخ القاضي النكاح
 بذلك السبب قبل الدخول علي فاعادة مذهبه هل لها مع ذلك نصف مهرها
 ام ليس لها شي **اجاب** لا مهر لها والله اعلم **سئل** فيما اذا كان
 يفعل فعلا المجائين في الاحايين حتي صار الي حالة حكم الحاكم
 الشرعي بحسبه بالبيمارستان ولم يثبت به جنون فهل يكون بذلك
 معتوها فاذا طلق ثلثا في خلال ذلك يقع طلاقه ام لا يقع **اجاب**
 ان كان حين يكم به لا يستقيم كلامه وافعاله الا نادرا ويضرب
 ويشتم والذي به جنون وان كان قليل الغهر مختلطا فاسد التدبير
 لكن لا يضرب ولا يشتم فهو المعتوه وعلي كل فلا يقع طلاقه حالئذ
 اذ المصريح بعدم وقوع طلاق المجنون والمعتوه والمبرسم والمدهوس
 والمخمي عليه والمصرع في حال نزول ذلك ولو عرف به الجنون مرة
 فقال غاودي الجنون فتكلمت بذلك وانا مجنون فالقول قوله مع
 يمينه وان لم يعرف بالجنون مرة لم يقبل قوله الا بيمينه والله اعلم
سئل في رجل عرف بالجنون مرة طلق زوجته ثلثا واعترف له

فاض

فاض وكتب عليه ثم قال انما اعترفت لاني توهمت وقوع الطلاق
 الذي تكلمت به في الجنون هل يصدق ام لا **اجاب** اعلم ان الجنون
 والمبرسم في عدم وقوع الطلاق سواء اعلنت ذلك فقد قال في
 الثانية لو طلق المبرسم امراته فلما صحى قال قد طلقتم امراتي ان
 رده الي حال البرسام وقال قد طلقتم امراتي في حالة البرسام فالطلاق
 غير واقع وان لم يرده الي حالة البرسام يقع قضاء قال ابو الليث
 هذا لا يمكن اقراره بذلك في حالة هذه المرة الطلاق انهي هكذا انقله
 في البحر ومثله في جامع الفصولين وفي البرزانية طلق المبرسم فلما صحى
 قال قد طلقتم امراتي ثم قال انما قلت لاني توهمت وقوع الطلاق
 الذي تكلمت به في البرسام ان كان في ذكره وحكايته صدق والا
 لا ثم ذكر فرعا يتعلق بالصبي ثم قال بعده واقفي الامام طهر الدين
 فيه وغيره في مسألة البرسام انه لا يقع لانه بناء علي غير الواقع انهي
 فقد علم بهذه النقول انه لا يصدق قضاء في واقعة الحال لانه لم يرد
 الي تلك الحالة ولم يكن في ذكره وحكايته ولم يعلم انه بناء علي غير
 الواقع ونقدته الي القاضي واعترافه به لديه يؤكد ذلك **سئل**
 هذا في القضاء واما في الديانة فان كان في الواقع انه بناء علي ما صدر
 منه في حال الجنون فلا يواخذ به والحال هذه والله اعلم **سئل** في
 رجل قال لزوجته ان لم تلمي بشكر وتحفظ عليها عن وجوه الناس تكوني
 طالفا فليتها وحفظتها جهدها وصارت البنت تخرج الي المحلة احيانا
 هل يقع عليه الطلاق ام لا **اجاب** لا يقع عليه الطلاق والحال هذه
 والله اعلم **سئل** في رجل حلف بالطلاق ان عند صهره سمناء عتيقا وصهره
 يشكره هل يقبل قوله في حقه ويقع الطلاق ام القول قول الزوج ولا
 يصدق صهره عليه **اجاب** لا يصدق صهره في حقه ويقع الطلاق
 ام القول قول الزوج كما يعلم من صريح كلام صاحب البحر فراجع
 ان شئت والله اعلم **سئل** في رجل قال لزوجته الغير المدخول بها هي

مل
صفة المصارع
لا يقع بالطلاق

ينكر الحكم الى قبول قولها ويقع الطلاق وانت على علم بانك بعد النكاح على
اصحيتها لا بعد لغيره الى غيره خصوصا في هذا الزمان الفاسد كما صرحوا
به في الاشارة والله اعلم **سئل** في رجل قال لزوجته تر وحي ثمانين
طالق ولا نية له هل تطلق حالا او ما ولا اول ولا تطلق لا حالا ولا ما ولا
اجاب صيغة المضارع لا يقع بها الطلاق كما صرح به الكمال بن الهمام
الا اذا غلب في الحال وصرح بعضهم بانها لا تطلق بتكوي طالق حيث
لا نية له لا في الحال ولا في الماء ل وانت على علم بانك يدتين على كل حال
اي ولو غلب في الحال فافهم والله اعلم **سئل** في امرأة وكلت
اباها في طلاقها فقال للزوج خذ ذلك كذا فطلقها فطلقها متجزا
هل يقع الطلاق ويلزم المال ام لا **اجاب** نعم يقع الطلاق ولا يلزم
المال عند ابي حنيفة كما يعلم من كلام المحيط وغيره وعبارته لو قالت
طلقتي ولك الف او اخلعتي ولك الف ففعل فعنده وقع ولم يجب المال
والوكيل في ذلك كالاصيل والله اعلم **سئل** في رجل طلق زوجته بائنا
وحل عليه مهرها الموجل فالزيمه الفاضل به فادعي انه فقير هل
يجبس ام لا يجبس الا ان تثبت الزوجه يساره بالبينة وهل
اذا كان ذا حرفة لا يقدر على الوفاء الا منها يقتسط عليه بقدر ما يكتسب
ما يفضل عما لا بد له منه **اجاب** لا يجبس اذا ادعي الفقر الا اذا قامت
بينة على يساره فادع له تقرب بينة على ذلك وكان مخترا يقتسط
عليه بقدر ما يحصل من حرفته بعد ان ترك له كفايته من النفقة وان
كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة والله اعلم **سئل** في رجل خلفه
فاض من قضاة هذا الزمان بالطلاق من زوجته انه بائنه عدا ابدا
مال يسمونه محصولا ياخذونه ظالما وكان مدعا عليه فحسد الشرطه
ومنعه حتى مضى الغد هل تحت ام لا **اجاب** لا تحت ففي الحايه
والثاننا رخانه والغنية وغيرها قال لا صحابه ان لم اذهب بكم الليلة
الى منزلي فامراته طالق فذهب بهم بعض الطريق فاخذهم

العسس

العسس فحبسهم لا تحت وفي الغنية ان لم اعمل هذه السنة في المزارعة
بتمامها فرض ولم يتم حنث ولو حبسه السلطان لا تحت فهذا ان الغرض
صرحنا في واقعة الحال والله اعلم **سئل** في طلاق المدهوش هل هو
واقع ام لا وما نفي المدهوش وهل القول قوله في الدهش ام لا **اجاب**
صرح في الثاننا رخانه تطلا عن شرح الطحاوي بعدم وقوع طلاق
المدهوش وكذلك المحقق ابن الهمام في فتحه وكذلك المرحوم العلامة
الغزي في منته وعلم انهم اجمعوا على ان غير العاقل لا يقع طلاقه الا
اذا كان زوال عقله بسبب السكر ما هو معصية فانه يقع طلاقه فزجرا
له عنده فدخل في غير العاقل كل من زال عقله بجنون او عنده او برسام
او انما او دهنش والجنون داء معروف والعته قلة الفهم
واختلاط الكلام وفساد التدبير وذلك بسبب اختلال العقل
فيشبه مرة كلامه كلام العقل مرة كلام المجانين والبرسام
علة بهذي فيها العليل والدهش ذهاب العقل من ذهل او
وله وغلط من فسه في هذا المحل بالتحير اذ لا يلزم من التحير
وهو التردد في الامر والعشاذ هاب العقل قال في القاموس
دهش كفرح فهو دهنش تحير او ذهب عقله من ذهل او وله
انتهى فالمدعوش هذا الذاهب العقل بسبب احدهما فاذا علمت ذلك
علمت النسوية في الحكم بين طلاق المجنون وبين طلاق من ذكر والحكم
في المجنون اذا عرف انه جن مرة فطلق وقال عاودني الجنون فحكمت
بذلك وانا مجنون ان القول قوله يمينه وان لم يعرف بالجنون مرة لم
يقبل قوله كما في الحايه والثاننا رخانه ونحوها فظهر لك من هذا ان
المدعوش ان عرف منه الدهش مرة فالقول قوله يمينه وان لم يعرف
لم يقبل قوله قضاة الا ببينة اذ الثابت بالبينة كالثابت عيانا اما
ديانة فيقبل لان اخبر نفسه فاعترض هذا التحير فانه معروف والله
اعلم **سئل** في غير مدخولة علق زوجها توكل شخص بطلاقها اذا غاب

مدة كذا أو غاب المدة المعينة هل يصير وكيلًا فيقع طلاقه عليها
ولها الزوج من غير ترخيص **اجاب** نعم يصير وكيلًا عنه بالطلاق
لصحة تعلق الوكالة بالشرط فيقع طلاقه ولها الزوج متى شاءت
والله اعلم **سئل** في رجلين حلف أحدهما بالطلاق الثلاث على
غلام أنه ابن إبراهيم وحلف الآخر بالطلاق الثلاث عليه أنه ابن
محمود فتبين أنه ابن محمود ومحمود بن إبراهيم المذكور فهل يقع
الطلاق على الحالف أنه ابن إبراهيم حيث أراد بالابن ابن الابن
أم لا **اجاب** لا يقع عليه الطلاق ويصدق ديانته كما لو حلف أنه
مولى فلان وهو مولى مولاة وقد نواه وكما إذا حلف أن هذه
أخته ونوي الأخنيد في الإسلام كما نص على هذين الفرعين
صاحب الثنا تاريخه وغيره من أئمتنا الأعلام وقد تقرر أن ابن
الابن يسمى ابنًا وهذا مما لا شك فيه ولا إبهام عند ذوي الأفهام
وحيث نوي ما احتمله الكلام صدق على أرادته ذلك المرام
وانظر إلى قوله الغافل بنونا بنوا بننا الخ وواقعة الحال أولى
بالحكم من الفرعين المذكورين والله اعلم **سئل** في رجل حلف
بالطلاق الثلاث من زوجته أنه ما بحرث في مزرعة كذا فهل إذا
حرث ابنه على بقره فيها وهو بندر له ويعتق ويعينه الأفي
نفس الحرث يقع عليه الطلاق أم لا حيث نواه وكان حلفه على فعل
نفسه أذ هو ممن يباشر بنفسه **اجاب** حيث لم يباشر فعل
الحرث الذي هو شق الأرض بالمحراث المجهود لا يقع عليه الطلاق
والحال هذه لأنه المعروف في زماننا بحيث لا يطلق عرف الأعراف
فلا يسمى البذر بأفراده حرثًا ويقال إن ذري وأنا حرث فهو
في عرف أئمتنا خاص بما فسرنا وهو ظاهر والله اعلم **سئل**
في رجل حلف بالطلاق أنه ما سكن في البيت الفلاني عقب النزول
من الكروم الاكتفي فلا تفرل من الكروم وسكنت كتنه المذكورة

فيه عقبه ثم خرجت منه في ثاقي ليلة وسكنت كتنه الأخرى فيه
فهل تحث أم لا **اجاب** لا تحث لا لخلال البين سكني الأولي
فيه عقب النزول وذلك لأن المحلوف عليه عدم سكني غيرها عقب
النزول فإذا وجد سكنها عقبه لم يصدق على الثانية أنها
سكنت عقب النزول بل سكنت عقب سكني الأولي فأنشئ شرط
الحث كما هو ظاهر والله اعلم **سئل** في رجل عازب في ابنة زوج
أخته وعياله له أصهار حلف زوج أخته المذكور بالطلاق
الثلاث أنه لا ينزل مادام صهرهم نايًا بالمنزلة الأبواء
المعهود له فهل تحث بدخوله بغير إذنه إذا رآه وسكن أم
لا تحث وإذا لم تكن له نية أو نوي حقيقة المنزلة هل لا تحث
بدخوله عليه كما شرح لكونه لا يعد منزلة له لا حقيقة ولا عرفًا **اجاب**
لا تحث على كل حال بدخول المحلوف عليه لأن من تعهد أخته بالزيارة
والأكل والشرب عنده لا يقال أنه نازل صهره لا حقيقة ولا عرفًا
إذا المنزلة متفاعلة فيشترط للحث وجود فعل النزول من كل واحد
منهما وذلك مع عدم وأما الوجه الأول فعلى تقدير صحة استعارة
المنزلة للأبواء لا تحث أيضًا فقد قال في الثنا تاريخه نقلًا عن
المحيط روي عن أبي سنان إذا حلف لأبوي فلان أن كان المحلوف
عليه في عيال الحالف لم تحث إلا أن يعيده إلى مثل ما كان عليه
وإن لم يكن في عياله فهو على ما عني ولو دخل المحلوف عليه بغير إذنه
فراءه فسكن لم تحث انتهى وهو ظاهر لأنه لم يؤده وإنما أوي
إليه بنفسه والله اعلم **سئل** في رجل طلق زوجته في مفاصلة
الأبواء الصحيح طلاقًا بأنها ثم طلقها الزوج في عدة متجرا ثلاثًا
تحكم حاكم شامي يري عدم لحوق الطلاق المذكور بالمباعدة في عدة
الباب بوجهه الشرعي وهو الدعوي الصحيحة هل تنفذ ويرفع
الخلاف به ولا يجوز نقضه أم لا **اجاب** نعم ينفذ حكم الحاكم الشامي

قوله وأما الوجه الأول في الواقع
في السؤال وهو أن تكون نية
بالمنزلة الأبواء المعهود لها

بذلك ولا يجوز نفضه بعد وقوعه من خصم على خصم وذلك
 لدخوله تحت قولهم اذ ارفع اليه حكم فاض امضاه ان لم يخالف
 الكتاب والسنة المشهورة والاجماع وما روي المخلعة يلحقها
 الطلاق ما دامت في العدة قال ابن الجوزي هو حديث موضوع
 فلم يكن مما استثنى كما هو ظاهر بل نسب عدم وقوع الثلاث في صفة
 ما اذا طلق رجل امراته بائنا ثم قال لها في العدة انت طالق ثلاثا
 لبعض علماءنا وان لم يعتنوا بالحاصل انه حكم في محال الاختلاف وهو
 برفع الخلاف والله اعلم **سئل** في شافعي طلق زوجته التي عقد
 لها خالها بواحدة عنها ثلاثا مع وجود ولي عصمة فرفع الامر الي
 فاض شافعي فحكم بطلان النكاح والطلاق الثلاث بوجه هل
 ينفذ ام لا **اجاب** نعم ينفذ ولا ينفذ بل بمضيمة الحنفية صرح به
 غالب ائمتنا والله اعلم **سئل** في شافعي مؤدي زوجته ويضربها
 بغير حق ويعزرها بغير وجه ويكثر الحلف منها بالطلاق حتي
 تحققت انه وقع عليها الطلاق ثلاثا فماذا يلزمه **اجاب** تحريم
 عليه ذلك ويعزر ويضرب عنها واذا تحققت وقوع الطلاق الثلاث
 جاز لها قتله على قول كثير من علماءنا اذ لم تقدر على منعه الا بالقتل
 وقال كثير من علماءنا اذ ارفعته الى القاضي وحلفته فحلف كان
 الاثم عليه لا عليها ولا يجوز لها قتله وعليه القنوي كما نص عليه
 في شرح الوهبانية **سئل** عن التائنا ركانية عن الملقط والله اعلم
سئل يا خير دين الله افتي سايلا بمجمل فضلك دمت بالاحسان
 يا عاملا بالعلم يا من قد حوى كل العلوم من العظيم الشان
 يا عالميا فاضلا شهدت له كل الخلايق انسها والجان
 يا افضل العلماء من فضله خرق به العادات في الاكوان
 اصل السؤال ان اشككتني زوجتي بالنظم والسيطان للانسان
 لم تجز متي في الحقيقة موجب لخصامها يا نالي القرات

لما سمعت القول منها والاسي اذ دادي غيظي وزاد هواي
 ففضيت والغيظ الشديد موج بي والنفس غالبة مع الشيطان
 واتيت للقاضي بغيظ مفرط مع دهشة ومع برهاجي
 طلقت امراتي ثلاثا حيث لا ادري بذلك ولا اعني لعيان
 فطلاقها والحال ما قد قلته مني عليها واقع مع شافعي
 فافد واوضح لي جوابا شافيا لازلت في مدد من الرحمن
 وصلاة رب العرش ثم سلامه دوما على المبعوث من عذبات
 والآل والاصحاب ارباب الولا والجود والاحسان والايما
اجاب حمد الذي الافضل والاحسان وصلاة دوما على العذبات
 والآل والاصحاب كلهم كذا كل النابعون وعلما الاعيان
 واقول منذ ابعد الله حل جلاله في عصمتي واماني
 هذا سوال واضح وجوابه علماء الدفاتر من ذوي العرفان
 ولقد توافق صحبا مع جمهم لم يخلف في امره اثبات
 ان الطلاق مع الجنون وجوده عدم وفقدان بلا وحدان
 انما اعد جرم ويدخل كلها فقد الحجا كدهشة الانسان
 فاذا بها ما العقل زال فانه في عصمة من فرقة وامان
 واذا ادعاه يقيم بينة به ان لم يكن معاده بعيان
 واذا انكون له بذلك عادة فمصدق فيه بلا برهان
 فاذا فهمت مقالتي وميانها فحواب ما استفتيت في تبيان
 هذا المحرم من كلام ائمتنا هم عالمون بمذهب النعمان
 وبذا خير الدين افتي فاعنتم تخريره الميطور بالانقذان
سئل في رجل طلق زوجته ومات قبل انقضائها وهي تدعي
 ان الطلاق رجعي فترث والورثة تدعي انه بائن فلا ترث **اجاب**
 القول قولها فترث لانهم يدعون الحرمان وهي تنكر فيكون القول
 قولها يمينها وعلي الورثة البينة والله اعلم **سئل** في جماعة يطبخون

في شانه
 في حكمه

الصابون وضع عندهم رجل يري انا وامرهم ان يطبخوا المفعلة على بعض
 علل فخلق بالطلاق انهم ان لم يطبخوا المفعلة هذه الطبخة التي على النار لينفلق
 ريتهم من عندهم ويشكوهن الى الباشا فهل اذا طبخوا المفعلة بعد الطبخة التي على
 النار ولو حرة ريت يقع عليه الطلاق ام لا لا طلاقه في يمينه **اجاب**
 لا يقع عليه الطلاق لدخول القليل تحت الاطلاق والله اعلم **سئل** في رجل
 قال لزوجته روجي طالق وكررها ثلاثا ويا بد لك جميعه واحدة هل
 يقع عليه واحدة يملك الرجعة عليها معها ويد بين ام يقع ثلاث **اجاب**
 نعم يقع عليه واحدة ديانته حيث نواها فقط كما ذكره الزبلي في الكنايات
 وغيره والله اعلم **سئل** في رجل نشأ جرح زوجته فطلبت منه الطلاق
 فقال لها ابن نبي ففعلت ابراك الله فقال لها روجي طالق الى حميني
 سواء ابريد دفعها عن وجهه لا طلاقها هل يقع الطلاق عليها
 بذلك ام لا يقع **اجاب** لا يقع الطلاق عليها بذلك لان روجي
 كاذبي وهي من قسمها يصلح جوابا وردا ولا بد فيه من النية مطلقا
 سواء كان في حال منكرة الطلاق او لا وسواء كان في حال الغضب
 او الرضا هو محتاج الى النية والقول قوله في ذلك والله اعلم **سئل**
 في رجل قال لزوجته المدخولة هي علي من الثلاث المحرمة يعني الميتة
 او الدم او لحم الخنزير يا ويل الطلاق هل اذا قلتم بوقوع الطلاق يكون
 طلاقا بائنا لا ثلاثا حيث لم ينوها ولم ينو الزوج بها ولا تحرم الحرمة المخلطة
 ام لا **اجاب** نعم له الزوج بها وان قلنا بوقوع الطلاق البائن ولا
 تحرم الحرمة المخلطة المخيا به نكاح زوج آخر والله اعلم **سئل**
 في رجل اساءت زوجته خلقها عليه فقال بثلاث ولم يرد علي ذلك
 هل تطلق ام لا **اجاب** لا تطلق كما لو قال لها انت الثلاث اوانت فقط
 اوانت مني بثلاث ولم يكن في هذا الاخير نيا وباله ولم يكن في مذاكرته
 والله اعلم **سئل** في رجل طلبت منه زوجته ان ينفق عليها فقال
 لها انت محرمة علي ما انت زوجتي ولا انا زوجك شئت الله عرضك اخرجني

من

من بيتي الى بيت ابيك فهل تطلق بذلك ام لا **اجاب** نعم تطلق فقد
 صرحوا انه لو قال لها انت علي حرام والحرام عند طلاق يقع الطلاق وان
 لم ينو وصرحوا بان قوله انت حرام مثل قوله انت علي حرام وكذا انت
 محرمة وانا عليك حرام او محرم او حرمت نفسي عليك ويشترط قوله عليك
 في تحريم نفسه لانفسها والله اعلم **سئل** في رجل نشأ جرح زوجته
 المدخولة لكونها دفعت بارودته لا حبيها فقال لها علي الطلاق ما تعبري
 علي روجي لا هلك ولم ينو نقوله روجي لا هلك طلاقا وذهبت لا طلاقا
 هل اذا دعها الى طاعته تجب عليها اجابته واذا عبرت عليه يقع عليه
 الطلاق ولم مراجعتها في عدتها ام لا **اجاب** تجب عليها طاعته وكذا
 علي اولياءها ان يملوا حال زوجها ويحرم منعها عنه لانها لم تحرم عليه
 بهذا القول واذا عبرت وقلنا بان علي الطلاق يقع به الطلاق كما اختاره
 ابن الرهام وكثير من المتأخرين فلم مراجعتها في عدتها من غير حاجة الى عقد
 جديد والله اعلم **سئل** في رجل نشأ جرح زوجته فقالت له طلقني فقال
 لها روجي علي ما نويت هل يقع بذلك عليه طلاق ام لا **اجاب** لا يقع عليها
 الطلاق الا اذا نواه بقوله روجي الخ لان روجي مثل اذهبي كما صرح به صاحب
 البحر والله اعلم **سئل** في رجل طلق زوجته ثلاثا بحضرة شهود ثم ادعى
 انه قال الا ان يشاء الله تعالي والمجاعة تقول طلقا ثلاثا ولم يثبت هل
 يقبل قوله ام لا **اجاب** لا يقبل قوله علي ما عليه الفتوي احيانا في امر
 الزوج في زمان غلب فيه علي الناس الفساد والله اعلم **سئل** في شخص
 طلق زوجته ثلاثا مجتمعها في كلمة واحدة فهل يقصن ام لا وهل اذا رفع
 الي حاكم حنفي المذهب يجوز له تنفيذ الحكم بعدم الوقوع اصلا او بوقوع
 واحدة او تجب عليه ان يبطله وهل اذا نفذه ينفذ ام لا **اجاب** نعم يقصن
 اعني الثلاث في قوله عامة العلماء المشهورين من فقهاء المصار ولا
 عبرة من خالفهم في ذلك او حكم بقول مخالفهم والرد علي المخالف القابل
 بعدم وقوع شيء او وقوع واحدة فقط مشهور واذا حكم حاكم بعدم وقوع

من طلقت زوجته
 ثلاثا ثم ادعى
 انه قال الا ان
 يشاء الله تعالى

الطلاق المذكور لا ينفذ حكمه كما هو مقرر مسطور ففي الخلاصة وكثير
من كتب علماءنا التي لا تعد لوقضي القاضي فيمن طلق امراته ثلاثا جملة
انها واحدة او بان لا يقع شيء لا ينفذ وفي التبيين وغيره في كتاب
القضاء ان القضاء بمثل ذلك لا ينفذ بتنفيذ قاض آخر ولو رفع
الي الف حاكم ونفذه لان القضاء وقع باطلا لمخالفة الكتاب او
السنة والاجماع فلا يعود صحيحا بالنسبة الى من انتهى قال المال
ابن الهيثم وقول بعض الخابلة القاضي بهذا المذهب توفي
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ما في الف عين رآه فهل صح كمن
هو لا او عن عشر هم القول بلزوم الثلاث بغير واحد
بل لو جهدتم لم تطيقوا نقله عن عشر بن نفا باطل اما ولا
فاجماعهم ظاهر فانه لم ينقل عن احد منهم انه خالف عمر حيني
امضي الثلاث وليس يلزم في نقل الحكم الاجماعي عن ما في الف
ان يسمى كل فيلزم في مجلد كبير حكم واحد على انه اجماع سكرجي
واما ثانيا فان العبرة في نقل الاجماع نقلها عن المجتهدين لا العوام
والمائة الف الذين توفي عنهم صلى الله عليه وسلم لا تبلغ عدة
المجتهدين والفقهاء منهم اكثر من عشرين كالحلفاء والعباد لة
وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وانس وابي هريرة وقليل والباقيون
يرجعون اليهم ويستفتون منهم وقد اثبتنا النقل عن اكثرهم
صريحاً بايقاع الثلاث ولم يظهر لهم مخالف ما بعد الحق الا الضلال
وعن هذا قلنا لو حكم حاكم بان الثلاث بغير واحد بطلت واحدة لم
ينفذ حكمه لانه لا يسوغ فيه الاجتهاد فهو خلاف لا اختلاف
انتهى فتقد ظهر لك بذلك انه لا يجوز لاحد تنفيذه ولا العمل به
وانه لا ينفذ بالتنفيذ بل يجب على كل من رفع اليه من الحكام الحقيقية
وغيرهم من يعنفه عدم جوازه ان يبطله كما في المجتبى وغيره
وفيه ان اصحابنا لم يجعلوا قول من نفي الوقوع خلافا لانهم اوجبوا

عشر

الحمد

الحمد علي من وطئها في العدة قال الشريفي وحكي عن الحاج بن
ارطاة وطائفة من الشيعة والظاهر انه لا يقع منها الا واحدة
واختاره من المتأخرين من لا يعباء به فافتي به واقتدي به من اصله
الله تعالى انتهى وقول المحقق الكمال وقول بعض الخابلة
القاضيين بهذا المذهب صريح في انهم لم يجمعوا عليه وانما هو
قول البعض منهم وهو كذلك فقد افتي من طهر الله فواده منهم
وفتح عن بصيرته بما وافق الاجماع من يهدي الله فهو المهتد
ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا والله اعلم **سئل مرة اخرى**
في رجل طلق زوجته ثلاثا مجتمعاً في كلمة واحدة فافناه خبيلاً المذهب
بعد الوقوع فاستمر معاً بشرا وزوجة بسبب الفتوى المذكورة
مدة سنتين فهل يعمل باقضاء الخبيلى المذكور ام لا ولو اتصل به حكم
منه كيف الحال **فاجاب** لا عبرة بالفتوى المذكورة ولا ينفذ قضا
القاضي بذلك ولو نفذ الف قاض ويفترض على حكام المسلمين
ان يفرقوا بينهما قال بعض العلماء وحكي عن الحاج بن ارطاة وطائفة
من الشيعة والظاهر انه لا يقع منها الا واحدة واختاره من المتأخرين
من لا يعباء به فافتي به واقتدي به من اصله الله تعالى والله اعلم
سئل في رجل هو وزوجته المدخولة في عايلة ابيه تشاجر معها
فخلف بالطلاق انها ما تاكل في عايلة له هل اذا استمرت هي تاكل
في عايلة ابيه يقع عليها الطلاق ام لا لكونها ليست في عايلة له وهل اذا
توي بدك عايلة ابيه واصافها الي نفسه تجوز الخت بطلت واحدة
وله من اجعتها في عدتها ام لا **اجاب** حيث لم تكن في عايلته بل هي
عايلة علي ابيه ونوي حقيقة كلامه او لم تكن له نية اصلا لا يقع الطلاق
فلا ينقص العدد وان توي بميمه ما هو عليه تجوز انقع واحدة
وجعية لانه شد علي نفسه بالنية والله اعلم **سئل** في رجل
قال لزوجته لا حاجة لي فيك هل يكون ذلك طلاقا لهما ام لا **اجاب**

لا يكون طلاقاً وان نواه فقد صرح في البحر والحائية والبرازية وكثير من
الكتب انه لو قال لها لا حاجة لي فبكر ونوب الطلاق لا يقع فهذا تصريح
بان هذا اللفظ ليس بصريح ولا كناية والله اعلم **سئل** في رجل
شاجرت زوجته مع والدته فقال علي الطلاق لولا الخوف من
كلام الناس ان يقولوا انا هرب الا من الحصيد ما قعدت عندك والا
تكن زوجته طالقاً بالثلاث ان قعدت مع عدم الخوف المقرر عنده
عمره تكن طالقاً **اجاب** لا تطلق والحال هذه والله اعلم **سئل** فيها
اذا ادعت المرأة علي زوجها بعد حضوره من غيبة غابها ولم يكن
دخل بها انه علق علي نفسه انه متى غاب عنها مدة كذا او تركها بلا
نفقة ولا منفق فهي طالق وان الغيبة مع عدم النفقة والمنفق
قد وجدت فاقرب بالغيبة وانكر التعليق وعدم النفقة والمنفق
فاظهرت حجة مكتوبة بدمشق مكتوب فيها ذلك فهل بمجرد
اظهارها الحجة يثبت الطلاق عليه ام لا وهل اذا اقامت بينة
علي التعليق المذكور وادعي ابطال النفقة وتعيين المنفق
يكون القول قوله ام قولها وهل تصور غيبته عنها قبل الدخول
بها فيصح التعليق المذكور ام لا تصور فلا يصح من اصله **اجاب**
اما الثبوت بمجرد اظهار الحجة بلا بينة شرعية فلا فإجل من ائمة
الحنفية المعتمد علي قولهم لان الخط رسم مجرد خارج عن حجج
الشرع الثلاث التي هي البينة والاقرار والنكول وهذا لا
توقف فيه لاحد واما اذا ثبت التعليق بواحدة من الحجج الشرعية
المذكورة ولا بينة له بايصال النفقة ولم تكن مدخولة فقد
صرح في العمادية والبرازية وكثير من الفتاوي ان الغيبة
عنها لا تحقق قبل نكاحها وحضوره عند ما فلا يصح التعليق
من اصله حيث كانت بصيغته ان غيب عنها وفي جامع الفصولين
جعل امرها بيد ما ان غاب عنها فاب قبل ان يبني بها قيل لا

قوله ان قعدت الخ لعل الصواب
في العبارة ان يقول فهل اذا قعدت
مع اخوف المقرر عند تكون
طالقام لا سامر

يصير

س

يصير الامر بيد ما لا انه لم يغيب من مكان يسكنان فيه لانه يراى
به مكان الازدواج وذلك بعد ان يبني بها وعلل في الذخيرة
بانه قبل البناء غاب عنها ثم بحث اي في جامع الفصولين
بحثنا في كلام الفتاوي قاطبة واما مسألة قبول قول احدهما
لوصح التعليق بان لم يقل عنها فقد اختلف علما ونا فيها علي
ثلاثة اقوال قيل ان القول قوله اي يمينه وقيل قولها
بيمينها وقال في الذخيرة القول قوله في حق عدم وقوع الطلاق
وقولها في حق عدم الوصول اليها وهو تفصيل حسن لان كلا
منهما مدع ومنكر فالزوج يدعي دفع النفقة وينكر وقوع
الطلاق والزوجة تدعي الطلاق وتنكر وصول المال والقول
قول المتكر فيما انكر يمينه وفيما يدعي البينة لازمة
عليه وقد جزم صاحب الغيبة بما اقتضاه اطلاق المتن
وهو قبول قوله فقال قال ان لم تصل نفقتي اليك عشرة ايام
فانت طالق ثم اختلفا بعد العشرة فادعي الزوج الوصول
فانكرت هي والقول له انتهى وبه افتى الشيخ زين بن نجيم
وهي في فتاواه وفي هذا القدر كفاية والله اعلم **سئل** في
رجل علق طلاق زوجته المدخول بها علي غيبته عنها مدة
معينة مع تركها بلا نفقة ولا منفق شرعي فوجدت الغيبة
والترك المعلق عليها الطلاق هل تطلق ام لا وهل اذا كان
الفاضي فرض لها في المدة نفقة وادان لها بالاستدانة ترتفع
يمينه فلا يقع عليها الطلاق ام لا يقع **اجاب** لا شك اذا
وجدت الغيبة والترك المعلق عليها الطلاق انه يقع لوجود
الشرط الموجب للحج وفرض الفاضي لا يوجب ارتفاع اليمين لبقاء
تصور البرمجة من الحال وقد ذكر علما ونا في الامر باليد فروعا
تشهد بذلك والقضا من الفاضي موكد للموجب عليه لارفع

قوله واما مسألة الحج قد منها
كلاما على هذه المسئلة قبل خروج
مراجع

لم يمينه وقد وجد الشرط فكيف يتخلف الجزاء وهذا ظاهر والله
 اعلم **سئل** في رجل علق طلاق زوجته علي صفة وهي انه متى
 تزوج عليها زوجته غيرها بطريق ما بوجه ما او اجاز قول فضولي
 او دخل في عصمته زوجته غيرها او سري عليها تكن اذا اكل طالفا
 طلقه واحدة بائنة تمكن بها نفسها هل اذا نوي بالاجازة الاجازة
 القولية دون الفعلية يصدق فلا يقع الطلاق بها وهل حيلة
 في ذلك ام لا **اجاب** لا شك انه اذا نوي بالاجازة احدها
 فهو بنية تخصيص العام ونية تخصيص العام صحيحة بالاجماع
 المذكور ذلك في الكتب من مواضع منها الباب الخامس في ايمان
 الجامع الكبير كما صرح به في البحر وغيره في مسئلة ان ليست او اكلت
 او شربت ونوي معين الى اخره وصرحوا بانها اذا قال كل امرأة
 تدخل في نكاحي فهي طالفة ثلثا انه لا تحت بالاجازة الفعلية
 لان دخولها في نكاحه لا يكون الا بالنزوح فيكون ذكر الحكم ذكر
 سببه المختص به فكانه قال ان تزوجتها وشروط الفضولي
 لا يصير منزوجا بل منزوجا وقوله هنا بطريق ما متعلق بتزوج
 ومثاله بوجه ما فلا بد من مراعاته وبه يخرج بالاجازة الفعلية
 عن ان يكون منزوجا بل هو منزوج فاذا علمت ذلك علمت انه اذا
 تزوج فضولي واجاز فعلا لا قول لا تحت حيث نوي الاجازة
 القولية في يمينه دون الفعلية والله اعلم **سئل** في رجل
 غضب من زوجته فقال لها ان ابرائيني اطلقك فقالت ابرائني
 فقال انت طالق هل له ان يراجعها في عدتها ام لا **اجاب** نعم له
 المراجعة لانه ليس بطلاق معلق على الابواب الا براء مستقلة
 والطلاق مستقل بنفسه فيقتصر كل علي حكمه ولا فرق بين قوله
 ان ابرائيني اطلقك وان ابرائيني طلقك لان معنى كل
 منهما الاستقبال فافهم والله اعلم **سئل** في امرأة قال لها

قوله نعم له المراجعة او قول لا يستند في ذلك الى ان
 احد الظاهرين قال لا تغتفر مع ان طالق ما قال في يمينه
 حيث قال مدخولا سالت طلقها فقال لا تزوج ابرائني
 من كل حق كذا حتى اطلقك فقالت ابرائني
 من كل حق يكون للنكاح على الرجل فقال لا تزوج في
 فور ذلك طلقك اجماعا قالوا يقع واحدة بائنة
 لانه طلقها عوضا عن الابواب فظاهر

نزوجها

زوجها روجي طالق تحلي للخيار بر وتحرر من علي ثم راجعها
 بخبرة شهود فتر وحت بعد انقضاء عدتها بغيره ودخل بها
 منكرة المراجعة او كون الطلاق رجعا هل اذا ثبت انه راجعها
 بالبينة الشرعية يحكم بصحة مراجعتها وبالنزوح بينهما وبين
 العاقد عليها ام لا **اجاب** نعم اذا ثبت ذلك وجب جميع ذلك اذا
 عقد الثاني عليها وقع باطلا لكونها منكوبة الغير ويلزم منه
 الصغر بالتوطي اذا الطلاق رجعي والحال لان قوله تحلي للخيار بر
 لغو وقوله وتحرر من علي ان اراد به الحال فكذلك لانه خلاف
 الشرع اذا لا تحرم به الا بعد انقضاء عدتها عندنا وان اراد
 به الاستقبال فهو صحيح ولا ينافي الرجعة كما هو ظاهر والله
 اعلم **سئل** في رجل طرده مخدومه من بابه قائلا له ان زوجتك
 فعلت كذا فقال ان صح عنها ذلك فهي طالفة ثلثا هل اطلق ام لا
 تطلق حتى يصح عنها ذلك **اجاب** لا تطلق حتى يصح وليس
 هذا من مسائل المجازاة لان المتكلم غير حافظ فافهم والله اعلم
سئل في رجل شاجر مع زوجته فقالت طلقني فقال انت
 كان مرادك الطلاق تكوني طالق هل يقع طلاقه ام لا حتى تسأل
 فتجيب بانها ارادته وهل اذا اقر بانها طلقها تنبني وهذه
 الثالثة بناء على ظنه الوقوع بها تطلق ثلاثا وتحرم الحرمة
 الغليظة فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ام لا **اجاب**
 لا يقع الطلاق حتى تقول اردته بعد تعليقه بارادتها
 واذا اقر بما ذكر بناء على ظنه الوقوع له ان يعود اليها في البائنة
 كما صرح به النزاري وعبارته طلق وقوع الثلاث عليها باقضاء
 من ليس باهل فامر الكاتب بكتابة صك بالطلاق فكتب ثم اقراه
 عالم بعدم وقوع الطلاق له ان يعود اليها في البائنة لكن
 القاضي لا يصدق له قيام الصك لانه لم يتهى ومثله ما في البرازية

وط
قال لزوجه انت طالق
عليك الطلاق مذهب

في الحايي والغنية للزاهدي ونقله في البحر عن الفقيه وصرح
به كثير من المشايخ اصحاب الفتاوي والله اعلم **سئل** في رجل
قال لزوجه المدخولة انت طالق علي الثلاثة مذهب فحصل
تطلق طلقة واحدة رجعية يملك مراجعتها في عدتها ام لا الجواب
منقول معللا **اجاب** نعم تطلق طلقة واحدة رجعية اذا المذهب
الثلاثة والاربعة بل وسائر المذاهب اتفقت علي وقوع الطلاق
الواحد الرجعي في انت طالق والوجه في ذلك واضح قال في
منع العقار اقول وقد كثر في زماننا قول الرجل انت طالق علي
الاربعة مذهب بين يد ان الطلاق يقع عليها بانفاقهم وينبغي
الجزم بوقوعه قضاء وديانة كما لا يخفى انتهى اقول ولا شبهة
في كونه رجعا لا بائنا لما قد مناهي ان المذهب كلها قد اتفقت
علي وقوع الطلاق الواحد الرجعي بقوله انت طالق ولا خارق
بين قوله علي الاربعة مذهب وبين قوله علي الثلاثة مذهب
اذ الوجه المذكور يشملها وكذا يشمل المذهبي والحنفي وما
زاد عليها ولا خفاء في ذلك علي ذي فهم ضعيف خلفه عن ذي
فهم قوي في الفقه وقد ذكر في فتاوي الرملة الكبير النافعي
في مسألة انت طالق علي سائر مذاهب المسلمين ما يبيح
منه الحكم المذكور ونقل عن القاضي ابي الطيب عدم الوقوع في
مسألة سائر المذاهب معللا بقوله لانه لا يكون وقوع علي المذهب
كلها ورده والله اعلم **وسئل** ولده المرحوم شيخ
الاسلام الشيخ محي الدين **صورت** في رجل شاخ
مع زوجته المدخولة فقال لها انت طالق علي الثلاثة مذهب
هل يقع عليها ذلك طلقة واحدة رجعية يملك معها المراجعة
في العدة ام لا **اجاب** نعم يقع عليها طلقة واحدة رجعية
اذ المذهب الثلاثة والاربعة بل وسائر المذاهب اتفقت

علي

علي وقوع الطلاق الرجعي في انت طالق فله مراجعتها
في العدة كما افتي به شيخ الاسلام الوالد منع الله المسلمين بطول
حياته والله اعلم **سئل** عن رجل قال انت طالق علي
مذهب اليهود والنصارى وعن رجل قال لزوجه انت
طالق علي سائر مذاهب المسلمين **اجاب** فيهما بانه
طلاق رجعي والله اعلم **سئل** في رجل قال لوالد زوجته
شئت الله عرضك في بنتك اهل يقع عليها طلاق ام لا **اجاب**
لا يقع لانه ليس بصريح ولا كناية والله اعلم **سئل** فيما اذا علق رجل
طلاق كل من زوجته بتطليق الاخرى في الحيلة الشرعية في ايقاع
الطلاق علي واحدة منها دون الاخرى **اجاب** الحيلة في ذلك
ان يطلق التي يريد بغاها علي مال فيقول طلقك علي الف مثل فنقول
لا قبل فاذا قالت لا تطلق وتطلق الاخرى لوجود الشرط وهو
التطليق قال في الحاشية في باب التعليق ان لم اطلقك اليوم ثلاثا
فانت طالق ثم اراد ان لا تطلق امرانه ولا يصير حاشا فالو الحيلة
في هذا ما روي عن ابي حنيفة رحمه الله وعليه الغنوي ان يقول لامرته
في اليوم انت طالق ثلاثا علي الف درهم فاذا قال لها ذلك تقول المرأة
لا قبل فاذا قالت ذلك ومضى اليوم كان الزوج بارا في ميمنه ولا
يقع الطلاق لانه طلقها في اليوم ثلاثا وانما لم يقع عليها الطلاق
لردّها وبهذا لا يخرج كلام الزوج من ان يكون تطليقا الاثري ان
محمد رحمه الله قال في الكتاب رجل قال لامرته طلقك ثلاثا علي
الف درهم فلم يقبل فقالت المرأة قبلت كان القول قول الزوج
ولا يقع الطلاق سمي كلام الزوج تطليقا من غير وقوع الطلاق
وهذا لان التطليق نوعان تطليق بمال وتطليق بغير مال وقد
تم ما كان من جهة الزوج وهو انجاب الطلاق بخلاف التعليق
لان المعلق بالشرط عدم قبل وجود الشرط فكان الايجاب عدما

قبل وجود الشرط وتقله في الخلاصة والبرازية والذخاير الاشرفية
 قالوا وعليه الفتوي وللشيخ علي المقدسي رسالة في هذه المسئلة
 وفيها فتوي من افتي بخلاف ذلك واقام الكبير عليه وحاصله
 ان الشرط المعلق عليه طلاق الاخرى وجد وهو النطق فافهم
 والله اعلم **سئل** في رجل حلف بالطلاق الثلاث لا يشرب كذا
 واستثنى وشك في الاستثناء ما هو هل هو بلفظ الا ان يامرني
 حاكم بشره او هو الا ان يحكم علي حاكم به هل اذا امره حاكم بشره
 فشره بعد امره تخت ام لا **اجاب** لا تخت للشك لما صرح به
 صاحب المحيط في مسئلة ان كان لا عذاب لابي في الغبر فانت طالق
 لا تخت لانه محتمل فلا يقع بالشك كما لو حلفا بسبب طير فحلف
 احدهما انه غراب والاخر انه حمام ولم يعلم ذلك لا تخت احدهما
 وفي الجامع الاصغر لمحمد بن وليد السمقري قال لها ان كان راسي
 اثقل من راسك فانت طالق ثلاثا لا يقع لانه لا يعلم ولا شبهة انه
 بالشرب بعد وجود احد المشكوكين وقع الشك فلا يقع الطلاق
 لوجود الشك لا ختم ان التعليق علي انه الاخر منهما لما اطردت
 كلمة علمنا عليه بان الطلاق لا يقع بالشك وهذا ظاهر لا غبار عليه
 يشهد بصحته من شرايد الفقه تسكن لديه والله اعلم
سئل في رجل رد لذي الفاضي ما اقربه حالة صحته من طلاق
 زوجته ثلاثا الي حالة البرسام ودهشته خامس عشر صفر سنة
 كذا فلم يصدق في ذلك وطلب منه البينة وغاب ثم عاد وقال
 نسيت بل كان حالة البرسام ثاني عشر محرم السنة المذكورة واقام
 بينة شرعية تشهد له بذلك هل تقبل هذه البينة ولا يقع عليه
 شي والقول قوله في الخلط بتعيين الوقت المذكور ولا يكون اقرا
 بطلاق آخر ام لا **اجاب** نعم تقبل البينة ولا يقع طلاقه اذا البينة
 مبينة والقول قوله في الخلط قال في الاشباه والنظائر اذا امر

بشي

بشي ثم ادعي الخلط لم يقبل كما في الخامسة الا اذا اقرب بالطلاق
 بناء على ما افتي به المفتي ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع كما في جامع
 الفصولين والغنية انتهى فهذا في نفس الطلاق فكيف في التامخ
 فقطعا لا يكون اقرا بطلاق آخر باجماع ائمتنا رحمهم الله تعالى والله
 اعلم **سئل** في رجل تزوج صغيرة بعقد زوج خالها بالوكالة عنها
 فطلقها ثلاثا بعد الدخول بها هل اذا رفعت امرها الي حاكم او شافعي
 تحكم بطلان النكاح والطلاق لمصادفة اجنبية عنده عنده يصح
 ويعقد له عليها ثانيا عقد صحيح الديه وينفذ ام لا **اجاب**
 نعم يصح لانه فصل مجتهد فيه فينفذ الحكم فيه وهو قول ابي يوسف
 ومحمد وما لك والشافعي وكثير من اهل الاجتهاد ورواية عن ابي
 حنيفة ونقل في البحر عن تهذيب الفلاني رواية ابن زياد عن
 ابي حنيفة انه لا يليه اي النكاح الا العصبان وعليه الفتوي
 قال وهو عزب لمحا الفتنة المتن الموضوع لبيان الفتوي مع
 نمرانته هو محل الاجتهاد فينفذ قضاء القاضي الذي يراه وادا
 ابطله بطل ما وقع الزوج في وجهها ثانيا بعقد صحيح والحال
 هذه والله اعلم **سئل** في رجل قال لخادمه الحر علي الطلاق ما
 تقعد يزيد ما تخدم في هذه الدار هل يلزم عليه الطلاق اذا
 خدم ام لا **اجاب** قد افتي شيخ الاسلام ابو السعود العمادي
 مفتي الديار الرومية بانه يعني قول الشخص الطلاق يلزمه
 لا يفعل كذا وعلي الطلاق لا يفعل ليس بصرح ولا كناية قال في
 شرح تنوير الابصار وقد قرأته بخطه المعهود منه في حال حياته
 قال وهو مبني علي عدم استعماله في ديارهم في الطلاق اصلا كما لا
 يخفي انتهى اقول ولا يخفي فساد قوله وهو مبني الخ بقوله ليس
 بصرح ولا كناية لان ما ليس بصرح ولا كناية لا يقع به طلاق اجماعا
 فاذا اخذ الرجل بما افتي به شيخ الاسلام ابو السعود لا بأس به ولا يؤخذ
 به والله اعلم **سئل ايضا** في رجل قال علي الطلاق ثلاثا لا افعل

سئل في رجل قال
 علي الطلاق ليس بصرح
 ولا كناية

على
ما على الطلاق ثلاثا
لا تفكره او فعله
لا يقع

كذا اهل اذا فعل يقع الطلاق على زوجته ام لا **فاجاب** هذه
المسئلة لم ينقل عن المتقدمين فيها نقل صريح والمناخرون اختلفوا
فيها وقد افتي شيخ الاسلام ابو السعود العمادي مفتي الروم بعدم
وقوع الطلاق بقوله على الطلاق ما فعل كذا وانه ليس بصريح
ولا كناية وصريح صاحب البرازية فيها بعدم وقوع الطلاق بقوله
طلاقا فكري واجب اولا زمر او فرض او ثابت قيل يقع واحدة رجعية
نوي اولا والمختار عدم الوقوع ولو قال اطلاقا فكري لا انتهى ورايت
بعض المناخرين افتي بعدم الوقوع بقوله على الطلاق عازيا للبرازية
معللا بان ما في الذمة لا يلزم وجوده في الخارج وقال الكمال بن الهمام
رحمه الله تعالى وقد تعورف في عرفنا في الحلف الطلاق يلزم مني
لا افعل كذا يريد ان فعلته لزوم الطلاق ووقع فيجب ان يجري
عليهم لانه صار بمنزلة قوله ان فعلت فانت طالق وكذا تعارف
اهل الارياق الحلف بقوله على الطلاق لا افعل انتهى قال العلامة
الغزي رحمه الله قلت وفي ديارنا صار العرف فاشيا في استعماله
في الطلاق لا يعرفون من صيغ الطلاق غيره فيجب الاقنا بوقوع
الطلاق به من غيرية كما هو الحكم في الحرام يلزم مني وعلى الحرام
ومن صرح بوقوع الطلاق به للتعارف في ديارهم الشيخ فاسم في
تصحيحه لمختصر القدوري انتهى واقول الحلف الوقوع به في
هذا الزمان لا شتجاره في معني التطبيق ولما في القول بعدم
الوقوع من تجري غالب العوام بل وكثير من نصب نفسه للافتاء
من الجهالة الطغام الذين لا يخافون المهين السلام فقال
الله تعالى الحماية بحوله وقوته مما فيه لديه السلام هذا
وقد صرح الشافعية في كتبهم بان على الطلاق كناية وقال
الصيهمري انه صريح وهو الاوجه وقال الزركشي وغيره انه
الحق في هذا الزمان لا شتجاره في معني التطبيق وهو
موافق لما قاله الغزي ونقله عن العلامة فاسم فيجب الرجوع

اليه

اليه والقعود بل عليه عملا بالاحتياط في امر الغرض والله
اعلم **سئل** في رجل نازع مع اخيه في ضم بيتهم الى نفسه وتربيتهم
فقال على الطلاق ما اخل به بروح عندك فجاء الاخ الثاني في
غيبته الخالف واخذ اليقيم هل تحت الخالف في يمينه ام لا **اجاب**
لا تحت والحال هذه لعدم وجود التحلية بغيبته والله اعلم
سئل فيما اذا طلق الرجل زوجته التي زوجها له غير ابها مع
وجوده ثلاثا ثم تزوجها قبل المحلل فحكم شافعي بصحته وان لا يقع
طلاقه السابق هل يصح ام لا **اجاب** نعم يصح قال في جامع
الفصولين رامن اللعة وللأوزجدي للفاضي ان يبعث للشافعي
ان يبطل تكا حاق بشهادة الفسقة والحنفى ان يفعل ذلك وهي
مسئلة الحكم على خلاف مذهبه وكذا في نكاح بلا ولي لو طلقها
ثلاثا ثم تزوجها قبل المحلل اذا حكم بصحته وان لا يقع الطلاق اخذا
بقول محمد وقيل لم تجز ولكن لو بعث الى شافعي ليعقد بينهما
ونحكم بالصحة جاز ولو لم يخذ الامر والمأمور شيئا وبهذا الحكم
لا يظهر ان النكاح الاول حرام او فيه شبهة كذا في فن لقناوين
النسفي ومن صرح بالمسئلة صاحب الذخيرة وكثير من علماء يناقهي
مسئلة الحكم اذا وقع بشرطه بمضيه المخالف فيه ولا يجوز
له نقضه والله اعلم **سئل** في رجل قال لزوجته الغير المدخول
بها بعد ما قيل له طلق زوجتك فقال فسخت النكاح ناويا
به الطلاق ثم قيل له طلقها ثلاثا فقال تكون طالفا ثلاثا
هل تحل له ان يتزوجها قبل ان تنكح زوجا غيره ام لا **اجاب**
نعم تحل له ذلك قبل ان تنكح زوجا آخر لانها بانت بقوله فسخت
النكاح ناويا به الطلاق لا الى عدة فلم يعمل قوله تكون طالفا
ثلاثا شيئا فافهم والله اعلم **سئل** في رجل ساكن بزوجته في
دار ابيه غزما بوه على تزويج اخته برجل في اثناء سنة ١٠٩٩

بطل
مسئلة الحكم على خلاف مذهبه

فقال علي الطلاق بالثلاث ان صار هذا اسالك ولا اقدر معك
في المدينة هذه السنة فصاخرج لوقتته وخرجت زوجته حين تهيأ
لها الخروج ولم يتجهيا له نفل امتعته لعدم تمكنه منه وخرج من
المدينة ولم يمكث بها ومضت السنة المثار اليها فهل حث بذلك
ام لا وهل اذا رجع الي المدينة بعد انقضاء بها وقعد بها تحت ام
لا **اجاب** ما حث بذلك الحال هذه لعدم المساكنة والقعود معه
ان قلنا بان اعتقاد اليمين بقوله علي الطلاق وهو مذهب البعض
واما اذا قلنا بعدم اعتقاده به من الاصل فالامر واضح اذا لا يمين فلا حث
وهو معتقد كثير من علماءنا فافهم ومن المقرر المعلوم ان المعرف بالاشارة
تنتهي اليه يمين بمضيئه فلا حث عليه بعد انشاء مدة اليمين اذا
رجع الي المدينة وقعد معه وساكنه والله اعلم **سئل** في رجل هجم
علي اخته وهي في بيت زوجها شاهرا سكينه عليه طائبا اخذها
قهررا عليه ورغما فحصر عليه فقال ان اخذتها فهي طالق بالثلاث
فغلب عليه واخذها قهررا ولم يمكنه خلاصها من يده هل اذا نوي عدم
تمكينه منها ولم يمكنه تطلق ثلاثا ام لا حيث نوي ذلك **اجاب**
حيث نوي ذلك وقامت قرينة دالة علي نيته لا تطلق سواء كانت
القرينة قولية او فعلية كما في الحادثة وفي فتاوي صاحب التنوير
مستدلا بما في فتاوي قاري الهداية ما هو صريح فيما اقتضاه الله اعلم
سئل في رجل وقع بينه وبين زوجته نكاحا فقال لها ان
ابرا نيني طلقني بالثلاث فقالت له ابراك الله هل يقع بذلك
عليها الطلاق الثلاث ام لا يقع عليها طلاق اصلا **اجاب**
لا يقع عليها طلاق اصلا بل صرح بعض العلماء بان لو علق الطلاق
علي ابراهيم فقالت ابراك الله لا يقع عليها الطلاق المعلق علي
ابراهيم لعدم وجود الصفة لان التعليق علي اللفظ خاصة
ولم يوجد ولا يقوم مقامه ما يودي معناه وقد قرر ان ما

ثبت

ثبت للضرورة ينقذر بقدرها وقد ثبت براءة الزوج تصحيا
لقولها فيقتصر علي موضوعه وهو براءة الزوج ولا يتعدى
الي الطلاق المعلق علي ابراهيم لانه لم يوجد منها حقيقة ولا
عموم للمغضي عندنا ومن يقول بعمومه لا يقع عليها الطلاق
بهذا التحليف كما صرح به الولي العراقي الشافعي فكيف عند من
لا يقول بعمومه وان كان صح ابراء في العرف للضرورة ولا علة
تخص بها الشافعي حتي تختلف المذهبان بسببها فافهم
والله اعلم **سئل** في رجل قال لزوجته المدخول بها انت مطلقة
منذ ثلاث سنين وهما مجتمعان هل تطلق الان ام من وقت
استدائه اليه والحال ان المرأة تقول لا ادري ما الحكم في ذلك
اجاب تطلق من وقت الاقرار وتنفع الاحكام علي ذلك
والله اعلم **سئل** في رجل حلف بالطلاق من زوجته انه
لا يابها هذه السنة فهل اذا اوت المكان بنفسها من غير ان يابها
هو بنفسه يقع عليه الطلاق ام لا **اجاب** لا يقع عليه الطلاق
حيث لم يكن قصده ان يمكنها من المأوي والله اعلم **سئل**
في رجل طلق زوجته واحدة وانقضت عدتها وسا فرسئل
عن زوجته هذه فقال طلقته وانقضت عدتها فقيل لم تكن
لم تطلق بل قصدت مضارتها وتركها معلقة فقال هي طالق
ثلاثا فهل له التزوج بها والحال هذه ام لا وهل اذا ادعي ذلك وصحته
يصدق ان وله التزوج بها ام لا **اجاب** حيث طلقها واحدة
وانقضت عدتها صارت اجنبية لا يقع عليها شيء واذا كان
انقضاء العدة معلوما عند الناس يصدق ان وله التزوج بها
واذا لم يكن معلوما وشهد به عدلان فكذلك كما نغله في الغيبة والله
اعلم **سئل** في رجل قال لزوجته في مشاجرة ابر نيني حتي اطلقك
فقالت له الله يبرزك من الحق والمستحق فقال لها روجي طالق

عذر

علي مذاهب المسلمين فهل تطلق واحدة رجعية ام اكثر من ذلك **اجاب**
لا يقع واحدة رجعية ولا تقع البراءة من شيء من حقوقها والله اعلم
سئل في رجل شاجر مع زوجته فطلبت منه الطلاق فقال انت
مطلقة من شهرين ويقول نويت الاجار في الماضي كاذبا هل يقع
عليه الطلاق ام لا واذا قلتم يقع هل له ان يرد هاهنا **اجاب**
لا يقع قضاء ولا ديانة وعلي حكم القضاء مراجعتها في العدة
بغير عقد وبعد هاهنا بعد جديد حيث لم يصدر منه سوى ما ذكر
والله اعلم **سئل** في رجل تخاصم مع جماعة فقال تكون مستحلان
يعني زوجته طالق لا بد ما اطلبكم من قدام الحاكم رايا ان لم اطلبكم
فهي طالق هل يتعلق الطلاق بطلبهم حتي اذا اطلبهم لا يقع الطلاق
ام يتجزأ لا يقع مطلقا فلا يكون تجيزا ولا تعليقا **اجاب**
قياس ما قاله الكمال في فتح القدر وقد عورف في الحلف الطلاق
يلزمني لا اقول كذا اريد ان فعلته لزم الطلاق ووقع فيجب ان
يجري عليهم لانه صار بمنزلة قوله ان فعلت فانت طالق وكذا
تعارف اهل الارياق الحلف بقول علي الطلاق لا اقول انه يكون
تعليقا للاتحاد الجامع وهو جريان العرف باستعمال مثله ومسوق
عمل النية فيه ومساعدة شاهد الحال عليه فتأمل والله اعلم **سئل**
في رجل قال في حالة الغضب وسوال الطلاق لزوجته نزلت عنها
نزولا شرعيا هل يبين بذلك ام لا **اجاب** لم ار من تعرض لهذا
في كلامهم لكن رايت فروعا متعددة في الكنايات تفنضي انه
يقع بمثل الطلاق البائن اذا وجدت النية او دلالة الحال فينعين
الاقتناء بالوقوع في الحادثة واذا علمت ان هذا يصلح جوابا لاردا
وشتيمة وتاملت في فروع ذكرها صاحب البحر والناظر خانية
وغيرها فطعت بما ذكرنا والله اعلم **سئل** في رجل حلف
بالطلاق من زوجته علي عتريف انه يبرطل من فلان بكذا احتي

ترك

ترك تسميته والعتريف منكزه هل يقع علي الخالف الطلاق ام لا
اجاب لا يقع لانه محتمل ولا يسري انكاره عليه والله اعلم
سئل عن رجل قال لزوجته روجي طالق تحلي لليهود وتحريمي علي
وعمن قال روجي طالق تحلي للخنازير وتحريمي علي **اجاب** بانه روجي
لان قوله روجي طالق صريح فيه وقوله تحلي لليهود والخنازير يراد
لان خلاف الشروع وهو لا يملكه وقوله وتحريمي اي حرمة تحصيل
بأنقضاء العدة اذ هو الثابت شرعا بصريح الطلاق بعد الدخول والله
اعلم **سئل** في رجل قال لزوجته روجي طالق هل تطلق طلاقا
رجعيا ام بائنا واذا قلتم تطلق رجعيا فما الفرق بينه وبين ما اذا انقصر
علي قوله روجي تاويله طلاقا حيث افتبتم بانه بائن **اجاب**
بانه في قوله روجي طالق معناه روجي بصفة الطلاق فوقع بالصرح
بخلاف روجي فان وقوعه بلفظ الكناية والله اعلم **سئل** في رجل
امر ابنه البالغ بائنا طعام للصيوف فتمنع فقال له ابوه زوجتك
بيني بدلا وتحالف امري طلق فقال طالق طالق ولعن ذكر الزوجتين
بل قصد الاستخفاف به هل يقع عليه طلاقهما او طلاق واحدة منهما
بقوله هذا ام لا **اجاب** لا يقع قال في البحر وذكر اسمها او اضافتها
اليه كخطا بها فلو قال طالق فقبل له من غيت فقالت امراتي طلفت
امرأته انهي ومقتضاه انه لو قال ما غيت امراتي لا يقع والقول قوله
في ذلك انه هو اعلم بقصده والله اعلم **سئل** فيما اذا شرط وكيل الزوجة
علي وكيل الزوج انه متى تزوج عليها او تسري عليها تكن طالقا
هل اذا فعل ذلك بغير اذن الزوج يصح الشرط **اجاب** لا يصح
الشرط اذ لم يذكر من احد الزوجين والله اعلم **سئل** في رجل
اختصم مع اخيه في ادخال بنته علي زوجته فقال ابو البنت تكون
زوجتي مجارة مثل ابنتي ما يصير لها دخول الي شهر عاشورا
ولا نية له في ذلك فهل اذا دخل عليها او ادخلها عليه قبل عاشورا

يثبت عليه شيء أم لا **اجاب** لا يثبت عليه شيء والمخارج المتعاضد المنفذ
 فافهم والله اعلم **سئل** في رجل ضرب زوجته فلامه اهلها فقال انت
 مجارة اني ما اقر بك غير يا وطلا فاهل تطلق بهذا القول أم لا **اجاب**
 لا تطلق ففي الثانية في قوله لا ملك لي عليك لا سبيل لي عليك خليت
 سبيلك الحق باهلك لو قال ذلك في حال مذكرة الطلاق او في
 الغضب وقال لم انا منه الطلاق يصدق قضاء في قول ابي حنيفة
 وقال ابو يوسف لا يصدق ومعني انت مجارة انت منقذة معاذة
 مما تذكره بينه وهو قنوب من معني هذه الالفاظ والله اعلم **سئل**
 في رجل قال ان رجلت من الغزاة فامراتي طالق متي بعد رجلا
اجاب اذا نفل عامة مناعه بحيث يقول الناس فلان قد
 ارتحل والله اعلم **سئل** في رجل تاجر مع زوجته فقال لها طالق
 الى سنتين ولا بينة له فما الحكم **اجاب** يقع عليها بعد السنتين
 طلقة واحدة رجعية صرح بالحكم المذكور صاحب البحر والبرازية
 والولو الحجة لان الطلاق لا يحتمل التافيت فتكون هذه اضافة
 الايقاع الى ما بعد السنة وفي البرازية تكون الى بمعنى بعد
 لان تأجيل الوقوع غير ممكن فاحل الايقاع فله والحال فله ان
 يراجعها بعدها في عدتها جبر عليها وعليها وليا بها والله اعلم
سئل في رجل قال لزوجته انت علي حرام ونوي بذلك الطلاق
 ثم قال عفت ذلك في العدة انت طالق ثلاثا فهل يلحق الثاني
 الاول او لا بلحقه تكون الثاني بائنا والاو بائنا والباين لا يلحق
 الباين **اجاب** تطلق ثلاثا كما صرح به غير واحد من علماء بائنا قال في
 فتح القدير الطلاق الثلاث من قبيل الصريح اللاحق لصريح
 وبائنا ومثله في البحر والنهر ومنع الغفار وغيرهما من الكتب وفي
 مشتمل الاحكام والباين لا يلحق الباين يعني الباين اللفظي
 لا يلحق الباين اللفظي اما الباين المعنوي يلحق اللفظي

وغيرهم من كتب الحنفية
 فلا في الولو الحجة

مثل

مثل الثلاث من المبسوط انتهى فالواو هي حادثة جلب رجل
 ابا بن زوجته ثم طلقها ثلاثا وقد اقيت بعضهم بعدم وقوع
 الثلاث لانه باين في المعني والباين لا يلحق الباين واعتبار
 المعني اولي من اعتبار اللفظ كما ذكر في السؤال وافتي بعضهم
 بوقوع الثلاث قال في الفقه الحق انه يلحقها قال ابن الشحنة
 في شرح الوهبانية بعد كلام كثير ولا يخفى عليك بعد هذا الوجه
 في قول شيخنا يعني الشمال بن الهمام في فتحة الحق في واقعة
 جلب وهي ان رجلا ابا بن زوجته ثم طلقها ثلاثا في العدة وقوع
 الثلاث انتهى وقد نسب بعض الناس كون عدم الوقوع هو
 الاصح الذي عليه الغنوي الي قاضي خان وحرر عليهم في فتاواه
 المشهورة فلم يوجد وكذلك حرر عليهم في الكتب الكثيرة المعتمدة
 فلم يوجد فاندفع ذلك كيف لا وهو مخالف لما نقله في مشتمل الاحكام
 عن المبسوط من قوله اما الباين المعنوي يلحق اللفظي مثل
 الثلاث والله اعلم **سئل** في رجل وكل آخر في طلاق زوجته
 فطلقها ثلاثا ولم ينو الموكل الثلاث هل يقع أم لا **اجاب**
 لا يقع شيء ففي كافي الحاكم من كتاب الوكالة لو وكله ان يطلق
 امراته فطلقها الوكيل ثلاثا ان نوي الزوج الثلاث وقع الثلاث
 وان لم ينو الثلاث لم يقع شيء في قول المجيب حنيفة وقال لا يقع
 واحدة رجعية ومثله في كثير من الكتب والله اعلم **سئل** في رجل
 ادعى علي زوج اخته بالوكالة عن خطائه فطلقها بعد الدخول بها
 وطالبه بموخر صداقها وسال سواها فاجاب بانه استثنى فطلب
 منه اثبات الاستثناء فذكر ان لا بينة له هل يلزم بالطلاق الثلاث
 أم لا حيث لم تشهد عليه شهود بانه اوقع الثلاث ويكون القول
 قوله لا سيما وهو رجل صالح **اجاب** ظاهر الرواية ان القول قوله
 وعند بعض المناخرين لا يقبل قوله الابينة وبعضهم فصل بين كونه

مطلق
 طلق وادعائه استثنى

معروفا بالصالح فيقبل قوله والا لا يقبل الا بيمينه وحيث علل
 المتأخرون بعلية فساد اهل الزمان ينبغي ان لا يعدي عن ظاهر
 الرواية لما صرحوا به ان ما خرج عن ظاهر الرواية ليس مذهبا لابي
 حنيفة ولا قول له ففي البحر الرائق في كتاب الفضا ما خرج عن
 ظاهر الرواية فهو مرجوع عنه لما قررناه في الاصول من عدم امكان
 صدور قولين مختلفين متساويين من مجتهد والمرجوع عنه
 لم يبق قول له انتهى واقول كما غلب الفساد في الرجال غلب
 الفساد في النساء بل فيهن ابلغ فلن نذكره الزوج فيصدر منه
 الاستثنا ونذكره لتخلص منه فالنقيض بظاهر الرواية احق
 واولي ويقوض باطن الامري الله العلي العظيم والله اعلم
سئل عن حادثة حدثت بدمشق الشام فعرضت علي علمائها
 فامتنعوا عن الجواب عن الرجل شافعي المذهب من علماء بها
 افتي بوقوع الطلاق فيها علي الحالف وهي رجل صالح من العوام
 تشاجر مع عريف علي محلة تجبي منها اموالا لظلمة الشام بعد
 طلبه منه قدر ا فوق طاقتة وضايقة في اداية فقال له علي
 الطلاق بالثلاث انك من اهل النار فلما منه الحاضرون
 علي هذا الحالف فقال سمعت من العلماء الكرام تغلا عنه عليه
 الصلاة والسلام ان العرفاء في النار هل وقع الطلاق علي
 زوجته بذلك ام لا **فاجاب** بعد الحمد له وسوال التوفيق
 لتمام التحرير والتدقيق بقوله ما وقع بذلك عليها طلاق
 باجماع من ائمتنا وانفاق وجهه الشك والاحتمال اذ لا يعلم
 ذلك الا المهيمن المتعالم كما صرحوا به في علته ان طالق ان
 شاء الله بانه لا يطلع علي ذلك بحال ولو اراده لما اجري
 علي لسانه الاستثنا فحفي بسبب ذلك الحال قال ابن فرشته
 في شرح المجمع بعد ان ذكر مذهب مالك في ان شاء الله وعلل

له بانه لو لم يشا الله ما اجري علي لسانه التطبيق ولنا ان
 مشيئة الله وقوعه غير معلومة فلا يقع كما لو علق بمشيئة
 انسان غايب لا يوقف عليه انتهى ولا شك ان كونه من اهل النار
 او لا لا يعلم بل العلم بواحد بعينه منهما لله الوالي المتعالم
 فجو از كونه من اهل النار عند العزيز الجبار واجب عدم الحث
 في واقعة الحال اذ الحث يكون بتحقيق شرطه وهو عدم
 كونه من اهل النار وهو خاف عنا وعن ساير الابرار والاشرار
 ولا يعلمه الا المومن المهيمن العزيز الجبار هذا وفي الحاوي
 الزاهد في ما هو صريح بر من **سئل** ليريهان صاحب المحظ ان
 كان لا عذاب لابي في القبر فانت طالق لا يحث لانه محتمل
 فلا يقع بالشك كما لو حلف بسبب طير فحلف احدهما انه غراب
 والاخر انه حمام ولم يعلم ذلك لا يحث احدهما ومرتله
 للجامع الاصغر لمحمد بن وليد السمرقندي قال لها ان كان
 راسي اتغل من راسك فانت طالق ثلثا لا يقع لانه لا يعلم
 انتهى وهذه صراحة في واقعة الحال اذ لا يعلم كون القون
 الذي هو العرف المذكور من اهل الجنة دار القرار او من
 اهل جهنم التي هي دار الفجار والفساق والكفار والله
 اعلم **سئل** في رجل وكل اخر في طلاق زوجته ناويا واحدة
 فطلقا ثلثا ثم تفرقة ما الحكم **اجاب** تقع طلقة واحدة
 وهي الاولى وتكون رجعية ويلغو الزايد وله مراجعتها
 في عدتها والحال هذه والله اعلم **سئل** في امرأة فقيرة
 غاب عنها زوجها غيبة منقطعة وتركها بلا نفقة ولا متفق
 شرعي وتضررت بذلك ضررا بينا فادعت عليه بذلك
 وانه غاب فقير امسر الاقدرة له علي نفقتها نار كالحامي
 منزله ومحل طاعته ولاقدرة لها علي ان تصبر علي ذلك لفقرها

نسخة
 الغفار

وطلبت من الحاكم الشافعي فتح النكاح فامر بها باحضار بيعة
 تشهد بما تدعيه فاحضرت رجلين عادلين شهدا علي طبق ما
 ادعت فحكم بفسخ النكاح عليه مستوفيا شرابطه الشرعية
 لديه ثم تزوجت بعد انقضاء عدتها منه بزواج اخر يسترها
 وحضر الزوج الاول وبنين اباطال الحكم هل ذلك ام ليس له
 ذلك حيث كان عن ضرورة كلية **مؤنة اجاب** حيث ثبتت
 الضرورة واشتدت الحاجة الي ذلك صح الفسخ علي الغائب
 كما اتفق به فارتى الهداية وغيره وليس للحنفي ولا غيره اباطاله هذا
 هو المقتضي به عند المحققين من علمائنا والله اعلم **سئل** عن حيلة
 اثبات الطلاق علي الغائب ماهي وهل صرح احد بحيلة في ذلك
 نافعة مع ان المحل جذبه من لما يلحق النكاح من الاضرار والمشقة
 والعذاب **اجاب** نقل في جامع الفصولين عن الذخيرة حيلتين
 احدهما بدعوي كفالة المهر علي حاضر واخرى ان تدعي علي اخر
 ضمان نفقة العدة معلما بوقوع الفرقة وتطالبه بالاداء وتبرهن
 علي ما ذكره فيحكم بالفرقة والضان قال هذا ان الوجهان قلما يوجدان
 في تصانيف المتقدمين ولكن ينبغي للفاضي ان يحنط في سماع
 مثل هذه الدعوي نظرا للغائب ثم قال اقول يرد في هذه الحيلة
 يعني الثانية ما يرد في الحيلة الاولى من النظر ومرتبه **للخلاصة**
 قابله او رد ذلك النظر فيه ايضا ثم قال ولكن مع هذا الوحكم بالحرمة
 علي الغائب تغذ حكمه لا يخلو في المشايخ فيه وفي البحر جيل اثبات
 طلاق الغائب كلها علي الضعيف من ان الشرط كالسبب انتهى
 وقدم في جامع الفصولين قبل هذا انه قد اضطرب في مسائل الحكم
 للغائب وعليه ولم يصح عنهم اصل قوي ظاهر تبني عليه الفروع والاصول
 بلا اضطراب ولا اشكال فالظاهر ان يتامل في الوقائع وبلا خط
 الحرج والضرورات فيفتي بحسبها جواز او فسادا ثم قال مثلا

مطل
 حيلة اثبات الطلاق علي
 الغائب

لو طلق امراته عند العدول ثم غاب او غاب المديون عن البلد وله
 نقد وشرهن علي الغائب والظمان قلب الفاضي وغلب علي ظنه انه
 حق لا تزوير ولا حيلة فيه ينبغي ان يحكم علي الغائب وله وكذا ينبغي
 للمفتي الغنوي بجوازه دفع الحرج وتماسه فيه والله اعلم
سئل فيما ذكره شيخ الاسلام المرحوم الشيخ محمد بن عبد الله القزويني
 التمرناشي في متنه بتبوير الابصار في باب الطلاق الصريح بقوله
 بخلاف اكثره بالنكاح المتشابه من فوق فانه يقع به الثلاث ولا بد من
 في الواحدة بعد تصريحه بوقوع الواحدة الباقية ان لم يتوالتا
 في قوله اكبره بالباء هل قوله فيه بالنكاح المتشابه من فوق ضبط صحيح
 ام غلط صرح ام سيجوزي به العلم وسبق اليه كما به القضاء
 والقدر حكم وعلي تغذير الثالث لو قدر وقوعه من يقع طلاقه
 غير فارق بين المثلية والمتشابه او فارقا بينهما بما علمه الله هل
 يكون ثلاثا ام واحدة بآية ام رجعية ام يفترق الحال بين
 النية فيه وعدم النية وهل للاصحاب في هذه المسئلة خصوصها
 اي مسئلة انما المتشابه من فوق نص ضعيف او صحيح او دلالة تقوى
 مقام الصريح الجواب مفصلا علي الوجهين الاخيرين والطريق الاخير
 بما لا مزيد عليه **اجاب** قوله في المتن المذكور بالنكاح المتشابه من
 فوق ذهول والمذكور في كلا مهمم بالنكاح المتشابه ففي البحر الذي
 هو معتبر منه قال واثار يعني صاحب الكفر يا تحش الطلاق
 الي كل وصف كان علي افعلا لانه للثقاوت وهو يحصل بالبينونة
 وهو التحش من الطلاق الرجعي فدخل تحت الطلاق واسواه
 واثاره واخسه واكبره واعظمه واطوله واعرضه واعظمه الا
 قوله اكثره بالنكاح المتشابه فانه يقع به الثلاث ولا بد من اذ قال
 نونت واحدة انتهى ولم يرد احد اضبطه بالنكاح المتشابه من
 فوق وانما الكل ضبطه بالمثلية وجعله في معادلة اكبر الواحدة

فكان عن سهو قطعاً ثم الواقع بالتكلم سبق اليه قلم هذا الفاضل
والذي يقتضيه نظر الفقيه انه يقع به الثلاث ولا بد من ويدل
علي ذلك ما صرح به قاضي خان في زلة الفاري في فروع كثيرة فابلا
ما مرجعه الي انه لو ذكر حرفاً كان حرف وان غير المعنى لا تغد
صلاته حيث كان الفصل بين الحرفين لا يأتي الا بمشقة كالظا
مع الصاد والصادع السين والطامع الناعند اكثر المشايخ وذكر ايضا
مع الخطافي الاعراب اذا كان يفهم منه ما يفهم من الصواب لا تغد
ايضاً مستدلاً بانه لو قال لرجل نيت بالخفض او قال لامرأة
نيت بنصب الناء لتحذف الاء في الاعراب كما لا يمكن الاحتراز
عنه فاذا كان هذا في مثل الصلاة ومثل الحد لا يوثق في
الطلاق وقد غلب علي السند الناس ذكر اكثر وكثير ولا يفهم
منها الا ما يفهم من اكثر وكثير فيجب ان يقع به ما يقع بالآخر
وصرحوا فاطبة بوقوع الطلاق بالالفاظ المصحفة وهي نلاق
ونلاغ وطلاغ وطلاك وفلاك ولم يعتبروا فيه ابدال الحرف
ولولا عدم الفراغ للاطالة لكنا في ذلك رسالة وفي هذا القدر
كفاية والله اعلم **سئل** في رجل حلف لا يدخل دار فلان فادخل
محمولاً هل تحنت أم لا واذا اقلتم لا تحنت هل تحلل اليمين به
حتى اذا دخل بعده بنفسه لا تحنت أم لا **اجاب** لا تحنت ولا
تحلل اليمين به علي الصحيح وقال السيد ابو شجاع تحلل وهو
ارفق بالناس ذكره في فتح القدير والبر وغيرهما فعليه لا
تحنت بالدخول بنفسه بعده وقد افتي به الناس ميلاً الي ما
هو الارفق بالناس مع كونه خلاف الصحيح والله اعلم **سئل**
في رجل تزوج ابنة الصغير بوجه وشرط انه متى تزوج ابنة المذكور
او تسري عليها فهي طالق منه فبلغ وتزوج عليها امرأة هل
تطلق أم لا تطلق لغاذا الشرط **اجاب** لا تطلق لغاذا الشرط

المذكور

المذكور وقد تغرر ان النكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة وان
طلاق الصغير لا يقع سواء كان معلوماً او منجزاً والله اعلم **سئل**
في رجل غضب من زوجته المدخولة فقال لها ابرئيني وانا
اطلقك فقالت له ابراك الله فقال روجي طالق هل تمتنع عليه
مراجعتها في عدتها ام لا وله مراجعتها ولو قال لها ذلك مرتين
نوي التاكيد والتأسيس او لا ولا **اجاب** لا تمتنع عليه مراجعتها
في عدتها بذلك اذا ابرأ المذكور مستغفلاً بنفسه لم يعلق الطلاق عليه
لان قوله وانا اطلقك وعد به وقوله روجي طالق انشاء طلاق
وسواء قال ذلك مرة او مرتين لعدم استكمال العدد الموجب
للبينونة في الحرة مع نية التأسيس حيث لم يقع قبله شيء فانهم
والله اعلم **سئل** في رجل حصل له غضب من احدي زوجتيه المدخولة
فقال لها روجي طالق مثل اخي بما اذا يلزمه **اجاب** هو طلاق
بابن حيث نواه فله المراجعة بعقد جديد والله اعلم **سئل** في رجل
قال لامرأته في حال الغضب روجي طالق بالسكون هل يقع عليها
طلقة واحدة بائنة بدون النية نحو اذهبي طالق ام رجعية **اجاب**
يقع واحدة رجعية وان نوي الاكثرا والابانة اولم ينو شيلاً لا يخرج
اذ الكناية ما تحتمل الطلاق ولا يكون الطلاق مذكوراً ايضاً كما صرح
به قاضي خان في الكنايات وهذا الصريح المذكور ولو اقتصر علي
لفظ روجي الذي بمعنى اذهبي لكان من الكنايات فتعمل فيه
النية كما هو موضح به في كلامنا ايضاً والله اعلم **سئل** في رجل طلق
زوجته ثلاثاً وتزوجت بعد انقضاء عدتها منه بصغير لا يعلق
بقبول ابية له بمهر معلوم لدي شهود ودخل بها فطلقها ابو
الصغير يعوض للصغير وتزوجها المطلق لها ثلاثاً ففورا
ودخل بها ووطئها فقبل له انها لم تحلل فطلقها وتزوجها اخوه
البالغ فورا وخلا بها ولم يوطئها وطلقها فما الحكم في ذلك كله

الجواب مع بيان الوجه في ذلك **اجاب** نكاح الصبي صحيح بعقد
 ابيه له تحضرة من ينعقد النكاح تحضر تهم وطلاق ابيه لا يقع سواء
 كان بمال او غيره قال في جامع الفتاوى وفي شرح النافع للمصنف اذا
 جامعها المراهق قبل البلوغ فلا بد ان يطلقها بعد البلوغ لان الطلاق
 منه قبل البلوغ غير واقع وقد صرحوا بان المراد بالمراهق الذي
 مثله بجامع وتتحرك التده وبشبهه الجماع وقد ره شمس الائمة
 بعشر سنين وحيث تقر بذلك فالمرأة زوجة للصبي باقية
 على عصمته وعقد المحلل له غير صحيح ووطئه لها وطئ شبهة
 لوجود العقد وان كان فاسدا فيجب مهر المثل والعدة ويثبت
 النسب عند ابي حنيفة ولو دلت للمدة المنصوص عليها في الكذب ولما
 وهي سنة اشهر وانما لم نقل بثبوت نسبه من الزوج لانه صبي
 والصبي الذي لا يعلق لا يثبت نسبه لعدم تصور الولد منه وقد
 اجمعت علماءنا على انه لو جاءت امرأة الصبي بولد لا يثبت
 نسبه منه واذا علمت ان عقد المحلل له غير صحيح علمت ان طلاقه
 وعدم طلاقه سواء اذهي اجنبية عنه وليست بزوج له والحال
 هذه وكذلك عقد اخيه وقع باطلا وخلوته بها غير وطئ لانوجب
 مهرا ولا عدة لان الخلوة انما توجبها في النكاح الصحيح قد علمت
 انه باطل وطلاقه لغوا لا طلاق من اجنبية هذا بناء على انه
 لم يجر قضاء قاض يري وقوع طلاق الاب علي ولده بعوض ولا
 قضاء قاض بعد وقوع طلاق الاب بعدم لزوم عدة من الصغير
 فان جري فللعلم اجمال في الحكم المركب من مذهبين الصادر من حاكم
 او حاكين فلا نشير اليه حتي نطلع عليه والله اعلم **سئل** في
 رجل طلق زوجته طلقة واحدة رجعية فادعت عليه لري الحاكم
 الشرعي بمؤخر صداقها فقيل له طلقها بواحدة فقال بالخبري
 هل يصدق انه قال لها كاذبا وقد بين ام لا **اجاب** نعم يثبت

وقد

وقد صرحوا بانه لو اقر كاذبا لا يقع ديانته الا ما كان او وقع نقله
 في البحر وغيره والله اعلم **سئل** في غامبي شاجر من زوجته فقال
 له ابنه منها طلقها فقال ان كان لك فيها صالح تكون طالقته ناويا
 تعليقا هل تطلق ام لا **اجاب** لا تطلق والله اعلم **سئل** في رجل
 شاجر مع ابي زوجته فطلقها ثلاثا وانشأ متصلا بحيث انه
 سمعته واسمع الحاضر من فهل اذا قالوا لم نسمع واسمع هو نفسه
 يصح انشاؤه والقول قوله في ذلك يمينه ام لا **اجاب** هذه
 المسئلة وقع فيها اختلاف وكلام واسع لهمم والذي ترجح عندي
 ان القول قوله لانه ظاهر الرواية وعللوا المخالفة بفساد الزمان
 وفيه نظرا ذ الفساد كما يكون من جانب الزوج يكون من جانبها
 ايضا فيبطل الاستدلال به ووجب اتباع ظاهر الرواية الذي هو
 قبول قول الزوج والله اعلم **سئل** في رجل قال لزوجته انت
 طالق الا انشاء الله تعالى بوصل الهرة هل يقع عليه الطلاق
 ام لا **اجاب** لا يقع عليه الطلاق اذ لو اقتصصر على الا او انت لا يقع
 لان هذا استثناء والابقاع اذ الحق الاستثناء لا يبقى ايقاعا
 وكذا لو قال ثلاثا او قال ثلاثا ان لم يكن لان هذا كله بشرط
 والابقاع اذ الحق شرط لم يبق ايقاعا كذا اصرح به علماءنا ونههم
 صاحب الثنا راجانية فيها نفلا عن الحاوي والواقعات للناطفي
 ونص في البحر انه قول ابي يوسف قال وعليه الغنوي انتهى والله
 اعلم **سئل** في رجل ولله حاكم قسم قرضه فالتحق كمالا ثم غضب
 منه لامر فقال علي الطلاق ثلاثا ما نطلع تحت يدي كمالا ثم عزل
 الحاكم المولي علي القسم ثم ولله بعد مدة قسم القرض ثانيا ونصب
 الحاكم الكيال بنفسه علي الكيال من جانبها فهل يحنث الخالف المذكور
 بالكيل معهما ام لا **اجاب** لا يحنث الخالف ان نوي بكونه تحت يده
 تحت قدرته او سلطانه او ملكه او حجره اذ والحالة هذه ليس تحت

يدع بل هو تحت يد الحاكم الذي نصبه فلا تحت لا نشأ شرط الحنث
 وان يكون تحت يدي كونه كيا لا فيما له عليه تكلم تحت كما هو ظاهر
 وان لم يكن له نية تحت لا تصرف الكلام الي المتعارف عند الاطلاق
 والله اعلم **مثل** وهو بيت المقدس عن رجل قيل له ان ساك
 ذهبي الي القرية الغلانية تخزن بها فقال ان كان قدر احت واحدة
 منهن لها فهي طالق فتبين ان اثنتي منهن ذهبتا الي القرية
 معا هل يقع الطلاق عليهما ام يقع علي واحدة منهما ام لا يقع علي واحدة
 منهما **اجاب** بان يقع عليهما لا رادته منعهن عن التخریب الا
 اذ انوي واحدة معينة او مبهمه فيدين فيقع علي المعينة في
 صورتها وعليه التعيين في المبهمه مستدلا بان واحدة نكرة في
 سياق الشرط فتعم وطول بالنقل فلم يكن عنده من كنهه ما فيه
 صريح النقل فلما رجع الي منزله بالرحلة راجع كتبه فكتب ما صورته
 في الاول الحية من باب الايلا لو خلف لا يغرب واحدة منهن فهو مول
 منهن ان مضت الاربعة الاشهر لث جميعا لان واحدة نكرة في محل
 النفي فتعم انتهى وفي السجاج لابي حفص عمر من الحنفية ولو قال
 والله لا اقرب واحدة مثلا فهو مول منهما فان مضت المدة من غير
 جماع ياتنا انتهى وفي منح الغفار شرح تنوير الابصار للشيخ محمد
 ابن عبد الله القري التمر تاشي نا فلا عن فتح القدس في باب الايلا
 ولو قال لهن والله لا اقرب احدا كن جعلناه موليا من واحدة وقال
 زفر مول من الاربعة حتي لو مضت اربعة اشهر ولم يغرب احدهن
 بانه واحدة وعلي الزوج ان يعينها عنده وعنده من كلهن
 لان قوله احدا كن وواحدة منكى سوا ولو قال لا اقرب واحدة
 منكى يصير موليا منهن جميعا فكذا هذا قلنا احدا كن لا يعم
 لانه معرقة وكذا الاصح ان يقال لكل احدا كن علي درهم واما
 واحدة منكى فنكرة منفية فتعم ولذا صح لكل واحدة علي درهم

ومثله

ومثله في شرح المجمع المصنف ولا ابن ملك وفي الكوكب الدري
 للاسنانى مسئلة النكحة في سياق النفي تعم سوايا شرها الثاني
 نحو ما احدها بما او با شر عاملها نحو ما قام احد وسوا كان الثاني
 ما ولا اوله اولن او ليس اوان ثمر ان كانت النكحة صادقة
 علي القليل والكثير كشي او ملازمة للنفي نحو احد او داخله
 عليها من نحو ما جاء من رجل او واقعة بعد لا العاملة عمل ان وهي
 لا التي لنفي الجنس فواضح كونه للعموم وما عدا ذلك نحو لارجل
 فابما ينصب الخبر وما في الدار رجل فالصحيح انها للعموم ايضا
 ونقله شيخنا ابو حيان في الارشاق والكلام علي حروف الجر
 عن سيبويه لكنها ظاهرة في العموم لان نص فيه ولهذا نص سيبويه
 علي جواز مخالفتها فنقول ما فيها رجل بل رجلا ولا رجل فيها
 بل رجلا ان اي برفع رجل كما تقدم عن الظاهر فنقول جا الرجال
 الا ان يد او ذهب المبرد الي انها ليست للعموم وتبعد عليه
 الجرجاني في اول الايضاح والزمخشري في تفسير قوله تعالى
 ما لكم من الغيرة وقوله ما ياتيه من آية كذا اطلق النجاة المسئلة
 ولا بد من استثناء شي قد ذكرته في كتاب التمهيد وهو سلب
 الحكم عن العموم كقولنا ليس كل عدد زوجا فان ذلك ليس من
 باب عموم السلب اي ليس حكما للسلب علي كل فرد والامر يكتفي
 في العدد زوج وذلك باطل بل المقصود بهذا الكلام ابطال قول
 من قال ان كل عدد زوج اذا علمت ذلك فيستخرج عليه مسايل وذكر
 ثلثا ثم قال الاربعة اذا كان لزوجات فقال والله لا اطأ
 واحدة منكى فله ثلثة احوال احدها ان يريد الامتناع عن
 كل واحدة فيكون موليا منهن كلهن ثم قال الحال الثاني ان
 يقول اردت الامتناع عن واحدة منهن لا غير فيقبل قوله لاحتمال
 اللفظ وقال الشيخ ابو حامد لا يقبل للشبهة والصحيح الاول ثم

قد نريد معينة وقد نريد مبهمه فان اراد معينة فهو قول منها
ويوهو بالبيان كما في الطلاق ثم قال وان اراد واحدة مبهمه امر
بالتعيين قال السرخسي ويكون مولى من احدها لا على
التعيين ثم قال الحال الثالث ان يطلق اللفظ فلا ينوي
تعيينا ولا تخصيصا فهل يحل على التعميم ام على التخصيص
بواحدة وجهان احدهما الاول ومنه قطع البغوي وغيره انتهى
كله منه وفي الجامع الصغير في مسألة ان ليست قوبا واكلت طعاما
او شربت شرابا وقال لا عينت ثوبا دون ثوب او طعاما دون
طعام دين فيما بينه وبين الله تعالى قال لا نه ذكر الطعام والثوب
وانه نكره في موضع الشرط وموضع الشرط نفي والنكرة في موضع
النفي تعم فتصح نية التخصيص فيه ولا يصدق قضاء لان
التخصيص خلاف الظاهر وفيه تخفيف على نفسه فلا يصدق
انتهى وفي تلخيص الجامع الكبير لمحمد بن عباد بن مكي
داد الشهير بالخلاط من باب الايلاء ولو قال ان قريت واحدة
منكما فواحدة منكما طالق كان مولىا منها نطقا بالسر كلناهما
وبالحث احدهما لان النكرة في الشرط تعم وفي الجزاء تخص كهي
في النفي والاثبات ولو قال فهي طالق طلقنا بقربانها لانه كناية
عن الداخله تحت الشرط فعمت بعمومه انتهى وفي مسئلة اللفظ
فهي طالق لا لفظ فواحدة منكن طالق فهي كناية عن الداخلة تحت
الشرط الذي هو رواج واحدة فعمت بعمومه بخلاف قوله فواحدة
منكن طالق فان واحدة فيه نكرة وقعت في الجزاء فتخص ولا
يستفاد من لفظ واحدة وصف التوحيد فقد نصوا على انه لو
كان تحته اربع نسوة وله عبيد فقال ان طلق واحدة منهم
فعبد من عبيدي حر وطلقت اثنتين فعبدان حران وطلقت
ثلاثة فثلاثة اعبدان حران وطلقت اربعة فاربعة اعبدان فطلقت

معا

معا ومقرقا اي مرتبا في الكل والبعض عتق عشرة من عبيده
واحد بطلاق الاول واثنان بطلاق الثانية وثلاثة بطلاق
الثالثة واربعة بطلاق الرابعة ومجموع ذلك عشرة فلو اشترط
وصف التوحيد في لفظ الواحدة لما وقع العتق على الواحد في صورة
طلاقهن معا لانه حينئذ لم يطلق واحدة حال كونها منفردة
بل طلقها في جملة نساءه الاربع فذهاب الزوجتين معا لا يمنع وقوع
الطلاق على كل واحدة كذلك وكلام تلخيص الجامع صريح في ذلك
هذا ما ظهر لي والله اعلم **باب الايلاء** **مسئل** في رجل
قال لزوجتي انت محرمة علي خمس سنين وقد مضت من غير جماع
فما الحكم **اجاب** هذا ايلاء بقربنة ضرب المدة وقد بان
بمضي اربعة اشهر من وقت اليمين وبانقضاء عدتها منه فحل للزوج
والله اعلم **مسئل** في رجل قال لامراته انت محرمة علي اربعة اشهر
ثم وطئها في الاربعة اشهر فاذا يلزمه **اجاب** يلزمه كفارة يمين
والله اعلم **مسئل** عن رجل قال لزوجتيه كونتا محرمتين علي من
هذا الوقت الي عوبشيرة السنة الا تية بعد هذه الا تية وكانت
في شهر ذي القعدة فماذا يلزمه بوطئها **اجاب** هذا ايلاء
منهما فيلزمه بوطئ كل واحدة منها قبل مضي اربعة اشهر كفارة
مستقلة لتعدد الايلاء كما ذكر في البحر واذا مضت اربعة اشهر
من وقت الحلف بلا جماع وقعت طلاقا بينة علي كل واحدة ومضي
اربعة اشهر تقع اخرى ان كانت في العدة كما في الظهيرية او
بعد التزوج بها كما نص عليه في الكترو هكذا الي ان تقع الثلاث
علي كل واحدة منهما فيلزمه اركامه بالوطئ قبل وقوع ذلك والله
اعلم **مسئل** في رجل علق طلاق زوجته الحرة المدخول بها
علي صفة هي انه ان وطئها قبل عشرة اشهر تمضي فهي طالق
فما الحكم **اجاب** هذا ايلاء فان وطئها قبل اربعة اشهر طلق

قال في نسخة
من سنن
ابن ماجة

طلقة رجعية بملك من اجعتها في عدتها الحنث قبل مضي مدة الايلة
 وان لم ينطأ حتى مضت اربعة اشهر يانت منه لبقاء الايلة بعد الحنث
 بالوطئ قبلها وبالحنث بالوطئ قبل مضي الاربعة اشهر انقضت يمينه
 بالطلاق الرجعي ويطل الايلة فافهم والله اعلم **سئل** في رجل
 دعا امراته الى الخروج من القرية معه فابت فقال ان لم يخرجني معي
 فانت حرام من الحول الي مثله ناويا مجرد الحزمة لا الطلاق فلم يخرج
 معه **اجاب** هو يمين ان حنث فيها بالوطئ قبل اربعة اشهر
 كفر كفارة اليمين ومضي حكمها وان لم يحنث به لزمه ما يلزم المولي من
 الطلاق البائن وبقية احكام المولي لازمة عليه حيث يحنث بالوطئ
 عندنا والله اعلم **سئل** في رجل غضب من زوجته فقال لها انت
 محرمة علي من الجمعة الى الجمعة ناويا الحزمة المطلقة **اجاب**
 لا يلزمه طلاق ولا كفارة يمين لعدم وطئها في المدة المحلوف عليها
 وهي من الجمعة الى الجمعة والله اعلم **سئل** في رجل قال لامرأته
 تكوني علي مثل اخواني من اليوم الى مثل اليوم ناويا عدم قربانها
 اسبوعا وتكوني علي بالسبع المحرمات ويزيد الحزمة المجردة فما
 يلزمه **اجاب** اما قوله تكوني علي مثل اخواني فقد ارتفع
 بمضي الاسبوع حكمه وبقي الحكم في قوله وتكوني علي بالسبع المحرمات
 ناويا الحزمة فهو يمين يلزمه بقربانها كفارة اليمين وهي اما اطعام
 عشرة مساكين او كسوتهم او تحرير رقبة هو مخير في واحدة من
 هذه الثلاثة وان لم يقدر علي واحدة منها صام ثلاثة ايام متوالية
 والله اعلم **سئل** في رجل نكح زوجته فقال حرمها الله علي مدة
 اربع سنين مثل امي واختي وبنتي فاصدا **اجاب** يحجب تحريمها لهذه
 المدة فقط فماذا يلزمه بهذا القول **اجاب** اذا وطئها قبل
 مضي اربعة اشهر من وقت القول يكفر كفارة يمين فيحرم رقبة
 او يطعم عشرة مساكين او يكسوهم وان عجز عن التحريم والاطعام

والكسوة

والكسوة صام ثلاثة ايام متتابعة وان مضت اربعة اشهر قبل
 الوطئ وقعت عليه طلقة باينة فيجوز عقد عليها ويطاؤها
 ويكفر لان هذا الايلة وحكمه ما ذكرنا والله اعلم **باب الخلع**
سئل في صغيرة خالعة عمها علي ثور غير عيني التزمه فقبل
 زوجها ذلك هل يلزمه ثور وسط ولا يسقط شي من مهرها
 ام لا **اجاب** لا يسقط شي من مهرها ويلزمه ثور وسط بالتزامه
 لبدل الخلع المذكور والله اعلم **سئل** في رجل سال زوج بنته الكبيرة
 المدخول بها ان يخلعها علي كذا درهم عليه هو فخلعها علي البدل
 المضاف الي الاب هل يصح الخلع ويطالب الاب بالبدل الذي التزمه
 وجعله عليه والمرأة تطالب الزوج بما لها عليه حيث كان بغير اذنها
 ولا يرجع الزوج بما اخذته منه علي الاب وكيف الحكم **اجاب**
 حيث اضاف الاب البدل الي نفسه صح ولزمه ولا يسقط من
 مهرها شيء فنطالب الزوج بما لها عليه ولا يرجع به علي الاب
 اذ لم يضمن له ذلك وانما يلزمه البدل الذي التزمه في عقد الخلع
 والله اعلم **سئل** في امرأة استدانت من اخيها نفقتها التي
 فرضها القاضي بامر القاضي ثم خالعهما الزوج ووقعت المباراة العامة
 بينهما بعد الخلع هل يسقط دين الاخ واذا قلتم لا يسقط فهل
 يطالب الزوج ام الزوجة **اجاب** لا يسقط دين الاخ وله المطالبة
 ابهما شاء والله اعلم **سئل** في رجل قال لزوج بنته البالغة المدخولة
 طلقها ولك ستون فوشا فوكل من طلقها ثلاثة اهل يستحق السنين
 علي الاب ام لا ولها مطالبة الزوج بما عليه من مهرها **اجاب** لا يستحق
 ذلك ولها مطالبة بمهرها وقد وقع عليه الطلاق الثلاثة مجانا
 عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى كما صرح به في الكافي وغيره فراجع
 ان شئت والله اعلم **سئل** في رجل خالعه زوجته بعد الدخول بها
 وقبض مجل صدقها علي مال معلوم ولم يذكر المهر هل له ان يرجع

بالمقبوض أم لا **اجاب** لا يرجع به علي الصحيح كما نقله صاحب البحر عن
المحيط وصرح به في جامع الفصولين عن فتاوي قاضي ظهري وغيرهما
والله اعلم **سئل** في بيممة زوجها جدها أبو ايمن رجل بمهر
معلوم ثم دعت المصلحة الي الخلع واراد الجدا والاب صحة الخلع علي
وجه يسقط المهر عن الزوج فما الجيلة في ذلك **اجاب** ذكر
البرازي في ذلك ثلاث حيل احداها ان يخالع اجنبي مع زوجها
علي مال قدر المهر فيجب البدل علي الاجنبي للزوج ثم يحيل الزوج
بما عليه من الصداق لمن له ولاية قضى صداقها علي ذلك الاجنبي
فيبر الزوج عن المهر ويكون في ذمة ذلك الرجل والثانية ان
يحيل بالصداق علي الاب يعني ان كان وان لم يكن فعلي الجدة كما
في مسئلتنا فيبر الزوج منه ويستغل الي ذمته اذا كان املا من
الزوج او مثله قال وذكر الحاكم حيلة اخرى ان يقر الاب يعني او
الجدة بقبضه ثم يطلقها ويبر الزوج في الظاهر وتعقب هذا
وقد صرحوا بان الزوج اذا خالعها علي صداقها علي انه ضامن
له صح الخلع ويضمن الجدة للزوج نصف الصداق الواجب بالطلاق
قبل الدخول والله اعلم **سئل** في رجل سألته زوجته ان يطلقها
علي ارضاع ولدها الذي هي حامل به وعلي امساكه مدة سنين معلومة
فطلقها علي ذلك هل يلزمها ذلك ويكون حكمه حكم الخلع **اجاب**
نعم يلزمها شرعا فقد صرحوا بصحة الخلع علي امساك الولد مدة
معلومة وعلي ارضاعه اذا كان رضيعا وان لم يبين المدة وضع
حولين والطلاق الكاين علي عوض بمنزلة الخلع ومن صرح بذلك
صاحب الوحي وغيره بل هو في هذه المسئلة من جملة ما ينطلق عليه
اسم الخلع فقد نص في الجوهر انه عبارة عن عقد بين الزوجين
المال فيه من المرأة تبذله فيخلعها او يطلقها وفيها ايضا
والفاظ الخلع خمسة ذكر من جملة طلعي نفسك علي الف والان اساك

الولد

الولد وارضاعه مدة معينة منفعة معلومة وهي تنقضي بالعقد
فصح جعلها بدلا عن خروج البضع عن ملحة بلفظ يقع به ذلك
والله اعلم **سئل** في رجل قال لاخر طلق امرأتك علي هذه البقرات
الاربعة وعلي عشرة من قرشا علي ففعل هل يصح ذلك ويلزمه
دفع البقرات والعشرين من القروش ام لا يصح **اجاب**
نعم يصح ذلك ويلزمه دفع ما التزمه كما صرح به صاحب الهراية
في باب العتق علي جعل وغيره والله اعلم **باب**
الظهار **سئل** في رجل غضب من زوجته فقال انت
علي عومة مثل اختي سنين فما الحكم **اجاب** هو ابلة علي
قول ابي يوسف وعلي قول محمد طهار وصح انه قول الكل فاذا عرفت
انه طهار فلا لازم به عليه ان كان غنيا عتق رقبة فان لم يجد اي
يقدر فصيام شهر من منشا بعين ليس فيهما رمضان ولا الايام
المنهية الخمسة المعروفة فان لم يقدر اطعم ستين فقيرا عدا
وعشاء مشبع او لا يحل لها الخروج ولا الابن بها اخرجها من بيت
زوجها لبقا بها علي عصمته فان جامعها في اشا الصوم استأنفه
واستغفر به فقط وهي من جنته من كل وجه وان ترتب الاحكام
المذكورة عليه فافهم والله اعلم **سئل** في رجل قال لزوجته
انت مثل اختي هذه الليلة ناويا الحرمة المجردة فما الحكم **اجاب**
موجب هذا علي ما صح انه قول الكل طهار موقت فيرتفع بمضي
الليلة ولا يلزمه شي بالعود بعدها كما نص عليه في البحر وغيره
والله اعلم **سئل** في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها رجي
طالق محرمة مثل اختي ناويا مجرد الحرمة المطلقة هل له ان
ينكحها ام لا **اجاب** بقوله طالق وقع الطلاق الرجعي لانه
صريح وبقوله محرمة الخ ناويا الحرمة المجردة يكون طهارا فتلزمه
كفارة الظهار لقوله مثل اختي الذي هو تشبيهه منكو حنة محرمة

عليه علي النابيد وهي اخته والله اعلم **سئل** في رجل قال لزوجته
وقد خرجت من بيتي ان لم تعود ي وثبتي فيه تكوني مثل
اخي فلم تعد ما الحكم **اجاب** ان نوي برا او ظهارا او طلاقا فلا
نوي وان لم تكن له نية لخالها ولا شيء عليه وذلك ما خود
ما ذكره في الظهار في مسألة انت علي مثل امي ولا فرق بين
التعليق والتنجيز وان الظهار مما يجوز تعليقه والله اعلم
سئل في رجل غصب من ابي زوجته فقال هي مثل اخي فما
ذا يلزمه **اجاب** ان لم تكن له نية فيه فهو باطل لا يلزمه به
شي والله اعلم **سئل** في رجل قال لزوجته وهي بحضرة امه
تكوني مثل هذه ما تخشي لي وهذا هذه السنة هل يقع عليه
بذلك طلاق ام لا **اجاب** لا يقع عليه به طلاق ويصير به
مطاهرا ان دخلت في السنة وهذه الذي نواه ويلزمه كفارة
الظهار وهي عتق رقبة ان قدر عليها وان لم تقدر فعليه صوم
شهرين متتابعين فان لم يستطع فعليه ان يطعم ستين
فقيرا والله اعلم **سئل** في رجل تخا صم مع زوجته فقال انت
مثل امي انت مثل اخي نأويا الحرمه ماذا يلزمه **اجاب**
في المسئلة خلافه وصح كونها را فليزمر فيه تحريمه ان قدر
وان لم يقدر صام شهرين متتابعين ليس فيها رمضان ولا ايام
منهية فان لم يقدر اطعم ستين فقيرا والله اعلم **باب**
العنين **سئل** في بكر ادعت علي زوجها بعد الاخول بها
انه عنين لم يصل اليها فطلقها علي مال فزوجها ابوها بعد
عشرة ايام لغيره هل يصح تزويجها قبل انقضاء عدتها
ام لا **اجاب** لا يصح قبل انقضاء عدتها لوجود الخلوة الصحيحة
كما صرح به علما وناقطة والله اعلم **سئل** في بكر صغيرة
دخل بها زوجها ثم ان ابويها اخذاها الي قريتها ومنعها عن

زوجها

زوجها وبلغت فادعت ان يزوجه عنة هل يفرق بينهما بمجرد
دعواها ام لا **اجاب** لا يفرق بينهما وبين زوجها بغير دعواها
انه عنين وعلي تقدير ثبوت عنته باقراره او بقول النساء
انه بكر نوء جل من وقت المرافعة سنة كاملة ولا تحسب منها
ايام مرضه ولا مرضها ولا ايام غيبته عنه ولو نجح وهو بها
منه فان وطئ والا يثبت بالتفريق ان طلبت والله اعلم **سئل**
في عيني اجل سنة ادعت زوجها البكر بالغة انه ازال بكارتها
في اثنا السنة باصبعه لا بالته وهو يدعي انه ازالها بالته
فعرضت عليه اليمين بانه ما ازالها باصبعه وانما ازالها بالته فشكل
عن اليمين هل يفرق بينهما وبينه بنكوله عن اليمين بعد انتهاء
السنة ام لا **اجاب** نعم يفرق بينهما بنكوله عن اليمين والحال
هذه اذ هو مما يحلف عليه ويقضي فيه بالنكول لانه اذا اقر يلزم
به فيحلف فان هو حلف والا قضي عليه كما هو اظهر من ان يذكر
والله اعلم **سئل** في رجل اسلم وتحت نصرانية بالغة ابوها
يزندان يفرق بينهما وبين زوجها المسلم كراهة في الاسلام
هل ذلك ام لا واذا ادعت انه لم يصل اليها واجله اسناد قريته
الي دخول الجرن يصح تاجيله ام لا **اجاب** بقاء الكفاية
في نكاح الكناي اذا اسلم مقرب في الكتب متونا وشروحا وقاوي
ولا يصح التاجيل الا من الحاكم الشرعي ولا عبرة بتاجيل غيره قال
في التاجية وتاجيل العنين لا يكون الا عند قاضي مصر او مدينة
فلا يعتبر تاجيل المرأة ولا تاجيل غيرها انتهى والمصرح به في
زوجته العنين اذا اجله الحاكم سنة وطلبت التفريق بانه اما
بابا في الزوج واما بتفريق القاضي اذا ابي الزوج ولا تثبت الفرقة
بمجرد اختيارها كما هو مصرح به في كتب الحنفية قاطبة والله
اعلم **سئل** في زوجة العنين الموجل لها سنة اذا هربت او

مطلب

أخذها والدها وجبها عنه هل تحب تلك الأيام أم لا **اجاب**
لا تحب والله أعلم **باب العدة** **سئل** في امرأة
شابة امتد طهرها هل تعتد بالشهور أم لا بد من الحيض وليس
قول ابن الشحنة في شرح الوهبانية: بشع شهور تنقضي عزة التي
عدا طهرها يمتد فيما يجزى **اجاب** هو مخالف لجميع
الروايات فلا يغني به نعم لو قضي ما لكي به نفذ ولا داعي الى الاقنا
بقول نعتقد انه خطأ يحتل الصواب مع ان كان الشرافع الى ما لكي
يحكم به ولضيق علمنا بنا بذلك قال في نكاح الخلاصة قيل لعنفي
ما مذهب الشافعي في كذا وجب عليه ان يقول قال ابو حنيفة
كذا ذكره في التمهيد فمع مخالفته الروايات وغرابته يوهم نظمه
انه المذهب الذي عنه لا يذهب والواجب طرد الغراب وحفظ
المذهب عنها واذا لم يذكر ذلك علي سبيل الارشاد ودفع الضرر
عنها يقال لو قضي به ما لكي نفذ وقد نظمت نظاما لما من النقد
فقلت لممتدة طهر ابشعة اشهر **واجاب** ان ما لكي يغرب
ومن بعده لا وجه للنقض هكذا **سئل** في امرأة لا نفق عليه ينظر
والله أعلم **سئل** اذا قضي ما لكي في ممتدة الطهر بانقضاء
العدة بشعة اشهر بنفذا ام لا **اجاب** لا شك انه اذا قضي
ما لكي المذهب في ممتدة الطهر بانقضاء العدة بشعة اشهر
بنفذ ولا يجوز نقضه لانه لم يخالف الكتاب ولا السنة المشهورة
ولا الاجماع والله أعلم **سئل** في امرأة توفي عنها زوجها بالبد
او بالرملة هل لها ان تخرج من بيتها وتنقل الى الغدس قبل
انقضاء عدتها ام لا **اجاب** ليس لها ذلك والله أعلم **سئل**
في الحرة المطلقة هل تخرج من بيت طليقت وهي به ام لا ويجزى
علي العود اليه اذا هي خرجت قبل انقضاء عدتها وتجب
نفقتها عليه وكذا كسوتها **اجاب** لا تخرج منه وتجوز عليها

ذلك

ذلك لقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن الآية قال ابن عباس
الفاحشة الزنا فتخرج لاقامة الحد وبه قال الاكثر وقال ابن
عمر هي خروجها قبل انقضاء عدتها وتجيز علي العود اذا خرجت
قبل انقضاء بها ولو باذن الزوج لان الحرمة لا تسقط باذنه حقا
لله تعالى فلا تخرج لاليله ولا تخرج الى صحن دار فيها منارل
لغيره بخلاف ما اذا كانت له وصروا بانها اذا كان المتزل مناجرا
وكان الزوج غائبا وهي قادرة علي دفع الاجرة ليس لها ان تخرج منه
بل تمكث وتدفع الاجرة وترجع بها عليه اذا كان باذن الحاكم
ولا يجزى لاهلها اخراجها ولو امرها ابواها بذلك وعليها ان تعصيهما
وقد حثوا علي ملازمة النساء لبيوتهن مطلقا اكثر منه غير
مطلقا فانهم يجزى لهن الخروج باذن الزوج بخلاف المطلقات
اذ لا اذن فيما فيه معصية الله تعالى وتجب عليه نفقة المعنونة
ويدخل في مسماها الكسوة اذا طالت بان كانت حاملا او ممتدة
الطهر والله أعلم **سئل** في المنوف عنها زوجها اذا كانت تسكن
معه في بيت يستحق المبيت فيه السكني بسبب شرط الواقع
فاخرجها المستحقون هل لها السكني فيه رغما عليهم ام لا ولهم
اخراجها **اجاب** نعم لهم اخراجها والله أعلم **سئل** في رجل
غاب اقرباؤه طلق زوجته من مدة ثم يد علي سبعة اشهر
ثلاثا وارسل بذلك كتابا اليها هل يصدق في اسقاط نفقتها
ام لا ولها النفقة حتي تنقضي عدتها من تاريخ علمها وعليه
وفاء مهرها المشر وطحلوله بطلاقها ام لا **اجاب** ان
كذبته فلها النفقة والكسوة قال في البحر بعد كلام قد مرهات
العدة تعتبر من وقت الطلاق في اقراره يعني الزوج بالطلاق
من زمان مضي الا ان المتأخر من اخثاره واجوب العدة من
وقت الاقرار حتي لا يجزى له التزوج باختها وان رجع سواها

زجر له حيث كتم طلاقها لكن لا نفقة ولا كسوة ان صدقته في الاسناد
 لان قولها مقبول علي نفسها ثم قال بعد كلام كثير والحاصل انها ان
 كذبت في الاسناد او قالت لا ادري فمن وقت الاقرار وان صدقته
 ففي حقها من وقت الطلاق وفي حق الله تعالى من وقت الاقرار
 انتهى والحاصل انه لا يقبل مجرد قوله في ابطال حقها اجماعا
 في النفقة والكسوة منها وعليه وفاء مهرها المشروط بحلوله بطلاقها
 اجماعا والله اعلم **سئل** في رجل طلق زوجته وله منها بنت
 رضية تمتد عدة امها صالحة علي دراهم مسماة هل يصح الصلح
 ام لا **اجاب** لا يصح الصلح قال في البحر واذا صالح الرجل امراته
 عن نفقتها ما دام في العدة علي دراهم مسماة لا ينزدها عليها
 حتي تنقضي العدة ينظر ان كانت عدتها بالحيض لا يجوز الصلح
 للجهالة وهذه عدتها بالحيض فلا يصح الصلح للجهالة بالعدة ويجب
 عليه النفقة ما دامت تحيض والله اعلم **باب ثبوت**
النسب **سئل** في ابن الهاشمية هل هو هاشمي ام لا واذا
 قلتم لا هل ثبت له شرف ما ام لا واذا قلتم نعم هل يشتمل
 في اولاده ام لا **اجاب** لا شبهة في ان له شرفا ما وكذا الاولاده
 اما اصل النسب فمخصوص بالاباء والغايل بهذا قد نهج المنهج
 الواضح واتبع الوجه اللائح اذ ياد في نسبة اليه صلى الله
 عليه وسلم يثبت الشرف والسيادة فاذا ثبت هذا القدر لابن
 الهاشمية ثبت لا ولاده واولاد اولاده الي اخر الدهر لوجود
 نسبة ما من النسب ولنا في ذلك رسالة مستامة بالقصور والغنى
 في مسألة الشرف من الامم فمن اراد زيادة في ذلك فليرجع اليها
 والله اعلم **سئل** في علي بن عبد الله الجواد ابن الامام الشهيد
 جعفر الطيار وابن سيدتنا زينب بنت فاطمة الزهراء رضي
 الله تعالى عنها بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم هل له ولادته

كلته
 سئل ابن جهم هل يكون التزويج
 شرعا كما قاله فاجاب
 اذا كان ابوه شريفا
 لا كونه

شرفها
 لا يجوز تزويجها

وذريته وعترته شرف مثل شرف الحسين والحسينيه وحمل
 العامة الخضراء علي رؤسهم ام لا **اجاب** يطلق عليهم انهم
 اشراق بلا شبهة اذ اسم الشرف يطلق علي كل من كان
 من اهل البيت سوا كان حسنيا او حسينيا او علويا او جعفريا
 او عفيليا او عباسيا كما كان كذلك في الصدر الاول وان قصر
 الخلفاء الفاطميون اسم الشرف علي ذرية الحسن والحسين
 فقط لكن لهم شرف الال الذين تحرم الصدقة عليهم لا شرف
 النسبة اليه صلى الله عليه وسلم فان العلم ارجحهم الله تعالى
 ذكر وان من خصا يصح صلى الله عليه وسلم انه ينسب اليه
 اولاد بناته ولم يذكر وامثله ذلك في اولاد بنات بناته
 فالخصوصية للطبقة العليا فقط فاولاد فاطمة الاربعة الحسن
 والحسين وام كلثوم وزينب ينسبون اليه صلى الله عليه وسلم
 واولاد الحسن والحسين ينسبون اليهما فينسبون اليه
 صلى الله عليه وسلم واولاد زينب وام كلثوم ينسبون الي
 ابيهم عمر وعبد الله لا الي الام ولا الي ابيها صلى الله عليه وسلم
 لانهم اولاد بنت بنته لا اولاد بنته بحري الامر فيهم علي
 قاعدة الشرع الشريف في ان الوليد يتبع ابيه في النسب لا امه
 وانما خرج اولاد فاطمة وحدها للخصوصية التي ورد الحديث
 بها وهي مقصورة علي ذرية الحسن والحسين لكن يطلق الشرف
 الذي للال يشملهم واما الشرف الاخص وهو شرف النسبة
 اليه صلى الله عليه وسلم فلا فافهم والله اعلم واما العامة الخضراء
 والعلامة الخضراء فليس لهما اصل في الشرع الشريف ولا في
 السنة ولا كائن في الزمن القدر ولكن لبسها بدعة مباحة
 لا يمنع منها ولا يومر بها اقصى ما في الباب انه اذا حدث
 التمييز فمن الجائز ان يختص بها المنتسبون اليه صلى الله عليه وسلم

وهم ذرية الحسن والحسين وان يعمر في كل اهل البيت كل جايز شرعا
 والله اعلم **سئل** في رجل مات عن اخت لامعروفه عند الناس
 طلبت الاختصاص بالارث فورا وردا فادعي جماعة انهم ابنا عمه
 له وليس لها سوى السدي هل يعطون بمجرد دعواهم ام لا اهل
 اذا شهد جماعة بانهم ابنا وعمه يكفي ذلك في شهادتهم ام لا بد
 من ذكر الجدة **اجاب** لا يعطون بدعواهم واذا شهد الشهود
 ولم يذكروا الجدة الذي يجتمعون فيه مع الميت لا تصح شهادتهم
 لانه لا يحصل العلم للقاضي بدون ذكره صرح به في جامع
 الفصولين والله اعلم **سئل** في رجل زوج امرأته من زبد
 بعد ان استبرأها فدخل بها الزوج ثم بعد مضي اشهر من طهرها
 ظهر بها حمل وكل من السيد والزوج ينبغي كونه منه فما الحكم
 الشرعي فيما اذا وضعت لافل من سنة اشهر من وطئ الزوج
 او لاكثر منها منه وعلي تغذي برائتها كانت حاملا عند التزويج وكان
 السيد لم يعلم به حين ذاك اعلم جناح في ذلك ام لا **اجاب**
 اما نفي المولي فصحيح مطلقا اذا المصريح به في كتب علماء فاطمة
 صحة نفي ولد امر الولد من المولي وسواء ولدت لستة اشهر او
 اقل واكثر من وقت النكاح واما نفي الزوج فلا يصح اذا اتت
 به لستة اشهر واكثر واذا كان لاقل يصح نفيه ومع صحة نفيه
 لا يثبت نسبه من المولي مع نفيه ولا جناح على السيد في ذلك
 والله اعلم **سئل** من ولده المرحوم الشيخ محمد بن
 نظما يامن سما بعلوم اضحي بها كالهلال
 ما اثنان كل بنا دي انا ابن عم ابن خالي **اجاب**
 هذا اخ ابوي مزوج بالحلال **سئل** من ولده المرحوم الشيخ محمد بن
 اخا لهذا وهذا كذا فافهم تقالي فان كل بنا دي
 انا ابن عم ابن خالي **سئل** من ولد المرحوم الشيخ محمد بن

طلب

يا ايها

يا ايها الجبر الذي نشر الجواهر او دعاء اديا وفقها والحديث
 موصلا ومفردا من ذابن روح امه رجلا واختيه معا
 من نسب قد اثبتا بالحق شرعا **اجاب**
 امه انت باين ودي لاثنين فادعيامعا
 وهما لكل منهما بنت من الغير اسمعا والله اعلم
باب الحضانة **سئل** في صغير يتيم له امر من زوجة
 باجنبي واخت لاب كذلك فهل تحضنه امه ام اخيه
اجاب حيث لم يكن للصغير عصمة محرم ولا ذورحم من غير العصبات
 كالاخ من امر وعمر من امر وخال ولم يكن له غير الام المذكورة والاخت
 المذكورة وقد قام بكل منها مانع من استحقاق الحضانة فابغاوه
 عند امه اولى من ابغاها عند اخته لحال شفقة الام كما افني به شيخ
 الاسلام شهاب الدين الحلبي رحمه الله تعالى والله اعلم **سئل** في
 امرأة اختلعت من زوجها بارضاع ولده الذي هي حامل به وحضنته
 اذا ولدته سنة هل يجوز ام لا وهل اذا طلقت علي ذلك اجرة بعد
 السنة والاب مصر ولم اخت لايه ترضعه ونزبه مجانا وابنت امه
 ذلك الا بالاجرة نزع منها ويدفع للاخت ام لا **اجاب** يجوز الخلع
 علي ذلك ويلزمها الوفاء به واذا ابنت امه امسكه وارضا عنه
 الا بالاجرة واخيه تغلبه مجانا يدفع اليها صرح به في الخاتمة والبرزنية
 والغلاصة والظهيرية وكثير من الكتب والله اعلم **سئل** في الام
 تحضن الصغيرة الي متى وهل يلزمها كفيل بكفله خشية ان
 تغيب بها او تسافر ام لا **اجاب** الام اولى بها حتى تحيض كما
 هو ظاهر الرواية وعليه المتن وفي رواية عن محمد حتى تستهي
 وعليه الفتوى لفساد الزمان ولا يلزمها كفيل بكفله فيما ذكره الله
 اعلم **سئل** في الام الحاضنة المستنونة المنقضية عدتها اذا
 طلبت اجرة لحضانة اولادها الصغار هل تجاب الي ذلك وايضا

اذا اخنا جوا الى خادم يلزمه ويلزم بسكنها ايضا **لا احاب**
 نعم تجاب الي ذلك كله اذ هو واجب علي الاب كسوتهم ونفقة
 طعامهم كما صرح به سراج الدين في فتاواه ولزوم سكن الحاضنة
 علي الاظهر صرح به غير واحد والله اعلم **سئل** في بكر بالغة عاقلة
 لها راي يريد عموها ان يضمها وهي نابي ولا تزيد الا الانضمام
 الي امها الصالحة العازلة هل تقدر علي ان يضمها اليه جبرا
 ام لا **اجاب** لا يقدر عموها علي ذلك ولا يمنعها عن الملك عند
 امها والله اعلم **سئل** في مراة نصرانية تنازع في ضمها اخوتها
 المسلمون واخوتها النصرانيون كل من يرد ضمها لنفسه فعند
 من تكون **اجاب** تكون عند من اخارت الكون عنده اذ
 المراهقة حكمها حكم البالغة في ذلك والله اعلم **سئل** في صغيرة
 لها امر وجة ام ام واخذت شقيقة ساقطات الحق من الحضنة
 لكونهن متزوجات باجنب ولها اخ لاب هل له ان يحضنها ام لا
اجاب نعم ساقطات الحضنة بالنزوح بالاجانب كالمينات
 كما في البحر وغيره فحق الحضنة للاخ والحالة هذه وفي النافذة خاتبة
 بعد ان رزق الحيط واذا اجتمعت النساء لهن ازواج اجانب
 يضعه القاضي حيث يشاء والله اعلم **سئل** في صغيرة لها عصمة
 وام تزوجت بالاجنبي وخال من يلي النكاح وحضانتها
اجاب العمر هو الذي يلي النكاح واما الحضنة فحيث لم يوجد
 من يتقدم علي العم مثل الجدة والاخت والحالة والعمة ونحوها
 فالعمر اخذها والله اعلم **سئل** في اب معسر له من مائة صغيرة
 سنوا ان يريد من سنين ابنت امها ان تربيتها وتحضنها الا باجر
 وقالت جدتها ام ابيها انا اربي ولولدي الفقير بلا اجر هل
 تسقط حضنة الام وتكون الجدة اولي بها ام لا **اجاب**
 نعم تكون اولي بها في الصحيح كما صرح به في البحر وغيره والله اعلم **سئل**

في غلام

٧

في غلام صبيح بالغ هل لا يبيد ضمه اليه ومنعه من السفر واذا وقع منه
 شيء له ان يودبه **اجاب** نعم له ضمه ومنعه من السفر وتأديبه اذا
 وقع منه شيء قال في البحر نفلا عن الطهين والفلان اذا غفل واجتمع
 رايه واستخفي عن الاب ليس للاب ان يضمه الي نفسه الا اذا كانت
 غير مأمون علي نفسه فلا يبيد ان يضمه الي نفسه وليس عليه نفقة الا
 ان يتبرع وفيه نفلا عن الولو الجية اذا كان يخشي عليه شيء قال الاب
 اولي من الام وفيه نفلا عن الاسبيحاي ان للاب ان يودب ولده
 البالغ اذا وقع منه شيء وفي النافذة خاتبة والامر اذا كان صبيحا
 ان اراد ان يخرج الي طلب العلم فلا يبيد ان يمنعه وفي كراهية الخاتبة
 وكان محمد بن الحسن صبيحا وكان ابو حنيفة رحمه الله تعالى يجلسه
 في درسه خلف ظهره او خلف سارية مخافة خيانة العين مع كمال
 تغواه انتهى وفيها فقله نفلا عن الغنابية الصبي اذا بلغ مبلغ
 الرجال اذا لم يكن صبيحا فحكمه حكم الرجال فان كان صبيحا فهو في حكم
 النساء وهو عورة الي قدمه الملتقطا يعني لا يحل للرجال النظر اليه
 يعني عن شهوة فاما النظر له عن شهوة فلا بأس به ولهذا لا يور
 بالثياب وفي حكم الصلاة كالرجال وفي الملتقطا الناصري فاما السلام
 والنظر له عن شهوة فلا بأس به وفي استحقاق كفاية السعي حكى
 ان واحدا من العباد روي في المنام فقيل له ما فعل الله بك قال كل ذنب
 استغفرت منه غفر لي الا ذنبا استحييت ان استغفر الله تعالى
 فعذبت بذنبي فقل ما هو قال نظرت الي غلام بشهوة
 قال القاضي سمعت الامام يقول ان مع كل امرأة شيطانين
 ومع الغلام ثمانية عشر شيطانا انتهى وفي البحر في كتاب الحج نفلا
 عن النوازل ان كان الابن امرد صبيح الوجه للاب ان يمنعه
 عن الخروج حتي يلبس ثيابه والحاصل ان طاعة الوالد واجبة
 بالنص وهو حكم ظاهر في الشرع الشريف والايات والا حاديت

في غلام

سئل في غلام عقل غير انه غير مأمون علي نفسه فمن يضمنه اليه **اجاب**
قال في الظهيرية الغلام اذا عقل واجتمع رايه واستغنى عن الاب
ليس للاب ان يضمنه الي نفسه الا اذا لم يكن مأمونا علي نفسه
فكان له ان يضمنه الي نفسه انتهى وقال في منهاج الحنفية للعقيلي
وان لم يكن للصبي اب وانقضت الحضنة فمن سواه من العصبة
اولي الاقرب فالاقرب انتهى فهذا مفيد لكونه لا يستقل بنفسه
الا اذا كان مأمونا عليه ولتقد بيم الاقرب فالاقرب من العصبة ولا
شك في اشتراط كون العصبة غير فاسقة تخشى عليه المحصنة لديه
والضياح عنده والله اعلم **سئل** في الصبي اذا انقضت مدة حضنته
هل لعمه عصبة ان يأخذه من امه ام لا **اجاب** نعم يضمنه
العم قال في منهاج لجلال الدين ابي حفص عمر بن محمد بن عمر الانصاري
العقيلي من الحنفية ان لم يكن للصبي اب وانقضت الحضنة
من سواه من العصبة اولي الاقرب فالاقرب والله اعلم **سئل**
في المبانة المنقضية عدتها اذا طلقت اجرة الحضنة لا ينكحها
الصغير من الاب هل تجاب الي ذلك واذا وجد الاب من غير
مخارجه من يضمنه مجانا يكون اولي من الام ام لا **اجاب**
نعم تجاب الي ذلك ويقرض لها اجر المثل ولا يدفع لمن لا حق لها
في الحضنة ولو تبرعت في حالة ثمان الحالات كالاجنبية كما صرح
به في البحر وغيره والله اعلم **سئل** في بكر بالغه عاقله مستقلة بربها
لها امر واب يزني ان يكتنحها مع صرة امها وتفرق بينها وبين امها
هل له ذلك ام لا **اجاب** حيث كان لها راي وعقل ودخلت في السن
ليس لابها ان يكرهها علي ان تسكن معه لا سيما مع صرة امها ولها
ان تنزل حيث احبت حيث لا يتخوف عليها صرح بذلك في الظهيرية
والله اعلم **سئل** في يتيمة ادعى زوج عمته ان اباه قبل موته
زوجها لانه الصغير وقبل النكاح لم تنتزعها العمة من امها

هل

هل علي تفديرش ثبوت ذلك بالبينة العادلة تسقط حضنة الام ام
لا **اجاب** لا تسقط حضنة الام مادامت الصغيرة لا تصلح
للرجال صرح به في البحر والمنع نفلا عن القنية والله اعلم **سئل**
في الغلام اذا استغنى عن امه فصارت باكل وشرب ويلبسي
ويستنجي وحده هل له امه عليه حضنة ام لا وبصير ابوه احق
بضمه اليه لتأديبه ليتخلف باداب الرجال واخلاه قهره **اجاب**
نعم اذا كان بهذه الصفة انتهت عنه حضنة امه وصار ابوه
احق بضمه وقد اطبقت علي هذه المتن والشروح والقناوي
والله اعلم **سئل** في صغيرة سنها يزني علي ثلاث سنين ولها
زوج وام من زوجة باجنبي لا غير ذلك من العصبات وغيرها
وزوجها يخشى عليها من الام وزوجها ان يتغيبا بها فيضيع
حقه لكونها غن بينين وتخشي ايضا منها ان ياكل مهرها
يا باطل هل للغاضي ان يضعها حيث شاء ليؤمن علي نفسها وماله
ويا من الزوج بالانفاق عليها من مهرها حتي تطيق الرجال
في امر عدل لا يقبض بقية مهرها من الزوج ودفعها اذا بلغت
وانس رشها ام لا **اجاب** نعم للغاضي ذلك فقد صرحوا
في باب الحضنة بانه حيث لم يكن للصغيرة عصبة ولا من لم
حق حضنة يضعها الغاضي حيث شاو ساقطات الحضنة
كالاجنبيات وقد نقل ذلك في مجمع القناوي عن المحيط فكيف
لا يكون له ذلك مع الخشية المذكورة هذا لا يخالف فيه احد والله
اعلم **سئل** في يتيمة لا مال لها من بدعتها حضنتها مجانا
وامها تزني ان تغرض اجرة لحضنتها هل لها ذلك ام لا **اجاب**
حيث ابنت الام ان تحضنها الا بالاجرة تدفع الي العمة ولا يصح
للأم ان تغرض لها عليها شيا الشرح به عليها بعد بلوغها باجماع
العلماء والله اعلم **سئل** في صغيرة لها ام من زوجة باجنبي ولها

مطلب
في الغلام اذا استغنى بنفسه

حالة ام واب هل تدفع للاب ام لحالة الام **اجاب** تدفع لحالة
 الام لان النساء اقدر على الحضانه من الرجال فتدفع لحالة الام الى
 انقضاء مدة الحضانه والله اعلم **سئل** في رجل معرله ابن وصيغ
 من مبانته وولدت بنتا ست سنين وامه تنزير حضانتها لهما
 وامها ثانيا ذلك الابا جر هل تدفع للجدة ام لا **اجاب** المصريح
 به في الزيلعي وغيره ان الاجنبية اذا تبرعت بارضاعه والام
 تطلب الاجرة ولا ترضعه الا بها فالاجنبية اولي واما الحضانه
 فالصحيح ان يقال للام اما ان تمسكي الولد تغير اخر واما ان
 تدفعه للجدة او لمن لها حق ما في الحضانه كما في الثانية والبرائة
 والخلاصة والظهيرية وكثير من الكتب والله اعلم **سئل** في رجل
 له اخ فاصغر من يد ان يضمه اليه انما العرضه وجدته تزبد ان
 يضمه اليها وسنه منها هن البلوغ وتحشي عليه عندها فمن
 الاول منها يضمه اليه **اجاب** حيث يحفل واستغنى برأيه
 انتهت حضانه جدته ولم يبق لها عليه حضانه وان تحشي
 عليه لا يخيه ضمها الي نفسه كما يستفاد من كلامهم والله اعلم
سئل في رجل مات عن زوجة وولدت منها وعن اخوة يزدرون
 انشراحها من امها هل لهم ذلك ام الام احق بحضانتها ما
 دامت عازية واذا طلبت لحضانتها اجرا هل تجاب الي ذلك ام لا
اجاب ليس لاحد انشراحها من امها وابطال حضانتها
 والام احق بها من كل احد مادامت عازية وفي السراجية
 ان الامر يستحق اجرة علي الحضانه اذا لم تكن منكوبة
 ولا معتدة لا يبد وهو باطلا فله يجر اي في مال المحضون
 او مال الاب ان كان لا مال له وان لم يكن له مال ولا اب وجب
 عليها حضانتها ديانة والله اعلم **سئل** في يتيم رضيع سنه
 دون سنه واخر سنه دون خمس سنين واخر سنه سبع

سنين

سنين فرض القاضي لحضانه امهم لهم سبع قطع مصرية
 كل يوم وهو غني فأتى هل يصح ذلك ام لا **اجاب** اما الغني
 القاضي في مال الايتام فلا فإيل به اصلا من العلم الكرام ويسترد
 منها الزايد بله كلامه واما استحفاقها الاجرة ففيه خلاف قيل
 لا تستحق فقد سئل قاضي القضاة فخر الدين خان عن المبنوت
 هل لها اجرة الحضانه بعد قطام الولد قال لا وموضوعه
 اذا كان هناك اب والوجه فيه انها حق لها والشخص لا
 يستحق اجرة علي استيفاء حقه فكيف تستحق مع عدم الاب
 نعم لها اذا كانت محتاجة ان تاكل من مال اولادها بالمعروف لا علي
 وجه انه اجرة حضانتها وقيل تستحق علي الاب ولا اب هنا
 والحضانه واجبة عليها لقدرتها عليها ولا تستحق الاجرة
 علي اداء الواجب عليها وهذا يخرج بهذه المسئلة والثاني عنه
 غافلون وقد كتبت علي حاشية نسختي جواهر الفناوي علي
 قوله فيها سئل قاضي القضاة الخ ما يعلم منه ان المتوفى عنها
 زوجها لا اجرة لحضانتها من باب اولي لكن اذا كانت محتاجة
 وللولد مال لها ان تاكل منه بالمعروف وهي كثيرة الوقوع فلتحفظ
 والله اعلم **سئل** في رضيع يتيم لا مال له وله اخ لا ب معروا
 ذات لبن هل اذا طلبت من القاضي ان يرضع لها اجرة لا رضاعه
 وحضانتها عليه يجيبها ام لا وتجبر علي ارضاعه وحضانتها
 مجانا **اجاب** لا يجيبها القاضي الي ذلك بل لو كان للرضيع
 اب مصر تجبر امه علي ارضاعه كما صرح به في البحر نفلا عن
 الثانية فكيف الاخ والحضانه بهذا الحكم اولوية والله اعلم
سئل عن الجددة ام الام اذا كان لها حق الحضانه وطلبت من
 الاب اجرة هل لها ذلك ام لا **اجاب** نعم لها ذلك والله اعلم **سئل**
 في صغير يتيم بلغ من السن سبع سنوات وامه متزوجة باجنبي

طلب ابن عمه المراهق ضمه اليه هل يجاب الى ذلك **لا اجاب** ان ادعي المراهق المذكور بالبلوغ دفع اليه قال في المنهاج للعقيلي وان لم يكن للصبي اب وانقضت الحضنة فمن سواه من العصبة او لي الاقرب فالاقرب غير ان الاثني لا تدفع الا الى محرم ومثله في الخلاصة والناظر خائبة وغيرهما وانما قيدنا بدعوى البلوغ لان الصغير لا حق له في الحضنة لانها من باب الولاية كما في شرح المجمع لا بن ملك وليس هو من اهل الولايات كما صرح به في الاشباه والنظائر والله اعلم **سئل** في محضنة لها ام ام واب واب موسر هل يفرض لام الام اجرة الحضنة ولو طلبتها ام الاب مجانا **لا اجاب** ام الام احق في باب الحضنة من ام الاب كما صرحوا به فاطبة واما اولوتها به وان طلبتها ام الاب مجانا فالمعهوم من كلام الخائبة والخلاصة والظهيرية والبرازية وكثير من كتب المذهب المعتمدة انه مع يسار الاب ام الام اولي منها بها لتفريقهم الدفع الى العمة مجانا يكون الاب محسرا ففهم منه عدم الدفع اليها اذا كان موسرا وقد ذكر في البحر ان العمة ليست بقيد بل المراد بها كل من كان له حق الحضنة في الجملة وقد تقرر ان مفهوم النصائيف حجة يعمل به فعلم بما نقلناه اولوتها ام الام علي ام الاب حيث لم يطلب زيادة علي اجرة المثل والله اعلم **سئل** في مستوتة طلبت اجرة للحضنة ولدها مع بقاء عدتها هل تستحق اجرة للحضنة مادامت في عدة الاب ام **لا اجاب** لا تستحق اجرة بسبب حضنة ولد حاملا دامت في العدة والله اعلم **سئل** في بكر بلغت مبلغ النساء واختارت ان تكون عند اخيها لامه دون عمتها هل لها ذلك وان ابت العمت حيث لم يكن فاسقا تخشى عليها عنده **اجاب** لها ذلك في النازر خائبة عن الذخيرة في البكر اذا بلغت للاوليا

ضمها

ضمها وان لم تخف عليها الفساد اذا كانت حديثة السن فكيف وقد انضم الي ذلك اختياره والله اعلم **سئل** في صغيرين لهما اجرة ام ام عاجزة عن حضنتهما وام اب فادرة عليها هل يدفعان لام الاب الفادرة لا ام الام عاجزة ولا لخالتيهما وان كن فادرات **اجاب** من شروط الحاضنة القدرة على الحضنة فان شرطها ان تكون حرة بالغة عاقلة امينة فادرة وام الاب مقدمة علي الخالات والله اعلم **باب النفقة سئل** في امرأة غاب عنها زوجها وتركها به نفقة ولا منفق شرعي ففرض لها القاضي علي الغائب يرسم نفقتها وكسوتها عن كل يوم قدر مسمى واذن لها القاضي في الاستدانة لشرع ببدله علي الزوج وقد استدان ذلك وانفقته بنية الرجوع المذكور علي الزوج المذكور فهل ان قال الزوج او وكيله انها لم تسدن وقالت هي استدنت يكون القول قولها في الاستدانة **والا نفاق اجاب** حيث فرض القاضي لها النفقة فلها الرجوع بها عليه لما مضى من المدة سواء استدان او لم تسدن لانها واجبة لها عليه مع قدرتها بخلاف نفقة الاقارب لكن اذا قدر سقوطها مثلاً بالموت او دعت الاستدانة والمطالبة بعد الموت لا يقبل مجرد قولها وتحتاج الي بينة فان مجرد الامر بالاستدانة لا يكفي لعدم السقوط بل لا بد من الاستدانة حقيقة وقد غلط بعضهم في هذه المسئلة وزعم ان مجرد الامر يكفي لعدم السقوط وانما قلت بالموت لان الطلاق باقائه فيه خلاف قال في البحر والذي يتعين المصير اليه علي كل مقت وقاض اعتماد عدم السقوط لما في صدره من الاقرار بالنساء ووجه تكليف البينة فيما قدرناه انها تدعي امرا عارضا وهو الاستدانة والزوج ينكره وهذا ظاهر ومصرح

مطلب
اذا فرض القاضي لها النفقة

به والله اعلم **سئل** في بنتوته خرجت من البيت الذي وجب عليها الاعتداد فيه وعصفت في ذلك امر زوجها حتى صارت ناشرة هل تجب لها نفقة ام لا **اجاب** نفقة العدة كنفقة النكاح تقط بالشهر وهو الخروج من بيت الزوج بغير حق والله اعلم **سئل** في الزوج هل عليه ان يسكنها دار مفردة ليس فيها احد من اهله وتكون بين قوم صالحين يعينونها على مصالح دينها ودنياها ومنعون الزوج عن ظلمها ان اراده وليس له ان يشرك معها غيرها ام لا وتنفق بيت واحد من دار ذات بيوت من غير مرافق **اجاب** نعم على الزوج اسكنها في دار مفردة ليس فيها احد من اهله وعليه ايضا ان يسكنها بين قوم صالحين يعينونها على مصالح دينها ودنياها ومنعون الزوج عن ظلمها الا ان اراد ظلمها وليس له ان يشرك معها غيرها ولا يكفي بيت واحد من دار ذات بيوت الا ان يكون لجميع مرافق من مطبخ وبيت خلوة وما لا بد لها منه في السكن كما صرح به كمالنا والله اعلم **سئل** فيما لو فرض القاضي على الزوج الحاضر ببلدته الغائب عن مجلس الحكم لزوجه واولاده الصغار نفقة بغير حضرة الزوج مع تيسرها بلا مشقة هل تجوز ام لا **اجاب** لا يجوز ذلك والحال هذه فقد صرح في البحر في اول باب النفقة انه يشترط الوجوب الفرض على القاضي وجواز منه شرطان احدهما طلب المرأة والثاني حضرة الزوج وانما عمل بقوله زفر في الغائب الاحتياج الناس اليه وذلك في الغيبة مدة السفر وحيث كان حاضرا في البلد مشيرا احضاره للقاضي لا يجوز الفرض في غيبته ولا يلزم كما هو صريح كلامهم والله اعلم **سئل** في رجل رملي تزوج غزاة ولم توجد النفقة بعد وهو يتعهد لها بارسال نفقة من الرملة الى غزاة فرضت عليه درهم لذي فاضي غزاة وهو في الرملة من غير مراجعته واحضاره مع اكلان ذلك لكون المسافة بينهما دون السفر هل يصح هذا الفرض ام لا يصح

مرة

اجاب

اجاب فرض النفقة من القاضي قضا كما صرحوا به وقد جوزوه للزوجة الغائب على قول زفر لحاجة الناس رفعها بهم وقد صرح في البحر نافيلا عن الصير فيه ان شرط صحة ايجاب النفقة في غيبة الزوج ان تكون المسافة مدة سفر قال وهو قيد حسن يجب حفظه فانتهى فمادونهما يسهل احضاره ومراجعته انتهى فقد انتفت العلل التي لاجلها خالفنا ظاهر الرواية وعملنا بقول زفر وهي الحاجة والاضطرار الى القضاء على الغائب فلا يصح القضاء في غيبة الزوج مع سهولة احضاره ومراجعته والله اعلم **سئل** في رجل تزوج صغيرة بثمنه مشتبه من امها ودخل بها قبل ان يوفى بها المحل والآن تركها عند امها وامتنع من الاتفاق عليها هل لها مطالبتها بالنفقة والكسوة والسكنى والمهر المحل حيث كان معترفا به ام لا **اجاب** على الزوج رزقها وكسوتها واسكنها حيث سكن وانفاها ما بذته من محل صداقها واذا امتنع من ذلك تجسس لينفق عليها وتجسس ليوفىها ما اعترف به من محل صداقها والله اعلم **سئل** في رجل غاب وترك زوجته بلا نفقة هل اذا رفعت امرها الى القاضي يفرض لها النفقة رفعا بها حيث كان عالما بالنكاح او برهنت عليه ان لم يكن عالما به قال في ملتقى البحر وهو المختار وفي كثير من الكتب وبه يقتضي صرح به في النهر وعمل القضاة عليهم اليوم عليه الحاجة فيقتضي به واستحسنه اكثر المشايخ حيث لم يكن حضوره مشيرا والله اعلم **سئل** في المرأة اذا سلمت نفسها قبل استكمال ما شرط تعجيله لها من المهر هل لها بعد ذلك منع نفسها عنه وهل تجبر على ان تسكن مع ضرته في محل واحد ام لا **اجاب** لها منع نفسها حتى تستكمل ذلك عند الامام وان كانت سلمت نفسها وبه صرح المتأمنون قاطبة ولا تجبر على السكنى مع ضرته في بيت بل ولا في دار حيث لم يتوفر حقها لما فيه من الاضرار والله اعلم

الواجبة عليه شرعا وامر بها بالاستئذان لترجع عليه ام لا **اجاب** نعم ينفقها النفقة

سئل في رجل فرض على نفسه لزوجه نفقة ومضى زمان هل تلزمه النفقة التي وقع عليها الرضا كما تلزمه بالقضاء ولا تسقط بمضي الزمان ولا بغيرية الزوج **اجاب** نعم النفقة تصير ديناً على الزوج بالرضا كما تصير ديناً عليه بالقضاء ولا تسقط بمضي الزمان والخيانة والله اعلم **سئل** في امرأة يزني زوجها ان يغيب عنها ويختبئ من عدم النفقة وترى ان تأخذ منه كفيلة بالنفقة هل يجيبها القاضي الى ذلك ام لا **اجاب** نعم يجيبها القاضي في اخذ الكفيل الى شهر وهو قول ابي يوسف استحساناً منه وعليه الفتوى كما في الولو الجية والظهيرية وغيرها والله اعلم **سئل** في امرأة تحقق السفر من زوجها فطلبت منه كفيلة بالنفقة فكفله والده فيها وفيما ترب لها عليه شرعاً فافترس الزوج فرفعت امرها الى القاضي ففرض لها ما يكفيها واشتد مقدار معلوم الكل يوم واذن لها في الاستدانة والرجوع على زوجها او على والده الكفيل فهل هذه الكفالة صحيحة فلما ان تطالب ابها شاءت بنفقة ام لا فلا تطالب بها الا لزوجها **اجاب** نفل في البحر عن الذخيرة جواز اخذ الكفيل في مسلة من يد السفر سواء كانت النفقة مقرضة او لا فراجع ان شئت ولا شك ان ميني على قول ابي يوسف وعليه الفتوى كما صرح به في الولو الجية فعليه لها المطالبة ابها شاءت بنفقة هي كما هو ظاهر والله اعلم **سئل** في النفقة المستدانة بامر القاضي بعد موت الزوجة هل للدين مطالبة الزوج ام مطلبة ورثتها ليوذوا من تركتها او هو مخير **اجاب** هو مخير لما صرح به صاحب البهران فائدة امرها بالاستدانة دون امر الزوج بها ان يصير له المطالبة على شخصين الزوج والمرأة فان طالب الزوج فلا كلام انه وفي دين الزمة في ماله وان اشبع التركة فاخذ منها ترجع الورثة على الزوج بحضتهم منها والله اعلم **سئل** في صغيرة تزوج رجل دفعها ابوها لرجل وامره ان ينفق عليها وينسيها الى ان تدخل بزوجها

ن
ابي

وله

وله ثلاثون قرشاً من مهرها وكفل الزوج ذلك فدفع منها عشرين ثم ماتت بعد ثلاث سنين ويطلب العشرة الباقية هل له ذلك حيث كانت قيمة النفقة التي انفقها في هذه المدة تبلغ الثلاثين وربما تزيد ام لا **اجاب** نعم له ذلك فيطالب ابها شاء بحسب من المهر والله اعلم **سئل** في يتيمة لا مال لها الا مالاً وحالاً وبناء عم موسون فعلي من يجب نفقتها **اجاب** يجب على امها لا على خالها ولا على ابناء عمها اما الحال فلما صرحوا به من تاخير اب الام عن الام فكيف يا بنه الذي يدلي به وقد خص في المشاج الحنفى شاركة الام بالعصمة المحرم فخرج غير العصمة كالحال وتوهم مشاركة الام في غايبة البعد والله اعلم **سئل** فيما لو امر ابو الصغيرة امها التي هي منكوبة الغير بالانفاق على الصغيرة من مالها وترجع عليه فقعلت ثم مات هل ترجع في تركته ام لا **اجاب** نعم ترجع في تركته كما اوضحت ذلك في حاشيتي على البحر الرافق والله اعلم **سئل** في رجل صالح مطلقته عن نفقة عدتها بالحض سبعة قرش فهل يصح ذلك ام لا واذا قلتم بعدم الصحة هل يلزمها رد الزاد على نفقة مثلها لتلك المدة ام لا **اجاب** لا يصح هذا الصلح كما جزم به في البحر نفلاً عن الذخيرة وجزم به في التا نارخانية نفلاً عن الفتاوي الكبرى وجزم به في الولو الجية وكثير من الكتب وعن بعض مشايخ بلخ جوازه كما نص عليه في الخلاصة وعلي ما هو الراجح اذ ادفع بناءً على انه لا يلزم له يرجع فيما زاد على نفقة مثلها كما انما لو طالت عدتها ولم يكفها المصالح عليه تطالب بكفاتها كما هو ظاهر والله اعلم **سئل** في رجل قبض بعض مهر بنته الصغيرة وانفق عليها وعلى نفسه معسراً ومات هل ما بقي موروثة على فرايض الله تعالى ولا يرجع عليه بشئ مما انفقته ام لا **اجاب** نعم ما بقي بذه متهم موروثة على فرايض الله تعالى ولا شيء على الاب مما قبضه وانفقته حال كونه معسراً اذ له ذلك حال اعساره نص عليه كثير من علماء ابناءنا والله اعلم **سئل** في

مطلب

كبيرة فقيرة لها اب وامر هل تجب لها النفقة عليها ان لا ثا ام تجب على الاب
اجاب تجب على الاب وحده على الظاهر والله اعلم **سئل** في بيت
 الام له وله ابن عمر فقير وامر هل تجب نفقته على امه لا على ابن العم
 وحده ام على الام وحدها ام عليهما ام لا ولا **اجاب** تجب نفقته على
 امه لا على ابن عمه لان ليس بمحرم وان كان وارثا وشرط النفقة على
 الغريب ان يكون محرم والله اعلم **سئل** في رجل طلق زوجته فزجت
 بلا مسوغ شرعي من البيت الذي كان اعده لكنها حال بقاء النكاح
 فكت في دار اخرى تعشا منها هل تكون ناشرة بذلك فتسقط نفقة
 عدتها ام لا **اجاب** نعم تكون ناشرة فتسقط نفقتها ولو مقصيا
 بها لعدم موجبه وهو الا حنا س في البحر نفلا عن الذخيرة المعندة
 اذا خرجت من بيت العدة تسقط نفقتها مادامت على الشور وفي
 الزيلعي شرط وجوب النفقة ان تكون محبوسة في بيته قاله جوابا
 عن حديث فاطمة بنت قيس المبانة ولم يختلف احد من ائمتنا في
 سقوط نفقة المعندة بالخرج من بيت وجب عليها ان تعند فيه
 بغير وجه شرعي والله اعلم **سئل** في امرأة اسلمت ولها زوج
 نصراني اي ان يسلم وطفلهما ولها منه فطير هل يلزم الزوج موخر
 صداقتها ونفقة عدتها ونفقة الطفل وهل لها حضانتها **اجاب**
 نعم يلزم الزوج موخر صداقتها ونفقة عدتها ونفقة الطفل وهي
 الطعام والشراب وكسوة الثياب وهي احق بحضانتها مادامت
 ايمه والله اعلم **سئل** في رجل مات عن اربعة اولاد ذكر وانثى
 كلهم قاصرون وعن ثلاث بنات بالغات وليس للقاصرين مال
 يتفق عليهم والاخوات الثلاث بالغات يدعون الفقر ولهم
 عم شقيقه موسرة هل تجب نفقة الايام القاصرين على العمه الموسرة
 ام لا **اجاب** نعم تجب نفقتهم على عمتهم الموسرة والقول قول الاخوات
 انهن معسرات بايمانهن وعلى مدعي اليسار عليهن البينة وقد

صرح

صرح علما ونا بان المعسر كالميت والمسئلة صرح بها في البحر والذخيرة
 والولو الجية وكثير من الكتب قال في الذخيرة وهذه النفقة لا تجب الا على
 الموسرين قلنا تجب على الفقير قليل ولا كثير لان هذه النفقة تجب بطريق
 الصلة والصلوات تجب على الاغنياء دون الفقراء والله اعلم **سئل**
 في رجل تشاجر مع زوجته فارادت الذهاب الى دار والدها فحلف
 بالطلاق ان ذهبت الى دار والدها لا تعود الى داره الا بعد ختام السنة
 وذهبت الى دار والدها بغير اذن زوجها ثم ان زوجها اذن لوالدها
 ان تبقى عنده الى ختام السنة المحلوف عليها هل يلزم زوجها نفقتها
 مدة اقامتها عند والدها ام لا **اجاب** نعم يلزم زوجها نفقتها لرضاه
 باقامتها عند والدها فقد صرح في فتح القدير ان الشور المسقط
 للنفقة عدم موافقة الزوج سواء كان بعد خروجه او امتناعا عن ان
 تجيء الى منزله وهما موافقة الزوج سواء كان بعد خروجه او امتناعا
 عنده والدها خشية الحث موجودة فلا وجه لسقوط نفقتها والله
 اعلم **سئل** في رجل غاب عن زوجته هل تجب على ابيه نفقتها ام لا **هـ**
اجاب لا تجب كما صرح به في الخلاصة وتومر بالاستدانة والرجوع
 عليه اذا حضر والله اعلم **سئل** في صغيرين لهما ام فقيرة عاجزة
 وعم ملي واب غائب غيبة منقطعة هل يلزم عمهما نفقتهم ام لا
 لا **اجاب** نعم يلزم عمهما نفقتهم اذا تجبر الا بعد اذا غاب الاقرب
 وبانوثه الام وفقرها وغنا العم وجبت عليه نفقتهم احياء لمجهنما
 والله اعلم **سئل** في صغير له ام وعم معسران فعلى من تجب نفقته
 منهما **اجاب** تجب على الام لا على العم لانها اصل والنفقة على الاصل
 ولو كان معسرا وغير الاصل اذا كان معسرا فحكمه حكم الميت والله اعلم
سئل في المرأة اذا كانت فقيرة ولها يتيमान لهما عمر غني امها
 القاضي بالاستدانة والنفقة عليهما فاستدانت هل الاستدانة
 تكون على من تجب عليه النفقة فتكون على العم حيث كان غنيا وكانت

طلب
 في صغره من زوجته بالرجوع على
 ابيه نفقتها

فقيرة وترجع بما استندانت عليه ام لا **اجاب** نعم تكون على العلم ان
كان غنيا وكانت فقيرة وترجع بما استندانت عليه والله اعلم **سئل**
في رجل غاب ولم ير وجهه وبنات قصر وابن اخ يتيم فاصروا وجهه
ما يتحصل من املاكه لنفقة زوجته وبناته القصر وابن اخيه
اليتم الغاصر والغائب عليه دين وبعد مدة وجهه ما يتحصل من
الاملاك لبعض اصحاب الديون فهل يدفع ما يتحصل من الاملاك
المذكورة ليعال نفقتهم ووجهه بحيث تهرام لاصحاب الديون
وابن الاخ المذكور له نصف الاملاك فما الحكم **اجاب** المفقرون
والمسطفون كتب علمنا ان الغائب اذا كان له عقال له غلة للغاضي
ان ينفق على زوجته واطفاله من غلته وليس له ان يقضي دينه
وان كان الذي بيده مقرا به لانه انما يامر في حق الغائب بما يكون
نظرا له وحفظا لماله وفي الاتفاق على زوجته واطفاله من
ماله حفظا لماله وفي وفاء دينه قضا عليه بقول الغير وهو لا يجوز
واما ابن اخيه اليتم فنفقته في ماله فينفق عليه من غلة نصف اطلاق
كذا في البحر وغيره والله اعلم **سئل** فيما اذا فرض القاضي لليتم
قدر من النفقة وامر رجلا ان ينفق ذلك عليه من ماله وان اخرج
اليتم الى نفقة ولم يكن له مال حاضر ينفق من ماله ويرجع في
مال اليتم من فاعل هل يرجع به في ماله ام لا **اجاب** نعم يرجع في
ماله اذا ثبت ذلك وانما اخرج الى الاثبات لانه يدعي دينه ويدعي
الدين ينفق الى البينة والله اعلم **سئل** في رجل جمع بين امراته
في دار واحدة واسكن كلا في بيت له غلق على حدة هل لو احدة
ان تطلب الزوج ببيت في دار على حدة ام ليس لها ذلك **اجاب**
نعم لها ان تطلبه بذلك كما صرح به صدر الاسلام في ملئ طه محلا
بان المناقرة في الضراب او فرو وهو مشاهد وفي منعه اعني
طلب ذلك مضارة بالنساء ولا شيء من قواعدا ياباه والله اعلم

اتول هذا الجواب غير مطابق
للسؤال لان الذي في السؤال
ان الغائب وجه للديون
فما دخل القاضي بها

سئل

سئل في ضرة اسكنها الزوج في بيت له غلق على حدة لكن الكنيف
والمطبخ مشترك بينهما وبين ضرتها هل لها ان تطالبه ببيت له كنيف
ومطبخ خاص ام لا **اجاب** نعم لها ذلك كما حرره في البحر اخذا
من شرح المختار والله اعلم **سئل** ايضا في رجل ساكن بزوجته
في بيت وقف تخصصه له غلق على حدة ومطبخ ومرتفق مشترك
هل لزوجه طلب مسكن غيره ام لا **اجاب** ليس لها طلب غيره
ولا يضر في ذلك كون المرتفق مشترك بينهما غير الا جانب كما صرح به
في البحر اخذا من كلامهم الهداية والله اعلم **سئل** في المسكن الواجب
على الزوج شرعا ما هو او ضحو النالجواب **اجاب** المسكن
الواجب عليه شرعا على الصحيح بيت له مرافق وغلق على حدة
فلا بد له من بيت خلوة ومطبخ ويشترط ان لا يكون في الدار احد
من اهل بيته يولد بها كما صرح به في الخانية وتكون بين جيران صالحين
ويشترط ان يكون مأمونا عليها فيه ويتمكن فيه من الاستماع
بها كما صرحوا به فاطمة والله اعلم **سئل** في رجل فقير وله زوجة
فقيرة تطلب منه النفقة فهل يلزمه تمويضا ام يقرر القاضي
لها شي من الدراهم واذا قلتم يتمويضا ما التمويض وما صفته
اجاب النفقة هي الطعام والكسوة والسكنى قال في الخلاصة
قال هشام سالت محمدا عن النفقة قال هي الطعام والكسوة والسكنى
انتهى فان رضيت ان تاكل معه فبها وتعت وان خاصمت في
فرض النفقة يفرض لها بالمعروف مما ياتدعون به في عادتهم وليس
في ذلك تقدير لازم لانه مما يختلف فيه طباع الناس واحوالهم
وتختلف باختلاف الاوقات واذا فرض فرض من جنس الطعام
والكسوة فان طلبت ان يقدر ذلك بالدراهم ولم يكن الزوج صاحب
ما يدره جاز للقاضي ان يقدر بها ويفرض عليه ذلك وينبغي للقاضي ان
يأمرها او لأحسن العشرة معه ويأمره ايضا بحسن العشرة معها

مطلب
في المسكن الواجب

وذلك بان ناكل معرويا كل معرويا لنكون نفقة ونفقتا سوأ فان
 انتم اقبها والا فرض عليه فاذا كانا معروين فرض ما هو الا يق بالمعروين
 والمفروض علي القاضي ان ينظر تنقوي الله تعالى في ذلك والله بما
 تعملون بصير فله في عبادة الحكم والنسب وهو علي كل شي قدس
 والله اعلم **سئل** في رجل خطب امرأة وصار ينفق عليها لثروته
 وتحقق انه انما ينفق عليها لثروته وجعل ثرا منعت عن الزوج
 به وثروته بغيره هل يرجع بما انفق ام لا **اجاب** نعم يرجع
 قال في الثانية بعد ان ذكر العقول في المسئلة قال المصنف رحمه
 الله تعالى وينبغي ان يرجع لانه اذا علم انه لو لم يتزوجها لا ينفق
 عليها كان ذلك بمنزلة الشرط وان لم يكن مشروطا لفظا وفي التمه
 سئل والذي عن بعث الي ابي الحطية شكرا ولو زواجها
 وتتم ان ترك الاب المعافدة هل لهذا الخاطب ان يرجع باسترداد
 ما دفع فقال ان فرق ذلك علي الناس باذن الدافع فليس له حق
 الرجوع وان لم ياذن له في ذلك فلم ذلك انتهى وهو مرجع لما علم
 في الثانية وهو ظاهر الوجه فلا ينبغي ان يعتدل عنه والله اعلم
سئل في رجل مصر تزوج بكرا بالغة ولم يدفع لها مهرها المشرط
 تعجيله ولم ينفق عليها ولم يمسها وقد اضر ذلك بها جدا هل
 يجب عليه احد الامرين الذين امر الله تعالى بها بقوله تعالى
 فامساك معروف او تسريح باحسان وهل اذا فسخ النكاح حاكم
 يري الفسخ بذلك ينفسخ لشدة الضرورة الا حققة بها
 واضطرارها اليه ام لا **اجاب** نعم يجب علي الزوج احد الامرين
 الذين انزل الله تعالى علي رسوله صلى الله عليه وسلم بقوله جل وعلا
 فامساك معروف او تسريح باحسان وفي صدر الشريعة واصحابنا
 لما شاهدوا الضرورة في التفريق لان دفع الحاجة الدائمة لا تيسر
 بالاستدانة والظاهر انها لا تجوز من يقرضها وغني الزوج في

قال
 الرجل اذا انفق على امرأة لثروته
 ثم تزوجت بغيره

المال امر متوهم استحسوا ان ينصب القاضي نايبا شافعي
 المذهب يفرق بينهما وقد اختلف كثير من علماءنا ذلك عند شدة
 الضرورة وهو مما يشرح صدر الفقيه له لما فيه من دفع الحرج
 والاضرار بالنساء والله اعلم **سئل** ما نفقة الزوجة الفقيرة
 علي زوجها الفقير **اجاب** نفقتها ما تاندم به الفقرا من
 الطعام فان اكلت معه ما ياكل فيها والا يدفع لها طعاما من جنس
 طعام الفقرا فان لم ترض وطلبت فرض الدراهم يقوم ذلك ويغضه
 دراهم ما دام علي حاله وان اختلف بغلا سعره ورخصه يقوم
 بحسبه كما هو المفتي به والله اعلم **سئل** في رجل قررت عليه
 زوجته نفقة وكسوة فطلقها طلاقا رجعيا فهل بهذه الطلقة سقط
 نفقتها وكسوتها التي مضى عليها شهر فان يرد ام لا **اجاب**
 نعم تسقطان وان كانا مقررتين كما في البرازيل والذخيرة ومذكور
 في قاضي خان ومقتضي كلام الخصاف واقفي به صاحب البحر والقوي
 بخلافه مخالف للمشهور فيهمج والله اعلم **سئل** في رجل طلق
 زوجته بائنا وكان القاضي فرض لها عليه نفقة في غيبته هل يسقط
 عنه المفروض بالطلاق المذكور ام لا **اجاب** نعم يسقط وقد سئل
 صاحب البحر عن شخص عليه نفقة مقدرة لزوجته وكذا كسوة
 ومضت المدة ولم يدفع لها ذلك ثم انه طلقها طلاقا رجعيا هل
 يسقطان به ام لا **اجاب** نعم تسقط النفقة المفروضة وكذا الكسوة
 بالطلاق الرجعي انتهى وذكر في بحره نفلا عن المجتبي لو طلقها
 الزوج في هذه الوجوه فانه يسقط ما اجتمع عليه من النفقات
 بعد فرض القاضي قال فقد ظهر من هذا ان الراجح عند هم
 سقوطها بالطلاق كالموت خصوصا وقد اقي به الشيخان كما
 في الذخيرة ويعني بالشيخين الصدر الشهيد والشيخ الامام ظهري
 الدين المرغيناني ثم قال فظاهر كلامهم انه لا فرق فيه بين الطلاق

مطلب

الرجعي والباين لان في عبارة الخائنة والظهيرية قد عطف البايين
 على الطلاق فعلم ان الطلاق رجعي وقدم قبله عن الذخيرة مسا
 صورته ولو طلقها الزوج في هذا الوجه بسقط ما اجتمع عليه من
 النفقات بعد فرض القاضي كذا حكى عن القاضي الامام ابي
 علي السفي وكان يقول وحديثنا رواية هذه المسئلة في كتاب
 الطلاق وبه كان يعني المصدر الشهيد والشيخ الامام طهيري
 الدين المرعشي انتهى وقدم قبله عن النفاية انه حرم سقوطها
 بالطلاق كالموت سوا بينهما وكذا في الجوهرية وكثير من الكتب
 وهذا اذا لم تكن مستدانة باذن القاضي كما هو الصحيح والله اعلم
سئل في الطلاق هل هو مسقط لفرض النفقة التي قررها
 القاضي للزوجة ام لا **اجاب** نعم هو مسقط للنفقة المقضي
 بها مطلقا ولو كان الطلاق رجعي كما صرح به في الخلاصة
 والبرازية وغيرهما من الكتب واقتى به الشيخ زين بن نجيم
 والشيخنا امين الدين وهي في فتاويهما وصرح به في الخائنة
 والظهيرية وقد عطف البايين على الطلاق فعلم ان الطلاق
 رجعي والمسئلة شهيرة وقد بحث فيها بعض المتأخرين بحثا
 لا ينقص مع صريح النقل بالسقوط وقد افتينا فيها مرارا كما
 افتى الصدر الشهيد والامام طهيري الدين وتوارد النقل به في استفاض
 والله اعلم **سئل** في رجل مجذوب مستغرق غائب عن جوده
 بحيث انه بطرح نفسه في الاوحال ولا يعقل اصلا ما يقال ولا
 يرد علي سايل جوابا واذا استند به الجوع الكل ميتة او ترابا ولا يعلم
 الذي به ما يكون غير انه اشرحا لا من هو محقق الجنون لا مال له
 ولا نوال وله زوجة اضربها هذا الحال لانها بسببه عادمة المعاش
 وفاقة الفراش وله اب موسر هل تفرض نفقته ونفقة زوجته
 عليه ام لا **اجاب** حاصل القول فيه باختصار انه حيث ثبت

طه
 الطلاق مسقط لفرض النفقة التي
 قررها القاضي للزوجة

العجز

العجز فيه والاعسار بسبب ما شرح في السؤال من سوء المزاج
 وعدم الاعتدال وجبت نفقته علي ابيه الموسر وكذلك نفقة
 زوجته اذا احتاج الي خادم يقوم بامره ويدبر كما هو المحرر في المذهب
 واليه الفقيه النبيه يذهب فعي المحل خاصة البحر تغلا عن الخلاصة
 بحسب الابن علي نفقة زوجته ابيه ولا بحسب الاب علي نفقة زوجته ابيه
 وفي نفقات الخلواني قال فيه روايتان في رواية كما قلنا وفي رواية
 انما تجب نفقة زوجته الاب اذا كان الاب مريضا او بد زمانه يحتاج
 الي الخدمة اما اذا كان صحيحا فلا قال في المحيط فعلي هذا الفرق
 بين الاب والابن فان الابن اذا كان بهذه المشابة بحسب الاب علي
 نفقة خادمه انتهى وطاهر ما في الذخيرة ان المذهب عدم وجوب
 نفقة امرأة الاب او حاربه او ام ولده حيث لم يكن بالاب علة وان
 القول بالوجوب مطلقا انما هو رواية عن ابي يوسف انتهى ما
 في البحر وقد علمت به ان المذهب عند الحاجة الي الخادم تجب نفقة
 الزوج ايضا لانه لا حياجه الي الخادم صارت من جملة نفقته فيجب
 عليه فقهر رانه اذا ثبت ما شرح فيه تفرض نفقته ونفقة زوجته
 عليه فافهم والله اعلم **سئل** في رجل بيته مملوء بالطعام الكثير وبكى
 لزوجه ناول ولا يحجر عليها في تناول ما يكفيها منه هل اذا ثبت ذلك
 يفرض القاضي عليه لها نفقة من الدراهم ام لا وفي الكسوة ما هي وما
 قدرها وما اعتبارها هل هو بحال ام بحالها ام باختار حالها **اجاب**
 النفقة نوعان تمكين وتعليك والتامكين متعين في صاحب الطعام
 الكثير والذي لم ما يدره فتمكن المرأة من تناول مقدار كفايتها
 وليس لها ان تطالبه بفرض النفقة كذا صرحوا فاذا ثبت ان الزوج بهذا
 الوصف لا يجوز فرض نفقة عليه لانها والحال هذه متعنتة في طلب
 الفرض وان لم يكن بهذا الوصف فان رضيت ان تاكل معه فيها ونعمت
 وان خاصمته يفرض لها بالمعروف علي قدر حالها اسوة امثالها حيث

ظهر للقاضي انه يضربها ولا ينفق عليها واما الكسوة فذكر في الظهور
 ان محمد اذكر درعين وخمارين وملحفة في كل سنة او اربعة
 صينفيا وشقوبيا انتهى والدرع القيص يعني قميصا وخمارا
 للصيف وقمصا وخمارا للشتا وفي المحتبي ان ذلك يختلف
 باختلاف الاماكن والحادات فيجب علي القاضي اعتبار
 الكفاية بالمعروف في كل وقت ومكان انتهى ولا شكر انها باعتبار
 حالها كالنفقة والله اعلم **سئل** في رجل عقد لابنه الصغير
 عقد نكاح علي صغيرة سنه ست سنوات ففرض القاضي علي
 ابى الصغير في غيبته لهذه الصغيرة نفقة قبل الدخول بها بطلب
 والدها هل يقع الفرض المذكور ام لا ولا يلزم الوالد ولا الولد
اجاب لا يقع الفرض من وجوه منها انه لا نفقة لصغيرة
 لا تطبق الجماع ومنها انه لا يجب علي الاب نفقة زوجته ابنة خصوصا
 غير المحتاج الي خاد من خدمته ومنها انه علي غايب وهو حكم
 والحكم لا يقع عليه فلا يلزم الوالد ولا الولد والحال هذه والله اعلم
سئل في امرأة ارسلت الي زوجها وهو في موضع
 تعبته ان يرسل لها النفقة المقررة لها عليه والحال ان كانت
 دعاها للنفقة الي موضعه الذي بينه وبين موضعها دون
 مسافة القصر فأتت هل لها ذلك ام لا لسقوطها بالامتناع من
 ان تسكن من حيث سكن **اجاب** ليس لها ذلك حيث وفاتها
 المعجل علي ما هو المذهب خصوصا فيما دون مدة السفر لانها مبطله
 في ذلك فشرت ولا نفقة للناشئة ولو كانت محكوما بها اذ الحكم
 بالنفقة للناشئة باطل والله اعلم **سئل** عن نفقة المعسر **اجاب**
 ظاهر الرواية اعتبار حاله فقط وهو قول الشافعي رحمه الله وقال
 به جمع كثير من المشايخ ونعم عليه محمد وقال في النفقة والبدائع انه الصحيح
 نظرا الي قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه

فلينفق

س

فلينفق مما اناه الله لا يكلف الله نفسا الا ما اناها وفي غايه
 البيان انه اذا كان معسرا وهي موسرة واوجبنا الوسط فقد
 كلفناه بما ليس في وسعه فلا يجوز لكن قال بعضهم هو مخاطب
 بما في وسعه فينفقه والباقي دين الي الميسرة فليس تكليفا
 بما ليس في وسعه نص عليه في البحر وفيه يعتبر في الفرض الاصلح
 والايسر الحاصل انه لا يكلف فوق طاقته ولا يجس في شيء لا يقدر
 عليه لعسرته يعتبر في الفرض الاصلح والايسر الحاصل انه لا يكلف
 فوق طاقته ولا يجس في شيء لا يقدر عليه لعسرته والله اعلم **سئل**
 في زوجين معسرين تطلب الزوجه من زوجها ما فوق نفقة
 المعسرين مما لا قدرة له عليه فما نفقة المعسرين المفروضة عليه
اجاب ليس لها ما فوق نفقة المعسرين وكسوتهم وقد
 صرحوا بان نفقة المعسرين ما اعتاده المعسر ونقد اعترفوا
 ببلادنا اكل خبز الشعير والذرة والبريت وليس الدراهم التي
 من الفطن ونحو ذلك فاذا طلبت فوق ذلك لا تجاب اليه ولا يجوز
 للقاضي فرضه والله اعلم **سئل** في الزوجين اذا كانا غنيين
 هل يجب علي نفقة الاغنيا وما حد الضامي باب النفقة **اجاب**
 نعم يجب نفقة الاغنيا قال في البحر اختلفوا في حد اليسار علي اربعة
 اقوال اصحها قولنا ان احدهما ان مقدار نصف الزكاة قال في
 الخلاصة وبه يعني واختاره الولوالجي بحللا بان النفقة يجب
 علي الموسر ونهاية اليسار لا حد لها ونهاية النصاب فيقدر به
 والثاني انه نصاب حرمان الصدقة وهو النصاب الذي ليس بنام
 قال في الهداية وعليه الغنوي وصححه في الذخيرة انتهى والذي
 يظهر للفقهاء البارع في النفقة ان الاول اولي بالقبول لان ما
 ليس بنام سارع التعداد اذا تواردت عليه النفقات كما هو
 ظاهر والله اعلم **سئل** في رجل فقير له زوجة فقيرة فماذا انكون كسوتها

اجاب لها من جنس كسوة المعسر في كل سنة درعان اي قيطان واحد للشتا واحد للصيف وخمسة اذ كان كذلك وملحفة مما يكون مثله للفقر اهل الاعمار لا المنوسطين ولا ذوي اليسار والمرجع في ذلك للعرف ويختلف باختلاف الناس والاوقات هذا خلاصة ما قاله علماءنا في ذلك والله اعلم **سئل** فيما اذا غاب عن زوجته من بلد الى مصر الامصار وتركها بلا نفقة ولا منفق فعرض القاضي لها بطلبها مبلغا برسم نفقتها وكسوتها فراضت بها شرعا واذن لها بالاستدانة للفرض المذكور فاستدانت لذلك وانفقت مدة غيابها غيبة طويلة وقد طلقها الزوج في اثناء غيبته في ذلك المصرومضي على طلاقه مرة ولم تعلم به ثم بلغها انه طلق فلم تصدق والى الآن لم يثبت الطلاق فهل لها الرجوع بنظر ما استدانته وانفقته الي ثبوت الطلاق ام ليس لها ذلك **اجاب** نعم لها الرجوع بذلك ولا تنقطع النفقة المستدانة بالطلاق مطلقا بانها اوردت جعيا واذ اكدت به في اسناد الطلاق ولم يثبت بينة تجعل في حقها كانه طلقا في الحال وكانت العدة باقية في حق النفقة والسكنى والله اعلم **سئل** في رجل فرض عليه القاضي نفقة وكسوة لزوجته ومضت مدة فادعى طلاقها وانقضاء عدتها منذ ما نهل تصدق وتسقط النفقة والكسوة المقرران والعدة ونفقة العدة ام لا **اجاب** ان كذبته في الاسناد ولم يقم بينة كان عليها العدة من وقت الدعوي ولها فيها النفقة والسكنى وان صدقته فلا نفقة لها ولا سكنى واما النفقة والكسوة المقرران فيستطاع على كل حال بالطلاق ولو رجعيا على الصحيح والله اعلم **سئل** فيما اذا فرض القاضي لمحضونة الام اليتمية قدر نفقتها واذن لها في انفاقه وبالا استدانة لذكر ليرجع بما انفقته في حال اليتمية فانفقته الام مدة والحال ان ليس لليتمية مال ظاهر ولها عمولا بن غني وتزبد الام ان ترجع ببدل ما انفقته في المدة

علي

علي العمر من غير ان يفرض القاضي عليه نفقة اليتمية فهل لها ذلك ام لا **اجاب** نفقة ذي الرحم المحرم لا تجب بدون القضاء والقضاء لا بد له من الطلب والخصومة كما صرح به في البحر نفلا عن البدائع فاذا علمت ذلك علمت ان الام لا ترجع بما انفقت في المدة المذكورة على العم او لا لكونه غير مقضي عليه وثانيا على تقدير انه مقضي عليه باجتماع شرائط القضاء من الخصومة وحضرة المقضي عليه وغيرها وامرت بالاستدانة ليس لها الرجوع ايضا اذ شرط الاتفاق مما استدانت لامن مالها ففي البحر لا بد في الرجوع من الاستدانة والاتفاق مما استدانت كما قيد في المسوط والنهنية وغيرها حتى قال الطرسوسي ولقد غلط بعض الفقهاء هنا في مفهوم كلام صاحب الهداية وقال اذ ان القاضي في الاستدانة ولم يستدن فانها لا تسقط وهذا غلط بل معنى الكلام اذ ان القاضي في الاستدانة واستدان استهي وايضا المذكور الرجوع بما انفقت على مال اليتمية لا على العم واذ لم يكن لليتمية مال لا يصح اصل الفرض المذكور لتقييده بالرجوع في مالها والحال انه لا مال لها كما صرح به في البرازية وغيرها وبه علمت ايضا ان ما يكتب في الوثائق امران يستدبين ويرجع علي من تجب نفقته عليه شرعا غير صحيح لعدم حضور المقضي عليه وعدم تعيينه وغير ذلك من شرائط القضاء وكثيرا ما يقع الخلط في هذه المسئلة لعدم التامل في كلام الفقهاء وقلة التمييز بين الفروع مع كثرة الابتناء بكثرة وقوع مثل هذه الحادثة والله اعلم **سئل** في امرأة تسكن مع زوجها بقريته لدطلبها اخوها لخصر عرس اختها بنابلس فارسلها معه بشرط ان تعود في شهرها وان مضي الشهر ولم تحضر فهي طالق فكشفت سنة بنابلس واستمرت بها وكان قد قرر لها نايب الحكم بنابلس نفقة علي زوجها المذكور وحضر اخوها لطلبها وهي مقيمة بنابلس هل لها النفقة فيما عد الشهر المضروب لها اجلا في

الغيبية امر لا **اجاب** حيث عصت امره صارت ناشرة فلا تتحقق نفقة واذا ادعت انما اطلق لها الاقامة بنابلس وانكر فالقول قوله لان الاذن يستفاد منه والله اعلم **سئل** في شخص ضمن ما يترتب بذمة يكون من كسوة امرائه المقررة عليه ابد اهل يصح هذا الضمان ويطالب الضامن بما يترتب على الزوج بعد الضمان ام لا **اجاب** يصح هذا الضمان كما اصرح به في نفقات البحر والنار خاينة وغيرهما والله اعلم **سئل** في اب كسوب هل تجب نفقته على ابنه المهر **اجاب** اذا كان الابن مهر الاكسب له اوله كسب لا يفصل عن قوته شي لا تجب نفقته عليه كما افهمه كلام البرازيلية وغيرها والله اعلم **سئل** في كسوب لا يفصل من كسبه شي عن نفقته هل يفرض عليه القاضي نفقة لامه الفقيرة ام لا **اجاب** لا يفرض لها نفقة على حدة بلا شبهة واما اذا كان كسوبا ولم يعال يضمها الي عياله وينفق على الكل حيث قدر على ذلك قال في البحر فلا عن شرح الطحاوي ولا تجبر الابن على نفقة ابويه المصروفين اذا كان معصرا الا اذا كان بهما زمانة او فقر فقط فانهما يدخلان مع الابن ويأكلان معه ولا يفرض لهما نفقة على حدة وتقبل عن الخاينة ما هو قريب منه فراجع ان شئت والله اعلم **سئل** في امرأة غاب عنها زوجها وتركها بلا نفقة محكم بفسخ نكاحها القاضي الشافعي ونفقة القاضي الحنفي وانقضت العدة هل لها تزوج نفسها لدى القاضي الحنفي او يشترط ان يقع نكاحها على مذهب الشافعي بولي وما يشترطه لكونها خلية عنده غير خلية عند الحنفي **اجاب** لكل ان يزوجهما اذ هي حيث قلنا بنفاذ الفسخ خلية عند الحنفي ايضا وقد سئل قاضي الهذلي عن امرأة ادعت عند قاض ان زوجها سافر عنها ولم يترك لها نفقة وطلبت فسخ نكاحها بذلك واقامت بينة على ذلك وحكم به حاكم بري ذلك وفسخ عنها فهل يجوز للحنفي ان يزوجهما واذا

مطلب
م

حضر

حضر الا واما حكمه فاجاب بقوله اذا اقامت بينة عند القاضي ان الزوج غاب عنها ولم يترك لها نفقة وطلبت من القاضي فسخ النكاح وهو بري ذلك ففسخ نفقته الفسخ وهو قضاء على الغائب وفي القضاء على الغائب عندنا روايتان منهم من رآه نافذا ومنهم من لم يره نافذا فعلى القول بنفاذه يسوغ للحنفي ان يزوجهما من الغير بعد انقضاء عدتها واذا حضر الزوج واقامت بينة على خلاف ما ادعت من تركها بلا نفقة لا تقبل بينته والبينة الاولى ترجح بالقضاء فلا تتطل بالثانية انتهى والله اعلم **سئل** في رجل طلق زوجته طلاقا باينا ووجبت العدة هل اذا اطلبت اجرة الحضانة ولها منه اولا رضاعه تجاب امر لا ولا يفرض لها عليه مادامت في العدة الا نفقة العدة **اجاب** اما نفقة المبانة في العدة فواجبة لها عندنا واما نفقة الارضاع والحضانة ففي التنزيل لا اخذ لو منك حرة او معتدة اطلقه فشميل وصنيع صاحب الهداية يدل على اختياره وفي التهور وهو الاولي الحاصل ان لها طلب نفقة عدتها عند حاجتي تنقضي وليس لها طلب اجرة الارضاع والحضانة مادامت في العدة حتي تنقضي في الرواية التي اطلق المتنون فيها عدم الجواز لها والله اعلم **سئل** في امرأة ابت ان تتحول مع زوجها من نابلس الى لدهل هل تكون ناشرة وتسقط نفقتها لاسيما وقد دخل بها بلده وما يلزمها اذا فعلت ذلك **اجاب** نعم تكون ناشرة بما منعاها عن التحول معه وتسقط نفقتها به ويلزمها التعزير لارتكابها المعصية ولو قضى القاضي بها لا يجوز فقد نصوا جميعا بان من القضا الباطل القضاء بنفقة الناشرة والله اعلم **سئل** في رجل بمصر له زوجة بالرملة لها اخ بالغ قدس حضر لدي قاضيهما وطلب ان يفرض لاخته التي في الرملة نفقة على زوجها الذي بمصر فاجابه ولم يطلب بينة على النكاح ولا على

مطلب
م

الوكالة ولا اخذ منها كفيلا ولا حضرت بنفسها ولا حلفت انما
تركها نفقة ولا ساءل عن حالها افيقران هما ام غنيان ام احداهما
عني والاخر فقير ليبري الغرض بحسبه بل فرض علي الغايب للغايبه
دراهم غير متكشف عن حاله وكتب صكاً مضمونه فرض برسم نفقة
فلانته ولديها ولما يحتاجون اليه من ثمن لحم وخبز وزيت ودخول
حمام وصابون وغسيل اثواب ومالا بد لهم منه وقدره كل يوم ثمان
قطع مصرية ماضية بسم الزوجه اربع قطع وما هو نفقة ولديها
اربع قطع علي زوجها الغايب واذن لها الحاكم باتفاق ذلك عليها وعلي
ولديها سوية بينهما والاستدانة عند الحاجة والرجوع بذلك علي
زوجها الغايب فرضا واذنا مقبولين لها من وكيلها شقيقها
فلان والحال ان ولديها غلام استغني عن امه وبنت فطيمة
فهل يصح هذا الفرض ام لا **اجاب** لا يصح لشركها هو شرط
لصحته وهو طلبها الذي لا بد له منه عند ايمانها باسرها ومنهم
زفر حمد الله تعالى ولا يتوب طلب احبها عن طلبها وطلب البينة
علي النكاح لازم علي القاضي لاسيما الذي لا يعلم به وكذا اخذ الكفيل
كما نص عليه شمس الائمة السرخسي وكذا كلفها انما لم يترك
عندها شيئا وعلي القاضي ايضا ان يحلفها انما ليست باشرة
قال في الخاتمة يحلفها القاضي بالله تعالى ما استوفيت النفقة ولم
يكن بينكما سبب يمنع النفقة كالشكوك وغيره وياخذ منها كفيلا
ويحلفها نظر الغايب ومن اللازم ايضا قبل ان يفرض النفقة السؤال
عن حال الزوجين فقرا او غنا ليهتدي الي طريق العلم بالحال
فيفرض بحسبه فانه اذا فرض اكثر من حاله الامتناع عن الزيادة
ولا يتخذ قضاوه بها كما في البحر وغيره والحاصل ان موانع صحة
الفرض المذكور متعددة لو لم يكن منها الا عدم ثبوت التوكيل
لكفي وليت شعري مني ساء الحكم للمحكوم له علي المحكوم عليه

بدعوي

بدعوي الغير علي الغير بغيبة كل منهما بمجرد دعواه الوكالة هذا
لا قابل به فحكمه كالعدم باجماع كل من للفضا والقنوي مسك
بيده القلم والله اعلم **سئل** في يثيمة لآمال لها ولها ام وعم
طلبت الام ان يفرض القاضي لها نفقة ففعل بغيبة العم ولم يعين
المفروض عليه هل يصح ذلك ام لا **اجاب** لا يصح اذ شرط وجوب
نفقة القريب غير ذي الولاد الطلب والخصومة بين يدي
القاضي فلا تصح علي غايب ولو معينا فكيف مع عدم تعيينه وبه
يعلم عدم صحة ما يفعله كثير من النواب في فرض النفقة لمثل
هؤلاء والله اعلم **سئل** في امرأة ادعت علي زوجها انها
تستحق بذمتها كسوة ست سنين اثنتين واربعين قرشا
ثمن دراعيتين وقميصين وصمادتين وزنار وشنبر ولباس
وبابو جيب هل تصح دعواها من اصلها ام لا **اجاب**
لا تصح دعواها والحال هذه لاجماع علما علي سقوط النفقة
الماضية الحالية عن القضا والرضا في الزمان الذي قد مضى
وانقضى وايضا هذا القدر المدي وهو الدراعتان والقميصان
والصمادتان والزنار والشنبر واللباس والبابو جيب ان يدعي
الواجب لها شرعا فانها اعني الكسوة الواجبة درعان وخماران
وما حفته كما صرح به في الجوهره وغيرها فليق تصح دعواها
بذلك هذه المدة هذا القابل به والله اعلم **سئل** في صغيره
ثلاث سنوات هل لامه المانة ان تمنع اياه عنه احيانا ام لا
وهل اذا بقي له بطعام وكسوة يلينفان بحاله يتعين فرض الدراهم
عليه ام لا **اجاب** ليس للام منعه عن ابيه احيانا ولا تمنع
الدراهم للنفقة فقد صرح علما ونا فاطمة بان النفقة هي الطعام
والشراب والكسوة فاذا بقي لولده بذلك لا يجبر علي دفع
الدراهم وانما المنع كفايته لا دفع الدراهم لامه حتي يشري

بها نفقته وفي الذخيرة والنار خاينة والبحر وغيرهما من الكثر ومن
 مشايخنا من قال اذا وقعت المنازعة بين الزوجين في هذا الباب
 فالقاضي بالخيار ان شاء دفعها الي ثقتة يدفعها صباحا ومساء
 ولا يدفع اليها جملة وان شاء امر غيرهما ان يتفق علي ولده يعني
 الطعام والشراب والكسوة والله اعلم **سئل** في رجل اصابه
 مرض حار فخرج ما عليه من الثياب وخرج من بيته هائلا لا يدري
 مكانه وله والدة ضاربة فقيرة واخت شقيقة واخت لام واخ لاب
 وابن اخ شقيق صغير وله مال من جنس النفقة كالخسطة
 والدرهم من من يقرب منه هل يفرض لوالدة فيه نفقتها دون من
 ذكر **امرا** **اجاب** يفرض لوالدة لا لغيرها من ذكر في الكثرة وغيره
 وفرض لزوجته الغائب وطفله وابنته في ماله يعني الذي من
 جنس النفقة عند من يقرب منه فالنفقة بالزوجة والطفل والابوين
 احراز عن غيرهم والله اعلم **سئل** عن امرأة لها بذر من احد
 اسيها سنة عشر قرشا وتطلب فرض النفقة عليه وعلي اخيه
 هل لها ذلك ام لا وهل اذا وجبت نفقتها عليها وهما يطلبان
 ضمها الي عيالهما لتاكل مما ياكلون وتشرب مما يشربون وتكسبي
 مما يكسبون وهي تزيد فرض النفقة دراهم بخيرهما القاضي علي
 ذلك **امرا** **اجاب** لا يفرض القاضي عليها نفقتها ولها مال
 تنفق منه دراهم او دنانير او عقارا ونواشي او غير ذلك مما يمكن
 بيعه والاتفاق منه وان لم يكن لها ذلك فعليها ضمها الي عيالها فتاكل
 مما ياكلون وتشرب مما يشربون اذ عليها دفع حاجتها وهو
 حاصل بما ذكرنا واما فرض الدراهم فلا قابل بتعينه لها وان
 كانت ذات كسب لا يجوز ان يفرض لها عليها نفقة لان الواجب
 ديانته عليها ان لا تحوجها الي مشقة الكسب والله اعلم
سئل في نعيم ارسل غلاما له خيلة ورجله ليجمع له غلات

زرع امته

من عامته وتحفظها له لبعده عن مكان الزعامة فقتل الغلام واضطر
 الامرا الي من يجمعها وتحفظها له خشية ضياعها ان انتظرت
 مراجعته فنصب الحاكم من يجمعها وتحفظها وينفق عليها وعلي
 خيله ومن يحتاج اليه في جمعها وحفظها من ماله ويرجع عليه
 ففعل ذلك مصلحة للغائب وحفظا لماله عن الضياع هل له الرجوع
 عليه بذلك **امرا** **اجاب** حيث تعينت المصلحة في ذلك واذن
 الحاكم بالاتفاق رجوع المأمور بما انفق في ذلك بالاتفاق لانه نصب
 لمصلحة من عجز عن النظر في مصلحة وهذا كذلك والله اعلم
سئل في رجل تزوج امرأة وتركها وسافر الي الشام بلاء نفقة
 من دراهم او طعاما واضربها وألمها غاية الايلام هل يكون
 تركها معصية توجب الاثم فيعاقب علي هذه المعصية
 بشديد الانتقام لما ورد عن المصطفى الرسول كفي بالمرء اثما
 ان يضيع من يعول **اجاب** لا ريب في ارتكابه الحرام باجماع
 علماء الاسلام فيعاقب في الدنيا بالاهانة والاذلال وفي الاخرى
 بالحزني والكمال للمحدث المذكور في السؤال وغيره من الاحاديث
 الواردة عن رسول الملك المتعال منها ان الله سائل كل راع عما
 استرعاه حفظ ام ضيع حتي يسأل الرجل عن اهل بيته فليت
 شعري ما جوابه عن مثل هذا عند السؤال وقد امر بالمعاشرة
 بالمعروف فبذلك بالصدق فيلزمه النحر والاهانة والتحقيق
 لمخالفته لما امر به الشارع والله ولي التوفيق فمسئلة الهداية
 الي سوء الطريق والله اعلم **سئل** في الرجل هل يجب عليه
 سكني زوجته في بيت له غلق علي حدة واذا امتنع تجسس
 حتي يكتنها اذ هو من جملة مسجي النفقة **اجاب** نعم يجب عليه
 اسكانها في بيت له غلق علي حدة يكون له بملك او اجارة او عارية
 اجماعا وتجسس اذا امتنع عنه لانه من جملة النفقة فقد ذكر في

الخلاصة وكثير من الكتب قال هشام سالت محمدا عن النفقة فقال
 هي الطعام والكسوة والسكنى فاذا امتنع عنها او عن احدا نواها
 تجس في ذلك والله اعلم **سئل** في امرأة لها زوج حاضر وابنان
 من غيره هل للقاضي ان يفرض نفقتها على احدا بينهما ام لا واذا فرض
 يصح فرضه ام لا **اجاب** ليس للقاضي ان يفرض نفقتها على ابنتها
 مع وجود زوجها اذا نفقتها عليه مطلقا غنيا كان او فقيرا حاضرا كان
 او غائبا حتى لو تعذرت النفقة عليها بعجزه او غيبته فنفقتها
 مع ذلك على زوجها وان جاز ان يورث الابن بالاتفاق عليها يرجع عليه
 بما انفق اذا لا يشارك الزوج في نفقته على زوجته احد قال جل من
 قائل وعلى المولود له زكته وكسوتهن والله اعلم **سئل** في رجل
 طلق امراته وبينهما صغير وصغيرة وللصغير بن عمه تزبدان
 تزبدان بغير شي والامراة في ذلك وتطالب الاب بالاجر ونفقة
 الصغير بن والاب معسر هل تجاب الامر الى ذلك ام يدفعان
 للعممة **اجاب** الصحيح في المسئلة ان يقال للام اما ان تمسك
 الولد بغير اجر واما ان تدفعه للعممة صرح به في البحر نفلا عن
 الولو الجية والمسئلة مصرح بها في الخانية والبرازية والخلاصة
 والظهيرية والله اعلم **سئل** في صغيرتين محضونتين للجدة
 ام الام باجرة قدرها قطعة مصرية في كل يوم وابوهما معسر وتريد
 ان تحتكم في اجر الحضنة بالكثرة منها ولها جدة ام اب تريد
 تخضعهما مجانا هل يدفعان لها ام لا **اجاب** الصحيح ان يقال
 لام الامراة ان تمسكها مجانا واما ان تدفعيهما لام الاب كما في
 الخلاصة والولو الجية وغيرهما من كتب المذهب والله اعلم **سئل**
 في صغيرة فقيرة لها اخ لاب فقير هل تجب نفقتها عليه ام لا
اجاب لا تجب اذا شرطها اليسار وهو يسار الفطرة على اصح
 الاقوال وعليه الفتوى والله اعلم **سئل** في القرب المحرم

كاتب

كاتب الاخ اذا كان قادرا على الكسب هل تجب نفقته على عمه ام لا
اجاب لا تجب فانها لا تجب على ابيه اذا كان قادرا على الكسب
 فكيف تجب على عمه مع قدرته على الكسب صرح بذلك في الاب
 صاحب البحر والنهر والتا نارخا نية نفلا عن الحاوي والا مرفيد
 ظاهر والله اعلم **سئل** في يتيم له مال وامر وابن عم لاب التزمت
 امه الاتفاق عليه خمس عشرة سنة متبرعة والتزم ابن العم
 انه لا يأخذه منها وان هي تزوجت هل يلزمها ما التزمت ام لا والام
 ان تمتنع عن الاتفاق عليه متبرعة خصوصا مع عجزها عنه ونفق
 عليه من ماله **اجاب** لا يلزمها ما التزمت اذ هو التزما ما لا يلزم
 ونفقته واجبة في ماله والله اعلم **سئل** في رجل من طلبة العلم الشريف
 له اخوة من ابيه تطالبه امهم بنفقتهم وهو معسر فهل يلزمه
 نفقة اخوته مع اعساره ام لا **اجاب** لا يلزمه نفقتهم اذ نفقة
 القرب العاجز عن الكسب لا تجب على قريبه الا اذا كان موسرا
 واختلعا في هذا اليسار على اربعة اقوال الاصح منها قولان
 احدهما انه مقدور بنصاب الزكاة فلو انتقص درهما لم تجب قال في
 الخلاصة وبه يقتضي واختاره الولوالجي وثانيهما انه نصاب حرمان
 الصدقة وهو النصاب الذي ليس بنامر قال في الهداية وعليه الفتوى
 وصححه في الذخيرة والقولان الاخران تركنا ذكرهما لمرحى حيثهما
 والله اعلم **سئل** في ايتام لهم شقيق معسر وشقيقته كذلك
 وعم اب لا م يدعي الاعسار ايضا هل تجب نفقتهم على احد من
 ذكرا ولا والقول قول مدعي الاعسار **اجاب** لا تجب نفقتهم على احد
 من ذكر لئلا يصرح علما بان المعسر ينزل منزلة الميت والقول
 قول مدعي الاعسار الا اذا قامت لمدعي اليسار بينة عادلة فيحكم
 الحاكم بها على من قامت عليه به واذا لم تقم بينة وطلب من القاضي
 ان يسأل عن حاله لا يجب على القاضي السؤال وان سأل كان
 حسنا وان اخبره عدل انه موسر لا يقبل القاضي ذلك حتى يخبره

عدلان انه موسى فيقضي القاضي بالنفقة عليه والحاصل انها
دعوي كبقية الدعاوي فيجب الاحتياط والله اعلم **كتاب**
العناق **سئل** في مرض ملك اخاه شقيقه جميع ما يملكه
في مرضه الذي قد مات فيه عنه وعن بنت قافر الاخ بان اخاه
اعتق جارسته الموجودة وتدعيه وصدقها الاخ واجازه
وكذب بنت البنت فما الحكم **اجاب** لا يصح تملكه له في مرضه
الذي قد مات فيه واما اعتق الجارية الذي اقرب الاخ
واجازه فهو باق في نصيبه الموروث له عن اخيه واما
نصيب البنت وهو النصف من الجارية فهي مخيرة فيه ان
شأته حررت او استعتت والولا لهما وان شئت صحت
المقر لو كان موسى او يرجع به علي الجارية والولا لهما وان
شأته صحت المقر لو كان موسى او يرجع به علي الجارية
والولا له وهذا عند ابي حنيفة واما عند مالك ليس للبنت الا
الضمان مع السار والسعاية مع الاعمار والله اعلم **سئل**
في رقيق ثمنه لامرأة وبقيته لابنها اعتقته المرأة وماتت
عن الابن فقط فما الحكم **اجاب** لا بن حنيفة ان شاء اعتق بقيته
وان شاء استعاه في قيمة ذلك هذا اذا لم يجز عندها
لكله اما اذا اجازه فيه جاز وعنف جميعه جاز لان العنف
ما يتوقف علي الاجازة اذا صدر من الفضولي وهي فضولية
في حصة الابن فيتوقف فيها علي الاجازة فاذا اجازه جاز
ومن صرح بتوقف العنف علي الاجازة الحكم ان الهام
في شرح الهداية في الكلام علي بيع الفضولي فراجع ان شئت
والله اعلم **باب الاستيلاء** **سئل** في ام ولدا استعارت من حرة
حلياً طلب ملكها فانكرته فاقيم عليها بينة فادعت انه سرق
منها هل تصدق في دعواها ام لا وهل للقاضي حسم امدة
بظهوره فيها انها لو كانت العين المستعارة باقية لظهرت

وهل

الكتاب في حقه
في حقه

وهل قال ائمة الخنفية ان الرق من موانع لزوم الحبس بحق
الغير ام لا **اجاب** لا المقرر ان اقرار ام الولد لا يجوز في حق المولي لانه
المالك لها ولما في يدها ملكا كاملا فيرجع الاقرار علي سيدها فلا
ينفذ عليه والد دعوي عليها بغير حضرة لا تصح لانها وما في يدها
ملك طلق لسيدها فارجع الدعوي عليه فلا تسمع بقيته وان
سمعت بحضرة وثبت عليها الاقرار بعد الانكار طولبت بعد
الحريجة ولا يطالب السيد وليس للقاضي حسم لما فيه من
ضياح حق السيد ولا يصح الاطلاق بان الرق يمنع لزوم
الحبس بحق الغير مطلقا بل يفرق بين القول والفعل بسبب
ان الحجر يقع في القول لا في الفعل فاختلغا فافهم والله اعلم
كتاب الايمان **سئل** في رجل غضب من زوجته فحلف
بالطلاق ثلاثا منها انه لا يشتغل في حرفته الغلانية مادامت
معه ومقصوده بالزوجة فهل اذا بانها ثمة اشتغل في الحرفة
بعد الزوج او قبله تحنت بالطلاق الثلاث ام لا **اجاب**
لا تحنت لما تقر ان كلمة مادام غاية شهى اليقين بها وبالطلاق
البائن زالت الزوجية كما علم من كلامهم والله اعلم **سئل** في رجل
حلف لا يدخل الرملة وله فيها نساء وليس له فيها الا زوجة واحدة
فدخلها هل تحنت ام لا **اجاب** يحنت لارادته الواحدة بهذا الجمع
وهي صحيحة كما صرحوا به في الايمان وغيرها ولو نوي الجمع لا
تحنت لانه نوي حقيقة كلامه فافهم والله اعلم **سئل**
في رجل حلف انه لا يزرع في هذه السنة في هذه القرية هل اذا
بذر رجل وحرث الحالف فقط تحنت **اجاب** لا تحنت مالم يزرع
به الحرث اذ حقيقة الزرع طرح البذر قال في الفاضل
الزرع طرح البذر والله اعلم **سئل** في رجل حلف انه لا يدخل
هذه الدار الا ان يحكم عليه الدهر فمضى ابوه فيها واحتاج لبره

فدخلها هل تحت امر لا **اجاب** لا تحت وهذا مجاز لصدوره من
الموحد والحكم القضا واذا دخلها فقد حكم اي قضى عليه رب
الدهر بدخولها وهو مستثنى من يمينه فلا تحت عليه بذلك
والله اعلم **سئل** في رجل حلف لا يدخل علي فلان مادام فلان
يتردد عليه في الحيلة في ان يتردد عليه ولا تحت **اجاب** اذا
انقطع فلان الذي جعل الحالف دوام تردده شرطا لبقاء اليمين
عن التردد ان شئت اليمين فلا تحت الحالف بالدخول على المحلوف
عليه بعده وان عاد فلان الى التردد بعد ذلك كذا كلمة مادام غايته
تنتهي اليمين بها كما صرحوا به قاطبة والانقطاع عن التردد يحصل
بالترك مدة ثبتت بها عند الناس انه انقطع عن التردد فاذا كان
له عادة في التردد معلومة وانقطع عن عادته فقد انتهت
اليمين والوجه في ذلك ان الحالف قيد يمينه بدوام التردد لا
بنفس التردد والتردد شي ودوامه شي آخر قال في العادة
والفاظ الناقية مادام وماله وحي والي فلو قال ان فعلت كذا
مادمت بخاري فامرته كذا فخرج من بخاري ثم عاد وفعل لا
تحت وفي فتاوي الفضلي وعلي هذا اذا حلف لا يصطاد مادام
فلان في هذه البلدة وفلان امير هذه البلدة فخرج الامير الى بلدة
اخرى لامر فاصطاد الحالف قبل رجوعه وبعد رجوعه لا تحت
في يمينه لان اليمين تنتهي بخروج الامير انتهى والغرض في
مثل ذلك كثيرة هذا ومن عادة الامام ابي حنيفة رحمه الله تعالى
فيما لم يرد فيه تغدير ان تحيله الى العادة وينفوضه الى راي
المبتلي والتردد الاختلاف وفيهما من زيادة المبالغة وحصول
اصل الفعل مرة بعد مرة كما نص عليه اهل الصوفى ما لا يخفى فاذا
ترك ذلك حكم بانقطاع دوام التردد فانشئت اليمين ولا
يعود بعوده له لعدم تصور عود الديمومة بعد انقطاعها فافهم

سئل
حلف لا يدخل علي فلان
مادام فلان يتردد
عليه

والله اعلم

والله اعلم **سئل** في رجل حلف لا يشرب الخمر فاجر في حلقه هل
تحت امر لا **اجاب** لا تحت كما في البحر نفا عن فتح القدير في الكلام
علي قول حاكم في العنز لا يخرج فخرج والله اعلم **سئل** في رجل
حلف بالطلاق ثلاثا من زوجته فلا نه ان تحضر في عدل مجلس الشرع
بعد ان امره الحاكم الشرعي بالحضور لمجلسه فلم يحضر هل تحت بالثلاث
ام لا **اجاب** نعم تحت بالثلاث ما لم ينو بمجلس الشرع مجلسا
نضع اضافة الشرع اليه وحضره فيصدق ديانته ولا تحت والله
اعلم **سئل** في رجل حلف لا يشارك اباه في الفلاحة فهل اذا
باع الاب ما يتعلق بالفلاحة من بقر وبذر وغير ذلك لابنه الصغير
وشارك الحالف اخاه تحت ام لا تحت **اجاب** لا تحت كما صرح
به في البحر نفا عن الطهين نه حيث قال ولو حلف لا يشارك فلانا
فشاركه بمال ابنه الصغير لا تحت والله اعلم **سئل** في رجل قال
لزوجته علي الطلاق بالثلاث لا تطحن بكرة مرمجة ولا تجنيه
وتجسبه ومضي بكرة ولم تفعل هل تطلق ثلاثا ام لا **اجاب**
لا تطلق اذ اليمين المذكور للنفي لا للاثبات كما صرح به العلماء اذ هو في
الاثبات لتفعلين باللام والنون عند البصريين وقال الكوفيون
والفارسيون يجوز الاقتصار على احدهما ولم يثبت بواحد منهما فكان
نفي او قد وجد النفي وذكر اغلب علماء المسئلة وهي في البحر في موضعين
الاول في شرح قوله وقد نضر والثاني في شرح قوله لا تفعل كذا تركه
ابدا وكيف تحت وقد اتى بلا النافية بالاجماع ولا يختلف الحال
بين كونه جاهلا او عالما لعدم صلاحية لفظه للاثبات بطريق من
الطريق فافهم والله اعلم **سئل** في شاب طلب منه شيان ان
يتخذ لهما مائة فاجابهم الى ذلك فقالوا لا نصدر الا ان تخلف
لنا بالطلاق الثلاث فقال علي الطلاق الثلاث تكونوا الليلة
عندي فلم ياتوا اليه هل تحت ام لا **اجاب** صرح علما ونايان

قوله حلف لا يدخل علي فلان مادام فلان يتردد عليه
في فتاوي الفضلي وعلي هذا اذا حلف لا يصطاد مادام
فلان في هذه البلدة وفلان امير هذه البلدة فخرج الامير الى بلدة
اخرى لامر فاصطاد الحالف قبل رجوعه وبعد رجوعه لا تحت
في يمينه لان اليمين تنتهي بخروج الامير انتهى والغرض في
مثل ذلك كثيرة هذا ومن عادة الامام ابي حنيفة رحمه الله تعالى
فيما لم يرد فيه تغدير ان تحيله الى العادة وينفوضه الى راي
المبتلي والتردد الاختلاف وفيهما من زيادة المبالغة وحصول
اصل الفعل مرة بعد مرة كما نص عليه اهل الصوفى ما لا يخفى فاذا
ترك ذلك حكم بانقطاع دوام التردد فانشئت اليمين ولا
يعود بعوده له لعدم تصور عود الديمومة بعد انقطاعها فافهم

الحلف بالاثبات لا بد وان يقرن بالتاكيد وهو اللام والنون
قال في البحر لا بد من ذكرهما كما في المحيط والحلف بالعربية ان يقول
في الاثبات والله لاء فعلى كذا والله لقد فعلت كذا عرفت ان التاكيد
ثم قال في آخر كتاب الايمان قد منا انه لو قال والله افعل كذا انما
يتمين النفي وتكون لا مقدرة وليست بالاثبات اذ لا يجوز حذف
نون التوكيد ولا منه في الاثبات فليحفظ انتهى وقال الشيخ علي
المفدي في شرح الكثر المنظوم اقول علي هذا اكثر ما يقع من
العوام لا يكون يميناً لعدم اللام والنون فلا كفارة عليهم فيها ثم
بحث بخارده بعض الناس بان تحت بصاد المنقول فلا
يعتبر فاذا علمت ذلك علمت عدم حث الشاب المذكور اذ يمينه
لنفي لا لاثبات وقد اشرت علماً وتاماً ذكر هذه المسئلة
وذكرها الانساي من الشافعية في الكوكب قال وان كان يعني
جواب القسم مضارعاً مثبناً وجبت اللام والنون ثم قال فيتنفرع
عليه اذ قال والله اقوم فقياسه انه ان قام حث وان ترك
القيام فلا لان المحلوف عليه هو نفي القيام اذ لو حلف علي اثباته
لا فترن باللام والنون علي ما سبق والله اعلم **سئل** عن رجل
حلف انه لا بد ان يروح بكرة النصارى فلا ان قد ذهب اليه
في مكانه اليهود فوجده غائباً عن المدينة التي بها مسكنه هل
يحتسب امره **اجاب** لا يحتسب والله اعلم **سئل** في رجل حلف بالطلاق
انه طول ما هو في الشام يعني مادام لا يسكن هذا البيت مشيراً
الي بيت معين هل له سبيل الي سكنه ولا يحتسب امره **اجاب**
سبيله ان يخرج من الشام الي غيرها ولو الي قرية قريبة من بيتها
ثم يعود فيسكنه ولا تحتسب اذ الاصل ان الحلف اذ اجعل له
غاية وفان تطل اليمين عند اي حنيضة ومحمد وخرجوا
علي ذلك فروعاً منها ان فعلت كذا مادمت بخاري فكذا فخرج

هذا
حلف انه لا بد ان
يروح بكرة النصارى
فلا ان قد ذهب
فلم يجد
لا تحتسب

منها

منها ثم رجع وفعل ذلك لا تحتسب لانه جعل اليمين موقفة بوقت
فمنتهى بانتهائه فقول الحالف مادام او كان او استمر واستقر
او طول ما الامر كذا او ما زال ونحو ذلك من كل ما يوجب التوقيت
يقضي الدوام وعدم الانقطاع لبقاء اليمين فاذا زالت التيمومة
وفعل ذلك الفعل فعلمه واليمين منتهية فلا تحتسب صرح بذلك في
فتاوي القاضي طهري الدين وجامع الفتاوي وفتاوي الفضلي وفتاوي
ابي الليث والعيون والبحر وكثير من الكتب وبجاءة البحر لا يفعل كذا ما
دام بخاري فخرج منتهى يمينه بالخروج فاذا عاد عاد واليمين
منتهية فاذا فعل ذلك الفعل لا تحتسب في يمينه انتهى الحاصل
ان النفل مستفيض في المسئلة والله اعلم **سئل** في رجل شاجر
مع ابن خاله فحلف بالطلاق الثلاث الذي تجيبه ابوك ما اكل منه
ناوياً اللحم فقط هل تحتسب غيره ام لا وهل نفس اللحم اذ اتى به
غيره وطبخه غيره تحتسب باكله ام لا **اجاب** هذا يخصص للعام
ونية تخصص للعام صحيحة بالاجماع كما صرح به في البحر وغيره
فتصح لاسيما فيما بينه وبين الله تعالى فلا تحتسب غيره واذا اتى به غيره
وطبخه غيره لا تحتسب لعدم وجود شرط الحث والله اعلم **سئل**
الحمد لله بحمل الصور ومنبت الازهار في الروض عيسى
ثم الصلاة والسلام دائماً علي الذي جرد حفا صارماً
والر وحبه وجنده ثم الذين اتبعوا من بعده
وبعد فالمرجو من النحر سر وناظم التشرع النفوس
هو الذي فاق ابناء الزمن في قوله الصحيح ايضاً والحسن
ومن رقي او جاعلياً شامخاً بعلمه وفضله وبأذخا
هو الخليل اغنيه خير الدين وهو الجليل في الذكا واللين
ايضاح قولي عن سوالي هذا ميسنا طر فاعثت سدا
في مقسم علي الذي يدعوه لاجل فعل او لما ينلوه

كبا النبي اقسم عليك بفعل **او** بغيره ان قل كذا لا تفعل **او** يلزم شرعا **اجاب**
 فافتلها وجه الاصابه **وما** الذي يلزمه ان لم يجب **وما** عليه بخلاف قد يجب
 اجب سرعا ما يلا قد جا **كا** يرجو جوابا شافيا فنيا **كا**
 لا زلت ترقى في سما العالي **كه** ما عليا عالي المثال **له**
 ودمت في عزه **هنا** وسرور **هنا** ما اهتزت الاغصان في شاطئ النهور
 قد قاله الديري وهو الشمسي **هنا** اي البقا اعني الغدسي
 محمد وهو الملقب بالكمال **هنا** الراجي عفوان جليل ذي الجلال
اجاب حمد لمن الهمنا الصوابا **هنا** علما السؤال والجواب
 وهو الذي بذاته قد اقسما **ومن** لا راق الوري قد قسما
 وافضل التسليم والصلاة **علي** الذي قد خص بالصلاة
 والوصية الكرام **هنا** وجده بالفضل والانعام
 وبعد من يقسم بغير الصمد **هنا** فقل مكروه لما في السند
 وقيل لا وانه المعتمد **هنا** قاله حتي فيه لا يشك
 والنهي محمول علي من لم يكن **هنا** مقصوده التوثيق فافهم واستثن
 اما اذا قال بحق طه **هنا** وسورة الليل وما ضاهاها
 فهو كما نصوا عليه مكروه **هنا** بالانفاق هكذا قد ذكره
 وان يقل باصاح بالاله **هنا** او بالنبي او بحق الله
 لا يلزم الاثيان فيه شرعا **هنا** ولم يكن اتي بذكر بدعا
 والاحسن الاولي اذا ما قيل له **هنا** بالله او بحقه ان يفعله
 قد قاله الرجل خير الدين **هنا** مرتجلا مبادرا في الحين
 معترفا للخل ذي الجمال **هنا** محمد الديري بالا فضال
 والله ربي عالم الصواب **هنا** وهما حسن القول من جوابي
 والله اعلم **هنا** في رجل حلف بالطلاق من زوجته انها
 لا تروح في هذه السنة لا هلكا قد هبت بقصد الحمام والحيانة
 او بقصد ما غير الروح الي اهلها ثم انت اهلها بعد خروجها

بقصد

بقصد ما ذكره حال يقع عليها الطلاق بذلك حيث لا نية له **اجاب**
 لا يقع الطلاق عليها بذلك والحال هذه لان الروح بمعنى الذهاب
 والخروج والاعتبار للفصد عند الخروج فاذا خرجت لغير اهلها
 ثم انت لا اهلها لا تحنت والله اعلم **سئل** في عملة يجمعون اجازهم
 وقت غدا يحرم للاكل احضر واحد منهم خبزا رديا جدا بكاد ان
 لا يؤكل فامتنعوا عن الكه مرة بعد مرة وصاحبه يدعوهم الي الكه
 فحلف واحد منهم بالطلاق انه لا يؤكل نايما الاكل الكامل للامزجة
 المعتدلة هل يصدق ولا يقع عليه الطلاق **اجاب** لا يقع عليه
 الطلاق والحال هذه لان اللفظ المذكور كناية عن رداءه واخفاره
 والعرف قاض بمثله فلا حنت بمثله وبهذا يعلم كثير مما يقع للناس
 مما يشبه هذا وقد راينا من العلماء افتي فيمن حلف بالطلاق الثلاث
 فابلا علي الطلاق نفقتي بعد العشا بقيمة هذا ثلثا ثم يترك
 مشي الي رجل انه لا يقع عليه الطلاق مع لانا باللفظ المذكور كناية
 عن اخفاره المشار اليه والله اعلم **سئل** في رجل شاجر مع اخيه
 وحلف بالطلاق انه ما يصالحه في الحيلة في ايفاع الصلح بينهما من
 غير حنت **اجاب** اذا حلف المدعي ان لا يصالح عن هذه الدعوي
 او عن هذا المال فكل فيه وكيل لا يحنت مطلقا واذا حلف المدعي
 عليه بذلك ثم وكل به فان كان عن اقرار لا يحنت وان كان عن انكار
 او سكوت تحنت والحيلة فيه ان يصالح فصولي وتقع الاجازة
 بالفعل وكذلك اذا كان الحلف في الصلح عن دم الحيلة صلح الفضولي
 وان كان المراد الصلح اللعوي الا فاع للعداوة والغنى يترك التكلم
 بما يقصد الصلح المعروف ولا يضر التكلم معه بحديث غيره اذ الحديث
 بغير الفاظ الصلح المعروفة لا يلزم منه الصلح ولا حنت الابيه ويراجع
 البحر من باب اليمين في البيع والشرا في شرح قوله ما تحنت بالباشرة
 لا بالامر ليظهر لمن يطلب الوقوف علي صحة الشرا ابدت والله اعلم
سئل في اخوة من اراد الخروج من دمشق الي بيت المقدس فحلف

احدهما انه لا يرافقه من الشام الى بيت المقدس ناويا انه لا ينصرف
 معه الطريق هل تصح نيته فلا بحث حيث فارقه قبل الدخول الى
 بيت المقدس ام لا **اجاب** نعم تصح نيته فلا بحث لان ذلك مما
 يحتمله اللفظ فافهم والله اعلم **سئل** في رجل ضاق صدره من الإقامة
 في قرية فخلف انه لا يرضى سكنها هل اذا سكنها غير راض بل العناد
 في زوجته بحث ام لا **اجاب** لا بحث لان خلفه على الرضا ولم
 يوجد حيث سكنها غير راض بسكنها للعلة المذكورة والله اعلم
سئل في اخوين بينهما قس يشبع منه المحصر خلف احدهما بالطلاق
 من زوجته انها ما تشبع من قس اخيه فاصدا من قس له فيه شركة
 هل اذا باع الاخ حصته وانقطعت منه نسبته لا يقع الطلاق
 ام يقع **اجاب** لا يقع الطلاق والله اعلم **سئل** في رجلين
 خلف احدهما بالطلاق انه اعار الآخر كذا وحلف الآخر بالطلاق انه
 ما استعار منه ولا يعلم باطن الامر ما هو هل يقع على واحد منها
 طلاق ام لا **اجاب** لا يقع على واحد منها للجهالة والله اعلم
سئل في رجل خلف بالطلاق الثلاث من زوجته انها ما تفصل
 هذا الظهر لنفسها فدفعته لجارته وفصلته لها هل يقع الطلاق
 ام لا **اجاب** ان كان من عادة الزوجة انها تفصل بنفسها
 لا يقع الطلاق وان كان من عادتها انها لا تفصل وانما تفصل
 لها غيرها وعلم الزوج ذلك يقع وان كانت تارة تفصل بنفسها
 وتارة بغيرها لا يقع الا اذا عني الزوج الامر بالتفصيل فيقع
 وقد اخذت الحكم من مسئلة ذكرها في البحر فاعلم ان النوازل في
 شرح قوله وما بحث بهما من وقع عنده شبهة في ذلك فليراجع
 ونيامل والله اعلم **سئل** في رجل خلف بالطلاق الثلاث من زوجته
 انها ما تفصل هذا الظهر لنفسها فدفعته لجارته وفصلت كمينه
 وبدنه لا يقع هل يقع عليه الطلاق ام لا **اجاب** لا يقع والله اعلم
سئل في رجل تشاجر مع زوجته بحضرة امها فقال لها بالتركبة

ما معناه اذ هي مع امك فقالت امها بالتركبة ما معناه لا تنكح
 بهذا الكلام يكن ضررا على نكاحك فقال بالتركبة ما معناه الذي كلفني
 به يكون ثلثا فهل يقع عليه الطلاق الثلاث ام الواحد ام لا يقع
 الطلاق اصلا وهل يقتصر الى النية حتى يقع ام لا **اجاب**
 اذ المرئى في الحال حال هذه اكرة الطلاق ولم ينو لا يقع شيء والاوقع الثلاث
 والذي يوقفك على الصواب في هذا الجواب ما قاله الاصحاب من ان الاصل
 الذي عليه الفتوى في الطلاق بالفارسية انه ان كان فيه لفظ لا يستعمل
 الا في الطلاق فهو منج بيقع بلانية اذ الضيف الى المراءة وما يستعمل
 استعمال الطلاق وغيره فهو من كنايات الفارسية فحكمه حكم كنايات العربية
 في جميع الاحكام والمراد بالفارسية خلافا للعربية كما صرحوا في كتاب الصلاة
 فاذا علمت هذا فاعلم ان اصحاب العناوي وبعض الشيوخ صرحوا بان
 وقوع في الايقاع بطريق الاضمار لو قال انت الثلاث ونوي لا يقع لانه
 جعل الثلاث صفة للمراءة لا صفة للطلاق المضمر فقد نوي ما لا يحتمله
 لفظه فلم يصح ولو قال انت مني بثلاث ونوي الطلاق طلقت لانه
 نوي ما يحتمله وان قال لم اكنو الطلاق لم يصدق ان كان في حال مذكرة
 الطلاق لانه لا يحتمل الرد ولو قال انت بثلاث واضمر الطلاق يقع كانه
 قال انت طالق بثلاث كما في المحيط وظاهره ان انت مني بثلاث وانت
 بثلاث بخلاف مني سواء في كونه كناية واما انت الثلاث فليس كناية
 وفي التنازعانية وفي فتاوى الفضلي اذا قال لها انت مني ثلاثا ان
 نوي الطلاق طلقت وان قال لم اكنو الطلاق لا يصدق اذا كان
 في حال مذكرة الطلاق لكن في الخائبة جعله منج لا يقتصر الى النية
 ففيه اختلاف وجواب الفضلي اوفق كما يشهد به نظر الفقيه وفي
 التنازعانية عن الحجة تراسمة المختار ان يقع الثلاث اذا نوي
 وفيها عن الفضلي اذا قال لها تواسد ونوي الطلاق يقع فقول
 تراسد المشاة من فوق وبالداء المقصورة معناه لك وقوله تواسد

الثاوسكون الواو معناه انت وستة معناه ثلاث فتحصل ان اللفظ اذا
احتمل الطلاق وغيره وخلا عن النية وعن مذكرته عربيا كانت اللفظ او غيره
لا يقع واحتمال اللفظ المستول عنه ظاهر اذا تحتمل اذ هي مع امك فاني
طلقتك وقوله الذي تكلمتي به اي من الضرر المعني به الطلاق يكون
ثلاثا فهو من اطلاق الكل واردة البعض وهو سايع وتحتمل اذ هي مع
امك حتي يكن غضبي وقوله الذي تكلمتي به الخ اي جملته المنهي عنه
لعلة الضرر يكون ثلاثا فهو ارادة الحقيقة وبه لا يقع فاما ما علم
سئل عن رجل له ابنة اخ خطبها منه ابن خالها فحلف بالطلاق ثلاثا
انه لا ياخذها رجل غير اولاده فهل اذا نوي به الخطاب بخصوصه ولا يمكنها
من التزوج فزوج نفسها قهرا عليه من غير الخطاب الاول هل يقع عليه
الطلاق ام لا **اجاب** لا يقع والحالة هذه والله اعلم **سئل** في رجل
حلف بالطلاق انه لا يشرب الكنتى فصار يضع الياسون في
الدواة ويشرب من دخانه هل تحث ام لا **اجاب** لا تحث
للعرف كما في لا ياكل لحما اذا اكل لحم السمكة والله اعلم **سئل** في
رجل بقرية من قري فلسطين تاجر مع زوجته فحلف بالطلاق
ثلاثا انه ما ياتي مثل هذا اليوم من العام القابل وانا في هذه البلاد
فهل اذا سافر عن مبي فلسطين كما اذا كان في عيون التجار وعكاشا
في ذلك اليوم يبري يمينه ام لا **اجاب** نعم بيمينه ونكلا قرية او بلدة
عن بلده بعيد بعد الا تطلق الاشارة معه وانت علي علم بان هذه القرية
والله اعلم **سئل** عن رجل حلف علي صهره انه لا يبرجل من هذه القرية
فغلب عليه ورجل قهرا هل تحث ام لا **اجاب** مقتضي ما افتي
به شيخ الاسلام الشيخ محمد الغزي مستدلا بما في فتاوي قاري الهداية
انه اذا نوي انه لا يمكنه فرجل قهرا لا تحث والله اعلم **سئل**
في رجل حلف علي زوجته انه ما يتخلها تزوج الي عرس اخيه
هل اذا استغيبته وراحت له تحث ام لا **اجاب** لا تحث لانه

ما خلاها

ما خلاها وهو في معني لا ادعها والمصرح به في مثله عدم الحث
بالذهاب في الغيبة بغير الاذن منه والله اعلم **سئل** في رجل عجز عن
الفعل المحلوف عليه وبعينه موقفه صورته حلف لا يبيت هذه الليلة
في هذه البلدة فغفلت عليه ابوابها ولم يمكنه الخروج الا بتسور
السور وفيه اهلاك النفس غابا هل تحث ام لا **اجاب** لا تحث
قال في المنشي حلف لا يسكن هذه الدار فوثق فلم يقدر علي الخروج
الا بطرح نفسه من الحائط لا تحث وفي المحيط حلف لا يسكنها فخرج
فوجد بابها مغلقا بحيث لم يمكنه فتحه فقبل تحث وقيل لا تحث
وبه افتي ابو الليث والصدور الشهيد والحاصل ان الحالف متى عجز عن
الفعل المحلوف عليه واليمين موقفه بطلت عند اي حنيقة ومحمد
قال بحمد الدين العلامة في الاسرار الفتوي علي قولها انتهى والدين
يسروا الله اعلم **سئل** في رجل حلف بالطلاق انه لا يركب هذه المهرقة
وقددعت الحاجة الي ركبها فهل له حيلة في ركبها مثل لا البس
القميص ام لا **اجاب** لا حيلة له في ركبها الا ان ينوي بيمينه
ما دامت مهرقة ولا نفاس بلا البس هذا القميص لانه عندنا تحث
بلبسه بعد نزع شيئا من خيطه لبقاء الاسم فيه والله اعلم
كتاب الحدود **سئل** في فلاح
اخطف بنت ابن بن عمه وهي في نكاح الغير وازال بنكارتها
كرها فماذا يجب عليه **اجاب** ان لم يدع شبهة مقطعة للحد الزنا
وثبت عليه بوجهه الشرعي بفام عليه حد الزنا وان ادعي شبهة
يندري الحد عنه بها ويجب لها مهر المثل لانه لا يخلو وطى في
دار الاسلام من عتق او عتق والله اعلم **سئل** فيما اقر بالسرقه
شرجع او انكر الاقرار هل يقطع ام لا **اجاب** لا يقطع فقد صرح
في البحر والنهر ومنع الغفار ان الرجوع عن الاقرار في الشرب
والسرقه صحيح كالرجوع في الزنا وصرحوا ايضا بان انكار الاقرار

اعلم بالمرقة فما انكر

رجوع وانت منكرا لا قرار لا تقبل الشهادة عليه بالاقرار لكون انكاره له رجوعا عنه ومن صرح بان الشهادة لا تقبل على الاقرار الزيلعي والشر الشراح والقناوي والله اعلم **سئل** في شقي خطف بكرة صغيرة ووصل اليها وادخلها عند من هو اشقي فاحضرا من عم لها مع وجود ابيها فعقد له عقد ها ولم يلحقه من ابيها اجازة ولا منها بعد بلوغها ودخل بها بعده وبلغت فرجعت الي ابيها واصاب الزوج جذام وهو يطلب من ابيها ان يسلمها له هل له ذلك ام هو حرام **اجاب** لا يجب عليه ذلك بل يحرم حيث لا وكالة سابقة ولا اجازة لاحقة وعليه مهر المثل بوطئها بعد العقد المزبور بسقوط الحد بصورته فوجب العقر بالضم والله اعلم **سئل** في محض شقي خطف بكرة وازال بكارتها وهزت منه الي اهلها فتبعها بن يدان بغصبها في نفسها هل يجب منعها عنها وماذا يلزمه **اجاب** نعم يجب منع عنها واذا ادعي شبهة لاحد عليه ويلزمه مهر مثلها وان لم يدع شبهة وثبت عليه باحد وجهيه الاقرار او البينة وجب الحد باحد نوعيه ان كان محصنا يرحم والا يجلد اذ كل موضع سقط فيه الحد يجب فيه المهر الا في مواضع ليس هذا منها والله اعلم **سئل** في رجل قذف محصنا بالزنا بحضور من له اقامة الحد ودفعه بطلب المغذوف فهل اذا طلب من القاضي اقامة الحد عليه ثانيا ليس له ذلك وما الحكم في شهادة هذا القاذف واخبار الفاسق في الديانات **اجاب** ليس له اقامة الحد على القاذف مرتين في قذف واحد بالاجماع والحكم في شهادته عدم القبول ولو تاب عندئذ لانه من تمام الحد فلا تقبل له شهادة ابدا ولا يقبل قول الفاسق في الديانات صرح به علماء اونا في المنون والشرح والقناوي والله اعلم **سئل** في رجل وطئ زمكة كزمت في فرجها وهي ملك الغير فماذا يلزمه شرعا **اجاب** يعزروا ويشهر قال في الخانية لصاحبها ان يدفعها اليه بغيرتها بالغة

خطف بكرة وازال بكارتها

ما بلغت

ما بلغت وفي النبيين يطالب صاحبها ان يدفعها اليه بالقيمة ثم نذبح هكذا ذكره ولا يعرف ذلك الاسماء فيجعل عليه انتهى قال في البحر والظاهر انه لا تجبر على دفعها انتهى يعني ان شاء صاحبها دفعها بقيمتها ثم اذا دفعها له بقيمتها نذبح واقول ذلك لقطع التحدث بذلك ككلامها شخص يتحدث بحكايتها والله اعلم **فصل في التعزير سئل** في مومن تغرس بغراسه الايمان في بيان سرقة فلا مده رجل واذا ه وهدهه بالقاذف فاحشة موجبة للتعزير فماذا يترب عليه وهل يلزمه بالقراسة الايمان الصادقة ثم اخرجوه او جرم دينوي ام لا **اجاب** يترب على اللاتيم المذكور بايديهم ونهذهه التعزير الشريد لكرهته الحق وبغضه الصدق اذ القراسة الايمان به والنظر بالانوار الربانية لا شئ فيها ولا عار ولا حومة فيها توجب النار فكيف يلحقه في ذلك ثم اوغاب وهي تجلب لربها الثواب فالمعترض عليه غير مصيب والله اعلم **سئل** في شرب من نهر الناس بيده ولسانه بسعيه في الارض المقدسة وعوانه وياخذ منهم لنفسه مالا وجعل ذلك له وظيفة استنطال بها وعليها تمالي هل يسمع من اهل المدينة الاخبار عنه بذلك لدى الحكام العادلين والائمة المنصفين واذا سمع قولهم فيه فماذا يجب عليه **اجاب** نعم يسمع الاخبار بكونه شربا بيده ولسانه سواء كان حاضرا او غائبا لان الامور الموجبة للتعزير ولو بالقتل المسمى صفة خفا لله تعالى التي لم يقصد بها شخص معين لا تحتاج الى الدعوي المحتاجة الي حضور المدعي عليه وليس هذا من قبيل الجرح المجرد الذي لا يقبل لانه لا يكون الا فيما هو حق العبد خاصة وهذا من حق الله لقصد وجهه الكريم ولذا نص علماء اونا بان المخبرين

بذلك لهم الاجر والثواب الجزيل حيث كانوا متخلصين لنفسهم دفع
 ظلمه المنعدي لعامة المسلمين ولحاكم طلبه وتعرضه ولو بالقتل حيث
 تعرض فيه انه لا يرجع الا بالقتل ولما السعاية والعوان فنص عبارة علماء
 مذهب ابي حنيفة النعمان انه يثاب فان الله لما فيه من دفع شره عن عباد الله
 تعالى وقدره كالبزازي المسئلة في ثلاثة مواضع من جامعته المشهور اسم
 بالبزازية الاول في السير والثاني في الكراهة والثالث في آخر الخبايا
 وقال في جواهر الفناوي في الباب السادس قال القاضي الامام ملك الملوك
 ابو الحلا الناصبي لما سئل عن مفسد سعي في الارض بالفساد وبوقوع بين
 الناس الشر رافعا الى السلطان ماذا يجب عليه **ج** **ج** **ج** **ج** **ج**
 القتل مشروع عليه واجب لفساده والقتل فيه مفتح **ج** **ج** **ج** **ج** **ج**
 شاهان شه ملك الملوك ابو الحلا **ج** نظم الجواب لكل من هو يسرع
 اشهي وفي المجتبي راي مسلمان يري بجل له قتله وعلي هذا القياس
 المكابرة بالظلم وقطاع الطريق وصاحب المكس وجميع الظلمة بادي
 شئ له قيمة وجميع السحابة فيباح قتل الكل ويثاب قاتلهم والمقصود
 بهذا كله حسم مادة الظلم فانه يجب اعدامه فان الظلم ظلمات
 والله اعلم **سئل** في ساع في الارض بالفساد وجب عليه تعرض للاق
 بحاله رادع لاعتقاله اراد ولي الامر اقامة ذلك الواجب عليه دفعا
 لضرره عن الاسلام والمسلمين **ج** حسبما نصت عليه علماء الدين **ج**
 واقتي بدجل المفتين **ج** فنعرض له جماعة باستخلاصه من يده وترك
 اقامة الواجب عليه وتكفله منه وتكفله واطلقوه من جسده
 بشفاعتهم فما الذي يستحقونه بذلك **ج** ويستوجبونه عند مالك
 الممالك **ج** **اجاب** اللهم توفيقا للصواب لا شك انهم يستوجبون
 بذلك ما يستوجبونه من شفع شفاعته سيئة قال جل من قابل ومن
 يشفع شفاعته سيئة يكن له كفل منها قال اهل التفسير الكفل
 النصيب اي عليه من وزرها نصيب مساو لها في القدر قاله القاضي

وابو السعود والشفاعة السيئة التي لم يقصد بها مراعات حق المسلم
 ولا دفع الشر عنه ولا جلب الخير اليه ولا ابتغاء وجه الله تعالى وكانت
 في امر غير جائز او كانت في دفع حد من حدود الله تعالى او دفع
 حق من الحقوق وقد ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقول من حالت شفاعته دون حد من حدود الله
 تعالى فقد ضاد الله عز وجل وعن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن
 ابيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مثل الذي يعين قومه علي
 غير الحق كمثل يعير ندي في يتر فهو شرع منها بدينه رواه ابو داود
 وابن جبان في صحيحه قال الحافظ معناه انه وقع في الاثم وهلك كالبعير
 اذا تردى في يتر فصارت شرع بدينه ولا يقدر علي الخلاص وعن ابي
 الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ايما رجل حالت شفاعته دون
 حد من حدود الله تعالى لم يزل في غضب الله حتي ينزع وعن ابي
 هرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حالت
 شفاعته دون حد من حدود الله فقد ضاد الله في ملكه ومن
 اعان علي خصومة لا يعلم احق او باطل فهو في سخط الله حتي ينزع
 وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعان ظالما باطل
 ليدحض به خطا فقد برئ من ذمة الله وذمة رسوله رواه الطبراني
 والاصمعي وعن اوس بن شرحبيل انه سمع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقول من مشي مع ظالم ليعينه وهو يعلم انه ظالم فقد خرج
 من الاسلام رواه الطبراني في الكبير وفي الترمذي والترهيب من جنس
 ذلك العجب العجيب والحاصل ان سعي الجماعة المذكورين علي خلاص
 الشقي المذكور سعي في سبيل الشيطان وكبيرة عند المهين الديان
 يستحقون بها في الدنيا الاهانة والتعزيس وفي الاخرة عذاب الله
 ودخول جهنم ويشن المصير والله اعلم **سئل** في ذي صلاح
 وعلم ودين سرق كنبه من حجرته الكائنة بمسجد لم جار من
 المتهمين فقلب علي ظنه انه السارق لها فاخر قاضي بلده بها

ثم اخبر حاكم العرف الذي لم يعهد منه اخذ بعنف عماه ان يشين
له الحال بالفراصة العادقة المطابقة للواقعة هل عليه بذلك جناح او
عقاب **اجاب** ليس عليه بذلك جناح ولا عقاب لا سيما اذا كان
حاكم العرف ليس بذي عنف وكان من ذوي الالباب والسياسة نوعان
سياسة عادلة تخرج الحق من الظالم الفاجر فهي من الشريعة علمها
من علمها وجهلها من جهلها وقد صنف الناس في السياسة الشرعية
كتبا متعددة وقد صرح في البحر تولا عن التجنيس في المعروف
بالسرقة اذا وجدته رجل نذهب في حاجة غير مشغول بالسرقة
ليس له ان يقتله وله ان يأخذه وللامام ان يحبس حتى يتوب
لان الحبس للزجر لنوته مشروع انتهى والله اعلم **سئل**
فيما اذا ثبت على رجل انه اغري داسياسة على قتل رجل ظالم بشهادة
عدول فماذا يلزمه شرعا **اجاب** قد تقرر عند العلماء ان التعزير
في كل معصية ليس فيها حد مقدر ولا اغرا على قتل النفس المعصية
معصية من معاصي الله تعالى يجب فيها التعزير فيجب على المغري
المذكور ونحوه في غيره الى القتل قال في البحر الرائق شرح كثر
الفريق وقد ذكروا يعني العلماء التعزير بالقتل في اشياء وذكر من
جملتها جميع الكبائر والاعونة والسعاة والظلمة باذي شي لم قيمة
فكيف في الساعي على قتل نفس معصومة ظالم فقتله بجور فقتله
تعزيرا زاجرا لغيره عن ارتكاب المعاصي والسعي فيها والله اعلم
سئل في شقي سعي باخر الى حاكم السياسة سعاية كاذبة
فاصد تعزيره وايداه فماذا يلزمه شرعا **اجاب** هذه المسئلة
اكثر علما ونا ايرادها في كتبهم وسموها مسألة السعاة والاعونة
وافنوا بوجوب قتل الساعي فيها وقال القاضي الامام ابو العلاء الناصبي
فيها تطا هو القتل مشروع عليه واجب لغضاده والقتل فيه مفتح
شاهان شه ملك الملوك ابو العلاء نظم الجواب لكل من هو بيرع

مطل
التعزير بالقتل في اشياء

وقد

وقد ذكر البرازي في فتاواه المسئلة في ثلثة مواضع في السير
وفي الكراهية وفي الجنايات وذكرها في منع الغفار شرح تنوير
الابصار وغيره من مصنفات الحنفية رحمة الله عليهم اجمعين
وحشرا في زمرتهم امين فقولهم القتل مشروع عليه واجب الخ
يوجب على الحاكم ايقاع القتل عليه وتركهم له معصية من معاصي
الله تعالى والله اعلم **سئل** في رجل سعى بنفسه الى اعراب البادية
المارقين وجعل يفسد فلا حالهم والفلان يستعبد من استغله
حتى يبيع فيه ويشترى ويستحل امواله بل ونفسه وعياله وماكفاه
ذلك حتى سعى بامر عمه ايضا الرهم وقال لهم هذا ايضا فلا حكم
وسلطهم عليه فماذا يلزمه شرعا **اجاب** اعلم ان هذا الشقي
البعيد الطريد عن رحمة الله تعالى الساعي في اضرار نفسه وضرار
عباد الله مستحق لاشد التعزير وابلغ التحقير ولا شبهة في
جواز الترفي في تعزيره الى القتل لان الساعي لهؤلاء الكفرة
والاشقياء الفجرة بمثل ذلك ساع في الارض بالفساد فجزاؤه
ما في الذكر الحكيم من قوله عز من قائل انما جزاء الذين يحاربون الله
الايمة ومن شاهد افعال الاعراب المارقين قطع بكفرهم
بيقين وبان السكوت عنهم مع القدرة عليهم من الكبر معاصي
الله تعالى لاستحلال اموال المسلمين ونفوس المعصومين
بل ذنب من سكت عنهم مع القدرة عليهم اعظم منهم عند رب
العالمين ذنبا اذ هو اذا قادر على ازالة المنكر ولم ينزل
من بلاه الله فعله من الوزر والخطيئة ما وردت به الاحاديث
التي لا تعد ولا تحصى ومن جملتها قوله صلى الله عليه وسلم ما من
قوم يكون بين اظهرهم رجل يعمل بالمعاصي هم امنع منه واعز
لا يخبرون عليه الا اصابهم الله بعقاب فلا حول ولا قوة الا بالله
العلي العظيم والله اعلم بالصواب **سئل** في رجل غدر على

منكوحته الغير ووطئها عالمًا بكونها منكوحته الغير فماذا يلزمه **اجاب**
يوجب بالضرب الشديد اشد ما يكون من التعزير سياسته وعليه المهر لها
وعليها عدة وهي باقية علي عصمة زوجها الاول اذ نكاح الثاني باطل
والحال هذه والله اعلم **سئل** في رجل عمد الي بكره بالغه في نكاح غيره
فخطفها في شهر رمضان وحملها الي قريته قرب قريتها وادخلها
علي شيخ القريته فتلغاه بالقول واكرمه وآواه وادخله عليها والحال
ان خالتها في نكاحه فابلايني وبينها عصوبة وهذه طريقتي الغلاحي
فما جزاؤه وهو الذي تلغاه واكرمه وآواه وادخله عليها وارتكب
معصية الله وهل يجب علي حكام المسلمين زجر طريقتي الغلاحي
عن مثل ذلك ولو بالقتل والقتال **اجاب** جزاء الخاطف ومن
آواه واكرمه واعانته علي هذه المعصية المعظمة الضرب الشديد
والحبس المديد والمبالغة في العقوبة الي ان تظهر منها التوبة
وتجوز ان يتبرقي في عقوبتها الي القتل لغلط ما ارتكبه من معصية
الله وهذه طريقتي تخشي علي اهل الاقليم الذي تشيع بين اظهريهم
فيه ولا ينكرونه ولا يثأهون عنه ان ينزل الله تعالى عليهم عذابا
من عنده وسخطا فان مرتكب ذلك والسالك عنه كمن ينقر السفينة
ليغرق اهلها وهم عنه مضربون فالمعروض علي حكام المسلمين التقيد
في قطع هذه الطريقتي القبيحة وحسم هذه الفعلة الفضيحة
ولو بالقتل والقتال ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم نسئله
سبحانه اصلاح الاحوال والله اعلم **سئل** في رجل فارق صديقا
له فقال لم فارقني فقال وجدتك علي غير الطريقتي فاصد انصح
هل يلزمه تعزير ام لا والقول له في قصده النصيحة **اجاب**
لا يلزمه تعزير والقول قوله في قصده النصيحة لانه اعرف بمفهوم
كلامه المحتمل ولا شبهة ان ال في الطريقتي بد عن الاضافة
والمضاف محتمل اي لغير طريقتي او لغير طريقتي القوم او لغير

طريقتي

طريقتي الناس وغير ذلك كما هو واضح من ان يشرح واطهر من ان
يذكر والله اعلم **سئل** في شقي يسي دايما في حقوق ابيه
وياتي له بكل ما يشوش عليه ويؤذي به ساكنا معه بداره ميسرا في
حقه قايما في اضراره يامر له لسوء عشرته بالخروج من ملكه فيهدده
بالقتل وتومي عليه بالضرب ويشرع في سبه وشتمه وانلاق عريته
وهنكته وقد كان زوجه امرأة فعلاه الدين بهذا السب وساله
الاعانة عليه فنزاد في الشتم والسب وهو عفو ريت نفرت صفتيت
عنيت وقد كبر الان وضعف بمفاساة اخلاقه وعجز عن الانساب
وابنه المذكور في عفوان الشباب فهل يلزم من نفقته ونفقة والدته
وتجب عليه ان يحسن عشرته معه ويضيه الي عائلته وما يلزمه
بارتكاب هذه الاخلاق افتونا وكلم الثواب من المهين الخلاق
اجاب يلزم هذا الشقي العاق بافعاله التعزير البالغ باجماع
من الامة واتفاق لارتكابه كبيرة لم يقع فيها خلاف بين المسلمين
وقد قال صلى الله عليه وسلم ونجل وعظم وكرم ربحم انهم ربح
ثم ربحم انهم قيل من يا رسول الله قال من ادرك والديه عند الكبر احدهما
او كليهما ثم لم يدخل الجنة وعن عبد الله بن عمر انه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من الكبار شتم الرجل والديه قالوا يا رسول
الله وهل شتم الرجل والديه قال نعم يسب ابا الرجل فيسب اياه
ويسب امه فيسب امه ويلزمه بطلبه خروجه من داره واعتناعه
من ذلك التعزير باللائق بحاله الزاجر لا مثاله لانها معصية اخري
محرمة بالاتفاق وعجز الاب عن الكسب يوجب عليه بالاجماع الانفاق
بل صرح كثير من ائمه واجب عليهم مع قدرته علي الكسب اذ لا يليق بالشاب
الكسب ان يكلف اياه الي الثعب والجدة وقد اورد العاق بغضب
النار في احاديث تخرج عن الحد بسبب الاكثار والحاصل انه ان
استمر علي ذلك كان من حرم الدنيا والاخري ورجع بالحسرة

والندامة والخيبة الكبرى فيا خارت به باركتك ذلك فقد اوضح
نفسه في اشتد لها لك والله سبحانه وتعالى نعلم السلامة في العرض
والدين وان يحتم لنا بالصالحات والمسلمين اجمعين والحمد لله رب
العالمين **سئل** في رجل تعدي بدخول دار زوج اخته بغيبته
بغير اذنه وبها زوجة له اخرى اجنبية عنه هجم عليها ونفل اخته مع
جميع ما لها من الاسباب الى داره غصا هل يحرم عليه ذلك ويكون تركها
معصية من محاصي الله تعالى يلزمه بها التعزير الا لا يقرب به وهل اذا
صاحب الامتعة الدعوى عليه بها وهي موجودة عنده للحاكم الزامه
باحضارها ليشار اليها بالدعوى والشهادة ام لا **اجاب** نعم يحرم
عليه ذلك ويعزر لارتكابه المعصية التي قد نهى عنها شرعا وقد رفع
لشيخنا الشيخ محمد بن الحنفية في مثل هذا افاقتي بما صورته في فتاواه
يلزمه ردها ورجوع الامتعة الى الزوج حيث اثبت ذلك ويجب
على المتعدي باخذ الزوجة والامتعة ودخول دار الزوج بغير اذنه
التعزير وقد نهى الله سبحانه وتعالى عن دخول بيوت لم يودن
بدخولها وهذا المحرم جمع عليه لا خلاف لاحد فيه واما احضار
المدعي المنقول ليشار اليه فالمشهور والشروع والقناوي طائفة
به فيجبر المدعي عليه على احضاره لما ذكره الله **سئل** في رجل
يؤدي المسلمين بالتجري على اخذ وطأ يفهم من غير حنكة ولا اهلية
للاستحاف فماذا يترتب عليه وهل يجوز السعي به الى الحاكم بسبب
ذلك لاجل منعه وهل اذا عزل القاضي صاحب وظيفة عن وظيفته بغير
حنكة ينعزل والا يبقى على ما كان عليه سابقا **اجاب** يترتب عليه
التعزير فمما سطر في كتب علما ان من اذني غير بقول او فعل
ولو بغير العيني يعزر وفي البحر صرح بحرمته اخذ وظيفته الغير بغير
حنكة وعدم اهلية ولو فعل لم يصب ويجوز ان يرفع امره الى الحاكم
لمنعه فقد قال في الظهيرية رجل يصلي ويضر الناس بيده ولان

في رجل يعزى بغير حنكة
بغير عيني يعزر وفي البحر
صرح بحرمته اخذ وظيفته
الغير بغير حنكة وعدم
اهلية ولو فعل لم يصب
ويجوز ان يرفع امره الى
الحاكم لمنعه

فلا يأس باعلام السلطان به والله اعلم **سئل** في امير ارسل رجلا
يصابون له الى فرضة يا فالبيعه بمعرفة امينها فباع البعض
وبقي البعض واخفي فرقة ووضع مكانها فرقة نصراني وانكشف
امره بالخيانة وكذب ذلك في حجة بالرملة وايدت بكتابة قاضي نابلس
عليها باعترا فله لدية وسجل ليغرض على حضرة الامير ليرد عنه عن مثل
ذلك هل للامير رده وتحقيقه وتعزيره ام لا **اجاب** نعم للامير
رده ومنعه وزجره ونهوه واقامة التعزير عليه وايصال
التحقير اليه لارتكابه الخيانة وخونه الامانة ومن ارتكب المحاصي
فهو جدير بالاخذ بالنواصي فليس لمن يعصى المهين حرمة
وما للذي يبغى الفساد مقامه والله اعلم **سئل** في رجل اذني
آخر بقوله له يا كافرنا جاحدا ما انت مسلم ولا ابوك بل كافر مشرك
بالله ما ذا يترتب عليه **اجاب** يعزر القابل فقد قال في النظم الوهابي
ولا كفر من يا كافر وهو مسلم وباء بها اثما وقالوا يعزر وقد
ذكر شيخ الاسلام ابن الشحنة في شرحه ان المختار للفتوي
في هذه المسئلة ان القابل لمثل هذه المقالات ان اراد التمس ولا
يعنفه كفا لا يكفر وان كان يعنفه كفرا فخطابه بهذا بناء
على اعتقاده انه كافر يكفر لانه لما اعتقد المسلم كفا فقد اعتقد
دين الاسلام كفرا ومن اعتقد دين الاسلام كفرا كفا انتهى وقد
اجمعوا على انه يعزر والله اعلم **كتاب الرقة سئل**
في رجل فقد بعض امتعة زوجة ابنه من بيته فانهم امرأه
تدخل على زوجته احيانا هل اذا ادعى عليها سرقة الامتعة
يقبل مجرد قوله وتحبس وتمس بعذاب بمجرد دعواه ام لا **اجاب**
لا يقبل قوله المجرد عن البيعة العادلة وهي رجلا ن عافلان ملان
عد لان مزيان لان السرقة من جملة موجبات الحدود التي تخاطب
فيها غاية الاحياط وتدرأ بادي شبهة وقد ورد في الحديث

الشرقي ادرؤ الحدود بالشبهات ولا تجس ولا تمس بعذاب
قال في البحر في التجسس لا يفتي بعقوبة السارق لانه جوس
فلا يفتي به والله اعلم **سئل** في الرجل يتهم بسرقة او غيرها
فما يجب فيه الحد والقصاص هل تجس بمجرد الاتهام ام لا
بدون شاهد عدل او اثنين مستورين **اجاب** لا تجس
شرعا الا اذا شهد رجلان مستوران او رجل عدل لان التهمة
لا تثبت الا بذلك وليس للحاكم جسد بغير ذلك صرح علما وانا
به ومن صرح به صاحب البحر في كتاب الكفالة والله اعلم **كتاب**
السرقة في كنيسة ببلدة غربيها مسجد لجماعة المسلمين
وشرقيها مسجد لجماعة المسلمين ايضا يقام بكل منهما شعائر
الاسلام وبين الثاني وبينها بقعة يتشفع بها اهل المسجد بين
في التوصل ومباشرة الوضوء ومقدمات الصلاة وبها شجر
يتشفع به عباد الله تعالى عند نصاري البلدة الي الشجر الذي
بها فقطعوه واقاموا بها جدارا وضافوها الي الكنيسة
رافعين اصواتهم بيادين المسيح علي وجه الاظهار ناقلين
انواع الاطعمة لعملتهم بالصحيح والتخاليط مظهر من انواع
الفرح والسرور والاستبشار لاضافتها لكنيسة لهم
وانصارهم علي اهل الاسلام بمنع المسجد من الا تشفع بها
وقد حصل للمسلمين بذلك غاية الضرر والايلاء فهل يمكن
من ذلك مع انه لم يجهد لهم ذلك فيما سلف من الزمان
وفيه كسر شوكة الاسلام والمسلمين والاسلام والاضرار بهم
والارغام ام لا لما فيه من المدلن والاهانة باهل الايمان
اجاب المصريح به في كتب الحنفية وغيرهم انه لا يجوز الزيادة
في الخنايس القديمة علي النمط الاول لافي البناء ولا في الارض
واضافة البقعة الي الكنيسة زيادة في الارض والجدار

زيادة

زيادة في البناء لا يجوز واحد منهما بل يجب ان يمنع واذا وقع برفع
وخصوصا في بقعة لم يثبت كونها فيما سلف منها وتشفع المسلمون
بها ملاصقة لمساجدهم فلا يحل للحاكم الاذن لهم في ذلك ولا يجوز لهم
اعانتهم عليه ولا ايجار نفسه للعمل فيه بل اخذ السبكي لنفسه
المنع من تمكينهم من كل ترسيم واعادة مطلقا ونصرته ولده والجهو
وان قالوا بترك التعرض لهم في اعادة المنهدم وترميمه كما كانت
من غير زيادة بتقش او ترسيم او ارتفاع او اشاع انما ساع لنا
ذلك لانه مجرد تاحير المعاقبة الي الدار الاخرة لانه مجرد معصية
حتي في حقهم ايضا علي القول بانهم مكلفون بالرفع واما اعانتهم
علي ذلك القول او الفعل فهو حرام بلا شبهة وقد وقع ان بعضهم
قام بمحو نتمهم والنز في ذلك بنصرتهم فاري علي راسه في عالم الروية
عمامة نصراي اجارنا الله تعالى والمسلمين من ان تكون اعوانا لهم
في مثل ذلك وانغذنا بمنه وكرمه من هذه المهاوي والمهاالك
والواجب علي كل مسلم ان لا يعطي الدنية في دينه وان لا يكر شوكة
الاسلام وقد ذكر في الاشباه والنظائر في اخر الفن الثالث ان
السبكي نقل الاجماع علي ان الكنيسة اذا هدمت ولو بغير وجه
لا يجوز اعادتها ذكره الاسيوطي في حسن المحاضرة في اخبار
مصر والقاهرة عند ذكر الامر قال قلت يستتبط من ذلك انها
اذا افعلت لا تفتح ولو بغير وجه شرعي كما وقع ذلك بعصرنا
بالقاهرة في كنيسة بحارة زويلة ففعلها الشيخ محمد بن الياس قاضي
القضاة فلم تفتح الي الان حتي ورد الامر السلطاني بفتحها فلم يتجاسر
حاكم علي فتحها الخ ووجهه ان في اعادتها بعد هدم المسلمين لها
استخفافا بهم وبالاسلام واتحادا لهم وكسر الشوكتهم وانتصارا
لغيرهم وهو لا يجوز والحكمة في ذلك للعلماء رحمهم الله تعالى واسع
والله اعلم **سئل** هل يجوز للذي تعلية بنا به امرا **اجاب** بما اجاب

به فارئ الهداية بقوله اهل الذمة في المعاملات كالمسلمين ما
 جاز للمسلم ان يجعله في ملكه جاز لهم وما لم يجز للمسلم لم يجز
 لهم وانما يمنع من تعليته بناءه اذ حصل ضرر لجاره من منع ضوء
 وهو اهذه هو ظاهر المذهب وذكر القاضي ابو يوسف في كتاب
 الخراج القاضي له ان يمنع اهل الذمة ان يسكنوا بين المسلمين
 بل يسكنوا منعزلين وهو الذي افتي به انا انتهى قوله وذكر
 القاضي ابو يوسف في كتاب الخراج الخ يفهم منه انه يقضي
 عدم تعليته بناءه وهو ظاهر لانه اذا منع عن السكنى بينهم فلا
 يمنع عن تعليته بناءه علي بناءهم كان اولي وسئل قبله هل
 يجوز لاهل الذمة ان يعلوا بناءهم علي بناء المسلمين ويسكنوا
 دارا عالية البناء بين الجيران المسلمين فاجاب لا يجوز لاهل الذمة
 ذلك بل يمنعون ان يسكنوا محلات المسلمين ويومرون بالاغترال
 في اماكن منفردة عن المسلمين انتهى واقول قوله لا يجوز لاهل
 الذمة ذلك مخالف لقوله وانما يمنع من تعليته بناءه اذ حصل
 ضرر لجاره لكنه علي ما ذكر القاضي ابو يوسف لقوله وهو الذي افتي
 به انا وفي النظر الوهابي وليس له رفع البناء ويقصر قال في
 شرحه بعد كلام قلت وفي الكلام استعار ظاهر منعه من انشاء البناء
 عاليا علي بناء المسلمين انتهى هذا وان افتي به فارئ الهداية
 لكن الاول مع كونه ظاهرا للمذهب وافتي به ايضا اقوي من ركا
 الحديث الشريف الموجب **سئل** لكونهم لهم مالنا وعليهم ما
 علينا والله اعلم **سئل** في دير معد سكن رهبان طائفة الافرنج
 الفاطنين بالقدس الشريف ويدهم دور جارية في ملكهم
 وتصرفهم بلا صفة الحجر الديبر وقد نشعت غالب بناءه والدور
 قد انهدم غالب بناءه وقد ورد الامر السلطاني بشيخ الديبر
 المعد لسكنهم وملكهم فهل لهم تعمير ما نشعت من بناء الديبر

واعادة

واعادة ما انهدم من الدور الجارية في ملكهم وفتح ابواب الدور من
 داخل حجر دبرهم ليسكنوا بها ويتحفظوا برفع بناءه ليكون البناء
 مانعا من دخول اللصوص اليهم لئلا ينزلوا علي مالهم وانفسهم
 ام لا **اجاب** نعم لهم اعادة ما انهدم كما تظاهرت عليه المنوت
 الموضوع للصحيح من مذهب الامام الاعظم لافرق في ذلك بين الديبر
 والصومعة والكنيسة وبيت النار وتعمير ما نشعت منها واعادة
 ما انهدم من البيوت والدور الجارية في ملكهم المعدة للسكنى جازية
 بلا خلا في لا لتخذ للاجتماع في العبادة واظهار شعائرهم واذا
 احكوا بناء بيوتهم ودورهم للتحفظ من اللصوص لئلا ينزلوا علي اموالهم
 وانفسهم لا يتعذر لهم في ذلك وان كانوا قد نصوا علي انفسهم
 ليس لهم رفع بناءهم علي المسلمين لان علة منعهم عنه عقيدتهم
 علي المسلمين فاذا لم يكن ذلك وكان للتحفظ لئلا ينزلوا علي اموالهم
 وانفسهم كما شرح لا يمنعون كما هو ظاهر والله اعلم **سئل** في يهودي
 يملك طبقة من جملته دار ثلثها ارتاعن ابيه اليهودي ركنه علي بيت
 من جملته دار لمسلم ثلثها ايضا ارتاعن ابيه وكل منهما سائل في الدار
 التي له كما كان يسكن ابوه من قبله وينريد المسلم ان يمنع
 اليهودي من سكنى طبقة والنعلي عليه فابلا الاسلام يعلو
 ولا يعلي عليه هل له ذلك ام ليس له ذلك لان الملك مطلق النصف
اجاب ليس للمسلم ذلك فقد جوزوا ابتداء دار الذي العالمة
 علي دار المسلم وسكنها اذ املكها ما لم تنهدم فانه لا يعيدها عالمة
 كما كانت ومن صرح بذلك ابن الشحنة في شرح النظر الوهابي
 وكثير من علماءنا والله اعلم **سئل** في ارض قراج مجاورة لثنية اهل
 الذمة باعها مالكها بشئ معلوم لشخص وملكها له بالخلية هل يجوز
 بيعها ولشئ بها ان يضيفها للثنية المذكورة لدفن اموات النصارى
 ام لا **اجاب** صرح علماء الدين وفقها المسلمين ان الملك مطلق النصف

المالكين فلهم بيعه لمن شاؤوا والمشتري انصرف في ملكه بالتخاذه
 مقبرة وقد صرح في الثاثر خاتمة بذلك قال فيها وسئل شيخ الاسلام
 عن قوم من اليهود اشتروا دارا وسنانا من دور المسلمين في مصر
 واتخذوها مقبرة لهم هل يمنعون عن ذلك فقال لا لانهم ملوكها
 فيفعلون ما شاؤوا والمسلمين انتهى والله اعلم **سئل** في رجل يدعوه
 الشوق الى زيارة الحقل المقدس والخليل نقرى الى الله الملك
 الجليل فيخرج في بعض السنين من بلده فيلحق به جماعة من
 المسلمين وطائفة من اهل الذمة فيصحبونه للامن على انفسهم
 واموالهم ويلجأون اليه عند خوفهم من ظالم او قاطع طريق فيذب
 عنهم هل ينكر عليهم ذلك ام لا **اجاب** لا ينكر عليهم ذلك اذ حكمهم
 حكم المسلمين فيمنع عما يمنع عنه المسلم كالزنا والمزح واللعب بالحمائم
 وغير ذلك مما يمنع عنه المسلم كالملاهي والغواحيش ولا يمنع من الخروج
 مع قافلة المسلمين الخارجة لزيارة القدس والخليل وفي الاشياء
 والنظائر نفلا عن الملتقط كل شيء امنع منه المسلم امنع منه الذي
 الا الخمر والخنزير ولا تكره عيادة جاره الذي ولا ضيافته انتهى
 ولم ينزل اهل الذمة يخرجون مع قوافل المسلمين في اسفارهم من
 غير تكبير علي من يابونهم ويدلهم على الطريق او يطعمهم او يقيهم
 او يستخدمهم او يخدمهم اليهم او يمنع عنهم اليد الحادية
 ويسلمهم من الظلم والفئة الطاغية الباغية العاتية بل له في
 ذلك الاجر العظيم والثواب الجسيم وقوله صلى الله عليه وسلم
 انما الاعمال بالنيات اصل اصيل في الجواب عن مثل هذه
 الفضيات والله اعلم **سئل** في ذي اظهر الاستعلاء على
 المسلمين واتخذ لولده عرسا وضربت خلفه الطبول والزمور
 وطيف به في شوارع المدينة واسواقها وبين يديه الشموع
 الكثيرة ويقف به مشيعوه متحلقين به علي وجه التعظيم

فهل

فهل يمنع الذي من مثل ذلك ويحرم علي المسلمين تعظيمه ويعزرون
 علي ذلك ام لا **اجاب** المصريح به في كتب علمائنا انه يجب علي اهل الذمة
 اظهار الذلة والصغار مع المسلمين وتحريم علي المسلمين تعظيمهم واختار
 في فتح القدير بحثا انه اذا استعلا علي المسلمين حل للامام قتله وصرح
 فيه بمنعهم من الثياب الفاخرة حريرا وغيره كالصوف المربع
 والجوخ الرفيع والابراد الرفيعة ولا شك ان هذه الاشياء المذكورة
 اولي بالمنع مما هو جواربه ويعزرها معظمهم لا رتقا به الحرمة وكذلك
 هم حيث ارتكبوا المنوع عليهم فعليه بلا ريب وفي الاشياء والنظائر
 تيجيل الكافر كفر فلو سلم علي الذي تيجيل لا كفر انتهى والله اعلم
باب العشر والخراج **سئل** في العطاء الذي اني المعبر
 عنه لدي اهل بالنيما راد اعزل السلطان نصره الله تعالى الثمار
 المقاطع عليه خراج المفاسمة من قري بيت المال وقدر فيه غيره ولحق
 تكن القلة حينئذ ادر كنت فهل تكون لمن عزله السلطان او لمن ولاه
 ام تكون بينهما ام توضع في بيت المال حتي يتصرف فيها السلطان برأيه
 او يابيه القوض اليه ذلك من قبله **اجاب** المصريح به في كتب علمائنا
 ان من مات او عزل من اهل العطاء في اثناء الحول خرم العطاء اي
 منع فلا يعطى له شيء لا وجوبا ولا استحبابا لانه نوع صله وليس
 بد بين ولهذا يسمى عطاء فلا يملك الا بالقبض وسقط بالموت
 ومن صرح بانه صلة لا يملك قبل القبض صاحب الدرر والغرر في كتابه
 المذكور فاذا انقرض ذلك علم ان القلة المقاطع عليها توضع في بيت المال
 ولا يستحقها واحد منها حتي يري من له امر بيت المال وهو السلطان
 او من اتاه منابه في ذلك رايه فيه فيصرفه في مصارفه بما ينصيه
 ويرتضيه والمسئلة في غالب كتب المذهب ذكرت في السير في باب
 الوطائف والجزية والله اعلم **سئل** في ذي عطاء خاص بارض معلومة
 من السلطان تناول ما ذونه بعض الخارج منها فباعه له آذنه بعد قبضه

له بشئ معلوم ثم عزل عن العطا وولي آخر هل يصح بيعه لكونه ملكة
 بالقبض ام لا **اجاب** صرح علما ونا رحمه الله تعالى ان صاحب
 العطا يملك المقبوض قبله ببيع لا سيما بعد قبضه وايضا مشقة
 ملك شيئا ملك التصرف فيه بالبيع والهبة وسائر التصرفات السابقة
 للمالك شرعا وليس للذي ولي بعده ان يبطله والله اعلم **سئل** في
 ارض سلطانية بيد مزارعين يتعاقبون عليها بالزراعة جيل بعد جيل
 ضاق بهم الحال فرهنوها لاهل القرية على مبلغ معلوم قبضوه منهم
 شارطين عليهم رد هاليدهم عند رد المبلغ فردوا المبلغ بعد سنين
 وردوا الارض عليهم وصارت في ايديهم كما كانت ومعني ذلك مدة
 ثلاث سنين والآن يدعون انها لهم وانكروا الارض ان هل اذا
 ثبت عليهم ما شرح اعلاه يندفعون عنها ام لا **اجاب** نعم يندفعون
 عنها لعدم بطلان قد ميثهم بما ذكر اذ لا ترك لهم من اعني بالرهق وان
 لم يصح وانما تبطل قد ميثهم بالترك اخيارا ولم يوجد فاذا ثبت عليهم
 ما شرح يندفعون عنها والله اعلم **سئل** في ارض سلطانية يشوار
 عليها الزرع ابا عن جدا اختلفوا فبعضهم يريد ان يقسمها
 وبعضهم يريد بغاها على ما كانت قد يماهل بقي القديم على
 قدمه ام لا **اجاب** يترك القديم على قدمه نص على ذلك
 علما ونا والله اعلم **سئل** في ارض سلطانية لبنت المال جارية
 في تيمار شخص اجرها من ارضه بدراهم لرجل فزرعها المزارع
 واكل زرعها الجراد هل يملك المزارع الاجارة المذكورة ام لا يملك
 الاجارة لكونه لا يملك فيها **اجاب** قد تقررت ان ارض بيت المال
 يملكها ملك ارض الوقف وان اجارة غير ناطرة لا تنفذ والارض
 التي الان في ايدي المزارعين ليست ملكا لهم وانما هم مزارعون
 فيها لا نقطاع مالكها كما حرره الكمال بن الهمام وليس لهم فيها
 حق الا حق الزراعة التي هي مجرد منفعة بمنزلة السكني في دار

مطلبتها القديم
 على ما كان

الوقف

الوقف وفي فتاوي شيخنا الحانوتي من له من اهل الوقف حق السكن
 ليس له ان يملك غيره الا بطريق العازية دون الاجارة لان العازية
 لا توجب حق الاستعير لانه بمنزلة ضيف اضا فله خلاف الاجارة
 فانها توجب حق المساكن وهو لم يشترط له فلا يصح هذا
 وفي الاشباه والنظائر الاجرة للارض كالحراج على المعتمد فاذا
 استاجرها للزراعة فاصطلم الزرع افة وجب منه لما قبل الاصطلام
 وسقط ما بعده هذا من يملك الاجارة فكيف من لا يملكها
 البتة والله اعلم **سئل** في رجل كان بيده ارض سلطانية بيد
 سباهي جعل له السلطان قسمها نظير عطاءه عجز من كانت بيده عن
 عمارتها لعدم الالة فدفعها لشخص واستمرت بيده عشر سنين
 ودفعها الثاني لثالث واستمرت بيده سنة ويريد من كانت
 بيده اولا ان يرجع في اخذها والحال انه لا بناء له ولا غرس
 والثالث قد كرمها وهبها للزرع فهل له ذلك مع ما انفق
 على عمارتها ام لا **اجاب** الارض التي لبنت المال والناس
 تزرعها على الثلث او الربع او الخمس ونحو ذلك لا ملك للناس
 فيها فلا يجوز بيعها ولا رهنها ولا هبتها الى غير ذلك من الاحكام
 التي تجري في الملك فلا رجوع للاول فيها وانما حق الاعطاء والمنع
 للسلطان او نائبه والله اعلم **سئل** في ارض لبنت المال بها
 بئر منهدم اذا رغب في شرائها انسان بضعف قيمتها هل
 يجوز شراؤه لها من ولاة السلطان نظرا لبيت المال ام لا **اجاب**
 نعم يجوز بهذا الشرط كما ذكره في البحر في شرح قوله والسواد
 وما فتح عنوة الخ قال فيه حاكيا عن الفتح كفت في فتوي رفعت
 الي في شراء السلطان الاشرف برسباي لارض من ولاة
 نظري بيت المال هل يجوز شراؤه منه وهو الذي ولاه فكتبت
 اذا كان بالمسلمين حاجة والعياد بالله تعالى جاز ذلك انتهى

قال ابن نجيم رحمه الله اجاب لا يجوز كما لا يخفى وهو مبني على قول المتقدمين
 اما على قول المتأخرين المفتي به لا يخصص جواز بيع عقار اليتيم فيها
 ذكر بل فيه وفيما اذا كان على المبت دين لا وفاء له الا منه او رغب فيه
 بضعف قيمته على المفتي به وهذه مسألة مهمة وقع النزاع فيها
 في زماننا في تفنيش وقوع من نأبى مصر على الرزق في سنة
 ثمان وخمسين وتسعمائة حتى ادعي بعضهم بان المبيعات
 من بيت المال غير صحيحة لينتقل بذلك الى ابطال الاوقاف والخير
 وهو مردود بما ذكرناه انتهى ومثله في النهروان قول حيث نزل
 الامام الاعظم نصره الله تعالى في مال بيت المال منزلة ولي اليتيم
 وجاز لولي اليتيم بيع عقاره بضعف قيمته جاز له ولو كبله
 فيه ذلك هذا ما نظر اليه صاحب البحر والحاصل انه يجب مراعاة
 مصلحة بيت المال كما يجب مراعاة مال اليتيم وما ورد فيه
 غير خاف على فقيهه والله اعلم **سئل** في ارض خراج
 المفاسمة كارضى بلا دناءة وجعل والى الخراج على صاحب الارض
 في كل سنة مبلغا معلوما ليعرس فيها فلم يتيسر له العرس ومضت
 مدة سنين ولم يعرس بها فزرعها نحو الحنطة او الشعير هل
 يلزمه المبلغ الذي جعل عليه ام لا يلزمه الاخراج المفاسمة
اجاب لا يلزمه الاخراج المفاسمة لفساد الجعل المذكور
 ولو التزم به صاحب الارض اذ هو التزام مالا يلزم وفي الكافي
 لا يجوز للامام ان يحول الخراج الموقوف الى خراج المفاسمة لان
 فيه نقض العهد وهو حرام ومقتضاه انه لا يجوز خراج
 المفاسمة الى الخراج الموقوف كما هو ظاهر لكن اذا ثبت في ارضي
 الشام ما ثبت في ارض مصر بانها ماث اصحابها وصارت لبيت
 المال كان دفعها بالحقصة مزارعة وبالديارهم او غيرها من
 الدناير والعروض وما يصلح اجرة اجارة فنلزم فيه احكام

فكذلك نقول للامام بيع
 العقار لغير حاجة اذا
 رغب فيه بضعف قيمته

طلب

الاجارة

الاجارة فيلزم في واقعة الحال المبلغ المعين لها اجرة حيث وجدت
 التخلية وشرائط لزوم الاجرة من التمكن من العرس وغيره
 ونرجع الى الاجارة في كل حكم والله اعلم **سئل** فيما اذا ترك
 المزارع زرع الارض الخراجية الموقوفة الصالحة للزرع يلزمه
 الخراج ام لا **اجاب** يلزمه الخراج زرع ام لا والله اعلم
سئل في غراس بيد رجل ملكا وارض الغراس جازية في
 ثمار لا سبأ هي وعلى الاشجار المذكورة لصاحب الثمار قد رعت
 ثمران غالب الاشجار فثبت وبقي بعضها ويند صاحب الثمار
 ان ياخذ عشر الاشجار والغابية والباقية بالتمام كما كان ياخذ
 سبأ فاهل له اخذ جميع المبلغ الذي كان ياخذ على الاشجار كلها
 الباقية والغابية ام على ما بقي من الاشجار بقدرها ام كيف
 الحال وهل اذا طلب صاحب الثمار ان يتسلم الارض المذكورة
 له ذلك وهل هي مملوكة بما بقي من الاشجار ام لا **اجاب**
 الواجب اجرة المثل في الارض المذكورة ولا اعتبار بعدد الاشجار
 شرعا اذ رتبة الارض لبيت المال وللثمار اجارة شرعا باجرة
 المثل كما صرح به العلامة الشيخ فاسم في فتاواه كارض الوقف
 وليس للثماري رفع يد الغراسي كترديده الفاسم اذ هو احق
 بها باجرة المثل ولو ابي الثماري ذلك رتبة الارض لبيت المال
 والخراج لمن اقطع له فلا ملك للمقطوع له فيها فلا يصح بيعه
 ولا وقفه ولا اخراج الزيتون عن ملك مالكه والله اعلم
سئل في ارض لبيت المال بيد جماعة يتواردون على الزرع
 بها مدة جاثمهم واولادهم من قبلهم كذلك من قد سمر الزمان
 والآن ثماري ذو عطاء يزيد رفع ايدهم عنها ودفعها لغيرهم
 هل له ذلك شرعا ام لا **اجاب** ليس له ذلك شرعا بل ينبغي في
 ايدي زراعتها المتقدمين اذ لا ملك له فيها باجماع العلماء وانما

مالم
 اذا تم زرع الارض
 يلزم المزارع

حقه فيما عليها من الخراج وليس له فيها ملك يوجب جواز اعطائها
 لمن اشتهته نفسه وعملها بالقاعدة المشهورة الاصل بقا ما كان علي
 ما كان والله اعلم **سئل** في رجل تدعوه الناس محمد بن واسمه الحقيقي
 محمد وعليه تيمار برائة سلطانية والمكتوب فيها اسمه الحقيقي محمد
 لا محمد بن هل يوجب ذلك خلافا في برائة ته ام لا **اجاب** لا يوجب
 خلافا فتعدد الاسماء امر جائز شرعا وعرفا والمسي واحد **سئل**
 فاذا اتى متعنت مستدركا فيها بهذا الامر ما هو نواقده **سئل**
 هذا ولا يستدرك بمثل ذلك في التعريف لان الغرض هو العلم وهو
 حاصل باحد الاسمين كما هو ظاهر والله اعلم **سئل** فيما اذا مات
 احد الجند بعد ان ادركت الغلة والزيت من الغري التي في تيماره
 فهل ذلك حقه ولورثته المطالبة به ام لا ميني بيت المال ام لمن وجه
 السلطان نصره الله تعالى التيمار له **اجاب** صرح علما ونا في كتاب
 السير بان من مات من اهل العطا في اخر السنة يستحب الصرف الي
 قريبه لانه قدا وفي تعبه فيستحب الوفا له كذا في البحر وشرح
 تنوير الابصار وفيه نقلا عن حاشية اخي زاده لومات في اخر
 السنة صرفه الي قريبه لانه قدا وفي مشقته فيصرف اليه ليكون
 اقرب الي الوفا اما اذا مات بعد تمام السنة قبل ان يخرج عطاؤه
 فالصحيح من الجواب انه لا يصير ميراثا لانه استحقاق العطا
 بطريق الصلة والصلوات لا تتم الا بالقبض وان ثبت الاستحقاق
 قبل القبض فاذا مات لم يخلفه وارثه كذا في البيانية والله اعلم
سئل في ارض وقف عليها عشر في غلها من صيفي وشتوي
 وشجرتين يتون وغيره امر السلطان نصره الله تعالى بصرفه الي
 جهة صدقة معلومة هل للمشكلم عليها ان يمتنع من دفعه محتجا
 بانها وقف ولا شيء عليه ام لا **اجاب** ليس له ان يمتنع من دفع
 العشر فان علما ونا فاطبة صرحوا في بابه انه يجب في الاراضي الموقوفة

والله اعلم **سئل** في مسجد بقية لارض لم يعرف عليها خراج
 قط من قديم الزمان الي الان ويريد المشكلم على الغريته وهو
 الباهي الان ان ياخذ عليها خراجا هل له ذلك ام لا **اجاب**
 ليس له ذلك اذ القديم يبقى علي قدمه وحمل احوال المسلمين علي
 الصلاح واجب ما لم يكن لاسيما في مساجد المسلمين المعدة للركوع
 والسجود فيبقي ما كان علي ما كان ومن احدث علي بيوت الله
 حادثا فقد حارب الله ورسوله ورجع بالذل والهوان **والله اعلم**
سئل في ناظر مشكلم علي وقف بفصل علي مزارعيه الكداس
 العنطة والشعير والفطن وغيرها بامداد معلومة عليهم او فطير
 بمجر الحدس والتخمين رضوا او غضبوا هل هذا جائز شرعا
 ام غير جائز وهل اذا ادعي المزارع ان حصة الوقف نقصت عن
 الفصل يكون القول قوله يمينه لا قول الناظر ام لا **اجاب**
 هذا غير جائز شرعا بل هو باطل قطعا ولا يثبت في ذمة المزارع
 لانه رباح محض اذ هو بيع مجهول بمعلوم في ذمة المزارع اذا ما
 في الحدس مجهول المقدار والجنس بالجنس لا يجوز مجازفة
 الا بيري الي ما يروي عن جابر انه عليه الصلاة والسلام نهى عن
 بيع الصبرة من التمر لا يعلم كيلا بالكيل المسمى من التمر واه مسلم
 والنسائي وانما الشرع في مثله التمييز والقسمة بالكيل والمجازفة
 في ذلك مجازفة في الدين علي الخصوص في الوقف الذي يقصد به
 التقرب الي الله وبمثل هذه الاوضاع يكون تقربا الي النار وقد
 نص سائر علما بان القول قول المزارع يمينه وقد شكى ابن
 اريطه خيانة المزارعين فارسل اليه عمر دعه امرهم الي الله تعالى
 ومن قوي ظنك فيه بالخيانة فخلعه وكل امره الي ربه وهذا الشرع
 الشريف فمن حاذ عنه فانه قوي مدين وقد ورد عنه عليه الصلاة
 والسلام اهون الربا كالذي يبتغي امه والله اعلم **سئل** في ارضي

مطلب
 او الم سبق احد خراج
 لا يؤخذ ويبقى القدم
 علي قدمه

القسم التي يزرعها الناس بالحصة هل لقامها ان يزرعوا عليها
 شيئا معلوما في مقابلته حصتهم يسمونه فضلا وذلك على وجه الخرز
 والتخمين ولا يطابق ما يخص حصتهم بل يزداد نارة ويتقص اخرى
 ام ليس لهم ذلك خصوصا على وجه الجبس **اجاب** ما يفعله بعض
 القصار مع المزارعين ويسمونه فضلا امر خارج عن الشرع الشريف
 بعيد عن الدين المبين وينزاد بعدا بفعله جبر او قهرا ليتوصل
 فاعلوه به الى الجور والظلم باخذ الزايد عن حقهم من المزارعين كما
 هو مشاهد فالواجب منعهم عن ذلك لما فيه من الاضرار بالمسلمين
 ومجاورة الحق المبين والامر لله رب العالمين **سئل** في قرية
 فصل على اهلها قسامها زرعها بامداد معلومة فماذا هو الشرع
 والحق وهو قسم غلتها بالزرع حسب عادتها فيما يتحصل وانفق
 اهل القرية على توزيع ما فصله على قرار اهل القرية وفيهم
 من لو اعتبرت القراريط او اعتمدت نفس الزرع والعللة التي تقسم
 لما خصه ما جعل عليه منها هل يلزم بذلك ام لا يلزم وتكون الغرامة
 والنوزع لهذه المظلمة حيث لم يمكن رفعها بحسب المتحصل
 من العللة لا على وجه الجور والتعدي بحيث ان يجعل على ذي الزرع
 القليل كثير وعكسه **اجاب** لا يجوز توزيعها على القراريط
 لان الفصل جعل على الزرع الخارج اذ هو الذي يقسمه القسام
 وياخذ الحصة منه لا القراريط والغرامات اذا كانت على الاملاك
 فهي بحسبها واذا كانت على النفس فهي بحسبها كما نصوا عليه
 والله اعلم **سئل** في رجل له غراس زيتون في قرية ملك وبها
 شجر زيتون روماني لبيت المال وقد مضت سنون وهو يعطي
 ما عين عليه من الخراج واهل القرية ممن في ايديهم الروماني يريدون
 ان ياخذوا منه مثل ما يؤخذ من الروماني هل لهم ذلك ام لا **اجاب**
 لا يسلك بالغرس الملك ملك الروماني الذي لبيت المال اذ الواجب

في

هذا غير الواجب في ذلك لان ما هو لبيت المال مفوض للامام او
 ناء به ان شاء عمره لبيت المال من مال بيت المال ورد جميع الخارج
 في بيت المال وان شاء عامل عليه بحصة من الخارج واما ما هو ملك
 في ارض الخراج الموقوف فلا يتجاوز فيه ما وظفه عمر رضي الله تعالى
 عنه واما ما هو في ارض خراج المقاسمة كما في بلادنا فهو متعلق
 بالخارج كالعشر لتعلقه به وان كان مصرفه مصرف الموقوف فهو
 كالموقف مصرفا وكالعشر ما خذا فافتراقا فكيف يؤخذ منه
 مثل ما يؤخذ من الروماني الذي لبيت المال فافهم والله اعلم
سئل في قلاع رجل من قريته الى قرية اخرى جارية في تيمار
 جندي فمكث مدة سنين يزرع ولا يعطي خراج المقاسمة في
 ارض خراج المقاسمة بنابلس وقد فتن بها واضرا اهلها هل يؤخذ
 منه خراج المقاسمة وللثيماري اخراجه منها ام لا **اجاب**
 نعم يؤخذ منه خراج المقاسمة لان خراج المقاسمة متعلق بالخارج وقد
 حبسه او استهلكه فيضمن قطعاً وفي خراج الوظيفه كذلك على
 الصحيح كما صرح به في النافذة عن الذخيرة واما اخراجه من القرية
 لكونه مصرفاً فجمع عليه لا سيما مع كونه اتفاقاً بينه وبينه لا ملك له فيها وقد
 نفي عمر رضي الله عنه رجلا كانت تقتل به الرجال والناسع ما كان
 له من الملك والاصالة في المدينة فكيف بهذا التزويل الا فاقى الذي
 لا ملك له بالقرية مع اضراره والله اعلم **سئل** في قرية لبيت
 المال يتصرف فيها السباهي تطير عطا به فيه هل له ان يقطع غرس
 زيتون بها مباح لاهل القرية سابقا ولا خفا ام لا **اجاب** ليس
 له ذلك اذ هو ليس بالملك انما له تناول الجزاء المعطى له من جانب السلطان
 لا انلاف ما فيه ضرر على بيت المال والله اعلم **سئل** في ضيعة موقوفة
 على جهات متعددة غرس زراعتها شجر زيتون في ارضها فهل
 لاحد المتكلمين على احد الجهات الموقوفة الضيعة عليها ان

تختص بما على شجر الزيتون من عداة المقرر فيصرفه المتكلم عليها
 دون بقية الجحاث الموقوف عليها **لا اجاب** ليس له ذلك باجماع
 المسلمين اذ العداة المعروفة بهذه البلا في غراس الزيتون ونحوه
 انما يدفعه الغارسون في مقابلة الانتفاع بالارض الموقوفة والسلطانية
 او المملوكة فيجري على حسب ذلك ويدفع لكل جهة استحقاقها
 الذي يخصها كما تجري في الزرع الشتوي والصيفي وجميع ما ينبت
 بها من الخبثات وسائر الخضراوات واختصاص جهة بذلك من هذه
 الجهات لا يقبله شرع ولا عقل ولم يأت به نص ولا نقل والله اعلم
سئل في قرنين خريتان الظلم وكثرة التكليف من ياصحبة ومثورة
 وكيلة وقهوجية وقواسبة وطباخة وسياسة وانواع من الظلم
 يطول تعدادها الاصل لها في الشرع ولا العرف القانوني ولا احتمالان
 قسم الزرع مع تقدير عدم هذه الظلمات فتفعل متوليها قسمها
 من الزرع الى الخمس لما راي من ان الاعمار لها يدون ذلك فجعل
 قسم الخمس ورفع تلك الوظائف البدعية بمعرفة حاكم الشرع
 الشريف وكتابة حجة بذلك لما راي من المنفعة العائدة على الوقف
 بذلك وانه اذا ادم قسم الزرع عليها لا يجرات همل ما فعل المتولي
 واقره عليه فاضي الشرع الشريف موافق للشرع والصواب واجب
 تقضيه لانه اذا اعيد الزرع امتنعت الزراع عن زرع اراضيها
 بالكلية ام لا **اجاب** قد تقرر لدي العلماء ان الظلم يجب اعدامه
 ونحرم تقضيه واذا اجمعت الارض ما لا تتحمل كان ظلمها يجب اعدامه
 ولا شبهة ان خراج المفاسمة على حسب الطائفة فاذا لم تنطق
 الزرع ينقل الى الخمس بل اذا لم تنطق الخمس بان كانت ارضا قليلة
 الزرع كثيرة المؤن بحيث لو قرر عليها الخمس تمطلت ولا يفضل لربها
 شيء بعد المؤن او كان يخسر من ماله ينقص عن الخمس وقد صرح عن
 عمر رضي الله عنه انه قال لعالميه لعلكم اجمعوا الارض ما لا تطيق

فقال

فقال لا بل حملنا ما تطيق ولو زدت الطائفة وقد نص الحاكمي انه
 اذا جاز النقصان عند قيام الطائفة فعند عدم الطائفة بالطريق
 الاولي ذكره في البحر فظهر ان ما فعله المتولي وقدره حاكم الشرع
 موافق للشرع الشريف فيجب تقريره ونحرم نقضه لانه ظلم والحال
 هذه والله اعلم **سئل** في ارض وقف يودي متوليها كل سنة للعشار
 قرشين نظير ما عليها من العشر هل للعشار ان يطلب العشر من زرع
 متاجر بها او مستحكر بها ام ليس له عليهم سبيل **اجاب**
 صرح في البحر نقله عن البدائع وغيره ان العشر يجب على المجرع عندي
 خفيفة وعندهما على المتاجر والقول ما قال الامام فليس على المتاجر
 ولا على المستحكرين سبيل عنده والحال هذه والله اعلم **سئل** في
 رجل يبره اراضي بعضها وقف وبعضها لبيت المال يزرعها بالحصنة
 هل يملكها بذلك فتجري بعد موته على فرايض الله تعالى ام لا واذا
 قلتم لا هل اذا وضع احد بني المزارع يده عليها من اربعة وتصرف فيها
 مدة ثمرات هل لزوجاته وسائر بناتها ان يخاصن بنيد فيها **سئل**
 ويقاسمهم فيها كقصة املاكهم وتجري على الفرائض الشرعية
 ام لا حق لهن فيها **اجاب** اراضي الوقف وراضي بيت المال لا يملك
 لمزارعها فيها بالاجماع فلا تورث عنهم كما صرح به في البرازية
 وغيرها فليس لزوجات المزارع ولا لبناتها فيها حق ومن تصرف فيها
 بالمزارعة انما له حق الانتفاع بها وليس له في رقبته ملك باجماع
 المسلمين والارث انما يكون فيما تركه من المال وهذه الاراضي ليست
 مما ترك والله اعلم **سئل** في قرية نصف ارضها وقف والنصف
 سلطاني جلا كثير من اهلها من المزارم وكثرة المظالم وطال عليهم الامد
 وهم فاطنون ببلاد الاسلام وقد توالدوا وناسلوا وتركوا اوطانهم
 وارضيتهم المذكورة وبعد ما بين يد عن ثلاثين سنة جاءهم ناظر
 الوقف او وكيله بيزيد جبرهم على العود او غرامتهم على اراضيهم

المذكورة التي تركوها هل يلزمون بذلك شرعا ام لا **اجاب** لا فإما
 من العالمين بالزمامهم بواحدة منها لا سيما الناظر او وكيله فان الوقف
 حبس العين على ملك الوقف والصدق بالمنفعة وبالقضاء يزول
 ملكه لا الى مالك فاذا علمت ذلك فالزراع والحال هذه في الارض
 بالنسبة الى ارض الوقف عامل بالحصصة وهو كما لناجر وليس عليه
 خراج كما صرح به علما ونا قال في الاسعاف واذا دفعها يعني دفع
 المتولي الارض من اربعة فالخراج او العشر من حصصة اهل الوقف
 لانها اجارة معني انتهى وفي اوقاف هلال ارايت الغاييم بامر
 هذه الصدقة اذا دفع الارض من اربعة بالنصف ولم يشترط العشر
 على من العشر قال العشر من النصف الذي لاهل الوقف فاذا كان
 المطلوب لا يلزم المزارعين بالحصصة كيف يطلبون للعود الى بلدهم
 جبر الاجل ما هذا الاضلال بعيد ومثله نقول اذا كانت الارض
 لبيت المال وتدفع من اربعة للمزارعين فالماخوذ منهم بدل اجارة
 لا خراج كما صرح به الكمال بن الهمام وغيره وما هو مصرح به ان خراج
 المفاسمة لا يلزم بالنقطيل وان ارض بيت المال لا خراج فيها والماخوذ
 منها اجرة فلا شيء على الفلاح لو عطلها وهو غير مستاجر لها ولا
 جبر **اجاب** عليه بسببها وبه علم ان بعض الزراعين اذا ترك الزراعة
 وسكن مصر فلا شيء عليه فما تفعله الظلمة من الاضرار به فحرام صرح
 به في البحر الرائق وفي النهوم ما يفعل الا ان من الاخذ من الفلاح وان
 لم يزرع ويسمي ذلك فلاحة واجباره على السكن في بلدة معينة
 ليعمر داره ويزرع الارض حرام بلا شبهة واجمعوا على الاقتصار
 عند العجز والغيبة والهروب عن الارض الخراجية على انه اما
 ان يدفعها السلطان من اربعة لغيرهم وان لم يجد من يأخذها
 من اربعة يوجرها وان لم يجد من يستأجرها يسبعا فيكون
 الثمن لصاحب الارض وان لم يجد من يشتري يدفع الى المزارع

على صاحب
الارض

مقدار

مقدار ما ينفق في عمارة الارض قرضا قالوا وهذا قول صاحبين واما
 قول الامام لا يبيع ولا يوجر لانه لا يري المحر مثله وقيل انه قول الكل
 فاقنصارهم على ذلك يمنع تعرضهم لغير المزارع والتعرض
 اليه بشي مما ذكر في السؤال ويقضي بانه ظلم وضلال لا يجزئ حال
 ولا حول ولا قوة الا بالله اليه المرجع والمآل **سئل** في ارض خراجية
 التي عليها السيل حصبا وبعض اجار فترك اربابها زرعها مع
 امكان اصلاحها هل يجب عليهم خراجا الموقوف عليها ولا يعذرون
 بترك الزرع بسبب ذلك ام لا **اجاب** نعم يجب عليهم الخراج ولا
 يعذرون بالترك مع امكان الاصلاح قال في الخاتمة وان كان في ارضه
 قصب او طرفا او صنوبر او خلافا او شجر لا يشترط نظران امكنه
 ان يقطع ذلك ويجعلها من رعة فلم يفعل كان عليه الخراج وفيها بعده
 بقليل وان كان في ارض الخراج قطعة ارض سبخة لا تصلح للزراعة
 ولا يصلح الماء اليها ان امكنه اصلاحها كان عليه خراجها وان لم يمكن
 فلا خراج عليه ومثله في غيرها ايضا والله اعلم **سئل** عن حاكم غرة
 اذا اخذ خراج المفاسمة من الزراع مدة سنتين فاستحققت الارض
 بان ظهرت وقعا ارضا ياهل بوخذ من الزراع ثانيا ام لا ونخرجون
 من المهدة **اجاب** قد خرجوا من المهدة ولا يلزمهم دفعه ثانيا صرح
 به في التائنا رخانية والله اعلم **سئل** فيما اذا اصاب الزرع آفة في ارض
 الخراج بنوعيه هل يسقط امره او مثل الزرع الكرم والرطبة ونحو ذلك
 وكذلك في ارض العشر ام لا **اجاب** في المتن والشرح والقناوي
 اذا اصاب الزرع آفة سماوية لا خراج كالغرق والحرق وشدة البرد
 والحق البزاري الجراد بذلك حيث لم يمكن دفعه ولا شكر الدودة
 والقارة والقردة والنمل كذلك وصرح كثير من علما بعدم سقوط
 في القردة والسباع والافاعي ونحوها حيث امكن المنع اذا العلة عدم
 القدرة على الدفع ولا فرق بين خراج الوظيفة والمفاسمة والعشر

مطلب اذا اصاب الزرع
آفة سماوية سقط الخراج
والحق البزاري

بل بالاولي في الاخيرين لتخلق ذلك بعين الخارج فيها فكانا بهذا الحكم
 اولي وشمل الزرع العرم والرطوبة ونحوها وهذا هو الصحيح والاقرن
 الي العدل والابعد عن الظلم وقد صرح علما ونا في هذا الباب انه مما
 يخدم من سيرة الكاسرة انهم اذا اصاب الزرع افقة غرموا له ما انفق
 من بيت مالهم وقالوا المزارع شريك في الخزان كما هو شريك في الزرع
 فاذا لم يعطه الامام شيئا فلا اقل من ان لا يغرمد الخراج والله اعلم
فعل في ارض قزوين قسم الربيع وهي وقف ارضادي من حضرة
 السلطان غرس اهلها السابقون واللاحقون فيها زيتونا باذن
 المتولين قديما وحديثا غاب المنكلم عليها وان جردا زيتونها
 وخافوا عليه الهلاك فجدوه لغيبتة بغير اذنه والآن يتسلط عليهم
 في حصة الوقف ولا يصدقهم في مخالفتهم فهل القول قولهم في ذلك
 وهل عليهم عقوبة لجدهم في غيبتة للضرورة ام لا **اجاب**
 القول قولهم في ذلك لان كل شخص منهم ادين على ما في يده ولا
 يثبت ما يدعيه عليهم بمجرد قوله فاذا ادعي الزيادة فعليه البينة
 الشرعية واذا انجز عنها وطلب منهم البين على ما ادعي به فله ذلك
 اذ البينة على من ادعي واليمين على من انكر لو اعطى الناس بدعواهم
 لادعي اناس دماءا ناس واموالهم ولا يلزمهم عقوبة تجمع مالهم
 وحفظه خشية الهلاك والله اعلم **باب الجزية مثل**
 في اهل الذمة اذا اشتهعوا عن اداء الجزية وقت وجوبها وعاندوا
 وقالوا لما لنا عادة ان نعطي عن الاعزب حتي يتزوج ولا نعطي عن
 المتزوج منها غير ربع قرش ومشاينا حا عليهم شيء هل يتبع
 قولهم شرعا ولا يتبع ويا شرم من ياخذ بقولهم وعلي حاكم الشرع
 والعرفان يا مرمهم بدفع الواجب عليهم شرعا ونزجرهم عن الزرع
 عن دفعه ويلزمهم بما هو مقدري في الشرع عند اهل العلم وما مقدري
 ما يؤخذ منهم شرعا وعلي من تجب الجزية **اجاب** لا يلتفت الي

قولهم

قولهم ولا يتبع بل كل من امتنع عن اداها برده ويرجر ويصنع وتؤخذ
 قهرا وقسرا وجبر اذ الجزية هي التي عصمت دماءهم عن سيقونا
 ومنعت ايديهم نينا عن قتلهم وقتلهم واسترقاقهم قال عن من فابل
 فانكروا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله
 ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين اوتوا الكتاب حتي يعطوا
 الجزية عن يد وهم صاغرون وقال صلى الله عليه وسلم امرت ان افانل الناس
 حتي يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم واموالهم
 الا بحقها وحسابهم على الله تعالى كذا في الصحيح **باب الجزية**
فعل واذا ما قالوها نعوهم الي الجزية لا مرمه صلى الله عليه وسلم بذلك
 في حديث طويل رواه احمد في سلم والترمذي ولا نه بقول الجزية
 ينشهي القتال كما ينشهي بالاسلام وفي الحسان عن عقبة بن عامر
 انه قال قلت يا رسول الله انا غمر بغور فلا هم يضيقونا ولا هم
 يؤدون ما لنا عليهم من الحق ولا نحن ناخذ منهم فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ان ابوا الا ان ناخذوا **كرها** فخذوا كذا في المصابيح
 وهي عند عدم وقوع الصلح حين الفتح على شيء على الفقير في كل سنة
 اثنا عشر درهما وعلي الوسط ضعفه وعلي المكش ضعفه بدعهم عمر
 رضي الله عنه وهو ما كان كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل والمثقال
 معلوم لم يتغير جاهلية ولا اسلاما الي الآن وتوضع على اليهود
 والسامرة والنصارى والمجوسى والوثني عندنا اذا كان مجتمعا
 وتؤخذ من الصابئة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى لا عند همام
 رحمه الله تعالى ومن كل بالغ سواء كان متزوجا او غير متزوج
 ومشاينهم مثلهم تؤخذ الجزية منهم وبهذا الاسم لا تسقط
 الجزية عنهم ولا تؤخذ من وثني عزي ومتردد وصبي وامرأة
 وعبد ومكاتب ومن واعمي وفقير غير معتمل وراهب لا يخاطب
 وشمل العبد المدبر وابن ام الولد ومثل الزمن والاعمى المفلوج ومقطوع

اليدين والرجلين والشيخ الكبير العاجز وتسقط بالاسلام والموت
والنكرار ولا تقبل منه اذا ارسلها علي يد ناپيه في اصح الروايات
بل يكلف ان يؤدبها بنفسه فاما والغابض فاعد وفي رواية باخذ
بتلبينه ومهزه هزا ويقول اعط الجنية يا ذبي كذا في الهداية
لانهم ما مورون باعطائها حال كونهم صاغرين وبحث الجنية
طويل فنقتصر علي ما ذكرناه والله اعلم **سئل** في ذي مات لاني
تركة هل تطالب ورثته بخزنته ام لا **اجاب** لا تطالب
ورثته بخزنته من مالهم بالاجماع اما عندنا فليسقطها بالموت
واما عند الغايل بعدم سقوطها به يقول انها كدين الادبي ولا
يلزم الوارث وقاوه من ماله والقول قول الوارث بيمينه انه
لم يترك مالا والله اعلم **سئل** في نصراي غاب وعليه جالية
هل يلزم من وجته او اخاها ام لا **اجاب** لا يلزم الجالية الا من
هي عليه فلا يطالب اب بابنه ولا ابن بابيه فيها كالدين الشرعي
الثابت بدمه المدبون لا يطالب به احد غيره والله اعلم **باب**
المرتدين **سئل** في شقي لعنني الله تعالى سيدنا ابراهيم
المخليل الذي اثني عليه الملك الجليل في القرآن الكريم
بانه اواه حليم فماذا يترتب عليه وهل اذا جاء ناپيا من قبل نفسه
راجعا قال يدفع عنه موجب الردة الذي هو القتل وما الحكم
فيه **اجاب** يقتل حدا ولا توبة له اصلا ففي الزانية وغيرها
من كتب الفناوي واللفظ لها لو ارتد والعياذ بالله تعالى تحرم
امراته ونجدد النكاح بعد اسلامه وتعيد الحج وليس عليه اعادة
الصلاة والصوم كالكافر الاصلي والمولود بينهما قبل تجديد
النكاح بالوطئ بعد النكاح بكلمة الكفر ولدن تاثران اتي بكلمة
الشهادة علي العادة لا بخزنته ما لم يرجع عما قاله لان
بانيها علي العادة لا يرتفع الكفر ويومر بالنوبة

والرجوع

والرجوع عن ذلك ثم تجدد النكاح وزال عنه موجب الكفر والارتداد
وهو القتل الا اذا سب الرسول عليه الصلاة والسلام او واحدا
من الانبياء عليهم الصلاة والسلام فانه يقتل حدا ولا توبة له اصلا
سواء كان بعد القدرة عليه والشهادة او جاء ناپيا من قبل نفسه
كالمرتد فانه حد وجب فلا يسقط بالتوبة ولا يصور فيه
خلاف لاحد لانه حق تعلق به حق العبد فلا يسقط بالتوبة كسائر
حقوق الادميين وكحد الغدق لا يزول بالتوبة بخلاف ما اذا سب
الله تعالى ثم تاب لانه حق الله تعالى ولان النبي بشر والبشر
جنس تلحقهم المحقة الا من اكرمه الله تعالى والباري منزله
عن جميع المعاصي بخلاف الارتداد لانه معني يتفرد به المرتد لاحق
فيه لغيره من الادميين ولكونه بشرا فلنا اذا شتمه عليه السلام
سكران لا يعفى ويقتل حدا وهو مذهب ابي بكر الصديق رضي
الله عنه والامام الاعظم والبدري واهل الكوفة والمشهور
من مذهب مالك واصحابه قال الخطابي لا اعلم احدا من المسلمين
اختلف في وجوب قتله اذا كان مسلما وقال سحنون المالكي اجمع
العلماء ان شاتم كافر وحكمه القتل ومن شك في عدايته وكفره كفر
قال الله تعالى ملعونين اينما اتفقوا اخذوا وقتلوا تقتيلا سنة
الله الانية وروي عبد الله بن موسى بن جعفر عن علي بن موسى
عن ابيه عن جده عن محمد بن علي بن الحسين وعن حسين بن
علي عن ابيه انه صلى الله عليه وسلم قال من سب نبيا فاقتلوه ومن
سب اصحابي فاضربوه وامر صلي الله عليه وسلم يقتل كعب بن
الاشرف بلا اقرار وكان يؤذيه صلى الله عليه وسلم وكذا امر يقتل
ابي رافع اليهودي وكذا امر يقتل ابن خطيل بهذا وكان متعلقا
باسنار الكعبة ودلايل المسئلة تعرف في كتاب الصارم السلول
علي شاتم الرسول انشهي وفي الاشباه كل كافر تاب فثوبته

مقبولة في الدنيا والآخرة الاجماع الكافر بسب نبي وسب الشيخين
او احدهما بالسحر والزندقة الى آخر ما فيه والمثلة مقررة
مشهورة في الكتب غنية عن الاطباب والحاصل فيها وجوب
قتل مثل هذا الشقي المتهور في حق مثل هذا النبي الجليل وان كان
قد تاب وجدد الاسلام والله اعلم **سئل** في سلب سب خير خلق
الله اجمعين محمد رسول الله رب العالمين وشتمه في وسط السوق
من كتاب اعظم الفسوق فما حكم هذا الشقي اللعين افنونا ما جاوز
اجاب حكمه حكم المرتدين وبه صرح في التنقي حيث قال من
سب رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه مرتد وحكمه حكم المرتدين
ويفعل به ما يفعل بالمرتد ومن صرح بذلك ابن اقلاطون في كتابه
السمي بمحبي الحكم حيث قال ناقلا عن شرح الطحاوي ما
صورته ومن سب النبي او بعضه كان ذلك منه ردة وحكمه
حكم المرتدين وفي الاشباه والنظائر كل كافر تاب فتوبته مقبولة
في الدنيا والآخرة الاجماع الكافر بسب نبي وسب الشيخين
او احدهما الخ وفي النزاهة في المرتد وتوابعه بالنوبة والرجوع
عن ذلك ثم نجد النكاح وزال عنه موجب الكفر والارتداد
وهو القتل الا اذا سب الرسول صلى الله عليه وسلم او واحدا من
الانبياء عليهم السلام فانه يقتل حدا ولا توبة له اصلا سواء كان
بعد القدرة عليه والشهادة او جانا يابا من قبل نفسه كالنزدق
فانه حد وجب فلا يسقط بالتوبة ولا يتصور فيه خلاف لاجد
لانه حق تعلق به حق العبد فلا يسقط بالتوبة كما يحق
الادميين وكحد الغذف لا يزول بالتوبة بخلاف ما اذا سب الله
تعالى ثم تاب لانه حق الله تعالى ولان النبي بشر والبشر جنس
فلحقهم المعرة الا من اكرم الله تعالى والباري منزلة عن جميع
المعايب بخلاف الارتداد لانه معني يتفرد به المرتد لاحق فيه

لغيره

لغيره من الادميين ولكونه بشرا فلنا اذا شتمه عليه السلام بكران
لا يعني وتقتل ايضا حدا وهو مذهب ابي بكر الصديق رضي الله
عنه والامام الا اعظم والبدري واهل الكوفة والمشهور من
مذهب مالك واصحابه قال الخطابي لا اعلم احدا من المسلمين
اختلف في وجوب قتله اذا كان مسلما وقال سحنون المالكي اجمع
العلماء ان شتمه كافر وحكمه القتل ومن شكر في عذابه وكفوه كفر
قال الله تعالى ملعونين اني ماتتقوا اخذوا وقتلوا انفسهم لاسنة
الله الاية وروي عبد الله بن موي بن جعفر عن ابيه انه صلى الله
عليه وسلم قال من سب نبيا فقتلوه ومن سب اصحابي فاضربوه
وامر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتل كعب بن الاشرف بلا
انذار وكان يودي به عليه الصلاة والسلام وكذا امر يقتل ابي
رافع اليهودي وكذا امر يقتل ابن خطيل بهذا وكان متعلقا
باسنار الكعبة ودلائل المثلة تعرف في كتاب الصارم السلول
علي شاتم الرسول وتماحه فيه وفي فتح القدير ما يقرب من هذا
ونقله عنه صاحب البحر والله اعلم **سئل** في نصرا في دمي
تجرا علي الجناب الرفيع المحمدي صلى الله عليه وسلم بالسب
ذا يلزمه شرعا خصوصا اذا كان قصده غيظ المسلمين ومحنة
النصرانية ومدممة الاسلامية **اجاب** يبالغ في عقوبته
ولو بالقتل فقد صرح علماءنا بانه يجوز التوقي في التعتير بالي القتل
اذا اعظم موجبه واي شيء من موجبات التعزير اعظم من سب
الرسول صلى الله عليه وسلم وهذا الذي تميل اليه نفس المؤمن
فينبغي لحكام المسلمين قتله كيلا يتجرأ اعداء الدين الى احراق
افئدة المسلمين بسب نبيهم من الكفرة المتمردين وعلي
الله تعالى اصلاح الاحوال ولا حول ولا قوة الا بالله الكبير المتعال
والله اعلم **سئل** عن ما نقله الزاهد في حواشي بقوله **حج**

قيل له في الخروج الى دار الحرب متجرا فقال الكافر ودار الحرب خير من
 دار الاسلام والمسلمين فان اراد به ان يخرج منه اكثر لا يضره وان
 اراد به ان دينهم خير كغير قال والكلام هذا وجه احسن منه
 ان الكفار خير من المسلمين في المعاملات والتجارات لقلة خيانتهم
 وغررهم وقلة الظلم على التجار وعدم اخذ ولا تهم اموالهم بغير
 ثمن او ثمن بخس وهو الظاهر لا يكفر انتهي لم كانوا خير من
 المسلمين في المعاملات الخ مع ان اساسهم على تقوي واساس
 الكفار على غير ذلك هل له حكمة ظاهرة او سبب جلي **اجاب**
 الظاهر ان السبب في ذلك كثرة تعرض الشيطان لهم خشية فتهم
 من يده فوجدوا اثره المقرون بالارادة الالهية بخلاف الكفار
 فانه امن من فتاتهم واستراح منهم وترك التعرض لهم وليغتر
 بهم من اضله الله تعالى عن سواء الطريق والله اعلم **سئل**
 في رجل سئل شيا فقال لو جاني النبي صلى الله عليه وسلم ما فعلت
 او تخوذ كره هل يكفر ام لا **اجاب** لا قال في جامع الفصولي امر
 حص وقع بينه وبين صهره خلاف فقال لو بشير رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لمراء تمر بامر لا يكفر وقد افتي به من الشافعية
 السبكي والرملي معللا بانه بدل على التعظيم وبانه منشف بلو
 وبانه لو قدر مجتهد وشفا عنه وعدم قبولها لا يكفر فقد شفع
 في قضايا ولم تقبل كما في قضية بزمرة لما عنقت فقال زوجها
 وابو ولدك فقالت انا مري قال لا ولكني اشفع قالت لا حاجة
 لي فيه فاجتمع المذهبان على عدم كفره والذي يظهر انها اجابية
 والله اعلم **سئل** في رجل ندعي العلم ويزعم ان النبي صلى الله
 عليه وسلم كان اذا نظر الى امرأة او عجينة حلت له بمجرد نظره
 سواء كان لها زوج او لم يكن ويدخل بها هل اذا انكلم بهذا
 الكلام بين العوام تنقيصا لمقام الرسول عليه افضل الصلاة

١٠٦
 من اجاب
 لا يكفر
 ولا يحد
 ولا يحد
 ولا يحد

والسلام

والسلام يترتب عليه بذلك حكم الردة فيغار عليه ما يغار على
 المرتد وهل اذا تاب تقبل توبته ام لا **اجاب** نعم يكون بذلك
 مرتدا فنترتب عليه احكام اهل الردة من وجوب قتله فقد صرح
 علماؤنا في غالب كتبهم بان من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم او
 واحدا من الانبياء عليهم الصلاة والسلام او استخف بهم فانه
 يقتل حدا ولا توبة له اصلا سواء كان بعد القدرة عليه والشهادة
 او جاء نائبا من قبل نفسه لانه حق تعلق به حق العبد فلا يسقط
 بالتوبة كما يحق للاديبين ووقع في عبارة البرازين ولو
 عاب نبيا كفر وقد ذكر المفسرون في قوله تعالى واذ تقول للذي انعم
 الله عليه وانمت عليه امسك عليك زواجا لا ياتيك به الزنا المذكور
 فمن ذلك قول الغرطبي بعد كلام طويل قدمه وروي عن علي بن
 الحسن ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قد اوجي الله اليه ان يريد
 يطلق زينا وبانت تزوجها بنزع الله اياها فلما اشكى زيد للنبي
 صلى الله عليه وسلم خلق زينا وبانت لا تطيعه واعلم بانه يريد
 طلاقها قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم علي جهنم الادب والوصية
 اتق الله في قولك وامسك زواجك وهو يعلم انه يغارقها وهذا
 الذي اخفي في نفسه ولم يرد ان يامر بالطلاق لما علم انه سينزعها
 وخشي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يلحقه قول من الناس
 في ان يزوجه زينا بعد زيدا وهو مولاه وقد امره بطلاقها
 فعاتبه الله تعالى على هذا العذر من انه خشي الناس في شي
 قد اباحه الله تعالى له بان قال امسك مع علمه بانه يطلق واعلم ان
 الله احق بالخشية في كل حال ثم قال قال علماؤنا وهذا القول احسن
 ما قيل في ناول هذه الآية وهو الذي عليه اهل التحقيق من المفسرين
 والعلماء الراشدين كالزهري والفاضي بكونه العلة التشريعية
 والفاضي ابو بكر بن العربي وغيرهم ثم قال فاما ما روي ان النبي
 صلى الله عليه وسلم هو زينا وبانت امرأته زيدا وما اطلق بعض

المجان يعني الفسقة عتقت وهذا انما يصدر عن جاهل بعصمة النبي صلى الله عليه وسلم عن مثل هذا او مستخف بحرمته صلى الله عليه وسلم انتهى وفي الكشف ما يكشف النقاب عن وجه الخطأ والصواب في هذه المسئلة وفي اسباب النزول قوله تعالى ما كان علي النبي من حرج فيما فرض الله له اي ما كان عليه من اثر فيما اباحه الله تعالى فلا اعتراض لاحد عليه فيه سنة الله في الدين خلقوا من قبل من الانبياء وابنلا به لهم عليهم السلام كداود وسليمان وهذا مالم ليس فيه نقص للميل الطبيعي الذي لا يكاد يسلم الا ادي منه معصوما كان او غير معصوم فالما تنظر النبي صلى الله عليه وسلم الي امرأة تريد تمنها بقلبه ان تطلقها يذنب زوجها والمباح لا يستحي منه والله تعالى اخبر انه ما كان عليه فيه من حرج ولا جناح لاسيما في الامور الجائزة الشرعية فكان جوابا للمناقضين وقد تعلقوا به يد وخطبه له صلى الله عليه وسلم فقال لها انت الله تعالى ابد لك خيرا مني رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرحت وقالت الامر لله ورسوله مرجا برسول الله انتهى باختصار فخطبته صلى الله عليه وسلم وتزوجها اياها بعد ذلك يد يكذب الغافل كان اذا نظر الي امرأة واجتنبه حلت له بمجرد نظره ويدخل بها فجزاء الغافل شكك بين العوام تنقيصا للمقام الرسول عليه افضل الصلاة واتم السلام بهذا الكلام ان يقتل بعد ان يطاق به في الاسواق ولا يقبل له توبة عندنا كما نصت عليه علما وانا الاعلام والله اعلم **مثل** في رجل دفع لآخر فتوى شرعية من شيخ الاسلام فرماها الي الارض وثرقت واستهزاء بها فمالزمه شرعا **اجاب** صرح كثير من علما بنا بكفره قال في البحر في تعداد المكفرات وبالفاء الفتوى على الارض حين اتى بها خصمه اي يكفر بالفاء الفتوى الخ وقال اصحاب الفتاوى لو عرض عليه خصمه فتوى الائمة فرفضها وقال حجة بازائة فتوى او رده قيل كفر لرده حكم الشرع وعبارة

البرازية

البرازية يكفر بغير لفظة قيل ولو قال ليس كما افتي او قال لا يعلم بهذا يعزب اذ باشر المنكر وهذه عبارة جامع الفصولين والشرود انما هو عند عدم ارادة الاستهزاء بالشرع الواضح الجليل الجليل اعادنا الله تعالى من الموبقات وختم لنا والمسلمين بالصالحات والله اعلم **مثل** في منول علي او فاق سيدنا خليل الرحمن علي نبينا وعليه افضل الصلاة والسلام من جماعة من القلايين وسجنهم ظلا بغير طريق شرعي فوكلوا جماعة من عشرتهم ليأثروا الحاكم العرفي المولي من قبل مولانا السلطان نصره الرحيم الرحمن ويستغيثوا به ليحضرهم مع غيرهم لمجلس الشرع الشريف فحضروا واستغاثوا فارسل الحاكم المذكور اليه فحضر واحضر الجماعة فدعوه للمجلس الشرع الشريف فقال لا اذهب للشرع وعاند فقال له الحاكم اذهب الي الشرع الشريف فقال انا لا انظر هذه الدعوى بالشرع بغلظة وتعاظم مستخفا بالشرع الشريف وثبت استخفافه بالبينة المعدلة لدي الحاكم الشرعي وامنع ونظا ول علي الحاكم المذكور ورفع صوته مستخفا قايلا له بالتركيب بينه سوله فحصل له بذلك ابداء وهو في مجلسه ومحل حكمه المولي فيها من قبل السلطان فما ذا يترتب عليه حيث امتنع عن الذهاب للشرع الشريف مستخفا به وما يلزمه علي ما صدر منه من سوء اقواله وشنيع افعاله **اجاب** قد تقرر عند علماء الاسلام وهذا انما ان من استخف بشرع النبي عليه الصلاة والسلام فقد ارتد باجماع المسلمين ولزمته احكام المرتدين المقررة المسطرة في المنون والشرح والقناوي المستغنية عن الشرح والتبيين من وجوب الاهانة بالمحس وكشف الشبهة والفعل ان لم يجد الاسلام وغير ذلك من الاحكام وهذا ما يتعلق بالاستخفاف بالشرع والدين واما ما يتعلق

واما لو كان ذلك مع الاستهزاء بالشرع والدين يكفر باجماع المسلمين والكلام في المسئلة طويل ولا شهرة ان الويل ثابت لمن استهزا بالشرع ص

يا بذاء المسلمين وعباد الله اجمعين فقد صرح الكثير من ائمتنا رحمهم
 الله آمين ان من اذى غيره بقول او فعل ولو بغز العين عزى فمن
 باب اولي ما يوجب وحشة وتعقب اذية من الالفاظ الخشنة
 المستعملة للاستخفاف والاهانة المودعة بالاستصغار خصوصا
 بذوي المناصب المتشلفاء من الحضرة الخافضة فان الله تعالى اوجب
 علينا طاعتهم والزمنا اجابتهم وحرر علينا الافتيات عليهم
 والاستطاعة بهم اذ هي مودية الى خلل الاحكام وفساد النظم
 فوضع الاهانة في موضع التكريم مضى قبيح ذميم والحكام صرح
 الاكرام ومحل الاحترام ومن لا ادب له مع الخلق لا ادب له مع
 الحق ومن لا ادب له مع الحق فهو آثم مجرم ومن بهن الله فماله
 من مكرمه والله سبحانه وتعالى ولي التوفيق والهادي الى سواء
 الطريق **مسألة** في طاعة من الغلاة حين دعوا الى الشرع الواضح
 المبين في قضية تتعلق بالجنائيات من قتل وجراحات فابوا فابلى
 لا نعمل بالشرع وانما نعمل بدعائهم العرب والغلاة حين ماذا يترتب
 عليهم بذلك شرعا **اجاب** ان قالوا ذلك لا اعتقادهم عدم حقيقة
 الشرع او استخفافا فلا ريب في كفرهم باجماع المسلمين ونجى ان تجرى
 عليهم احكام المرتدين وان لم يكن واحدا منها فقد اختلف في كفرهم
 قال في جامع الفصولين قال لخصه حكم الشرع كذا فقال خصه من يرسم
 كآرهم كتم شرع ربي كفروا ولا معنى هذه الالفاظ انا اعمال العادة
 لا بالشرع وايد القول الاول بفرع عن عماد الدين ومثل ما في جامع
 الفصولين في كثير من كتب المذهب واما عقوبة المذكورين وتخزينهم
 واهانتهم فواجبة على حكام المسلمين لان العرب والغلاة حين غلب
 عليهم اهل الشرع والرجوع الى الدعائم وربما تطرفوا الى هدم
 الشريعة بالكلية ان تركوا وامرهم فلا يجوز ارجاء اعنتهم
 في الضلال واهمال امرهم فيما لا يجوز فيه الاهمال خصوصا فيما يتعلق

ملاحظ اذا رجع الشرع

بهذا

بهذا الشأن الذي طال ما ضربت الصحابة دونه بسيفها حتى استقام
 وجدوا فيه النفوس حتى شد صلبه وقاموا المنعنين على حكم
 المسلمين والاسلام وولاية سائر الامم تدارك هذا الامر الخطير المشكل
 ونلا في هذا الشأن الصعب المذهل والنيقظ له برء مثل هؤلاء الى
 الشرع المحمدي وترك ما عده الله من سلطان ومن ابي
 وتماذي منهم في الضلال يجب ان يعامل بالقتل والقتال ولا حول
 ولا قوة الا بالله المهيمن المتعال اليه مرجعنا ومردنا وعليه اعتمادنا
 في سائر الاحوال اللهم قو من سماء الشرع وعنه وارفع عمدها
 وثبت قواي بها يا مكرم السماء ان تنفع على الارض آمين اللهم آمين
مسألة في رجل سكن دار له ثلثاها وثلث الآخر لا خر قبل له ان
 يشرك بطلب قسمة الدار اما ان تساجر حصته منه او تهايته
 فقال لا اقبل بذلك ولا ارضى به فقال له الحاكم ارض بالشرع فقال لا
 اقبل بذلك واجاب له مفت بانه حيث خالف الشرع فقد كفر وبات
 زوجته منه ويلزمه تجديد ايمانه ومراجعة زوجته وكتب عليه
 بذلك سجل فهل ثبت كفره بذلك ام لا **اجاب** اللهم اني
 اعوذ بك ان اشرك بك شيئا وانا اعلم واستغفر كمالا اعلم انك انت
 علام الغيوب اعلم ان علماء ناصروا في كتبهم في هذا الباب بانه لا ينبغي
 للعالم اذا رفع اليه مثل هذا ان يبادر بكفر اهل الاسلام مع الغضا
 بصحة الاسلام المكروه والاسلام يعطى والكفر شيء عظيم ولا يخرج
 الرجل من الايمان الا بحجود ما دخله فيه قال في جامع الفصولين
 وكثير من الكتب كالبحر للشيخ زين بن نجيم روي الطحاوي عن
 اصحابنا لا يخرج الرجل من الايمان الا بحجود ما دخله فيه ثم ما
 يتيقن انه ردة يحكم بها وما يشك انه ردة لا يحكم بها الا الاسلام
 الثابت لا يزول بشك مع ان الاسلام يعطى فينبغي للعالم اذا
 رفع اليه هذا الا يبادر بكفر اهل الاسلام مع انه يقضي بصحة

اسلام المكره اقوال قدمت هذه لتصير ميزانا فيما نقلناه في هذا الفصل
من المسائل فانه قد ذكر في بعضها انه كفر مع انه لا يكفر على قياس هذه
المقدمة فلينأمل انتهى وفي الفتاوى الصغرى الكفر شيء عظيم
فلا اجعل المؤمن كافر حتى وجدت رواية انه لا يكفر انتهى وفي الفتاوى
اذا اطلق الرجل كلمة الكفر عمدا الكنه لم يعتقد الكفر قال بعض
اصحابنا لا يكفر لان الكفر يتعلق بالضمير ولم يعتقد الضمير على الكفر
وقال بعضهم يكفر وهو الصحيح عندي لانه استخف بدنيه انتهى
وفي الخلاصة اذا كان في المسئلة وجوه توجب التكفير ووجه واحد
يمنع التكفير فعلي المفتي ان يميل الى الوجه الذي يمنع التكفير
تحسنا للظن بالمسلم زادي البرازنة الا اذا خرج بارادته
موجب الكفر فلا ينفعه التأويل حينئذ وفي التاخر خاتمة
لا يكفر بالمحتمل لان الكفر نهاية في العقوبة فيستدعي نهاية في الجنابة
ومع الاحتمال لانه نهاية انتهى قال في البحر والحاصل ان من تكلم بكلمة
الكفر هازلا او لا عما كفر عند الكل ولا اعتبارا بعنفاده كما صرح
به فاضى خان في فتاواه ومن تكلم بها خطأ او مكرها لا يكفر عند
الكل ومن تكلم بها عالما عمدا كفر عند الكل ومن تكلم بها اختيارا
جاهلا بانها كفر فقيه اختلاف والذي تحرر انه لا يعتني بتكفير مسلم
امكن حمل كلامه على محمل حسن او كان في كفره اختلاف ولو رواية
ضعيفة فعلي هذا فاكش الغايط التكفير المذكورة لا يفتي بالتكفير
ولقد التزمت نفسي ان لا افتي بشيء منها انتهى والله اعلم **مسئل**
في نحو عرب السعدية وبنى عطية وغيرهم من عرب الشام ومصر
والحجاز وغيرهم من عرب البوادي الذين يطلقون نساءهم فيخرج
الرجل منهم زوجة الاخر المدخولة بعد طلاقه جمعة او اقل وكذلك
بعد الموت لا يعتقدون مطلقا ويتحلون ذلك واذن في احدهم
عن عشرينات مثلا وله ابن عمر او نحو ذلك من العصابة وان بعد له

مطلب عظيم

يورثوا

يورثوا البنات مطلقا معه بل يعدونهن بانفسهن ميراثا ويورثون
ذلك لعصبته فقط ويبطلون ذلك ويصدقون بيعته صلى
الله عليه وسلم ولكنهم ينكرون البعث والنشور اذا قيل لاحد من ان
ربنا سبحانه يحيي الخلق بعد موتهم ويحاسبهم على اعمالهم فيقولون
لا ندري ذلك ولا يقيمون الصلاة ولا يؤتون الزكاة وداينهم الفساد
في الارض وقطع الطريق وقتل النفس التي حرمها الله بغير
حق ويبيعون الحر ويقول بايعه هذا فلا حي ايبعه لمن شئت
كيف شئت وانصرف فيه بالارهن كيف شئت مستحلي ذلك
ومن فبايعهم الواحد منهم اذا جاءته زوجة الخير مفضية
من زوجها وكان بينه وبينها ادي قرابة يذبح شاة ويطعمها
لاهل بيته ويدخل عليها في الحرام ويعد هاز وجعله معتقدا حل
ذلك فما حكم الله تعالى فيهم وما الذي يجب على الحاكم في حقهم
شرعا مع نهيههم لهم عن ذلك مرارا وامرهم لهم بالاستسلام
والانقياد لا حكم الله تعالى فلا يزدادون الا مخالفة وخروجا
عن امرهم **اجاب** قد سئل عن هذه المسئلة شيخ مشايخنا
الزاهد الورع العالم الشيخ امين الدين محمد بن عبد الحلال الكوفي
رحمه الله فاجاب بما حاصله المرفوع في فتاواه من استحلال حكماء علم
امره وحرمة في دين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فهو كافر
وحيث نهوا وعظوا امرارا حل قتلهم وقتلهم واخذوا لهم ثم
ينظر في حالنا بهم ان كن مؤمنات مكرهات معهن لاذنب لهن
لا يتعرض لهن فيعلمن الاحكام وان لم يكن كذلك حل سبيهن
وبيعهن كالحربيات انتهى وحيث قطعوا الطريق وقتلوا
الانفس واخذوا الاموال فجزاء وهم ما ذكر الله تعالى في كتابه
العزير عز من قائل انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويبغون
في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم

مطلب
في قول العزير فسادا
لمن شئت ولمن انما
يقتلوا

بسم الله الرحمن الرحيم
في طائفة الدروز

من خلاف او ينقوا من الارض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة
عذاب عظيم هذا حكمهم مع كونهم مسلمين والاول حكمهم مع كونهم
كفاراً وبعدهم حل قتلهم مطلقاً والمحال هذه وثبات فانهم واجر
المغانل لهم كاجر المغانل لاهل الحرب مع خلوص النية لانه مجاهد
في سبيل الله والله اعلم **سئل** في طائفة الدروز الغابيين بالوهبة
الحاكم بامر الله العبيدي وبالشناسخ وبعدهم نبوة نبينا محمد صلي
الله عليه وسلم وغير ذلك وهم مع ذلك مستترون بين المسلمين
بالصلاة والصوم وغير ذلك من شرائع الدين هل يقبل اسلامهم
ويترتب عليهم احكام الاسلام ام لا لما اشتهر عنهم من اخفاء
الكفر واظهار الاسلام واذا اغار المسلمون وسبوهم واشتري
مسلم من تلك السبايا فما حكمهم **اجاب** صرح العلامة الكمال
ابن الهمام في فتح القدير بان من يبطن الكفر ويظهر الاسلام
فهو المنافق ويجب ان يكون حكمه في عدم قبولنا توبته كالزنديق
لان ذلك في الزنديق لعدم الاطمئنان الي ما يظهر من التوبة
اذا كان يخفي كفره الذي هو عدم اعتقاده دنيا والمنافق مثله
في الاخفاء وعلي هذا فطريق العلم بحاله انما بان بعشر بعض
الناس عليه او سره الي من آمن اليه والحق ان الذي
يقبل ولا يقبل توبته هو المنافق والزنديق ان كان حكمه
ذلك فيجب ان يكون مبطناً كفره الذي هو عدم التدين بدين
ويظهر تدينه بالاسلام او غيره الي ان ظفر نابه وهو عري
والا فلو فرضناه مظهر ذلك حتي تاب يجب ان لا يقبل وتقبل
توبته كسابر الكفار المظهرين للكفر هم اذا اظهروا التوبة
انتهي وفي الخاتمة فالوا ان جاء الزنديق فاقترانه زنديق
فتاب عن ذلك تقبل توبته وان اخذ شرباب لم تقبل توبته
وتقبل انتهي واما حكم السبايا فقد قال في الخاتمة بلدة يدعي

اهلها

اهلها الاسلام يصومون ويقرؤون القرآن ويعبدون
الاوثان مع ذلك فاغار عليهم المسلمون وسبوهم واشتري منهم
مسلم من تلك السبايا فالوا ان لم يكونوا مقرين بالعبودية والرق
لملكهم فيجوز شراء النساء والصغار منهم ولا يجوز شراء الذكور
الكبار لانهم ان افروا بالاسلام ثم عبدوا والاوثان كانوا امرتين
فيجوز استرقاقهم نساءً وصغاراً ولا يجوز استرقاق الكبار
كما لا يجوز من اهل الردة وان كانوا مقرين بالرق والعبودية
لملكهم فيجوز سبيهم واسترقاقهم فاذا امكهم جاز
بيعهم انتهى والله اعلم **كتاب اللقطه سئل**
في رجل النقطه بهيئة فادعي المالك انه غاصب وادعي هو اللقطه
والاشهاد ولا بينة فالقول لمن منهما **اجاب** القول للمالك
اجماع حيث ادعي انه غاصب فلو صدقه في الالتقاط وادعي انه
لنفسه لانه اختلف ائمتنا فقال ابو حنيفة ومحمد القول قول
المالك وقال ابو يوسف القول قول اللقطه ارجع الي البحر
تجد المسئلة والله اعلم **سئل** في رجل وضع يده علي فرس بني ثعلبة
اذن مالكيهما وخاءهما في بيته ولم يشهد حين وضع يده
عليهما انه اخذها ليردهما الي مالكيهما ولم يعرف عليهما
مع تيسر التعريف بل حبسهما في بيته حتي غصبهما منقلب
لا قدرة للمالكين علي خلاصتهما من يده هل يضمن قيمتهما
لعدم اشهادهما ام لا وهل يقبل قوله اشهدت بلا بينة ام لا
اجاب نعم يضمن قيمتهما حيث لم يشهد عند اخذهما انه
اخذها ليردهما علي مالكيهما فان ادعي ذلك ولم يقر علي دعواه
بينة لا يقبل قوله ويضمن عند ابي حنيفة ومحمد وابي يوسف
اذا كذب المالك في ذلك وادعي تعديه عليهما وكذلك لو صدقه
المالك انه النقطه وكذبه في قوله النقطه لاردها وادعي

انه النقطه هما لنفسه يكون ضامنا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله
 تعالى والله اعلم **سئل** في قرضه سلطانية بها حجارة عادية
 لا يعرف لها مالك اتخذها مزارع من مزاري القريه بدأ بالآلات من
 عنده هل يملكها ام لا **اجاب** لا يملكها بذلك وانما يملكها بملك
 السلطان له او من فوض السلطان له ذلك وانما اتخذها المزارع بدأ
 بالآلات من عنده لزمه اجرة مثلها لبيت المال حال كونها خالية من
 الآلات التي له كمال الشيم اذا استعمل بغير اجارة علي المفتي به
 والله اعلم **كتاب المفقود سئل** في ناظر وقف قبض
 من منقل اجرة منقل ثم فقد الناظر ولم يكن المنقل من
 الاستحلال فلزم ان يرجع علي الناظر والناظر مفقود وله
 استحقاق في غلة الوقف وقد فقد كما شرح هل للمنقل ان يشاؤ
 استحقاقه في غلة الوقف ام لا **اجاب** ليس له ذلك وقد صرح
 علماؤنا بانه ليس للغاضي ان يقضي في مال المفقود وله عليه
 بشئ حتي قالوا لو غاب المفتي عليه بدين وله مال عند الناس لا
 يدفع الي المفتي له حتي يحضر والقضاء علي الغائب عندنا ممنوع
 وهي مسئلة مشهورة فلا يتعرض عنده للاستحقاق قد بشئ
 ولا يجوز للغاضي ان يؤتي به شيئا من دينه لان بقاء حياته بالاستحقاق
 وهو لا يصلح للاستحقاق والله اعلم **سئل** في امرأة ماتت عن
 ابن مفقود فوضع امين بيت المال يده علي عفار من تركتها وابعده
 قبل الفضا موته فحضر المفقود بعد موت البائع فما الحكم **اجاب**
 للمفقود رد البيع واخذ العفار ورجع المشتري علي بائعه
 بالتمن وان تعذر تاخرت مطالبتهم الي يوم القيمة والله اعلم
سئل في مفقود ثبت موته بموت اقرانه لدي حاكم شرعي
 ثبتوا شرعيا وله ولد غائب غيبة منقطعة نصب الحاكم الشرعي
 فيما عنه لسماع الدعاوي الشرعية وادعت عليه زوجة المتوفي

المزبور

المزبور بموخر صداقتها بدمته واثبتته بوجه القيمة المزبور الثبوت
 الشرعي والحال ان المتوفي لم يترك سوي حصة في دار فهل للقيم بيع
 الحصة المزبورة لوفاء موخر صداق الزوجة ام لا **اجاب**
 نعم له بيع الحصة المذكورة لوفاء صداق الزوجة لانه دين بزمته
 الميت ففي العاديه وكثير من الكتب والعيارة لها واذا كانت
 للميت تركه حين توفي وورثته في بلد آخر وادعي انسان عليه
 مالا والوارث وطهره غائب غيبة منقطعة جعل القاضي وصيا
 لان الغيبة المنقطعة بمنزلة الموت وفي المنقضي اذا كان
 علي الميت دين فبيع العفار جاز كما لمنقول عند ابي حنيفة
 والنقول في ذلك متوافرة في الكتب المتكاثرة والله اعلم **كتاب**
الشركة سئل في دار مشتركة بالارث بني احد الشركا
 فيها بناء فما حكمه شرعا **اجاب** صرح علماؤنا بانه اذا بني بغير
 اذن الشركا وطلبت القسمة يقسم فان وقع بناؤه في نصيبه فيها
 والا هدم وهذا اذا بني باحجار والآلات هي له وان بني بنقض مشترك
 من الدار وكان بحيث لو هدم لا قيمة لما وضعه من عتبه لا يهدم
 ولا يرجع بشئ مما انفق علي العملة وان بناه من النقص المشترك
 ومن ماله فما له ملك له ينقضه والمشارك علي حكم الشركة
 كما تقدم وان اختلفوا في ذلك فالقول قول الباقي فيه بيمينه
 والبينة علي بقية الشركا المشتركين اذ هم خارجون عنه وهو
 ذو يد والحال هذه والله اعلم **سئل** في رجل بني في دار مشتركة
 بينه وبين اخيه بغير اذنه متفقا علي العارة من ماله فما الحكم
 الشرعي **اجاب** ان بني بافاضها فالباي مشترك ولا رجوع
 للباقي بما لا قيمة له اذ اهدم فبتمتع هدمه واذا طلبا القسمة
 كلاهما او احدهما تقسم ولكل واحد ما وقع في نصيبه وان بني

يطلب القسمة المنقطعة
 بغير اذن الشركا

احدم

بغير انفاضا ماله قيمة وطلب القسمة او احدهما قسمت ولكل ما وقع له من النصيب فان وقع في نصيب الباقي والاهدم بناوه واخذ انفاضا التي بناها لانها ملكه ولا يخرج عن ملكه من غير رضا قسبي على ملكه ويكون غاصبا حال البناء نصيب اخيه وشاغلا ملكه بملكه فيومس بالرفع ان طلب والله اعلم **سئل** في دار شركه يزيد احد الشركاء فيها الزام بقبلة شركاء به بعمارتها واصلاح جيطانها وممرتها وهم ممنعون هل يجبرون على العمارة ام لا **اجاب** لا يجبرون على ذلك كما صرح به غير ما واحد من علماء بنا رحمهم الله تعالى والله اعلم **سئل** في دكان مشتركة بين جماعة نصفها مشاعا وقف على جهة بر والباقي ملك آخر من استرمت بل الت الي السقوط ونابى الملاك عمارتها والمنولي يزيد ها ويطلب البهم بما وانته في تعميرها وليست قابله للقسمة ولا يتوصل المنولي الي تحصيل مقصود الواقف ما دامت كذلك فهل تجبر الملاك على مساواة المنولي في العمارة او يعرض ماله ويرجع على الملاك بما يخصهم **اجاب** صرح علماء بان المشترك اذا انهدم فابى احد الشريكين او الشركاء العمارة ان احتل القسمة لاجبر ويقسم والا بنى الشريك ثم زاحره ليرجع قال في الاشباه والنظائر في كتاب القسمة المشترك اذا انهدم فابى احدهما العمارة فان احتل القسمة لاجبر وقسم والا بنى ثم زاحره ليرجع وصرح علماء بان ايضا بان الوقف اذا احتيج الي تعميره جازت الاستدانة عليه باذن القاضي حيث لم ينتسب اجارة عينه ولو شرا مناع بالكثر من قيمته وبيعه وبصرفه على العمارة كما حرره ابن وهبان وذلك كله للمبادرة الي منفعة الوقف والاهتمام به فانظر الي هذا الامر الذي اوجبت مراعاة الوقف ارتكابه ولو امره القاضي فامنع

يكلف

يكلف المنولي عمارته ويرجع على الشريك حصته وان شاء امره باجارتها واستيفاء حصة الشريك ثم بعد الاستيفاء يرجع الي نصفه بالنصف والحال هذه وبقي ويقضي بكل ما هو انفع للوقف وفي الخلاصة في الفصل الثاني في الحايطة وعمارتها لو كانت الدارين صغيرين لكل واحد منهما وصي انهدمت وابي احدهما العمارة فالوصي يرفع الامر الي القاضي حتي يجبر على العمارة طاحونة او حمام مشترك انهدم وابي الشريك العمارة يجبر هذا اذا بقي شي اما اذا انهدم الكل وصار صحرا فان كان الشريك معسرا يقال له انفق حتي يكون ديننا على الشريك انتهي وفي الخاتمة حمام بين رجلين عاب قدره او حوضه او شئ منه واحتاج الي المرممة فاراد احدهما المرممة وامتنع الآخر اختلفوا فيه قال بعضهم بواجرها القاضي وسمها بالاجرة او باذن احدهما في الاجارة والمرممة من الاجرة قيل هذا قول ابي يوسف ومحمد لان عندهما يجوز الحجري الحجر والفنوي على قولهما في الحجر وقال بعضهم القاضي باذن لغيره اي الممتنع بالانفاق عليه ثم منع صاحبه من الانفاق به حتي يودي حصته والفنوي على هذا القول وما عليه الفنوي هو الذي صعد رايه في الجواب وما الخفنا هذا لا يظهرون الفنوي عليه ايضا فيجوز الحكم به والله اعلم **سئل** في رجل باع اخر حصته قرا نبط معلومة في فرس بثمن معلوم ثم باع المشتري الحصه لثالث وسلمها له بغير اذن من الاول فهل يكت عنه هل يضمن البايع الثاني للاول قيمة نصيبه ام لا واذا قلتم بالضمان هل تؤخذ القيمة من تركته اذا مات ام لا **اجاب** هو اعني البايع الاول مخير ان شاء ضمن المشتري منه لتعديده بسلامتها للثالث بغير اذن باي نعم فاذا ضمن المشتري منه المذكور ليس له ان يضمن المشتري منه لانه ملكه بالضمان فكان دفعه

له دفع ملكه ولا ضمان عليه اي علي المشتري الثاني لدفع المالك ملكه
كله له وان ضمن البائع الاول المشتري الثاني لا يرجع بما ضمن علي
بائعهم لانه عامل في القبض لنفسه ومن مات من اخيار تضمينهم
منها يوجب الضمان من تركته والله اعلم **سئل** في فرس مشتركة
بين اثنين احدهما له ربع فيها والاخر الباقي باع ذوالربع ربعها
لرجل وسلمها له بغير اذن الشريك هل يضمن حصته ان هلك
ويجب عليه ردها للشريك ان كانت باقية ام لا **اجاب**
نعم الشريك يتسلمها للمشتري ضامن لحصة شريكه وان كانت
قائمة يجب ردها عليه وان شاء الشريك ضمن المشتري في صورة
الهلاك والله اعلم **سئل** في فرس في يد احد الشريكين اتج
تاجا كمال طلب الشريك شيئا من تاجها ليكون في يده ونوته يبعه
منه حتى هلك بعضه عنده وبعضه عند مشتر من لم يبع منه بغير
اذن شريكه وبعضه وهبه لذي ولاية عليه لا يمكن خلاصه
من يده فهل يضمن بالمنع والتسليم للغير بغير اذنه ام لا **اجاب**
نعم يضمن اذا الشريك حكمه في حصة شريكه حكم المودع والمودع
بالمنع ضامن لما هلك عنده بعد المنع ولما باعه وسلمه للمشتري
بلا اذن شريكه او وهبه وسلمه كذلك وهو ظالم منع فيضمن
والله اعلم **سئل** في فرس مشتركة بين ثلاثة اركبها احدهم الي
اخر بغير اذن الثالث فهل يضمن له هل يضمن ان ام لا **اجاب**
نعم يضمنان ويخير في اتباع احدهما حيث كان ذلك بغير اذنه اذ قد
نقرر عند العلماء رحمه الله تعالى ان في شركة الملك كل واحد من
الشركا اجنبي في قسط الاخر وفي الهداية الدابة المشتركة
لا يركبها الشريك بغير اذن شريكه يعني فيضمن بالركوب
لتعديده والله اعلم **سئل** في فرس بين ثلاثة لو احدث نصفها
ولكل واحد من الاثنين ربعها وقع علي احدهما جرحه لحاكم العرف

دفع

دفع الفرس بامر شريكه له وهلك عنده هل يضمن الشريكان حصة
صاحب النصف ام لا **اجاب** نعم يضمن الشريكان اما الدافع
فلا توقف فيه واما الاخر فله حصة امره فيما يملك فلما سلمها
معا والله اعلم **سئل** في فرس انفق الشراك فيها علي وضعها عند
احدهم فجاء واحد منهم واخذها من عنده بغير اذن الغائب
فهل يضمن عنده بداء خرج بها هل للغائب تضمينه ام لا
اجاب نعم له ذلك اذ قد صرحوا في الدابة المشتركة بان يبيع
غاصبا باستعمالها فلا يبرأ عن الضمان الا بالرد والله اعلم **سئل**
في شريكين في فرس لا حدهما الثلثان والاخر الثلث باع صاحب
الثلثين ثلثا منها لاجنبي ولم يسله ولم ياذن له باخذها فذهب
اليها فوجدها في الصحرا فاخذها بغير اذن البائع وبغير اذن
الشريك فهل يضمن عنده هل علي البائع ضمان حصة الشريك الذي
لم يبيع ام الضمان علي المشتري **اجاب** حيث لم يسلم البائع الفرس
للمشتري لا ضمان عليه وانما الضمان علي المشتري خاصة اذا البائع
لم ينعقد بمجرد البيع علي حصة الشريك وانما يثبت التعدي لو سلم
ومما يثبت الحكم المذكور ما في البرازنة في الوديعه قال يعنى
الوديعه وقبضت ثمنها لا يضمن ما لم يقبل دفعها الي المشتري
وقد سئل فاري الهداية عن جماعة مشتركين في فرس باع احدهم
حصته من اجنبي وسلم الفرس للمشتري بغير اذن بقيت الشركا
فهل يضمن عنده فاجاب الشركا مخبرون ان شاءوا ضمنوا الشريك
وان شاءوا ضمنوا المشتري منه انتهى وانما كان كذلك لو جود
التسليم ولا تسليم من البائع في مسئلتنا والله اعلم **سئل**
في دار معدة للاستغلال بين بالغ وشيخ وامرأة سكنها
الشريك البالغ بلا استئجار حصة الشيخ سنة هل يلزم البالغ
اجرة مثل حصة الشيخ ام لا **اجاب** قد افتي كثير من المتأخرين

معلق

بوجوب اجرة المثل في ذلك صيانة لمال الشريك والله اعلم **سئل** في
شجر قطن بين رجلين قسمه احدهما في غيبة الآخر وحرق علي
حصته وترك حصته الاخر فاخرج قطنًا واخذه هل هو مخصوص
به ام مشترك بينهما كشيء **اجاب** الفطن مشترك بينهما ولا
يختص به الشريك الحارث والله اعلم **سئل** في زوج امرأة وابنها
اجتمعا في دار واحدة واخذ كل منهما يكسب على حدة وتجمعان
كسبهما سوا فحصل لكسبهما الموالا ولا يعلم التفاوت ولا النشأ
فيه ولا يمكن التمييز فهل والحال هذه يكون المال المجمع بأنواع
بكسبهما سوية ام لا **اجاب** نعم هو بينهما سوية حيث لا يميز
كسب هذا من كسب هذا ولا يختص احدهما به ولا بزيادة علي
الاخر اذا التفاوت ساقط كملق قطن السابل اذا خلط
ما النقطا وحيث كان كل منهما صاحب يد لا يكون القول قول واحد
منهما في قدر حصته الاخر فلو كان احدهما صاحب يد والاخر
خارج واختلفا فالقول لذي اليد واليمنة بينة الخارج والله
اعلم **سئل** في اخوة اربعة تلقوا عن ابيهم تركه فاخذوا في
الاكتساب والعمل فيها جملة كل علي قدر استطاعته هل تكون جميع
الشركة وما حصلوا بالاكتساب بينهم سوية وان اختلفوا في العمل
والراي كثرة وصوابا **اجاب** نعم يكون الجميع بينهم ارباعا
لكل ربع وان اختلفوا في الراي والقوة اذ كل واحد منهم يعمل
لنفسه ولا خوته علي وجه الشركة والله اعلم **سئل** في اخوين
سعيهما واحد وعاملتهما واحدة حصل لبعيها الموالا من
مواشي وغيرها والا ان يزد احدهما مفارقة الاخر وتقاسمة
المال مناصفة ويأتي الاخر فهل والحال هذه جميع ما حصل له
بعيها وكسبها مشترك بينهما يجب قسمتها بينهما مناصفة
ام لا **اجاب** نعم ما حصل له بكسبها مشترك بينهما لا يجوز

ان يختص به احدهما دون الآخر والله اعلم **سئل** في رجلين
اشتركا شركة وجوه واشترتا من جماعة بضاعة مناصفة
والزبح كذلك فحسرت تجارتهما فهل تكون الخسارة عليهما سوية
ام لا **اجاب** نعم ما خسر افعو عليهما بقدر ملكهما في الشري
وهذا الحكم ثابت عليهما سواء باشرا عفا الشرا او باشرة
احدهما لتضمنها الوكالة والله اعلم **سئل** في رجلين لهما
فدان انفق علي ان كل ما يلقي في الارض من بذر لهما بينهما فصار
كل منهما يطلب من شريكه البذر ليلقيه في الارض بينهما
فيلم له بعد كيله حتي بذرا قدر معلوما منهما فانفق ان
اخصب احد البذر من وضعف الاخر والا ان احدهما يقول لشريكه
بذري لي وبذر لك فهل يكون مغرضان من الآخر والزرع
كله بينهما ضعيفه وخصبه ام لا **اجاب** الخارج بينهما
والحال هذه والله اعلم **سئل** في مغرضين اشركوا علي ان
يعملوا للناس بغايا جروهم ويكون المتحصل بينهم سوية
فرض احدهم وتقيده به واحد منهم مرضه هل ما تحصل يعمل
بقينتهم يقسم بينهم علي ما شرطوا او يكون للمريض قدر
واحد منهم وكذلك للممرض ام لا **اجاب** المتحصل بينهم
علي ما شرطوا العامل وغيره فيه سواء لعذر وغيره كما هو
مصرح به في كثير من التون والشروح والتناوي والله اعلم
سئل في شريك اتهم شريكه بالخيانة هل يقبل كلام
شريكه في حقه ام لا يقبل ولا يلزم المتهمة من **اجاب**
لا يقبل قول شريكه في حقه ولو اراد تخليفه علي الخيانة المبهمة
لم يخلف كما في الاشياء والنظائر لكن في فتاوي قاري الهداية
ما يخالفه والله اعلم **سئل** في ثلاثة اشركوا شركة فاسدة وصحجة
ماث احدهم فادعي الذي بيده المال عند ارادة قسمه ان له كذا وصدر

شريكه وكذبه ورثة الميت هل يقبل قوله بيمينه ام لا **اجاب**
 نعم القول قول من بيده المال ان له فيه كذا وكذا اذا اليد له فيصدق
 في كل ما يقوله والله اعلم **سئل** في رجلين لكل منهما او اتي نحاس
 معدة لطبخ الدبس اتفقا على ان يوجرا ذلك والاخر بينهما
 فتعطلت انية احدهما واعانه الاخر على الطبخ في اتيتهما
 الحكم في ذلك **اجاب** الشركة المذكورة فاسدة وما طبخ في انية
 احدهما فاجرته لصاحبهما وللآخر اجرة المثل لعمله معه ومثله الذي
 تعطلت انيته ما طبخ فيها قبل ان تعطل فاجرته لصاحبهما
 وللآخر اجرة المثل لعمله معه كمن دفع لآخر دابة لبيع بئرا
 على ظهرها على ان الزم بينهما الشركة فاسدة بمنزلة الشركة
 بالعروض فالزم لما لك البر وما لك الدابة اجر مثلها وكرجلين
 لاحدهما بعل وللآخر بغير اشتراكا على ان يوجرا ذلك والاخر
 بينهما فهو فاسد ويقسم على عمل البعل والبغير والغرض
 الشاهدة لذلك كثرة والله اعلم **سئل** في ثلاثة شركاء شافوا
 من المشترك بينهم فاشى مصري باعه احدهم لرجل ذي قلم
 منه ثم دفع الثمن لاحد الشركاء فادعي واحد من الشركاء المذكورين
 على الذي بما صورته ادعي فلان بن فلان على فلان ان
 من المشترك بينه وبين كل من فلان وفلان فما شامصرا وان
 باعه الممدعي عليه بكذا من الثمن وتسلمه منه وان الممدعي عليه
 دفع ثمنه لفلان الذي هو احد شركائيه بغير اذنه وبطالبه
 بذلك عما انه لا يلي قبض الثمن الا لما شر للبيع وسأل سوا
 عن ذلك فاجاب بانني اشتريته بكذا من شركائك فلان
 الذي ادعيت اني دفعت له الثمن بغير اذنتك ودفعت له الثمن
 ويرث بسبب ذلك ذمتي هل تسمع من الممدعي هذه الدعي
 المذكورة ام لا تسمع لكون دفعه لشريكه المفاوض بغير اذنه

موجبا

موجبا لبراءة ذمته وان لم ياذن له بالدفع وبواخذ باقراره في
 الدعوي وقوله دفع لفلان الشريك بغير اذني وان كان هو المباشر
 لعقد البيع ام لا **اجاب** المقر في سائر الكتب متونا وشروحا
 وقناوي ان كل واحد من شركاء المفاوضة وكيل عن الآخر وكفيل
 لكل دين لزم احدهما بتجارة وغصب وكفالة لزم الاخر حتى ان
 احدهم لواجر عبد افان للمناجر مطالبة الاخر بتسليم العبد كما
 ان للاخر اخذ الاجر فان كل واحد منهما وكيل عن صاحبه في قبض
 الدين الواجبة في التجارة وكفيل بما وجب عليه بسببها فصار
 كل واحد منهما مطالبا ومطالبا فاذا علمت ذلك ظهر لك فساد
 دعوي الشريك الممدعي بدين قبضه شركه وان توهم بسبب
 عدم اذنه له وان كان مباشرا لعقد البيع ان له الرجوع على المشتري
 توهم باطل اذ حتى لا يسق له الدعوي بذلك وكيف والحكم
 بان الدفع لاحد شركاء المفاوضة موجب لبراءة ذمة المديون
 لكونه وكيل عنه في ذلك كما هو مستفيض في كلام علماء فاطنة
 والله اعلم **سئل** في اخوين شقيقين شريكين متفاوضين
 والكبير مفوض للصغير في التصرفات المالية والعقود
 البيعية فهل كل شيء اشتراه الصغير يكون مشتركا بينهما
 وان كتب اسمه فهو غاربه ام لا **اجاب** نعم يكون مشتركا بينهما
 الا طعام اهله وكونتهم كما هو صريح كلام المنون والشروح
 والقناوي والله اعلم **سئل** في ملاحين يعمل كل واحد منهم
 في سفينة لغيره اشتراكا على ان كل ما يتحصل من كل سفينة
 بينهم سوية على عدد السفن قل حلقا او كثر هل تصح هذه الشركة
 ام لا تصح وتختص كل سفينة باجرة حلقا **اجاب** لا تصح هذه
 الشركة فلا يقسم المتحصل على عدد السفن بل اجرة كل حمل
 سفينة لربها ولا يشاركه غيره فيها والله اعلم **سئل** في دباغني

اشتركا فاسلما أحدهما رجلا في جلود هل للأخر المطالبة بها ان
صح السلم او يراس السلم ان لم يصح وهي منصفة بشركة العنان
ام لا **اجاب** الطلب للمسلم والمسلم اليه الامتناع عن الدفع لشريكه
والله اعلم **سئل** في اسكاف اشترك مع آخر على ان يشتري له
الجلود بماله وهو يصنعها نعالا والزوج بينهما انصافا لهذا
النصف بعمله وللآخر النصف بماله هل تصح هذه الشركة ام لا تصح
واذا اقلتم لا تصح فما الحكم في الحاصل من ذلك **اجاب**
لا تصح هذه الشركة والحاصل كله لصاحب الجلود وللعامل اجرة
مثل عمله لانه عمل فيها باذنه على ان يكون له نصف ما زاد في ثمنها
وهذا فاسد كما اذا دفع جارية من بضة الى طبيب وقاعا الجها
فان يرضى فما زاد في قيمتها بالصحة فهو بينهما فانه لا يصح وللطبيب
اجرة المثل وقد رما اتفق في ثمن الادوية والله اعلم **سئل**
في سنة نفرا اشتركوا شركة وجوه على ان يشتروا لبنا من رجل
بوجوههم ويبيعوا والزوج بفدر المشتري ففعلوا وادخل اثنان
منهم رجلا ثالثا يعينها بغير اذن البقية هل يكون شركا
للسنة ام لا اثنين ام لا ولا وان عمل مع الاثنين ما اذا استخف بها
اجاب لا يكون شركا لمن لم ياذن له بالاجماع اذ بالشراء من
البائع يصير له الملك في سدس المبيع ولا يجوز لشريكه بيع شيء
من نصيبه باذنه في شركته ومن اجته له فيه وان قال له ما اشترناه
من اللبن من فلان فلك فيه ثلث ثلثنا صح وصار او كيلين عنه
في ذلك وان لم يذكر اذ لك او ما هو في معناه لا يصح وان لحفته
مشقة في العمل معها طمعا فيما عينا له فله اجر مثل عمله فافهم
والله اعلم **سئل** في فرس مشتركة باع احد الشركاء حصته منها
بثمن معلوم لرجل بدمته واشتري منه كراما وقاصصه والآن
شركا وه يقولون الكرم للشركة لا شراكنا في الفرس وهو يقول

ما بعث الا حصتي وما اشتريت الا لي خاصة هل القول له ام لهم
اجاب القول قوله انه ما باع الا حصته ولا اشترى الصرم الا له
بيمينه ان صححت دعواهم بان قالوا بعث للشركة واشتريت للشركة
وان ادعوا ان الكرم مشترك لكون الفرس مشتركة لا يلزمه يمين
لفساد الدعوي والحال هذه والله اعلم **سئل** في اخوين متخاوين
تزوج احدهما زوجة بمهر وزوج ابنته ايضا زوجة بمهر وقضي
المهرين من مال الشركة هل للاخ الاخر ان يطالبه بنصف ما وفاه له
ان تجب عليه علي ذلك ام لا **اجاب** نعم له ان يطالبه بنصف المهرين
وتجيبه لان ذلك ملحق بكسوته وكسوة اهله فيضمن حصته اخيه
واذا ائتمن ذلك يضمنه تجبس فيه ان لم يوفقه والله اعلم **سئل**
في فرس مشتركة بين اثنين تعدي عليها رجل فركبها بغير اذنها
شربها لا حدتها فانت عنه قبل ان تصل الى الاخر هل له ان يضمن
المتعدي ام لا **اجاب** لا يخلص من الضمان في حصته بعد ان تعلق
به الا بوصولها اليه او باجازه فعل المتعدي على القول بان الاجازة
تلحق الافعال وهو الصحيح صرح به في آخر الرابع والعشرين من
جامع الفصولين وذلك لما تقر بان شريك المالك اجنبي عن حصته شريكه
فكانه دفعها لاجنبي فيضمن كما اشار اليه في جامع الفصولين
ايضا في اواخر الخامس بقوله **فمن سئل** مولا نا عن مواش لها غاب
احدها فادفع الشريك الاخر كلها الى الراعي هل يضمن نصيب شريكه
اجاب انه يضمن اذ يمكنه حفظها بيد اجيره فلا يصير مودعا غيره
ولو تركها الشريك الغائب في الصحراء ولم يتركها بيده يمكنه ان
يرفع الامر الى القاضي فينصب قيدا لحفظها كذا **اجاب** والله اعلم
سئل عن رجلين اشترى خمسين قربة ليبيعاها في المزبذب
علي الحج فباعا عشرين وكسدا الباقي فسا فربا احدهما الى دمشق الشام
وقايض به فرسا وركبها الى بيت المقدس وهلك معه ولم يوجد

من شريكه اذن بذلك فهل يضمن قيمة حصة الشريك من القرب
ولا ينفذ عليه ما فعله شريكه ام يضمن قيمة حصته من القرب **اجاب**
نعم يضمن قيمة حصة شريكه في القرب ان كانت شركة ملكه لم ياذن
له بالبيع وان كان اذن له بالبيع يضمن قيمة حصته في القرب لشريكه
بركوبه اذ كل واحد من شركي الملك اجنبي في حصة الآخر فيمتنع
عليه ركوب الدابة المشتركة وذلك لما تقرر من مذهب الامامات
وكيل البيع له البيع بما عروها وبما يتيقن ان كان فينفذ بالقرس
كما ينفذ بالنقد لما صرحوا به من جواز البيع بالقرس وان كان
مقابضة وامان كانت شركة عقد وعين له مكانا فتجاوزه ضمن
فاذا عين له المنزل برب وتجاوزته الى دمشق ضمن لتخصص الشركة
بالمكان كما نصوا عليه فاطمة والله اعلم **سئل** في قرض يبيد احد
الشركاء باع منها حصة وسلمها للشري ثم ردها المشتري ليدبايعه
فأنت عنده قبل وصولها للآخر هل على واحد منهما ضمان ام لا **اجاب**
لا ضمان على واحد منهما لانه بردها الى الشري فارتفع الضمان والله
اعلم **سئل** في اربعة شركاء عتانا قال الذي بيده المال كنت استدت
من فلان كذا للشركة ودفعت له دينه هل القول قوله بيمينه ام لا
اجاب نعم القول قوله في ذلك بيمينه وقد صرحوا بان الشريك
اذا قال قد استقرضت مائة دينار واخذ عوضها ان كان المال في يد
المقرض فالقرار صحيح وله ان يأخذ المائنة صرح بذلك في شرح تنوير
الابصار نقلنا عن جواهر الفناوي والله اعلم **كتاب**
الوقف **سئل** في وقف صورته وقف على فروع وصالح
ولدي المرحوم جري بن مزاحم ثم من بعدهما على مصالح الجامع
المعروف بجامع الساطور بنا بلس بجري ذلك ابد الابدين الخ مات
فزوج فهل تصرف غلته لاجله ام لمصالح الجامع ام لغير ذلك **اجاب**
لا تصرف لاجله ولا لمصالح الجامع بل للفقير الى ان يموت الاخ الثاني

يصرف

بجري

فيصرف الى مصالح الجامع جميع غلته الوقف لان صرفه لمصالحه مشروط
بعقد بينهما وصرف حصة الاخ بعد وفاته مسكوت عنه فلا تصرف
لاخيه الا اذا كان فقيرا بجهة كونه من الفقراء والله اعلم **سئل**
في كتاب وقف على الاولاد فصل في الوقف اما ان الوقف فجعل
منها اولادها هو مخصوص باولاد الظهور ومنها ما هو مشترك بمرتب
ثم اعقب ذلك بقوله وشرطي وقفه هذا شرطها او امان
احد الموقوف عليهم عن ولدا او ولدا تنقل نصيبه له واذا مات
عن غيره فالي من في درجته ومنها ان الطبقة العليا تحجب السفلى
فهل حصة من مات عن ولدا او ولدا فيهما تنقل له عملا بقوله
المذكور ام تكون لذوي الطبقة العليا عملا بالترتيب السابق بتم
واللاحق الظاهر المراد بقوله العليا تحجب السفلى ويكون حكم
المخصوص باولاد الظهور والمشارك واحد في هذا ام حصل
اختلاف الاثنين فيه بهذا التفصيل كيف الحال **اجاب**
قوله وشرطي وقفه هذا شرطها راجع الى المشترك والخاص والمشارك
لانها واحد باعتبار مسمى الوقف والحكم فيها باعتبار الانفعال الي
الولدا وولد الولد واحد ولا ينافيه اشتراط الترتيب بين الطبقات
لانه عام خص بقوله علي ان من مات عن ولد الخ وفيه اعمال الخلايين
واللاحق موكد على عادة الواقفين من ان ياتوا بالموكدات كقولهم
طبقة بعد طبقة ونظنا بعد بطن ونسلا بعد نسل والمراد ان
الاصل تحجب فروع نفسه لا فروع غيره والله اعلم **سئل** في
محدود وقفه واقف وسبي حدوده الاربعة وداخلها مشتمل
على فاخورة ومعصرة زيتون اعني بذكر غير ان كتاب الوقف
فيه اسم الفاخورة وليس فيه اسم البدر فهل يشمل الوقف جميع ما هو
داخل الحدود عملا بالتحديد ام يخص الفاخورة دون البدر عملا
بالسمية وما الحكم **اجاب** يشمل الوقف ما احاط به الحدود

يشمل الوقف ما
احاط به الحدود

مطلب الموقوف لا يعزل
بغير حجة

منصوب السلطان
ومنصوب القاضي سنيان

وقف مشتهر مصارفه
كيف يعزل في غلته

اذا المحدث ودفع عليه الوقف وهو اسم لما بداخل الحد ودعايته انه ترك
شيئا لا يشترط ذكره اجماعا وايضا قد تقرر ان العار يقع المعرفة به
محدثه لا باسمه حتى اشترط ذكره في الدعوى والشهادة وهذا ظاهر
والله اعلم **سئل** فيما اذا ولي السلطان ناظرا علي وقف هل له عزله
بغير حجة ولا مصلحة ام لا **اجاب** منصوب السلطان ومنصوب
القاضي سنيان وقد صرح في الحاشية ان منصوب الثاني لا يعزل
بغير حجة ولا مصلحة فلكذلك منصوب السلطان اذا القاضي كالوكيل
عنه كما افاده في البحر وغيره والله اعلم **سئل** في وقف اشتبهت
مصارفه كيف يفعل في غلته **اجاب** ان لم يوقف علي شرط واقفه
يعمل فيه بما كانت تفعله القوام ام سابقا فان لم يعلم فعل القوام ايضا وعلم
اصل المصروف علي الذرية يصرف الي الكل من غير تمييز ذكر علي انثي
ولا نقد يعرطن علي بطن اسفل والله اعلم **سئل** اذا كانت القوام
فيما سبق تصرف الي كاتب للوقف معلوما هل يصرف عليه معلومه
ويبقى في وظيفة الكتابة ام لا **اجاب** نعم يصرف له ويبقى في وظيفة
الكتابة والله اعلم **سئل** في وقف فقد شرط واقفه واشتبهت
مصارفه فادعي شخص علي التكلم عليه استخفافا فيه في الحكم
حيث اشتبهت مصارفه ولا يعلم ما كانت تصرفه القوام **اجاب**
لا بد للمدعي من ان يثبت دعواه بالبينة والا لا يصرف له شيء والله
اعلم **سئل** في رجل وقف وقفا علي نفسه ثم من بعده علي ولديه
لصلبه الموجودين الان هم الخواجا بن الدين عبد القادر والزيني
اسحق البالغ الرشيد الخالي العارضيين وعلي من سجدت له
من الاولاد الذكور والاناث بينهم علي حكم الفريضة الشرعية
ما دامت البنات قاصرات عن درجة البلوغ ثم من بعده اولاده
الذكور علي اولادهم ثم علي اولاد اولادهم ثم علي اناهم
واعفا بهم مشترك الاثنان فما فوقهما بالسوية ونفرد فيه الواحد

عند

عند عدم المشارك تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلي علي ان من
توفي منهم عن ولد او ولد او ولد او اسفل منه فنصيبه لولده او ولد
ولده ونسله وعقبه علي الشرط والترتيب المشروحين اعلاه
ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا ولد ولا عقب فنصيبه
لمن يوجد في طبقة وددوي درجته من مستحق الوقف ومن
مات منهم قبل استحقاقه لهذا الوقف او لم يترك ولدا
او ولد ولا ولد او اسفل من ذلك قام في الاستحقاق مقام اصله
واستحق ما كان يستحقه ان لو كان حيا وبعد انقراض ذريته
الواقف المشار اليه ونسله وعقبه يكون ذلك وقفا علي اولادهم
المرحوم شمس الدين ابي اليسر ثم من بعدهم علي اولادهم ثم
علي اولاد اولادهم ونسلكهم وعقبهم اولاد الذكور دون
اولاد الاناث علي الشرط والترتيب المنصوص عليها اعلاه وشرط
الوقف شروطها ان يصرف الناظر علي وقفه والمنولي عليه
لبني الواقف الموجودين ات الوقف هما اصل وعارضة في كل
سنة ثمانين قطعة فضة سديمانية ولكل بنت ستحد للواقف الموقوف
في كل سنة ثمانين قطعة واذا اتوفت بنات الواقف فلا استحقاق
لاولادهن في الوقف المذكور ولا اولاد اولادهن سواء كانوا
ذكورا واناثا فان اولاد البطون ليس لهم استحقاق في الوقف
المذكور هذا لفظ الواقف مات الواقف وولده المذكوران وبناته
لصلبه ولم يحدث له اولاد بعد الوقف وبقي ابناء وابنة وبنات
ابنائه واولاد بناته فهل لا اولاد بناته الذين اباؤهم وهم من
الاجانب استحقاق في الوقف ام لا وهل لبنات ابناؤه استحقاق
ام لا واذا قلتموهن استحقاق هل لا اولادهن من الاجانب
استحقاق ام لا وهل ينقطع استحقاقهن بالبلوغ لقول الواقف
علي الشرط والترتيب المذكورين اعلاه وقد ذكر فيه في حق البنات

الصلبيات ما من فاصرات وهل استخفافهن بعد البلوغ يصرف الي
من ساواهن في الدرجة من اخوتهم وبنائهم اعماهم واخواتهم وبنات
اعماهم الفاصرات حيث لا درجة فوقهن لعدم صرفه الي ابائهم
ونزل نزعهم من الوقف منزلة موتهم فيصرف الي ذوي درجاتهم
ام يختص به اخوتهم عملا بقول الواقف علي ان من مات عن ولد
او ولد ولد الخ فنصيبه لولده او ولد ولده ومن مات منهم عن
غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب فنصيبه لمن يوجد في طبقته
فيكون صرف نصيب الميت الي ذوي الطبقة مشروطا بعدم الموت
عن الولد او ولد الولد وهذا اعني والدهن ميت عن ولد ولا يصير
تراخي الاستحقاق الي جيني بلوغ الاخت وهو اقرب الي عرض
الواقف من صرف نصيب الميت الي ولده او ولد ولده كيف الحال
اجاب لا استحقاق لاولاد البنات الذين اباء وهم من الاجانب
للشرط المصريح بعدم استحقاقهم في قول الواقف ان اولاد البنون
ليس لهم استحقاق في الوقف المذكور واما بنات الاباء فلهن
استحقاق لانهن من اولاد الظاهر لكن ما دمت فاصرات لقول
الواقف بعد ذكر الاولاد واولاد الاولاد علي الشرط والترتيب
المشروحين اعلاه وقد شرط في الصليبات واما الفصول عن
درجة البلوغ اذا لا وصافي شرط فلزم في غيرهن به واذا بلغن
صرف استحقاقهن الي من ساواهن في الدرجة ولا يختص به اخوتهم
اذ صرف استحقاقهن بعد البلوغ مسكوت عنه لم يبين الواقف
لمن يصرف بعد البلوغ فعمل فيه بصدر العارية المتقدمة ومؤذنا
انه اذا وجدت درجة اعلا من درجاتهن فهو مقسوم بين اهلها
علي الغريضة الشرعية والا ووجدت درجة مساوية فهو مقسوم
بين اهلها كذلك واما النوه المذكور في النوجد لاختصاص
اخوتهم باستحقاقهن فغير ملتفت اليه لان ما دخل في

استحقاقهن

استحقاقهن انقطعت نسبة الميت عنه فلم يبق من نصيبه
فلم يدخل في قول الواقف علي ان من مات عن ولد او ولد ولد فنصيبه
لولده الخ بل هذا استحقاق مستغل ارتفعت عن صاحب صفة الاستحقاق
بالبلوغ فيرد في الوقف علي ما اقتضته عبارة الواقف المتقدمة
ولو اعتبرنا هذا النوه لما استحق شخص مع وجود من هو
اعلاه منه كما هو ظاهر فهذا نوه ساقط الاعتبار فلينامل والله
اعلم **مسألة** في رجل وقف وقفا علي نفسه مدة حياته ثم من بعده
علي اولاده الموجودين الان وهم عبد الكريم وشهاب الدين
وامت وصالحه وام الفرج وعلي من سجدت له من اولاد علي
الغريضة الشرعية ثم بعد المذكور المذكورين اعلاه علي اولادهم
شرعي اولاد اولادهم وسلمهم وعقبهم علي الغريضة الشرعية
اما الاناث من بنات الواقف وبنات اولاده المذكور الموقوف عليهم
اذ ان خاليات عن الازواج يستحقن في الوقف علي قدر نصيب
كل واحدة منهن فاذا تزوجن سقط حقهن واذا اتعن بن
عاد حقهن علي الشرط والترتيب المشروح اعلاه فاذا لم يكن ذكر من
الموقوف عليهم واولادهم وسلمهم يعود الوقف الي الاناث
من زوجات او غير متزوجات فاذا انقضت الموقوف عليهم ولم
يبق منهم نسل ولا عقب كان ذلك وقفا علي اقرب عصبات
الواقف علي الشرط والترتيب المشروح اعلاه هذه عبارة
الواقف مات الواقف واولاده الجميع ما عدا ابنته ام الفرج وبنت
ابن ابنه عبد الكريم امرأة تدعي حجازية متزوجة ولها ابن
فهل ينحصر ريع الوقف الان في ام الفرج التي هي بنت الواقف
ام يقسم بينها وبين ابن حجازية التي هي بنت ابن الواقف
وهل لحجازية نصيب في الوقف ام الاستحقاق خاص بام الفرج
لكونها عازبة وكيف الحال **اجاب** ريع الوقف منحصر الان

الواقع
عبد الكريم شهاب الدين امت عبد الفرج
ابن
بنت حجازية
ابن

المُرَاد من أَهْلِ الْوَقْفِ مَنْ
دَخَلَ بِاللَّفْظِ السَّابِقِ مِنْ
الْوَقْفِ أَنَّ الْوَقْفِيَّةَ وَإِنْ
لَمْ يَسْتَحَقَّ بَعْدُ

المذكور

115

[illegible]

كذا الفتوى على خلاف
 قوله في الوقت وأنه يلزم
 من غير حكم الحاكم ومع ذلك
 إذا قضى بيمين الرجوع فاحسن
 حنفى صح ونفذ فاذا وقف
 ثانيا على حجة أخرى وحكم به
 حاكم صح ولزم وصار المعبر
 هو الثاني لأنه تأيد بحكم الحاكم
 فتوى حنفى وبردوى الفتوى
 لا أولى منها وبعد فتونا أني فيما
 يقع الوقت لا يزال باطلا ما بعد وقت
 حنفى قال العلامة
 الشيخ في شرح صاحب المنهاج
 في كتاب الوقت عازيا
 إلى القسمة ما نصه وفي القسمة
 وقت قدع لا توقف صح ولا
 فإن باعد الموقف عليه لفزوة
 وقضى العاض بيمين البيع نفذ في
 الجرح على وقت لم يحكم بيمين
 رد بدليل قوله لم يكن سجلا على
 مع ذلك أحمد فهو على قول الامام
 جرح وعلى قولنا المفقى به لا يجوز
 قبل الحكم بلزوم ولو قضى بذلك
 من حنفى كان باطلا وما انفى به
 في الهداية صح الحكم بيمين
 الحكم وقت قبل إعلان العاض

ابن سراج الذي الحان في لما في اطلاق مثله للنواب في هذا الزمان
من الاختلال والمثلة لانص فيها خصوصا فيما اطلعنا عليه وكذلك فيما
اطلع عليه شيخنا المذكور والشيخ بن صاحب البحر وانما استخراجها
نفقها والله سبحانه وتعالى اعلم **مثل** فيما اذا وجد دفتر سلطاني
جد يد ان الطاحونة الغلانية وقف علي زيد ثم علي اولاده واولاد
اولاده ثم وشر واذ انقرضوا كان للميراثين الشرعيين وكتاب وقف
ان زيد اوقف ثلثي الطاحونة علي اولاد الظهور دون اولاد البطون
ولا تعرض فيه للثلاث الثالث وهذه الحجة الملصقة بها هذا السؤال
لحجة الصق بها سوال كتب عليه الجواب فهل ثبتت وقف الطاحونة
المذكورة جميعها بموجب الدفتر السلطاني وتمنع اولاد البنات بموجب
قوله فيد ثم علي اولاده الخ الموجب لاجراء اولاد البنات كما صرحوا
به ام يعمل بهذه الحجة ام لا يعمل بشئ مما ذكره واذ قلتم بالاخير ولم
يوجد في الثالث تمسك بعمل به شرعا واشتبهت مصارفة
في الحكم فيه **اجاب** لا يعمل بمجرّد الدفتر ولا بمجرّد الحجة لما مر
به علما وناسخ عدم الاعتماد علي الخط وعدم العمل به كمنكوب الوقف
الذي عليه خطوط القضاة المماضين وانما العمل في ذلك بالبينة الشرعية
وكيف يعمل بهذه الحجة وهي باطلة من وجوه الاول ان اعتراف الناظر
المذكور علي بقية المستحقين من اولاد الظهور لا يجوز ولا يبطل
حقهم الثاني انه جعل الذي يخص عرفات المدعي المذكور مع من
بشركة من اولاد دبركة المزبورة قيراطا واحدا ونصف قيراط والذي
يخص عبد الغادر وابراهيم المزبور بن قيراطا واحدا ونصف قيراط
وهذا لا يقول به احد بل هو مخالف لاجماع المذاهب باسرها اذ لو
دعوي المدعيين المذكورين الذين هما عرفات وعبد الغادر
بالبينة الشرعية لوجب ان يقسم ربع هذا الثلث علي عذر وس
اولاد الظهور واولاد البطون سوية لا يفضل فيه الذكر الانثي

البيّنات المذكورة
والحجة

وذلك

وذلك بخلاف بكثرتهم وقلتهم من اين اخذ هذه القضية التي قسمها
حتي اعطي عرفات ومن يشركه قليلين كانوا وكثيرين قيراطا ونصفا
وعبد الغادر وابراهيم بانفرادهما قيراطا ونصفا وبقية اولاد الظهور
كشروا مقلو خمسة قيراط فهدى خمسة بخلاف اجماع المسلمين فكيف
يعمل بها شرعا والحكم بما خالف الاجماع باطل وهذا الحكم لا يستند فيه
الي دليل شرعي الثالث ان اصل دعوي المدعيين غير مسموعة
شرعا لجهالة المدعي بقوله وان استحقاق عرفات المذكور مع من
يشركه الخ وقد تقرر ان من جملة شروط صحة الادعوي معلومية
المدعي ومدعيه لنفسه مجهول لا يدري مقدار له وليس خصما عن
غيره الي غير ذلك من الوجوه التي لا تخفي علي اهل العلم فاذا علمت ذلك
فالاصل ان من اثبت بالبينة خفا فهو له فيجب علي القاضي ان
يطلب من اولاد البنات بيينة تشهد بمردعاهم لان استحقاق
اولاد الظهور في هذا الثلث محقق واستحقاقهم مظنون فكانوا
مدعين والبيينة علي من ادعي فاذا عجزوا عن اقامة البيينة يطلب
من الاخرين بيينة فاذا عجزوا واشتبهت مصارفة هذا الثلث
فقد صرح علما وبابا انه ينظر الي المعهود من حاله فيما سبق من الزمان
من ان قوامه كيف يعملون فيه والي من يبر فونه فيبني علي ذلك
لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك علي موافقة شرط الواقف
وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل علي ذلك واذ لم يعلم كيف كانوا
يعملون لا يعطي لاولاد البطون شئ لشك في استحقاقهم
ومع الشك لا يجوز الحكم لهم بشئ هذا وقد اطلعت علي
ما في ايدي الفريقين من الحجج والتمسكات فلم اجد ما يسوغ للقاضي
الحكم بدخول اولاد البنات في هذا الثلث الا البيينة الشرعية فليشد
القاضي نواجزه علي طلبها منهم فان لم يقيموها بمنعهم
وليسند برحشيتهم الا قتيام فيما لا يجوز من الاحكام والله سبحانه

وتعالي ولي العصمة والثوفيق سله الهداية الى سواء الطريق
 عنده وكرمه وسوانع نعمه والله اعلم **سئل** في غفاري
 جماعة نلقوه بالارث عن ابيهم عن جد لهم برز الان رجل يدعي
 انه وقف جده مستند ابا انه موجود بالدفتر السلطاني في وقف جده
 هل مجرد وجوده في الدفتر السلطاني كاف في ثبوت كونه وفعا ام لا
اجاب حجج الشرع ثلاث البينة والاقرار والنكول لا مجرد الخط
 لانه علامه لا يثبت عليه الا حكام والله اعلم **سئل** في قيمة اهل الوقف
 هل يجوز ام لا **اجاب** ان كانت قسمة تملك فهي باطلة وان كانت
 قسمة تناوب وتجوز صرح به في الفتاوى الجليلية وفي الاسعاف
 ما يؤيده والله اعلم **سئل** في ارض وقف على الذرية هل يجوز
 ان تقسم قسمة حفظ وعمارة ليعمل كل ما يميزه لنفسه لا قسمة تملك
 ام لا **اجاب** صرح في الاسعاف ان اهل الوقف لو قسموا الوقف
 بينهم لينزع كل واحد نصيبه جاز وقد ذكر اسنادا سندتنا
 الشيخ شهاب الدين الجلي رحمه الله تعالى في فتاواه ان قسمة
 التناوب فيه جائزة واستشهد له بمسألة الارض المذكورة وفي
 الفتية ضيعة موقوفة على الموالي فلهم قسمتها قسمة حفظ
 وعمارة لا قسمة تملك فيجمل ما في الخصاص والمنون والشرح من
 عدم جواز قسمة الوقف على قسمة التملك لا قسمة الحفاظ والعمارة
 توفيقا بين الكلامين والله اعلم **سئل** في ناظر وقف وكل رجلا
 باجارة مستغل الوقف وقبض اجرتة ودفعها له ففعل وعزل
 الناظر هل لناظر الجدي ان يدعي على الوكيل بما قبض ام لا وهل
 اذا انكر المعزول ايصال الخلة اليه يقبل قوله ام لا **اجاب**
 قد تغرر صحة توكيل ناظر الوقف مطلقا وناظر الغاضي اذا اعم
 له وقبول قول الوكيل في دفع ما قبضه لموكله مع يمينه فلا عبرة
 بانكار المعزول والقول قول الوكيل في الدفع يمينه لان الوكيل

سئل
 في قسمة الوقف ان كانت
 تملك بالكلية وان كانت قسمة
 تناوب تجوز

في صحة توكيل الناظر

امين

امين وقد اخبر عن ايصال الامانة فيقبل قوله بيمينه والله اعلم
سئل في اصطبل وقف منه دم جدرانه واسقفه سله ناظر
 وقفه لرجل عمره عامه وينتفع به سكانا واسكانا باجرة معلومة
 في كل سنة فسلمه المتاجر وبنى فيه بناء حتى صار دار غنية فزاد
 انسان عليه من غير زيادة الاجرة في نفسها هل ينتقض الاجارة ام لا
اجاب قال في البحر نفلا عن المحيط وغيره حانوت وقف وعمارة
 ملكه لرجل ابي صاحب العمارة ان يساجر باجر مثله ينظر ان كانت
 العمارة لورفعت يساجر باكثر ما يساجر صاحب العمارة كلف رفع العمارة
 وبوجوب من غيره لان النقصان عن اجر المثل لا يجوز من غير ضرورة
 وان كان لا يساجر باكثر ما يساجر لا يكلف ويترك في يده بذلك
 الاجر لان فيه ضرورة انتهى والله اعلم **سئل** في ارض وقف بيد
 جماعة اتخذوها كروما وبودون على عدد الاشجار قد راس المال
 والآن في الاشجار وصارت الارض ملسا تزرع وتستغل في
 كل سنة والشكلم عليها يطلب القسم لكونه انفع لجهة الوقف هل له
 ذلك للضرر البين على الوقف ام لا **اجاب** نعم له طلب القسم
 لكونه انفع للوقف وقد ترادفت كلمة العلما فاطبة على ذلك وخرجوا
 بانه يفتي بكل ما هو انفع للوقف ولا فائيل بذلك وقد صارت الارض
 ملسا تزرع وتستغل في كل سنة لانه يودي الى الضرر الكلي
 على الوقف ولا فائيل به والله اعلم **سئل** في ارض وقفها يدي
 مزارعين متعبدة لكل قدر منها في يده من قديم الزمان ادعي
 احدهم على اخوان مقدار ارضه دون ارض الآخر ويزيد ان
 يقاسمه في ذلك هل له ذلك ام لا ويبقى القديمر على قدره
اجاب ليس له ذلك ويبقى القديمر على قدره ولا يعطى
 المدعي شيئا مما في يد الاخر اذ ذلك وان كان نراهدا فقد يكون
 لمعني راء المنكلم على الوقف والاصل الصحة والله اعلم **سئل**

اخي صاحب العمارة ان
 يستاجر باجر مثله ينظر

في طلب القسم اذا كان انفع

سئل
 في ارض وقفها يدي
 مزارعين متعبدة

في رجل وقف وهو بحال الصحة منجزا وقفا على نفسه ثم من بعده
 علي ولده محمد وعلي من سيحدث له من الذكور والبنات علي الغرض
 الشرعية اما البنات فلمن الاستحقاق بالوقف اذا كن خاليات
 من الازواج فاذا تزوجن سقط حقهن وكلما نائمتن عا دحقهن
 وليس لاولاد البنات من هذا الوقف حق ثم من بعدهم علي اولادهم
 واولاد اولادهم وسلمهم وعقبهم ابدانا سلبوا وادامنا فاقبوا
 طبقه بعد طبقه وشرط الواقف المذكور شرطا في وقفه هذا
 منها ان يكون النظر في وقفه هذا لنفسه مدة حياته ثم من بعده
 لا يرشد قال يرشد من الموقوف عليهم ان قال واذا انقرض
 الموقوف عليهم ولم يبق منهم نسل ولا عقب كان ذلك وقفا
 علي اقرب عصبات الواقف واذا انقرض عصبات الواقف ولم
 يبق منهم احد كان وقفا علي مصالح حرم سيدنا الخليل عليه
 الصلاة والسلام ما مات محمد في حياة ابيه الواقف بعد ان احدث
 الله له ثلاث بنات فتزوجن واحدث الله لهن اولاد افهل يصرف
 رزق الوقف لهن ام لا ولا دهن ام لعصبة الواقف ام لحرم سيدنا
 الخليل عليه الصلاة والسلام ام لغير ذلك وهل يجري شرط التاب
 في النظر كما يجري في الصرف ام لا وهل لحل ثلثا ولهن من رزق الوقف
 وجه وما الحكم في ذلك اوضحنا الجواب مفصلا مع الله **اجاب**
 اعلم انه قد قام بكل من المذكورين مانع من الصرف اما بنات
 الواقف فليسقط حقهن بالازواج واما اولادهم فليسقط لهم
 من الوقف بقول الواقف وليس لاولاد البنات من هذا الوقف
 حق ولو قدرنا عدم هذه الجملة من كلامه والباقي علي حاله فكذلك
 لا يصرف لهم مع وجود امهاتهم لان مراعاة شرطه لزمت فيه وهو
 انما جعل لاولاد اولاده بعدهم فلا يصرف لهم مع وجودهم
 وكذلك نقول في عصبة الواقف وجهه حرم سيدنا الخليل فاذا

كان كذلك فالصرف الي الفقرا كما صرحوا به في كثير من الغروع
 المساوية لهذه الواقعة قال في الاسعاف ولو قال علي ولدي هذين
 فاذا انقرضا ففي علي اولادهما ابدانا سلبوا قال الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل اذا انقرض احد الولدين وخلف ولدا تصرف
 نصف الغلة الي الباقي والنصف الاخر يصرف الي الفقرا فاذا مات
 الولد الاخر تصرف جميع الغلة الي اولاد اولاده لان مراعاة شرطه
 لا زمة في الوقف وهو انما جعل لاولاد اولاده بعد انقرض البطن
 الاول فاذا مات احدهما يصرف نصف الغلة الي الفقرا وفي
 فتاوي شيخنا العلامة الشيخ محمد بن سراج الدين الحائري في
 مثل هذه الواقعة صرح بالصرف الي الفقرا مستدلا بما نقلناه عن
 الاسعاف فابلا والمسئول عنه مساو لهذا يعني فكان النص فيه
 نصا في مساوية فصيح الاستنباط ومثل ما في الاسعاف في الخاتمة
 والخلاصة والبرازية والناظر خاتمة وغالب كتب الفتاوي والشرح
 المطولة فاذا علمت ذلك وان الصرف امتنع بحجة الشرط وصار
 الحق فيه للفقرا وكمن هن وازواجهن بصفة الفقر علمت جواز
 الصرف اليهن والي ازواجهن واولادهم بحجة كونهم من الفقرا
 وخصوصا والوقف منجز في الصحة غير مضاف الي ما بعد الموت
 فليس من باب الوصية وقد صرحوا في مثله بجواز تناول اولاد
 الواقف الفقرا منه فندبروا ما مسئلة النظر فلا تكرار لا يرشد
 منهن بلا شبهة اذ شرطه لا يرشد قال يرشد من الموقوف
 عليهم وان قام بهن مانع عن الصرف ولذلك اذا زال المانع استحقق
 بالشرط المتقدم وهذا ظاهرا لا غبار عليه والله اعلم **مسئل**
 في دكان وقف وضع رجل يده عليه مدعي فيه الملك بالشراء من
 زيد وبني علي ظهوه بيتا وفي جوفه بنا بيتا وانشع بالدكان
 وبظهوه وجوفه مدة سنين ثم اثبت وقفه ناظره لدي الحاكم

الشرعي بالبينة الشرعية حبا وجد في كتابه المسجل بالسجل
المحفوظ وحكم به الحاكم الشرعي ورفع يده وادفع اليه المذكور عنه
هل تلزمه اجرة المثل لذلك في مدة وضع يده عليه ويهدم بناؤه
ام لا **اجاب** نعم تلزمه اجرة المثل اذا منافع الوقف مضوتة
صيانة له عن ايدي الظلمة ويهدم بناؤه ولو لم يضر بالوقف فان
ضره فهو اعني الباقي المصتبع ماله فليترصص الي انهدامه وعليه
اجرة المثل للوقف على اختيار المتأخرين وفي بعض الكتب لناظره
تملك البناء باقل القيمتين للوقف منزوعا وغير منزوع بمال
الوقف بمثله صرح في الاشياء والنظائر وكثير من الكتب والله اعلم
سئل في تقرير الوظائف والعزل عنها هل ذلك للقاضي ام للمولي
الذي لم يشرط له الواقف لانه تصرف في الموقوف عليهم بغير شرط
الواقف وذلك لا يجوز بخلاف ما اذا شرطه الواقف له كما صرح به
في البحر اخذ اما في الفتاوي الصغرى والله اعلم **سئل** في رجل
وقف عقارا على اولاده واولاد اولاده ثم وشم من جملة الوقف
دارا وكان ادعى رجل بطريق الوكالة عن ابيه ورجل آخر بالامالة
عن نفسه لدي نائب الحكم علي وكيل احد المستحقين في اجارة
دار الوقف بانه ابي وكيل اجارة الدار المدعى عليه اجرة الدار ونصف
الدكان بثمانية غروش وان الاصيل والموكل يستحقان في الغلة
الذرع ويطلبان وكيل الاجارة المذكورين شرطين منها فاجاب
الوكيل بان خليله لرجل من ذرية الواقف كان قد منع الاصيل
والموكل من ريع الوقف بحكم نائب الحكم بعد دعوي صحيحة
شرا حضرا المدعى ان شاهدين شهدا ان الاصيل واخوته اولاد
ابراهيم وان الموكل من ذرية الواقف فحكم نائب الحكم باستحقاق
ريع الوقف وامر الوكيل بدفع ما يخص الاصيل والموكل ومن شركهما
من الاجرة المذكورة وهو قرشان فهل ذلك صحيح ام لا **اجاب**

مطل
تقرير الوظائف والعزل عنها

هذا الموضع
منه السلام
في جواب ما سئل في تقرير
الوظائف والعزل عنها

هو

هو غير صحيح لان وكيل اجارة الدار والدكان لا يصلح خصما لمن يدعى
استحقاقا في الوقف لانه ليس بما وكل فيه ففي جامع الفصولين وكيل
اجارة الدار اذا ادعى الساكن انه يحل الاجرة لموكله وبرهن بوقف
ولا يحكم بقبض اجرته حتى يحضر الغائب بل ولا المستحق يصلح خصما
لمستحق آخر والدعوي في اثبات الوقف او الملك للمدعى انما
هي على ناظره لا على وكيله في اجارة او قبض غلة او عمل من اعمال
الوقف فكيف تسمع الدعوي على وكيل احد المستحقين في اجارة
دار الوقف وتنفضي للمدعى وشرط صحة القضا مفقود وهو الخصم
المقضي عليه وايضا شهادة الشاهدين بان الاصيل واخوته
والموكل من ذرية الواقف لا تكفي حتى تبين ان ابن البنت لا يدخل
مع ان الذرية لمطلق النسل فلا يصح حتى تبين ببياننا لا يتخلل
فيه اني ولا تكفي الشهادة بانه من ذرية كما لا تكفي الشهادة بانه
من قرابته حتى يفسر القرابة والعجب من امره بان يدفع ما يخص
الاصيل والموكل ومن شركهما والحال ان من شركهما المرسل الدفع
ولم يدفع الاستحقاق وهو مقضي له وايضا الوكيل عن ابيه
لم يظهر من عبارة الحاكم هل هو وكيل بقبض استحقاقه او بدعوي
استحقاقه فان كان الاول وهو الظاهر من قوله وامر الوكيل
بدفع ما يخص الاصيل والموكل ومن شركهما وهو قرشان
لا يصح كونه مؤعيا لاستحقاقه في الوقف لانه وكيل في مجرد
القبض وهو خصم فيه لا في اثبات استحقاقه فافهم والله
اعلم **سئل** في وقف اهلي وقفه ابو الواقف على نفسه ثم علي
اولاده المذكور والاثبات تعاقبت عليه نظاره يصرفون ريعه بين
اولاد الظهور والبطون للذكر مثل حظ الانثيين ناظر بعد
ناظر مرة تزيد على ما ثم واربعين سنة الى ان توفي عليه الاث
ناظر صرف على اولاده الظهور والبطون كما جرت عليه النظائر

من قبله مدة تزيد على عشر سنوات انبا عما هو في كتاب وقعه
المسجل في السجل المحفوظ فنع الان من العرف على اولاد البطون
منكون الوقف صادرا عن ابي الوفا المزبور ومدعي ان الوقف
من قبل الشرفي يونس بن ابي الوفا المزبور وهو عاقل الوقف
وانه خاص بالذكور دون الاناث واولادهن وابرن من يده لدي
نايب الحكم حجة عليها تناقيد القضاة الماضين واحدا بعد واحد
بها مكتوب ان الشرفي يونس وقف الاماكن المذكورة على نفسه
شرفي ولدي اخيه ابي الوفا وشقيقه ابي البقا ولده ابي
السعادات شرفي انما لهم المذكور دون الاناث فقرر بوجه وكيل
شخص من اولاد البطون في قبض استخفا فمكت الوكيل
ولم يبد دفعا فكتب نايب الحكم للناظر حجة بمنع اولاد الاناث
بمجرد الحجة المقررة لديه ومن جملة ما كتب بها عرف يعني نايب
الحكم الوكيل ان وقف الشرفي يونس مختص بالذكور ولا شيء للاناث
ولا لاولادهن بموجب شرط الوقف المحكي والمشرح في الجهم
الحجة المذكورة ولم يكن بيد الناظر كتاب وقف ثابت بذلك ولا
اقام بينة تشهد على ما ادعاه فحكم نايب الحكم في وجه الوكيل
المذكور بمجرد الخط بانه وقف يونس وانه خاص بالذكور دون
الاناث واولادهن عملا بمجرد الحجة المقررة لديه وكتب له بذلك
حجة وانه سري حكمه الواقع على الوكيل المزبور على من يوجد من
ذرية الاناث معللا بان الواحد منهم خصم عن الباقيين فهل
حكم القاضي عليهم جميعا بمجرد هذه الحجة صحيح ام غير صحيح
وتعمل بكتاب الوقف الموجود المسجل بالسجل المحفوظ وبصرف
النظر عليهم بموافقته ولا يعمل بمجرد الحجة التي تناقض ذلك
اجاب الحكم بمجرد الحجة لا يصح لا سيما مع صرف النظر السابقين
الموافق لكتاب الوقف المسجل في السجل المحفوظ فقد صرح في الخبر

بانه

بانه اذا اشتبهت مصارف الوقف ينظر الى المجهود من حاله فيما سبق
من الزمان من ان قوامه كيف كانوا يعملون فيه والى من يصرفون فيه
على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يعملون ذلك على موافقة شرط الوقف
وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك انتهى وفي كتاب الوقف
للخفاف وهذه الاوقاف التي تقادم امرها ومات الشهود عليها
فما كان لها رسوم في دواوين القضاة وهي في ايدي القضاة اجريت
على رسومها الموجودة في دواوينهم استخانا وقد سئل بعض
العلماء عن هذه المسئلة فاجاب بقوله اذا وجد شرط الوقف فلا
سبيل الى مخالفته واذا فقد عمل بالاستفاضة والاستيارات
العادية المستمرة من تقادم الزمان والى هذا الوقت انتهى وقد صرح
بانه يحل حال المسلم على الصلاح ما لم يكن فيجب ان يحل حال من سبق
من النظر على انهم كانوا يعملون على موافقة شرط الوقف ولا
يحل فعلهم على المخالفة له لانه فسق فيستبعد عن المومن وهذا
ظاهر ولا شبهة في خلل الحجة التي كتبها نايب الحكم لانه جعل
وكيل المستحق في الوقف قبض استخفا فخصما ليس
وكيلا فيه وهو اثبات وقف عن الشرفي يونس وابطال كونه
عند ابي الوفا واختلاف المصارف ومنع الاناث واولادهن
فهو شبه بوكيل قبض غلة الدارين ساكنها زبد المناجر اذا
ادعي المناجر انما ملكه واقام عليه بينة انها ملكه فانه
لا يكون خصما في ذلك اجماعا ولا ينفذ الحكم على الموكل لان الوكيل
ليس خصما في ذلك فكيف يسري الحكم عليه على ساير من يوجد من
ذرية الاناث معللا بان الواحد منهم خصم عن الباقيين ما هذا
الا جهل عظيم نعوذ بالله من الزيع والضلال وتبرأ الى الله
تعالى عن جهل الجهال والله اعلم **سئل** في ارض وقف مودة
للزراع بالحصة مات مزارعها عن اثنين وبنات وابن فاخرا بن

الابن يزرعها بالحصه كما كان جده يفعل مرة تبلغ اربعين سنة
 بعد ترك البنين المزارعتها باختيارهم والا بن يزدون رفع يد
 ابن الابن عن مزارعتها هل لهم ذلك مع تركهم الاختيار هذه
 المدة ام لا **اجاب** ليس لهم ذلك فقد صرح علما وانما بان حق
 المزارع يسقط بترك الارض اختيارا في الارض التي هي بالحصه
 سواء كانت ارض وقف او ارض بيت مال ولا يجري فيها الارث
 والله اعلم **مسئله** في رجل استهلك من مهر ابنته خمسه واربعين
 قرشا ثم فرغ لها من نصف ارض وقف مخرجه بيده نظير المبلغ المذكور
 هل يصح ان تكون ارض الوقف عوضا عما استهلكه ام لا **اجاب**
 لا يصح ذلك لانها ارض الوقف المحكوم به لا يجوز لزواله
 بالحكم عن ملك الواقف لا الي مالك فلا يجوز ان يكون عوضا عما استهلكه
 من مهر ابنته والله اعلم **مسئله** في امكان متعدده تعددت
 الباعه فيها واحدا بعد واحد ومضي علي بيع الباعه الاخير
 منها مدة سنين والا ن ادعي هذا الباعه انها وقف علي جماعة
 معلومين من قبل جدهم فلا ن بن فلا ن هل تسمع دعوى بعد بيعه
 ام لا وهل يستوي الحال بين ان يكون الباعه وكيله او اصيلا **اجاب**
 لا تسمع كما نص عليه اكثر علما فان قال قاضي خان رجل باع عقارا ثم
 ادعي انه باع ما هو وقف اختلف المتأخر فيه والصحيح انه لا تسمع
 وفي الزيلعي لا تقبل وهو صواب واحوط وفي فتح القدير من
 باب الاستحقاق باع عقارا ثم برهن ان ما باعه وقف لا يقبل
 لان مجرد الوقف لا يزيل الملك وفي التاثيرانية ولو باع عقارا
 ثم برهن انه باع وهو وقف لا تقبل وفي فصول العادي رجل
 باع دارا ثم ادعي انها كانت وقفا فان اراد تخليف المدي عليه
 ليس له ذلك لان التخليف يعتمد صحة الدعوي ودعواه لا تصح
 وان افاد بالبينة علي ما ادعي اختلفوا فيه قيل لا تقبل لانه

تناقض

تناقض وقيل تقبل ثم قال وينبغي ان يكون الجواب علي التفصيل
 ان كان الوقف علي قوم باعيا منهم لا تقبل البينة بدون الدعوي
 علي الكل وان كان علي الفقراء والمسجد عندهما تقبل وعندايب
 حنيفه لا تقبل وذكر رشيد الدين هذا التفصيل وهكذا فصل الامام
 الفضلي وهو المختار وهو فتوي ابي الفضل الكرماني والنقل في
 المسئلة منفيض ولا شبهة ان الوكيل في البيع اصيل في حقوقه
 فلا فرق في ذلك بين كونه وكيله او اصيلا ولذا اطلقوا الجواب
 في المسئلة ولم يعرفوا ابيها وهذا الاغيار عليه والله اعلم **مسئله**
 فيما اذا قرر المتولي في وظائف الاوقاف هل يصح مع وجود القاضي
 ام لا **اجاب** نعم في الاشياء والنظار الفاعلة السادسة عشر
 الولاية الخاصة اقوي من الولاية العامة ووقع عليها فروعا ثم قال
 وعلي هذا لا يملك القاضي التصرف في الوقف مع وجود ناظر ولو من
 قبله انتهى وقال في البحر وفي الفناوي الصغري اذا مات المتولي
 والواقف حي فالراي في نصب خيم ائالي الواقف لا الي القاضي فان
 كان الواقف ميتا فوصيه اولى من القاضي فان لم يكن اوصي الي احد
 فالراي في ذلك الي القاضي انتهى فاذا ان ولاية القاضي متأخرة
 عن المشروط له ووصيته ويستفاد منه عدم صحة تقرير القاضي
 في وظائف الاوقاف اذا كان الواقف شرطا للتقرير للمتولي وهو
 خلاف الواقع في الفاهرة في زماننا وقبله يسير انتهى كلام البحر
 وفي النهر وظاهره انه لو كان يعني المستحق للوقف ناظرا ملك
 الاجارة والدعوي فان ابي اجرها الحاكم بقني هل له ولاية الاجارة
 مع عدم ابايه بحكم الولاية العامة جزم في الاشياء والنظار
 بانه ليس له ذلك اخذ اماما فتى به الشيخ فاسم من انه لو شرط التقرير
 للناظر ليس لغيره ولاية ذلك ولو كان قاضيا ويدل عليه ما في
 القضية القاضي لا يملك التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه
 ولو كان منصوبه انتهى وفي البحر شوش الجواب في مسئلة

مطلقا لولا انه في
 الوقف لا يملك
 الا في اوقاف
 الفقراء والمسجد
 عندهما

الجواب لا يملك
 الا في اوقاف
 الفقراء والمسجد
 عندهما

الاجارة والحاصل ان المسئلة بخصوصها لا نص فيها ولكن القاعدة المشهورة وهي الولاية الخاصة التي تنطق بان الناظر المشروط له النقر بقررت شخصاً فهو المحترى دون تقريير القاضي اذ لا يملك ذلك معه اما لو لم يشترط له ذلك فلا ولاية له في التقريير فلا تشمل القاعدة كما هو المفهوم من قولهم اذ كان الواقف شرط التقريير للموتوي ومفاهيم التصانيف معمول بها فاذا ارفع للموتوي ذلك بجيبه بانه ان كان الواقف شرط له التقريير في الوطاييف فتقريره هو المحترى لا تقريير القاضي فان لم يشترط له فالمحترى تقريير القاضي والله اعلم **سئل** في واقف نص في كتاب وقفه على ان تقريير الوطاييف لنافية للناظر بقوله يقري الناظر فهل يكون التقريير المذكور للناظر ام لا **اجاب** ولاية القاضي في تقريير الوطاييف متاخرة عن الناظر المشروط له التقريير من الواقف فلا يصح تقريير القاضي معه والله اعلم **سئل** في وقف صورته انشاء الواقف وقفه هذا علي ولده الصغير حسن وعلي من سيحدث له من الاولاد الذكور خاصة دون الاناث ثمن من بعدهم علي اولادهم ثم علي اولاد اولادهم ثم علي اولاد اولادهم ثم علي اولادهم وانما لهم الذكور دون الاناث علي ان من مات منهم ومن اولادهم وانما لهم من ولد او اسفل منه ان شغل نصيبه الي ولده او الاسفل منه وعلي انه من مات من اولادهم واولاد اولادهم عن غير ولد اولادهم ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الي من هو في درجته بعدهم في ذلك الاقرب فالاقرب للموتوي وعلي انه من مات منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم وانما لهم قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف وترك ولداً او اسفل منه استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه والده ان لو كان حياً وقام مقامه في الاستحقاق فاذا انقضت الذكور علي هذا الترتيب المذكور عاد ذلك وقفاً شرعياً علي اولاده الاناث ان كن موجودات فان لم يكن فعلي الموجود

مطلب
نص في كتاب وقفه على ان
تقري الوطاييف للناظر

من

من اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم علي الشرط والترتيب المذكور اعلاه فاذا انقضت عن اخرهم وخلفت الارض منهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد وقفها علي سباط سيدنا الخليل صلي الله علي نبينا وعليه وسلم فان تعذر الصرف علي السباط المذكور عاد ذلك وقفها علي الفقراء والمساكين من امته محمد صلي الله عليه وسلم فحدث للواقف ولد اسمه محمد ثم مات اخوه حسن المذكور ونصرف محمد المذكور في جميع الوقف ثم مات محمد عن بنت ثم ماتت البنت عن ابن اسمه محمود وعن بنت اسمها صفية ثم مات محمود عن ابن اسمه محمد ووصفية ابن اسمه صالح في رتبة محمد المذكور اذ هم بهذه الصورة ابن ابن بنت ابن بنت وقد استقل محمد المذكور بالوقف ومنع عمته صفية وابنها عنه فهل لا يستغفله به ومنعه لها عنه وجه ام لا وجه لذلك وما وجه استحقاق بنت محمد بن الواقف الذي ترتب عليه استحقاق اولادها واولاد اولادها مع قول الواقف واعتقابههم الذكور وقوله فاذا انقضت الذكور علي هذا الترتيب وقد كنتم افدتهم الحكم في ذلك وعللتم بما نفا عسى فهمه عن بعض الناس والمسئول الان ابصاح ذلك ليزول الوهم **اجاب** اما استغفال محمد بن محمود بالوقف دون عمته فلا يسبق اليه فهم فاهم خلفه عن هو بفروع الفقه المستنبطة من اصوله عالم وان سبق الي فهمه انه ذكر ابن ذكر فقد فاته ان جدته المدي بها انثى واذا اعتبرنا الذكور بن قيدا للآباء والابناء فلا استحقاق لها ولا لابنها ولا لبنتها اما هي فليكونها انثى وكذا ابنتها واما ابنتها فليكونه ابن انثى واذا لم تستحق هي ولا ابنتها ولا بنتها فمن ابن ياتي استحقاق ابن ابنتها محمد والشرط ان شغل نصيب من مات من اهل الوقف من ولداً او اسفل منه له وليس علي هذا الزعم الذي سببني فسادة محمود وصفية وامهما من اهل الوقف وعلي هذا الزعم الفاسد



يكون الوقف لجهة السماط لا انقطاع الذكور المنسوبين الى الوقف
 اذ محمود ليس منسوب اليه وانما هو منسوب لابييه وابوه ليس من
 ذرية الوقف بل هو اجنبي عنه ولو اعتبرنا هذا لم يصرف الوقف الى
 السماط بموت محمد ابن الوقف لكننا نظرننا نظرا اصوليا موافقا لغرض
 الوقف وهو ان العام نص في افرادة يعارض الخاص فيسحق
 اذا كان متأخرا عنه فنظرنا الى قوله واعقابهم المذكور فرائبنا
 مشقة ما علي قوله علي انه من مات منهم ومن اولادهم وانما لهم
 عن ولد او اسفل منه انتقل نصيبه الي ولده او لا اسفل منه فسحقنا
 به فاعطينا بنت محمد الذي هو ابن الوقف استحفاق ابيها عملا بهذا
 العام المتأخر اذ لا يشكر شاكر في دخولها تحت قوله علي انه من مات منهم
 الخ اذ محمد منهم وبنته داخله في سمي الولد اذ هو اعلم من الذكر والانثى
 ولولا هذا الاعتبار لم يكن الاستحقاق وجهه وبه كانت تنقطع هذه
 الجهة لان الوقف والحال هذه يكون علي الذكور من اولاد الذكور
 وموت محمد انقطع الذكور من اولاد الذكور والجهة الثانية التي
 هي جهة اولاده الاناث فان لم يكن فعلي الموجود من اولاده من جهة
 فتعين للسماط علي هذا الاعتبار لكننا نظرننا الى اعتبار المتأخر من الشروط
 كما صرح به الامام الخفاف الوينا عان الاعتبار عما تقدم خصوصا
 وغرض الوقف اختصاص الوقف بمن ينسب اليه اولاً من كل جهة
 فاذا تعذر فمن ينسب اليه بجهة متأخرة قوله في اخره فاذا
 انقرضوا عن اخرهم وقلت الارض منهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب
 عا ذلك وقفاً شرعياً علي سماط سيدنا الخليل وبتقاء بنت محمد يعني
 النسل فلا يصرف للسماط معها واذا استحققت استحق اولادها
 واولادها محمود وصغيفة فانقسم عليها مناصفة لعدم اشتراط ذرية
 الذكر وموت محمود انصرفت حصته لولده فقط عملاً بقوله علي ان
 من مات منهم ومن اولادهم الخ ولو اعتبرنا قيد الذكور في الالباء

والابناء

والا بنا شرطاً فيهم للاستحقاق لزم استحفاق ابن ابن بنت بنت
 بنت بنت ابن الوقف وان سفلت بنت بنت بنت المتخللة وحرمان
 بنت ابن الوقف وهولاء بواقف غرض الوقف وقد صرحوا بوجوب
 مراعاة غرضه حتي نص الاصوليون ان الغرض يصلح مخصصاً وقد كان
 عرض علي هذا السؤال مرة وليس لصغيفة فيه ذكر فافتنيت بالخصار
 الوقف في محمد ابن محمود لعدم المزاحم وكذلك افتي الشيخ حسن
 الشربلالي وبتقدمه علي جهة السماط ولم يتعرض لجهة صغيفة لعدم
 ذكرها فلا يتوهم اختصاصه بالوقف دونها لذلك كيف وهي اقرب
 للوقف منه وقد قال يقدّمهم الاقرب فالاقرب للمتوفي فاذا اعتبر
 الاقرب فالاقرب للمتوفي فاغنياره الاقرب فالاقرب اليه اولي ولولا
 قوله علي ان من مات منهم ومن اولادهم الخ لوجب بها واما قوله فاذا
 انقرض الذكور علي هذا الترتيب المذكور فمعناه اذ انقرضوا هم
 واولادهم وانما لهم من اولادهم وانما لهم من اولادهم وانما لهم
 وقد ذكر في شرطه ان من مات منهم ومن اولادهم وانما لهم من اولادهم
 اسفل منه انتقل نصيبه الي ولده او لا اسفل منه فهذا هو الترتيب
 المذكور فاما من ترشده من نامل فيما قلناه وراعي الانصاف وجانب
 الاعتساف ظهر له الحق الذي لا محيد عنه والرجوع الي الحق
 خير من التماس في الباطل والحق احق ان يتبع والله اعلم **مسألة**
 في وقف **حكم** حاكم حقيقي او غيره بلزومه بعد استيفاء شرائط
 الحكم من وجود المدعي الشرعي والمدعي عليه كذلك هل لحاكم اخر حقيقي
 او غيره ان يحكم بنقضه وجوان بيعه للوقف او غيره ام لا وهل
 اذا كان في كتاب الوقف ما يصح باعتباره الحكم بنقضه وكان الوقف
 في نفس الامر مالا يصح معه النقص كما شرح ولم يكتب ذلك فيه
 وقامت بينة شرعية عليه من بيع ونحوه **اجاب** بعد ان حكم بالزوم
 علي وجهه حاكم شرعي لا سبيل الي ابطاله ونقضه لان ملك الوقف

زال عنه بالقبض لا الي مالك وهو بعده لازم نافذ ماض لا يرد عليه انقضاء
فلو نقضه حاكم بناء على انه لم يقع فيه حكم حاكم بالزوم ثم تبين انه وقع
فيه ذلك بالبرهان الواضح البيان للحكم فيه بالبطلان وعاد الوقف على
ما كان كما كان وانقض جميع ما ترتب عليه من بيع ونحوه بالاجماع وقد
صرحوا بان الاعيان في الشروط لما هو واقع لا ما كتب في مكتوب الوقف
فلو قيمت بيته بما لم يوجد في كتاب الوقف عمل بلا ريب وذلك لان
المكتوب خط مجرد ولا عبرة بمجرد الخط ولا عمل به بل هو خارج عن
حجج الشرع الشريف والاعيان لما قامت به البيينة ومن المصريح به عند
علمنا بان الدفع يصح بعد الحكم كما يصح قبله على الصحيح المقتضى به
ودعوى الواقف او الناظر للزوم بحكم حاكم شرعي على وجهه بعد الحكم
بالبطلان دفع وهو مقبول كما شرحنا وهذا اما لا شبهة فيه والله
اعلم **سئل** في وقف لم يحكم بلزومه حاكم اذا بيع وحكم بصحة بيعه
قاضي يصح ويكون ابطالا له ام لا **اجاب** نعم يصح وبطل الوقف كما
في غالب كتب المذهب وطريق القضاء بلزومه كما في الحاشية ان يعلم
الواقف ما وقع له المتولي ثم يبرئ الرجوع فينازع المتولي بعدم الزوم
وتخصمان الي القاضي فينقض بلزومه فاذا فعل كذلك فليس للقاضي
ابطاله واذا لم يكن كذلك فله ابطاله اذ الحكم بلزوم الوقف بلا منازع
لا يوجب لزومه قال في البحر نقله عن البرازية اما اذا بيع الوقف
وحكم بصحته قاض كان حكما ببطلان الوقف انتهى ثم قال بعده
قلت انه في وقف لم يحكم بصحته ولزومه بدليل قوله في الخلاصة
ان لم يكن مسجلا اي محكوما به وتامه فيه والله اعلم **فعل**
فيمن وقف عقارا كاملا وشاعا صفقة واحدة وكتب الموثق في
في كتاب الوقف وحكم الحاكم المشار اليه اعلاه بصحته ولزومه
بعد تقدم دعوى صحيجته شرعية صدرت في ذلك ورد الجواب
عنها فهل هذا حكم بالصحة واللزوم ام لا بد من بيان الدعوى والمدعى

والمدعى

والمدعى عليه والحادث والحكم الشرعي وهل اذ ابيع القاضي شيئا
من عقار هذا الوقف يكون حكما بابطال جميع الوقف ام بما ياعه
اجاب الاصل الصحة واستيفاء الشروط مطلقا في الوقف وغيره
والنفي لا يحيط به الا علم الله تعالى فاذا نزع في صحته واستيفاء
شرايطه فالقول لمديعها وبيع القاضي ان كان على وجه الاستبدال
المستوفي شرايطه يصح والا لا والا اصل ايضا في الاستبدال استيفاء
شرايطه علما بحسن الظن الذي هو الاصل في المومن ولا يكون
بيعه حكما بابطال جميع الوقف اذ لا وجه له والله اعلم **سئل**
فيما لو اطلق القاضي لو ارث الواقف بيع الوقف الذي لم يحكم بلزومه
حكما على وجهه بان لم يقع بعد حادثه من خصم شرعي على خصم شرعي
فباع الوارث الوقف هل يصح ام لا **اجاب** نعم يصح قال في مجمع
الفناوي وفي فتاوي صدر الاسلام القاضي اذا اطلق بيع وقف
غير مسجل ان اطلق لو ارث الوقف يكن ذلك منه حكما ببطلان
الوقف ويجوز البيع وان اطلق لغير وارثه لا لان الوقف لو بطل
يعود الي ملك وارث الوقف وبيع مال الغير لا يجوز وفي الخلاصة
واما اذا اطلق القاضي واجاز بيع وقف غير مسجل هل يوجب نقض
الوقف اجاب الشيخ الامام طهبر الدين انه لو اطلق لو ارث الوقف
يجوز البيع ويكون حكما بنقض الوقف وان اطلق لغير الوارث
فلا انتهى ومثله في كثير من كتب علمنا والمواد بقولهم اذ لم يكن
مسجلا اي محكوما به على وجهه واصلة طاهر وهو انه قضا بقول
الامام فينفذ وكيف لا وقد جزم بقوله غالب اصحاب المتنون
والله اعلم **سئل** في رجل وقف عقارا وشققا من عقار له حكم
شرعي وكتب ما حاصله وقف على نفسه ثم علي ولديه وابن اخيه
ثم علي اولادهم الذكور وذات الاثنت ثم علي اولاد اولادهم كذلك
ثم وشتر وجعل النظم لنفسه ثم لا يرشد فالارشد الي ان كتب ورفع

الوقف يد ملكه ووضع يد نظره ثم ذكر وحكم بموجب حكما
شرعيا ولم يكن الحكم بعد رجوع عنه ونزاع فيه ما ان الوقف
فلمحقت ابنة الديون الفادحة فباع الشقص بعد ان اطلق
الفاضي الشرعي له ببيعه فباعه وحكم بصحة البيع وتسليمه للمشتري
فتسلمه فهل حيث لم يحكم بلزوم الوقف حاكم بعد دعوي صحيجته
وكان على نفسه وكان مشاعا لم ينقض حاكم بجواز قضاء مستوفيا
للمشروط يصح البيع وبطل الوقف فيه ام لا **اجاب** نعم يصح
البيع وبطل الوقف حيث لم يكن محكوما بلزومه حكما مستوفيا
لشروطه ففي الخلاصة اذا كنت يعني الفاضي شهد بذلك وفي النكاح
باع ببيع جازا يصح ما كان حكما بصحة البيع وبطلان الوقف
واصل هذا في بيع الحام الصغير وما اذا اطلق الفاضي واحاز
بيع وقف غير مسجل يعني غير محكوم بلزومه هل يوجب نقض الوقف
اجاب الامام طهيري الدين انه لو اطلق يعني الفاضي لو ارث الوقف
بجور البيع ويكون حكما بنقض الوقف وان اطلق لغير الوارث
فلا اما اذا بيع الوقف وقضي الفاضي بصحة البيع كان حكما بطلان
الوقف انتهى وقد سئل شيخ الاسلام مفتي الانام ابو السعود
الحادي مفتي الروم عن وقف باع شيئا من وقفه الصحيح وسلمه
الى المشتري ومضي سنون هل يبطل الوقف ببيع ذلك الشيء
ام لا **اجاب** ان لم يكن مسجلا يعني محكوما بلزومه وقد باعه
براي الفاضي تبطل وقفية ما باعه والباقي على ما كان نظره في منع
الخغار وفي فتاوي صاحب المنح سئل عن وقف لم يسجل هل
اذا حكم فاض ببيعه يصح حكمه وبطل الوقف **اجاب** نعم يصح
الحكم وبطل الوقف قال في البرازية اذا بيع الوقف وحكم بصحته
فاض كان حكما بطلان الوقف قال وذكر شمس الاسلام اقتصر
الوقف واحتاج الى الوقف يرجع الى الحاكم حتى يفسخ ان لم

بطل
نقض الوقف

يكن

يكن مسجلا وهذا ظاهر على مذهب الامام واما على مذهبهما فيصح
ايضا الوقوعه في فصل مجتهد فيه ونحوه في خلاصة الفتاوي والمسئلة
شبهة والنقول فيها كثيرة والله اعلم **سئل** فيما اذا وقف شخص
وقفا وحكم به الفاضي ثم الحق الوقف به غفارا ومات الوقف فباع
ابنه الوقف الملق وحكم الفاضي بصحة بيعه هل ينفذ ببيعه
ولا يكون حكمه حكم الاول ام لا ينفذ ببيعه ويكون حكم الفاضي في الوقف
السابق حكما في الله حق **اجاب** لا يكون الحكم في الوقف السابق
حكما في الله حق باجماع العلماء فيثبت له اي لاحقا احكام الخالي عن الحكم
فاذا باعه الوقف او وارثه وحكم الفاضي بصحة بيعه نفذ
الوقف لا يزول عن ملك الوقف الا بقضاء الفاضي والقضاء في التنفيذ
لا يكون في المناخر فينفذ ببيعه حيث قضى بصحته الفاضي لانه في
فصل مجتهد فيه والله اعلم **سئل** عن حاكم هنلي حكم بصحة بيع
حصة معينة موقوفة على جهة بر لجهة وقف آخر اشتراها
ناظره الشرعي لها على فاعده مذهبه الشريف بمسوغ له فيه
شرفه الى حنفي فامضاه في وجه ناظره البائع المرفوع بعد
المرافعة واستيفاء شرائط صحة الحكم المقررة والان البائع
يدعي فساد البيع ويطلب التمسك به هل له ذلك بعد حكم الحنفي
وامضاء الحنفي وتنفيذه لحكمه على وجهه الشرعي ام لا **اجاب**
الذي يجب ان يعول عليه في ذلك انه لا تصح دعواه ولا بعد
ما ذكره هو فصل مجتهد والحكم برفع الخلاف فيه حيث كان الحنفي
براه وقد قال علما ونافي مسئلة الاستبدال اذا كان الفاضي فيها من
اهل الجنة فالنفس به مطمئنة والله اعلم **سئل** في وقف
اكرهه علي بيع وقفه المحكوم به هل ينفذ ببيعه ام لا ينفذ وعلي
تقدير عدم الاكراه بان باع طابعا هل ينفذ ببيعه ام لا وهل تقبل
بيئته بالوقف بعد بيعه ام لا **اجاب** بيع المكره غير نافذ مطلقا

وسيع الوقف المحكوم به غير جائز فاذا ثبت احد الامر من اعني الاكراه
او الوقف المسجل بوجه الشرعي رد الوقف الي وجهته ورفع
بدل المشتري عنه باجماع من العلماء رحمهم الله تعالى وقد تقدم ما لا افتا
في مسألة البيع ثم دعوى الوقف بعده واجبنا بما عليه الممول في
الاقتنا والقضاء وهو التفصيل بين دعوى الوقف المحكوم به وبين غير
المحكوم به فتقبل بينة البائع في المحكوم به دون غيره قال في فتح القدير
من باب الاستحقاق باع عقارا شرع بهن ان ما باعه وقف لا يقبل
لان مجرد الوقف لا يزيل الملك بخلاف الاعناق ولو برهن انه وقف محكوم
بلزومه تقبل انتهى قال في منح الغفار بعد نقله لما في فتح القدير
وهذا التفصيل حكاه عن بعضهم وعزاه الي في فتاوى رشيد الدين
فينبغي ان يعول عليه في القنا والقضاء انتهى قال الحاصل انه اذا ثبت
الاكراه في البيع وحده فهو كاف في رفع البيع واذا ثبت الوقف
المحكوم به وحده فهو كاف في دفعه فافهم والله اعلم **مسألة**
في عقار موقوف من قبل زيد علي اولاده وذريته ثم علي جهة
بره لا تنقطع ال الوقف الي زيد من اولاده نظرا واستحقاقا
فباع حصته منه من رجل والآن بين يد الدعوى بذلك فهل تسمع
دعواه وينقض البيع وله المطالبة بالاجرة في المدة الماضية ام لا
اجاب لا تسمع دعواه ولكن اذا اقام البينة اختلفوا في قبولها
والاصح القول نعم عليه في الخلاصة وكثير من الكتب وعلوه بان
الوقف حق الله تعالى فتسمع فيه البينة بدون الدعوى وفرق
بعضهم بين الوقف المسجل المحكوم به فتقبل وبين غيره فلا تقبل
والاصح ما قدمنا انه الاصح واذا ثبت كونه وقفا وجبت الاجرة له
في تلك المدة لان منافع الوقف مضمونة علي المقتي به والله اعلم **مسألة**
في مدرسة احتاجت الي نفقة لعمارة ما خرب منها وليس هناك
ما يعمر به من الوقف هل يجوز ان توجر قطعة منها بقدر ما ينفق

عليها

عليها ام لا **اجاب** نفقضي ما في الخلاصة جواز ذلك فانه قال
ولا يواجر فرس السبل الا اذا احتيج الي نفقته فيواجر بقدر
ما ينفق عليه وهذه المسئلة دليل على ان المسجد المحتاج الي النفقة
تواجر قطعة منه بقدر ما ينفق عليه انتهى وبه يعلم الحكم في
المدرسة بالاولوي وقد بحث فيه الطرسوسي بحثا يلوح رده وقال
اغبان ببحثه فقد قال المحقق ابن الهمام ان الطرسوسي لم يكن
من اهل النفقة وقد نقل كثير من علماء الناطقي الاستدلال المذكور
وسلموا له تخرجه ومعلوم ان الفرق بين الناطقي والطرسوسي كما
بين السما والارض وحيث كان الناطق مصلحا لا تخشى الفساد والله
يعلم المفسر من المصلح **مسألة** في مسجد انهدم منه جانب وليس له
مال يعمر به هذا المنهدم وان ترك انهدم جميع المسجد وله قاعة
وقعتها الواقف لا غلة لها في السنة الا ما قل وليس هناك من يرغب
في استيجارها مدة هل تباع لا جل بناء هذا المنهدم ام لا
اجاب ان امكن عمارة المسجد بخلتها شيئا فشيئا ولا تخشى
انهدام المسجد يجب عمارة منها وان لم يمكن تباع وبهم المسجد
من ثمنها قال في النانا رخانية نقلا عن فتاوى النفاي **مسألة** عن
اهل محلة باعوا وقف المسجد لاجل عمارة المسجد قال يجوز بائري
الفاضي وغيره انتهى وهو موافق للقاعدة المشهورة اذا اجتمع
ضريان قدم اخفهما وما نعلم ان احدا من علماء الناطقي في هذه المسئلة
لا سيما والواقف لها مسجد والله اعلم **مسألة** في خان مسبل احتاج
الي المرممة هل يجوز اجارة جانب منه لينفق علي عمارة من اجرة
امر لا **اجاب** نعم يجوز اجارة جانب منه بل يجوز اجارة جميعه
لذلك لتعطين المصلحة في ذلك بل صرح في الخلاصة وكثير من
الكتب ان مثل ذلك اي اجارة بقعة من المسجد لعمارة جائز فما
بالك بالخان وفي المجتبى قال محمد في الدار لسكنى العزاة
والمرابطين والرباط والخان اذا احتاج الي المرممة يواجر منها

ط
قول ابن الهمام ان
الطرسوسي
لم يكن خائلا
النفقة

بيتا او بيتين او ناحية فينفق من غلتها في عمارته وعنده انه ينزله
 الناس سنة ويترجم من اجرة انتهى وفي جامع الفصولين في آخر الفصل
 الثالث عشر لو لم يكن للمسجد وقاف واحتاج الى العارة لا باس
 بان يوجر جانا منه انتهى بر من المحيط وفي المجتبى ايضا قال
 الناطقي وقياسه يعني في الفرس الجبسي حيث جازت اجارة
 بقدر نفقته في المسجد ان تجوز اجارة سطحه لمرتمه والنقل
 في المسجد مستفيض وهو مما يجب احترامه فكيف في الخانات
 المسبل للمساكين والماترين فحوار ذلك فيه ممن لا يشك فيه فقيه
 والله اعلم **سئل** في سفل موقوف على جهة بر من واقف معلوم وعلو
 موقوف على جهة بر اخرى من واقف اخر انهدم السفل فانهدم العلو
 بانهدم فنهضت بجارته ناظر العلون ماله متبرعا ثم عزل قبل ان
 يعمره بالفراغ عن النظر لولده ثمران ولده عمره باذن القاضي ليصل
 الى عارة العلون لما راي في ذلك من المصلحة هل يكون متبرعا بنهض
 والده المذكور ان يبني من متبرعا ام لا يكون متبرعا بنهض والده
 ويرجع بما انفق **اجاب** قد تقرر ان ولاية القاضي عامة
 وان له ولاية الامر بالا نفاق في كل موضع له ولاية الجبر وهناك ولاية
 الجبر قال في البحر نفلا عن الخصاص اذا امتنع يعني الناظر من العارة
 وله اي للوقف غلة اجبر عليها فان فعل فيها والاخرجه من يده
 انتهى واذن القاضي موجب للرجوع في مسألة الحايط المشترك
 والفرن والزرع المشتركين وفي البحر اذن الشريك كاذن القاضي يرجع
 بما انفق كما حرره ابن الشحنة في شرح المنظومة والفروع الدالة
 على الرجوع في مثل هذه المسائل اذا كان الانفاق باذن القاضي
 اكثر من ان تعد والله اعلم **سئل** في دار وقف اجرة بعض
 المستحقين حصة فيك للناظر عليه هل تصح اجارته ام لا
اجاب لا تصح لامور ثلاثة الاول المستحق في غلة الوقف
 لا تصح اجارته الثاني ان ناظر الوقف لا يملك استيجار دار

الوقف

بسم الله الرحمن الرحيم
 في جواب سئل في دار وقف اجرة بعض المستحقين حصة فيك للناظر عليه هل تصح اجارته ام لا

الوقف لنفسه الثالث انها اجارة مشاع وهي لا تصح كما جرت عليه
 متون المذهب الموضوعة لظاهر المذهب والله اعلم **سئل** في
 ناظر وقف اهلي جعل طاحونة للوقف مصبنة وادعي انه انفق عليها
 مالا من مال نفسه بغير اذن القاضي ويرى الرجوع بما انفق من غلتها
 هل له ذلك ام لا وهل يقبل مجرد قوله انه فعل ذلك باذن القاضي
 ام لا **اجاب** ليس له ذلك لانه يدعي دينا على الوقف لا وجه للزومه
 له بغير اذن القاضي قال في البحر لو كان الواقع انه لم يبن اذن القاضي
 بغير اذن القاضي ان ياخذ من الغلة لما انه بغير اذن منبرع انتهى والله اعلم
سئل في متول على وقف من جانب السلطنة العلية باشره
 بنفسه وبانباعه وتعاطى ما فيه نفع للوقف مدة ثم عزل وتولي
 غيره وفي ريع الوقف عوايد قد تمت معهودة بينا ولها النظام
 بسميهم هل لم طلب لنا ولها كما جرت العادة القديمة ام لا
اجاب نعم لم طلبنا ولها اذا المعهود كالمشروط قال في البحر
 في شرح قوله وان جعل الواقف غلة الوقف لنفسه الخ القيمة يتحقق
 اجر سعيه سواء شرط له القاضي او اهل المحلة اجرا ولا لانه لا يقبل
 القوامه ظاهرا الا باجر والمعهود كالمشروط وقال في الاشباه
 والنظائر نفلا عن اجارة الظهيرة والمعروف عرفا كالمشروط شرطا
 انتهى فهو صريح في استحقاقه لما جرت به العادة والله اعلم
سئل في شخص وقف عفا على جهة بر وشرط في كتاب
 الوقف النظر والتولية لنفسه مدة حياته ثم من بعده الى زوجته
 ثم الى اولادها ثم الى الارش من عتقائه ثم الى اولادهم ثم وشم
 ال الوقف الى عتقائه وتولي النظر والتولية عليه ارشدهم
 حسنة فان شرب له شخص اجنبي وطلب من القاضي ان ينصبه
 ناظرا ثانيا والحال ان الناظر المشروط بنص الواقف عدل كاف
 هل يجيبه القاضي الى ذلك ام لا وعلى نفد بنصب القاضي له هل لغرض

مكملت بحمد الله
في كل الوقف

آخر رفعه وبقاء الناظر الذي شرطه الواقف حيث كان عدلا كافيًا أم لا
اجاب ليس له نصيبه قال في البرزانية وفي الاصل الحاكم لا يجعل
القيم من الاجانب مادام في اهل بيت الوقف من يصلح لذلك فاذا لم يجد
فيهم من يصلح ونصب من غيرهم ثم وجد فيهم من يصلح صرفه عنه الي
اهل بيت الوقف ومثله في جامع الفصولين وفي البحر نفلا عن جامع
الفصولين معزبا الي قول الشيخ الاسلام برهان الدين شرط الواقف
ان يكون المتولي من اولاده واولاد اولاده هل للقاضي ان يولي غيره
بلا خيانة ولو ولاه هل يصير متوليا قال لا انتهى فقدا فادحرمة
تولية غيره وعدم صحته لو فعل انتهى فالجواب ان تصرف القاضي
في الاوقاف مقيد بالمصلحة لا انه يتصرف كيف شاق لو فعل ما يخالف
شرط الواقف فانه لا يصح الا لمصلحة ظاهرة والنقل في المسئلة
مستفيض والله اعلم **سئل** فيما اذا صرف المتولي على المستحقين
واخر العماره الغير الضرورية هل يضمن ولا يرجع علي المستحقين
امر لا **اجاب** لا يلزم المتولي بذلك حيث لم يخش ضرر يبين
قال في الخانية اذا اجتمع من غلة الارض في يد الغير فظهر له وجه
من وجوه البر والوقف محتاج الي اصلاح والعمارة ايضا ونحوها فالقيم
انه لو صرف الغلة الي العمارة يغوث ذلك البر فانه ينظر انه ان لم
يكن في تاخير اصلاح الارض وحرمة الي الغلة الثانية ضرر يبين
يخاف خراب الوقف فانه يصرف الغلة الي ذلك البر ويؤخر المهرمة
الي الخلة الثانية وان كان في تاخير المهرمة ضرر يبين فانه يصرف
الغلة الي المهرمة فان فضل شئ يصرف الي ذلك البر قال في البحر
وظاهره انه يجوز الصرف على المستحقين وتاخير العمارة الي الغلة
الثانية اذا لم يخف ضرر يبين فاذا انقرب هذا علم عدم جواز الزام
المتولي المعزول بما دفع للمستحقين والحال هذه ومعه وقعت
الاستراحة من تحت الرجوع عليهم وعدمه فانه قد وقعت

رطل
اذا صرف المتولي على المستحقين
واخر العماره الغير ضرورية

المنظرة

المنظرة بين بعض العلماء من اهل التصنيف في ذلك فمن قال بعدم
الرجوع مطلقا وهذا لا يصح على اطلاقه ومن قال بنصح الرجوع عليهم
مادام المدفوع قائما لا هالكا او مستهلكا ومنهم من قال انه يرجع
به قائما ويضمن بدله مستهلكا لانه مادفعه علي وجه الهبة
وانما دفعه علي انه حق المدفوع اليه وهذا اصح الوجه فقي شرح
النظم الوهابي لشيخ الاسلام عبدالبر ان من دفع شيئا ليس بواجب
فله استرداده الا اذا دفعه علي وجه الهبة واستهلكه
الفايض انتهى وقد صرحوا بان من ظن ان عليه دين فبان خلا فله
رجوع بما ادي ولو كان قد استهلكه رجوع بدله والله اعلم
سئل فيما اذا استدان متولي الوقف باذن قاضي الشرع الشرعي
في عمارة الوقف ولو ازمه ومهما نه حيث لم يكن فيه غلة حين الاستدانة
هل يجوز له ذلك والمستدان منه المطالبة بدينه ام لا **اجاب**
الصحيح من المذهب انه ان شرطه الواقف في وقفه جاز ذلك
لناظره وان لم ياذن القاضي لان شرط الواقف كنص الشارع وان
لم يشرطه الواقف يجوز باذن القاضي او اذنه وان لم يوجب احد
الامر من فالاستحسان جوازه للضرورة اذ القياس يترك في
ما فيه ضرورة هذا هو المعتمد في المذهب كما صرح به في البحر وغيره
واما المطالبة الدارين للناظر بدينه فلم يمنع منها احد من العلماء والله
اعلم **سئل** فيما لو صرف متولي الوقف في عمارته مبلغا معلوما
باذن الحاكم الشرعي هل له ان ياخذ جميع غلة الوقف التي حصلت
في السنة التي عمر فيها الوقف ولم يدفع لمستحق الوقف شيئا حتي
يستوفي جميع ما صرفه وهل الوقف الاهلي كغيره في تغذي عمارة
ام لا **اجاب** العمارة مقدمة في الوقف الاهلي وغيره الا في الامام
والخطيب في المسجد ومن لا يمكن تركه الا بضرر يبين والوقف
الاهلي كغيره والله اعلم **سئل** في متولي الوقف استدان

رطل
اذا صرف المتولي على المستحقين
واخر العماره الغير ضرورية

رطل
اذا صرف المتولي على المستحقين
واخر العماره الغير ضرورية

رطل
اذا صرف المتولي على المستحقين
واخر العماره الغير ضرورية

رطل
اذا صرف المتولي على المستحقين
واخر العماره الغير ضرورية

باذن القاضي مبلغا للصرف على مستحقه الذين ليسوا من ارباب
 الشعائر كدريسي المسجد ونحوهم وباع زينا موقوفاً على التنوير
 بخصوصه ووفي بتمه ذلك الدين هل هذه الاستدانة جائزة له ام
 لا ويضمن ما باعه من الزيت واذا قلنا يضمن هل له الرجوع على
 المستحقين المذكورين ام لا **اجاب** المعتقد في المذهب ان
 الاستدانة على الوقف ان كانت لما عنه بد لا يجوز له ان يستدين
 مطلقاً وان كان لما لا بد له عنه فان كان بامر القاضي جاز ولا لا
 والعمارة ما لا بد منه فيستدين لها باذن القاضي واما غير العمارة
 كالصرف على المستحقين فانه لا يجوز ولو كان باذن القاضي لان
 له عنه بد اكرافي البحر واستفيد من قوله له منه بد ان ما لا بد منه
 كالامام ومن يشغل المسجد بسببه ملحق بالعمارة واما مسألة بيع الزيت
 الموقوف للتنوير لو فاء دين صرفه على المستحقين المذكورين
 فهو غير جائز اجماعاً ويضمن الخالف لثمة شرط الواقف وهو كسب
 الشارع وله الرجوع بما دفعه على المستحقين المذكورين كمن دفع
 مالا لا خير اعماله له فظهر انه لغيره فانه يرجع به عليه بلا شبهة
 والله اعلم **سئل** في متولي وقف طلب منه ارباب شعائر الوقف
 معلوماً منهم بعد تمام الحول فادعى ان لا شيء تحت يده من غلات
 الوقف فاستدان القاضي في الافتراض لصرف المعلومات فاذن
 له فافتراض وصرف ثم عزل هذا المتولي قبل دفعه بدل الفرض
 الي المقرض فهل هذا الافتراض صحيح شرعاً بحيث يثبت اخذ بدل
 من غلة الوقف بالآخرة ولو من غلة سنة اخري ام لا واذا قلنا لا
 فهل اذا دفع المتولي الجديد شيئاً من غلة الوقف الي المقرض طناً
 منه لزوم ذلك في غلة الوقف يرجع عليه بما دفع اليه ام لا كيف
 الحال **اجاب** حيث اذن له القاضي بالاستدانة لارباب
 الشعائر وقعت الاستدانة صحيحة فيرجع في غلة الوقف

وارباب

وارباب الشعائر الامام والخطيب والمودن والمدرسين للمدرسة ومالا
 بد عنه للمسجد فلا رجوع عليه ولا على المتولي الجديد والله اعلم
سئل فيما لو اذن متولي الوقف لمساجير مستغل من مستغلات
 الوقف في الصرف على مرمنته ليكون ما يصرفه ديناً على جهة الوقف
 فصرف مالا معلوماً واستقر له ذلك الدين اجر المتولي ذلك المستغل
 من زبد بعد انقضاء مدة المساجير الاول فطلب دينه من المتولي
 فاعترض بان لا مال للوقف تحت يده يوفي منه فاذن للمساجير الثاني
 ان يدفع اليه دينه ليكون ديناً له على جهة الوقف كما كان للاول فدفع
 اليه بدل ذلك الدين وكتب له بذلك صكراً عند القاضي ماث المتولي
 وزبد يرد الرجوع بمثل ما دفع اليه الذي هو المساجير
 الاول فهل له الرجوع على المتولي الجديد في مال الوقف الذي تحت
 يده او في تركته المتولي الاول وترجع الورثة على المتولي الجديد
 في مال الوقف ام كيف الحال **اجاب** المصريح به ان الوقف لا
 ذمة له وان الاستدانة من القيم للوقف لا تثبت الدين في الوقف
 اذ لا ذمة له ولا يثبت الدين الا عليه ويرجع به على الوقف وورثته
 تقوم مقامه في الرجوع عليهم في تركته الميت ثم يرجعون في غلة
 الوقف بالدين ممن ولي الوقف بعده قال الفقيه ابو جعفر ان
 القياس ينزك فيما فيه ضرورة والا حوط ان تكون الاستدانة بامر
 الحاكم لان ولايته اعم في مصالح المسلمين من ولاية الناظر الا ان
 يكون بعيداً عن الحاكم فلا بأس ان يستدين بنفسه وفي المسئلة
 كلام طويل واختلفا كثيراً والقنوي على ان الاستدانة فيما لا بد
 منه كعمارة تجوز والا ولي ان تكون باذن القاضي وقيل الاولي
 خلافة لما علم من تغير الاحوال والحاصل ان الرجوع في تركه المتولي
 الاول وترجع ورثته على مال الوقف بمطالبة المتولي الجديد
 والحال ما ذكر والله اعلم **سئل** في ناظر علي وقف اذن لرجل

مطلوب
الوقف لا ذمة له

مطلوب
التنوير على وجه الاستدانة
في المتولي

ان يصر في عماره مكان من اماكن الوقف فاستقرض الرجل من الناس
 العشرة بنوح وعقد في الربح عقد شرعي او زعم انه صرف هذا القدر
 علي العماره فهل يلزم تلك الزيادة الوقف ام لا يلزمه بل يصح
 من مال نفسه **اجاب** اعلم اولاً ان الاستدانة علي الوقف لا تجوز
 الا بثلاثة شروط الاول ان يكون لضرورة كنجس وشراء بذر الثاني
 اذن القاضي الثالث الا يتيسر اجارة العين والعرف من اجرتها
 ويدون هذه لا تجوز ويضمن الناظر ويستحق العزل واذا
 وجدت الشروط فاستدان العشرة مثلاً باثني عشر او ثلاثة
 عشر وعقد في الزيادة عقد شرعي بان اشترى من المقرض شيئاً
 يسيراً بما فقد صرح في التاثير خانية والفنية انه يرجع بالعشرة
 الاصلية في غلة الوقف ويضمن الزيادة من ماله نفسه والله اعلم
مسئل في رجل وقف منقولا فيه تعامل علي اولاده الصغار ثم
 من بعدهم لجهة بر غير منقطعة ثم قام وصيا علي اولاده المذكورين
 وامره بتجهيد الموقوف وحفظه الي ايتاس الرشد في احدهم
 ثم مات الواقف وقام الوصي بما فوض اليه ثم مات مجهلاً وصاع
 الموقوف واوتس الرشد في احدهم فهل يضمن بموته مجهلاً
 ويؤخذ ضمانه من تركته ام لا وهل اذا اختلف مع ورثة الوصي
 فادعي انه مات مجهلاً وادعوا انه يتي ولم تمت عن تجهيل
 يقبل قوله ام قولهم **اجاب** اعلم انهم قصر جواباً عن ولاية
 الوقف الي وصي الوقف اذا نصبه عند موته وصيا ولم يذكر
 امر الوقف شيئاً ولو جعل ولاية وقفه لرجل ثم جعل آخر وصيه
 يكون شريكاً للمثولي في امر الوقف الا ان يقول وقف ارضي
 علي كذا وكذا وجعلت ولاية لفلان وجعلت فلا ناوصيي
 في تركاتي وجميع اموري فحينئذ ينفرد كل منهما بما فوض اليه
 كذا في الاسعاف فاذا علمت ذلك علمت ان هذا الوصي متولٍ علي
 الوقف المذكور وقد نصوا علي ان المثولي اذا مات مجهلاً

على
 عدم لزوم البرج في
 الاستدانة
 على الوقف

لغلات

لغلات الوقف لا يضمن واذا مات مجهلاً مال البدل يضمن وقد استفيد
 من ضمانه مال البدل ضمانه للدين الموقوف وهو ينادي في مسئلتنا
 بالضمان فنقول انه ضامن بالموت عن تجهيل المنقول الموقوف فان
 قلت ما تصنع بقولهم الوصي اذا مات مجهلاً لا يضمن وهي
 في الفصول العامة وجامع الفصولين وكثير من الكتب قلت هو
 مع كونه احد القولين لا يعكر علينا لان القياس التضمن بالموت
 عن تجهيل مطلقاً لكن استثنى بعض المسائل واخرج من هذا الاصل
 فاذا لم يضمن باعتبار كونه وصياً يضمن باعتبار كونه متولياً وترجح
 الثاني بقيام السبب الموجب للضمان وهو صيرورته مستهلكاً
 له بالتجهيل وايضا هو داخل في عموم قولهم يضمن المثولي مال
 البدل بالموت عن تجهيل فانه متول مات مجهلاً لعين الموقوف ولا
 يضمن في ذلك كونه مع ذلك وصياً ولئن قلنا بانعارض الموجب للنساقط
 فالرجوع عنده الي الاصل وهو قولهم الامانات تنقلب مضمونة بالموت
 عن تجهيل متعمد وهذه امانات وقدمات الامين فيها عن تجهيل فيضمن
 والامر فيه للمنضلع من الفقه منكشف ظاهر وانما اتيت بهذا الكلام
 ليلا نسب بعض الافهام الي ما ذكر من الابطال بخصوص مسألة الوصي
 المسطرة في كتب ايمننا الاعلام واذا انقرر هذا فاعلم انه اذا وقع
 الاختلاف بين المدعي والوارث فقال المدعي مات عن تجهيل وقال
 الوارث يتي ولم تمت عن تجهيل وادعي انها كانت فائمة يوم موته
 معروفة ثم هلكت او انه رد ها في حياته لمستحقاً والقول
 للطالب يمينه وعلي الوارث البيينة كما صرح به في الاشياء وغيره
 ووجهه ان الوارث بدعواه البيان يدعي امراً عارضاً مسقطاً
 للضمان بعد تقررده بالموت والاصل عدمه فهو يدعي خلاف الظاهر
 وخصمه يتسكب الظاهر والقول قول من يدعي الظاهر والبيينة علي
 من يدعي خلافة والله اعلم **مسئل** في رجل وقف علي نفسه ثم من

بم
 على هذا الفصل
 موت المتول مجهلاً

بعده علي اولاده الموجودين يومئذ والحادثين من تاريخه الذكور
والاناث للذكر مثل حظ الانثيين ثم علي اولاد اولاده ثم علي اولاد اولاد
اولاده وسلمهم وعقبهم ابد امانا سلوا بطنا بعد بطن نخبة الطبقة
العلياء منهم الطبقة السفلى اولاد الظهور دون اولاد البطون ومن
توفي من المستحقين وله ولد او ولد ولد انتقل نصيبه الي ولده
او ولد ولده مع وجود بقية الطبقة العليا واستحق ما كان يستحقه
والله اوجده هذه عبارة الواقف مات واحد من الطبقة الثانية عن
ابن وابني ابن مات في حياة والده هل ياخذ نصيب الميت ابنه ولا
استحقاق لولدي ابنه معه او يستحقان معه مع وجود طبقته هي
اعلا منها ام لا واذا قلتم لا فكيف القسمة **اجاب** ياخذ نصيب
الميت ابنه ولا شيء لولدي من مات قبل ابيه مادام واحد من الطبقة
التي هي اعلا من طبقته فاذا انقرضت استحقاقا ولم يعمل باشتراط
انتقال نصيب الميت الي ولده حينئذ لكون الواقف قال علي اولاده
ثم علي اولاد اولاده فيلزم دخول اولاد من مات قبل الاستحقاق
في الوقف فيلزم نقض القسمة كما هو صريح كلام الخصاف حسبما
نقله عنه في الاشباه والنظائر والله اعلم **مسألة** في رجل حصل
بينه وبين اخته شقيقته ما تركته في وقف شرط واقفه
موهرا لها وانها له في الاستحقاق وكان قد استهلك ما يخصها
مرة سنين فوق المليون واجز الصلح بينهما وكتب الصلح المساواة
بموجب الشرط وكتب فيه ابراء الاخت للاخ واقرارها بالوصول
ثم ظهر فساد الصلح بغتوي الائمة بان موجب شرط الواقف
ان يكون للذكر مثل حظ الانثيين هل يبطل الابراء والا قرار
الحجاز بين في ضمن عقد الصلح ولها الدعوي ام لا **اجاب**
الابراء والا قرار في ضمن الصلح الفاسد لا يمنع صحة الدعوي
قال في البرازية في كتاب الدعوي في التاسع في دعوي الصلح جري

الصلح

الصلح بين المتداعيين وكتب الصلح وفيه ابراء كل منهما الاخر عن
دعواه او كتب واقرا المدعي ان العين للمدعي عليه ثم ظهر فساد الصلح
بغتوي الائمة واراد المدعي العود الي دعواه قبل الا يصح للابراء السابق
والمختار انه تصح الدعوي والا براء والا قرار في ضمن عقد فاسد لا يمنع
صحة الدعوي لان بطلان المتضمن يدل علي بطلان المتضمن ولو دفع
هذا اختار ابيه خوارزمي ان يرسم الابراء العام في وثيقة الصلح بلفظ
يدل علي الاستيناف بان يقرر الخصم بعد الصلح ويقول ابراء ابراء
عاما غير داخل تحت الصلح او يقر بان العين له اقرار غير داخل تحت
الصلح وليكتبه كذلك فان حاكما الوكيل بطلان هذا الصلح لا يمكن المدعي
من اعادة دعواه والحيلة لقطع الخصومة واطفاء نزاع حينة
فانه ما شرعت المعاملات والتكاحات الا لقطع الخصام واطفاء نزاع
الدفاع انتهى فيه علمت انه حيث لم يوجد ما يدل علي الاستيناف
الابراء والا قرار يبطلان بطلان الصلح والحال هذه والله اعلم **مسألة**
في رجل بني في ارض الوقف بغير مسوغ شرعي فاحكمه **اجاب**
ان كان الباي هو المتولي فان كان من مال الوقف فهو وقف وان كان
من ماله للوقف او اطلق فهو وقف وان لنفسه فهو له ويكون منعديا
في وضعه فيجب رفعه لو لم يضر فان اضر فهو المضيع لانه لا
لا يملك رفعه لما فيه من ضرر الوقف ولا الانتفاع به لما فيه من الضرر
معه بارض الوقف فقد ضيع ماله وفي هذه الصورة يفسق المتولي
ويستحق الضمان لتعدي به هذا النص في واقفي كثيرا انه يتملك
للقوقف باقل القيمتين من زعما وغير منسوخ بمال الوقف في صورة
الضرر وان كان الباي غير المتولي فان كان باذن المتولي ليرجع فهو
وقف وان لم يكن باذن المتولي فان بني للوقف فهو وقف وان
لنفسه او اطلق رفعه ولم يضر بارض الوقف فان اضر الحكم ما
تقدم ذكره فقد علمت الاحكام كلها في هذه المسئلة والله اعلم

اذا بنى في ارض الوقف بغير مسوغ شرعي

بطل
في جماعة وصنعوا حايطة على بناء وقف قدريا

سئل فيما اذا بني احد المستحقين في الوقف عليه على سطح بيت من بيوت الوقف لنفسه بغير اذن ناظره بحجارة من نقص الوقف بحيث لو هدمت لا يكون لغيره حوا قيمة حل للناظر منه من الانتفاع بها وتجري في جملة الوقف على شرآطه ام لا **اجاب** نعم للناظر منه منه والحاقة بجملة الوقف واجراؤه على ما شرط الواقف وليس للمباي الرجوع بما انفق على العجلة ولا على الجص والطين كما هو صريح كلامهم في باب الاستحقاق والله اعلم **سئل** في عليقة جارية في وقف تهدمت فاذن ناظر الوقف لرجل ان يعمرها من ماله فعمرها من ماله بعد الاذن واشهد ان الحارة للوقف بعد منازعة الناظر له فما الحكم في ماله الذي صرفه باذنه على عمارتها **اجاب** اعلم ان عمارة الوقف باذن متوليها ليرجع بما انفق توجب الرجوع بانفاق اصحابها بما انفق واذا لم يشترط الرجوع ذكر في جامع الفصولين في عمارة الناظر بنفسه قولين وعمارة ماذونه كعمارته فيقع الخلاف فيها وقد جزم في القنية والحاوي الزا هدي بالرجوع وان لم يشترطه اذا كانت يرجع معظم منفعة العمارة الى الوقف والله اعلم **سئل** في جماعة وضموها حايطة على بناء وقف تعدوا هل يؤمرون بهدمه **اجاب** نعم يؤمرون برفعه ان لم ينص بالوقف فان اضر فهو المضيع لئلا يضر به الى نواله وقد صرح علما وانا ان للناظر تملكه للوقف منوعا وغير منوع بما للوقف وقد انفق علما وانا على انه يغني بكل ما هو انفع للوقف واقفي علما وانا المناخرون باجرة المثل في منافع الوقف اذا غصب فيقضي بها في هذه المسئلة والله اعلم **سئل** في رجل اشترى من اخيه شيئا مملوءا بالغمامة بشئ معلوم فاشتغل بتفريغها منه ولم يكن به لعدم صلاح حبيته للسكن وباعه واستحق لجهة وقف فهل

يلزمه

يلزمه اجرة له ام لا لعدم تصور الانتفاع به مع ما ذكر **اجاب** لا يلزم له اجرة والحال هذه لان قولهم تضمن منافع الغصب صريح في اشتراط تصور المنافع ومع ما ذكر لا تصور والله اعلم **سئل** في رجل وقف وقفا على نفسه ثم بعد وفاته ببدا الناظر على ذلك والمتولي عليه بعمارة ثم بجحاث عين لكل واحد من اصحابها قدر معلوما وما فضل من الربح لبنته فله ثمة ولبن وجد من اولاد الواقف حينئذ ثم لا ولا دهم واولاد اولادهم ونسلهم ولد الظهردون ولد البطن ثم ليس لا ينقطع شارطا النظر لنفسه وبعده لشقيقه وبعده لبنته المذكورة ثم لا يرشد من ذوي الاستحقاق آل النظر لرجلين من ذريته لارشديتها فقر الفاضي معهما من الذرية متوليا غير الناظر معلوفة نظر الي ان قول الواقف ببدا الناظر على ذلك والمتولي عليه بعمارة افنضي ناظرا وافنضي متوليا غيره فهل يصح تقريره متوليا غير الناظر معلوفة بناء على ذلك ام لا وترجع عليه بما ناوله من الوقف بناء عليه لجعل الواقف الفاضل عن المصارف المحيطة للاولاد والذرية ولم يصح بمقتول غير الناظر عليه معلوفة وهل يستفاد من كلام الواقف المذكور جواز نصب مقتول غير الناظر ام لا **اجاب** لا يصح تغز من مقتول معلوفة مع الناظر من المقتولين لانه احداث وطبيعة في الوقف بدون شرط الواقف وهو لا يجوز ولا تغضي عبارة الواقف متغيرة المتولي للناظر لان هذا من باب عطف النعت على النعت والمنعوت متحد كما لا يخفى ولذلك افنض على ذكر النظر في شرطه ولانه لا يجوز للفاضي التصرف الا بما فيه مصلحة للوقف ولا مصلحة في جعل مقتول بما له مع ناظر يقوم بمصالحه من غير مال وقد صرحوا بان نصوب الفاضي لا يستحق ما قرر له الا على جهة الاجرة لعله حتى لو لم يعمل لا يستحق شيئا ولو عمل لا يزداد على اجرة المثل هذا هو لم يعين الواقف ناظرا اما اذا عين لا يجوز للفاضي

مطل

تعيين آخر معه باجر غير خيابة او عجز منه فكيف مع ناظر من يتحقق
النظر شرط الواقف ويعلم ان بلا اجرة وتكونها من اهل الاستحقاق
في الوقف بحرصان علي الغيا من مصالحه من غير مقابلة يقدر متول
بملوقة هذا لا يقول بواحد من العالم فيجب رد ما تناوله من العلوق
علي ذلك جهة الوقف لعدم استحقاقه له شرعا والله اعلم **سئل**
في ارض قراح وقف علي الحارة العامرة بالغدس الشريف بزرعها
رجل وبوادي حصنة الوقف من الخارج منها هكذا مرة تزيدي علي
عشرين سنة ومات المزارع وصار وارثه يفعل فيها كفعله والان
بزرع شخص يزعم انه كان مزارعا لها فيما عتبر من الزمان وبزراعتها
من يده واعطاءها لغيره هل له ذلك بغير اذن متولي الوقف المذكور ام لا
وهل تملك ارض الوقف بوضع اليد عليها من اربعة ام لا **اجاب**
ارض الوقف لا تملك بمثل ذلك فلا تباع ولا تورث ودفعها للمزارعين
مفوض الي متوليها وليس لمن زرعتها ثمر رفع يده عنها ان
يتصرف فيها بالدفع لمن شاء اذ لا حق له فيها كما هو ظاهر والله اعلم
سئل في ارض وقفها مالكها علي ذريته ثم علي جهة برة لا تنقطع
غلة ولا استخلا لا وسائر الانتفاعات الشرعية دفعها الناظر للمزارع
بزرعها بالحصنة هل يملك المزارع دفعها للمزارع آخر بما لا يأخذه
منه في مقابلتها ام لا وللناظر رفع يده عنها ولا يصح بيعه ولا فرائعه
ويرجع المزارع الثاني علي المزارع الاول بما دفعه له من المال **اجاب**
ارض الوقف لا يجوز بيعها ولا رهنها ولا يملكها المزارع ولا تصرف
له فيها بالفراغ عن منفعتها بما لا يدفعه له مزارع آخر ليزرعها
لنفسه لان انتفاعه بها الثابت باذن ناظرها مجرد حق لا يجوز
له الاغياض عنه بما لا فاذا اخذ مالا في مقابلة الاغياض عنه يسترده
منه صاحب شرعا والوقف محرم بحرمات الله تعالى مصان عن ذلك
والله اعلم **سئل** في ارض وقف جائزته في مغلج ذمي بني بها بئرا

مطلوب
ارض الوقف
تورث وورثها
للمزارعين مفوض
لمتوليها

مطلوب
ارض الوقف لا يجوز
لها عوض فرائع

وغرس

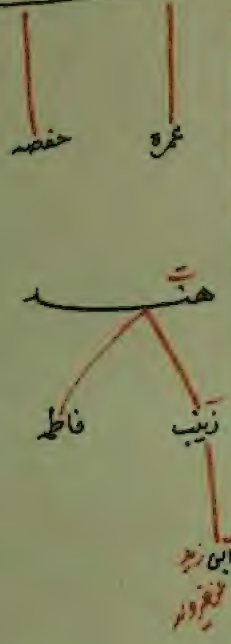
وغرس اشجارا وصار زرعها صنفيا وشتويا باذن ناظر الوقف
وهي في تصرفه زيادة عن عشرين سنين هل لاحد ان يرفع يده عنها
زاعما انه كان بزرعها قبله ام ليس له ذلك **اجاب** ليس له
ذلك قال في الفتية نج له حق القرار في ارض وقف او سلطانية
ويتصرف فيها غيره ليس له حق الاسترداد ثم قال قال رضي الله
عنه قول نج احوط وقد ذكر انه يثبت حق القرار في الوقف في
ثلاث سنين فكيف بمن له التصرف باذن ناظر الوقف هذه
المدة وله فيها كدر وهو البناء والاشجار فلا شبهة في منع
الغير وان كان له فيها تصرف سابق وقد صرح فيها بطلان قدميته
اذ تركها اختيارا للاحصان انه احق بالانتفاع بها من غيره والحال هذه
والله اعلم **سئل** في وقف علي قريات له متول وكل وكيله يقوم
مقامه في النفاذ وبما شرقت من الغلال الصنفي والشتوي وفي
كل شيء يتعلق بالوقف من الوقوف علي الحكم وارسل القضاة ونصب
المباشرين وخلاص الحقوق واعطا كل ذي حق حقه وجعل له الراي
في كل ما يحدث للوقف وعليه واطلق له التصرف وكالته عامة
مطلقة مفوضة لرايه وسافر الموكل وتصرف الوكيل كما هو
مفوض اليه فهل يكون يده امانة فلا ضمان عليه وهل القول
قوله فيما قبض وفيما صرف وهل اذا دفع مالا باذن حاكم الشرع
الشريف لرجل قصد اخذ الوقف والتصرف فيه ولم يمكن دفعه
الا بئذ ذلك المال يكون ضمانا له ام لا **اجاب** صرح الخفاف
بان للقيم ان يوكل وكيله يقوم مقامه وكذلك في الاسعاف
كما نقله عنه في البحر وفي فتاوي شيخ الاسلام الشيخ احمد الجلبلي
صرح به في موضعين وقال يكون المال في يده امانة ولا يلزمه
الضمان بالهلاك والقول قوله فيما قبض وفيما صرف كوكله وفي
دعوي الهلاك وحيث عزم له التوكيل وناب الوقف نائبه ولم يمكن

مطلوب
وكيل المتول

دفعها الاشئ من مال الوقف فدفع لاضمان عليه فياسا على الوصي من
المعلوم ان الوقف يستقي من الوصية خصوصا وقد اذن له حاكم
الشرع الشريف ومبني امر الحاكم على الصحة فنقول اذن لما راي
من المصلحة للوقف والمفاتيح به في الوقف ما هو الاصل في جميع
اموره والنقول على ما ذكرناه كثيرة مستفيضة في كتبهم والله
اعلم **سئل** في رجل وقف وقفا على نفسه مدة حياته ثم على ولديه
ثم على اولادهما ثم وشر في الوقف اشجار ووقف للسيد الخليل
عليه وعلي ساير الانبياء الصلاة والسلام افتقر الواقف واضطر
الي بيع الوقف ولم يكن تقدم حكم بلزومه بعد دعوى شرعية
فباعه او شيئا منه فهل اذا حكم قاض يري بطلانه بسبب عدم
جوازها على النفس او بسبب عدم جواز وقف الاشجار على غير
جهة الارض او بسبب عدم لزومه اصلا كما هو مذهب الامام الاعظم
وبجواز بيعه ينقد امره **اجاب** نعم اذا حكم حاكم يري ذلك
تعد لان هذه فصول اختلفت العلماء فيها وليست مخالفة لكتاب
ولا السنة مشهورة ولا اجماع كما نص عليه علما ونا فاطمة والله اعلم
سئل في ناظر على ارض وقف جرت العادة بزرعها بالحصنة
كالزنج مثلا وهب لبعض مزارعيها حصنة الوقف منها هل يجوز
ذلك ام لا **اجاب** لا يجوز ذلك كما لا يجوز هبة الوصي والاب
مال الصغير والله اعلم **سئل** في بيع انقاض الوقف من حجر وطوب
وخشب هل يجوز ام لا **اجاب** لا يجوز الا في موضعين عند
تعذر عوده لمحلها وعند خوف هلاكه صرح به في البحر عند قوله
ويصرف نقضه الي عمارته فراجع ان شئت والله اعلم **سئل**
من قاضي ديباط في حادثة اختلف فيها فنيا جماعة بمصر في واقف
وقف وقفا على نفسه ثم على اولاده زيد ونكر وعمرو ثم على
اولادهم ثم على اولاد اولادهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد

سئل في بيع انقاض الوقف

نسل



نسل تجب العليا السفلي على ان من مات عن ولدا وولدا انتقل
نصيبه اليه وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد انتقل لاخته
واخوانه المشاركين له في الاستحقاق ثم على برعيته مات الواقف
ونشاغل الوقف ذريته بطنا بعد بطن وكان من جملة المستحقين
هند فماتت عن بنتين زينب وفاطمة مائت زبيب عن ابن شمر
مات عن غير ولد ولا ولد ولد ولا اخوة ولا اخوات وكان من جملة
المستحقين حالا فاطمة خالة زيد وعمرة وحفصة وطبقتهما
فوق طبقة فاطمة فتنازعت فاطمة معهما في حصنة تدعي فاطمة
انها اقرب لزيد فهي احق وعمرة وحفصة تدعيان علو الطبقة
وانها بسبب احق منها كما هو مقتضى قول الواقف تجب العليا
السفلي واقتضاها به عالم متمسكا بعلو الطبقة واقفي عالم اخر انتقلها
الي فاطمة متمسكا باقرب بيتها له وكونها مشاركة له في الاستحقاق
خاصة لكونها من اصل واحد هو هند وان ما تدعيه حفصة وعمرة
من علو الطبقة ممنوع بان يجب الطبقة العليا للسفلي محمول
على جيب الاصل لفرعه دون فرع غيره فيما اذا شرط الواقف
على ان من مات منهم عن ولدا انتقل نصيبه اليه كما بينه
العلامة ابن نجيم في الاشباه وان انتقل حصنة زيد اليها
دون حفصة وعمرة وان كانتا على طبقة لكون ذلك اشبه
بغرض الواقف من عدم خروج استحقاق احد من اهل الوقف
عن فرعه ولعدم تمشي جيب حفصة وعمرة لها كما عزي للاشابه
وكون كل من حفصة وعمرة وفاطمة مشاركا لزيد في
الاستحقاق غير ان مشاركة حفصة وعمرة عامة ومشاركة
فاطمة خاصة فجعل الحال كانت زينب والدة زيد لم توجد
وان حصنة هند انتقلت الي فاطمة فهكذا عبارة الحكماء في هذا العالم
الثاني واقفي بعض العلماء بنقض القسمة في هذه القضية وجوب

حصته زيد أصل الوقف وتوزع على سائر المستحقين في الحال
 في هذه الحادثة واختلاف هذه الأقوال **الجواب** لا يشك شك ولا
 يرأى في أن نصيب زيد بموته ينقل إلى أعلى الدرجات من أهل الوقف
 للترتيب المستفاد ثم الموكد بقول الواقف طبقة بعد طبقة ونسلا بعد
 نسل ولم يستثن منه سوي من مات عن ولد أو ولد ولد وان سفل
 ومن مات عن أخوة وأخوات وقد صدق علي بن زيد بذلك لأنه لم يمت
 عن ولد ولا ولد ولد وصرح كثير في مثله بعوده إلى الطبقة العليا
 لحجب البطن الأعلى للبطن الأسفل في غير ما استثناه الواقف
 فينظر إليه ويعود عليه بصرح كلام الواقف من غير تردد ولا توقف
 والواقف قد شرط الترتيب في الطبقات وأكده وهو عام خصه
 بقوله علي بن مات عن ولد أو ولد ولد إلى قوله انقل له أخوة
 وأخواته المشار كين له في الاستحقاق فبقي ما وراءه بعد بين
 علي العموم وهو استحقاق من لم يمت عن ولد أو ولد ولد ولا عن
 أخوة وأخوات فيكون مصر وفا على الدرجات كما رأينا من كان
 والعام نص في كل فرد من أفرادها فان كانت حفصة وعمرة من أهل
 الدرجات ولا شريك لهما في ذلك اختصاص به وان كان لهما
 شريك دخل معهما في الاستحقاق وان كان هناك طبقة أعلى
 من طبقتهم فلا شيء لهما فيه للترتيب المشرع وقد صرح السبكي
 بأن ترتيب الطبقات أصل وذكر انتقال نصيب الوالد لولده
 فرع وتفصيل لذلك الأصل فكان التمسك بالأصل أولى من
 الفرع فقول المفتي الأول وإنهما أي عمرة وحفصة أعلى منهما
 فهما أحق منهما كما هو مفتخي قول الواقف تحجب العليا السفلى
 لا يجري على إطلاقه بل يقتيد بكون علود درجاتهما على سائر المستحقين
 للوقف وليس في الكلام ما يدل عليه وحقه أن يقول إن المحصر
 علو الدرجة فيهما ويفصل كما فصلنا في قولنا فان كانت حفصة

وعمرة

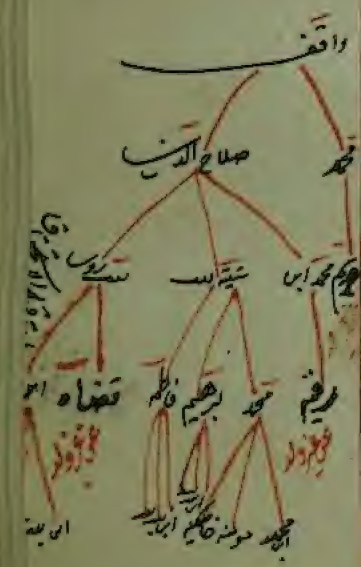
وعمرة من أعلى الدرجات ولا شريك لهما اختصاص به وان كان لهما في
 ذلك شريك دخل معهما في استحقاق ما كان لزيد وان كان هناك
 طبقة أعلى من طبقتهم فلا شيء لهما من ذلك وبصرف الأعلى الطبقات
 علو الأصل وقول الثاني بانتقالها يعني حصته زيد إلى فاطمة لا أثر
 له وكونها مشاركة له في الاستحقاق خاصة لكونها من فرع واحد
 وهو هند وان ما ندعيه حفصة وعمرة من علو الدرجة ممنوع بان
 حجب الطبقة العليا للسفلى محمول على حجب الأصل لفرعه دون فرع
 غيره الخ كلامه غير مستقيم لان الواقف خص صرف حصته من موت
 لولده ان كان أو ولد ولده فان لم يكن فلا أخوة ولا أخوات وفاطمة
 ليست كذلك والشركة في الاستحقاق بمجرد هالها توجب طلبا
 صرف حصته من مات لا عن ولد ولا ولد ولد ولا عن أخوة ولا عن
 أخوات للأقرب إليه وهو حال عنهما أي عن قرابة الولد ولا أخوة
 والأخوات وقد عيى الواقف الصرق فيهما وهما منتفیان عن فاطمة
 وما دخل المشاركة المذكورة مع كونها مقيدة بالقرابة الأخوية ولا
 دخل لك فيهما من فرع واحد ولا لقوله وأن ما ندعيه عمرة وحفصة
 من علو الطبقة ممنوع الخ إذ لا أصل ولا فرع يوجب استحقاق
 فاطمة لا نشاء الوصفين المصريح بهما في كلام الواقف الولادة
 والأخوة فكانا شرط الاستحقاق حصته من مات لا عن ولد
 ولا ولد ولد ولا أخوة ولا أخوات والأشياء ليس فيها ما يشهد
 له بشئ مما ذكر ولا يظهر كونه أشبه بغير الواقف لان اعتناؤه
 بالدرجة التي هي أقرب إليه أكثر من الدرجة التي هي أبعد عنه
 وأعجب من ذلك قوله فجعل الحال كالت والدرة زيد لم ينفرد
 اذ هذا الجعل لا اضطوار إليه ولا موجب الادعاء عدم وجود
 من أوجده واجب الوجود فمثلته بديهي البطلان وقول
 الثالث بنقض القسمة ورجوع حصته زيد إلى أصل الوقف وتوزع

مطلب عظيم

علي سائر المستحقين غير جاري علي اطلاقه بل علي المستحقين من
اعلا الطبقات فان نقض القسمة لا يجوز الا بانقراض الطبقة العليا
بالكلية علي احد القولين في نقض القسمة كالا انقضت طبقة تقسم
علي الاحياء والاموات فما اصاب الاحياء اخذوه وما اصاب الاموات
كان لا ولا دهم ولا داولا ولا دهم واختاره كثير لما فيه من مراعاة العدل
في الذرية والله اعلم **سئل** في رجل نصبه السلطان ليصلي بالناس
عن الائمة المنصورين للامامة بالمسجد عند نزول ضرورة شرعية
باحدهم ما نفع من حضور الجماعة واختص هذا الامام باسم المعين
رفقا من السلطان باولئك الائمة فاذا سافر اחדهم لتعاطي النيابة
عن حكام الشرع في بعض البلدان لاجل التعجب بذلك وتحصيل
الاموال وسافر الي مدينة اصطبلت ونحوها من البلاد الفاصلة
لتحصيل الوظائف والتكدي من الناس استئثارا من حطام الدنيا
ورما طالت غيبته فبلغت الحول او الحولين فهل يلزم ذلك الرجل
الملقب بالمعين شرعا ان يقوم مقام ذلك الخائب في الاحامة
بحيث اذا ترك ذلك يكون عاصيا شرعا فيستحق العقوبة
واخراج تلك الوظيفة عنه ام انما يلزمه الفياضة عن شخص
منهم عند مرض او سفر واجب ام كيف الحال **اجاب**
انما يلزمه المحين الفياضة عن نزلت به ضرورة شرعية تمنعه عن
حضور الجماعة بالكلية فاذا سافر اחדهم لا ضرورة حلت
به لا يستحق المعلوم بل صرح ابن وهبان انه اذا سافر للحج او صلة
الرحم لا يستحق المعلوم مع انها فرضان عليه فكيف بما ليس كذلك
ومع كونه لا يستحق المعلوم يستحق العزل لا تركا به الا ضرب
عما هو لازم عليه مخوم وبه يعلم ان المعين اذا ترك ذلك لا يكون
عاصيا شرعا ولا يستحق العقوبة ولا اخراج الوظيفة عنه لعدم
الموجب لذلك وهو المرض او السفر لو اوجب ونحوهما مما يقع عليه

غلبته

غلبته الظن بالرضا به من حضرة السلطان لقصد الشرف به التخفيف
علي العبد الضعيف ولا يخفى ما يميز احدهما عن الاخر وقد صرحوا
بانه لا يجوز عزل صاحب وظيفة ما بغير حجة فلا يكون المحين
ذا حجة بالتخلف في غير نزول ضرورة موجبة له اي للامام
الاصيل ومثل ذلك لا يتوقف فيه فقيه والله اعلم **سئل** فيها
اذا وقف زيد وقفه منجى علي ولديه صلاح الدين يوسف وشقيقه
محمد ثمن من بعدهما علي اولادهما واولاد اولادهما ونسلها وعقبها
علي الغرض الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين علي ان من مات من
اولادها واولاد اولادها واولادها وعقبها علي الغرض الشرعية
وترك ولدا او ولدا استحق ولده وولادته ما كان يستحقه
والده لو كان حيا ومن مات عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب
عاد نصيبه الي من هو في درجته وذوي طبقته علي الشرط
المذكور وتجب الطبقة العليا الطبقة السفلي فاذا انقضت
ذرية الموقوف عليها ولم يبق لها نسل ولا عقب عاد ذلك
وقفا علي من سيحدث للواقف من الاولاد الذكور والاناث
علي الشرط المذكور شرعا علي جهة بر متصلة ثمرات صلاح الدين
عن ابن وبنتيهم وهم محمد وسنتيه وروسا ثمرات محمد بن
الواقف عن بنت تدعي من سهم ثمرات سنتيه عن ابنيها وبنت
وهم محمد وبرايم وفاطمة ثمرات فاطمة عن ابن وبنتي
وهم محمد وزينب وخاصكية ثمرات محمد بن سنتيه عن ابن
وسنتيه وهم محمد ومومن وخاصكية ثمرات رواسا عن
بنت تدعي قضاة ثمرات ابراهيم بن سنتيه عن ابن وبنتي
ثمرات محمد بن صلاح الدين عن بنت تدعي رقيه ثمرات رقية
عن غير ولدوني درجتها قضاة ثمرات قضاة عن اولادها لانها
الموجودين من اهل الوقف المتساولين لزوجها وعن ابن وبنات اخ



مات ابوهما قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف فكيف يقسم
 ربح الوقف بينهما علي شرط الوقف وماذا يخص كل منهما **اجاب**
 هذا السؤال ورد علينا سابقا من دمشق فاجابا بان يعطى لمريم
 الخمس منه ولمحمد بن محمد بن سنيته خمس الخمس ولا ختة
 مومنة نصف ذلك ولا ختة خاصكية مثلها ولا ابن ابراهيم بن
 سنيته خمس الخمس ولا ختة نصف ذلك ولا ختة مومنة مثلها
 ولمحمد بن فاطمة خمس العشر ولا ختة زيب نصف ذلك ولا ختة
 خاصكية مثلها فحمله ما ذكره من ان وقد اجتمع لقضاة ثلاثة اثناس
 وهو تها لاعم ولد يصرف له في درجتها بالشرط المذكور والذي
 يظهر من سوال السائل ان الوجود هنا من ميراث محمد لعدم
 ذكر موتها في السؤال ودرجتها الآن اعلي الدرجات ولا سبيل
 الي نقض القسمة مع وجودها فلا يصرف نصيب قضاة لها لعلو
 درجتها عنها وقول السائل ما ثبت قضاة عن اولاد خالاتها
 فاسد لان الوجود اولاد اولاد خالاتها سنيته كما هو ظاهر
 من نص السؤال ان لم يكن خطأ من السائل في ترتيب الموتي
 وذكر عدد هم علي النمط المذكور وكذلك قوله في السؤال وعن
 ابن و بنت اخ مات ابوهما قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف
 فانه فاسد والحال هذه لانه اراد بالابن ابن الاخ كنعاء فلا اخ
 موجود حسبما تقتضيه العبارة السابقة وان كان موجودا
 كان يجب ذكره معها ليدفع لولديه ما كان يستحقه لو كان حيا
 عند استحقاقها وان اراد بالابن الابن لبطنها فلا يناسب ان
 يقول عن اولاد خالاتها و بنت اخ لا فحصر استحقاقها فيه
 لو كان والظاهر مؤنها لاعم ولد واذا كان كذلك فالانقطاع
 حاصل فيه كما هو حاصل بعد موت صلاح الدين بن الواقف
 وكلا الانقطاعين داخل في مسمى منقطع الوسط والمنقطع

الوسط

الوسط فيه خلاف قيل يصرف الي الساكن وهو المشهور عندنا
 والمنظاهر علي السنة علمنا ومن ذلك لو كان اهل الوقف بصفة الفقر
 جازا صرف اليهم بل هو الافضل لكونه يصير صدقة وصلة فصفة
 الفقر تشملهم وقيل الي مستحق الزكاة وهو قول للشافعية
 والمشهور عندهم انه يصرف الي اقرب الناس الي الواقف والحاصل
 انهم اذا كانوا فقرا الاخلاف في جواز صرف لهم بل هم اولي من سائر
 الفقرا لان مقصود الواقف الثواب والنصدق علي القرابة
 اكثر ثوابا واليه اشار رضي الله عليه ولم بقوله لامرأة ابن مسعود
 حين سالت عن النصدق علي زوجها ان اجر الصدقة
 واجر الصلة ثم اعلم ان الانقطاع الاول الحاصل بموت صلاح
 الدين قد زال بموت اخيه محمد وهذا الانقطاع يزول بموت ميراث
 سواء كان لها ولد ام لم يكن لانها تنقض القسمة بموتها ونقسم
 الغلة علي الدرجة التي تليها من الاحياء والاموات فتعطي الحي ما يخصه
 منها ونصيب الميت لولده او ولده كما شرط وهكذا فاقهم والله
 اعلم **سئل** في واقف وقف وقف علي مصارف خيرية عينها
 في كتاب وقفه وما فضل عنها يصرف لاولاده الذكور والاناث
 بالسوية ثم من بعدهم لاولادهم وذريرتهم ونسبهم وعقبهم
 ابدما تاسلوا ودايماتها قبول وقال بصريح لفظه علي ان من
 مات عن ولدا او ولدا او اسفل من ذلك يصرف اليه غير ان الكاتب
 لم يكتبه في كتاب الوقف فهل اذا شهد العدول بذلك يعمل به
 ويعطى نصيب من مات عن اولاد او ولدا او اسفل من ذلك
 لاولاده او ولده او ولده ام لا واذا المرشد الشهود فلمن
 يصرف **اجاب** العبرة بما تلفظ به الواقف لا بما كتب الكاتب
 فمن عبارات علمنا العبرة لما هو الواقع في نفس الامر فاذا ثبت
 ان الواقع في لفظ الواقف من مات عن ولدا او ولدا ونحو ذلك

صرف نصيب من مات لولده او ولد لولده ومثله قوله من مات عن
 اولاد الخ وذلك يشهد بشهادة العدل بوجه ناظر الوقف لانه الخم
 فيما يدعي عليه وان لم تشهد الشهود فنصيب من مات منهم منقطع
 الوسط لان الواقف لم يبين مصرفه مع من هو اعلا منه وقد قال
 ثمر من بعدهم وذلك صريح في بعدية الكل وموت واحد منهم
 لم يبق جد حتى ينقطعوا باجمعهم وفي منقطع الوسط الاصح
 صرفه الي الفقراء واما مذهب الشافعي فالمشهور انه يصرف الي
 اقرب الناس الي الوقف والله اعلم **سئل** فيما اذا ادعي ناظر وقف
 علي من كان ناظرا قبله بمبلغ معلوم للوقف من النقود وسماه في دعواه
 وانه استهلكه فبقي في ذمته لجهة الوقف وطالبه به له
 فاجاب بالا نكار قايلا كان للوقف تحت يد حيا حايثة قرشي بدل
 عن بستان له وخمسة وسبعون سلطانيا كانت بذمة رجل
 وقد اخذ القاضي الفلاني وجوه خداه جميع ذلك بغير حق
 وبغير وجه شرعي وما امكن دفعها من ذلك بهل القول قوله
 بيمينه في ذلك ولا ضمان عليه ام لا **اجاب** نعم القول قوله
 بيمينه في ذلك ولا ضمان عليه وقد صرح علما ونا فاطمة بان يد
 الناظر علي الوقف يد امانة لا يد عدوان قال في الذخيرة وان
 باع الارض فقبض الثمن فهلك في يده فلا ضمان عليه ويكون
 الثمن عنده امانة واخذ القاضي وعونه المال كخذ اللصوص
 وقد قال كثير من علما بنا المتأخرين عن قضاة زمانهم تسموا باسم
 القضاة وهم باسم اللصوص احق فلا يضمن حيث لم يمكنه
 دفعها والله اعلم **سئل** في ناظر الوقف اذا تعذر عليه خلاص
 الدين لعسر المتقبل يلزمه ضمان ذلك ام لا **اجاب** لا يلزمه
 ضمان باجماع العلما لانه فعل ما هو مفروض عليه شرعا فكيف يضمن
 والله اعلم **سئل** في الناظر علي الوقف الذي هو من جملة

قال كثير من علما بنا المتأخرين عن قضاة
 زمانهم تسموا باسم القضاة
 وهم باسم اللصوص

ناظر الوقف اذا تعذر عليه
 خلاص الدين لعسر المتقبل
 لا يلزمه ضمان باجماع العلما

المتحقيق

المتحقيق فيه اذا ادعي شخص عليه انه من جملة المتحقيقين
 فاقرب ما ادعاه واقنيتم فيما سلف انه ينفذ اقراره عليه خاصة
 ويشاركه في ما يخصه هل اذا مات المقر وانقطع استحقاقه
 منه يبطل اقراره له وينقسم علي الباقي حسبما شرطه الواقف
 ولا يدفع له من ريعه شيء ام لا **اجاب** نعم يبطل اقراره له ويعطي
 ما كان له والمقر له باقراره الي من يستحقه من اهل الوقف المعلومين
 المتحقيقين كما صرح به الناصحي في مختصره ومثله في التائنا رائية
 عن المحيط وكذلك في الاسحاق وغيره وينسخ المقر له لان المقر انما
 ينفذ اقراره علي نفسه في ما يستحقه في الوقف وموته ينقطع
 استحقاقه وينتقل الي غيره فيبطل اقراره به والله اعلم **سئل**
 في رجل وقف وقفا علي نفسه وزوجته ابنة عمه ثمر من بعدهما
 علي اولادهما الذكور والاناث للذكر مثل حظ الانثيين ثمر من
 بعدهم علي اولادهم الذكور دون الاناث ثمر من بعدهم علي اولادهم
 ثمر اولاد اولادهم ثمر علي انسا لهم واعفا بهم الذكور دون الاناث
 ثم قال علي ان من مات لاعتن ولد ولا ولد انتقل نصيبه الي من
 في درجته فان انقرض اولاد الذكور عاد ذلك وقفا علي اولاد الاناث
 من ذريته الواقف مات الواقف وزوجته وال الوقف الي ابن ابن
 ابن ابنه ومات هذا الابن عن ابن وبنت ثمرات الابن عن بنتين
 وعن ابن اقر لمجهول لا يعرف له استحقاق فيه بان له في الوقف
 كذا اشاركه في حصته ويبطل اقراره بموته عن اخيه وعمته
 فهل يصرف ما كان يستحقه هو والمقر له الي عمته ام الي اخيه
 ام يبتقر المقر له علي استحقاقه كيف الحال **اجاب**
 يصرف ما كان يشاء له المقر والمقر له للاختين لانها في درجته
 والعمة من درجته ايها فلا تستحق معها للشرط المذكور فاستحقاقه
 مضافا لما كانتا تستحقانه قبل موته ولا شيء للمقر له لان المقر

مطلب
 يبطل اقراره بالثبوت

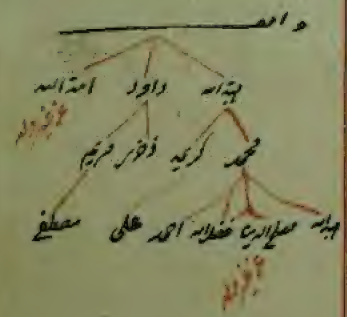
انما يتخذ اقراره على نفسه في ما يستحقه في الوقف وموته ينقطع
استحقاقه ويستقل الي غيره فيبطل اقراره كما صرح به الناصبي في
مختصره ومثله في الثنا تاريخانية عن المحيط وكذلك في الاساق وغيره
والله اعلم **مسألة** فيما اذا كان نصف الوقف الاهلي مختصا بابنة
الواقف المدعوة فخرج وبذر ينشأ والنصف الاخر مختصا بابن
الواقف المدعو منصور وصرق جماعة من ذرية منصور وذرية
فخرج لرجل اجنبي منها ومن ذرية ينشأ بان له من نصفها المختص بها
وبذر ينشأ استحقاقا قدره كذا وكذا منتقل اليه من امه فاطمة والي
فاطمة من امها خذ بنجة بنت فخرج ابنة الواقف المزبور ثمرات
المتصادقون جميعا عن اولاد وظهر كتاب وقف متصل المدعوة
مها في بنت خذ بنجة المزبورة متضمن لكون فاطمة المرقومة
ليست ابنة خذ بنجة وانما هي ابنة زوجها فهل يعمل به وتكلف
اولاد الاجنبي الي اثبات نسبهم ولا عبرة بتصرفهم وتصرف ايهم
مجرد المصادقة المرقومة ام لا **اجاب** المخبر انما يتخذ اقراره
على نفسه خاصة قال في الاشباه والنظائر اقرار الموقوف عليه بان
فلا ناي يستحق معه كذا الا انه يستحق الزرع دون وصدقه فلان
صح في حق المقر دون غيره من اولاده وذريته ولو كان كتاب الوقف
مخالفا لاجل على ان الواقف رجع بما شرط وشرط ما اقر به المقر
انتهى وقال الناصبي في مختصره قال الخطابي انهم ان ابي يروي
ذكر عن محمد بن الحسن رجل وقف وقفا على زيد وولده ونسله
فاقر زيد بان وقف عليه وعلى نسله وعلى فلان فان ما يحدث من
الخلع يقسم فما اصاب زيد ايشا ركة المقر له فيه ولا يصدق زيد
فيما يصيب ولده ونسله واذا مات زيد بطل اقراره وكانت الخلعة
لولد زيد ونسله ولم يكن للمقر له شيء انتهى وبذلك يعلم الحكم
فيما رفع اليه والله اعلم **مسألة** فيما اذا شرط الواقف في كتاب وقفه

مطلب
اذا اقر الموقوف لفلان
مع

الثابت

الثابت المضمون المحكوم بصحته ما صورته انشاء الواقف وقفه هذا
على نفسه مدة حياته ثم من بعده على اولاده لصليبه الموجودين حالا
وهم هبة الله وداود وائمة الله ومن سبب رقة الله تعالى من الاولاد
ذكور او اناث او ذكور او اناثا بينهم على الغرض الشرعية للذكر
مثل خطا الانثيين ثم من بعدهم على اولادهم واولادهم وانسا لهم
واعقابهم ابداما عاشوا ودايماما بقوا الطبقة العليا تحجب الطبقة
السفلى على انه من مات منهم عن ولد او ولد ولد او نسل او عقب عاد
نصيبه الي ولده وولد ولده ونسله وعقبه ومن مات منهم عن
غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الي من هو في درجته
وذوي طبقته من اهل الوقف يقدم الاقرب فالاقرب الي الواقف ومن
مات منهم اجمعين قبل استحقاقه شيئا من الوقف وعقب ولدا
استحق ولده ما كان يستحقه ابوه لو كان حيا ثم من بعدهم على جهة
بر متصلة ثم ان الواقف انتقل الي رحمة الله تعالى ولم يترك
سوي هبة الله وداود وما عداهما من الاولاد مات حال حياة الواقف
عن غير نسل فاقسم كل من هبة الله وداود غلة الوقف مناصفة
ثمرات داود عن بنتين دخري وخري وقرى فانتقل نصيبهما
ثمرات هبة الله عن ولدين محمد وكريمة فانتقل نصيبهما لهما
نزوج محمد بدخري ثمرات عن ولدين منه هبة الله ومصلح
الدين فانتقل نصيبها لهما ثمرات كريمة عن ولدين له علي فانتقل
نصيبها له ثمرات محمد عن اربعة بنين هبة الله ومصلح الدين
ولدين دخري وفضل الله واحمد من امرأة اخري فانتقل نصيبه
لهم ثمرات حريم عن ولدين له مصطفى فانتقل نصيبهما لهما
مات مصلح الدين عن غير نسل وفي درجته من اهل الوقف اخ
شقيق هو هبة الله المذكور وفضل الله واحمد وهما اخوان لاب
وابن خالته وهو مصطفى بن حريم وابن عمته وهو علي بن كريمة

مطلب في الاقرب فالاقرب
الي الواقف



فهل يكون نصيب مصلح الدين من ابيه وامه مقسوما بين هؤلاء الخمسة
لكونهم كلهم في درجته وهم كلهم في القرب الى الواقف سواء لان
كلا منهم بدلي الى الواقف بواسطتي فان الاخوة اولاد محمد بن
هبة الله بن الواقف وعلي بن كزيمته بنت هبة الله بن الواقف ومصطفى
ابن حزم بنت داود بن الواقف او تختص به الاخوة لكونهم
اقرب الى الميت ويكون القرب الى الميت كالقرب الى الواقف او تختص
به الاخ الشقيق لكونه اخا شقيقا فتكون القوة بمنزلة القرب ويكون
القرب الى الميت كالقرب الى الواقف او تختص به الاخ الشقيق
لكونه اخا شقيقا فتكون القوة بمنزلة القرب ويكون القرب الى
الميت كالقرب الى الواقف او لكونه بدلي الى الواقف بجهتين
بالابوة والامومة فيكون اقرب الى الواقف فان الاخ الشقيق
هو هبة الله بن محمد بن هبة الله بن الواقف وهو ايضا ابن دخري
بنت داود بن الواقف وما عداه ليس كذلك **اجاب**
اما صرف نصيبه فهو لمن في درجته بالاجماع لا لمن فوقه ولا لمن
تحت بشرط الواقف لكن هل يقدم ذو جهتين على ذي جهة بقول
الواقف يقدم الاقرب فالاقرب فيه اختلاف منهم من قال يستوي
الكل لان زيادة الجهة قوة لا اقربية وبعضهم يقدم صاحب
الجهتين على صاحب الجهة لان الاقرب نارة يكون بقرب الدرجة
ونارة بزيادة القرابة وبعضهم يقدم الاخ من الابوين على الاخ
لاب والاخت لام وعند عدم الاخ لا بوبن يسوي بين الاخ لاب
والاخ لا فرق الا ان الذي من قبل الاب ارتكض معه في صلب
الرجل والذي من قبل الام ارتكض معه في رحم الام فليس احدهما
باقرب من صاحبه ولا يكون هذا علي الموازاة قال ابن الصباغ
في جدتين احدهما من جهة والاخرى من جهتين فيه وجهان
اصحها انها يستويان وقال بعضهم في تعارض الدرجتين معنى

الاقربية

الا قربية تغف المسئلة ولا تجد مرجحا فاشكلت المسئلة علينا
فرجعنا الى المعنى فربما ان تقدم الاقرب الى الميت اقرب الى مقاصد
الواقفين والى مقاصد اهل العرق وبعضهم قال الاولي ان يصطلحوا
لان اقرب افعل تفضيل من القرب ضد البعد فاصل محناه ياعد
من قال بالمساواة والذي يظهر ترجيحه من اقوالهم في قرابة
الولد المساواة عملا بحقيقة المعنى في الاقرب لاسيما في جهة
قرابة الولاد قال في مختصر الناصح في باب الوقف علي الاقربا يبدأ
بالاقرب فالاقرب قال ابو يوسف في قوله ارض صدقة موقوفة
علي قرابتي الاقرب فالاقرب بعد نقله مذهب محمد واليه ذهب
هلال تكون الخلقة لا قرينهم وابعدهم الى الواقف بينهم بالسوية
قال هلال وهذا القول عندي ليس بشي والقول هو الاول من
قولنا وقول محمد انتهى والذي يظهر ترجيحه حيث رجعت الى
الاقرب فالاقرب الى الواقف وهي قرابة الولادة لا قرابة الاخوة
المشترقين مساواة الجميع من بدلي من قبل ابويه او ابيهم لانه يلزم
من اعتبار الرجحية ذي الجهتين على ذي جهة في ابن هو ابن
ابن عم واخر من اجنبي كامرأة تزوجت بابن عمها ولها منه ابن ومن
اجنبي ابن آخر ووقفت علي الاقرب فالاقرب اليها من اولادها
ونسلا وذريتها ترجيح احدا بينها وهو الذي من جهة ابن عمها
علي الآخر وهذا بعيد جدا عن اغراض الواقفين وامان ادلي
بالام فقط فغير تردد ولوقضي القاضي به عن اجتihad نقد قضاؤه
لانه محل اجتihad وموضع نظر كما قد قررته لك وفي شرح المنهاج
للرملي في شرح قوله وان مصرفه اقرب الناس رجلا لا ارثا فيقدم
وجوب ما ابن بنت علي ابن عمر ويؤخذ منه صحة ما افتي به العراقي
ان المراد بها في كتب الاوقاف ثم الاقرب الى الواقف او المتوفي
قرب الدرجة والرحم لا قرب الارث والعصوبة فلا ترجيح بها

مذهب
الرد والقرب بالعلم والارث

في مستويين في القرب من حيث الرحم والدرجة ومن ثم قال لا
يرجع عمر علي خال بل هما مستويان ومثله في شرح المنهاج لابن حجر
والله اعلم **مثل** في ارض موقوفة من قبل زيد بها اشجار زيتون
وقف من قبل عمرو علي جهة بر محبته وان القيم علي وقف عمرو
يودي ما عليها من المعين في كل سنة لجهة وقف زيد المعين بدفتر
زيد المنور وان القيم علي وقف زيد تعدي وزرع زرع عاين
اشجار الزيتون الجاري في وقف عمرو وغير طر بق شرعي وحصل
للاشجار المزبورة ثلا في وضرب سبب ذلك وصارت غلتها اقل
حما يتحصل منها سابقا فهل علي قيمه وقف زيد الزارع بين الاشجار
الجارية في وقف عمرو ارش الاشجار المزبورة وهل له زرع الارض
المزبورة وهل قسم الزرع المزبور يكون لوقف زيد او لجهة وقف
عمرو ام كيف الحال **اجاب** نعم يضمن القيم علي وقف زيد المعدي
لما يبس من الاشجار الجارية في وقف عمرو وغير طر بق شرعي حيث
ثبتت انه بسبب زرعه والقيم على الشجر باحد الجانبين ان شاء
اخذ الحطب لجهة الوقف واستكمل قيمته قبل بسه وان شاء
دفعه له وضمنه جميع قيمته قبل بسه لانه متعدي بالزرع اذ
ليس للقيم ان يزرع في ارض الوقف كما صرح به في جامع الفصولي
وبغية ويضمن ما نقص من قيمة الارض ايضا ان انتقصت بذلك
وقد صرحوا بذلك في غير المحنكة فما بالك بالمحنكة وما قابل
ضمان الاشجار فهو راجع الي وقفها فيصرف الي ما يعود الي
نحوها واصلاحها حتي تعود لما كانت لا الي الصرف علي المستحقين
لانه ضمان عين الوقف ولا يصرف شي من عين الوقف لمستحق
غلتها وما قابل ضمان نقصان الارض مصروف الي اصلاح الارض
لا الي المستحقين في الخلقة لما قلنا صرح بذلك هلال وغيره ولا
باسس بايراد ما يوضح الوجه فيما افتينا به فتذكر مسألة الاشجار

وقد

وقد نص عليها الخصاص والزاهدي في قنيتة وحاويه وهي
ايضا في فتاوي شيخ شيوخنا العلامة شهاب الدين بن الحلبي
قال فيها جري عرف الديار المصرية به وتحكم القضاة بصحة وزوته
ومنهم شيخ الاسلام السعد الديري واطال في ذلك اطالة حسنة
ويكفي في ذلك كلام الخصاص وقد صرحوا بان المستحق الاستيفاء
وان ابي الموقوف عليهم الا الغلح حيث كان ذلك باجرة المثل وفي
الاسعاف في فصل في انكار المتولي الوقف وفي غصب الغير اياه
لو استقل الغاصب الارض سنين بالزراعة فالخلة له وعليه
قيمة ما نقص من الارض ولا يلزمه اجر مثلها وهذا قول المتقديين
وقال المناخرون بلزوم اجر مثلها واجر مثل مال التيمم وما اعد
للاستغلال ومنه يعلم مسألة قسم الزرع وفيه قبل هذا يسير
ويضمن الغاصب النقصان ويصرف بدله في غارتها ولا يصرف
لاهل الوقف لكونه بدل العين التي وقع عليها عقد الوقف وليس
لهم فيها حق فكذا فيما قام مقامها وانما حقهم في الخلقة خاصة
اشكهي فهو صريح فيما قلنا ومثله في هلال وكثير من الكتب واما
اذا صارت غلتها اقل فلا قائل بضمانه لانه لم يقع الغصب علي
عينها ولو وقع الغصب علي الاشجار وقد اعلنت متلفتها ضمنها
لوقوع الغصب عليها مع الاصل بخلاف ما اذا اعلنت في يد فافهم
والله اعلم **مثل** فيما حل بوقف ابي الانبيا الكرام السيد الخليل
علي نبينا وعليه وعلي سائر الانبيا افضل الصلاة واكمل السلام
من احداث المربيات فيه فلزم من ذلك اختلال سماطه الشريف وما
هو المشروط فيه واقتصاص حق السدنة والغراشين وامتد
ومودنيه لصفه لغير مستحقه فهل يجب علي ولاية الامور اجزل
الله تعالى لهم الاجور منع تلك المربيات المحدثه وقطعها وحسم
مادتها ام لا **اجاب** نعم يجب علي الولاية اصلحهم الله تعالى

حسم مادة تلك المحدثات وقطع تلك المرتبات فقد صرحوا بحرمها
وعدم حل ثنائها فيكون قطعها من باب ازالة المنكر وهو واجب خصوصا
علي من كان له بسوطة يد وقدرة علي ذلك قال في البحر تصرف الفضة
في الاوقاف مقيد بالمصلحة لا انه يتصرف كيف شا فلو فعل ما يخالف
شرط الواقف لا يصح ولذا قال في الذخير وغيرها القاضي اذا قرأ
فراشا في المسجد غير شرط الواقف وجعل له معلوما لا يحل للقاضي
ذلك ولا يحل للفراش تناول المعلوم شرعا استغنى عنه عدم
صحة تقرير القاضي في بقية الوظائف بغير شرط الواقف كشهادة
وباشرة وطلب بالاولي وحرمة المرتبات بالاولي وفي الاشباه
والنظائر بعد مسألة الفراش وبه علم حرمة احداث الوظائف
بالاوقاف بالاولي وبه علم ايضا حرمة المرتبات بالاولي وفاق بالاولي
وقد ذكر المسئلة في القاعدة الاولى من النوع الثاني وفي القاعدة
الخامسة من النوع الثاني ايضا وفي كتاب الوقف وفي الدعوي
اعني ارباشانها وهي من المسائل الشهيرة والنقول فيها كثيرة هذا
ولو وقف السيد الخليل عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام زيادة
الا عتبار رفعة شأنه بنسبته الي هذا النبي العظيم وعلى قدس
شرفه يشرف ما نسب اليه على ما نسب الي غيره من اوقاف الاوليا
والعلماء والفضلاء والامراء فالواجب زيادة الاهتمام به والاعتناء
بشأنه ببقته ذلك من كان له قوة في ايمانه واعتقاده صحيح في
اسلامه واحسانه وفقنا الله لما يحبه ويرضاه بفضلته العظيم
وفيضه العجيب والله اعلم **مسئلة** فيما حل بوقف المسجد الاقصى
الذي نطق القرآن بفضلته وبورث حوله ووردت الاحاديث
الشريفة باسراجه تعظيم شأنه وتوقيره له من احداث
الوظائف بكثرة الفراشين له بغير شرط من واقف وغيرهم
من المصدرين والوفاديين والمعينين للائمة والخطباء بغير حاجة

تصرف القاضي في
الوظائف
بغير شرط الواقف
لا يصح

اليهم

اليهم وكذلك من البوابين والكهنة والسنة والمؤذنين والشحنه
وغيرهم من الاحداث التي لم ينص عليها الواقفون فهل يجب
علي ولاية الامور اصلاحهم الله تعالى ووفر لهم الاجور حسم
مادة تلك المحدثات وقطع تلك المبدعات لاسيما مع احتياج المسجد
المذكور لعمارة ما تهدم وترميم ما استمر وعمارة مستغاثه ونلا في ما
اشرف علي الخراب من مستغاثه وهل مع احتياجه الي ما ذكر يجوز
صرف بعض غلاته الي نقشه بالبحص وخرقته بما الذهب والفضة
واللان ورد ونحوها من الالوان **اجاب** نعم يجب علي الولاية حسم مادة
تلك المحدثات وقطع تلك المرتبات فقد صرح العلماء بحرمتها وعدم تناول
علوقها فيكون قطعها من باب ازالة المنكر وهو فرض علي من له بسوطة
يد وقدرة علي ذلك قال في البحر تصرف القاضي في الاوقاف مقيد بالمصلحة
وليس له ان يتصرف كيف شا فلو فعل ما يخالف شرط الاوقاف لا يصح
ولذا قال في الذخير وغيرها اذا قرأ القاضي فراشا في المسجد غير
شرط الواقف وجعل له معلوما لا يحل للقاضي ذلك ولا يحل للفراش
تناول المعلوم شرعا استغنى عنه عدم صحة تقرير القاضي في بقية
الوظائف بغير شرط الواقف كشهادة وباشرة وطلب بالاولي وحرمة
المرتبات بالاولي وفي الاشباه ايضا في القاعدة الخامسة
بعد مسألة الفراش وبه علم حرمة احداث الوظائف في الاوقاف
بالاولي وبه علم ايضا حرمة المرتبات بالاولي وقد ذكر المسئلة في القاعدة
الاولي من النوع الثاني وفي القاعدة الخامسة من النوع الثاني ايضا
وفي كتاب الوقف والدعوي اعني ارباشانها وهي من المسائل الشهيرة
والنقول فيها كثيرة فلا تخفى علي من له بالفقهاء ادي المام بل وما اظن
ولا علي العوام وسواء كان المسجد مستغنيا عن العمارة او محتاجا
لها فكيف مع احتياجه الي العمارة والترميم ونلا في ما هو مشرف علي
الوقوع من بناء الحداث والغديم او بناء مستغاثه وترميم مستغاثه

والمنون فاطبة قد تراءت علي ان يرد من غلته بما رتب له شرط لان
 قصد الواقف صرف الغلة موبدا ولا تبقى دائمة الا بالعمارة وكذا لك
 الشروح والغاوي فلا ينكر ذلك الا من اضله الله تعالى واوجده واقصاه
 عن رحمته وطرده فلا يحتاج الي الاطنا بزيادة علي هذا الجواب
 واما نقشه ورخرقه بما ذكر من مال الوقف فحرام مطلقا كما صرح
 به علما وناقض الناطر المال الذي صرفه فيه قال في الكافي وهذا
 اي نفي الكراهة في نقشه اذا فعل من مال نفسه اما المتولي فيفعل
 من مال الوقف ما يحكم البناء دون النقش فلو فعل ضمن لما فيه من
 تضييع المال فان اجتمعت اموال المسجد وخاف الضياع بطمع
 الظلمة فيها فلا بأس به حينئذ انتهى وقوله فان اجتمعت
 اموال المسجد الخ يعني وهو مستغن عن العمارة وقوله لا بأس
 الخ يعني ولا يضمن ويدون ذلك يضمن لعدم الجواز والحال هذه
 والله اعلم **فعل** في رجل بني مسجد لله تعالى واذا للمسلمين
 بالصلاة فيه فصلوا وانشاء المدرسة ايضا وقفها علي المتعلمين
 بالقران العظيم والاحاديث النبوية والعلم الشريف وعلي شيخ يقرأ
 بها القران ونورد بها الاحاديث النبوية والعلم الشريف ومما
 العلم الشريف وشرط ان يكون امام المسجد المذكور وجميع
 المستحقين في وقف المسجد والمدرسة من اهل مذهب الامام
 السجّل احمد بن حنبل تقسم القيم ربع الوقف بينهم علي ما يراه وان
 تعذر الصرف علي بعضهم صرف الي بقيةهم وماء له لغفر المسلمين
 وشرط النظر في ذلك لنفسه ايام حياته ثم من بعده لابن اخيه ثم
 للأرشد فالأرشد من ذرية ابن اخيه فان عدوا ولم يكن فيهم
 من يصلح للنظر فالنظر فيه لشيخ الحنابلة الفلانية ولم يقدر الوقف
 للناظر شيئا من الغلة فهل له شيء من ذلك ام يعطي الجميع المذكورين
 بعد العمارة عملا بموجب شرط الوقف وهل اذا تعذر الصرف الي

بعضهم

بعضهم صرف الي بقيةهم كما شرط وهل اذا ادعي رجل انه من ذرية
 ابن اخي الواقف وانه يصلح للنظر بغيره قوله وهل يجوز تعليق باب
 المسجد وآيها ومنع المصالحين فيه وفتح في كل يوم الجمعة للنساء
 يضرن فيه بالدقوف ويرفعن اصواتهن فيسمعن كل من مر عن
 المسجد ام لا واذا اقلتم لا فماذا يترتب عليهما بالطريق الشرعي وهل
 اذا ثبت اختلاسه في الوقف ترفع يده عنه ويقام شيخ الحنابلة
 ناظر او يولي حاكم المسلمين من شاء **اجاب** حيث لم شرط
 له الوقف شيئا ولا فرض له القاضي لا يستحق شيئا واذا نصب
 القاضي ناظرا ولم يعين له شيئا فعل فيه وسعي سنة مثلا قيل
 لا شيء له لان المنافع لا تنشقق الا بالاعتد ولم يوجد وقيل
 يستحق اجر سعيه لانه لا يقبل ذلك ظاهرا الا باجر والمعهود
 كالشرط فيحمل الاول علي ما اذا الميركبن معهودا اجمعا بين القولين
 فلم يترك ذلك انه بدون العمل لا يستحق شيئا بدون شرط الواقف
 واذا لم يعط شيئا يعطي الجميع للمستحقين المنصوص عليهم
 ويصرف ما تعذر صرفه علي بعضهم لبقيةهم علي ما يراه القيم
 بعد العمارة واذا الميركبن نسب الرجل المديعي انه من ذرية ابن اخي
 الواقف معروفا به لا بد له من بيعة تشهد له بمدعاه ولا يعطي
 بمجرد دعواه ونحوه عليه قفل باب المسجد في اوقات الصلاة
 قولا واحدا ويدخل بذلك في عموم قوله تعالى ومن اظلم من منع
 مساجد الله الآية ونقود علي ذلك لا سيما وقد مكنت النساء من
 ضرب الدقوف ورفع اصواتهن واذا ثبتت خيانتها وجب علي
 القاضي عزله وان شرط الواقف ان لا يعزله القاضي والسلطان
 لانه شرط مخالف لحكم الشرع فبطل قال في البحر ومقتضاه اي
 مقتضي ما صرح به البزازي بقوله ان عزله القاضي للخاصين
 واجب عليهم الا شتر تركه فاذا عزله القاضي ولم يوجد احدا من

ذرية ابن اخيه او وجد وكان ممن لا يصلح فالنظر فيه لشيخ الخاتبة
 الذي شرطه الواقف اذ شرط الواقف كنعن الشارع وكل ما اتينا به
 نصت عليه علما وانا والله اعلم **سئل** في احد المستحقين في الوقف
 اذا ساقى علي كرم موقوف او اجر عقار الوقف وكث في صد المسافة
 او الاجارة انه ساقى او اجر بماله من الولاية الشرعية على ذلك والحالات
 الناظر على الوقف غيره بشرط الواقف انه لا يرشد فالارشد هل يصح
 مسافاته او اجارته مع كونه ليس ناظرا على الوقف ولا ولاية له عليه
 انما هو من احد المستحقين ام لا واذا اقلتم لا تصح فما الحكم في ربيع
 الوقف **اجاب** لا تصح مسافة المستحق في الوقف ولا اجارته
 انما ذلك لناظره لا للمستحق في غلته باجماع علما بنا ولو كتب في صد
 المسافة والاجارة انه ساقى او اجر بماله من الولاية توهم ان استحقاقه
 في الوقف بوجوب له ولاية على الوقف اذ العبرة لما في نفس الامر
 لا لما كتب في الصد واذا قلنا بفساد المسافة فالزعم كله بوضع في
 الوقف ولا شئ للعامل لانه غاصب عمل في الوقف بغير اجارة نافذة
 بل ترد برد ناظره فكيف اذ المزعل كما ذكر لي السائل بلسانه فانا ناول
 والحال هذه من ربيع الوقف حرام سكت يجب رده الي مصارف الوقف
 والله اعلم **سئل** فيما اذا وجهت شيخة علي قراء كتاب الله تعالى
 لرجل جاهل لا يحسن القراءة مع وجود من هو اهل لذلك هل يجب
 علي الحاكم اخراجه عنه وتوجيهها للمستحق ام لا **اجاب**
 نعم يجب علي الحاكم ذلك وقد صرحوا بان الحاكم اذا اعطى غير المستحق فقد
 ظلم مرتين مرة باعطاء غير المستحق ومرة بمنع الحق عن المستحق
 والله اعلم **سئل** في قزنة خراجية بصرف تسعة اعشار خراجها
 لمدرسة مخصوصة والعشر العاشر لبيت المال مصروف لجندي هل اذا تناول
 المتكلم على المدرسة تسعة الاعشار وبقي التسع لزمت من اربعها يطالب
 المتكلم على المدرسة بحصة بيت المال بما قبض ام لا **اجاب** لا يطالب
 بذلك وانما المطالب به المزارع الذي الخراج لازمه شرعا وليس ذلك

شركة

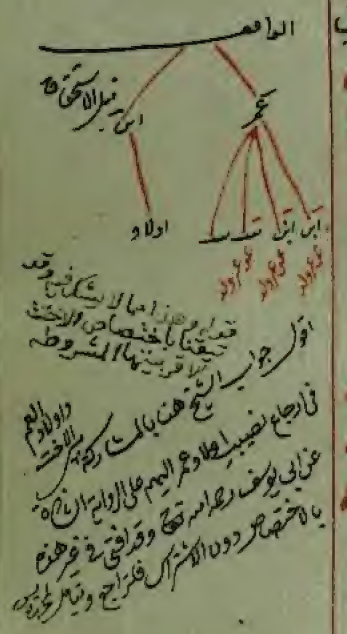
شركة بوجه من الوجوه حتي يقال مال مشترك قبض على سبيل الشركة
 بل المقبوض نصيب المدرسة ولا شركة للجندي فيه فلم يكن المتكلم علي
 المدرسة متعديا في قبضه وصرفه لمستحقه فلا ضمان عليه لعدم
 تعدي به بقبض ماله قبضه شرعا وصرفه لمستحقه كما لا يخفى
 علي فقيهه والله اعلم **سئل** في الوقف هل يبدا الناظر من غلته بما رزق
 ام لا وهل القول قوله في الحرف الي المستحقين ام لا واذا وهب كل
 فرد منهم شيا من متعينة المقبوض بيده لناظر هل لهم الرجوع
 فيه ام لا واذا اخذ كل واحد من المرتزقة بعلو فتنة قزنة يتحصل
 من غلتها اصناف ما يستحقه هل لهم ذلك ام لا **اجاب** نعم يبدا من
 غلته بما رزقته بلا شرط لان قصد الواقف صرف الغلة مويده اولا تبقى
 كذلك الا بالعامة والقول قول الناظر في الصرف على الموقوف عليهم
 لانه امين يدعي ايصال الامانة الي مستحقها واختلف في تحليفه
 واعتمد الشيخ زين في قوايده انه لا يحلف وقيل يحلف في هذا
 الزمان وعليه الغنوي ولا رجوع للمستحقين فيما وهبوا له وقبضه
 واستهلكه وليس للمستحقين اخذ القري بما لهم من المعين
 اذ حقهم ليس في عين الوقف لاسيما مع كونه اضاف اضافه والله
 اعلم **سئل** في دار الوقف المعدة للاستغلال اذا خرب صهيروها
 المعد لما الاستيئة هل يجب عمارته من اجرتها ام لا **اجاب**
 نعم يجب عمارته من اجرتها فقد صرحوا بوجوب العماره في الاوقاف
 علي الصفة التي كانت عليه زمن الواقف حتي قالوا البياض والحجرة
 في الجيطان ان لم يكن علي رزقه لا يُفعل الا فعله والله اعلم
سئل في رجل وقف وقف علي ولد له امين الدين ومحمود وعلي
 من سيحدث له من ذكور وانا ث علي الفريضة الشرعية ثم وثم علي ان
 من مات عن ولد او ولد ولد فتنصيبه له مات الواقف عن ابيه
 المذكور بين ثمرات امين الدين عن بنت فاكل جميع الغلة اخوه

الناظر في الوقف في الصرق على
 الموقوف عليهم لانه امين
 واختلف في تحليفه
 واعتمد الشيخ زين في قوايده
 وقيل يحلف في هذا الزمان

محمود ثمرات محمود عن ابنتين فما الحكم فيما اكل وفي قسمة الوقف بعد
 موته **اجاب** اما ما اكله محمود من حصة بنت اخيه وهو النصف
 فمضمون عليه ويؤخذ ضامنه من تركته ويدفع لها واما قسمة غلة الوقف
 بعد موت محمود فهي علي روسهن اثلاثا فانما تنقض القسمة بموته
 كما نص عليه الخصاص ونعطي كل واحدة ثلثا وله نظر الي قول الواقف
 من مات عن ولد او ولد ولد انتقل نصيبه له وقد غلط من افتي
 بعدم نقض القسمة لما فيه من مخالفة عرض الواقف فافهم والله اعلم
سئل من دمشق فيما اذا انشأ رجل وقفه على نفسه ايام حياته
 ثم من بعده علي اولاده الذكور والاناات بينهم علي الفرض الشرعية
 للذكر مثل حظ الانثيين يستقل به الواحد منهم اذا انفرد
 ويشترك الاثنان فما فوقها ثم من بعدهم علي اولادهم كذلك
 ثم علي اولاد اولادهم نظير ذلك ثم علي اناهم واعقابهم مثل
 ذلك علي انه من توفي منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم واناهم
 واعقابهم عن ولد او عن ولد او نسل او عقب انتقل نصيبه
 من ذلك الي ولده ثم الي ولده ثم الي نسله وعقبه علي الشرط
 والترتيب المذكور من اعلاه وعلي انه من توفي منهم ومن اولادهم
 واولاد اولادهم واناهم واعقابهم عن غير ولد ولا ولد ولا ولد
 ولا نسل ولا عقب انتقل نصيبه من ذلك الي من هو في درجته
 وذوي طبقته من اهل الوقف المستحقين له المتناولين لريعه
 واجوره يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الي المتوفي منهم زيادة
 عما بيده من ذلك ثم علي من ولد من انتقل اليه ثم علي نسله وعقبه
 علي الشرط والترتيب المذكور من اعلاه وعلي انه من توفي منهم
 ومن اولادهم واولاد اولادهم واناهم واعقابهم قبل استحقاقه
 لشي من منافع هذا الوقف وترك ولدا او ولدا او نسل او عقبا
 استحق ذلك الترك ما كان يستحقه المتوفي ان لو كان حيا
 وقام في الاستحقاق مقامه كل ذلك علي الشرط والترتيب المعين

فيه

اعلاه ثمرات الواقف المذكور عن ابن يسبي عمرو عن اولاد ابن مات
 في حياة الواقف ثمرات عمر عن ابنتين وشنتين ثمرات ابنهما واحدا
 بنتيه عن غير ولد والموجود الان اختهم واولاد ابن الواقف الذي
 مات في حياة الواقف فهل يستقل نصيب الميتين الذين ماتوا عن
 عن غير ولد الي اختهم المذكورة بمفردها ولا يشاركها فيه اولادها
 المذكورين ام لا **اجاب** نعم يستقل نصيبهم الي اختهم واولاد
 الم المذكورين لا يستحق ابيهم في الدرجة وهم من اهل الاستحقاق
 المتناولين لريعه قطعا للذكر مثل حظ الانثيين زيادة عما بيدهم
 وهذا ما لا يشك فيه ولا يتوقف والحال هذه والله اعلم **وي ديل**
السؤال ما صورته وفي هذه الصورة اذ مات احد مستحق الوقف عن
 ولدا واولاد اولاد ما توفي في حياة ابيهم قبل استحقاقهم لشي
 من منافع هذا الوقف فهل يستقل استحقاقه الي ولده دون اولاد
 اولاده الذين ماتوا في حياة ابيهم ام لا **اجاب** يقسم استحقاق
 الميت علي ولده الحي وعلي اولاده الذين ماتوا في حياته فما اصاب
 الحي اخذه وما اصاب الميتني دفعه لا وله دهم غلما بقوله علي انه من
 توفي منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم قبل استحقاقه
 لشي من منافع هذا الوقف وترك ولدا او ولدا استحق ما كان
 يستحقه لو كان حيا الخ وهذا ايضا مما لا شبهة فيه والحال هذه
 والله اعلم **سئل** فيما اذا وقف نريد حصته من بيتان في مرض
 مات فيه علي نفسه مدة حياته ثم من بعده علي ابنته حادثة
 وعلي من سجدت له من الاولاد ثم علي اولاد اولاده ثم علي ذريته
 ثم علي اناهم واعقابهم ثم علي جهة من متصلة وسلمه الي
 عمر وبعد ان جعل معه شريكا في النظر علي وقفه المصور وبعد
 ارادته الرجوع عنه حكم الحاكم العيني غب الشرايع لايه بلزومه
 ونفوده ثمرات نريد بعد التسجيل عن بنته المذكورة وزوجة



واخت فادعت الاخت عدم لزوم الوقف المنصور لصدوره في مرض الموت
وعلي نقد نفوذه من ثلث المال فخلته تقسم ميراثا مرة حياته صادقة
بنيت الوقف فهل اذا خرج ذلك من ثلث مال الشركة يكون الوقف لازما
ويختص بنت الوقف المذكورة بغلبة كون الوقف بغير الوقف وسلمه
في حياته وليس في حكم الوصية بعد وفاته **اجاب** المنصوص
عليه في كتبنا ان الوقف في المرض وصية ولا فرق بين ان يخرج المرض
بان يقول وقف علي كذا او يوصي به فقد صرح هلال في اوقافه بان
قول ارضي صدقة موقوفة علي ولدي الخ وصية والوصية للوارث
لا تجوز الا باجازة بقية الورثة ولو خرجت من الثلث وغير
الوارث تجوز من الثلث وقد جمع الوقف المذكور بين الوارث
وغيره بقوله شر علي بنته شر علي اولاد اولاد ده الخ فجاز علي اولاد
اولاد ده من الثلث ولم يخرج علي البنت مطلقا فاذا لم يخرج بقية الورثة
ذلك خرج القدر الموقوف المحكوم بصحته من ثلث المال ولم يخرج
نقد غلته جميعا علي فراض الله تعالى ما عاشت صادقة
فاذا ماتت صرفت غلته كلها الي اولاد اولاد ده ان خرج من الثلث
والا فحسابه لجواز الوقف عليهم والذي يوقعه صرحا ما ذكره
في الثانية وغيرها امرأة وقفت منزلا في مرضها علي بناتها ثم
من بعدهن علي اولادهن واولاد اولادهن ابدانا سلا
فاذا انقرضوا فعلي مصالح المسجد ثم ماتت من مرضها ذلك
وخلفت ابنتي واخنا والاخت لا ترضي بهذا الوقف ولا يخرج
النزل من الثلث قال الشيخ الامام رحمه الله جاز الوقف بقدر الثلث
ويبطل فيما زاد علي الثلث وما زاد علي الثلث يصير ملكا للورثة
علي سهاهم وقدر الثلث يصير وقفا فما خرج من غلة المنزل
يقسم بين الورثة جميعا علي فراض الله تعالى ما عاشت
الابنتان فاذا ماتتا صرفت غلت الثلث كلها الي اولادها واولاد

على ذلك

اولادها

اولادها الاشياء للاخت من ذلك قال لان الوقف في المرض وصية
واذا لم تجز الاخت بطلت الوصية للورثة وتجوز لاولادهم
واولاد اولادهم غير ان الوقف انما رضى لاولاد الاولاد بعد موت
الورثة كانه قال او صيبت لاولاد اولاد دي بخله هذا المنزل بعد
خمس سنين وذلك جائز والوصية بالغلظة للابنتي وان بطلت
فالمنزلة وقف علي حاله فاذا جاءت نوبة اولاد الورثة صرفت الغلة
اليهم والله اعلم **سئل** في قطعة ارض بقعة موقوفة من
جانب السلطنة علي مصالح زاوية منسوبة لولي وقفا ارضا
هل لمن ولاه السلطان علي تلك القرية ان يتعرض له بطلب شيء علي
تلك الارض مع ان غيره من مقدمه من الولاة لم يتعرض بطلب ذلك
من متول من المتولية السابقة ام لا **اجاب** ليس له ان يتعرض
له بطلب شيء اذ السلطان نصره الله تعالى انما اطلق له في ما هو
خارج عن اوقاف المساجد والزوايا والرباطات والمقابر واما اوقاف
هذه الواضع الخير به فهي مستثناة اما صريح او دلالة وفي رسال
ابن نجيم فان قلت هل له يعني السلطان نصره الله تعالى ان يجعل
ارضا وقفا علي مسجد قلت نعم ذكر قاضي خان ان لمن له مصارف
الخراج بناء المساجد والتفقة منه علي تعميرها وفيها لوقف
السلطان ارضا من بيت المال علي مصلحة المسلمين جاز الوقف وفي منظومة
ابن وهبان ولو وقف السلطان من بيت مالنا لمصلحة تمت تجوز
ونوحي وحاشا السلطان الاسلام الحافظ لادبي الملك العلام
ان يطلق لاحد من الاثام ان يثا ول ذلك السحت الحرام والله
اعلم **سئل** في ما اذا سكن ناظر الوقف او احد مستحقه رجلا
غفار الوقف بلا استئجار وسكنه مدة هل يجب عليه اجرة مثله
ولا يصح ابراء الناظر والمستحق له ام لا **اجاب** نعم يجب عليه
اجرة مثله ولا يصح ابراء الناظر والمستحق له ام لا والمستحق منها

مطلب الطيف

اذ هي ثابتة في ذمته ولا يملك واحد منهما ما في ذمته حتى يصح ابراه
له ولان الوقف قد يطرأ عليه ما هو مقدم عليه كالعمارة فابراه باطل
والله اعلم **سئل** في رجل وقف وقفا على جهات بر عينها ومهما فضل
من رزق الوقف بعد مصارف البر التي عينها يقسم على اربعة اقسام
يعطي الاولاد ابنة وهم زيدا وبكر وفاطمة الربع من ذلك ثم الاولاد
ثم الاولاد اولادهم ونسلهم وعقبهم ابداما ناسلوا ودايماما بقوا
اولاد الظهور منهم دون اولاد البطون الطبقة العليا منهم تحجب
الطبقة السفلى علي ان من مات منهم عن ولد او ولد ولد انتقل
نصيبه لولده او ولد ولده فان لم يكن له ولد ولا ولد ولد انتقل
نصيبه لمن هو في درجته وذو وطبقته ينتقل نصيبه لمن هو
اقرب اليه للذكر مثل حظ الانثيين علي الفريضة الشرعية
وبغية ذلك وقدره ثلاثة ارباع لبنات الواقف المشار اليه
وهن عمرة وبكرة وزينب بينهما سوية لكل منهن الربع ثم من
بعدهن الاولاد دهن ثم الاولاد اولادهم ونسلهم وعقبهم
ابداما ناسلوا ودايماما بقوا الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة
السفلى علي ان من مات منهم عن ولد او ولد ولد انتقل نصيبه
لولده او ولد ولده ومن مات ~~منهم~~ عن غير ولد او ولد ولد انتقل
نصيبه وما كان يستحقه في ذلك لمن هو في درجته وذوي
طبقته فان لم يوجد له درجة ولا ذو وطبقته ينتقل لمن هو اقر
اليه للذكر مثل حظ الانثيين علي الفريضة الشرعية فاذا انقضت
باجمعهم كان وقفا علي الفقراء والمساكين ثم ان زيدا وبكرامانا
ولم يحجبوا ثم ماتت فاطمة واعقبت اولاد اهل انتقل نصيبها
لاولادها اولي هو في درجتها من الموقوف عليهم لكون اولادها
ليسوا من اولاد الظهور وهل المراد بقوله لمن هو اقر اليه
قرب النسب وان كان من غير الموقوف عليهم او يختص القرب

بالموقوف

بالموقوف عليهم **اجاب** ينتقل ما كان لفاطمة وهو الربع مما
فضل من النسخ عن مصارف الوقف المحيطة لاولادها الا لمن هو
في درجتها عملا بقول الواقف علي ان من مات منهم عن ولد او
ولد ولد الخ فانه وان رجح الصغير في قوله منهم الي اولاد الظهور
ففاطمة من اولاد الظهور وقد شرط ان من مات منهم عن
ولد او ولد ولد انتقل نصيبه اليه فينتقل نصيب فاطمة لاولادها
للكم منهم مثل حظ الانثيين والوجه في استحقا قهر الربع
كملا ان زيدا وبكرامانا ولم يعقبا صرف ما كان لهما لفاطمة
لقول الواقف فان لم يكن له ولد ولا ولد ولد ينتقل نصيبه
لمن هو في درجته فصار الربع باسره نصيبها فيصرف لاولادها
ولا دخل لاهل الثلاثة ارباع فيه بل هو وقف مستقل علي اولاد
ابن الواقف المحيين فيه ثم الاولادهم حتى ان من مات من اهل
هذا الوقف ولم يكن له ولد ولا ولد ولد ولم يترساوه في درجته
من اهل واحد ينتقل نصيبه لمن هو اقر اليه نسباً فان قلت
ما تفعل في قوله اولاد الظهور منهم دون اولاد البطون قلت
قد تقر ان الواقف اذا ذكر شرطين متعارضين يعمل بالمتاخر
منهما وقوله علي ان من مات منهم عن ولد الخ متأخر عن قوله
اولاد الظهور الخ فتأمل هذا ما ظهر لفهمي الفاضل ومن
ظهر له خلاف ذلك فليعده ولم الاجر الوافر وما ابرزت
هذا الجواب الا بعد النظر في كلام الاصحاب والاخذ بالمتكبر
من عباراتهم يفهم والله اعلم **سئل** في واقف وقف علي نفسه
مدة حياته ثم من بعده علي اولاده واولاد اولاده واولاد
اولاده ونسله وعقبه للذكر مثل حظ الانثيين ثم علي جهة
يرلا تنقطع فهل كل من له استحقاق ودخول في الوقف يستحق
في غلته مع من يدلي به حيث لم يشترط الترتيب ام لا **اجاب**

مطلوب
اولاد البنات

نعم يستحق الجميع فيقسم بينهم بحسب فضلهم وكثرتهم فيتحقق
الابن مع وجود والده والحال هذه والله اعلم **سئل** في الوقف علي
الاولاد واولاد الاولاد واولاد الاولاد وهل يدخل ولد البنات
في ذلك ام لا **اجاب** لا يدخل ولد البنات في الوقف علي الولد مفردا
وجمعا في ظاهر الرواية وهو الصحيح المعني به كما في البحر وفيه بعد
هذا وصح فاضي خان دخول اولاد البنات فيما اذا وقف علي اولاده
واولاد اولاده وصح عدمه في ولدي انتهى فقد فرق فاضي خان
بين الجمع كما في واقعة الحال فصح دخول اولاد البنات فيها والمفرد
فصح عدمه ففي المسئلة اختلاف نصحيح وترجح القول بعدم
الدخول بكونه ظاهر الرواية وهو لا يعدل عنه لكونه اصل المذهب
خصوصا في اكثر الكتب ان المعني بعدم الدخول والله اعلم
سئل في رجل وقف علي نفسه مدة حياته ثم علي اولاده ثم علي
اولاد اولاده ثم علي اولاد اولاد اولاده ثم علي ذريته ونسله
وعقبه المذكور والاثاث بينهم علي الغرضية الشرعية طبقه بعد
طبقه ونسلا بعد نسل الخ وحكم بصحته ولزومه حاكم شرعي هل
يدخل في الوقف المذكور اولاد البنات ام لا يدخلون واذا قد شر
ان في المسئلة روايتين وقضي القاضي برواية الدخول مختارا
لرواية هلال والخصاف بنقد ويرتفع الخلاف ام لا **اجاب**
هذه المسئلة مشهورة وفي غالب كتب الاوقاف مذكورة وفيها
روايتان فرواية هلال والخصاف ان اولاد البنات يدخلون وفي
ظاهر الرواية لا يدخلون وكثيرا في بظاهر الرواية وكثيرا اخذ
برواية هلال والخصاف قال عبد البر في شرح الوهبانية في
لفظ الذرية وينبغي ان ترجح الرواية القائلة بالدخول في هذه
الاعصار لان عرفهم عليه ولا يعرفون غيره ولا يسري الي اذ هانهم
غالب اسواه وقال فيه في لفظ الاولاد قلت نقل صاحب الذخيرة

عن

عن شمس الائمة اذا وقف علي اولاد اولاد اولاد اولاد تحت
الوقف اولاد البنات رواية واحدة ثم نقل عن السخري والشيخ
الامام شيخ الاسلام هذه المسئلة علي الروايتين وكذا ذكر الخصاف
رواية الدخول عن اصحابنا ونقله عن محمد قال واحتج بذلك في كتاب
حججه علي مالك وهذا عندنا احسن والله اعلم قلت وينبغي
ان تصحح رواية الدخول قطعا لان فيها نص الدخول عن اصحابنا
والمراد بهم في مثل هذا ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد وقد انضم
الي ذلك ان الناس في هذا الزمان لا يفهمون سوي ذلك ولا يقصدون
غيره وعليه عملهم وعرفهم مع كونه حقيقة اللفظ كما قد مناه والله
اعلم انتهى وفي فتاوي الشهاب الجليلي **سئل** فاضي الفضاة
نور الدين الطرابلسي عن اولاد البنات هل يدخلون في لفظ الاولاد
فخرج الي ما اختاره الخصاف من الدخول فقلت لم ان الفتوي
بخلاف ما اختاره كما نص عليه في انفع الوسائل وغيره وتقدمت
المحاورة بيننا فيه في الدروس فقال لي ان عمل الناس في جميع كتابهم
القديمة والحديثة علي دخولهم كما اختاره الخصاف فيمنعني الاقتنا
بما اختاره مع التخصيص علي اختياره والله الموفق انتهى وفي
فتاوي الشيخ زين التي انقطعا ولده الشيخ احمد من خط والده
المذكور ان اولاد البنات من الذرية علي القول الراجح انتهى
وقد جزم في الاسعاف بان النسل الولد وولد الولد ابدا ما ناسلوا
ذكورا كانوا او اناثا فاذا علمت ذلك وتحققت قوة رواية هلال
والخصاف فلا شبهة انه اذا قضي فاضي براهها غير مغلد
بدخول اولاد البنات فقد ارتفع الخلاف حيث توفرت شرائط
القضاء وقد نص علي ذلك الزاهد في الحاوي والفنية وهو جار
علي القواعد فقد صرحوا بان قضا القاضي في المسائل الخلافية
الاختصاصية برفع الخلاف ولا يجوز بعده نقضه والله اعلم

سئل في واقف وقف علي نفسه ثمن بعده علي اولاده وهم مصطفي وعمر وحسنة وست انا وحسينية وعلي من سجد لله تعالى له من الاولاد ثمن بعدهم علي اولادهم ثمن علي اولاد اولادهم ثم علي اولاد اولادهم ثم علي نسلهم وعقبهم المذكور مثل خط الانثيين اولاد الظهور منهم دون اولاد البطون الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلي علي ان من مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولد انشغل نصيبه لمن هو في درجته فاذا انقرضوا باجمعهم عاد ذلك وقفا علي اولاد البطون علي الحكم والترتيب المذكور وجعل اخره لجهة بر عيشها مات الواقف عن اولاده المذكورين ثمرات من بعده مصطفي وله اولاد ذكور واناث هل لا ولادة شئ في الوقف مع وجود اولاد الواقف المذكورين ام لا شئ لهم مادام واحد منهم موجودا لكونه لم يتعرض لذكر من مات عن ولد انشغل نصيبه اليه وما الحكم في ذلك **جواب** لا شئ لا ولا اولاد الواقف مادام واحد من اولاد الواقف ذكرا كان او انثى لترتيب الاستحقاق ثم موكل له بقوله الطبقة العليا منهم تحجب السفلي ولا يتأيه قوله علي ان من مات عن غير ولد كما لا يخفى بل هو مقول له فان مات عن غير ولد لا يكون له استحقاق الا اذا كان في درجة ليت بحجة باعلا فيصرف نصيبه لمن في درجته وهم اهل الدرجة العليا فيان من ذلك ان لا شئ لا هل درجة سفلي مادام واحد من اهل درجة عليا يجري الحكم كذلك ابد مادام واحد من اهل الاستحقاق موجودا والله اعلم **سئل** في رجل مقر في وطيفتي خطابة وامامة عن له سفر لضرورة فاستجاب رجلا يقوم فيها مقامه فباشر عنه مائة اشهر ثم اخذها عنه باعانة المتولي بغير حجة فاسترد بها بنقود من السلطان واعادها السلطان عليه كما كان فاخذها التائب ثانيا كاخذه الاول

بطل الاستنابة في الوقف



هل

هل يصح اخذه ام لا لكونه بلا حجة واذا قلتم لا في الحكم في معلومها **جواب** صرح العلماء رضي الله عنهم بان لا يجوز ولا يصح عزل صاحب وطيفة بغير حجة والمثلية في البحر وغيره وقد اشهرت اشتراط قلنا نحتاج الي ان نريد اظهارا وصرح في البحر ايضا بعد كلام كثير في مسئلة الاستنابة في الوظائف ان عمل الناس بالقاهرة علي جواز الاستنابة في الوظائف وعدم اعتبارها شاغرة مع وجود النيابة قال ثمر راي في الخلاصة من كتاب الفضائل الامام يجوز استخلافة بلا اذن بخلاف القاضي وعلي هذا لا يكون وطيفته شاغرة وتصح النيابة وقدر علي الطرسوسي في استنباطه عدم جواز الاستنابة فراجع ان شئت والمثلية وضع فيها رايي ونجى العمل بما عليه الناس وخصوصا مع قيام العذر وعلي ذلك جميع المعلوم للمستنيب وليس للنائب الا الاجرة التي استأجره بها في مدة انابته عنه لا غير واستحقاقه الاجرة لكونه وحي العمل الذي استأجره عليه فيسقط ذلك بناء علي ما قاله المناخرون وعليه الفتوى ان الاستنجار علي الامامة والندرس وتعليم القرآن جائز وقد ظهر بحمد الله ما في المسئلة من الكلام الواقع بين علماء الاسلام وما هو المختار عند ذوي الاختيار والله اعلم **سئل** في رجل سيدة وطيفة تولية علي مكان موقوف يتصرف فيها بطريق شرعي ثمران بكرا ذهب الي وكيل السلطان وذكر له ان المتولي المذكور اخرب الوقف المزبور فاعطاه التولية بناء علي ذلك ثمران بكرا جاءه براءة شريفة تتضمن الا عطاء بناء علي ما ذكر وعرضها علي قاضي الشراة فلم يبرح في ذلك لعدم ثبوت ما انناه وابقي المتولي السابق علي ما كان عليه من التولية ولم يسجل ليكون براءة له ولا اذن له في التصرف ولا قرئت البراءة علي المتولي السابق ولا احد من قضاة الشرع الشريف منع من التصرف فهل يجوز اخراج

مطلد
في الغرض من وطيفته
بالانها الخالف
لا يصح

الوظائف عن اربابها بغير حجة شرعية ثابتة بوجه صاحب الوظيفة
 ام لا وهل والحال ما ذكر اذ انصرف الثبوت السابق في الوقف يكون
 متعديا ام لا ابسطوا الجواب **اجاب** قال في البحر الرائق
 واما عزل القاضي له فشرطه ان يكون بحجة واستدل عليه بما نقله
 عن الاسعاف وجامع الفصولين ثم قال فقد اخذ حرمته تولية غيره
 بلا خيانة وعدم صحتها لو فعل ثم قال واستفيد من عدم صحة
 عزل الناظر بغير حجة عدمها لصاحب وظيفة في وقف واستدل
 بما نقله عن البرازي وغيره فاذا علم ذلك فقد ظهر عدم جواز
 العزل من السلطان بنفسه ومن وكيله ومن كان او قاضيا لما ان
 القاضي وكيل عنه وولايته مستفادة منه كما هو اظهر من ان يحث
 فيه وينتقر عنه واتي بوصف الثبوت السابق بالتعدي في النقص
 والحق له والوظيفة لم تخرج عنه وتصرفه صادر من الاهل واقع
 في المحل وعزل الاول واعطاء الثاني بناء على صحة ما ذكر وهو فاسد
 والمبني عليه مثله وحيث بني على ما انهي فالظلم والتعدي
 لا اخذ لا ينتهي فيه ولا يلحق اذ هو وقبحة في عرض المسلم
 الثابتة حرمتها بالكتاب والسنة خصوصا لدى الحكم وولاية
 الانام فهذه معصية عظيمة في الاسلام وحقيقة ذميمة بين الخواص
 والعوام وحسبك في تمهيد هذا الامر وتقرير ثباته ما ورد
 المسلم من سلم الناس من يده ولسانه والله اعلم **سئل** في مسجد
 توالى عليه ابيدي النظار من اهل الشام الذي المسجد به مدة
 سنين متعددة انهي رجل مغربي للسلطنة العلية ان نظره
 مشروط للمغاربة والحال ان النظر قد بما وجدنا الى الآن لا يعرف
 الا اهل الولاية المذكورة قولاه السلطان بناء على ذلك هل اذا
 ظهر الامر بخلاف ما انهي ينعزل الاول ام لا ينعزل **اجاب**
 نعم اذ اظهر الامر بخلاف ما انهي لا ينعزل الاول لان تولية الثاني

معلقة

معلقة بالشرط والمعلق بالشرط ينتفي بانتفاء ما انتفاء ما
 انتفاء فافهم والله اعلم **سئل** في شخص قرر عليه السلطان وظيفة
 والده بعد وفاته فانهي آخر للسلطنة العلية ان الوظيفة على
 شخص غير من انهي انها عليه في الواقع فعزل له واعطى المنهي حسب
 انها به هل حيث كانت الوظيفة على شخص غير المنهي فيه لم يصادف
 كل من العزل والتولية محلا ام لا **اجاب** نعم لم يصادف كل من العزل
 والتولية محلا اذا عطاوه بناء على انها به وحيث كانها ووه خلاف
 الواقع فالاعطالم يصادف محلا والوظيفة باقية على من وجهت اليه
 اولا والله اعلم **سئل** فيما اذا قرر السلطان رجلا في وظيفة كانت
 في يد رجل فرغ لغيره عنها هل يكون لمن قرره السلطان او لمن
 فرغ له عنها **اجاب** انما يكون لمن قرره السلطان اذ الفراغ لا يمنع
 تقريره سواء قلنا بصحته المنازع فيها او بعدمها الموافق للفوائد
 الفقهية كما حرره العلامة الشيخ علي بن غانم المقدسي ثم رأت صريح
 المسئلة في شرح منهاج الشافعية لابن حجر في كتاب الوقف ما صورته
 لو مات ذو وظيفة فقبر الناظر آخر فان انه فزل عنها لاخر لم يقدح
 ذلك في التقرير كما افتي به بعضهم وهو ظاهر بل لو قرر مع علمه
 بذلك فكذلك لان مجرد التزول سبب ضعيف لا بد من انضمام تقرير
 الناظر اليه ولم يوجد فقد مر المقرر انتهى والله اعلم **سئل** في
 رجل بيده وظيفة تظن بتقرير قاض اخذ عنه رجل وظيفة التولية
 براءة شريطة فهل ينعزل عن النظارة ام لا **اجاب** ان شرطهما
 الواقف وظيفتي كل واحدة منهما وظيفة مستقلة بذاتها بان عين
 النظر لشخص والتولية لآخر او جعل لهذه معلوما ولهذه معلوما
 لا ينعزل عن النظر لان الماخوذ ليس ما عليه والا كان الاخذ لا عليه
 فينعزل حيث اجتمعت شروط العزل لاطلاق اللفظين على الآخر
 كما يعلم ذلك من له ادني المام بالعقد وقد تقررت ان احداث الوظائف

سئل
 اذا قرر سلطان وظيفة كانت
 في يد رجل فرغ لغيره عنها

سئل
 رجل بيده وظيفة تظن بتقرير قاض
 اخذ عنه رجل وظيفة التولية براءة

مطابق لاجوز في النوازل
والتي هي في غير النوازل
الحاكم لا يتغير بغير
جائز

علمه
العبرة لتقرير القاضي
للتقرير السلطان

لا يجوز فلا يجوز ان يجعل متول بعلاقة مستقلة مع ناظر شرطه الوقف
بعلاقة مستقلة لانه احداث وظيفة في الوقف وهو لا يجوز والله اعلم
سئل في رجل عزل عن التولية على مسجد بخجة وولي رجل غيره
شهد اهل المسجد بعد الله وعفته شر ولي الاول بانها ما هو غير
الواقع وعزل الشهود له بغير خجة هل ينزل ام لا وللغاضي انفاؤه
على التولية **اجاب** قد صرح العلماء بانه لا يجوز عزل الناظر ولا عزل
صاحب وظيفة ما بغير خجة ولو عزله الحاكم لا ينزل بغير خجة
وللغاضي انفاؤه على وظيفته والله اعلم **سئل** في رجل مات فقير
الغاضي في وظائف جماعة ثمران رجلا انهي الي السلطان امر الميت فقره
في وظائفه بناء على شعورها بالموت غير عالم بتقرير القاضي السابق
فهل العبرة لتقرير القاضي ام لتقرير السلطان مع انه انما قرره بناء على
ما انهي غير عالم بما فعل القاضي **اجاب** العبرة لتقرير القاضي لا لتقرير
السلطان بناء على ما انهي اليه كسئلة الوكيل اذا انجز ما وكل فيه ثم
فعله الموكل خصوصا لم يوجد من السلطان تنصيب على عزل المقر والمعاد
منه مبني على امر تبين خلافة فلا يصح والله اعلم **سئل** في ناظر وقف
اراد السخر فاودع كتاب الوقف لرجل والرجل اودعه الي آخر فطغف
الاخر بعمر في الوقف بغير اذن القاضي وتناول الاجرة وبصرفها كذلك
من غير اذن القاضي ومات الناظر فهل يجوز تصرفه ام لا يجوز وتبرج
علي من عليه الخلة ويكون المتصرف متبرعا في ذلك **اجاب** تصرفه
بغير اذن القاضي والمتولي لا يجوز فان كان بني للوقف فهو وقف
لكن بغير مردك من ماله ولا تبراء ذمة المتبرع عن الاجرة بالدفع له
فلناظر الرجوع عليهم وهم عليه حيث استهلكه في ذلك وغيره
وان بني لنفسه او اطلق رفعه لولم يضر ولا يملكه القيم باقل
القيمتين من زواجر وغير من زواجر مال الوقف فان ابي يتبرع الي ان
يخلص ماله كما تقرر في مسألة تعير الاجنبي في الوقف بلا اذن والله

اعلم

اعلم **سئل** فيما لو وقف انسان على العلوية الساكنين بيت المقدس
هل يجوز الوقف ام لا واذا قلتم يجوز فهل اذا اثبت رجل منهم انه علوي
بوجه الواقف بشهادة رجلين شهدا بانه علوي لشهرته عندهما بذلك
يثبت نسبه ويدخل في الوقف ام لا **اجاب** نعم يجوز الوقف عليهم كما
صرح به في الاسعاف وكثير من الكتب قال في الحاشية وهو المختار فاذا اثبت
رجل منهم انه علوي بوجه الواقف بشهادة رجلين او رجل وامرأتين
يثبت نسبه ويدخل في الوقف والمسالمة مخرج بها في كثير من الكتب والله
اعلم **سئل** في الوقف على الصوفية هل هو جائز ام لا واذا قلتم غير جائز
هل اذا وقف خانقاه على الصوفية ومات لا عن وارث وراي السلطان
نصره الله تعالى ان يجعلها مدرسة ويقيم لها مدرسا فاراد المدرس ان يدرس
وياخذ القدر المتعارف هل له ذلك ولا يجوز منعه عن التدريس واخذ
ذلك **اجاب** المصريح به في كتب اصحابنا ان الوقف على الصوفية
وصوفي خانقاه لا يجوز كما هو الرواية المرجوع اليها من جانب الكل قال
في الخلاصة والبرازية وكثير من الكتب اخرج القاضي الامام علي السعدي
الرواية من وقف الخصاص انه لا يجوز على الصوفية والعيان فرجع الكل
اليه انتهى فاذا علم ذلك علم ان السلطان ان يجعلها مدرسة ويقيم بها
مدرسا ولا يباح منعه عن التدريس وله اخذ ما هو مذكور حيث لا مانع
من موانع الشرع الشريفة اذ ولا يتناول هذه قطعا للسلطان كما هو
ظاهر والله اعلم **سئل** في متول على زاوية ادعي حصة في غفار بيد
رجل انها وقف على مصالح الزاوية ومن قبل عمر المدي عليه واتي بكتاب
وقف ينطق بذلك هل يعمل به ام لا **اجاب** لا يعمل بمجرد كتاب الوقف
ولا ينفذ اليه لان جميع الشرع ثلاث البينة والقرار والنكول فلا
يقضي القاضي بغير واحدة منها والله اعلم **سئل** في وقف خاق زعمه
الصرق الي مستحقه من خطباء وابية وجوذين وشعاليين ورواين
وتنوير وغير ذلك فهل تقدم احد منهم في الصرف ام هو فيه سواء **اجاب**

مطابق
اذا ضاق بربع الوقف
عن الصرف للمستحقين

فمن يقدم في الشرق
عند صق ربيع الوقت

الذي تحضر عن كلام صاحب البحر نفلا عن الحاوي القدسي ان الذي يبدأ به
بعد العارة ما هو اقرب الي العارة واعلم للصحة كالامام للمجد والمدرس
للمدرسة وينبغي الحاق المودنين بالامام وكذا المبتغاي للثروة الا يحتاج
اليه كما في الاشباه والخطيب ملحق بالامام بل هو امام الجمعة قال في البحر
الراج بكسر السين اي الفناديل ومراده مع زيتها والبساط بكسر الباء
اي الحصير ويلحق بها معلوم خادمها وهو الوفاة والغراش وتعيينه
بشمر دون الواو يدل علي انها موخران عن الامام والمدرس وفيه نقد بسم
المدرس انما يكون بشرط ملازمة منه للمدرسة للتدريس الايام المشروطة
في كل جمعة ولذا قال للمدرسة لان مدرستها اذا غاب نطقت بخلافه
مدرس الجامع انشهي ومن رام الزيادة يرجع الي البحر والله اعلم **سئل**
في مسجد له امام وخطيب ومودنون وخادم ايهم يقدم في صرف
العلوفة واذا صرف الناظر الي المودنين وحرم الامام والخطيب هل هو
مخطي او مصيب **اجاب** ان لم يصف ربع الوقف فلكل ما شرط
له وان ضاق بقدر الثلاثة الا ول في الصرف علي الخادم وانظر ما كتبه
في الاشباه نفلا عن الحاوي القدسي ينزل عنك في ذلك الاشتباه ولا
رغب ان الناظر في تخصيصه الدفع للمودنين وحرم ان الامام والخطيب
مخطي غير مصيب والله اعلم **سئل** هل للقاضي ان يقرر شخصا
في وظيفة كناية في وقف مدرسة بغير شرط الواقف ام لا **اجاب**
ليس للقاضي ان يقرر وظيفة كناية في الوقف بغير شرط الواقف ولا
يحل للمقرر الاخذ الا النظر علي الوقف كما في القفايد الزينية والله
اعلم **سئل** في رجل وقف مشاعا في عمار لم يفرزه ولم يسلمه الي
المئولي حتي مات هل للقاضي ابطال الوقف وجعله للورثة ام لا
اجاب نعم للقاضي ابطال الوقف والحال هذه حيث لم يتبع فيه
حكم قاض بوجهه الشرعي من تقدم دعوي صحبة علي ما مال اليه
بعض الاصحاب او وجود مقضي عليهم مع اقامة بيته ونحوها

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰

منی

من الحج كما هو الراجح لينصب الفضاء عليه كما هو مشهور والله اعلم
مسألة في رجل وقف وقفا على نفسه مدة حياته ثم من بعده على اولاده
 لصلبه الموجودين الآن وهم لولية وعبد الكبري سر واحد وسعد الدين
 جميع الوقف بينهم بالسوية لا تركة لاحد علي الآخر ثم علي اولادهم
 ثم علي اولاد اولادهم ثم علي اولاد اولاد اولادهم وذرئتهم ونسلهم
 وعقبهم ابدام ادموا ودائما ما بقوا فهل يدخل اولاد البنات في
 هذا الوقف ام لا **اجاب** نعم يدخلون حيث اضاف اليهم قال في
 الخلاصة والبرازنة ولو قال علي اولادهم واولاد اولادهم
 كان ذلك لكلهم يدخل ولد الابن وولد البنت انتهي وهذا الخلاف
 فيه اما اذا اضاف اليه بان قال علي اولادي واولاد اولادي او ولدي
 وولدولي بصيغة الجمع والافراد ففي دخولهم وعدمه الخلاف المشهور
 المعلوم في كتب اصحابنا والله اعلم **مسألة** في امرأة وقفت مالا علي
 القرا وجعلت ناظرا يتصرف في المال ويبيع وينصف من الزرع للقرا
 علي موجب ما عينت الواقعة في شرط وقفا ثم بعد مدة ضاع من مال
 الوقف فظهر في زمن نظايره السابقة وصارت علوفات القرا
 علي حكم التوزيع فهل الناظر الات له ان ياخذ علوقته تماما علي حكم
 ما عينت له الواقعة في شرط وقفا ولا يدخل مع القرا في التوزيع
اجاب لا يدخل مع القرا في التوزيع بل يقدم علي القرا فيصرف اليه
 بمقتضى ما عينه حيث كان في مقابلة علمه وكان قد اجرته ثم افضل
 بوزع علي القرا وقد نقل في الاشباه عن الاسيوطي استواء المستحقين
 عند الضيق وانه مخالف لما ذهبنا فارجع اليه يظهر لك صحة ما افقيت
 به والله اعلم **مسألة** في واقف وقف علي ولديه احمد وجمال الدين
 شرعي اولادهما واولاد اولادهما تجب الطلعة العليا السلي غير ان
 من كان له ولد من الآباء او ولدوا تنقل نصيبه الي ولده او ولدوله
 والا لان نصيبه لمن هو في درجته هذه عبارة الواقف مات واحدة

100

19

من بنات ابناء الواقف ولها استحقاق في الوقف فهل يصرف استحقاقها
 لا احتياجا حيث كانت هي الطبقة العليا ومن سواها من اهل الوقف دونها
 ام لولدها **اجاب** لا يصرف استحقاق الميتة لولدها ولا لولدها ولا لها
 لقول الواقف من كان له ولد من الاباء الخ فالقيد بالاباء يخرج للاسماوات
 فلا ينقل نصيب من مات من الاسماء لولدها ولا لولدها بل يصرف
 لذوي الطبقة العليا لمن في درجته لعود الصير في قوله والا كان نصيبه
 لمن هو في درجته الي من المقيد بكونه من الاباء فاصلها ان انتقال نصيب الميت
 الي ولده او لولده مقيد بكون الميت من الاباء وكذا كصرف حصته
 الي من هو في درجته مقيد به ايضا بقي قول الواقف تجب الطبقة العليا
 الطبقة السفلي علي اطلاقه في حق الاسماء فيصرف نصيب من مات من
 الاسماء الي ذوي الطبقة العليا الي ولدها وولدها ولا الي ذوي
 طبقتها والحال هذه والله اعلم **مسئل** عن متول قبض الخلة وفي دينه
 بها وترك العارية مع الحاجة اليها هل تثبت خيانتة بذلك وتجب اخراجه
 ام لا **اجاب** نعم تثبت خيانتة وتجب اخراجه ففد صرح في البحر
 بان امتناعه من الصير خيانة وصرح في الزاوية ان عزل القاضي
 للحاكم واجب عليه قال في البحر ومقتضاه الاثر تركه والا ثم بنولية
 الحاكم ولا شكر فيه انتهى والله اعلم **مسئل** في وقف وقعة زيد
 علي نفسه ثم علي اولاده ذكورا كانوا انا علي الفريضة الشرعية
 ثم بعد هم الي اولادهم ثم اولاد اولادهم ثم انسا لهم واعقابهم
 علي انه من توفي منهم ومن اولادهم ومن اولادهم وان سفلوا وترك
 ولد او ولد اولاد او سفل منه فنصيبه الي ولده ثم الي ولده
 وان سفل علي انه من توفي منهم ومن اولادهم ومن اولادهم الخ
 عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه لمن في درجته
 من اهل الوقف الاقرب فالاقرب الي المتوفي من اهل الوقف يستوي
 الاخ الشقيق والاخ من الاب ومن تجري مجراهم فان لم يكن احد

مطلوب
 اذا قضي المتولي على الوقف
 ووقفه ثم ترك
 العارية فمضى خيانتة
 يستحق بها الغزل

في

في درجته ينقل نصيبه الي اقرب الطبقات اليه من اهل الوقف علي
 ان من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه شيء منه وترك
 ولدا او ولد اولاد او سفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفي
 لو كان حيا يند اولون ذلك طبقة بعد طبقة ينقل الواحد منهم ذكرا
 كان او انثى ويشترك الاثنان فاقولهما فيه ذكورا كانوا انا يبينهم
 علي الشرط والترتيب وبعد الاقراض الي جهة بر متصلة مات رجل
 من اهل الوقف هو محمد بن خديجة بنت تاج الدين بن عبد الرحمن
 ابن الواقف عن غير نسل والموجود من اهل طبقته ابن خالته احمد
 ابن عارضة بنت تاج الدين بن عبد الرحمن ابن الواقف بنت خالته
 ام بنت فاطمة بنت تاج الدين بن عبد الرحمن ابن الواقف وعن
 محمد بن احمد بن عبد الرحمن ابن الواقف فلف ينقل نصيب هذا
 الميت من اهل الوقف المزبور بن **اجاب** ينقل نصيب الميت
 المزبور لاحد ولا مت ولمجد للذكر ضعف ما للانثى بالشرط المذكور
 حيث كانوا من اهل الوقف وانظر لما قال السبكي لو ان رجلا وقف
 عليه ثم علي اولاده ثم اولادهم ونسله وعقبه ذكرا وانثى للذكر
 مثل حظ الانثيين علي ان من توفي منهم عن ولد او نسل عاد ما كان
 جازيا عليه علي ولده ثم علي ولده ثم علي نسله علي الفريضة
 الشرعية وعلي ان من توفي عن غير نسل عاد ما كان جازيا عليه
 علي من في درجته من اهل الوقف يقدم الاقرب فالاقرب اليه
 ويستوي الاخ الشقيق والاخ من الاب الي آخر ما ذكر والمراد
 من اهل الوقف من له حق مآحالا او مآء لاوقدا حترنا بقولنا
 من اهل الوقف عن الرواية التي لا تدخل اولاد البنات وان
 صرح كثير بدخولهم اذا ذكروا بصيغة الجمع مضافين الي نفس
 الواقف لا الي الاولاد كما هنا ويدخل البطن الرابع وان لم يذكر
 استحقاقا ووجه الاستحسان فيه انه قال علي اولادهم

فقد ذكر اولاً دهم على العموم بصيغة الجمع فيقع ذلك على البطون كلها فيدخل فيه اولاد البنات لانه قال علي اولادهم واولاد البنات من اولادهم ذكره في النفع الواسع في المسئلة الثلاثة عن ابن مازة وانما اطلقنا في ذلك لكثرة الاشتباه في دخول اولاد البنات في الوقف على الاولاد واولاد الاولاد والله اعلم **سئل** في واقف وقف وقفاً في صحته وعافيته علي اولاده واولاد اولاده ثم وثقنا تسليواً واثقنا قنوا وجعل اخره لجهة بئر لا تنقطع هل يكون الوقف سوية بين الذكور واللات ام لا **اجاب** نعم يكون بينهم كما صرح به هلال وملا خسرو من اجملها ان ثبت والله اعلم **سئل** في واقف شرط في وقفه المعين علي مسجده الغلابي النظر والولاية عليه لنفسه مدة حياته ثم من بعده لمعتوقه ارعون شاه ثم من بعده لا ارشد فالارشد من ذرية عتقائه الرجال دون النساء ان لم يكن منهن رشيداً وانقرضوا كان النظر في ذلك والولاية عليه لمن يكون نائب السلطنة الشريعة بغزة المحروسة وشرط انه ان تغدر الصرف لخراب المكان كان مصر وفارسه علي الفقرا والمساكين ابن حاكما نواوين ما وجدوا هذا احاصله انقرض الرجال من ذرية عتقائه دون النساء وخراب المسجد وشرقت فرق الناس عنه فلا يصلي فيه وتعذر الصرف عليه لخرابه وتعطلت اوقافه وتعذر استغلاله وصارت بحال تجوز فيها الاستبدال فمن الذي يتعين للاستبدال هل هو امين بيت المال ام الارشد من النساء او نائب عنه وما الحكم في نفس المسجد المذكور **اجاب** النظر لنائب السلطنة الشريعة بغزة المحروسة ولا نظر للنساء من ذرية العتقا لقوله دون النساء فهو صريح في المنع من النظر فيه لمن ولو آل الصرف الي الفقرا والمساكين كما هو ظاهر فاذا علم ذلك فنياب السلطنة بغزة هو الذي يلي التصرف في الوقف بالامر والنهي والندب والعقود وقبض المال ونحو ذلك فان هذه الاشياء هي وظيفة الناظر واما الاستبدال فهو للقاضي او نائبه الناظر

ولا

ولا امين بيت المال اذ لا دخل لو قيل بيت المال في التصرف في الوقف بحال فاذا صار الموقوف بصيغة مجوزة للاستبدال فالقاضي او نائبه هو الذي يلي ذلك وقد صرحوا بان ارض الوقف اذا قل لها لا فحة او صارت بحال لا تصلح للزراعة او لا تفصل غلتها عن مونها وصلاحي الوقف في الاستبدال جاز لا استبدال للقاضي الجنة المفسر بذي العلم والعدل ومسئلة الاستبدال شهيرة مذكورة في اغلب كتب المذهب والمعتد للفتوي ما ذكرناه واما حكم المسجد بعد خرابه وتفرق الصليين عنه فقد اختلف الشيوخ فيه فقال محمد اذا خرب وليس له ما يعمر به وقد استغني الناس عنه لبناء مسجد آخر او لخراب القرينة او لم تخر ب لكن خربت القرينة بنقل اهلها واستغنوا عنه فانه يعود الي ملك الواقف ان كان موجوداً او ملك ورثته ان لم يكن وقال ابو يوسف هو مسجد ابد الي قيام الساعة لا يعود ميراثاً ولا يجوز نقله ونقل ماله الي مسجد آخر سواء كانوا يصلون فيه اولاد والفتوي علي قول محمد في آلات المسجد كالقناديل والحصر والبوارى وعلي قول ابي يوسف في ذات المسجد من خشية التابيد والمسئلة طويلة الذيل ولكن فيما ذكرناه الكفاية لانه زبدة كلامهم والله اعلم **سئل** في وقف علي شعاير مدرسة لم يعلم ببينة شرعية مقدارها شرط الواقف للمثولي وارباب الشعاير من العلوفات انتصب علي هذا الوقف ثلاثة متولين وكاتب وجا بيان يقول كل منهم قد نص السلطان في براءة علي ان ياتي من العلوفة كل يوم كذا وكذا من الدراهم فاستغنى قوا نصف غلة الوقف مع ان عملهم في الوقف عمل حقير جدا فان مستغل الوقف ارض توجر بالمقاطعة الشرعية وتوخذ اجرتها من المقاطع دفعة واحدة ويكتب الكاتب دفتر الوقف في اقل من درجة رملية فهل يجابون الي ذلك فما فضل عنهم ولو اقل قليل يصر الي المدرس وباقي ارباب الشعاير

سئل
الوقف اذا لم يعلم مقدار
ما شرط الواقف للمثولي
وارباب الشعاير

منهم من منعه بناء على اعتبار العرف الخاص ومنهم من قال به محلا
 بأنه حق مجرد والحق المجرد لا يجوز الاعتياض عنه وأما إذا جعله من باب
 المجازاة على الصنيع أو لحقه ابراء عام أو ابراء منه خاصة فلا فإيل
 بالرجوع والحال هذه والله أعلم **سئل** في رجل له وظيفة فرغ عنها لا
 بعوض وقرره القاضي لأهليته ونذر المفروغ له للفراغ إذا رآه إليه
 نظير المدفوع يتفرغ له ثم فرغ المفروغ له لا خرفقره القاضي كذلك
 والآن ينارعه الفراغ الأول متعللا بالنذر السابق فهل تقرير القاضي
 المنفرد له بعد الفراغ صحيح ما قد حيث كان أهلا ولا يقضي بالنذر
 المذكور ولا يلزم الوفاء به شرعا **إجاب** تقرير القاضي المنزول
 له عن الوظيفة صحيح بلا شبهة فاتهم صرحوا بان من فرغ عن وظيفة
 لشخص فقد عزل نفسه عنها وافتي العلامة فاسم ان من فرغ لئبان
 عن وظيفته سقط حقه منها سواء قرر الناظر المنزول له أولا قال في
 البحر فالقاضي بالاولي ولا يلزم الوفاء بما نذر إذا نذر لا يلزم الوفاء به
 الا بشرط وهي مخالفة في هذا ولو فرضنا اجتماع شرائطه فالقاضي
 لا يقضي به على النادر كما صرحوا به فاطبة اذ وجوب الوفاء به في
 حال اجتماع شرائطه فيما بين النادر وبين الله تعالى اما الحكم فمختلف
 فيه شرطه وهو وجود الحادثة بين مدع ومدعى عليه كما قرر في محله
 وأما صحة الفراغ من أصله بمعنى جواز الاعتياض عن هذا الحق فقد تكلم
 فيها بعض أهل التحن من المتأخرين وحاصل ما وقفوا عليه أنه لا يصح
 ولا يستحق به العوض وأنه حاصله أنه عزل نفسه عنها وفرضها
 لغيره بموضع فصيح العزل وبطل ما سواه وأما تقرير القاضي المنزول
 له فمما لا ينارعه في صحته هذا هو المتحرر في هذه المسئلة والله أعلم
سئل في رجل نزل لاخر عن وظيفة معلومة فبين ان ليس عليه
 تلك الوظيفة هل لاخر ان يرجع بالمبلغ الذي دفعه له **إجاب**
 له ان يرجع به بل ولولو تنبى ذلك لانه اعتياض عن حق مجرد

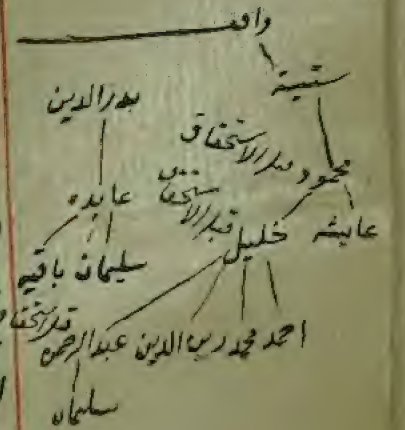
مطلب
 إذا سقط حقه لا ضرر
 عن رطله

مطلب
 إذا تبين أن الوظيفة
 ليست عليه

وهو

وهو لا يجوز صرحوا به فاطبة ومن افتي بخلافه فقد افتي بخلاف
 المذهب لبناء على اعتبار العرف الخاص وهو خلاف المذهب والمسئلة
 شجيرة وقد وقع فيها المتأخرين رسائل وانباع الحادثة اولى والله
 أعلم **سئل** من دمشق فيما اذا وقف رجل وقعه على نفسه ايام
 حياته ثم من بعده على جهة بر محبنة وما فضل بعد ذلك بغير لزوجة
 الواقف ان كانت موجودة ولين يوجد حين ذاك من اولاد الواقف
 الذكور والانات بينهم للذكر مثل حظ الانثيين يشغل بذلك الواحد
 من الاولاد والزوجة المذكورة عند الافراد ويشترك فيه الاكثر منهم
 عند الاجتماع ابداما عاشوا واداما ماتوا بقوا ثم من بعدهم لا واداهم ثم
 لا واداهم ولا واداهم وبنسبهم ونسبهم وعقبهم من اولاد الظهور
 خاصة للذكر مثل حظ الانثيين طبقه بعد طبقه ونسب بعد نسب وعلي
 انه ان توفيت الزوجة انتقل نصيبها لمن يوجد من اولاد الواقف
 فان لم يوجد ذلك فلن يوجد من اولاد اولاده وعلي انه من توفي منهم
 انتقل نصيبه لمن يوجد من اولاده فان لم يكن له ذلك فلا واداهم
 واداهم فان لم يكن له ذلك فلن يوجد من اخوته واخواته المشاركن
 له في الوقف فان لم يكن له ذلك فلا قرب الطبقات الى الواقف وعلي
 انه من مات من اولاد الواقف ونسبهم من اولاد الظهور قبل دخوله
 في هذا الوقف واستحقاقه لشي من منافعها وترك ولدا او ولدا
 ولدا او سفل من ذلك من ولد الظهور وال الوقف الي حال لو كان
 المتوفي باقيا لاستحق ذلك او بعضه فامر من تركه من الظهور
 مقامه واستحق ما كان اصله يستحقه لو كان حيا وعلي انه من
 مات من اهل طبقة مستوية وانتقل نصيبه لمن تركه من ظهوره وال
 الوقف الي انقرض اهل تلك الطبقة المستوية وكان قد انتقل الي
 من هو اسفل منها استحقاق من مات قبله بالنفاذ واستحقاق
 نازل مع وجود اعلى منه نقصت القسمة السابقة على ذلك وقسم

جميع الوقف لمن يوجد من اهل الطبقة التالية لتلك الطبقة المستوية بالسوية بينهم وهكذا في كل عصر وان لم يوجد احد من اولاد الواقف ورزقته بعده صرف ذلك لمن يوجد من ذريته من البطون حين ذاك ثم من بعدهم ولا دهم وذريتهم ونسلهم على الشرط والترتيب المشرع ذلك اعلاه فان لم يوجد احد من نسله من البطون وانقرضوا كان ذلك مصر وفا الى ما صرفه من جهة البر المتصلة فانحصر الوقف في الواقف ثم مات الواقف عن ابنته ستيته وعن ابن ابنته بدر الدين ثم ماتت ستيته المذكورة عن ابنتها محمود وانحصر الوقف في بدر الدين المذكور ولا شيء لمحمود لكونه من اولاد البطون ثم مات بدر الدين المذكور عن بنت اسمها عابدة وانحصر الوقف فيها ثم ماتت عابدة المحينة عن ابنتها سليمان وعن بنتها باقية بنت زين الدين وانقرضت اولاد المذكور حين موت عابدة المزبورة ووجد اولاد بطون من انثيين من عابدة المذكورة ابنتها سليمان ونسبها باقية المزبورة ومن ستيته المزبورة ابنتها محمود المذكور ثم مات محمود المذكور قبل استحقاقه عن ابنته خليل وعن بنته عابشة ثم مات خليل المذكور قبل استحقاقه عن اربعة اولاد ذكور وهم احمد ومحمد وزين الدين وعبد الرحمن ثم مات عبد الرحمن المذكور قبل استحقاقه عن ابنته سليمان المذكور فهل تستحق بنت محمود المزبور وهي عابشة المزبورة واولادها خليل المذكور ابن محمود المذكور بن ستيته ما كان يستحقه محمود المذكور لقول الواقف علي ان من مات منهم ومن اولادهم واولادهم واولادهم قبل استحقاقه شيء من منافع هذا الوقف وترك اولادهم ولد اولادهم اولادهم من ذلك من ولد الولد يستحق ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفي ان لو كان حيا وقام مقامه في الاستحقاق اولادهم وقد رفع هذا السؤال بعينه ثانيا له ادام الله حياته وصورة الاستفهام فيه هل يكون جميع الموجودين المذكورين حين موت عابدة المذكورة



اولاد بطون ويصرف الوقف عليهم جميعا على الفرضة الشرعية من غير مراعاة ترتيب بين الفروع واصله وفروع غير عملا بعموم قول الواقف فان لم يوجد احد من اولاد الواقف المح صرف ذلك لمن يوجد من ذريته من البطون حين ذاك اولادهم ونسلهم على الشرط والترتيب المشرع ذلك اعلاه فان لم يوجد احد من نسله من البطون وانقرضوا كان ذلك مصر وفا الى ما صرفه من جهة البر المتصلة فانحصر الوقف في الواقف ثم مات الواقف عن ابنته ستيته وعن ابن ابنته بدر الدين ثم ماتت ستيته المذكورة عن ابنتها محمود وانحصر الوقف في بدر الدين المذكور ولا شيء لمحمود لكونه من اولاد البطون ثم مات بدر الدين المذكور عن بنت اسمها عابدة وانحصر الوقف فيها ثم ماتت عابدة المحينة عن ابنتها سليمان وعن بنتها باقية بنت زين الدين وانقرضت اولاد المذكور حين موت عابدة المزبورة ووجد اولاد بطون من انثيين من عابدة المذكورة ابنتها سليمان ونسبها باقية المزبورة ومن ستيته المزبورة ابنتها محمود المذكور ثم مات محمود المذكور قبل استحقاقه عن ابنته خليل وعن بنته عابشة ثم مات خليل المذكور قبل استحقاقه عن اربعة اولاد ذكور وهم احمد ومحمد وزين الدين وعبد الرحمن ثم مات عبد الرحمن المذكور قبل استحقاقه عن ابنته سليمان المذكور فهل تستحق بنت محمود المزبور وهي عابشة المزبورة واولادها خليل المذكور ابن محمود المذكور بن ستيته ما كان يستحقه محمود المذكور لقول الواقف علي ان من مات منهم ومن اولادهم واولادهم واولادهم قبل استحقاقه شيء من منافع هذا الوقف وترك اولادهم ولد اولادهم اولادهم من ذلك من ولد الولد يستحق ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفي ان لو كان حيا وقام مقامه في الاستحقاق اولادهم وقد رفع هذا السؤال بعينه ثانيا له ادام الله حياته وصورة الاستفهام فيه هل يكون جميع الموجودين المذكورين حين موت عابدة المذكورة

فاجاب لا وجه للقول بعدم مراعاة الترتيب مع قوله تلوز كرههم وذكر اولادهم ونسلهم على الشرط والترتيب المشرع اعلاه بل ولا يتوهم ذلك فيجب ان يجري كل شرط شرطه في اولاد الظهور في اولاد البطون فاذا علمت ذلك فاعلم انه بانقرض اولاد الظهور الموقوف عليهم صار وقفا على اولاد البطون على حسب ما شرط الواقف فيقسم اولاد علي خليل وعابشة ولدي محمود علي الفرضة الشرعية فما اصاب خليل صرف علي اولاده الاربعة محمد واحمد وزين الدين وعبد الرحمن ويصرف ما اصاب عبد الرحمن لولده سليمان وتصح من ستة لعابشة اثنان وللمحمد واحد ولا خبيه احمد كذلك ولزين الدين مثل ذلك وسليمان ما خص اباه عبد الرحمن ولا شيء لاولادهم مع وجودهم المحجب لهم بوجوب الترتيب المستفاد فيهم بنص الواقف فقد اوجب فيهم ما اوجب في اولاد الظهور وفي اولاد الظهور لا ينال الفروع شيء من مال الوقف مع وجود اصله هذا واذ ماتت عابشة تنقض القسمة ويقسم الوقف على الدرجة التالية لدرجتها حسبما شرط الواقف وهذا مما يتعين في هذا الوقف اعني حجب الاصل فرع ولا يجوز خلافة والحال هذه وقد خالف الجواب باختلاف الموضوع الرفوع لاهل الفروع فلا اعتراض على المجيب في الجواب فلما وصل الجواب الي دمشق الشام روجع في ذلك بان اهل الوقف

اختلفوا في حصة خليل واخذه هل وصلت اليها بالنسبة من محمود
 بعد القسمة على محمود ومن في طبقته ام بغير تلك فكتب ما صورته
 لا يقسم على محمود لانقرض جميع طبقته واندراس اهل درجته
 اذ بانقرض انقطع النظر عنه وقسم على اهل الدرجة النازلة عنه
 لعدم انقرضها بوجود عايشة وقد صرحنا العلماء في مثل هذا الوقف
 بانقضاء القسمة بانقرض كل بطن وقسمة الوقف على البطن الذي
 يليه على الاحياء والاموات منه فما اصاب الاحياء اخذوه وما اصاب
 الاموات بصرف لا ولا دهم ان كانوا ولا ولا دهم اولا ولا دهم اولا
 ان لم يكونوا فذلك قسم عليها اثلاثا لخليل ثلثان ولعايشة
 ثلث عملا بالشرط الموجب لتفصيل الذكر على الانثى فما اصاب عايشة
 لها مادامت حياتها وما اصاب اخاها خليل المذكور صرف لا ولا دهم
 الاربعة بالسوية فما اصاب عبد الرحمن صرف لولده سليمان ولم يحكم
 بان تقال نصيب عابدة لولدها سليمان وباقيه لان الشرط المقرر
 في استحقاق اولاد البطون ان من مات منهم ابي من اولاد البطون
 عن ولدا وولدا ولد الخ فنصيبه له وعابدة ليست من اولاد البطون
 فلم يشملها المقرر ولم يصدق على ولدها المذكورين انها ولدا
 ولابطن لها فلا يتضح صرف مالها لولدها لانقطاع الحكم عن اولاد
 الظهور بموتها واستقلال اولاد البطون بالوقف بشرط منقول
 فافهم والله اعلم **مسألة** في وقف اهلي له متول ومشارف
 وآل امر نظره بشرط الواقعة الي استحقاق واراد ان الناظر
 ان توكل مشارف الوقف الا بطل اليها في مصالح وقعتها والاموال
 لدي السادة الحكام فيما اختلس منه والنصرف عنها في
 اموره فهل للمثولي معارضة المشارف الذي هو وكيل الناظر
 اوله النصرف بغير رضا المثولي اذ هو انفع لمصلحة الوقف
اجاب ليس له النصرف بغير اذن المثولي اذ ليس لبيت

الواقعة

الواقعة الناظرة لنفسه ذلك مع المثولي وقد صرحوا بان لا يجوز
 تصرف الوصي الا بعلم المشرف فكيف المثولي واما اخلاص المثولي
 فللقاضي ان ينظر في ذلك او يفوض الامر الي من يشق به في النظر
 فان تبين له اخلاصه وخيانتة بعزله والله اعلم **مسألة** في
 ساقية مسيلة ينحط اذارتها ومصلحتها رجل باذن ناظرها يسمى
 بيار يادفع له الناظر مبلغا يشتري به شعير او يعلقه بلغا لها
 فاشترى وصرفه لما امر به وعزل وتولي ناظر غيره ومراذه الرجوع
 بما دفع هل يرجع على البياري ام على الناظر ام لا رجوع له بشئ
اجاب ان كان المبلغ من مال الوقف فلا رجوع له على احد مطلقا
 وان كان من ماله ودفعه لاباذن القاضي فذلك لانه لا يمكن الاستدانة
 على الوقف الا باذن القاضي وان كان باذن القاضي ليرجع في الوقف
 فهو على الوقف لا على الناظر المجدي ولا على البياري فينظر الي دخول
 مال الوقف ويوفي منه والله اعلم **مسألة** في مدرسة انتقل مدرستها
 بالوفاة الي رحمة الله تعالى ويريد متوليها ان يدعي علي ورشته بانه
 لم يباشر التدريس مدة حياته ويطلب ما هو مشروط له ومعين
 من ورشته مما ترك ليعمر به ما ينعم به من محتاج الي العماره منها والحال
 ان لها ريعا من الغري والمزارع الموقوفة عليها هل له ذلك وقيل
 مجرد قوله انه لم يدرس **اجاب** اعلم اولاه انه اذا ادعي المثولي
 علي ورثة المدرس انه لم يباشر وطبيعة التدريس وادعت الورثة
 انه باشر فالقول قول الورثة في المباشرة مع اليمين يعني على نفي العلم
 بعدم المباشرة لانهم قايمون مقام مورثهم والقول قوله في ذلك
 المباشرة مع اليمين لانه امين فكذلك ورشته كما صرحوا به ومن
 جملة من صرح به العلامة الشيخ شهاب الدين الجلي في فتاواه
 فاذا علمت ذلك فاعلم ان العماره انما تقدم اذا ضاق المحصول فلم
 يوجد سوي ما يعمر به بقدر ما يبقى الموقوف على الصفة التي وقع

المسألة في مدرس اذا مات مدرس
 المدرسة في عايشة له
 فاباشر التدريس مدة حياته
 فانقول قول الورثة في
 المباشرة مع اليمين

الواقف عليها وكان في ناخير العماره ضرر بين اما اذا الرضى بان كان هناك محصول من ريع قري الواقف ومن ارعه فيؤخذ منه ويعمر وكذا اذا اضاف ولم يخص ضرر بين يجوز الصرف على المستحقين وناخير العماره الى الخلقة الثانية خصوصا على مدرس المدرسة لانهم قالوا الذي يبدا به من ارتفاع الوقف عما رتبه شرط الواقف اما لا ثم ما هو اقرب للعماره واعمر للمصلحة كالامام للمجد والمدرس للمدرسة ثم وشعر وقد علم بذلك عدم جواز اخذ ما تناوله المدرس من المعلوم المشروط له واخذ العطية المهيئة له من بيت المال لان الحق وصل الي مستحقه فلا يؤخذ من ورثته والحال هذه والله اعلم **سئل** في ارض محتكرة فني اشجارها وقني كردارها وبين مد محتكرها ان شتم تحت يده بالحكر السابق وهوود وفي اجرة المثل وكانت قد يما قبل الاحتكار تدفع للمزارعين بالريع على طريق المزارعة هل يحكم له ببغايا تحت يده بالحكر السابق جبر اعلي الناظر ام لا وللناظر ان يتصرف فيها بما فيه الحظ لجانب الوقف من دفعها بالحصة المذكورة على الطريقة المروفة او اجارتها بالاراهم والدناير او غيرهما بما يري فيه الحظ والغلبة لجانب الوقف ام لا **اجاب** لا يحكم له بذلك والحال هذه بل الناظر يتصرف بما فيه الحظ لجانب الوقف من اجارتها باجرة المثل او دفعها بالحصة والحكر لا يوجب استيفاءها في يده ابد اعلي ما بين يد وشتمه وقد صرحوا بانهم يجب الا فناء في الوقف بكل ما هو الا نفع له فيجب فعل ما هو الا نفع على الناظر من الاجارة او الدفع بالحصة على طريق المزارعة والله اعلم **سئل** في متولي الوقف اذا صرف حال ولا يبد عليه زيادة عما قبضه من ريعه يصير له ذلك دينا على الوقف ويرجع به عليه ام لا يرجع ولو كان باذن القاضي حيث لم يكن لضرورة عماره الوقف ونحوها **اجاب** الذي تحرر في هذه المسئلة من كلام علماء ان الصحيح من المذهب انه لا يصير ذلك دينا له على الوقف

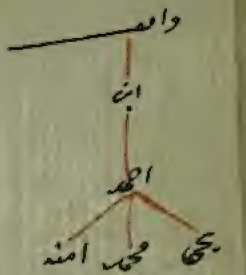
مطلب
الا حكر لا يوجب استيفاء
تدفعه ابد اعلي ما بين يد وشتمه

قال

قال في البحر والمعتد في المذهب ان له منه بدلا يستدس مطلقا وان كان لا بد له فان كان باذن القاضي جاز والا فلا والعماره لا بد منها فيستدس لها باذن القاضي وما غير العماره فان كان للصرف على المستحقين لا يجوز الاستدانة ولو باذن القاضي لانه له منه بد كما صرح في الفتية بقوله لا التغميم ذلك على الموقوف عليهم فلو صرف من ماله لا بد منه بغير اذن القاضي لا يرجع على الصحيح في مال يحدث للوقف بعد حيث لا مال حينئذ للوقف واذا صرف من ماله فيما له بد عنه ولو باذن القاضي لا يرجع ايضا على ما هو الصحيح من المذهب والله اعلم **سئل** في واقف شرط في وقفه ان تكون وظيفة الامامة والا اذن بالمسجد الكاين بالبلد الغلا في لواحد وان يعطي من المعلوم في كل يوم درهمين را يحسن فما المراد بالدرهم الرابع هل هو الدرهم الشرعي الذي اعتبر فيه كل عشرة منه سبع مثاقيل بوضع سيدنا عمر رضي الله عنه ام الدرهم الذي اصطلح عليه اهل زمان الواقف وانصرف اليه الفهم عند الاطلاق ان كانوا قد اصطلحوا على درهم مخصوص في ذلك الزمان وهل اذا اشكل الامر فلم يعلم واختلف المستحقون مع الناظر في ذلك فالقول لمن منها **اجاب** ينصرف الي الدرهم المصطلح عليه في زمن الواقف ما لم يثبت بالبينة الشرعية انه اعني الواقف عيّن الدرهم الذي وضعه سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه واذا اشكل ولم تكن بيينة فالقول قول الناظر بلا يمين لان تكوله واقراره على الوقف لا يصح ولا ينظر الي ما يتحدد بعد من الواقف ولا الي ما كان قبل اصطلاح اهل زمانه مما لا يسبق الفهم اليه لان الالفاظ المجمل في الوقف تحمل على العرف الجاري في مخاطبات القولية وقد اشتهر من قواعدهم المعروف عرفا كالمشروط شرطا وهذا اما لا ريب فيه والله اعلم **سئل** في حمام وقف على الحجرة النبوية على الحال بها افضل الصلاة واتم التحية هل للقاضي ولاية ايجاره مع حضور المتولي عليه وعدم

مطلب الاستدانة
الصرف للمستحقين لا يجوز
ولو باذن القاضي

ابا به عن ايجاره ام لا **اجاب** صرح في البحر انه مع حضور المتولي ليس
للفاضي اجارة الوقف الا اذا ابي او غاب غيبة منقطعة لان الولاية
الخاصة اقوي من الولاية العامة هذا ما تقرر من كلامهم والله اعلم
سئل في واقف انشاء وقفه علي نفسه مدة حياته ثم من بعده علي
ولد وله المسمي باحمد ثم من بعده علي اولاده واولاد اولاده ثم علي
اولادهم واولادهم اولادهم ونسلهم وعقبهم اولاد الذكور دون
اولاد الاناث ما ت احمد الذي هو ابن ابن الواقف عن ذكر بن هاتجني
ومحمد وانتي هي امته فهل تحقق امته المذكورة شياع قول الواقف
اولاد الذكور دون اولاد الاناث الذي هو يدل بعض من على قوله
ثم من بعده علي اولاده ام لا **اجاب** لا شك في استحقاق امته
لقوله اولاد الذكور وهي بهذا الوصف لانها بنت ذكر واما اولادها
هي فلا استحقاق لهم لكونهم ليسوا من اولاد الذكور بل هم اولاد
انتي فخرجوا بهذا الفيد فهي بالصفة الموجبة للاستحقاق واولادها
بالصفة الموجبة للمحرمان وقوله اولاد الذكور قيد في جميع اولاد
الذكور والانثي التي هي بنت ذكر تستحق لكونها بنت ذكر واولادها
محرمون لكونهم اولاد انثي فالمحرور من الانثي لا الانثي التي
هي بنت ذكر من اولاد اولاد الواقف المذكور وان بعد واولادهم
ظاهر في ذلك لا شبهة فيه والله اعلم **سئل** في مدرسة لها مدرس
حنفي فاسم بشعارها ومدرستها شافعي صغير بعد في المكتب
وفي دفاتر الوقف التي هي بيد المتولين سابقا ولا حقا النسوية
بين المدرسين في العلوفة هل يعمل بما في تلك الدفاتر ويستوي
الذين يعلمون والذين لا يعلمون او يصرف الي ذلك المدرس الحنفي
ما يكفيه من غلة الوقف ولا يدفع الي المدرس الشافعي شيء لعدم
اهليته ومباشرة وهل اذا علم شرط الواقف في قدر علوفة
المدرس لكنه لا يقوم بكفايته يخالف ذلك الشرط ويعطي ما



يكفيه

يكفيه وما المراد بما يكفيه **اجاب** لا يعطي الصغير العادي
عن العلم الذي هو بعد في المكتب ولو وجد في دفاتر الوقف النسوية
بينهما في العلوفة لان ذلك يكون حال اهلية الاثنين لا لغاء الدروس
وملا زمة المدرسة بالغائبهما وانما هما ما شرط عليهما وقد انكر
ابن نجيم في الاشباه علي كثير من فقهاء زمانه باستباحة ناول
المعاليم بغير مباشرة او مع مخالفة الشروط واذا علم ان علوفة
المدرس لا تقوم بكفايته وكانت المدرسة تنعطل بخيسته عن الدرس
وفي الوقف سعة يجوز زيادته بما يكفيه بلا اسراف ولا تقتير
والله اعلم **سئل** في مدرسة لها مدرسان حنفي وشافعي وثلاثة
متولين وثلاثة نظار وكاتب ومشرّف وثلاثة جباه ونائب ناظر
وبواب وموظف ضاق رزق الوقف عن الوفاء بعلوقاتهم علي وجه
التمام هل يجوز رزق الوقف علي جميعهم علي قدر سواهم في العلوفة
المذكورة في الدفاتر التي بيد المتولين او علي الروس يستوي الرئيس
والمرؤس او يصرف الي المدرس القائم بشعار المدرسة من اقراء
الدروس في العلوم النافعة ما يقوم بكفايته ولو استغرق غلة
الوقف بعد العمارة الواجبة وتجرم غيره من مدرّسين لم يباشروا
وظيفة او غيره من ذكرنا **اجاب** يقدم المدرس الملازم للدروس
فيها اذا كان عالما بيقيد وكانت تنعطل بخيسته اذا هو غاب
عنها في دفع له المشروط بنص الواقف فان كان لا يكفيه وكانت
غيره مثله في العلم والورع والدين يرضي بالمشروط ولا يرضي
هو به وطلب هذا المساوي المدرس به قرر عليه وان لم يوجد
مثله يدفع اليه ما يكفيه ولو استغرق الغلة بعد العمارة لانها
تنعطل وغرض الواقف ايابه ولا يرضاه وليس لمن لم يباشروا
وظيفة استحقاق المشروط بالعمل وهذا التقدير مختص
بما صرح به علما ونا وحاصل ما اخبره المحققون من فقهاءنا

مطلب 5

قف على هذه الفتوى

مطلب

والله اعلم **سئل** فيما اذا انشا الوقف وقعه علي ولديه احمدا وعابدة
وعلي اولاد ولد علي بكر وهم شمس الدين محمد وزين العابدين وزينب
بينهم علي الغرض الشرعية علي انه من مات منهم ومن اولادهم وانما المهر
عن ولد او اسفل منه عاد نصيبه من ذلك الي ولده ثم الي الاسفل منه
وعلي ان من مات منهم ومن انما المهر عن غير ولد ولا اسفل منه عاد
نصيبه من ذلك الي من هو معه في درجته وذوي طبقته من اهل
الوقف وعلي انه من مات منهم ومن انما المهر واعفا بهم قبل استحقاقه
لشي من منافع الوقف وترك ولدا او اسفل منه استحق ذلك الميرور
ما كان يستحقه الميرور ان لو كان حيا وقام مقامه في الاستحقاق
كل ذلك علي الشرط والترتيب المذكورين اعلاه وبعد الاقرار علي
جهة بر متصل فمات ولدا الوقف احمدا وعابدة عن غير ولد ولا
اسفل منه وانحصر الوقف في اولاد ولد علي شمس الدين محمد وزين
العابدين وزينب المذكورين ثم مات شمس الدين محمد عن ولدين
محمد ورقية ثم مات زين العابدين عن ابن وشنتين هم محمود وجنبه
وخذت حجة ثم مات كل من محمود وخذت حجة عن غير ولد ولا اسفل منه
ثم ماتت رقية عن بنت تسمى فاطمة ثم ماتت زينب المذكورة عن
غير ولد ولا اسفل منه والموجود حين موتها عمر بن اخيه شقيقها
المذكور وجنبه بنت اخيه زين العابدين شقيقها المذكور
ثم مات عمر عن غير ولد ولا اسفل منه والموجود حين موتها جنبه
بنت عمه المذكورة وفاطمة بنت اخيه المذكورة وهما الباقيات
من اهل الوقف لا غير كيف تقسم غلة الوقف بينهما **اجاب**
لفاطمة بنت رقية نصيب امها وهو ثلثة قراريط وخمس قيراط
والباقي وهو عشرون قيراطا وان بعد اخماس قيراط للجنبه
اذ يموت محمود وخذت حجة لا عن ولد انتقل نصيبها للجنبه
لكونها في درجتها ويموت زينب لا عن ولد انتقل نصيبها

لجنبه

لجنبه وعمر لا نقطاع المصريح فيه بان يصرف الي الاقرب
للووقف لانه اقرب لغرضه علي الاصح وموت عمر لا عن ولد انتقل
نصيبه للجنبه لكونها في درجته ولا شي لفاطمة بنت رقية
اخذت عمر من نصيبه لبعده درجتها عنه والله اعلم **سئل** في جامع
كبير انقطع اتصال عمارة المدينة ودثروا نهدمك سقوطه
المعقودة بالطين والحجر وصارت تدخله السيول شتاء وتزول
الشمس جميع ارضه صيفا فتعطل فكره الناس لذلك بحيث ان من
دخله لا يامن علي نفسه مما هنالك وتفرق الناس عنه ولا يتوقع
عوده ولا يطمع في ان يخضر بعد جفافه عوده ومن داخل المدينة
جامع معمور بالصلوات وشعائره فائمة في كل الاوقات قد افقد
المصلون ورغب فيه المتعبدون الا ان ربيع وقعه قليل ويحتاج الي
مصرف جمر جزيل فهل يصرف ربيع الجامع المنعطل الخراب الي مصالح
الجامع المعمور بذكر الله العزيز الوهاب حيث لم يتوقع عوده
باعادة تلك المباني ام يكون ميراثا لورثة الباقي ام لا ولا الجواب
مفصلا **اجاب** تحرر هذا المقام بما لا مز يدعيه من الكلام
ان المسئلة فيها اختلاف بين الائمة الاسلاف فقال ابو يوسف يعني
مسجد ابدا الي قيام الساعة لا يعود ميراثا ولا يجوز نقله ولا نقل
ماله الي مسجد آخر سواء كانوا يصلون فيه اولا وعند محمد يعود
الي صاحبه ان كان حيا والي ورثته ان كان ميتا وان كان لا يعرف
بانيه او عرف ومات ولا وارث له واجتمع اهل المجلة علي بيعه
والاستعانة بثمنه في المسجد الاخر فلا بأس به وتصرف اوقافه
اليه وفي الاسعاف وكثير من الكتب ان بعضهم ذكر ان قول الباقي
خليفة كقول ابي يوسف وبعضهم ذكر ان قوله كقول محمد بن
الله محمد يقول ان الباقي اخرجه عن ملكه لجهة من المنافع فاذا
بطل الانشاع لتلك الجهة لا يمنع عوده الي ملكه كالكنز اذا افرس

بطل
جامع غرب بل بصرى ربيع
لجامع اخر فيه تفصيل
وقف عليه

الفتوى على قول يوسف

الميت السبع عاد الي ملك الورثة وابو يوسف يقول انه اسقاط الملك
فلا يعود اليه كالاعتاق الاثري انا المسجد الحرام استغني عنه في زمن
الفترة ولم يعد الي ورثة الباقي والفتوي علي قول ابي يوسف كما في
الحاوي القدسي وفي المجتبى واكثر المشايخ علي قول ابي يوسف
ورجحه في فتح القدير بانه الاوجه وصح قوم قول محمد وفي الوقفات
للصدر الشهيد المسجد اذا خرب وهو عتيق لا يعرف بانيه وبني اهل
المسجد مسجد آخر فباع اهل المسجد المسجد الاول واستعانوا
بشئ في بناء المسجد الثاني علي قول من يري جواز هذا البيع وان
كنا لا نقفي به جاز وفي الخلاصة والبرازية عن الحلواني اذا خرب
وتفرق الناس عنه تصرف او قافه الي مسجد آخر وفي النوازل وكثير
من الكتب انه لا بأس به وهذا كله علي قول محمد رحمه الله تعالى فتحرر من هذا
التفتي بيان المسئلة اجتهادية ولا خلاف فيها مجال ولا جتها فيها
مساغ فاذا توفرت شروط الحكم علي قول الامام الثالث الذي وبيت
موافقته فيه لقول الامام الاعظم بعد النظر في المصلحة للمصلين والاعانة
للمتعبدين فلا شك في صحته ونفاذه وارتفاع الخلاف فيه فانظر الي
قوله في الوقفات وان كنا لا نقفي به جاز وما ذاك الا انه قد تكون المصلحة
فيه متعينة واذا علم الله تعالى خلوص النية وصفا الطوية وقصد
الدار الآخرة والاجور الوافرة والاخذ بما هو سر وطرح ما هو
عسر فهو خير محض ونفع صرف فان الدين كله يسر وان خشية
عاقبة سوء او انقلاب موضوع فالعمل بما عليه الفتوي اولي والا نوا
بمقاصدها وكم من شئ واحد يكون طاعة بالنية الخيرية ويكون
معصية بالنية الشريرة والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب
واليه المرجع والمآب **سئل** في زوايته معظلة خربة ولها وقف
هل ينقل ما يتحصل منه ويصرف لجهة جامع الخطبة الذي تقام فيه
الصلوات الخمس ام لا يصرف احد الوقفين الي الآخر **اجاب**

لا يصرف

علي
وقفتين اتحد واقفهما
وجهتهما غير باحد
يعمر بغيره لاغ

لا يصرف احد الوقفين للاخر صرح به في البحر وغيره والواجب صرف ما
يتحصل منه للزوايته فيبدأ بها رتبا منه على الحالة التي كانت عليها سابقا
والله اعلم **سئل** في وقفين اتحد واقفهما وجهتهما خرب احدهما
هل ينقل من رتبه الاخر **اجاب** نعم اذا غرض الواقف احياء وقفه
وفي منع ذلك اما نته وقد صرح بذلك صاحب البرازية تغلا عن الفتاوي
الخوارزمية والله اعلم **سئل** في وقفين اتحد واقفهما واختلفت
جهتهما والكل ناظر مستقل هل تصرف غلة احدهما للاخر ام لا ويضرب فاعل
ذلك ويرد الي جهته ليصرف عليها **اجاب** لا تصرف غلة احدهما
للاخر حيث اختلفت الجهة بل يراعي شرط الواقف في كل منهما ويضرب
والله اعلم **سئل** في ناظر يستبيع صرف غلة وقف في وقف آخر
من غير اتحد وجهتهما واقفهما فما الحكم في ذلك **اجاب** لا يجوز
له ذلك لانه بمنزلة ما يئى اختلف مالهما فيكون صرفه للاخر تعديا
محضا وفي البحر في شرح قوله وبسبب من غلته بما رتبه بعد ان قدم نقولا
في المسئلة وقد علم منه انه لا يجوز لمنولي الشيوخية بالقاهرة
صوف احد الوقفين للاخر وقال في شرح قوله وان جعل الواقف
غلة الوقف لنفسه وفي الغنية قيم يخلط غلة الدهن بغلة
البوارى فهو سارق خافى انتهى ومثله في الزاهدى له برثر
علاء الناجري ولا ريب في انه للحاكم نأديبه علي ذلك لا رتكا به
معصية لاحد فيها مقدر والله اعلم **سئل** في قيم المسجد هل
القول قوله فيما لا يكذب به الظاهر فيه كالعارة والصرف علي مصالح
المسجد التي لا بد منها ام لا **اجاب** نعم يقبل قوله في ذلك وفيما
حصل في يده من غلة الوقف وصرفها فيما لا بد منه كالحصير والذهن
واجر الخادم ونحوه وفيما صرفه علي العارة من مال لا يكذب به الظاهر
فيه وجميع مصالح المسجد والله اعلم **سئل** في رجل وقف
علي نفسه وزوجته ابنة عمه شرعي اولادها للذكر مثل حظ

في المسجد
في القول قوله فان كان عليه
الظاهر

الاثني عشر علي اولاد الذكور ومن بعدهم علي اولادهم ثم اولاد اولادهم
 ثم وشرط ان من مات لا يترك نسل فنصيبه لمن في درجته وبعد
 انقراض اولاد الذكور علي اولاد الاناث آل الوقف الي ابن ابن ابن
 ابنة ثم مات هذا الابن عن ابنته وبنات ثم مات الابن عن ابن
 وبنين فاقرب هذا الابن لمن لا يعرف له استحقاق بان له فيه كذا انفذ
 عليه لا علي عمته واخته ومات لا عن اولاد وبطل اقراره فنعنه
 عنه فادعي المقر له علي الاثني عشر بما كان اقر له به الميت واتي بجماعة
 شهدوا عند نائب الحكم باللفظه انه هو ووالده وجده منصرفون
 في اربعة قرايط من قدس الزمان الي الآن لكونهم من اولاد خريص
 وزاد احداهم ان الاربعة قرايط المزبورة من السنة عشرو قرايطا
 الموقوفه علي اولاد الذكور وزاد شا هذا خزان علوان يعني ابا
 المدعي ابن عطا الله جد المدعي وهو ابن عم لزم لمحمد يعني والد
 منصور المقر فسال نائب الحكم المذكور من حضر عن هذه الشهادة
 والاتصال فاجابوا انها حق وصديق واما ايصال الشهادة الي
 الواقف فمستحيل وان هذه الطائفة لا يكونون الا بخريص هذا
 حاصل ما وقع فهل يكون ما وقع من الشهادة وسؤال الشهود
 والحاضرين والا عطا والمنع واقعا موقعه ام لا **اجاب**
 كل ما ذكر فيه ليس واقعا موقعه الذي يوافق المنقول المنصوص
 عليه لان الشهادة بانه هو ووالده وجده منصرفون في اربعة
 قرايط لا يثبت به المدعي اذ لا يلزم من النصرف المذكور الا استحقاق
 في ما يملك وفي ما يستحق فيكون كمن ادعي حق المروور او رقبته
 الطريق علي اخر ومنه ان كان يمر في هذه لا يستحق به شيئا
 كما صرح به غالب علما وناوما مثلا مات به بطون الدفان ان الشاهد
 اذ اقر للقاضي انه يشهد بمعاينة اليد لا تفيل شيئا دته
 وانواع النصرف كثيرة فلا يحل الحكم بالاستحقاق في غلة الوقف

ملاحظة
 انما هو من النصرف لا ينفذ

بالشهادة

بالشهادة بانه هو ووالده وجده منصرفون فقد يكون تصرفهم بولاية
 او وكالة او غصب او نحو ذلك وما صرحوا به ان دعوي بنوة العم
 تحتاج الي ذكر نسبة الاب والام الي الجد ليصير معلوما لانت
 انتسابه بهذه النسبة ليس بتايب عند القاضي فيشترط البيان
 ليحكم لانه لا يحصل العلم للقاضي بدون ذكر الجد والمقصود هنا
 العلم بالنسبة الي الواقف وكونه ابن عم لمحمد لا يتحقق به استحقاقه
 من وقف الجد الا علا لتحقق العمومة بانواع منها العلم للام والسؤال
 من حضر عن هذه الشهادة والاتصال وجوابهم انها حق وصديق
 مع كون الحق لا يظهر بالشهادة والله سبحانه المنفرد بعلم الحق
 ولا علم لهم بذلك خلل في المحضر لا سيما مع قولهم ايصال الشهادة
 مستحيل وان هذه الطائفة لا يكونون بخريص فانه اقوي دليل
 علي اشتباهه مسمي خريص فاي خريص هو الواقف منهم هذا
 مع تصريح علما بان المستحق لا يصلح خصما وهذه دعوي علي
 المستحق ولا تسمع الا علي الناظر وفي البرازية وكثير من
 الكتب الفتوي علي انه لا تسمع الدعوي علي المستحق وهذه لم يذكر
 فيها ان المدعي عليه ناظر او غير ناظر والحاصل ان خلل المحضر المشتمل
 علي ما ذكر ظاهر والله اعلم **سئل** في وقف اهلي اقرنا ظره
 الذي هو من جملة المستحقين لرجل بانه يستحق في الوقف المذكور
 اربعة قرايط فنقد اقراره علي نفسه وطفق يتناول الاربعة
 قرايط من استحقاق الناظر المقر ثم مات الناظر المقر فبطل اقراره
 بغتوي المغني وخلص الوقف جميعه لامرأة وبنتي شقيقه
 فادعي المقر له انه منصرف في اربعة قرايط بالتلقي عن والده
 فلان ووالده عن جده وان الوقف الآن انحصر فيه وفي المدعي
 عليها التي هي الناظر المذكورة وبنتي شقيقه وان له ثمانية
 قرايط ولهن ثمانية قرايط ويطالب الناظر المدعي عليها

بالثمانية قران فان عرفت كونه من اولاد الظهور وكونه من اهل
 الاستحقاق فاحضرنا هذا شهادت الناظرة المذكورة المدعي عليها
 هي ميرة بنت محمد بن حمود وعلي المدعي بن علوان بن عطاء الله بن عبد القادر
 وان حموده وعبد القادر اخوان ولدا خليل بن خريص فمثل شهادة
 هذا الشاهد ثبت مدعي المدعي المذكور ام لا **اجاب** لا يثبت
 بشهادة الشاهد المذكور للمدعي حق باجماع العلماء لعدم صدورها علي
 المدعي اذ لا يلزم من كونها اخوين الاستحقاق في غلة الوقف فلا اعتبار
 بها فافهم والله اعلم **سئل** في قدور وقف معدة للاجارة
 استعملها رجل زاعما انه استبدلها من ناظره فنقص قيمتها
 بالاستعمال ولم يثبت الاستبدال فما الحكم **اجاب** يلزمه اجرة مثله
 ما لم يكن نقصان قيمتها انفع للوقف فيجب والحاصل ان الانفع منها
 للوقف يجب **الحكم** **سئل** في حانوت وقف اهلي بوجر كل يوم
 بقطعة آجره ناظره سنة كاملة ثمانية غر وش اسدية هل يكون غنا
 فاحشا فلا تجوز اجارته ام لا فتجوز لا سيما اذا كان لمصلحة **اجاب**
 الاجارة المذكورة صحيحة والحال هذه والله اعلم **سئل** في وقف علي
 مصالح مسجد بني مكتوب في شرط واقعه انه يصرف علي الواردين
 والمجاورين له ولا انه تصرف ريعه للواردين فقط لا للمجاورين
 الملاصقين له علي هذا مدة سنين وكتاب الوقف منقطع الثبوت
 فهل يعمل بما في كتاب الوقف فيصرف علي المجاورين ايضا ام يعمل بما
 كانت تعمل به النظارة المتقدمون فلا **اجاب** حيث كانت
 له رسم في دواوين الفضاة وهو محفوظ في ايديهم اجري علي
 رسم الموجود في دواوينهم استقامنا وبصرف ريعه علي مقتضى
 ذلك عند الشارح ولا ينظر الي المعهود من حاله فيما سبق من الزمان
 من انك قوامه كيف كانوا يعملون فيه والي من يصرفونه فيسبني علي
 ذلك والله اعلم **سئل** في وقف صورته انشاء الوقف وقفه

مطلق
 حانوت وقف بواجب كل يوم
 آجره ناظره سنة ثمانية غر وش
 الاجارة صحيحة ولا يلزم
 غنا

هذا

هذا علي نفسه ثم علي ولده احمد وعلي بنيتي عايشة ورحمه وعلي
 من سجدت له من الاولاد ثم من بعدهم علي اولادهم ثم علي اولاد اولادهم
 للذكر مثل حظ الانثيين علي ان من مات عن ولد او ولد ولد او اسفل منه
 منه انتقل نصيبه له ومن مات عن غير ولد او ولد ولد او اسفل منه
 انتقل نصيبه لمن هو في درجته علي اولاد الظهور منهم دون
 اولاد الباطن فاذا انقرض اولاد الظهور ولم يبق لهم نسل ولا
 عاد علي اقرب عصبات الواقف ثم علي اولادهم ثم علي اولاد اولادهم
 ونسلهم علي الشرط والترتيب المنصوص فاذا انقرضوا باجمعهم
 عاد ذلك وقفا علي سباط سيدنا الخليل فاذا انقرض ذلك عاد وقفا
 علي فقراء المسلمين وشرط شرطها ان النظر علي وقفه
 لنفسه مدة حياته ثم من بعده لا يرشد ولا يرشد من الموقوف
 عليهم واذا آل الوقف للسباط فلناظره واذا آل للفقراء فلناظره
 الشرع الشريف بمدنية السيد الخليل علي بيينا وعليه وعلي
 بقية الانبياء صلوات الملك الخليل ومنها ان من تزوجت من
 الاناث من بنات الظهور سقط استحقاقها من الوقف فاذا
 تباينت عاددا استحقاقها هذه الصورة ما تالوا واقف عن
 ذكر من احمد ورحمه وعائشة ثم مات رحمه ثم مات احمد ولم
 يعقبوا وانحصر الوقف في عائشة وقام بها مانع التزوج الموجب
 لحرمانها ولها اولاد وعمر لاب هو اقرب عصبات الواقف فهل يحرق
 ريع الوقف لها اولادها اولادها في الواقف المذكور او لسباط الخليل
 او للفقراء ومن يكون ناظر اعليه هل هو هي اذا ثبتت ارشدها
 او احد اولادها واخوال الواقف **اجاب** اعلم انه قد قام بكل
 مانع من الصرف اما عائشة بنت الواقف فلنزوجها اذ هي داخله
 في عموم قول الواقف من تزوجت من الاناث من بنات الظهور
 كما هو ظاهر واما اولادها فلا يخرجهم من الوقف باشرطه

لا اولاد الظهور دون اولاد البطون وهم من قسم اولاد البطون ولو قدرنا
 عدم هذه الجملة من كلام الواقف والباقي على حاله فكذلك لا يعرف لهم مع
 وجود اسمهم لجهتهم بها ومثل هذا نقول في جهة العم وسماط الخليل
 فاذا علمت ذلك فاعلم ان علما وناصريا جوايا نه اذا قام مانع من استحقاق
 الموقوف عليهم بصرف الوقف الى الفقرا حتى يزول المانع فيعود الاستحقاق
 واذا علمت ذلك فاعلم انه يجوز صرف الزرع لعائشة واولادها اذا كانت
 وكانوا فقرا بجهة كونهم من الفقرا وقد صرح علما ونايان الوقف حيث كان
 منجزا في الصحة بجوز لا ولاء الفقرا تناوله فللغاضي ان يجعل ذلك
 فيها وفي اولادها حيث كانوا فقرا واما النظر فلا شك انه لا ارشاد من الموقوف
 عليهم وهي من الموقوف عليهم وان قام بها مانع ولذلك اذا زال المانع
 استحققت فاذا ثبت انها ارشاد فهي النازرة بشرط الواقف كما هو
 ظاهر والله اعلم **سئل** في مدرسة جعل شرطا واقفها قرر السلطان
 رجلا في النظر عليها وفوض له السكن ببيت معين منها معد للشيخ وهو
 بيده وظيفة المشيخة والمدرسة بواب ين بد ان يسكن بالبيت المعد
 للشيخ وقد جري العرف ان البواب سكن عند باب المدرسة في بيت
 معد له فهل للبواب السكن في بيت الشيخ ام لا وهل له التجاوز في
 السكن الى غيره من المدرسة وهل له ان يسكن في بيت راكب على المسجد
 الاقصي بنسائه ام لا **اجاب** صرح علما ونايان الوقف اذا اشتبهت
 مصارفه بصياح كتابه ينظر الى المعهود من القوام فيما سبق فيسني
 عليه فحيث جري العرف ان البواب يسكن في محل مخصوص ليس له ان
 يتجاوز الى غيره وليس له منازعة في البيت المعد للشيخ وليس
 للبواب ولا غيره ان يسكن بنفسه او بنسائه في بيت راكب على المسجد
 الاقصي لانه مسجد الى عنان السما فلا يجوز اتخاذه مسكنا لانه
 يؤدى الى المنع وقال تعالى ومن اظلم ممن منع ما جدد الله ان يذكر فيها
 اسمه وبه ثبت وجوب ازالة ما بني في المسجد المذكور لغير المسجد

كما

كما هو اظهر للفقهاء من الشمس وحيث وافق تفويض السكن للمعهود
 فيه فيما سبق لا يجوز التعرض له بالمنع والله اعلم **سئل** في مدرسة
 لها بواب يسكن في خلوة من خلا وبها خرج منها لمصلحة فساكنها نائب
 المتولي فلما اراد البواب الرجوع اليها منعه منها واستمر ساكنا فهل
 له ذلك ام لا **اجاب** ان عرف لها شرطا ثابت من الواقف فهي على
 ما شرطا ولا ينظر الى المعهود فيما سبق فيسني على ذلك وان لم يعرف
 المعهود فيها فلا سكن لهذا ولا لهذا بها اذ ليس من لوازم وطبيعة
 من الوظيفة سكن ذلك وقد اخذت ذلك من الذخيرة فيما اذا اشتبهت
 مصارف الوقف فراجعته وتدبره ان شئت والله اعلم **سئل** في امرأة
 وقفت وقفا على بنتها فاطمة ثم على اولادها ثم على اولاد اولادها
 ثم على نسلها ثم من بعد انقراضه على ابن اخيه فلان ثم على اولاده
 ثم لجهة بر لا ينقطع مائت فاطمة عن بنتها مائت وليلي ثم مائت منا
 عن اولادها احمد وعلي و ابراهيم وستين فاطمة ثم مائت لبلي
 عن ولديها عبد الجواد وفاطمة ثم مائت احمد بن مائة عن اولاده علاي
 الدين واسماعيل وفاطمة ثم مائت ابراهيم عن اولاده سليمان و خليل و زينة
 وعن ثم مائت فاطمة بنت مائة عن ولديها يوسف وامنو ثم مائت امنو
 عن بنتها فاديرة ثم مائت عبد الجواد عن اولاده ابي بكر وصالح
 وفاطمة وصفيه فهل يصرف ربع الوقف على المذكورين جميعا بالسوية
 ام يختص به اعلامهم بطنا **اجاب** يختص به اعلامهم بطنا وهم
 علي وفاطمة بنت ليلى وستين فيكون ربع الوقف بينهم اثلاثا
 لكل منهم الثلث للترتيب بشم وعدم التنصيص على التفصيل
 هذا وقد ذكر لي ان عليا المذكور اقارنه مشترك بين الجميع وانهم
 يستحقونه سوية هل ينبغي اقراره على نفسه لا على فاطمة
 وستين فاجبت بانه ينبغي على نفسه مواخذه له باقراره
 فيقسم ربع الوقف اثلاثا ثلثه لفاطمة وثلثه لستين وثلث

الثالث بين علي وبين المقر لهم سوية كما علم من باب الاقرار والله اعلم
سئل في طاحونة ثلثاها وقف ثابت علي ذرية واقضها من اولاد
الظهور وثلثها نازع معهم فيه اولاد البطلون فهم يدعون انهم
شركا معهم فيه بالسوية ولا تمسك بقطع لاحدهما بل هناك جمع كل
منهما لا يقوم بها حكم شرعي لما فيها من الخلل عند اهل العلم واشتبه الامر
في المصروف فما الحكم **اجاب** حيث لم يكن لهذا الثلث رسوم في دواوين
القضاة ونسازع فيه اهله فمن اثبت من الغن يقين حقا بالبيضة الشرعية
فهو له هذا اذ لم يعلم حاله فيما سبق اما اذا علم حاله فيما سبق من الزمان
من ان قوامه كيف يعملون فيه والي من يصرفونه فينبني علي ذلك لان
الظاهر انهم كانوا يعملون ذلك علي موافقة شرط الواقف وهو المظنون
بحال المملوك فيعمل علي ذلك قال في الثنا رخصة في الاوفاف التي تقدم
عهدا ومات الشهود الذين يشهدون عليها ونسازع فيها اهله
تجري علي الرسوم الموجودة في دواوينهم يعني القضاة وان لم يكن
لها رسوم فالقاضي يجعلها موقوفه من اثبت في ذلك حقا يقضي له به وفي
واقعات الناطقي فان اطلع الغن بقان علي شي فيما بينهم فالقاضي
ينفذ ذلك ويقضي بالخلعة بينهم انتهى وفي اتفق الوسايل ذكر
في الذخيرة قال سئل شيخ الاسلام عن وقف مشهور اشتبهت مصارفه
وقدر ما يصرف الي مستحقه قال ينظر الي المعهود من حاله فيما سبق
من الزمان من ان قوامه كيف يعملون الي اخر العبارة التي قد سماها
فيما ذكر علم الحكم في المسئلة والله اعلم **سئل** فيما اذا سكن احد مستحق
الوقف في دار الوقف فعمد الي كسيفها ورفعها ونبي مكانه حماما معظم
منفعته ترجع الي الساكن لا الي الوقف وصادقه الناظر وبقية
المستحقين هل يرجع الباقي بما اتفق علي الناظر او علي المستحقين
اولا ولا **اجاب** لا يرجع علي احد لما صرح في البحر نفلا عن الغنية
انه اذا اذن الناظر للمساكن بالعمارة ان كان معظم منفعتها ترجع الي

اذا كان المستاجر عمارة ان كان
معظم منفعتها ترجع الي الوقف
رجع علي الناظر وان كان
ترجع الي المستاجر
لا يرجع

الوقف

الوقف رجع علي الناظر والا بان كان ترجع الي المستاجر وفيه ضرر
بالدار كما بالوعة او شغل بعضها كالشجر لا يرجع مالم يشترط الرجوع
والله اعلم **سئل** في حافوي وقف عليها بناء رجل انهدم فجدده ومات
هل تطالب ورثته برفعه واجرة المثل في تركته لمدة وضعه حيث لم
يكن السفل له وانما هو حق الوقف **اجاب** نعم تطالب ورثته برفعه
واجرة المثل في تركته لمدة وضعه حيث لم يكن له بل كان الوضع بطريق
التعدي والرفع مشروط بما اذا لم ينصر بالوقف واذا اضر فهو المضيع
لما له فليترى الي خلاصه مع وجوب الاجرة عليه وقد صرح علما وان ان
لناظر فملكه باقل القيمتين للوقف من زرع وغير من زرع بما للوقف
والله اعلم **سئل** في مدرسة موقوفة سكنها رجل بالغلب مدة من
غير عقد اجارة ومات هل لناظر الوقف المطالبة لورثته الساكن مدة
سكنه بها باجرة المثل وتوخذ الاجرة من تركته ام لا **اجاب**
نعم لناظر ذلك فعدا فتي الشيخ علي بن غانم المغربي بذلك في مسجد
تعدي عليه رجل وجعله بيت قهوة فقال يلزمه اجرة مثله مدة شغله
بما فعله ويعدا كما كان والاصل ان منافع الوقف مضمونة عندنا بالغصب
صيانة له والله اعلم **سئل** في مستاجر خان وقف استنرم فعمره
المستاجر باذن الناظر والقاضي من ماله ليكون دينيا علي جهة الوقف
فتبين الغني في الاجرة فزاد عليه رجل اخر واستاجر له لباي الاول
عنه ودفع لناظر ماله من الدين باذن الحاكم ليدفعه له فدفعه
الناظر ومات وولي عليه غيره وانقضت مدة اجارة الثاني فطلب
دينه من ورثة الناظر المنوفي هل له ذلك ام لا **اجاب** ليس له
ذلك والحال هذه اذا الناظر رسول عن المستاجر الثاني فلم يتعلق
بذمته دين له لكن حيث اذن الحاكم الشرعي به يرجع علي الوقف
فيؤخذ من غلته لان القاضي يملك الاستدانة علي الوقف فيملكها
التولي عليه اذا اذن له القاضي ويؤخذ من غلته بلا شبهة صرح

سئل
في مدرسة موقوفة سكنها
رجل بالغلب مدة من غير
عقد اجارة ومات المستاجر
هل لناظر الوقف المطالبة
لورثته

وقف
على الدرجة الجعلية

بم شير من علمنا والله اعلم **سئل** في وقف شرط واقفه صرف فاضل
وقفه لا ولا ده فلا ن وفلا ن وفلا نة ومن عاه يحدث للذكر مثل حظ
الاثنين خلا بنته لصلبه فلا نة فان لها مثل نصيب ذكر ثم لا ولا ده
ثم لا ولا اولادهم ثم لا نسا لهم واعفا بهم علي انه من توفي منهم عن
ولد وان سفل عاد نصيبه لولده وان سفل ونسله وعقبه ومن مات
لا عن ولد ولا سفل منه ولم يعقب عاد نصيبه من ذلك الي من هو في
درجته وان لم يكن في درجته احد فلا قرب الموجود بن الي الواقف
من اهل الوقف علي ان من مات منهم اجمعين قبل ان يصل اليه شي
من الوقف وترك ولدا او ولدا او سفل منه استحق ما كان
يستحقه المتوفي ان لو بقي حيا ابا كان او اما او جدة ويدخل
فيه اولاد البنين والبنات وبعد الا نفاض علي جهة بر عينها مات
احدا المستحقين عن ابن وابنت ماتت امه في حياة امها المذكورة
فصل وصول شي من الوقف اليها هل ينقل نصيبها لابنها دون ابنها
المتوفية في حياتها قبل استحقاقها شي من الوقف ام لا **اجاب**
اعلم ان البنت التي ماتت في حياة امها المذكورة لو كانت حية لشاركت
اخالها بمقتضى قول الواقف ان من مات منهم قبل وصول شي اليه من الوقف
وترك ولدا او سفل منه استحق ما يستحقه المتوفي لو بقي حيا
ابا كان او اما فان البنت المذكورة يستحق ما كانت تستحقه امه
لو كانت حية اذ لو كانت موجودة لشاركت اخالها ولا ينافي هذا
اشتراط الوقف بشم لا ن ذلك عام خصصه قوله علي ان من مات
عن ولد الخ فلو علمنا بهوم اشتراط الترتيب للزم منه الغاء هذا
الكلام اعني كلام الواقف بخلاف ما اذا عملناه وخصصناه عموم
الترتيب فان فيه اعمال الكلامين والجمع بينهما وهذا من ينبغي ان يقطع
به وقد اختلف افتاء السبكي في هذه المسئلة فتارة اجاب بعدم الدخول
وتارة اجاب بالدخول وهو الذي جزم به السيوطي قال الشيخ زرين

ابن

ابن نجيم في اشباهه اما مخالفته في اولاد المتوفي في حياة ابيه فواجبة
لما ذكره فاعلم به استحقاق ابن البنت التي ماتت في حياة امها ما كانت
تستحقه امه لو كانت حية ولا ينقل به ابن المراجعة المتوفية
اخر والله اعلم **سئل** في وقف تقادم امره ومات شهوده وله رسوم
في دواوين القضاة وقدر من قوامه صرف غلته الي جماعة مخصوصين
علي وجه مخصوص جيل بعد جيل هل يجب اجراؤه علي ما كان عليه
من الرسوم ولا يكلفون الي بيته في اتصال نسبهم والحال هذه ام لا
اجاب نعم يجب اجراؤه علي ما كان عليه من الرسوم ولا يكلفون الي
بيته حيث كان في ايديهم جيل بعد جيل قال في اتع الوسایل اما مسئلة
اشباه مصارف الوقف بحكم ضياع كتابه كيف يعمل فيه ذكر في الذخيرة قال
سئل شيخ الاسلام عن وقف مشهور اشتهت مصارفه وقدر ما
يصرف الي مستحقه قال ينظر الي المعهود من حاله فيما سبق من الزمان
من ان قوامه كيف يعملون فيه والي من يصرفونه فيني علي ذلك لان الظاهر
انهم كانوا يفعلون ذلك علي موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال
السلف فيعمل علي ذلك انتهى ومن الغوا عد الفقهية ان اقصي ما يسند
به علي الملك اليد ولا فرق في ذلك بين الملك والوقف والله اعلم **سئل**
في ناظر وقف غمر لفضاة العهد ما لا بد منه في انشراعه من يد اهل
الشوكة هل له اخذ ذلك المال من ارباعاته ام لا **اجاب** نعم له
ذلك والحال هذه ففي البحر وكثير من الكتب للقيم صرف شي من مال الوقف
الي كتب الفتوي ومحاضر الدعوي لا يستخلاص الوقف من ايدي ذوي
الشوكة والله اعلم **سئل** في ناظر علي وقف لزوم الدعة والسكون
واستاجر انسانا خز به للعمل الواجب عليه الغيام شغفه فيه باجرة
فاخشة وطلب اجرا علي عمله الف قرش احدث لكل ناظر ولم يكن له
ذلك فيما سبق هل يسوغ له ذلك ام لا يسوغ وماذا يلزمه **اجاب**
اعلم اوله ان علماء ناصر حوا بان الناظر اذا لم يشترط الواقف له شيئا

معدل
وقف تقادم امره
ومات شهوده

لا يستحق شيئا مما لم يعمل لانه ما ياخذ بطريق الاجرة ولا اجرة بدو
العمل واذا شرط كان من جملة الموقوف عليهم فيدفع له ما شرط قال في البحر
وقد تمسك بعض من لا خبرة له بقول القاضي خان وجعل له عشر الغلة
في الوقف علي ان للقاضي ان يجعل للمثولي عشر الغلات مع قطع النظر عن
اجرة المثل وهو غلط ثم قال فقد افاد ان القاضي الثاني يحيط ما زاد
علي اجر المثل فاذا عدم صحة ثقتين القاضي للناظر معلوما اكثر من اجرة
المثل فالغلة المحض انه حيث شرط الواقف له شيئا اخذه والا لا مال
يعمل فيدفع له اجرة مثله فالجواب انه لا شيء له ما لم يعمل واذا عمل
فله قدر اجرة المثل لا زائد عليه والزائد سحت حرام لا قابل بحله
وبلزمه رد ما اخذ زائدا عن اجرة مثله والله اعلم **مسألة** في واقف
وقف وقف علي نفسه ايام حياته ثم من بعده علي اولاده ثم علي اولاد اولاده
وعلي نسله وعقبه وذكره كورا فاذا انقضى كان ذلك علي
الاناث الطبقة العليا تجب الطبقة السفلي فاذا انقضى كان ذلك
علي اولادهم ذكرورا واناثا فاذا انقضى كان ربع ذلك مصر وفاجحة
بر لا تنقطع الي اخره فهل قوله الطبقة العليا تجب الطبقة السفلي شرط
خاص بالاناث ام عام في الجميع **اجاب** هو عام في الجميع الذكور
والاناث بقول الطبقة العليا تجب الطبقة السفلي بعد ذكر الجنتين
الذكور والاناث والمحطوف حكمه حكم المحطوف عليه فاذا اجازت نوبة
الاناث فالمحكم فيهن حكم الذكور واذا انحصر الوقف في الذكور المناوئين
في الطبقة ومات واحد منهم عن ذكر انتقل نصيبه الي المناوئين
له في الدرجة لا الي ابن المنوفي حتي تنقطع الدرجة ويعطي الي
اهل الدرجة بالسوية وهكذا في كل درجة لا يستحق التاركة عنها
شيئا حتي تنقطع الدرجة ولا خلاف لعلمنا في ذلك والله اعلم **مسألة**
في وقف اهلي قد لم تعلم شروط واقفه من ترتيب وتفضيل وضدها
ولم يعلم الان ما كانت تصنع قوامه آل هذا الوقف الي شخص اسمه

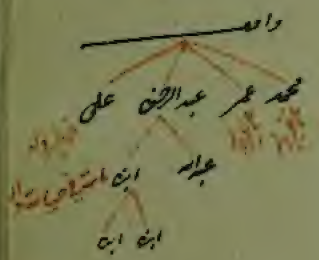
عفيف وانحصر فيه ثمرات عفيف عن بنين هما ام كلثوم وعائشة
فنصرنا فيه انصافا ثمرات ام كلثوم عن ابنيها حافظ الدين
وفخر الدين فنصرنا في النصف الذي تصرف فيه امها انصافا وماتت
عائشة عن ابن اسمه زكريا فنصرف في الذي تصرف فيه امه عائشة
ثمرات حافظ الدين عن ابنيها محمد وبرايم ومات فخر الدين
عن ابنيها عفيف وعبد الله فنصرف هؤلاء الاربعة في النصف
اربعا ثمرات عبد الله وزكريا عن غير ولد ولا ولد ولد ولم يبق من
نسل عفيف الا اول سوي محمد وبرايم وعفيف فكيف يقسم ربع
هذا الوقف عليهم **اجاب** يصرف نصيب عبد الله لاختيه
شقيقة لكونه مقدما علي ابني العم وهو الظاهر مما تقدم من الصرف
للاقرب للميت فالاقرب ويصرف نصيب زكريا بموته لانه ولد ولا
ولد ولا بنا ابني خالته عفيف وبرايم ومحمد سوية لساو بهم
في الدرجة وقدرهم من المنوفي قال في النافار خاتمه الا وفاق التي
نفاد امرها ومات الشهود الذين يشهدون عليها تنازع فيها
قوم فقال فنرى هي وقف علينا وقفها فلا نغير ذلك الرجل الذي
ادعي الفزق الوقف من جهته فهذه المسئلة علي وجهين احدهما
اذا كان للواقف ورثة احياء في هذا الوجه يرجع الي الورثة سوا كان
لها رسوم في دواوين القضاة يعملون عليها او لم يكن فاي فريق
يمسك الورثة فالقاضي يجعل الوقف له وان لم يكن للواقف ورثة
احياء فهذا علي وجهين ايضا ان كان لهذه الوقف رسوم في دواوين
القضاة يعملون عليها فاذا تنازع فيها اهلها فانها تجري علي الرسوم
الموجودة في دواوينهم وان لم يكن للقضاة رسوم يعملون عليها
فالقاضي يجعلها موقوفة فمن اثبت في ذلك حقا يقضي له به انتهى
وهو صريح فيما اذا كان الوقف علي الورثة واختلفوا فيه يقسم
علي ما كان من الورثة قبلهم وفعل الورثة في هذه المسئلة تقديم الاقرب

فالاقرب من الميت فيجري في الدرجات كلها ذلك فافهم والله اعلم
سئل في ناظر وقف اهلي ينصرف فيه بالنظر حسب ما شرط الوقف
 ينقرب من القضاة المماضية واحكام السلاطين المتقدمة مدة تزيد على
 عشرين سنة وتقسر الغلة بينه وبين بقية المستحقين ادعي بعض
 المستحقين عليه انه ليس من الذرية ويزند الرجوع عليه بما تناوله
 هذه المدة من غلة الوقف بالمفاصلة هل تسمع دعواه مع ما ذكر ام لا تسمع
اجاب لا تسمع مع ما ذكر اذا المنازعة في الاستحقاق بينهم لا في
 نفس الوقف المستثنى بالجماع والنفي لا يجيب به الا علم الله تعالى
 والله اعلم **سئل** في دعوي مستحق في الوقف علي مستحق فيه
 هل هي مسموعة ام غير مسموعة الجواب مصرح فيه بمقتول الاصحاب
اجاب المصريح بان الدعوي من الموقوف عليه لا تصح قال في
 البحر الدعوي من الموقوف عليه غير مسموعة علي الصحيح وبه يفتي
 كذا في جامع الفصولين قال في الثنا رخصة ولو ادعي انسان في الوقف
 لا تسمع الدعوي علي ارباب الوقف وانما تسمع علي القيم او علي الوقف
 انتهى وفي فتاوي شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوتي واما
 الدعوي علي المستحق فهي جائزة حيث كان واضعا يده لوضع يده
 نعم الدعوي من المستحق قيل لا يجوز والحق ان الوقف اذا كان علي
 معين تصح الدعوي منه انتهى لكن قال في جامع الفصولين في هذه
 المسئلة وبقي بانه لا يصح لان حقه اخذ الغلة لا ينصرف في الوقف
 انتهى وفيه ايضا ان مستحق غلة الوقف لا يملك دعوي غلة الوقف
 وانما يملك المتولي وفيه راء للعدة لا تسمع الدعوي من الموقوف
 عليه ثم رمنو لنوادرا بن رستم تسمع قال وبالاول يعني انتهى
 فقد علمت ان فيه روايتين وان الاصح عدم الصحة فما خالفه يحمل علي
 الرواية الثانية والله اعلم **سئل** فيما اذا كانت امراة واضعة
 يدها علي قدر استحقاق معين في وقف معلوم وتصرفت فيه مدة

على دعوي مستحق في الوقف على مستحق فيه

ثم

ثم ماتت المرأة المرقومة عن ابن فوضع الابن يده علي الحصة المرقومة
 مدة ثم مات الابن المرقوم عن اولاد فجاء رجل وادعي علي ناظر الوقف
 المزبور ان المرأة المرقومة جدته لاهه واثبت ذلك بالبينة لدي
 القاضي والآن يطالب ناظر الوقف بقدر استحقاقه في الوقف
 من حين موت جدته لاهه زاعما ان له ذلك فهل يمنع من ذلك وليس
 له الا من حين ثبوت نسبته ان المرأة جدته لاهه ام لا **اجاب**
 نعم يستحق من حين موت جدته بلا شبهة وطلبه علي من تناوله لا
 علي الناظر اذا تناظر دفع مالا يستحقه غير المدفوع اليه علي ظن انه
 يستحقه المدفوع اليه فلا ضمان عليه في ذلك لعدم تعديده بعدم علمه
 المستحق وله مطالبته به شرعا مع عدم الضمان فافهم والله اعلم
سئل فيما اذا وقف علي اولاده لصلبه الموجودين يومئذ وهم
 محمد وعمر وعبد الرحمن وعلي من سيحدث الله تعالى له من الاولاد الذكور
 والانا ثم علي اولاد الذكور ثم علي اولاد اولادهم واولاد بنيتهم
 وبني بنيتهم بطنا بعد بطن علي ان مات منهم عن ولد او ولد ولد
 انتقل نصيبه اليه وان لم يكن له ولد ولرولد عاد نصيبه الي من
 هو مستحق الوقف هذه عبارة الواقف انحصر الوقف في عبد الرحمن
 بموت اخيه قبله لا عن عقب ومان عبد الرحمن عن ابن يقال له
 عبد الله وعن ابني ابن مات في حياة والده عبد الرحمن هل ينتقل جميع
 ما انحصر في عبد الرحمن لابنه ولا شي لابني ابنه منه وكذلك الحكم
 في بنيتهم مادامت طبقة تملو عليهم من اولاد عبد الله المستحقين
 له بالشرط للترتيب المذكور في الوقف ام لا **اجاب** بموت عبد الرحمن
 انتقل ما انحصر فيه في ولده عبد الله بقوله من مات منهم عن ولد
 او ولد ولد انتقل نصيبه اليه ولا نصيب لابن الذي مات في
 حياة والده حقيقة حتي ينتقل الي ولديه والحقيقة لا تنصرف
 عن مدلولها بمجرد غرض لم يرسا عنه اللفظ فلا يحمل النصيب في



كلام الواقف علي ما هو بالقوة فلا شيء لاولاد الا بن الذي مات في
حياة والده ولا لاولاد اولادهم وان سفلوا اما ما في الحب بطبيعة
تأجيلهم من المستحقين للانصاف بالفعل والحال هذه والله اعلم
قوله في رجل استاجر ارضا وقعا للبناء والغرس فيها فبني بناءا تبلغ
قيمتها اضعاف قيمة الارض والمقرر لها اجرة المثل هل اذا مضت مدة
الاجارة او مات المستاجر عن ورثة واري الموقوف عليه الا القلع
يقطع ام يبقى باجر المثل حيث لم يكن في ذلك ضرر رعاية الجانب
الوقف بدفع اجرة المثل والجانب المستاجر او ورثته بعدم انلاف
البناء خصوصا وقد ابتلي الناس بمثل ذلك كثيرا **اجاب**
قال في البحر في شرح قوله فان مضت المدة فلم يجرها يعني البناء والغراس
وسلمها يعني الارض فارعة وفي القنية استاجر ارضا وقعا وغرس
فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فلم يستاجر ان يستقيها باجر المثل
اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو ابي الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك
انتهى وبهذا يعلم مسألة الارض المحتكرة وهي منقولة ايضا
في اوقاف الخصاص انتهى كلام البحر ومثله في شرح التنوير المبي
منح الخفار وفي الحاوي الزاهدي بعد ذكر ما في القنية راعى الله
للاسرار لنجم الدين العلامة بخلاف ما اذا استاجر ارضا ملكا
ليس للمستاجر ان يستقيها كذلك ان ابي المالك الا القلع بل
يكلفه علي ذلك الا اذا كانت قيمة الاغراس اكثر من قيمة الارض
فاذا الا يكلفه عليه بل يضمن المستاجر قيمة الارض للمالك فتكون
الاغراس والارض للغراس وفي العكس يضمن المالك للغراس
قيمة الاغراس فتكون الارض والاشجار له وكذا الحكم في العارية
انتهى وانت علي علم بان الاجارة تنتهي بمضي المدة ولا يبقى
لها اثر جاعا وموت المستاجر تنفس عند اخلا فالشافي فلا
يظهر اثر الانصاف معه كما نص عليه قاضي خان بقوله قال مولانا
رحمه الله تعالى وينبغي ان لا يظهر اثر الانصاف هذا الي اخره

فالحكم

فالحكم في استيفائها باجر المثل في صورة الموت علي ما نص عليه الخفاف
والزاهدي او لوي دفعا للضرر لا سيما فيما ابتلي الناس به كثيرا مع
رعاية جانب الوقف بدفع اجرة المثل خصوصا اذا كانت بحيث لو فرغت
لا توجر باكثر من ذلك ورعاية جانب مالك البناء عدم اضراره باللاف
بناؤه ولعمري انه شرع ظاهر مستقيم وقد افتي به من له قلب سليم
والله اعلم **سئل** في ناظر وقف علي ذرية شخص بني في ارض الوقف
بينما لماله لنفسه هل يكون البناء ملكا له فيورث عنه اذا مات ام لا وهل
اذا ادعي ناظر الوقف حالا علي الورثة او علي بعضهم ان الباقي المذكور
بناه بانقضاء الوقف فيرجع الي الوقف يقبل قوله بلا بينة ام لا وهل
اذا اقام بينة من الورثة المستحقين تقبل ام لا **اجاب** نعم يكون
البناء له فيورث عنه ولا يقبل مجرد قول الناظر انه بناه من انقضاء
الوقف بلا بينة واذا اقام بينة من الذرية المستحقين لا تقبل
لان الوصف الثابت لهم موجب للاستحقاق لا ينفك عنهم بخلاف
فقط المدرسة والجار ومن له ولد في مكتب الوقف فان الوصف فيهم
ينفك فافهم واما مسألة نقض هذا البناء فلم يسأل عنها وحكمه بالنقض
لتخلص منه ارض الوقف والله اعلم **سئل** في واقف وقف علي نفسه
شمر من بعده علي اولاده وهم مصطفى وعمر وحزة وست انا وحسينية
وعلي من سيحدثه الله تعالى له من الاولاد شمر من بعدهم علي اولادهم
شمر علي اولاد اولادهم ثم علي اولاد اولادهم ثم علي نسلمهم وعقهم
لذكر مثل حظ الانثيين اولاد الظهور منهم دون اولاد البطون الطبقة
العليا منهم تجب الطبقة السفلي علي ان من مات منهم عن غير ولد ولا
ولد ولا انتقل نصيبه لمن هو في درجته فاذا انقضوا باجمعهم
عاد ذلك وقفا علي اولاد البطون علي الحكم والترتيب المذكور وحمل
اخره لجهة برعيتها مات الواقف عن اولاده المذكورين شمرات من
بعده مصطفى ولم اولاد ذكور واناث هل لا ولا ده شيء في الوقف

مطلوب
انظر اذا ابتلي في ارض
الوقف بيتا بماله لنفسه

مع وجود اولاد الواقف المذكورين ام لا شيء لهم مادام واحد منهم موجود **اجاب** لا شيء لا اولاد اولاد الواقف مادام واحد من اولاد الواقف ذكرا كان او انثى لترتيبها الاستحقاق بشرط موكله بقوله الطبقة العليا منهم تجب السفلي ولا ينافيه قوله علي ان من مات عن غير ولد كما لا يخفى وكتب الشيخ شرف الدين والشيخ صالح والشيخ محفوظ **المفتيون** الحنفيون بفرقة جدي كذا في هذا وقد افتي برهات الدين الطرابلسي الحنفي في مثله باستحقاق اولاد الميت مع وجود من بقي من اولاد الواقف قال لمفهوم القيد المسكوت عن تنبيهه بمعلوميته او لغفلة الكاتب عنه ولضرورة انحصار غلة الوقف في ذرية الواقف ما بقي منهم احد انتهى ولا يخفى ما في ذلك لما علم ان المفاهيم غير معول بها عندنا علي تقدير ان استحقاق اولاد الميت هو المفهوم وليس ذلك في الحقيقة هو المفهوم اذ مفهومه ان الاستحقاق عند وجود الاولاد لا يكون لمن في درجة المنوفي ولا يلزم منه ان يكون له اولاد ولا صل عدم الغفلة وضرورة انحصار غلة الوقف في ذرية الواقف ما بقي منهم احد لا يلزم منها استحقاق اولاد ولد الواقف مع اولاده لصلبه كما هو ظاهر ثم رأت شيخ الاسلام زكريا الانصاري الشافعي افتي بما افئيت في واقعتي وانه لا يرجع استحقاق الميت الي اولاده مع ما ذكرنا قال وان افتي به اي برجوع الاستحقاق لا اولاد الميت الشيخ ولي الدين العراقي رحمه الله تعالى عملا بمفهوم الشرط اذ مفهومه ان الاستحقاق عند وجود الاولاد لا يكون لمن في درجة المنوفي ولا يلزم منه ان يكون له اولاد بل يرجع استحقاق الميت لاخيه لا لشرط الواقف بل لكون الوقف منقطع الوسط واخوة اقرب الناس الي الواقف انتهى وقد افتي مولانا الشيخ احمد شهاب الدين الرملي الانصاري الشافعي بمثل ما افتي به الشيخ ولي الدين العراقي والله اعلم **مسئل** في رجل

وقف

وقف وقف علي نفسه مدة حياته ثم من بعده علي اولاده لصلبه وهم عبد الرحمن وسليمان ورضوان وامر الاخوة وامر الخير وعلي من سيحدثه الله له من الاولاد شر علي اولادهم شر علي اولادهم ثم علي تسلمهم وعقبهم بدخل في ذلك اولاد الظهور دون اولاد البطون للذكر مثل حظ الانثيين علي ان مات من الآباء عن ولد او ولد ولد انتقل نصيبه اليه ومن مات عن غير ولد ولد ولد انتقل نصيبه اليه من في درجته وذوي طبقة تجب فروغ الطبقة العليا دأما منهم فروغ الطبقة السفلي وتجوز الاصل فرع لا فرع غيره تجري الحال في ذلك ابداما داموا فاذا انقرضوا باجمعهم عاد وقف علي اقرب عصبات الواقف مرتبة علي ما سبق هذه عبارة الواقف مات عبد الرحمن في حال حياة ابيه الواقف عن ابن يدعي عبد الرحيم ثم مات رضوان في حياة ابيه ايضا ولم يعقب ثم مات الواقف عن ابنه سليمان المذكور وعن بنتيه ام الاخوة وامر الخير فهل يستحق عبد الرحيم المذكور اعلاه في ريع الوقف شيئا مع سليمان واختيه ام لا **اجاب** لا يستحق شيئا معهم وقد افتي في نظيره بذلك الشيخ زين بن نجيم والشيخ الامين الدين بن عبد العال وغيرهما لان والده لا يستحق شيئا مع حياة والده حتي يصرق اليه لانه انما ينتقل اليه نصيب ابيه ولا نصيب له وقت موته لموته قبل الاستحقاق والله اعلم **مسئل** في واقف وقف وقف علي نفسه ثم علي ولديه محمود ومحمد ومن سيحدث له من الاولاد المذكور والا مات للذكر مثل حظ الانثيين شر علي اولادهم ثم شر اولاد الظهور دون البطون علي ان من مات منهم عن ولد او ولد ولد او اسفل منه انتقل نصيبه لولده او ولد ولده وتسلمه وعقبه علي الشرط والترتيب المشرع ومن مات منهم عن غير ولد ولد ولد ولد انتقل نصيبه لمن يوجد في طبقة من مستحقني الوقف المذكور ومن مات منهم قبل

استحقاقه لهذا الوقف اول شيء منه وترك ولدا او ولدا ولد او
اسفل من ذلك فامرني الاستحقاق فقام اصله واستحق ما كان
يستحقه ان لو كان حيا شر علي جهة بر لا تنقطع ما ان الوافق عن محمود
ومحمد المذكورين ثمرات محمود عن ستة اولاد احمد وصالح وسعد
الدين واصيل وعز ونعيمه وعن اولاد ابنة يحيى المنوفي قبل ابيه
خليل وابراهيم والغير ثمرات محمد عن ذكر ثمرات سعد الدين عن
بنات فاطمة ونور الهدى ثمرات فاطمة عن اخنوخ نور الهدى
ثمرات نور الهدى عن اولاد عمها يحيى المذكورين وعن اعمامها
وعماها المذكورين هل ينقل استحقاق نور الهدى لاولاد عمها يحيى
لكونهم في طبقتها ام لا اعمامها وعماها المذكورين **اجاب**
هو لا هل طبقتها المستحقين لالا اعمام والعما المذكورين لقوله من
ما ان عن غير ولد الخ فنصيبه لمن يوجد في طبقة من المستحقين
فخرج الاعلا والادني وغير المستحقين والله اعلم **سئل** في ارض
وقف بقريه تغلب علي من تغلب وغرس فيها شجرا واثمر الشجر
وما ان المنقلب فوضع اهل القرية يدهم علي الاشجار هل المنكالم
علي الوقف الدعوي عليهم واثبات الارض للوقف ونزعها من
يدهم ويلزمهم اجرة مثلها مدة المنقلب في تركه فتؤخذ منها
ومدة الفلاحين فتؤخذ منهم وهل تبقى الاشجار ام تغلق **اجاب**
اجاب نعم المنكالم علي الوقف الدعوي علي المنعدي بوضع يده
علي ارض الوقف واقامة البرهان عليه ورفع يده عن الارض وطالبه
باجرة المثل مدة وضع يده عليه بالغة ما بلغت وقيل الاشجار
الموضوعة بغير حق ما لم يضر ذلك بالارض فان ضره هو المضيع
لما له واقتي بعض علما بانما يملكها للوقف باقل القيمتين من زرع
وغير من زرع وهذا الذي ينبغي الثبوت عليه وفي جامع الفتاوى
ولو اصاب الحق علي ان يجعل للوقف ثمن هو اقل القيمتين من زرع
او مبنيا فيه صح والله اعلم **سئل** في ارض وقف غرس فيها المنولي

عليها

س
١٨

عليها غراسا لنفسه ثم ملكه لزوجه مالها عليه وآجرها الارض
يستمر لها حق بقاء الغراس فيها ومات المنولي وهلك غراس الشجر
ثمرات الزوجت ولها المثل من ارض ابنها الارض بغير اذن المنولي
علي الارض ان اعمامه لها حق الزرع وانها احق بالارض من غيرها
لما بها من الشجر فهل زعمه صحيح ام غير صحيح واذا قلتم غير صحيح
هل تكلف المراءة وابنتها الي قلع الزرع وما بقي من الاشجار ولا تملك
ان تمنع الارض عن المنولي بسبب ما بقي لها من الشجر ام لا **اجاب**
يجب قلع الشجر والزرع وتسليم الارض للمنولي فارغة عنها اذا ابتداء
الفعل وقطع ظلا وهو واجب الاعداء لا التقرير قال عليه الصلاة
والسلام ليس لعرق ظالم حق وعلي تغدير ان يكون اصل الغرس
وضع بحق فموت المناجر تبطل الاجارة ويجب رد الارض الي
ما كانت له وهذه اذ لم يضر الفلح بالارض فان ضره للمنولي ان
يتملكه بقيته مقلوعا لجهة الوقف والله اعلم **سئل** في غراس
وضع في ارض وقف بدون اجر المثل واستمر مدة سنين عديدة
وباعه واضعه لآخر وفي خلا له ارض قراح للوقف يزرع
المشتري بها بقولا وينتفع بها هل يلزمه اجرة المثل في القراح
والمشغول بالغراس ام لا **اجاب** صرح علما وبان القيم لو اجر
بدون اجر المثل قدر ما لا يتجاوز فيه حتى لم يجز فقبضه المناجر
وانتفع به لزمه اجر المثل بالغام بالغ علي ما اخاره المناخرون
والفتاوى عليه وسواء في ذلك القراح والمشغول بالغراس
اذ منافع الوقف المصوب مضونة علي ما اقتي به علما ونا
المناخرون صيانة لما للوقف وان امتنع من اجرة المثل تكلف
الي قلع غرسه وتسليم الارض للمنولي خالية عن غراسه ان لم
يضر الوقف فان اضره فهو المضيع لما له فليترى ان خلاصه
مع ادائه اجرة المثل لانه مشغول بغراسه وعلي ما عليه الفتاوى

للمنفوي الجديد قبضه وصرفه في مصارف سنته لانه مأمور بقبض
 ما يتحصل في سنته ومنوع عن قبض ما يتحصل في سنة غيره بالسلطان
 وهل اذا قبضه المنفوي الجديد المذكور وصرفه في المصارف الواقعة
 في مدته وجعله ايرادا ومصرفا في دفتره يكون للمنفوي العتيق
 الرجوع بنظره على مال الوقف لكونه صرفه في مصارف الوقف ام لا
اجاب هذا السؤال يتوقف جوابه على اشياء تشقده وهو ان
 الثولية على الوقف هل تخصص بالزمان ام لا والثاني اذا صرف
 المنفوي باذن القاضي يرجع هل له ان يرجع ام لا الثالث هل
 الزمت من جملة مصالح المسجد التي تجوز الاستدانة لها باذن
 القاضي ام لا الرابع هل للمنفوي ان يصرف ربيع سنة في سنة اخرى
 ام لا والجواب عن الاول انه يتخصص بلا ريب كسائر الولايات
 من القضا والامارة وغيرها وهذا خلافا بين العلماء والجواب عن
 الثاني انه يرجع قال في البرازية قيمة الوقف اشترى شيئا لموته
 المسجد بلا اذن الحاكم بماله لا يرجع في الوقف قال في البحر وظاهره
 انه لا رجوع له مطلقا الا باذن القاضي سواء كان انفق ليرجع او لا
 سواء رفع الي القاضي او لا سواء برهن على ذلك ولا انتهى وفي
 الذخيرة نقل في المسئلة فيا سا واستحسانا وجعل الاستحسان
 الجواز باذن القاضي والعمال على الاستحسان الا في مسائل البيت
 هذه منها والجواب عن الثالث ان الاصح انه من جملة مصالح
 المسجد والجواب عن الرابع انه لا يجوز صرف ربيع سنة في سنة
 الا اذا شرطه الواقف او نص عليه السلطان في تولى تصحيحه
 بالمسئلة شيخ شيوخنا الحلبي في فتاواه فاذا انقضى ذلك علم
 انه ليس للمنفوي الجديد تناول ما هو متحصل في سنة العتيق
 لمنع السلطان له من تناوله ويضمن لنفسه بالاحذ لما ليس له اخذه
 ويضمن الدافع له ايضا والمنفوي العتيق بالخيار في تضمين ايها

شاء

شاء لوجود التعدي من كل منهما كما هو ظاهر والله اعلم **س**
 في كرم مشتمل على غيب وبعض من الثين وارضه وقف لسيدنا
 الخليل عليه وعلى نبينا وعلى سائر الانبياء افضل الصلاة واتم
 السلام من الملك الجليل تداولته الايدي بالشرع ادي رجل
 هو احد المتحقين على ذي اليد بانه وقف جده هل تسمع دعواه ام
لا اجاب الفتوي على انه لا تسمع الدعوي من الموقوف عليه
 قال في جامع الفصولين راجع المدة لا تسمع الدعوي من الموقوف
 عليه ثم رجع لرواين رستم تسمع قال وبالا ولا يغني وقال قبله
 راجع الفتاوي رشيد الدين مستحق غلة الوقف لا يملك دعوي غلة
 الوقف وانما يملكه المنفوي ولو كان الوقف على رجل معين قبل تجوز
 ان يكون هو المنفوي بغير اطلاق القاضي اذ الحق لا يعود ويغني
 بانه لا يصح لان حقه اخذ الغلة لا التصرف في الوقف فغيره روايان
 والاصح انه لا تصح دعواه بغير اذن القاضي هذا ودعواه ان الكرم
 وقف جده لا تصح اذ الكرم اسم للارض والشجر في عرف بلادنا وفي
 اللغة ايضا يطلق الكرم على الارض المنقاة كما صرح به في القاموس
 فان اريد به الشجر فوق الشجر على جهة هي غير جهة الارض مختلف
 فيه وقد قال صاحب الذخيرة وقف البناء من غير وقف الارض لم يجز هو
 الصحيح لانه منقول ولا فرق بين البناء والشجر من حيث الغياض بالارض
 والنبعية بحكم الاتصال وان ارد كل من الارض والشجر فبطلانه بذهبي
 النصور وان اريد الارض فبذهبية البطلان اولى وايضا ما صرح
 به الخصاص لودعي رجل على آخر ان هذه الارض التي في يده وقفها
 زيد بن عمرو وعليها واد واليد بمجدد الوقف ويقول هي ملكي واقام
 المدعي بيته ان تريدا وقفها عليه لا يستحق بذلك شيئا وان شهدت
 البيعة انها كانت في يده يوم وقفها لان الانسان قد يقف ما لا يملكه
 وقد تكون في يده بعقد اجارة او عارة ونحو ذلك وفي مسئلتنا

ادعي انه وقف جده وقد يقف ما لا يملكه فلا نصح الدعوي به ولا الشهادة
والله اعلم **مسئل** في اراض موقوفة علي مصالح حرم سيدنا الخليل صلي
الله عليه وسلم غرس بها رجل غرسا ثم وقفه علي نفسه ثم علي ولديه
وعلي من سجدت له ثم وثمر بجميع حقوقه وطرقه وجدره وما يعرف
به وينسب اليه وبكل حق هو له هل يصح وقفه الشامل للارض والانس
ام لا **اجاب** المحقوق الشرب والمسيل والطرق جمع طريق وهو معلوم
فكيف يصح للواقف وقفها علي نفسه وهي وقف الخليل عليه الصلاة
والسلام فلا يصح الوقف منه علي هذه الكيفية لاسيما وقد قال القاضي
خان لو قال **مسئل** وقف علي نفسي ثم علي فلان او علي فلان ثم علي
نفسي لا يصح انتهى فقد جزم بقول محمد الذي هو اقرب الي موافقة
الاثر وصرح في شرح المجمع ان اكثر فقهاء الامصار اخذوا بقول
محمد والله اعلم **مسئل** في رجل استاجر من المنولي علي اوقاف
الحرمين الشريفين جميع جهات وقف الحرمين بغزة والقدس الشريف
ولد والرملة وتابلس بيوت الوقف ودكا كينه وحماما نه وسائيه
والحصص التي له في الجهات المذكورة والمزارع المعلوم ذلك له ستة
بسع مائة قرش تحل في رجب شارطا عليه انه ان زاد عليك احد
وقبلت الزيادة يدفع لك من بين يدك عليك دينك الذي لك علي الوقف
سابقا وهو كذا عدد سمي وان معلوم الوطائف المترتبة علي
جهات الوقف في النواحي المذكورة اولا للجماعة معلومين بموجب
الدفاتر تدفعه لهم خارجا عن الاجرة المحبنة من مالك واصلك
الي غير ذلك من الشروط هل يلزمه ما التزمه بالشروط الذي شرطه
المنولي عليه ام لا يلزمه وله الرجوع علي المنولي او علي المدفع
لهم ام لا ولا **اجاب** لا يلزمه ما التزمه اذا الاجارة المذكورة
مع الالتزام المذكور فيها فاسدة بلا ريب ولا شك والواجب في
الاجارة المذكورة اذا باشرها المستاجر اجر المثل وشرط الدفع

خارجا

فاسد وقد شرط الدفع لان تمام المنفعة بالمسبي والمسمي قد بطل
بوجوب اجرة المثل فلم يثبت المستاجر المذكور غرضه بالا فصار علي المسبي
وقد بطل والشئ اذا بطل بطل ما في ضمنه اذ بطل ان الاصل بطل ما
تفرع عليه فيرجع به علي المنولي لانه دفع باذنه وامره له المشروط
عليه فكان من جملة الاجرة بالشرط والواجب في الاجارة الفاسدة اجرة
المثل لا المسبي واذا اختلفا اعني الموجه والمستاجر فيها فالقول قول
المستاجر لانك ربه الزايد والله اعلم **مسئل** في رجل يزدان يقف
نصف دار له علي نفسه وزوجته لمدة حياتهما ثم من بعدهما علي
ولد هما الذكر وولد وله هل اذا قضي بجوازه يصح وينفذ ام لا **اجاب**
نعم وقف المشاع اذا قضي القاضي بجوازه جاز وارتفع به الخلاف
وسوا فيه قضي الحنفى وقضا الشافعي والمالكي والحنبلي لانه
قضا في فصل مجتهد فيه وصرحوا بان للقاضي الحنفى القفلان
يحكم بصحة وقف المشاع لا خلافا للرجيح في ذلك والمثله فيها
قولان مصححان فيجبوز القضا والاقتناء باحدهما وينفذ القضا
بذلك والله اعلم **مسئل** في مسجد احتاج الي العماره ولناظره معلوم
بشرط الواقف هل يصرف له اجرة عمله حال المباشرة لها اولا وهل يستحق
ما شرطه له الواقف في وقفه عمل اولم يعمل **اجاب** لا ريب ولا شبهة
ان الناظر حيث شرط له الواقف استخفا فا كان من جملة الموقوف عليهم
قال الكمال ابن الهمام فاذا قطعوا قطع الا ان يعمل فيما خذ قد راجرته
وان لم يعمل لا ياخذ شيئا انتهى وفي البحر بعد نقله كلام الكمال وظاهره
ان من عمل من المستحقين زمن العماره ياخذ قدر اجرتهم لكن اذا كان
ما لا يمكن ترك عمله الا بضرر بيتن كالامام والخطيب ولا يرعي المعلوم
المشروط زمن العماره فعلي هذا اذا عمل المباشرة والشاذ من
العماره يعطيان بغدر اجرة عملهما فقط واما ما ليس في قطعة ضرر
بيتن فانه لا يعطى شيئا اصلا زمن العماره قال في الاشباه والنظائر

وقد المشاع اذا قضي القاضي بجوازه جاز

ومما هو في معنى الامام للمجد والمدرس للمدرسة الناظر انشهي بالخالص
ان العلماء رجعهم الله تعالى قد مو العارة على الكل حيث كان الاعطاء لغيرها
بطلها وان فعل ما هو خلاف المشرح ضمن لكونه فعل خلاف المشرح الذي
هو في هذا الجواب مشروح والله اعلم **سئل** في مدرسته لها خلاوي
متعددة هل المتعلم عليها ان يسر باب خلوة من خلاويها التي يدخلها
ويقيم بها بابا الى سكة غير نافذة بغير رضا اهل السكة ام لا فاجبه من اختيار
معالمها **اجاب** ليس المتعلم ذلك لما فيه من تغيير معالم الوقف وقدا في
بعض العلماء بعدم جواز فتح شباك النيسر سيته في حدار الجامع الازهر
اذ لا مصلحة للجامع فيه فكيف يفتح باب الى سكة غير نافذة بغير رضا اهلها
هذا الا فابل م والله اعلم **سئل** في الرجل الصالح للنظر على وقف من
هو هل صرح به علما الخفية ام لا **اجاب** نعم صرح به علماء
الخفية رجعهم الله تعالى فقد صرح في البحر نفلا عن فتح القدير
بقوله الصالح النظر من لوز سال الولاية للوقف وليس فيه فسق
يعرف قال وصرح بانه مما يخرج به الناظر ما اذا اظهر به فسق كثره
الخمر ونحوه انشهي وفي الاسعاف لابيولي الامين قادر بنفسه
او بنا به لان الولاية مفيدة بشرط النظر وليس من النظر نوبة
الخائن لانه يخل بالمقصود وكذا نوبة العاجز لان المقصود
لا يحصل به ولا تشتت الحزنة والا سلام للصحة قال في البحر
والذي في الحكم كالعبد وعزاه الي الاسعاف ولا شبهة ان قوله
مما يخرج به الناظر اذا اظهر به فسق كثره المخر خاص بالمسلم اذ
الذي يترك وما يدين الحديث الشريف ان تركوهم وما يدنيون
والله اعلم **سئل من دمشق** بما صورته بالحرف اذا وقف رجل
في صحته وسلامته وطوا عيته واخياره ما هو جاري في ملكه
كروما على مساجد وغيرها وكتب بذلك كتاب وقف شاهد بصحة الوقف
وصحة الواقف وحسن اخياره وسلم الواقف حال حياته للجهة

علم

سئل
في تعريف
الرجل الصالح
للنظر

الموقوف

الموقوف عليها وتصرف المتولي بالوقف على منضي شرط الواقف
ومضي على الوقف المرفوع مدة تزيد على سنتين واستفاض الوقف
والواقف المرفوع ورثته واستأجرت الورثة كروم الوقف الذي وقفها
مورثهم من المتولي والا ن يدعي الورثة المتزويرون ان مورثهم وقف
هذا الوقف في مرض موته واقامت على ذلك بينة فحكم الحاكم بابطال
الوقف والغاية ونفاذه من الثلث لكونه في مرض الموت فهل يكون
الوقف المذكور صحيحا لمضي المدة المذكورة ولا استفاضة الشهرة
في ذلك ويكون اجارة الورثة لكروم الوقف تصديقا منهم علي
وقف مورثهم ام لا **اجاب** حيث اقرت الورثة بالوقف واستأجرت
من المتولي الموقوف لجهته لا تصح منهم بعده دعواهم للتناقص
واذا اتعاضت البيتان بينة كونه في الصحة وبينة كونه في المرض
قدمت بينة الصحة صرح به غيرنا واحدا من علماءنا وفي جامع
الفصولين الاقدام على الاشترا والاستيثاب والاستبداع
والاستيجار اقرار بانه لا ملك له فيه باتفاق الروايات حتي لو
برهن المدعي عليه ان المدعي فعل معه شيئا من ذلك تندفع دعوي
المدعي والورثة هنا مدعون ومتولي الوقف هو المدعي عليه ولا يخفي
ما في السؤال من الحشو وتشويش العبارة كذكر الشهرة والاستفاضة
والقطع في بد كنه بقوله وقف في صحته وسلامته وطوا عيته
واخياره الي غير ذلك من العبارات وكان ينبغي في ذلك رجل وقف
محدودا على جهة بروسلمة للمتولي واستأجرة الورثة منه ثم ادعوا
انه كان في مرض الموت هل تسمع دعواهم ام لا والجواب لا نسمع لان
اقدامهم على الاستيجار اقرار بانه لا ملك لهم فيه لكنا كنيتم عليه
لوروده من مسافة بعيدة اجابة للسائل ورعاية للحاصل
والله اعلم **سئل** فيما اذا باع احد مستحق الوقف الاهلي
المحكوم به الثابت الذي جعله للمسجد المجدي علي مشرفه افضل

مطل سبله الخلو
المعروف بالاحتكار

الصلاة والسلام يصح بيعه ام لا ولو ملك في يد مشتريه مدة طويلة
اجاب لا يصح بيعه ويرد الي الوقف وتجب اجرة المثل كما هو المقتضى
به صيانته للوقف فان الفئوي علي وجوب اجرة المثل باي طريق
سكن الوقف والله اعلم **مسألة** في الخلو الواقع في غالب الاوقاف بالمصر
والاوقاف الرومية في الحوانيت وغيرها هل يصير حلالا لصاحب
الخلو ويجوز بيع سكناه وشراؤه واذا حكم به حاكم شرعي يمتنع علي
غيره من حكام الشرع الشرف نقضه **اجاب** ذكر في الاشياء
والنظار في القاعدة السادسة في بحث العرف الخاص انه اقني كثير
باغبار قال فعلي اعتباره ينبغي ان يقتضي ما يقع في بعض اسواق القاهرة
من خلق الحوانيت لازم ويصير الخلو في الحانوت حلالا فلا يملك
صاحب الحانوت اخراجه منها ولا اجارته لغيره لو كانت وقفا وقد
وقع في حوانيت الجبلون بالقاهرة ان السلطان الغوري لما بناها سكنها
للنجار بالخلو وجعل لكل حانوت قدرا اخذه منهم وكتب ذكره بكتوب
الوقف انتهى وقد صنف محمد بن محمد بن بلال الحنفي في جواز الخلو
مرسالة مستقلة واستدل باشياء اوضحها في الدلالة ما نقله عن واقعات
الضريري بقوله وفي واقعات الضريري رجل في يده دكان فغاب
ورفع المنولي امره الي القاضي فامر القاضي بفتحها واجازته ففعل
المنولي ذلك ثم حضر الغائب فهو وليه بدكانه وان كان له خلو
فهو احق بخلوه ايضا وله الخيار في ذلك فان شاء فسخ الاجارة
وسكن في دكانه وان شاء اجاز الاجارة ورجع بخلوه علي المئاجر
ويومر المئاجر باداء ذلك ان رضي به والا يومر بالخروج من
الدكان وتسليم الدكان اليه انتهى كلام صاحب واقعات الضريري
قال صاحب منح الغفار بعد نقله لما قال في رسالته والمسئلة نقلها
شيخنا في قواعده لكن عبارة واقعات الضريري ربما تدل
علي المدعي والله اعلم هذا وقد صرح علما ونايان لصاحب الكردار

حق

حق القرار وهو ان يحدث المزارع والمئاجر في الارض بناء او عمارا
او كسبا بالتراب باذن الواقف او باذن الناظر فتسقط في يده وفي البحر
ومنح الغفار نقله عن الفقيه وهي في الحاوي الزاهدي ايضا استاجر
ارضا وقفا وعمرس فيها وبنى شرف من مدة الاجارة فللمستاجر
ان يستبقها باجر المثل اذ الميركي في ذلك ضرر ولولاي الوقف
عليهم الا القلع ليس لهم ذلك انتهى قال في البحر ومنح الغفار وهذا
نعلم مسئلة الارض المحتكرة وهي منقولة ايضا في اوقاف الخصاص
انتهى وصورة ما في اوقاف الخصاص حانوت اصله وقف وعمارته
لرجل وهو لا يرضي ان يسناجر ارضه باجر المثل فالوان كانت العمارة
بحيث لو رقت يسناجر الاصل باكثر مما يسناجر صاحب البناء كلف رفعه
وتوخر من غيره والا يترك في يده بذلك الاجر انتهى وقد ذكر في
الخاتمة مسئلة بيع سكني الحانوت في مواضع متعددة وذكرها
في جامع الفصولي في الفصل السادس عشر نقله عن الذخيرة
ونص عليها في الفتاوي الكبرى والخلاصة والبرازية واغلب
كتب الفتاوي وهي شري سكتي دكان وقف وفي بعض النسخ
شري سكتي في دكان وقف فقال المنولي ما اذنت له بالسكني فامر
بالرفع فلو شراه بشرط القرض يرجع علي بائعه والا فلا يرجع عليه
بشئنه ولا ينقصانه انتهى وفي جامع الفصولي والفقيه والخلاصة
وغيرها بني المئاجر وعمرس في ارض الوقف صار له فيها حق
القرار وهو المسمى بالكردار له الاستبقا باجر المثل انتهى اقول
ليس الغرض بامراة هذه الجملة القطع بالحكم بل ليقع اليقين بارتفاع
الخلاف بالحكم حيث استوفي شرائطه باجتماع الاطراف الست التي هي
الاركان في كل حادث كان وهي المنظومة في هذا البيت
اطراف كل قضية حكيمية ست يلوح بعدها التحقيق
حكم ومحكوم به وله ومحكوم عليه وحاكم وطريق فاذا انصب

الحق في القرار وهو ان يحدث المزارع والمئاجر في الارض بناء او عمارا او كسبا بالتراب باذن الواقف او باذن الناظر فتسقط في يده وفي البحر ومنح الغفار نقله عن الفقيه وهي في الحاوي الزاهدي ايضا استاجر ارضا وقفا وعمرس فيها وبنى شرف من مدة الاجارة فللمستاجر ان يستبقها باجر المثل اذ الميركي في ذلك ضرر ولولاي الوقف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك انتهى قال في البحر ومنح الغفار وهذا نعلم مسئلة الارض المحتكرة وهي منقولة ايضا في اوقاف الخصاص انتهى وصورة ما في اوقاف الخصاص حانوت اصله وقف وعمارته لرجل وهو لا يرضي ان يسناجر ارضه باجر المثل فالوان كانت العمارة بحيث لو رقت يسناجر الاصل باكثر مما يسناجر صاحب البناء كلف رفعه وتوخر من غيره والا يترك في يده بذلك الاجر انتهى وقد ذكر في الخاتمة مسئلة بيع سكني الحانوت في مواضع متعددة وذكرها في جامع الفصولي في الفصل السادس عشر نقله عن الذخيرة ونص عليها في الفتاوي الكبرى والخلاصة والبرازية واغلب كتب الفتاوي وهي شري سكتي دكان وقف وفي بعض النسخ شري سكتي في دكان وقف فقال المنولي ما اذنت له بالسكني فامر بالرفع فلو شراه بشرط القرض يرجع علي بائعه والا فلا يرجع عليه بشئنه ولا ينقصانه انتهى وفي جامع الفصولي والفقيه والخلاصة وغيرها بني المئاجر وعمرس في ارض الوقف صار له فيها حق القرار وهو المسمى بالكردار له الاستبقا باجر المثل انتهى اقول ليس الغرض بامراة هذه الجملة القطع بالحكم بل ليقع اليقين بارتفاع الخلاف بالحكم حيث استوفي شرائطه باجتماع الاطراف الست التي هي الاركان في كل حادث كان وهي المنظومة في هذا البيت اطراف كل قضية حكيمية ست يلوح بعدها التحقيق حكم ومحكوم به وله ومحكوم عليه وحاكم وطريق فاذا انصب

الحق في القرار وهو ان يحدث المزارع والمئاجر في الارض بناء او عمارا او كسبا بالتراب باذن الواقف او باذن الناظر فتسقط في يده وفي البحر ومنح الغفار نقله عن الفقيه وهي في الحاوي الزاهدي ايضا استاجر ارضا وقفا وعمرس فيها وبنى شرف من مدة الاجارة فللمستاجر ان يستبقها باجر المثل اذ الميركي في ذلك ضرر ولولاي الوقف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك انتهى قال في البحر ومنح الغفار وهذا نعلم مسئلة الارض المحتكرة وهي منقولة ايضا في اوقاف الخصاص انتهى وصورة ما في اوقاف الخصاص حانوت اصله وقف وعمارته لرجل وهو لا يرضي ان يسناجر ارضه باجر المثل فالوان كانت العمارة بحيث لو رقت يسناجر الاصل باكثر مما يسناجر صاحب البناء كلف رفعه وتوخر من غيره والا يترك في يده بذلك الاجر انتهى وقد ذكر في الخاتمة مسئلة بيع سكني الحانوت في مواضع متعددة وذكرها في جامع الفصولي في الفصل السادس عشر نقله عن الذخيرة ونص عليها في الفتاوي الكبرى والخلاصة والبرازية واغلب كتب الفتاوي وهي شري سكتي دكان وقف وفي بعض النسخ شري سكتي في دكان وقف فقال المنولي ما اذنت له بالسكني فامر بالرفع فلو شراه بشرط القرض يرجع علي بائعه والا فلا يرجع عليه بشئنه ولا ينقصانه انتهى وفي جامع الفصولي والفقيه والخلاصة وغيرها بني المئاجر وعمرس في ارض الوقف صار له فيها حق القرار وهو المسمى بالكردار له الاستبقا باجر المثل انتهى اقول ليس الغرض بامراة هذه الجملة القطع بالحكم بل ليقع اليقين بارتفاع الخلاف بالحكم حيث استوفي شرائطه باجتماع الاطراف الست التي هي الاركان في كل حادث كان وهي المنظومة في هذا البيت اطراف كل قضية حكيمية ست يلوح بعدها التحقيق حكم ومحكوم به وله ومحكوم عليه وحاكم وطريق فاذا انصب

الحق في القرار وهو ان يحدث المزارع والمئاجر في الارض بناء او عمارا او كسبا بالتراب باذن الواقف او باذن الناظر فتسقط في يده وفي البحر ومنح الغفار نقله عن الفقيه وهي في الحاوي الزاهدي ايضا استاجر ارضا وقفا وعمرس فيها وبنى شرف من مدة الاجارة فللمستاجر ان يستبقها باجر المثل اذ الميركي في ذلك ضرر ولولاي الوقف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك انتهى قال في البحر ومنح الغفار وهذا نعلم مسئلة الارض المحتكرة وهي منقولة ايضا في اوقاف الخصاص انتهى وصورة ما في اوقاف الخصاص حانوت اصله وقف وعمارته لرجل وهو لا يرضي ان يسناجر ارضه باجر المثل فالوان كانت العمارة بحيث لو رقت يسناجر الاصل باكثر مما يسناجر صاحب البناء كلف رفعه وتوخر من غيره والا يترك في يده بذلك الاجر انتهى وقد ذكر في الخاتمة مسئلة بيع سكني الحانوت في مواضع متعددة وذكرها في جامع الفصولي في الفصل السادس عشر نقله عن الذخيرة ونص عليها في الفتاوي الكبرى والخلاصة والبرازية واغلب كتب الفتاوي وهي شري سكتي دكان وقف وفي بعض النسخ شري سكتي في دكان وقف فقال المنولي ما اذنت له بالسكني فامر بالرفع فلو شراه بشرط القرض يرجع علي بائعه والا فلا يرجع عليه بشئنه ولا ينقصانه انتهى وفي جامع الفصولي والفقيه والخلاصة وغيرها بني المئاجر وعمرس في ارض الوقف صار له فيها حق القرار وهو المسمى بالكردار له الاستبقا باجر المثل انتهى اقول ليس الغرض بامراة هذه الجملة القطع بالحكم بل ليقع اليقين بارتفاع الخلاف بالحكم حيث استوفي شرائطه باجتماع الاطراف الست التي هي الاركان في كل حادث كان وهي المنظومة في هذا البيت اطراف كل قضية حكيمية ست يلوح بعدها التحقيق حكم ومحكوم به وله ومحكوم عليه وحاكم وطريق فاذا انصب

الحكم بعد استيفاء شرائطه لصحته ولزومه من مالكي براه او غيره
صح ولزم وارفع الخلاف كما في مثله علم لانه لم يكن مخالفا للكتاب
ولا للسنة المشهورة ولا الاجماع خصوصا فيما للناس اليه ضرورة
لا سيما في المعافل والمدن المشهورة كمصر ومدينة الملك فانهم يتعاطون
ولهم فيه نفع كلي وبضرهم نقضه واعدامه فلهما بفعله تكسر الاوقاف
الاثرى الي ما فعله القوري باخذه من كل تاجر قدر معلوما بحسن الاختيار
منهم وكتبه في مكنوب الوقف فهو دبر معه اينما دار بحيث لو اراد ان
يخليه لنا جرحا غير يدفع له ذلك المقدار وما يلحقه ان بعض الملوك
عمر مثل ذلك باموال التجار ولم يصر في عليه من ماله الدرهم والدينار بل
فاز نعمة الوقف وغاز بالمنفعة التجار وكان صلى الله عليه وسلم يحب
ما خفف عن امته والدين يسر ولا مفسدة في ذلك في الدين ولا عار
به علي الموحدين والله اعلم **سئل من طرأ على** الشارح سنة
هـ لا ابي وقف اهلي شرط واقعه ان يكون علي نفسه مدة حياته ثم من بعده
علي اولاده لصلبه وهم فلان وفلان وفلان وفلان وفلان وفلان وفلان
من الاولاد الذكور والاناث بينهم علي الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ
الانثيين ثم من بعدهم علي اولادهم ثم علي اولاد اولادهم كذلك ثم علي اولاد
اولاد اولادهم ثم علي اولاد اولاد اولادهم مثل ذلك ثم علي انسا لهم
واعفا بهم وان سفلوا بطن بعد بطن الطبقة العليا منهم تجب الطبقة
السفلي علي انه من توفي منهم عن ولد او ولد ولد او نسل او عقب عاد
ما كان جاريا علي المتوفي من ذلك الي من هو معه في درجته وذوي
طبقتهم من اهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب اليه فالاقرب ويستوي
فيه الاخ الشقيق والاخ لابي فان لم يكن في درجته المتوفي من يساويه
فعلي اقرب الموجودين اليه من اهل الوقف ما من رجل من اهل الوقف
ومستحقه وهو في الدرجة الخامسة عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل
ولا عقب بل ترك ابن خاله له وهو معه في درجته وترك ايضا اولاد

هذا هو قوله في قوله
ما كان جاريا علي المتوفي من ذلك الي من هو معه في درجته وذوي
طبقتهم من اهل الوقف

عليه من ذلك علي ولده ثم علي ولده
ثم علي نسله وعقبه يعني علي الفريضة
الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين
ومن مات منهم عن غير ولد ولا
ولد ولا نسل ولا عقب عاد
ما كان جاريا صحيح

اولاد

اولاد خال لأمه وهم في درجته ايضا لكن فيهم من اصله موجود يستحق
في الوقف بغية تلك الدرجة فلم يعود نصيب ذلك الميت واستحقاقه
من المذكور بن فهل ينفرد ابن خالته وحده في ذلك الاستحقاق او يشترك
هو واولاد خال لأمه في ذلك خال لأمه فيم علي الفريضة الشرعية او ينفرد اولاد
اولاد خال لأمه فيه دون ابن خالته وهل اذا استحق اولاد اولاد
خال لأمه في ذلك يدخل فيه من ابوه موجود وهو مستحق في الوقف
المذكور اولاد يدخل وهل تجب بابيه اولاد تجب وهل يسمى من اهل
الوقف اولاد يسمى وما المراد بقول الواقف عا ذ نصيبه لمن هو معه في
درجته وذوي طبقتهم من اهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب اليه فالاقرب
وما المراد بقول الواقف ايضا فان لم يكن في درجته المتوفي من يساويه
فعلي اقرب الموجودين اليه من اهل الوقف افيد والناس الجواب وبسطوه
وافصحوا لنا وبينوا لنا الدرجة ما تكون والطبقة والنسل والعقب
والقرب والبعده كثر الله فيكم وفسح في مدنتكم ونفع المسلمين بعلومكم
اشفوا الجواب واوضحوه ايضا حاجتنا لان هذه المسئلة موقوفة علي
فتواكم احسن الله منقلبكم ومثواكم وجعل في اعلا الفردوس جفركم
وما واكم **اجاب** اعلم ان شرط الواقف كنص الشارع وقد نص الواقف
ان من مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد ما كان
جاريا علي المتوفي الي من هو في درجته وذوي طبقتهم من اهل الوقف
يقدم في ذلك الاقرب اليه فالاقرب فوجب مراعاة ما شرط وهي في
صرف نصيب المتوفي المذكور الي من هو الاقرب اليه وفي درجته وهو
ابن خالته حيث كان من اهل الوقف لالا اولاد خال لأمه الذين هم
ابعد قرابة وان اتحدوا معه درجة لا فاقرب القرابة ادعي الي
غرض الواقف في الصرف بسببه وقد نص عليه بقوله يقدم في ذلك
الاقرب اليه فالاقرب وذلك صريح في اعتبار الاقرب بجهة التي هي
الداعية الي الشفقة ومن يبد الرحمة والي بذل المال بلا اشكال مع استواء

الدرجة فكان اوقف لغرضه المعبر عند العلم احيى صرحوا بان يصلح
مخصصا قتلهم بانقر ان اولاد اولاد داخل ام المتوفي لا يتحقق مع
ابن خالته شيئا في نصيبه واما تسمية من لم يتناول شيئا من اهل الوقف
فجائز كما صرح به السيوطي واخاره في الاشباه والنظائر ومنع قول
الفايز بعدم جواز وقوله في السؤال ما المراد بقول الواقف عاذه نصيبه
لمن هو معه في درجته وذوي طبقته من اهل الوقف يقدم في ذلك
الا قرب اليه فالاقرب انه يستحق بالشرط ولا يمنعه ما هو له مما صار بعده
له بموت من كان يستحقه لوجود سبب الاستحقاق بالشرط الذي شرطه
الواقف والمراد بقوله فان لم يكن في درجة المتوفي من يباو به فعلي اقرب
المرجودين اليه من اهل الوقف انه لو لم يوجد من يستحق من اهل درجته
بصرف لا قرب الموجودين من اهل الوقف له وتقدم شرحه واما الطبقة
فهي الجماعة والدرجة في معناها قال في المغرب درج السلم رتبة
الواحدة درجة واستجير للوقوف عليهم والنسل والعقب بمعنا
والقرب والبعد احدهما خلاف الاخر فالقرب في المغرب قرب خلا في بعد
وقال فيه وقيل القرب في المكان والقربة في المنزلة والقرابة والقرب
في الرحم والله اعلم **مسألة** من بيت المقدس في رجل وقف على نفسه
شر على ولده زيد شر على اولاده واولاد اولاده ونسله على القرينة الشرعية
الطبقة العليا تجي السفلى وشرط النظر لنفسه ثم الارش فالارشد من
الموقوف عليهم فهل النظر للارشد من الطبقة الحاجة للتحقق الان
ام مطلقا وكل من وجد من الطبقتين موقوف عليه **اجاب** النظر
للارشد مطلقا وان لم يدخل في الاستحقاق بالكلية فهو بصدقات
يصير اليه قال في الاشباه والنظائر وما ذكره السبكي في تاويل قوله قبل
استحقاقه خلا في الظاهر من اللفظ وخلاف المنبأ في الافهام بل صرح
كلام الواقف انه اراد باهل الوقف الذي مات قبل استحقاقه الذي لم
يدخل في الاستحقاق بالكلية ولكنه بصدد ان يصير اليه انتهى اقول

من لم يتناول شيئا من اهل الوقف

لا شرط النظر لغيره ولو كان

وللسبكي

وللسبكي في موضع آخر ان اولاد الاولاد حقوق عليهم في جياة الاولاد
بمحمي ان الوقف شامل لهم ومقتضى الصرف اليهم وله شرط اذا وجد
عمل المقتضي عمله وهذا اقرب الى قوا عد اللغة والفقه والله اعلم
مسألة فيما اذا اشترط الواقف في كتاب وقفه شروطا ومن جملة شروطه
انه من مات من اولاد هذا الوقف عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا
عقب عاد ذلك وقفا شرعيا على من هو في درجته وذوي طبقته
يقدم في ذلك الا قرب فالاقرب الى المتوفي ومات واحدة من اولاد
اولاد هذا الوقف عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب ولها اولاد
عمر وان اخت من ايها من اهل الوقف فهل ينقل نصيبها لابن اختها
لكونه اقرب اليها ام لا **اجاب** ينقل نصيبها لابن اختها من ايها
الذي هو من اهل الوقف حيث كان الوقف على الاولاد ثم على اولاد الاولاد
ثم شر على من مات منهم عن ولد او ولد اولاد او اسفل منه فنصيبه
له ومن مات منهم لا عن ولد الخ عاد ذلك على من هو في درجته وذوي
طبقته يقدم في ذلك الا قرب فالاقرب الى المتوفي ومثل هذه الصوفة
تقع كثيرا في كتب الاوقاف وفيها تعارض اذ قوله عاد ذلك على من هو
في درجته يقتضي اعتبار الدرجة مطلقا سواء كان من فحده ام لا
وقوله الا قرب فالاقرب الى المتوفي يقتضي عدم اعتبارها وصرحوا
الي الا قرب اليه وان كان انزل درجة لكن رايها قوله الا قرب فالاقرب
الي المتوفي متأخر عن قوله يصرف على من كان في درجته فينسخه
او نقول بتقييد الدرجة بالتخذ ولا يكون ناسخا اعمالا للكلام
مهما امكن هذا وقد ذكر لي ان صاحب الواقعة يطلب نفلا في
المسئلة ولا يقتصر على مجرد الجواب وان كان محللا لشدة في خصمه
فنقرت عن المسئلة فرايت السبكي رحمه الله تعالى قال في مثلها
فاذا تعارض هذا الامران وتعارض معني القرينة مع معني الدرجة
نقف المسئلة ولا نجد مرجحا فاشكلت المسئلة علينا فرجعنا الى المعني

قضى وتامل فيها ذكره الله
فانه غير مسلم وقد افق
هو بخلافه كما هو في الورقة
الاولى في جواب سوال
طرابلس الشام

فراينا ان تقديم الاقرب الي الميت اقرب الي مقاصد الواقفين الي مقاصد اهل العرف ما لم يقصد الاقرب الي الواقف وهما لم يقصد الاقرب الي الواقف فلذلك ترجح عندنا استحفاق هذا الاقرب الي المتوفي والله اعلم لكنه قد وقع حكم لذي الدرجة مبني علي شطآنه انه هو المستحق فحكم القاضي بما يوجب ذلك من غير ان يحيط علمه بما ذكرناه وانا متوقف في صحة هذا الحكم فان الشهادة علي ما اراه ليست صحيحة وايضا فتشادة الشهود بالا استحفاق في قبولها نظر لانه حكم شرعي وهما انما ينفل شهادتهما بالاسباب فتشادة تهم بانه في الدرجة صحيحة والاستحفاق ليس اليهم فحكم القاضي بما يوجب ما شهد وانه عندي فيه نظر لكونه لم يتنا مال اطراف الواقعة حتي يظهر له الصواب فيها وعندني في نقضه ايضا نظر لاجل الاحتمال وقرب الماخذ وانه لو نظر في ذلك وخالف ما قلناه وحكم بخلافه عن علم وترجيح كنت اقول ان حكمه صحيح بمنع نقضه فهذا الذي عندي في هذه المسئلة ان في هذه الواقعة لاجل الحكم ان يصطلحوا الي ان يفرض المحكوم له ويرجعوا الي ما قلناه وينتبه لمثل ذلك في غيره من الاوقاف فان شله يقع كثيرا في كتب الاوقاف ولا ينتبه الناس له بل يكتفون بما حصل في اول وهلة من ان مات انتقل نصيبه الي ولده ولا ينظرون الي قوله ثرا الي ولد ولده ونسله وانا ايضا ما كنت انظر في ذلك الا في هذه الايام وهذه الامور بحسب ما يقدره الله في القلب والله اعلم انتهى كلامه اقول والمصرح به في كتبنا منونا وشروحا وفتاوي انه لا يدخل في اسم الغرابية الا ذوالرحم المحرم عند ابي حنيفة فلا يدخل ابن العم في قوله الاقرب فالاقرب الي المتوفي لانه رحمه غير محرم وابن الاخت رحمه محرم فيدخل فيه ويصرف اليه بصريح كلام الواقف والله اعلم **سئل** في خربة نصفها وقف لاربعة والنصف الاخر ملك لاهله فطلب صاحب الملك قسم حصته في جهة

وتمييز

هذا هو الذي ينبغي ان ينتبه اليه في هذه المسئلة ان في هذه الواقعة لاجل الحكم ان يصطلحوا الي ان يفرض المحكوم له ويرجعوا الي ما قلناه وينتبه لمثل ذلك في غيره من الاوقاف فان شله يقع كثيرا في كتب الاوقاف ولا ينتبه الناس له بل يكتفون بما حصل في اول وهلة من ان مات انتقل نصيبه الي ولده ولا ينظرون الي قوله ثرا الي ولد ولده ونسله وانا ايضا ما كنت انظر في ذلك الا في هذه الايام وهذه الامور بحسب ما يقدره الله في القلب والله اعلم انتهى كلامه اقول والمصرح به في كتبنا منونا وشروحا وفتاوي انه لا يدخل في اسم الغرابية الا ذوالرحم المحرم عند ابي حنيفة فلا يدخل ابن العم في قوله الاقرب فالاقرب الي المتوفي لانه رحمه غير محرم وابن الاخت رحمه محرم فيدخل فيه ويصرف اليه بصريح كلام الواقف والله اعلم

وتمييز الملك من الوقف ليعبره وينتفع به كيف شا وكما شا فامتنع الناظر علي النصف الموقوف عن القسمة وابي التمييز المذكور فهل للقاضي ان يجيز الناظر علي القسمة وعلي تمييز الملك من الوقف لينتفع صاحب الملك بملكه كيف شا وكما شا ام لا **اجاب** نعم يجيز علي القسمة لتمييز الملك من الوقف فينتفع كل بما يخصه وقد صرح بالمسئلة في كثير من الكتب والله اعلم **سئل** فيما اذا بني زيد مسجدا وسبيلا ووقف علي مصالحهما اللازمة لها اراض بها غراس زنتون مع الزنتون المذكورين وشرط الناظر لشخص مخصوص فقر السلطان كاثيا لضبط غلاته وبواب المسجد لشدة احتياج المسجد الي ذلك وعين كل معلوما في كل سنة فهل يعمل بتقرير السلطان حيث راي المصلحة تعينت في ذلك ولولم ينص الواقف عليه بخصوصه ويحل للمعتين له تناول ما عني له وان امتنع الناظر من دفعه اجبر عليه ام لا **اجاب** نعم يعمل بتقرير السلطان ويجوز الناظر علي صرفه من غلة الوقف ولولم ينص الواقف عليه بخصوصه والحال هذه والله اعلم **سئل** في وقف صورته انشاء الواقف وقفه هذا مسجدا علي ولده الطفل المدعو حسن وعلي من سجدت له من الاولاد المذكور خاصة ثمر علي اولادهم ثمر علي اولادهم ثمر علي اولاد داوود اولادهم ثمر علي اولادهم المذكور علي ان مات منهم ومن اولادهم واولادهم عن ولد او اسفل منه انتقل نصيبه الي ولده او الاسفل منه وعلي ان مات من اولادهم واولاد داوود اولادهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل عا نصيبه الي من هو في درجته بقدر مهم الاقرب قال اقرب وعلي ان مات منهم ومن اولادهم واولاد داوود اولادهم واولادهم قبل استحقاقه لشي من هذا الوقف وترك ولد او اسفل منه استحق ما كان يستحقه والده لو كان خيا فاذا انقرض المذكور علي هذا الترتيب المذكور عا ذلك وقفا علي الموجود من اولادها ثا ثمر من اولادهم علي الشرط والترتيب

فاذا انقضى الجميع عن آخرهم ولم يبق لهم نسل عاد وقفنا على سباط الخليل
 ثم انه حدث للوقف **والسبط** اسم محمد ثم مات اخوه حسن المذكور ونصرف
 محمد في جميع الوقف ثم مات عن بنت ثم ماتت البنت عن ابن اسمه محمود
 ثم مات محمود عن ابن اسمه محمد فنصرف في الوقف مرة بحكم قول
 الواقف المنفذ ثم علي اولاد اولاد دهم المذكور وبذلك في ذكر
 النسل ثم ان ناظر وقف الخليل الآن ادعي علي محمد بان الوقف آل الي
 جهة وقف الخليل محتجا بان اياه محمد ابا حسن بن الواقف لم يدخل
 في الوقف لان الضمير في قول الواقف علي ولده الطفل حسن وعلي من
 سيحدث له من الاولاد يرجع الي حسن لانه اقرب لا الي الواقف فحكم
 القاضي برفع يد محمد وتسليمه الي ناظر وقف الخليل فهل يتعين ذلك
 فتكون جهة وقف الخليل متقدمة علي من يحدث للوقف من الاولاد
 ام يتعين ارجاعه للوقف للقراين الدالة علي ذلك فتكون جهة وقف
 الخليل متأخرة عن جميع من ينسب الي الواقف واذا قلتم يتعين رجوعه
 الي الواقف ودخول ولده محمد فهل يمنع دخول محمد بن ابن بنته ام
 يدخل ويستحق بالجهتين المذكورتين وينقض حكم القاضي المتقدم
جواب قد اجاب مفتي الحنفية بمصر مولانا الشيخ حسن الشرنبلالي
 الضمير في قول الواقف وعلي من سيحدث له راجع الي الواقف لا الي
 ولده حسن ولا يتوهم رجوعه الي حسن احد من لم تقع الامام بمسائل
 الفقه وحيث حدث محمد بن الواقف بعد صدور الوقفية بان لم يكن
 سابق الحدوث علي ابنه حسن صار الاستحقاق الآن خاصا بمحمد
 ابن محمود مقدما علي جهة سباط الخليل والا فهو مقدم عليه وقد استفتي
 في هذه الحادثة بما هو مختلف الموضوع في السؤال فاختلف الجواب
 بسبب ذلك فلا يتوهم معارضة الافتاء فيه بين المتأخرين وليست
 له الامر في حقيقة الحدوث والسبق بين محمد بن الواقف وبين ابنه
 حسن فان كان محمد سابقا لحق في الاستحقاق لان سباط الخليل
 وان كان حسن سابقا علي محمد في الوجود فالحق لمحمد بن محمود مقدما

علي

علي سباط الخليل عليه الصلاة والسلام انتهى واقول اما ارجاع الضمير
 الي الواقف فمما لا يشك في فهمه اذ هو الاقرب الي غرض الواقف
 مع صلاحية اللفظ له وقد تقرر في شروط الواقفين انه اذا كان اللفظ
 محتملا فبجب تعيين احد محتمليه بالغرض واذا رجعنا الضمير الي حسن
 لزم حرمان ولد الواقف لصلبه واستحقاق اولاد اولاد اولاد بنته
 وفيه عناية بالبعد ولا تمسك بكونه اقرب المذكور لما ذكر من المحذور
 وهذا الغاية ظهور غني عن الاستدلال له واذا كان حكم القاضي منبيا
 علي ذلك فبجب نقضه لكونه علي خلاف الصواب اما اذا كان منبيا علي
 وجود محمد آن الوقف فهو صحيح لا يجوز ابطاله اذ الوقف علي من
 سيحدث ومحمد لم يحدث بعد الوقف فلم يثبت له لفظ الواقف هذا وقول
 المجيب في جوابه وان كان حسن سابقا في الوجود فالحق لمحمد بن
 محمود مستدرك عليه من حيث انه اناط الحكم سابقية له في الوجود
 وليس كذلك اذ لو فرضنا سابقية حسن عليه في الوجود غير انه كان
 آن الوقف موجودا ليس له حق لما قلنا انه لم يثبت له لفظ الواقف
 لانه لم يحدث بعد الوقف والواقف انما وقف علي حسن وعلي من
 سيحدث فليتنسبه لذلك وفلت
 ومات ذما **المجيب للمجيب** وانما حشيت اقتحام في قضاء محرم
 وكيف واحكام الشريعة واجب صيانتها عن كل دخل مذموم
 والله اعلم **مثل** في اخوين وثقا دارا مشتركة بينهما وكتب ماصورة
 انشاء الواقف ان المذكوران وقفهما هذا علي انفسهما حصة جيا ثم
 من بعدهما علي اولادهما المذكور والاناث منهم علي حكم الفريضة الشرعية
 للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم علي اولاد الذكور دون الاناث
 وحملنا بعد انقراض اهل الوقف باسهم ذلك وقفا علي مصالح المسجد
 الخلاء في مدينة نابلس وسجل وحكم به مات احد الواقفين عن ولد ذكر
 ثم مات الولد المذكور عن عمه الواقف الثاني وعن اولاد عمه فهل حصة الوقف

الميت تصرف لاختيه واولادها خيه او للمسجد والى الفقراء **اجاب**
 لا تصرف الى الاخ لعدم اشتراط صرف حصته اخيه له بعد موته ولا
 لاولاده ولا الى المسجد لانه مشروط بعد انقراض اهل الوقف فعين
 صرفه الى الفقراء وقد رفع شيخنا السراجي الحانوتي سوال صورته
 ما قول سيدنا ومولانا شيخ مشايخ الاسلام في اخوين شقيقين لهما
 عفار سوية بينهما وقفاه علي انفسهما مدة حياتهما ثم من بعدهما
 علي اولادهما الذكور والاناث بينهم علي حكم الغرضية الشرعية للذكر
 مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم علي اولاد الذكور دون اولاد الاناث
 كذلك ثم علي اولاد اولادهم كذلك ثم علي نسلهم وعقبهم كذلك
 فاذا انقرضوا وخلت الارض منهم عاد وقفاه علي اولاد الاناث فاذا
 انقرضوا باجمعهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد وقفاه علي مصالح
 مسجد عينته الواقفان ثم مات احدا لاخوين الشقيقين من ولده
 وعن اخيه الواقف فهل يستحق الولد في حياة عمه من الوقف المذكور
 شيئا ام لا ثم اذا مات الولد ايضا ولم يكن له عقب ولا نسل هل يعود
 وقفاه كما عيناه للمسجد المذكور او يستحق الوقف المذكور جميعه
 شقيق الواقف احدا الواقفين لكون انهما وقفاه علي انفسهما مدة
 حياتهما ثم من بعدهما علي ما شرطاه فاجاب المصريح به ان الشخص
 لو وقف وقفه وقال وقفته علي ولدي هذين فاذا انقرضا فهو
 علي اولادهما الخ قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا انقرض احد
 الولدين وخلق ولدا يصرف نصف الغلة الي الباقي والنصف الاخر صرف
 الي الفقراء فاذا مات الولد الاخر تصرف جميع الغلة الي اولاد اولاده
 الي اخر ما ذكره اقوال والمسؤل عنه مساو لهذا الان قول الواقف
 وقفته علي ولدي هذين ثم من بعدهما علي اولادهم بمنزلة قول
 الواقفين وقفنا علي انفسنا ثم من بعدنا علي اولادنا هذا ما ظهر
 والله اعلم انتهى كلام شيخنا فيه علم انه ما دام شقيق الواقف

الذي

الذي هو احد الواقفين فالنصف مصروف للفقراء والنصف له
 فاذا مات يصرف جميع الوقف لاولاده لعدم المانع ح واقول قد عرض
 علي هذا السؤال من نحو سنيين واطلعت علي اجوبة فيه مشايخ
 متعددين وكل واحد منهم شيئا فاجاب علي قدر ما فهموا الحق
 ما ذكر فانه المنبادر والا قرب الي غرض الواقفين كما يظهر بالناسخ ثم
 ظهر لي بالناسخ عدم صحة قياس شيخنا المذكور علي المصريح به لانه
 وقف واحد بخلاف المسؤل عنه فانه وقف اثنين في مسئلتنا
 فيعتبر كل واقف ما يخصه علي اولاده وقفه مستقلا لا يشاركه له
 مع الاخر فيحققه المسجد والله اعلم **سئل** في سلطان جعل
 جزءا الي مصالح مسجد واقفي بعده سلطان آخر وجعلها الي ائمتهم
 وخطابهم هل يتبع ما امر به شرعا وليس لغيرهم من ارباب الشعاير
 مضايقتهم في ذلك لكون الامر في ذلك للسلطان نصره الله تعالى وما
 الحكم **اجاب** نعم للسلطان ان يخص به من شايد وجود صفة الاستحقاق
 اذ ذلك منصوص اليه والخيار له في المنع والاعطاء والحال هذه والله اعلم **سئل**
 من الشيخ ابراهيم الخباري المدني في وقف معين باسم خطباء
 المسجد النبوي وائمتهم وحال الوقف كان الخطباء والائمة نحو خمسة
 مثلا فعين السلطان خطباء وائمة اخرين غير الخمسة واشركهم معهم
 في المباشرة في الخطابة والامامة فقال يدخلون في الوقف ويشركونهم
 في العلم ام لا **اجاب** حيث لم يعين الواقف جماعة معلومين ولا عددا
 مخصوصا بل اطلق وقال علي خطباء المسجد النبوي وائمتهم يدخلون
 اتصرف بهذا الوصف ممن حدث بتولية السلطان كما يدل عليه
 كلام الناصبي وعبارته لو قال وقفته علي ولدي يدرهم فلان وفلان
 وعد خمسة لم يدخل فيه سائر اولاده ومن يحدث له فهو كما نرى
 قد نفي الدخول بالنعيين والعد المنتهيين في واقعة الحال وفي
 اوراق هلال قلت ارايت ان كان لم يوم وقف الوقف موالي وحدث

مطلوب
 فيما اذا كان في مسجد خطباء
 واحد والخطباء سائر

له بعد ذلك موالي قال فالغلة لهم جميعا والله أعلم **سئل** في وقف صورته وقف علي نفسه ثم علي اولاده ومن يحدث له المذكور مثل حظ الانثيين ثم علي اولادهم ثم وشر علي ان من مات عن ولدا او اسفل منه عاد نصيبه له ومن مات لا عن ولدا اسفل منه عاد نصيبه لمن في درجته يقدم الاقرب فالاقرب الي الواقف ومن مات منهم قبل استحقاقه لشي منه وترك ولدا او اسفل منه استحق ما كان يستحقه لو كان حيا مات الواقف وانحصر وقفه في ابني له فاقسماه مناصفة ثم مات كل منهما عن اولاد واولاد اولاد وانحصر الوقف في سنة اولاد ذكر واناث من نسلها مساويين في الدرجة ثمان واحد من السنة عن اخ شقيق واخوين لاب وابن خالة من ذرية الواقف وابن عمه كذلك فهل يكون نصيبه مقسوما بين هاتين الخمتين لكونهم كلهم في درجة واحدة وفي القرب الي الواقف سواء غير انهم يختلفون في قوة القرابة للمنفعة او يختص به الاخ الشقيق دون البقية **اجاب** نصيبه يكون مقسوما علي الخمة المذكورة بن المذكور مثل حظ الانثيين لكونهم في القرب الي الواقف سواء ولا ينظر الي قوة القرابة وضعفها اذ لا ينظر لها مع قول الواقف يقدم الاقرب فالاقرب الي الواقف ولم يقل الي الميت فعدا غير الواقف الاقرينة اليه لا القوة وهذا مما لا يشك فيه وقد تقرر عند العلماء اخير القوة عن القرب وان كان ضعيفا وجهته الاستحقاق في الوقف واحدة وقد شرط الواقف تعدد ايم الاقرب ولم يقدم فيه ذاتي جهتين علي ذي جهة في شرط وهذا واضح جدا لا يحتاج فيه الي زيادة ابصار ولا اطناب والله أعلم **سئل** في ناظر وقف عزل عنه بعد جمعه الغلات وقبضه المتحصلات ووضعها في اماكن معلومات فطلب منه الناظر حاله ان يسلم ما جمعه من ذلك ليصرفه فيما شرطه الواقف من الجهات والمصارف فابي

فابله

فابله ان ذلك كله لي لا يبي ملتزم به وقد وفيت المصارف من مالي فالغلال حتي هل يكون ذلك دفعا شرعيا يمنع المولي حالا عن التصرف له ام لا يكون ويطلب تسليم جميع ذلك لكونه حق الواقف بعينه ولا اعتبار بقوله اذ لا يصح الا التزام **اجاب** لا يكون قوله هذا دفعا شرعيا ولا امرامر عيا بل خطأ جليا وشيا فريضا عن الشرع اجنبيا اذ لا قاييل من فقهاء الاسلام بصحة الالتزام في اوقاف الانام لانك مهما اغترته كان باطلا وكيفما قومتها كان ما يلا فان قدرته بيعا فهو بيع المعدوم والمجهول وان قدرته اجارة فهي واقعة علي استهلاك الا عيان المعدوم الا تية فيما يؤول وهي في الموقودة لا تجوز فكيف يسناجر منها ما يجوز وان اغترته واهبها لما يصرف ومنها لما سيقبض والهبته في مال الوقف لا تجوز ولو عوض كهبته الاب مال ولده الصغير مع تحلف جميع شرائط الهبة في ذلك وان اغترت ذلك صدقة منه علي الوقف وتصدق عليه به فهو احري بالبطلان لما سبق ولما انه يودي الي ابطال العمل بشرطه الذي هو كمن القران وفيه الاعتبارات بد بهيمة النصورات فالحق المجمع علي حقيقته والحكم المتفق علي شرعيته الحكم للمولي حالا باخذ الغلات وقبض المتحصلات ليصرفها فيما شرط واقفها وان امتنع المحزول توخذ منه قهرا وترفع يده عنها جبرا كما هو العدل المأمور به لا سيما في اموال الاوقاف التي نص علي وجوب صيانتها والاغتناء بها الكا بر الاسلام والله أعلم **سئل** في رجل وقف دارا علي اولاده ثم علي اولادهم ثم وشر وجعل اخره لجهة يرلا ينقطع هل تكون وقفا عليهم بمسكنونها او مستغلونها او لهم السكني والاستغلال وهل اذ اسكنها احدهم لبقيتهم مطالبتهم باجرة المثل **اجاب** هي عند الاطلاق للاستغلال

وليس لهم سكنها ففي فتح القدير وليس الموقوف عليهم الدار
سكنها بل لهم الاستغلال كما انه ليس الموقوف عليهم السكني
الاستغلال وصرح في البحر بوجوب اجرة المثل للشريك اذا سكن
من له الاستغلال وقيل ما لا يجوز والحاصل ان الواقف اذا اطلق
او عين الاستغلال كان للاستغلال وان قيد بالسكني تقيدها
وان صرح بها كان للسكني وللأستغلال جريا على كون شرط الواقف
كنهه الشارع فمن له الاستغلال فقط لاحق له في السكني ومن له السكني
لاحق له في الاستغلال واذا سكن الشريك بالخلية وجب عليه اجر المثل
مطلقا سواء كانت الدار للسكني او للاستغلال وان سكن في دار السكني
والشريك الآخر لم يكن للضييق لا يستحق لنصيبه اجرة لان
المنضييق ليس له الا السكني ولو كان **مسألة** الى جنب الآخر وليس له
طلب اجرة لحصته وهو محل كلام الخصاف بانه لا اجرة على الساكن
يعني الذي امتنع عن السكني للضييق او لغيره حيث لم يمنع الشريك
عنهما فنذر ذلك وافهمه فقد اختلط على البعض كلامهم في هذا المثل
فلم يعلمه والله اعلم **مسألة** في دار موقوفة على اولاد الواقف الاربعة
وسماهم سكنوا واسكانا ثم من بعد كل منهم على اولاده ثم وشم ثم على
جهة بر لا تنقطع هل اذا سكنها احد الموقوف عليهم بماله من حق السكني
المشروط له بهذا الشرط يستحق عليه الباقيون اجرة ام لا يستحقون
اجاب لا يستحق الباقيون عليه اجرة اذا سكنه بماله من الحق
المشروط له بنص الواقف الذي هو في وجوب العمل به كمنع الشارع
قال في البحر ناقله عن فتح القدير ليس لاحد من الموقوف عليهم السكني
ان يكن بها ولو زادت على قدر حاجة سكنه نعم لا اعارة ولا غير ولو كثر
اولاد الواقف وولد وولد ونسله حتى ضاقت الدار عليهم ليس لهم
الاسكنها فانقطع على عددهم ولو كانوا اذكورا واناثا ان كان فيها
حجر ومفاصير كان للذكر ان يسكنوا نساءهم معهم والنساء ان

سكن
دار موقوفة على اولاد الواقف
الاربعة سكنها
احد الموقوف عليهم
لا يستحق الباقيون
عليه اجرة

يسكن

يسكن ازا وجهن معهن وان لم يكن فيها حجر لا يستقيم ان تقسم بينهم
ولا تنفع فيها مالا انا سكنها لمن جعل الواقف له ذلك لا لغيرهم
ومن هنا يعرف ان لو سكن بعضهم فلا يجد الآخر موضعا يكفيه لا يستوجب
الآخر اجرة حصته على الساكنين بل ان احب ان يقعد معه في بقعة
من تلك الدار بلا زوجة او زوج ان كان لاحد منهم ذلك فعل والا ترك
المنضييق وخرج او جلسوا معا كل في بقعة الى جنب الآخر والاصل
المذكور في الشروح والفروع في اوفاف الخصاف ولم يخالفه احد
فيما علمت وكيف يخالف وقد نقلوا اجماعهم على الاصل المذكور انتهى
واشترط الاسكان لا يوجب استحقال الاجرة على من سكن منهم
لانه قد استوفي حقه المشروط له وهو السكني فلم يكن غاصبا لمنافع
الوقف حتى نقول بوجوب الاجرة عليه على قول من قال بوجوب
الاجرة على غاصب الوقف فنسبته لذلك والله اعلم **مسألة** في دار
موقوفة على جهة شرط الواقف السكن فيها لامرأتين مدة حياتهما
فمكنت احديهما وطلبت الاخرى السكن فلم تمنعها وابت الا المهايأة
او القسمة وفتح باب اخر فهل للثانية ان تجبر اخنفا على القسمة
وفتح باب آخر او على المهايأة ام ليس لها ذلك حيث ان الواقف
شرط السكن لهما والمحل قابل لسكنهما معا من غير قسمة حيث لم يوافقها
الثانية على القسمة ولا على المهايأة وهل اذا كان الواقف شرط السكني
للأمرأتين بهذه الدار مدة حياتهما هل ان يسكنوا ازا وجههما معهما
من غير رضي المستحقين في الوقف ام لا وهل اذا تراضيا على القسمة
وفتح باب آخر للدار الموقوفة فهل لها ذلك من غير رضي المستحقين
ام لا **اجاب** ليس للثانية ان تجبر اخنفا على القسمة ولا على المهايأة
ولكل منهما ان تسكن زوجها معها وتمنع القسمة وان تراضيا
على الوجه المذكور وقد صرح بالمسئلة صاحب البحر بغلا عن فتح
القدير في كتاب الوقف في قوله ولا يقسم وان وقف على اولاده والله

بلد
في احد الشريكين في الوقف اذا سكن جميع
دار الوقف بدون اذن البقية

اعلم **سئل** في احد الشريكين في الوقف اذا سكن جميع دار الوقف بدون
اذن البقية هل يجب لهم عليه الاجرة ام لا **اجاب** نعم يجب عليه
قال في البحر نفلا عن الغنية احد الشريكين اذا استعمل الوقف كله
بالغلبة بدون اذن الآخر فعليه اجر حصة الشريك سواء كانت وقفا
علي سكنها او موقوفة للاستغلال والله اعلم **سئل** في وقف
صورته انشا الواقف وقعه هذا علي نفسه ثم علي بناته عمرة
وزاهدة وشمسية وانسيه بينهن بالسوية شارطا السكني
لهن عند حاجتهن اليها ال الوقف الى زاهدة وشمسية وانسيه
فتغلب زوجا زاهدة وشمسية علي دارين من دور الوقف
وسكن بهما مع زوجتيهما مع الغنية عنهما وانسيه فاصرة لزوج
لها نحو احدى عشرة سنة فلما تزوجت انسيه سكن زوجها بها
كذلك في دارين من دور الوقف ايضا والدور منفا وتنفما الحكم الشرعي
في ذلك اسطوانا الجواب **حاشا** من الثواب **اجاب**
اعلم اولاه ان من المقر في المذهب ان من لم يسكن دار ليس له ايجارها
واخذ عنها الا بتنصيب من الواقف ومن له ايجار دار واخذ
عنها ليس له سكنها الا بتنصيب من الواقف وحيث قصر الواقف
السكني علي حالة الحاجة ليس لهن عند عدمها السكني انما لهن
الاستغلال فقط فاذا سكن مع عدمها فاجرة المثل لتلك الدور
واجبة لكن علي ازواجهن لا عليهن لما تقر انهما علي المنبوع
لا علي النابع كما قرر في الغصب فياخذها الناظر منهم ويصرفها
علي العماره ان كانت هناك عماره والا يوزعها عليهن وان قلت
ما فائدة الاخذ منهن والرد عليهن قلت حيث كانت الدور متفاوتة
اعتبرت كل دار علي حدة في اجرة مثله لاجل الشريكة الحاصلة في الوقف
فما خص غير الساكنين بوزن الساكن في دفع له قال في البحر نفلا عن الغنية
احد الشريكين اذا استعمل الوقف كله بالغلبة بدون اذن الآخر فعليه

اجر

اجر حصة الشريك سواء كانت وقفا علي سكنها او موقوفة للاستغلال
انتهى وهذا صريح في ان السكني بالغلبة مع الحاجة بدون اذن الشريك
موجبة لاجرة المثل لحصة الشريك وقد علم الجواب مما قررناه علي
كلا الحالين فاما مل ذلك واغنى عنه ففعل من حرر الجواب في هذه
المسئلة علي الوجه هذا الوجه والله اعلم **سئل** في منزل وقف
علي ذرية شخصي سكنه احد الموقوف عليهم بالغلبة فصار يدفع
عنه مخارم سلطانية كالمخارم ونحوها يعني اذن شريكه طلب
منه اجرة المثل لحصته فابي وتعلل بدفع المخارم هل يجب عليه اجر
مثل حصته ام لا وهل تعلله بقوله ام لا **اجاب** عليه اجرة حصة
الشريك سواء كان وقفا علي السكني او موقوفا للاستغلال كما صرح
به في البحر نفلا عن الغنية وليس للسكن ان يتعلل بما ذكرنا لا يلزم
شريكه المذكور شي ما دفع من المخارم حيث لم ياذن له بالدفع
ليرجع عليه بحصته منها كما انه ليس للذي لم يسكن ان يقول للآخر
انا اسكن بقدر ما سكنت لان المهاياة انما تكون بعد الخصومة
والله اعلم **سئل** في ثلث عفار موقوف لمساكنه فيه عماره زادت
بسببها اجرة مثله وقضى عليه باجرة المثل لفساد الاجارة او نحو
ذلك هل يقضي عليه بها حاله كونه عامرا بما رتبه او حاله كونه خاليا
عنها **اجاب** يقضي عليه باجرة المثل حاله كونه خاليا بما رتبه
التي هي ملكه اذ لا يجب علي الانسان اجرة ملكه اذا انتفع به والله
اعلم **سئل** في رجل وقف وقفا وجعل له متوليا وجعل آخر ناظرا
يعني مشرفا عليه هل يجوز ان يجمع رجل واحد بين الوظيفين
بحيث يكون متوليا وناظرا ام لا يجوز الجواب بنقولا مبرحا
مستنبطا موضحا **اجاب** لا يجوز ان يجمع الوظيفان في رجل
واحد لا علي ما ذكره الناطقي ولا علي ما ذكره الامام ابو بكر محمد بن
الفضل والذي ورد عنهما ما ذكره في الخاتمة في باب الوصي فيما يكون

مطلب
اذا زاد اوجه الشك
عمارة المتاجر
لا يقضي عليه بها

عن ٩

مطلب
لا يصح ان يكون المتولي والناظر واحدا

قبوله للوصية من قوله رجل اوصي الي رجل وجعل غيره مشرفا عليه
 ذكر الناطقي انها وصيان كانه قال جعلتكم وصيين فلا ينفرد احد
 بما لا ينفرد به احد الوصيين وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 يكون الوصي اولى بالمسالك المال ولا يكون المشرف وصيا وان تركونه
 مشرفا انه لا يجوز تصرف الوصي الا بعلمه انتهى فهذا صريح في
 عدم جواز اجتماع الوظيفتين في واحد لانه يلزم علي ما ذكرنا ناطقي
 انفراد الواحد بالتصرف والواقف اعتمد علي رأي اثنين ونظرهما
 تصرفا ولم يرض به واحد وما علي ما ذكر ابو بكر فانه يلزم منه جواز
 تصرف الوصي بلا علم مشرف عليه وانت علي علم بان الوقف يستقي
 من الوصية وان مسأله تشرع منها وهذا ظاهر لا غبار عليه ويظهر
 للفقهاء بادني امالة نظر اليه والله اعلم **سئل** في وقف له ناظر ومتولي
 هل يجوز لاحدهما ان يتصرف في الوقف بغير علم الاخر **اجاب**
 لا يجوز لاحدهما ان يتصرف بغير علم الاخر بل ولا يجوز له ان ينفرد
 بالتصرف كما هو صريح كلام علما بنا في غير ما مضى والقيم والمتولي
 والناظر في كلامهم بمعنى واحد كما يشهد به فروعهما المتعاقبة عليهما
 تلك الالفاظ يفهم ذلك من اهل الفقه وعرف اصطلاحهم
 وشمله اسم الفقهاء والله اعلم **سئل** في ما هو الواقع بالديار الشامية
 من الاوقاف المعروفة بالاوقاف المصرية من ان السلطان ينصب ناظرا
 عاما عليها والاوقاف التي بالقدس منها ناظر خاص منصوب من قبل
 السلطان ايضا هل للناظر العام رفع يد الناظر الخاص المنصوب عن التصرف
 فيما يسوغ له شرعا ام لا واذا عزل السلطان المتولي العام ونصب غيره
 ينزل بذلك المتولي الخاص ببيت المقدس ام لا **اجاب** ليس للناظر
 العام رفع يد الناظر الخاص عن التصرف المستفاد من نصب السلطان
 وكيف ذلك والولاية الخاصة اقوي كما هو المقرر عند اهل العلم واصحاب
 القضا والفتوى ولا ينزل الناظر الخاص بعزل الناظر العام وكيف ذلك

على
 لا يصح ان يكون المتولي
 والناظر واحدا

وقف له ناظر ومتولي لا يجوز احدهما
 ان يتصرف بغير علم الاخر

القيم والمتولي والناظر في
 كلامهم بمعنى واحد

وكل

وكل ولاية منها مستقلة بنفسها علي الوجه الثام ولا تلام بينهما بوجه
 من الوجوه ومثله لا ينزل ناظر المستنير بعزله فكشف القناع عن
 هذه بل هذه بالاولوية اولى باتفاق اهل الاستحسان والوجوه والامر
 فيها غني عن زيادة التبيين والله تعالى الموفق والمعين وهو اعلم
 العالمين **سئل** في رجل سبى وطيفة امامة علي مسجد يوم اوقات
 الصلوات الخمس في كل يوم بختاني وقد ناول جميع المعلوم من قيم الوقف
 والحال انه قد كان اخر في بعض الاوقات دون بعض فهل لا يستحق المعلوم
 الا بمقدار ما يشره والباقي عليه يرجع عليه به ويكون موقرا الجهة الوقف
 ام كيف الحال **اجاب** الذي تحصل من كلام البحر ان مقتضي كلام الخصاص
 انه لا يستحق الا بمقدار ما يشره وبه صرح ابن وهبان في المسافر للمح او
 صلة الرحم حيث قال لا ينزل ولا يستحق المعلوم مدة سفره مع انها
 فرضان عليه وان مقتضي كلام صاحب الفقيه وهو امام يترك الامامة
 لزيارة ابيه في الرساتيق اسبوعا ونحوه او لمصيبة او لاستراحة
 لابي اسبوعا ومثله عفو في العادة والشرع انه يستحق اذا كان كذلك
 للعرق وانت علي علم ان كلام الخصاص لا يصادمه كلام صاحب الفقيه
 وقد نص في انفع الوسائل ان مقتضي كلام الخصاص هو الفقه اقول
 ويؤيده ايضا نصهم علي جواز الاجارة في هذه الطاعات فلان شبه
 الاجارة قوي فيها والله اعلم **سئل** في كاتب وقف باشر الكتابة مدة
 شهر عزل في اثناء السنة هل يبسط معلومه المقر له علي الكتابة فيستحق
 بقدر ما عمل شرعا ام لا **اجاب** نعم يستحق بحساب مرتبه التي عمل
 فيها لكون معلومه في مقابلته عمل الكتابة فاذا عمل نصف السنة استحق
 نصف المعلوم واذا عمل ثلثها استحق ثلثي المعلوم وهكذا حتي لو عمل
 يوما واحدا استحق بحسابه وكذا كل صاحب وطيفة يكون معلوما
 في مقابلته العمل وقد صرح بذلك الطرسوسي في انفع الوسائل ونص علي
 ان المعلوم يبسط علي المدرس والفقيد وصاحب وطيفة عما وقد نقله

سئل في كاتب وقف باشر الكتابة مدة
 ثم عزل في اثناء السنة

مطابق للواقع وبانها شاغر نان فهل يخرج الوظيفتان عن المنوب
عنه بذلك ام لا يخرجان عنه وان كان النائب تناول شيئا من الوقف
يؤخذ منه ولا يستحق الا الاجرة التي جعلت له مدة مباشرته ام لا
اجاب لا يخرج الوظيفتان عن المنوب عنه بذلك اذ لا تكون الوظيفة
شاغرة والحال كذلك واعطاء السلطان علي ما نهاه فكان وجوبه
شرطا لصحته فنفسه يفقد كما قالوا في السؤال انه معاد في الجواب
لاقتضاء ولا اذنياب في ذلك وكتب الاصول مريعة به وموضحة
لتفاصيله ويشعبه فاذا انقضى ذلك مع نفي صحة الاستئانة كما
بيناه في افتاء سابق فماتنا وله النائب من ناظر الوقف من معلوم الجهتين
يجب استرداده اذ لا حق له في جهة الوقف وانما له الاجرة المشروطة
التي شرطها له المنيب حيث وفي العمل المشروط عليه ويرجع عليه
بما اتنا وله فان من اعطى شيئا بناء علي انه حق ثابت له فنيين خلافا
يسترد منه لظهور بطلان يده بالوضع عليه والحال هذه والله اعلم
سئل هل للقاضي اقامة قيمر علي الوقف بغيبة ناظره المنصوب
من جهة السلطان او القاضي خشيعة ضياع غلة الوقف **اجاب**
نعم تصح اقامته له ويسوغ له التصرف المفوض اليه من قبل قاضي
الشرع ولا خلاف في ذلك لاحد من العلماء قال في الاسعاف ولو جعل
الولاية لقاضي اقام القاضي مقامه رجلا الي ان يقدم فاذا قدم
ترد اليه انتهى ومثله في مختصر الناصح لوقفي هلال والنخاف
وهذا في منصوب الواقف فما باليك بمنصوب غيره وكيف لا تصح
وقد تعين النظر فيه وصرحوا بان يجب الافتاء والقضا بكل ما هو اتفق
للووقف فاذا علمت صحة اقامته مقامه علمت جواز جميع التصرفات
السابقة لناظر المقام مقامه له والله اعلم **سئل** في محدودات
موقوفات علي الروضة الشريفة بفلسطين استمرت والناظر
عليها غائب عنها بدمشق الشام هل لقاضي الشرع الشريف بالقدس

الحقبة من المباشرة للولاية

طلب
اذا غاب ناظر الوقف
للقاضي قيم
مكانه

المنيب

المنيب ان ينصب باجرة مباشرة لمرمتها ببعض غلاتها لمصلحة
الوقف ودفع ضرره ان لم يجعل بالمرمة ام لا **اجاب** نعم لقاضي
الشرع ذلك لما فيه من المصلحة حتي صرح علما وبان للقاضي ان
يتناجر فراشا للمسجد بلا تغير لمصلحته وصرحوا بجواز الاستئانة
علي الوقف للتعير اذ التعير من اهم مصالح الوقف ففقد صرحوا
بان الناظر اذ اصراف المستحقين مع الحاجة للتعير فانه يضمن
اذا لحق لهم في الغلة من التعير بل لا حق لهم من الاضياج
اليه بمرأ ولا وهذا ما لا توقف فيه فاذا ان القاضي بالتعير في مسغفات
الوقف واصلاح الاصل راضي صحيح نافذ رضي المتولي او غضب
باجرة المثل وما فارضا مجمع عليه والله اعلم **سئل** في رجل وقف
جائزته علي مصالح المسجد الفلاني في مرض موته فاخذها المتولي
بعد موته وباعها بالغبني الفاحش فهل يجوز وقفها ويصحها ام لا
اجاب وقفها غير صحيح علي الاصح المقتضي بد فلو اريد الوقف
انشر اعطاه من يدر مشرت بها ومشتريها يرجع بثمنها علي المتولي الذي
باعه ما لم يكن يحكم به حاكم شرعي يري وقفها مستوفيا شرابط
الحكم لا ارتفاع الخلاف بحكمه في محل اجتهاد والله اعلم **سئل** في اربعة
اخوة وقفوا عتارا مشتركا بينهم فانشاء كل واقف ربحه
علي نفسه ثم علي اولاده الذكور ثم علي الذكور من اولاد اولاده كذلك
الذكر ثم علي نسله وان سفل لا دخل فيه للاناث الا ان تكون الانثى
فقيرة وزوجها فقير او فلها نصف ما للذكر فلو مات ابوها ولا
ذكر له او اخوتها عن غير ولد استحققت ما لوالدها واخوتها
ايام فقرها وفقر زوجها علي ان من توفي من اولاد كل واحد
من الواقفين واولاد اولاده ونسله المستحقين لمنفعة عاد
ما عليه علي ولده ثم ولده ثم نسله بينهم علي ما ذكر وان من
توفي من اولاد الواقفين ونسلهم المستحقين عن غير ولد ولا

طلب
اذا غاب ناظر الوقف
للقاضي قيم
مكانه

الي

ولد ولد ونسل عاد ما كان جاريا عليه علي اهل درجته شرعي ولد من
 انشغل اليه من اهل الوقف شرعي نسله وان سفل بينهم علي الشرط والنزيب
 المذكورين وان من توفي من اولاد كل من الواقفين وسلمهم وان سفل
 قبل استحقاقه وترك ولدا او ولدا استحق ما كان يستحق والده
 لو بقي حيا اباء دون امهات يجري ذلك عليهم ابد او من انقطع
 نسله من الواقفين المذكورين من الذكور بان توفي النسل كله ولا ولد
 ذكر له عاد ما كان جاريا عليه علي بناته شرعي بنات بنيه شرعي بنات
 بني بنيه وان سفلوا شرعي اولادهم شرعي نسلهم وان سفل ومتي
 انقضت نسل واحد من الواقفين الاناث ايضا عاد ما كان جاريا عليه
 يعني النسل علي اخوته الثلاثة المذكورين شرعي اولادهم شرعي
 نسلهم وان سفل بينهم علي ما ذكر في اولاد المتوفي المذكور
 يجري ذلك كذلك عليهم ابد فاذا انقضت نسل الاخوة المذكورين
 باسره بان لم يعقبوا عاد ذلك وفعا علي اقاتهم من جهة ابيهم
 شرعي نسلهم يقدم الا فقر والاحوج علي غيره وكذلك اولاد بنات
 الواقفين المذكورين وبنات بنيهم يجري ذلك عليهم كذلك
 ابد فاذا انقضت باسره عاد وفعا علي اقارب الواقفين من
 جهة امهاتهم يقدم الفقير والمساكين الغني فاذا انقضت
 باسره عاد وفعا علي الفقير والمساكين المسلمين بالقدس الشريف
 بينهم علي ما يراه الناظر فاذا لم يوجد بها فقير ولا محتاج عاد ذلك
 وفعا علي مصالح المارستان بها وسائر جهات وقفه ومتي تعذر
 الصرف الي ذلك عاد وفعا علي مصالح المسجد الاقصي وسائر
 جهات وقفه ومتي تعذر الصرف له كان علي الفقير والمساكين
 حيث وجد وان يجري ذلك كذلك ابد اهذه صورة كتاب الوقف
 ماث الواقفون الاربعة وانقطع نسل ثلاثة منهم وانحصر الوقف
 في ولد ذكر يدعي نفي الدين فهو ابن بن بن بن احد الواقفين

الاربعة ثمرات نفي الدين عن ابنين وبنات هم عفيف واحمد
 وفاطمة ماث عفيف عن ابنتين كلثوم وعائشة ثمرات احمد عن
 بنتين ثمرات فاطمة عن ابن اسمه محمد ثمرات محمد المذكور عن
 بنتين مؤمنة واربعة ثمرات عائشة بنت عفيف عن ابن اسمه
 زكريا ثمرات كلثوم عن ابنتين وبنات هم حافظ وفخر الدين وعائدة
 ثمرات واحدة من بنتي احمد عن ابن اسمه محمد والاخرى عن بنت ثمرات
 محمد المذكور عن بنتين ثمرات حافظ عن ابنتين وبنات ثمرات فخر الدين
 عن ابنتين فهل يستحق الوقف كل من نسل عفيف ونسل احمد ونسل
 فاطمة علي حسب ما شرطه الواقف ام يحرم منهم نسل شيء افترض
 عبارة الواقف في وقفه هذا واذا قلتم باستحقاق الكل فايستحق
 كل من بنتي محمد بن بنت احمد وزكريا بن عائشة واولاد حافظ وابني
 فخر الدين وعائدة وبنات بنت احمد وبنتي محمد بن فاطمة بنت نفي
 الدين وهل يراعي وصف الحاجة فيهم كما شرطه في بناته وكذلك
 شرط تفضيل الذكر علي الانثى وشرط الترتيب ام لا يراعي فيهم
 شيء من ذلك **اجاب** نعم يستحق كل واحد من نسل عفيف ونسل
 احمد ونسل فاطمة ولا يحرم احد منهم لانقطاع نسل الواقفين
 الاربعة من الذكور وصيرورة الجميع من نسل ابني وبنات بن بن
 ابن بن الواقف بموت احمد بعد موت عفيف يعني نفي الدين
 فدخلوا في قوله الواقف ومن انقطع نسله من الواقفين من
 الذكور الي قوله شرعي اولادهم شرعي نسلهم وان سفل وقد
 انقطع الذكور من نسلهم وما بقي الا الاناث ونسل الاناث
 والذكر والانثى داخل في سمي اولادهم ونسلهم وان سفل
 فدخلهم تحت هذه العبارة كما لا يشك فيه وقد رتب بشرط
 من توفي عن اولاد او اولاد اولاد عاد ما كان عليه علي ولده الخ
 ومن لا فعلي اهل درجته فرجعت الي مسئلة السبي الماخوذة

من مسألة الخصاف ونقص القسمة بانقراض كل طبقة فيها
والكلام فيها محقر مشهور اذا علمت ذلك فقد انقضت القسمة
باخر من مات من اهل الطبقة كلشوم وهم عايشة بنت عفيف وبنا
احمد ومحمد بن فاطمة واجتمع في الطبقة التي يليها كل من حافظ
وفتح الدين وزكريا وعابدة ومحمد بن بنت احمد وبنت بنت احمد
ورابعه وموئنة بن احمد بن فاطمة فقسم ربح الوقف على اثنا
عشر سهما للذكور الاربع كل واحد سهما ثمانية اسهم والاناث
الاربعة اسهم لكل واحدة سهم فهذه جملة الاثنا عشر سهما
ثم يموت حافظ انتقل نصيبه لابن عمه وبنته اخماسا لكل ذكر منه
خمس وللانثى خمس ويموت فتح الدين انتقل نصيبه لابن عمه اخماسا
لكل واحد منها نصفه ويموت محمد بن بنت احمد انتقل نصيبه الي
بنته اخماسا كذلك والباقيون من اهل الطبقة وهم زكريا وعابدة
وبنت بنت احمد ورابعة وموئنة باقون على انصا بهم لزكريا
سهما من اثني عشر سهما وعابدة سهم منها ولبنت بنت احمد
سهم منها ولموئنة سهم منها وبقي وصفي الحاجة وكذلك
تفضيل الذكر واشترائط الترتيب في الاصل مع فرعه واعطاء الفرع
مالا صله بموته لصريح قوله بجري الحال بذلك عليهم كذلك في كل
جملة من جملة والده اعلم **مسألة** في وقف صورة كتابه الذي يبدى نظره
الذي هو واحد اولاد الظهور المستحقين لربحه المنصل بالقضاة
واحد بعد واحد الى الآن انشاء الاخوان الشقيقان هما محمد وابراهيم
وقفهما سووية على انفسهما ثم من بعد كل منهما علي اولاده وهم احمد
ويلي ومني وحلب وستة الروم اولاد محمد ويحيى بن ابراهيم
وعلي بن سيحدث لهما من الاولاد الذكور والاناث ما عاشوا علي
الفرصة الشرعية ثم علي اولادهم ثم علي انسا لهم ذكورا واناثا
من اولاد الظهور خاصة دون اولاد البطون يشتركا الاثنا فما

فوقها

فوقها علي الفرصة الشرعية هذه الصورة اصلية وقد كان اولاد
البطون يشاءون من ربح الوقف ويشاركون اولاد الظهور في
تمسكين بصورة نفقت من السجل تاريخ بينه وبين الصورة
الاصلية المذكورة زيادة عن سبعين سنة ليس فيها قوله من
اولاد الظهور خاصة دون اولاد البطون حذفها الكاتب سهوا
من عند قوله علي الفرصة الشرعية الاولى الي قوله الفرصة الشرعية
الثانية بسبق نظره اليها فحضر ناظر الوقف الذي هو واحد اولاد
الظهور بالصورة الاصلية لدي الحاكم الشرعي وادعي علي رجل من
اولاد البطون بانه محجوب بالشرط المذكور فيها فحكم بمنعه ومنع اولاد
البطون بالشرط المذكور بعد ثبوت له فيه منعاً شرعياً بعد اعتبار
ما وجب اعتباره شرعاً ثم ادعي بعده ولداً لبطون المذكور الذي منعه
الحاكم الشرعي لدي فاض آخر علي الناظر المذكور استخفاً فاني الزرع
منعه الحاكم الثاني ايضاً وامضي حكم الاول بعد ثبوت مضمون كتاب
الوقف الاصيلي المشرح اعلاه لديه منعاً شرعياً بعد اعتبار ما وجب
فهل المعول به شرعاً كتاب الوقف الاصيلي المنصل بالقضاة واحداً بعد واحد
الثابت المضمون المحكوم به الخالي عن الشبهة ام الصورة المنقولة من
السجل الخالية عن الثبوت المخرج فيها سهواً والكاتب وسبق نظره
علي الوجه المشرح **اجاب** لا شبهة في ان المعول به والذي يجب
اتباعه الكتاب الاصيلي المنصل بثبوت بالقضاة المحكوم به الخالي
عن الشبهة لا الصورة المنقولة من السجل الخالية عن الحكم والثبوت
المخرج فيها سهواً والكاتب بسبق نظره المذكور كما يقع ذلك كثيراً
للحكمة في مشابه السطور والعمدة علي ما ثبت لدي الحاكم الشرعي
وقضي به لا علي مجرد الخط والكتابة وكل محتمل مشابه والله اعلم
مسألة فيما اذا كان كتاب وقف علي ذرية مسجلاً في سجل القاضي
المصون في ضايق القضاة عن تداول الايدي وشرط طبق السجل

صورة في يد رجل من الذرية وكتاب الوقف تحت يده من الذرية
بحكم كونه ناظرا على الوقف انتقل اليه من كان قبله من النظار لكن في
هذا الكتاب ما يخالف المسجل والصورة من نحو زيادة كلمة او نقصها
او تحريف كلمة مما يغير المعنى بالنسبة للمسجل والصورة وكل مما ذكر
عليه خطأ القاضي بثبوته عنده فهل ينبغي ان يقدم العمل بالمسجل وبالصورة
التي تطابق علي الكتاب الموصوف بما ذكره اعله بعد ان يظهر الغشفي
لذلك **اجاب** نقل في الثنا تاريخا نية عن وقف الخصاص ان الاوقاف
التي تقاد من املاك الشهود الذين يشهدون عليها ما كان لها رسوم
في دواوين الفضاة وهي في ايديهم اجريت علي رسوم الموجدوة
في دواوينهم استحقاقا اذا تنازع اهلها فيها وما لم يكن لها رسوم
في دواوين الفضاة القياس فيها عند التنازع ان من اثبت حقا حكم
له به انتهى فمقتضاه ان يعمل بالمسجل المحفوظ في ايدي الفضاة وما
واقعه وطابعه لا يخالفه وفي مثل ذلك القياس عدم العمل بها اصلا
الا بالبرهان الشرعي والله اعلم **سئل** في طاحونة موقوفة وقفا
شرعيا اجرت ناظرها قيراطين منها لرجل تسعين سنة في عشرة عقود
كل عقد تسع سنين باجرة قدرها ثلثون سلطانيا لذي فاضي حيلي
الذهب وكتب في صك الاجارة ما صورته وحكم بموجب ذلك ومن وجبه
عدم انقاس الاجارة بموت المتواجر من واحد مما فوض المساجر
يده عليهما مدة سنين ومات الآخر ثم المساجر عن ولديه محمد وعلاء
فوضا ايديهما عليهما وركبها دين لرجل ومات هذا الرجل عن صغيرين
هما اسمعيل وتقي فاهجر محمد بعد موت اخيه علاء وانحصار ارثه
في القيراطين لاسماعيل وتقي بعقد وصيها لهما بغية سني الاجارة
ووضع الوصي يده عليهما للثيمين ففنا ولا غلة القيراطين مدة
سنين فما الحكم في ذلك كله **اجاب** الاجارة المذكورة علي الوجه
المذكور غير صحيحة لكونها اجارة طويلة وهي لا تصح في الوقف
ولكونها في مشاع وهي لا تصح في الوقف ولا في الملك وتجب اجرة المثل

العمل

علي

علي كل من وضع يده علي المساجر بعد مدته وقد تقر ان الاجارة
تفصح بموت العاقد من واحد مما عقد لها العاقد لنفسه فعلي
تقدير صحة الاجارة فهي قد انقضت بموت المساجر لانه عقدها لنفسه
وحكم الحيلي بعدم انقاسها بعد موت المتواجر من واحد مما لا يعيد
فاودة القضا لان الموجب المذكور لم يقع فيه الحكم علي وجه الشرعي
بخصوصه ولا يتصور حال حياة المتواجر من فكيف يحكم بعدم الانقاس
بالموت ولم يكن والحكم لا بد ان يكون في حادثة بعد دعوي صحيحة في نصب
الحكم عليها لدفع الخصومة بين المتداعيين فيما ادعي وحين حكم الحيلي
بعدم الانقاس بالموت لم يكن وقع الموت فهو حكم في غير حادثة فلا يقع
الخلا فبل هو قضاء لا قضاء ومن المقرر ان الاوقاف يجب فيها اجرة المثل
بالغة ما بلغت ويجب الاقباكل ما هو نافع للوقف صيانة له حتي صرحوا
بان منافع الغصب مضمونة علي غاصبها وعليه الفتوي والله اعلم **سئل**
فيما اذا اشترى اخوان من عمر ومكانا معا بشئ معلوم مقبوض وتصرف
المشتريان في المكان المزبور مدة والآن يدعي المشتريان ان المالكات
المزبور وقف فهل تسمع دعواهما بذلك وينقض البيع المذكور بعد ثبوت
ذلك بالطريق الشرعي امر **اجاب** نعم تسمع دعواهما علي متولي الوقف
ان كان له متول وان لم يكن له متول فالقاضي ينصب متوليا فيحاصم
ويثبتان الوقفية فاذا اثبتاها ظهر بطلان البيع فيستردان الثمن
من بايعه قال في الثنا تاريخا نية نافلا عن فتاوي التجنيس ادعي
مشتري ارض علي بايعه ان هذه الارض وقف وقد بعته مني ابني البايع
بغير حق قال ليس له هذه المخاصمة يعني مع البايع انما ذلك للمتولي فان
لم يكن هناك متول فالقاضي ينصب متوليا فيحاصم ويثبت الوقفية
فاذا اثبت الوقفية ظهر بطلان البيع فيسترد المشتري الثمن من بايعه
وقال فيها ايضا نافلا عن السلفية **سئل** عن اشترى من آخر ارضا
وقبضها شرادعي علي البايع ان هذه الارض وقف علي كذا وقد بعته ما ليس

في بطلان بيع الوقف

له ببعده وقبضت الثمن مني بغير حق فعليك ان ترد الثمن علي
 هل له المخاصمة وهل له ان يحلف بالله ما تعلم ان الارض التي بعثها
 مني ارض وقف كذا وليس عليك رد الثمن علي فقال لا ولا تصح المخاصمة
 الا لمنولي والوجه في هذا ان يخاصم المتولي في ذلك وان لم يكن لها متول
 ينصب القاضي رجلا يخاصم فاذا اثبت الوقفية ظهر بطلان البيع
 فيترد المشتري الثمن المودي الي البايع انتهى وفي جامع الفصولين
 في الفصل الثالث عشر في دعوي الوقف والشهادة عليه ادعي المشتري
 علي بايعه ان المبيع وقف تقبل في الاصح وينقض البيع انتهى يعني علي
 بايعه ان كان هو المتولي وفي الحاوي الزاهدي قع حج للقاضي عبد
 الجبار والنجدي اشترى ارضا وتصرف فيها سني ثم اقام بيعة
 علي ان فيها كربة مسجلة فله ان يترد ثمن الكربة قال وفي طلمج
 ليس المخاصمة في المسئلة اليه يعني الي المشتري مع البايع حيث لم
 يكن متوليا انما هي لمنولي الوقف وان لم يكن له متول نصب القاضي
 متوليا حتي يخاصم فيثبت الوقفية وبطلان البيع ثم يترد الثمن
 وجواب النجدي مستقيم علي قول الفقيه ابي جعفر وابي الليث والحد
 الشهيد بان دعواه وان لم تصح اي علي غير المتولي للنقض لكن
 بقيت الشهادة علي الوقف وانها تقبل علي قول كثير من المشايخ بدون
 الدعوي انتهى وفي الخلاصة رجل باع ارضا ثم قال اني كنت وقفها
 ان قال هي وقف علي لا تصح هذه الدعوي وليس له ان يحلفه ابا الو
 اقام البيعة تقبل كما لو شهدوا علي عنق الامة من غير دعوي الامة تقبل
 فكذا لك ههنا تقبل وان لم تصح الدعوي هو المختار وكذا الوادي المشتري
 علي بايعه ان هذه الارض وقف علي مسجد كذا وفي الحاوي قال تقبل
 البيعة وينقض البيع عند الفقيه ابي جعفر قال الفقيه ابو الليث
 وبه ناخذ انتهى والنقل في هذه المسئلة كثير فلنقتصر علي ما ذكر
 والله اعلم **سئل** فيما اذا باع جماعة اخوين جميع مكان معلوم بنا علي

انه

س

انه جار في ملك البايعين بثمن معين مقبوض وعمر المشتريان في المكان
 المزبور عمارة جديدة شرطها ان المكان المرقوم وقف وحكم به لجهة
 الوقف بموجب الشرع الشريف فهل يسوغ للمشتريين الرجوع علي
 البايعين بالثمن المرقوم بقيمة العمارة المرقومة مبنية ام لا **اجاب**
 لا شبهة في انه يسوغ للمشتريين الرجوع بالثمن المودي الي البايع
 صرح به غالبه علماءنا واما الرجوع بقيمة العمارة فلهما ان يرجعا بقيمة
 ما يمكنه ان يهدمه ويسلمه لهما قال في المجتبى اشترى دارا وجصصها
 او طين سطوحها ثم استحققت لا يرجع علي البايع بقيمة الجص والطين
 وانما يرجع بقيمة ما يمكنه ان يهدمه ويسلمه له انتهى وفي الاشباه والنظائر
 وفي بعض الكتب للنظر تملكه اي يرضى البايع كما صرح به في البحر في كتاب
 الاجارة باقل القيمتين للوقف منزوعا وغير منزوع بما للوقف فان لم
 يرض البايع فهو المضيع لئلا يترتب الي خلاصه واذا ارضى عليه
 اجرة مثله للوقف علي اختيار المتأخرين في ضمان منافع الوقف بغير عقد
 اجارة فيه والله اعلم **سئل** فيما اذا اشترى اخوان من جماعة جميع
 مكان معلوم بثمن معين مقبوض لدي حاكم شرع حنفي بموجب حجة
 شرعية ثم نفذ الحجة المرقومة حاكم شرعي مالكي وحكم الحاكم المالكي
 باسقاط غلة المبيع ان ظهر متخفا للغيرين ملك او وقف مالم يكن
 المشتري عالما بالا استحقاق للغيرين العقد علي فاعادة منده
 الشريف وكتب بذلك حجة والان طهر ان المبيع وقف وحكم به لجهة
 الوقف ويطالب اهل الوقف المشتريين المزبورين باجرة مثل
 المبيع في مدة تصرفها فيه فهل يسوغ للحاكم الحنفي انفاذ حكم الحاكم
 المالكي باسقاط الغلة المرقومة ام لا **اجاب** لا يسوغ للحاكم الحنفي
 انفاذ حكم المالكي في ذلك لعدم وجود المحكوم عليه بعينه وليس الوقف
 كالحزن بل المعني به عندنا انه لا يكون قضاء علي الناس كافة بخلاف
 العزيمة فانه يكون علي الناس كافة وللمحكم علي الوقف ان يطالب

مذهب
 في عدم انفاذ حنفي حكم المالكي بغير طاعة

مطلب
له ان يطالب باجرة المثل

المشترئين الممنوعين باجرة المثل في مدة وضع ايديهما عليه على ما عليه
الفتوى في صيانة الوقف وليس هذا من باب الحكم على الغائب بل لو علمنا
به صار حكما على ساير الناس كافة وقد اشترطوا لنفاذ الحكم المجتهد
فيه ان يصير الحكم حادثة فتجدي فيه خصوصية صحيحة عند القاضي في
خصم على خصم وما ذكر من حكم المالك لم تجز فيه خصوصية صحيحة عند
القاضي من خصم على خصم حتى يتغير حكمه فيه وقد صرح في الحاوي القديسي
بانه يفتي بكل ما هو نافع للوقف فيما اختلف العلماء فيه وكذلك صرح غيرنا
واحد من علمائنا باختيار النافع فالانفع للوقف في مسائل كثيرة والاقتنا
بذلك والله اعلم **مسألة** في جهات معلومة يشترك فيها اثنان غاب
احدهما اربع سنوات والحاضر باشرها وحده فنفق جميع ماله
وحضر الشريك بعده ذلك وطلب ما يخصه منها هل له ذلك حيث انه
لم يباشر ولم ينصب نائبا عنه يقوم مقامه ام لا **اجاب** ليس له
ذلك والحال في هذه وقد ذكر ابن وهبان ان الحج وصلة الرحم يسقط
المعلوم ولا يستحق بهما الغزل فما بال ذلك بغيرهما والله اعلم **مسألة**
في وقف هورته انشاء الوقف المذكور وقعه هذا على نفسه مدة حياته
ثم من بعده علي اولاده لصلبه الموجودين الآن وهم سراج الدين
عمر وعبد الرحيم وابراهيم وائمة الرحمن وائمة العزيم المشمولون الآن
بالحجرة وولايته نظره الفاضلون عن درجة البلوغ وعلي من سيحدثه
الله تعالى من اولاد يقسم ربع ذلك بينهم بالفريضة الشرعية قسمة
الميراث المذكور مثل خط الانثيين ثم من بعدهم علي اولاد المذكور ثم
علي اولاد اولادهم ثم علي اولاد اولاد اولادهم وذرئتهم ونسلهم
وعقبهم كذلك الى ان يرث الله الارض ومن عليها وهو خير
الوارثين تجب الطبقة العليا الطبقة السفلى دائما الا ان مات
من مستحق الوقف المذكور عن ولدا او ولد ولد عاد نصيبه لولده
او ولد لولده او اسفل من ذلك ذكر اكان او انثي ومن توفي من مستحق

الوقف

الوقف المذكور عن غير ولد ولا ولد ولد ولا اسفل من ذلك ذكر او
انثي عاد نصيبه الي من هو في درجته وذوي طبقة فان لم يوجد احد
من مستحق الوقف المذكور نسا ولم في درجته عاد نصيبه الي اقرب
الموجودين الي الوقف المذكور وشرط الواقف في استحقاق الانثي
ان تكون ايتما فان كانت ذات زوج فلا حق لها في الوقف بل يكون
لها السكنى لا الاسكان فان نأتمت عاد استحقاقها فاذا انقضت الذكور
من اولاده يرجع ذلك كله وقفا على بنائه الموجودات حين ذاك ان
كن من زوجات او غير من زوجات ثم من بعدهم علي اولاد البطون ثم
علي اولادهم واولاد اولادهم بطن بعد بطن ابداما داموا ودايتما ما
تعاقبوا الي ان يرث الله الارض ومن عليها وهو خير الوارثين انقضت
الاناث من اولاد الواقف وانحصر هذا الوقف في خليل وشروين وشرف
الدين وهم ابناؤا ابنا الواقف مات خليل عن محمد جليلي ثم مات شرف الدين
عن القاضي محمد وفاطمة وصفيية ثم مات شروين عن ابنه نور الهدى
ثم مات القاضي محمد بن شرف الدين اخو فاطمة وصفيية عن غير ولد
ثم مات محمد جليلي بن خليل عن ثلاث بنات هن عائشة وممنة
ورابعة ثم مات نور الهدى بنت شروين عن بنت ثم مات عائشة بنت
محمد جليلي بن خليل عن غير ولد ثم مات فاطمة بنت شرف الدين عن
ابنبن هما احمد ومحمد وشيخ بدير وصفا فكيف يقسم الوقف بين الموجودين
اجاب لصفيية بنت شرف الدين اربعة قيراط واربعة اخماس قيراط
وبنت نور الهدى بنت شروين خمسة قيراط واربعة اخماس قيراط
وثلاث خمس قيراط ولاربعة بنت محمد اربعة قيراط وخمس قيراط
وثلاث خمس قيراط ولا خنثى مومنة مثلها ولا محمد بن فاطمة قيراط
وثلاثة اخماس قيراط ولا خنثى محمد مثلها ولا خنثى صفا اربعة اخماس
قيراط ولا خنثى بدير مثلها وذلك لتقص القسمة بموت شروين
لانقراض درجته وقسمته على سبعة اسهم لان فيها ذكرين وثلاث

انا ث يموت القاضي محمد استحق سهمته جميع اهل طبقة الموجودين
 فقسم المذكور مثل حظ الانبياء حسب الفريضة الشرعية في ذلك وقت
 محمد جلي استحق سهمته بناءه الثلاث وموت نور الهدى استحق
 بنشها سهمها وموت عائشة بنت محمد جلي استحق سهمها اخاها
 راجعة ومومتة وموت نور الهدى لانهم اهل درجتها وموت قاطمة
 استحق سهمها اولادها محمد و احمد وصفا وبدر بقوله اولاد اولادهم
 بالمير وبه يتقرر الدخول ولم تنقض القسمة لعدم انقراض البطن
 الذي ولي البطن المنقرض بموت شروين لبقاء صغيفة فلوانقرض
 بموتها تنقضا القسمة وقسمنا الوقف على عدد البطن الذي يليه
 واعطينا سهم من يموت لبنينه الي ان ينقرض وهكذا علي ما راجحه
 اهل التحقيق واذا انما ملت وجدت القسمة المذكورة مطابقة لما ذكرناه
 من الحساب والله اعلم **مسألة** في ارض الوقف القراح اذا استحكمت
 باجرة هي اجرة المثل لا تخادها دار ابعدان ثبت انها اجرة المثل بقيمة
 العدل لدي حكام الشرع واتخذت دارا وانفصلت من مال الي مال
 والآن ناظر الوقف يتارع في كون الاجرة اجرة المثل ويدي انها بغبن
 فاحش ويريد نقض البناء هل يقبل مجرد قوله ام لا وما حكم الارض
 المحنكة **اجاب** لا يقبل مجرد قول الناظر ان هذه الاجرة دون اجرة
 المثل والقول قول صاحب العماره لانه ينكر الزيادة كما هو ظاهر
 وليس للناظر نقض البناء بمجرد دعواه انها دون اجرة المثل ومسألة
 الاحتكار صرح بها صاحب البحر ومنع الفقار وهي في اوقاف الخصاص
 وكثير من الكتب المعنوية قالوا ان كانت العماره اذا رفعت منها لا
 تنساجر باكثر مما تقدر تنكر في يد صاحب العماره الذي بناوه مقرر
 وان كانت تنساجر بالاكثرورضي به فهو ولي بدفع الضرر وان لم
 يرض به رفع ان لم يلحق برفع ضرر وان لحق الارض ضرر شديدا
 وقيل للناظر ان يأخذه للوقف باقل القيمتين مفلوعا وغير مفلوع

على
 احتكارها لا تخادها دارا
 بعد اثبات اجرتها
 والآن ناظر يتارع
 في كونها باجر المثل

والحاصل

والحاصل انه لا ضرر ولا ضرار وهو باطلا قد يشمل مسألة الاحتكار
 فالواجب في مثل ذلك من القضاة النظر للجهتين جميعا بين الجانبين
 بما لا ضرر فيه ولا شين والله اعلم **مسألة** فيما اذا احكر الناظر الذي
 هو من جملة المستحقين بمعرفة القاضي واذا نه لولاه مكانا خرابا بالبحر
 باجرة هي اجرة المثل حينذاك وامضاه فاض آخر وعمره وتكلفت عليه
 جملة اموال ومات الناظر والمحتكر فهل لبقية المستحقين في الوقف
 نقض بناءه ام ليس لهم ذلك ولو ثبت المحتكر استبقاؤه باجرة
 المثل حيث لا ضرر على الوقف ام لا **اجاب** قد اختلف كثير بالاستنباء
 اذ فيه من عاة الجانبين جانب الوقف يدفع اجرة المثل خصوصا اذا كانت
 الارض بحيث لو فرغت من البناء لاجر باكثر من ذلك وجانب مال البناء
 بعد اضراره بنقص بناءه وقد قال في الغنية استاجر ارضا وقفا
 وغرس فيها وبني شرمضت مدة الاجارة فلما استاجر ان يستبقها باجر
 المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو ابي الموقوف عليهم الا الفلح ليس لهم
 ذلك قال في البحر وبهذا يعلم مسألة الارض المحنكة وهي منقولة
 ايضا في اوقاف الخصاص انتهى والله اعلم **مسألة** في ناظر وقف احكر
 ابنه الكبير ارض بستان للوقف وبها شجرة جوز من غراس قد يمر
 للوقف ولها شرب معلوم تسع سنين بانقض من اجرة المثل نقضا فاختار
 اذ اجرة مثلها اضعاف ما عقد عليه الاحتكار لذي فاض حنفي ثم عزل
 الناظر بعد ان غرس المحتكر غراسا ورفع الغراس الامري فاض
 شافعي المذهب فامضاه في وجه ابيه الممول بعد عزله فترافع الناظر
 الجديد مع الغراس لذي فاض حنفي فامضاه ايضا لعدم اقامه البينة
 علي الغبن الفاحش الذي ادعاه المثولي الجديد هل اذا اقام بينة
 شرعية لذي فاض شرعي ان الاحتكار وقع بالغبن الفاحش
 الموجب لفساد الاجارة شرعا فقبل بينته وعمل بموجبه ويلزم المحتكر
 اجرة المثل في السنين الماضية ولا يمنع من ذلك التفتيد الصادر من

وطلب
 البتة الاستبقاء
 باجر المثل

على
 اذ احكر ابنه

الشافعي والحنبلي لكون تنفيذ الاول في غير وجه الخصم الشرعي والثاني
كان للعجز عن اقامة البينة على الغبن الفاحش ام لا **اجاب** اعلم
ان اجارة الوقف بغدر ما لا يتغابن الناس فيه لا تجوز وحكم ذلك حكم
الاجارة الفاسدة وتجب اجرة المثل بالاعتما بلغت نظرا للوقف بالنسبة
وعليه الفتوى وقد قال علماؤنا رحمهم الله تعالى يعني بالظمان في
عصب غفار الوقف وعصب منافعه وكذا بكل ما هو نافع للوقف
فيما اختلف العلماء فيه وصرحوا بان شرط نفاذ الحكم تقدم الدعوى
الصحيحة من الخصم الشرعي على الخصم الشرعي فان فقد هذا الشرط لم
يكن حكما قال في البحر بعد كلام طويل وبه علم ان الانصاف والتنفيد
الواقعة في زماننا المجردة عن الدعوى يعني الصحيحة ليست حكما
وصرحوا ايضا بانه كما يصح الدفع يصح دفع الدفع وكذا يصح دفع دفع
الدفع وما زاد عليه يصح وهو المختار وكما يصح قبل اقامة البينة
يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم وصرح في جامع
الفصولين بان المختار ان الدفع اذا برهن عليه بعد الحكم يقبل ويطل
الحكم وكثيرا ما شحونة بذلك فاذا علمت ذلك وتقرر لديك
لم يقع عندك شك ولا ارتياب في قبول بينة المتولي الجديد بالغبن
الفاحش ووجوب العمل بها وبطلان ما تقدم لظهور فساد سبب
وقوعه بالغبن الفاحش الذي ناباه اقوال العلماء وشرط الواقفين
ولما فيه من الضرر الكلي بالوقف وهجوم اهل الجراءة عليه بالظلم
والعدوان وذلك ما يغضب الرحمن ويرضى الشيطان وما شاء الله
كان وبه التوفيق وعليه الشكلا والله اعلم **سئل** فيما اذا مات
المكر فتناول من له النكاح على الممان المختكر من وارثه ما عليه من الحكم
هل يمضي على الهبة ولا يفسخ العقد ام لا **اجاب** اذا غرس
او بني في الارض المختكرة وكان المختكر يدفع اجرة المثل لها قبل
البناء والغرس ونصت مدة الاجارة فله ان يستبقها باجر المثل

اذا لم يكن في ذلك ضرر ولو ابي الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك
وقد صرح بذلك كثير من علماءنا واذا مات المختكر والمختكر فلو رثته
الاستيفاء لظهور الوجه وهو عدم الفائدة في ذلك اذ لو قلع لا توجب
بكثر منه ولو حصل ضرر مما من انواع الضرر بان كان المتناجروا
وارثه مقلدا او سبي المعاملة او متغلبا يخشي منه او غير ذلك
من انواع الضرر يجب ان لا يجبر الموقوف عليه وفي قاضي خان صراحة
بذلك في مواضع شتى وكذلك في غيره من الكتب المعتمدة والله
اعلم **سئل** في واقف وقف على جهة بر وعين له عشرة انفار كل نفر
باسم وتوفي الى رحمة الله تعالى هل يجوز لاحد ان يبدلهم بغيرهم او
يشرك غيرهم معهم او يزد عليهم مخالفا لما شرطه الواقف ام لا **اجاب**
لا يجوز لاحد ان يفعل شيئا مخالفا لما شرطه الواقف اذ شرط الواقف كص
الشاي والزيادة والتبديل والاشراك كل منها مخالف لما شرطه الواقف
فلا يسوغ فعله هذا وقد قال بعض ذوي التحقيق يصح ان يكون
التشبيه في وجوب العمل ايضا من جهة ان النصرف في الوقف على
اتباع شرطه لانه انما اوصي بملكه وقد قال علماؤنا فاطبة ان قضاء
الفاضي ينقض اذا كان حكما لا دليل عليه فالواو مخالفا لشرط الواقف
فهو مخالف للنص وهو حكم لا دليل عليه سواء كان نصا او ظاهرا وهذه
من المسائل الظاهرة الشهيرة فلا حاجة الي ذكر الكتب المصروفة بها
فانها كثيرة والله اعلم **سئل** في رجل اراد ان يجعل بيت شعرا مسجدا
ويقبر فيه مودنا واما ما فعل اذا جعله مسجدا بنية ونصب فيه
محرابا وكل مدة فليله ينقله من بقعة الى بقعة في ارض موان تجري عليه
احكام المسجد وهل يدخل في قوله صلى الله عليه وسلم من بني مسجدا
ام لا **اجاب** لا يصير مسجدا فلا تجري عليه احكام المساجد
لانه ينقل ويحول من مكان الى مكان والمسجد ما لا ينقل من مكان الى مكان
وصرح علماؤنا فاطبة بان وقف المنقول الذي لم يجز فيه تعامل لا يصح

وهذا يكفي في النقل بل قد صرحوا بان المسجد المأخذ لصلاة الجازة
والعبد فيه خلا ف هل يكون له حكم المسجد ام لا مع كونه غير منقول
ولان شرطه التابيد وهذا مفقود من بيت الشعر واما حصول
ثواب من اخذ ذلك للصلاة فلا شبهة فيه لانه من اعمال البر
ولا يضر في ذلك عدم اخذه لاحكام المساجد فلا ينبغي ان يمنع من
همنه لاجل ذلك والله اعلم **سئل** في ذي يد علي محدود يد عيه ملكا
ارثا عن والده وان والده ورثه عن فلانة بنت عمه عصمتة وبني عمه
ناظر وقف خارج انه وقف فلان بن فلان علي ابنته فلا تنهوا ولا دها
وذكر بنتها ثم وثروا ثبت بالوجه الشرعي وحكم به حاكم شرعي فادعي
ذواليد انه من جملة ذريتها وله استحقاق في الوقف وانه فلان
ابن فلان الي ان وصل الي فلانة الموقوف عليها هل يعمل بمجرد دعواه
ام لا مالز تقرب بينة عادلة من كاة علي ما ادعاه **اجاب** لا يعمل
بمجرد دعواه مالز تقرب بينة تشهد بنسب معلوم يستحق به في الوقف
ومن المعلوم المقرر ان شكاة غير العدل باجماع العلم لا تقبل والله اعلم
سئل في رجل وقف علي اولاده واولاد اولاده ومات عن بنتين ثم
ماتت واحدة عن بنت وماتت الثانية عن بنت ثم هذه البنت
عن بنت ثم هذه عن ابن عم هل له مدخل في الوقف **اجاب** لا مدخل
له مالز ثبت انه من نوافل الواقف وقد صرحوا بان اذ اوقف علي اولاده
واولاد اولاده يصرف الي اولاده واولاد اولاده ابداما ثابسا
ولا يصرف الي الفقرا ادا م واحد منهم باقيا وان سفل لان اسم
الاولاد يتناول الكل بخلاف اسم الولد فانه يشترط ذكر ثلثة بطون
حتى يصرف الي النوافل ما ثابسا سلوا والله اعلم **سئل** في ارض وقف
كان لشخص فيها كراشا شجارتين وعنب بعدها ناظر الوقف
كل سنة فياخذ علي كل شجرة قدر معلوما وقد فنيتم تلك الاشجار
ولم يبق بها الا بعض اشجار ريتون والناظر يطلب ان ياخذ المقدار

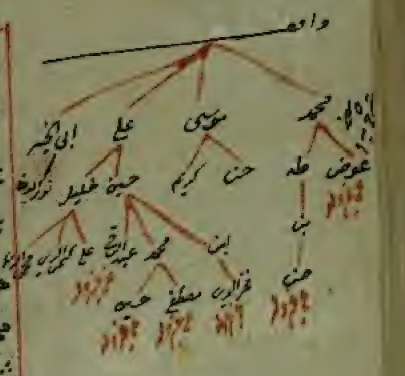
الذي

الذي كان ياخذه علي عدد الاشجار التي فنيتم وباني صاحب المردار
عن ذلك وهو يتصرف في الارض بما له حق الانتفاع بسبب المردار
المذكور بالزرع الشتوي والصيفي وعرف اهل تلك الجهة فاطلته
ان يزرع عوالا اراضي الحصة معلومة من الخارج فهل عليه اذ ازرع تلك
الحصة المعروفة في مثله او اجر المثل للارض ام العدد الذي كان
يدفعه حال وجود الدوالي **اجاب** اما الاخذ علي حسب عدد ما
كان من شجر الدوالي التي قد فنيتم فلا فاعل به شرعا واما اخذ الحصة
فان كان المنولي دفعها لذاتك تعينت وليس له الا هي علي وجه المزارعة
واذا لم يكن دفعها لذلك فالقنوي بما هو انفع لجهة الوقف ان راي
اخذ الحصة انفع اخذها وان راي اخذ اجرة مثلها دراهم انفع
اخذها وقد صرحوا بجواز دفع ارض الوقف مزارعة وفي فاضي خان
ارض موقوفة في قرية يزرعها اهل القرية بالنصف او بالثلث وفيها
حاكم من جهة فاضي البلدة فاساجر رجل من هذا الحاكم هذه الارض
سنة بدراهم معلومة فلما ادرك الزرع جاء المنولي وطلب حصة
الوقف من الخارج قال بعضهم للمنولي ان ياخذ حصة الوقف من
الخارج علي عرف اهل القرية لان فاضي البلدة ان كان جعل المنولي متوليا
قبل تقليد الحاكم او كان متوليا من جهة الواقف لا تدخل تولية الحاكم
في تقليده وان كان فاضي البلدة جعل المنولي متوليا بعد ما قلده
الحاكم الحكومة فقد اخرج الحاكم عن الولاية علي تلك الارض فلا تضع
اجارته وتجعل وجودها كعدمها فمضى زرعها المستاجر بصيركا
المنولي دفعها مزارعة علي ما هو المتعارف في تلك القرية فكان المنولي
ان ياخذ ذلك من الخارج والله اعلم **سئل** فيما اذا استاجر من يزرع
من متولي للوقف ارضا وماء للوقف باجرة المثل واذن المنولي المستاجر
بالغراس في الارض والماء ياتي الغراس علي شرط ان يكون نصف
الغراس تبعا لارضه وماءه والنصف الثاني للغراس فما ونشأ

الغراس وصار له غلال فاستخر به المناجر وابتاع من الثولي
اجارة جديدة واذن له بالغراس منها اراد واختار ووقف المناجر حصة
النصف من الغراس لا ولاءه ولجهة البر ومضي على ذلك مدة
تزيد على سبعين سنة وفي هذه المدة كلما تجدد للوقف المذكور
متولي بينا جرمه وسناد من الغراس باجرة المثل بانشاء غراس
جديد بعد جديد ومستجد بعد مستجد فحما وعمرو وزاد زودا
فاحتاجي نصف غراس الوقف وفي الارض والماء فاجره المتولي
فهو يسوع للثولي ان يوجر نصف الغراس وارض الوقف والماء لغير
ذي اليد ويلزمه الزود الفاحشي عن اجرة المثل ام لا **اجاب**
كل من الاجارة الاولى وهي الاجارة من زيد على الوجه المشروح والاجارة
الثانية وهي الاجارة من عمرو فاسد اما لا ولي فليعدم ضرب مدة
معلومة لها وهو شرط في الثانية رجل دفع الي رجل ارضا مدة
معلومة علي ان يخرس المدفوع اليه في الغراس علي ان ما يحصل من
الاجراس والثمار يكون بينها جاز انتهي ومثله في كثير من الكتب
فتنصر بعضهم بضرب المدة صريح في فسادها بعدمه ووجه فسادها
بذلك انه ليس لادراك الثمار والحال هذه مدة معلومة كما لو دفع غراسا
لم تبلغ الثمرة علي ان يصلحها فما خرج كان بينها نفدا لم يذكر
اعولا معلومة ولم تذكر المدة في واقعة الحال كما هو ظاهر تلخيص
السؤال واما الثانية فانها اجارة نصف الغراس لا كل ثمرته وقد صرحوا
بان اجارة الشجر والحرم باجر علي ان يكون الثمر له لا تصح لانها
وقعت علي استهلاك العين قصد الاستيجار بقرة لشرب لبنها
فاذا عرف ذلك عرف منه انه لا يجوز كل منهما ويرجع من يشك
في ذلك الي كتب المذهب كالحانية والثانارخانية وشرح الدرر ومنع
الغفار وغيرهما من الكتب ويتأمل يظهر له ذلك والله اعلم **مسئل** في رجل
اجتمع في يده كتاب وقف ورجعة كاتب ولاية ورجعة فاض بها

منارعة في استحقاق بنت بنت ابن الواف مع ابن ابن الواف
صورة الكتاب وقف علي ولده ومن بعده علي اولاده وعلي اولاده
وانسالة الذكور دون الاناث وصورة الرجعة وقف علي نفسه ثم اولاده
واولا اولاده ودكوره بالواو وصورة ما كتب في الحجة بعد بيان الدعوي
من وكيلها ان الاناث ممنوعات بموجب شرط الوقف الدال عليه نكرة
كاتب الولاية التي صورتها وقف علي نفسه ثم اولاده واولا اولاده ذكوره
يخلف الواف فيها فهو يجب ذلك عرف الحاكم الوكيل ان الاناث ممنوعات من
الوقف بسبب ما ذكره في العمل بكتاب الوقف ام بالرجعة التي مكتوب
بها ذكوره بالواو ام بصريح القاضي ومنعه لها بسبب الكتاب الدال عليه
الرجعة المذكورة التي خذف منها الكاتب الواف في الحجة وهي مشبهة بخط
كاتب الولاية ام العبرة في جميع ذلك بما تقوم عليه البينة الشرعية
لا بمجرد هذه الكواعد والخطوط المرقومة **اجاب** العبرة بما تقوم
البينة الشرعية عليه لا بما يوجد من الخطوط والكواعد فاذا قامت
البينة علي كتاب الوقف وثبت مضمونه بها وجب الحكم بمنع بنت
ابن الواف لشرطه المذكور وكذلك لو قامت البينة علي ما في النكرة
المنصوصة في الحجة الساقطة الواو لكونه قيد لا زما يتخلف الاستحقاق
بعده واما مع الواو التي الاصل فيها العطف الذي الاصل فيه المخايرة
لوثبت بالبينة وحكم بدخولها حاكم يراه نغذا وبعده نغذا اذا توفرت
شروط الحكم بصيرورته في حادثة شرعية واذا لم تقم علي واحدة
من الصور بينة يرجع الي مجرد النظر الي المدعي والمدعي عليه كما يرجع
في القضايا الحكيمة فمن كان ذا يد كان القول قوله بيمينه والله اعلم
مسئل في رجل وقف علي نفسه ثم علي اولاده محمد وموسي وعلي وابي الخليل
ثم من بعد كل منهم علي اولاده ثم من بعدهم علي اولادهم ثم علي اولادهم
ثم علي اولادهم ثم علي اولادهم ونسلهم وعقبهم وبعدهم لبر لا ينقطع
ماث الواف عن اولاده المذكورين ثم مات محمد عن ابن اسمه عوض

ما مات ابوه في حياة جده وعن ابن اسه طه ومات طه عن ابن ابن
اسمه حسن مات ابوه في حياة جده طه المذكور ثمرات حسن المذكور
عن عيسى ولد وانفرد عوض فخذ اسنونا الي محمد بن الواقف ثمرات موسى
عن ابنه حسن وكره ثمرات علي عن ابنه حسين وخليل ثمرات
خليل عن علي وشمس الدين ومحيي الدين ثمرات حسين في ابنه
محمد وعبد الباقي وعن ابن ابن اسمه فخر الدين مات ابوه في حياة جده
ثمرات محمد هذا عن ابنه مصطفى وحسين ثمرات ابو الخير عن
نور الدين فالوجود الآن من سل الواقف حسن وكره ابنه موسى
ابن الواقف ونور الدين بن ابي الخير بن الواقف وعوض بن بن
ابن الواقف وعبد الباقي بن بن الواقف ومصطفى وحسين ابنا
ابن بن بن الواقف وفخر الدين بن ابن بن الواقف فكيف يقسم
ربع الواقف **اجاب** يقسم بكل كل علي اولاده فيعطي عوض ابن ابن
ابن الواقف ربعه ويختص به من غير ان يشاركه في احد من اولاد
اخوة ابيه الثلاثة ويعطي حسن وكره ابنه موسى بن الواقف
ربع ابيه بينهما سوية ويعطي نور الدين بن ابي الخير بن الواقف
ربع ابيه فيستقل به ويعطي علي وشمس الدين ومحيي الدين وعبد
الباقي ابنا ابن الواقف ربع جدهم يقسم بينهم ارباعا علي
قدر رؤسهم ونحجبون فخر الدين ومصطفى وحسين ابنا ابن
ابن ابن الواقف لتزول رتبته عن ذكرناه من علي ومن ذكرناه معه
من اهل الدرجة التي هي اعلا من درجتهم والعلية فيما ذكرنا من
الحكم ما صرح به الاصوليون من ان كلمة كل للاحاطة على سبيل
الافراد فاعبر كل واحد من الاربعة كما انه ليس معه غيره في اولاده
من اخوته اذ كلمة كل اذا دخلت على المنكر اوجبت عموم افراده
بخلاف كلمة الجميع فانها توجب عموم الاجتماع دون الانفراد وهي
مسئلة كل من دخل هذا الحصص المعروفة المشهورة بينهم فوجب



بسبب

بسبب ذلك صرف مال كل واحد من الاربعة بنين لا ولا ده يستقل به الواحد
والاثنان فان يد ثمر يقع الترتيب بين اولاد كل واحد منهم واولاد اولاده
لقوله ثمر من بعدهم علي اولادهم ثمر وشرف فيجب فيه الاصل فرع وفرع
غيره لعدم اشتراط صرف نصيب من مات لولده والا مرفي ذلك ظاهر
بين لا غبار عليهم والله اعلم **سئل** في امراة اسقطت حقه من
وقف شرط للذرية وهي منها هل يستقام **لا اجاب** لا يصح
استقامها قال في الخاتمة في كتاب الشهادة اما الوقف على المدرسة
من كان فقير من اصحاب المدرسة يكون مستحقا للوقف استحقاقا
لا يبطل بابطاله فانه لو قال اطلقت حقي كان له ان يطلب وياخذ بعد
ذلك انشئ هذا في وقف المدرسة فكيف في الوقف على الذرية
المستحقين بشرط الواقف من غير توقف على تقرير الحاكم وقد صرحوا
بان شرط الواقف كنص الشارع فاشبه الارث في عدم قبوله الاستقاط
وقد وقع لبعضهم في هذه المسئلة كلام يجب ان يحذر والله اعلم
سئل في وقف وقفه واقعه علي نفسه مدة حياته ثمر علي اولاده
الذكور والاناث ثمر علي اولادهم ثمر علي اولاد اولادهم ثمر علي
اولاد اولاد اولادهم الذكور ثمر علي اناثهم ارباعا ما عا شوا علي ان
الانثي من الموقوف عليهم تستحق بشرط الرملة والحاجة واذا تزوجت
سقط حقه من الوقف يجري الحال علي ذلك ابد الابن من ابي ان
يرث الله الارض ومن عليها وهو خير الوارثين وجعل اخره علي
مصلح حرم النبي صلى الله عليه وسلم ثمر شرط شرطها ان يبدا
بما رته وما فضل يصرف علي الموقوف عليهم علي الشرط والترتيب
المعين اعلاه مات اولاده الذكور جميعا وبقي اولادهم ولم يبق
من صلبه الا بنت لم ارملة محتاجة فكيف تصرف غلته وهل اذ اطلق
الواقف الوقف ولم يعينه للسكنى والاستغلال كيف يكون الحال
اجاب اما الصرف الان لغلته فهي باسرها لا يشته المنفاد ثم

علي
اسقطت حقها مرفقة
شرط للذرية لا يصح

بسبب كونه مناجر المحاكورة المذكورة لانه لاحق له في نفس الدار
 لارقبته ولا منفعة انما حقه على تقدير صحة الاجارة في منفعة
 المحاكورة فقط فكيف تصح دعوى الفساد في استبدال الدار وهو اجنبى
 عنها وعلى تقدير ان الدار والمحاورة معا في اجارته لا يمكن فسخ البيع
 قال في الثانية ولو اجر من غيره ثم باع من غيره لا ينفذ بيعة في حق
 المناجر فان اراد المناجر ان يفسخ البيع اختلفوا فيه والصحيح انه
 لا يملك الفسخ انتهى وقال بعده قيل الكلام على الاجارة الطويلة
 الاخر اذا باع المناجر فارد المناجر ان يفسخ معه اختلف
 الروايات فيه والصحيح انه لا يملك الفسخ انتهى هذا ولو قدرنا
 ان لم يفسخ على غير الصحيح من المذهب فهو لا ياتي الا في المحاكورة
 لا غير اذا المحاكورة لا يثبت ثبوت الفساد فيها الفساد في الدار كمن جمع بين
 ملك ووقف وليست من قبيل الجمع بين الحر والعبد كما هو اظهر من
 ان يقرر ودعوى فساد الاستبدال لا يكون الا من خصم شرعي على
 خصم شرعي والمناجر لاحق له في الدار بدعي ولا نظيره ولا ملك
 منفعة فظهر كونه لا يصلح خصما يدعي بطلان الاستبدال في الدار
 ظهور الشمس في رابعة النهار واما الحكم في الاجارة الطويلة في
 الاوقاف فهي من المسائل المشهورة ومن جملة من نص عليها صاحب
 جواهر القاري قال في الباب الاول من كتاب الاجارة رجل اجر ضيعة
 ثلثة سنين سنة وكتب في الصك انه اجر ثلثة سنين عقد اكل عقد عقيب
 الاخر والضيعة وقف فانه لا تصح الاجارة هكذا ذكر وهو الصحيح
 وذكر في النوازل اختلف المشايخ وقول الهندواني واختار الغني
 ابو الليث انه لا تصح الاجارة لصيانة الاوقاف وعليه الفتوي
 انتهى يعني من دعوى المالك فيها خصوصا في هذا الزمان الفاسد
 وذكر في الباب السادس عن القاضي الامام ملك الملوك ابي العلاء
 الناصبي لما سئل عن الاجارة الطويلة في الوقف قال افي بطلان

بطلان
 2 الاجارة
 الطويلة

الاجارة

الاجارة معشر من زمره الفقهاء قطعوا لازما وبذلك افي للثد بن
 حنبل كبله اكون بما احضر طالما ثم قال المختار انه لا يصح وافي
 جماعة من الفقهاء بطلان الاجارة وانا افي كذلك واما اشتراط اتحاد
 البلدة فلا فاصل به وصحح كلام هلال والخصاف وقاضي خان وغيرهم
 بجوازها في اي بلد شاء حيث كان اكثر غلة وبعد عن احتمال الخراب
 وقلة الرغبة واما قولهم في ضعف احسن وقولهم انما يجوز اذا كان
 في محلة واحدة او تكون المحلة المملوكة خيرا من المحلة الموقوفة
 فمعنى الاحسنة والخيرته فيما هو المقصود للوقف من تحصيل
 الغلة ودوام المنفعة المترهم عللوا المسئلة باحتمال الخراب في
 ادون المحلثين لغلة الرغبات فيها فكيف يقاس البلدان اللذان
 لا يحتملان الخراب على المحلثين اللذين احدهما لغلة الرغبة تحتمل
 الخراب كما هو مشاهد في الامصار والكبار كصر وغيرها وعليه ان ثاب
 في قوله او تكون المحلة المملوكة خيرا من الموقوفة فهذا اصح في
 انه اذا كانت المملوكة خيرا من الموقوفة فالاستبدال جائز والحال
 هذه وان اختلفت المحلة وان لم يكن كذلك كان كلام هلال الذي هو
 العمدة في الوقف مردود بكلام غيره وذلك غير مقبول والله اعلم **سئل**
 في ارض موقوفة على ذرية شخص ما داموا ثم من بعدهم على جهة
 بر لا تنقطع وبها شجر زيتون قديم نصفه مستحق في الوقف ونصفه
 بيد جماعة تقادم العهد عليه فادعي بعض الجماعة المالك في الارض بعد
 حصته في الشجر وانكر الوقف في الارض وطالب المستحقين
 للوقف باحضار كتاب الوقف فاعذروا هل يتوقف ثبوت وقف
 الارض على احضارها ام لا يتوقف الاعلى البيعة الشرعية ويكفي في
 ذلك قول الشاهد اشهد انها وقف واطلق او قال بعد ان شهد به
 له اعيان الوقف لكن اشتهر عندي واخبرني من اثق به وهل
 تشرط تسمية الواقف ام لا حيث كان قديما وهل اذا ثبت وقف

الارض بوجهه الشرعي يحكم في ارضه وشجره بكل ما هو انفع للوقف من
 قلع او ابقاء ام لا وهل اذا اقر احد المتحققين للوقف بوضع يد لاجد
 على حصة مشاعة من الشجر يمنع اقراره دعوى ناظر الوقف وفق الارض
 المذكورة ام لا **اجاب** لا يتوقف ثبوت الوقف على احضار كتابه لان
 حجج الشرع الشريف ثلاث البينة او الاقرار والنكول وكتاب الوقف
 انما هو كاعادة خط وهو لا يعتمد عليه ولا يعمل به كغيره من علمائها
 والصحة في ذلك للبيعة الشرعية وفي الوقف يسوغ للشاهد ان يشهد
 بالسمع ويطلق ولا يصح في شهادته قوله بعد شهادته لمرأى الوقف
 ولكن اشتهر عندي واخبرني به من اتق به وفي اشتراط تسمية
 الواقف خلا في بينا ايمننا مشهور وقد ذكر في جامع الفصولين
 رامنز اللعدة ينبغي ان تقبل لو كان قد بما وقف مشهور قديم لا يعرف
 واقفه استولي عليه ظالم فادعي المتولي انه وقف على كذا مشهور
 وشهد بذلك فالمختار انه يجوز انتهي وقد صرح علما وبانها ينبغي
 بالضمان في غصب عمار الوقف وغصب منافعه وكذا بكل ما هو انفع للوقف
 فيما اختلف العلماء فيه هكذا صرح به في الحاوي القدسي واقرار احد المتحققين
 بوضع يد لرجل على حصة من شجره لا يمنع المقر نفسه اذا كان هو
 الناظر المتكلم على الوقف من دعوى الوقف اذا اليد متنوعة الى يد
 حق ويد عدوان ويد الحق متنوعة الى يد اجارة واعارة ووديعة
 وملك فلا تمنع المقر نفسه فكيف تمنع غيره هذا المنع بدعي البطلان
 وليس فيه ما يشبه الناقض ولا الدفع وباب الدعوى في الوقف
 مفتوح غير مقفول واليه قد دعا ونذب العلما واكابر الفحول
 وكل ما ذكر فيه ما هو عنه مسلول قد نظافت ونظا هرت عليه
 النقول فلا حاجة فيه الى الاسهاب وكثرة الاطباب والله اعلم
سئل في واقف وقف وقفا على زوجته زاهدة بنت مراد وعلي
 ثابعه علي بن احمد سوية بينهما ثمن من بعدهما علي اولاهما واولاد

اولاهما

اولاهما ونسلهما وعقبهما ودرينهما ابداما عاشوا ودايماما بقوا
 ثمن بعد انقراض نسلهما ودرينهما يكون ذلك على مصالح الصخرة المشرفة
 والمسجد الاقصى الشريف مانت الزوجين المذكورين عن اولاهما بصرف
 نصيبهما لمصالح الصخرة الشريفة ام لا **اجاب** لا يصرف نصيبهما
 الى الصخرة الشريفة لان الصرف لها مشروط بانقراض نسلهما ولم يوجد
 هذا الشرط فلذلك امتنع والحال هذه وللغاضي صرفه للتابع ودرين
 لا سيما اذا كانوا فقرا لانه اقرب الى غرضه والله اعلم **سئل** من
 دمشق فيما اذا انشا واقف وقعه على نفسه مدة حياته ثمن من بعده
 يعود ذلك وقفا على اولاه لصلبه الموجودين يومئذ وهم محمد بن
 العابد بن وصلاح الدين يوسف وامرهما في بينهم على الفريضة الشرعية
 للذكر مثل حظ الانثيين وعلي من سيحدث للواقف المثار اليه من الاولاد
 الذكور والاناث بينهم على الفريضة الشرعية يستقل به الواحد منهم
 عند افراده ويشترك فيه الاثنان فما فوقها بحري ذلك عليهم مدة
 حياتهم من غير شريك لهم في ذلك ثمن من بعد اولاد الواقف المثار
 اليه يعود ذلك على اولاد الذكور منهم خاصة دون الاناث ثمن
 علي اولاهم كذلك ثمن علي اولاد اولادهم مثل ذلك ثمن علي اولاد اولاد
 اولادهم نظير ذلك ثمن علي اسالهم واعفاهم وان سفلوا بينهم
 على الشرط والترتيب المذكور علي انه من توفي منهم ومن اولادهم
 واولاد اولادهم واسالهم واعفاهم عن ولد او ولد ولد او نسل او
 عقب عاد نصيبه من ذلك لولده او ولد لولده او نسله او عقبه
 ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه
 من ذلك لمن هو معه في درجته ودوي طبقته من اهل الوقف ومن مات
 منهم قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف المذكور وترك ولدا او
 ولدا او سفل من ذلك استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه
 المتوفي ان لو كان حيا وقام في الاستحقاق مناصبه ثمن من بعد انقراض

اولا الذكور واولا اولادهم وانما لهم واعفا بهم يعود ذلك وخفا
علي من يوجد من اولاد البنات من ذرية الواقف والموقوف عليهم بينهم
على القرينة الشرعية على الترتيب المعين اعلاه وعند انقراض اولاد
البنات واولاد اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم يعود ذلك
وخفا على من يوجد من اولاد المرحوم القاضي ولي الدين محمد بن المرحوم
الحاج جاز بن الدين عبد الغادر بن قزوين سبط والد الواقف المشار
اليه ومن اولاد اولاده وذريته ونسله وعقبه بينهم على القرينة
الشرعية على الترتيب المعين اعلاه وبعد الانقراض على جهة بر من صلة
فانقضى اولاد الذكور وآل الوقف الى اولاد البنات ثم المحصر في
بنات منهم ثم مائت البنات المذكورة وآل الوقف الى ذرية ولي
الدين سبط والد الواقف المذكور والموجود الا ان جماعة من ذرية
ولي الدين المذكور بعضهم اعلا طبقة من بعض فهل يستحق غلة
الوقف اهل الطبقة العليا دون اهل الطبقة السفلى عملا بقول الواقف
على الترتيب المعين اعلاه ولا يستحق احد من اولاد اهل الطبقة
العليا شيئا مع وجود اهل الطبقة العليا حيث لم يقل الواقف على
الشرط والترتيب المعين اعلاه بل قال على الترتيب المعين اعلاه فقط
اجاب جميع ما يدعي في اولاد الواقف من حجب الاصل فرعه دون فرع
غيره يدعي في اولاد المرحوم القاضي ولي الدين لان ذلك داخل في مفهوم
الترتيب قطعا وان لم يذكر معه الشرط وهذا يدعي التعطل المراد
قد قال فيهم منها على الاستواء في الكل حكم القرينة وتريسه
شرطا فان قلت شرطا اي الواقف الترتيب جئت بصحة فلا
يستحق احد من اولاد الطبقة العليا شيئا مع اصولهم لان استحقاقهم
ذلك مرتب على موتهم ومن مات منهم كان نصيبه لولده او لولد اولاده
ولا يحجب من فوقه ومن مات لا عن ولد فنصيبه لمن في درجته
ثم نقض القسمة بعد انقراض الدرجة العليا والقسمة على التي تحتها

هو

هو القول الاصح عندنا لانه الاقرب الى العدل والا بعد عن التفاوت
القاضي في الفضل فافهم والله اعلم **وسئل** ايضا فيما اذا كانت
مدرسة لها مدرسين ومعيد وغير ذلك ولها اوقاف من مسغفات وغيرها
ومن جملة ذلك دارمات الساكن فيها قد هرب زيد فطلبه من حاكم البلدة
فاستكنه اياها مع ان للمدرسة متوليا خاصا فهل يكون ذلك العطا والاذن
لزيم غير واقع موقعه وتلزمه الاجرة في جميع ما مضى واذا بني بناء
يكون غير محترم ام لا **اجاب** لا يكون واقعا موقعه مع المتولي الخاص
فقد ذكر العلماء من القواعد التي يتفرع عليها كثير من الفروع والقواعد
الولاية الخاصة اقوي من الولاية العامة وقد فرع عليها في الاشياء
والنظام مرفوعا من جملتها ما هو صريح في المسئلة فابلا وعلي هذا
لا يملك القاضي التصرف في الوقف مع وجود ناظره ولو منصوبا
من قبله وفي البحر في اثناء شرحه للكتفي قوله وان جعل الواقف غلة
الواقف لنفسه ولاية القاضي من اخرة عن المشروطا وعن وصيته
وفي القناوي الصغري اذا مات المتولي والواقف حي فالراي
في نصب غيره اخر الى الواقف لا الى القاضي فان كان الواقف ميتا
فوصيه اولى من القاضي وفيه شرط في المجتبي لصحة نصب
القاضي ان لا يكون المتولي اوصي به الى رجل عن موته فان كان اوصي
لا ينصب القاضي وفيه نفلا عن الثاني راجية الوقف اذا كان على ارباب
معلومين يحصي عدد هم اذ انصبوا متوليا بدون استطلاع رأي
القاضي يصح اذا كانوا من اهل الصلاح ثم نقل عنهم فابلا عن اهل المسجد
اذ اتفقوا على نصب رجل متوليا لمصالح المسجد فتولي ذلك بانفاقهم
اتفق المشايخ المتأخرون واسنادنا الافضل ان ينصبوا متوليا ولا يعاين
القاضي في زماننا لا عرف من طمع القضاة في اموال الاوقاف انتهى
واقول العمري لقد نظر المتأخرون النظر الصحيح ونحن متأخرون المتأخرون
قد نظرنا من طمعهم ما هو خارج عن الحد وموجب للبعد عن الله

طلب
الولاية الخاصة اقوي
من الولاية العامة

صحة نصب القاضي
المتولي

تعالى والطرود والصدور من المخرج وفي غالب الكتب مسطور ان منافع
الوقف تضمن بالاستهلاك فعلي ساكن الدار المذكورة اجرة المثل السكنه
ويهدم ما بني بها ويرفع لولم يضر وان اضر فقد ضيع ماله فليترحم
الي خلاصه بالانهدام وفي بعض الكتب للناظر تملكه باقل القيمتين
منزوعا وغير منزه بمال الوقف صرح به في الاشباه والنظائر وكثير من
الكتب المعتمدة والله اعلم **سئل** في وقف مشروط فيه ان من مات عن
ولد او ولد ولد او اسفل منه فنصيبه له بعد ان رتب بين الطبقات
فهل اذا مات واحد من المستحقين للوقف ذكر كان او انثى عن ولد
قبل انتفاض القسمة باقراض درجته بصرف نصيبه لولده ام لا
اجاب نعم بصرف نصيب من مات لولده ويكون قوله علي ان من مات
عن ولد الخ مخصوصا لقوله الطبقة العليا تجب البغلي بحسب الاصل
فرعه لا فرع غيره ويؤطي نصيب كل من مات جميعه لفرعه ويستمر الحال
كذلك الى ان تنقضي الطبقة الاولى باسرها فننقض القسمة
وتقسم الغلة بين اهل الطبقة الثانية فمن مات من اهلها عن ولد
انتقل نصيبه اليه الى ان تنقضي وهكذا يفعل في كل بطن كما حرم
في محله والله اعلم **سئل** في رجل التزم لجهة وقف بعمارة واجراء
طعامه المشروط وابطال علوفات مرتزقته وجميع لوازمه بمبلغ
معلوم وان اخراج اليه زيادة عنه يدفعه من ماله متبرعا هل يصح ام
لا يصح وهل اذا غصب غاصب شيئا من مال الوقف الذي تحت يد وكيل
متولي يضمنه الوكيل ام يدفعه على الوقف كيف الحال **اجاب** لا يصح
الا التزام المذكور بل هو اجنبى خارج عن الشرع الواضح المشهور
فلا يلزمه الشرع بالزيادة المحتاج اليها وان شرطه على نفسه اذ
هو التزام ما لا يلزم شرعا فيرد على عكسه وما وقع عليه غصب
الغاصب من مال الوقف لا يضمنه الوكيل حيث لم يجد دفعه من سبيل
والمطالب به هو الغاصب تعنت نفسه الفاجرة فان اداه في

الدنيا

الدنيا والاطول بد في الآخرة والله اعلم **سئل** في وقف اهلي مات
احد مستحقه عن اخ وابن بنت ادعي ابن البنت ان استحقاق المنوي
انتقل اليه فهل لذلك ام لا **اجاب** ان كان للوقف كتاب في ديوان القضاة
المسمي في عرفنا بالسجل وهو في ايديهم اربع ما فيه استحسانا اذا تنازع
اهله فيه والا ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من ان قوامه
كيف كانوا يعملون وان لم يعلم الحال فيما سبق رجعا الى القياس الشرعي
وهو ان من اثبت بالبرهان حقا حكم له به فاذا علم ذلك فابن البنت ان
ظهر للغاصب في الكتاب الموصوف بما ذكرنا ان حصته جده لامة تنتقل
اليه ظهورا بينا ولم يظهر لكن عادة القوام فيما سبق كذلك او لم
نعلم عادة القوام ولكن اقام بينة على مدعاه الشرعي بوجهها الشرعي
حكم له به وان لم توجد شي من ذلك لا يحكم له به بمجرد دعواه والحاصل انه
اذا وجد شرط الواقف فلا سبيل الي مخالفته واذا فقد عمل بالاستفاضة
والاستبصار العاديه المستمرة من نفاذ الزمان الى هذا الاوان
واذا لم يوجد شي من ذلك فمن ادعي شيافعليه ان يثبت بالبرهان
والله اعلم **سئل** في وقف بايدي جماعة تلقوه عند بابهم واما وهم
عن اجدادهم وعليهم عشر لجان بيت المال هل لو قيل بيت المال اجارته
مع وجود المنكبين عليه من اهله بسبب ان عليه عشرة ام لا وهل
يكلفون الي بيته تشهد لهم بالوقف مع كونهم اصحاب يد كما شرح
اجاب ليس لو قيل بيت المال اجارته وكونه عليه عشر لا يجوز لو قيل
بيت المال اجارته لان علما ناصوا على وجوب العشر في الاراضي الموقوفة
والعشر مجراه مجري الصدقة وليس لآخذ الصدقة الاجارة وهذا
ما لا يرتاب فيه ذوا الالباب ولا يكلفون الي بيته تشهد لهم بالوقف
اذا البدا قصي ما يستدل به ولذا الوادعي ذواليد الملك كان القول
قوله بلا بيته فكذا يقبل اقراره بان ما في يده وقف على جهة كذا
وما صرحوا به انه لا يجوز للسلطان ان يكلف الناس الي اثبات ما

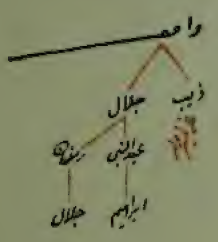
في استنباه من وقف ينفذ

لا يشترط معرفة الكاتب

بايد بهما بالبينة فان اليد مجردة كما فيه وهذا ايضا ظاهر لا مزية فيه والله اعلم **سئل** في وقف له متول وكاتب كل منهما مقرر علي موجب شرط الواقف ببراءة سلطانية فاذا صرف المتولي شيئا علي لوازم الوقف او قبض شيئا انجب عليه ان يكون بمعرفة الكاتب ام لا واذا اقلتم لا فما فائدة الكاتب واذا اقلتم نعم فما معنى قولهم القول قول المتولي فيما صرفه وقبضه **اجاب** لا انجب ان يكون ذلك بمعرفة الكاتب الا اذا شرط الواقف ان المتولي لا يفعل ذلك الا بمعرفة اذ عمل هذا غير عمل هذا فعمل المتولي الامر والنهي والتدبير والعقد وقبض المال ونحو ذلك وعمل الكاتب الضبط بالكتابة لا غير هكذا اصرحوا به وهي فائدة نصب الكاتب فاذا استعمل المتولي بالتصرف يمكن الكاتب الضبط بالكتابة باملائه او بغيره من طرف الوصول الي معرفته كما هو ظاهر هذا وبعض المتأخرين ما يشبه المخالفة لهذا اولا اعتداد به لكونه خلاف ظاهر الرواية وما خالف ظاهر الرواية ليس مذهبا لنا معاصر الحنفية والله اعلم **سئل** في وقف صورته وقف علي نفسه ثم من بعده علي ولديه محمد واخيه وعلي من سيحدث له من الذكور والاناث علي القرينة الشرعية ثم علي اولاد الذكور ثم علي اولادهم ثم علي اولاد اولادهم بطننا بعد بطن وطبقه بعد طبقه العليا تحب السخلي علي ان من مات من الوقوف عليهم عن غير اولاد اولاد ولد وان سفل كان نصيبه لمن هو في درجته من الوقوف عليهم ولم يتعرض لذكر من مات عن ولد او ولد له مات صالح قبل والده عن ولده صلاح الدين ثم مات الواقف عن محمد المذكور وعن ولده صلاح الدين هل لصلاح الدين مع عمه استحقاق ام لا **اجاب** لا استحقاق لصلاح الدين مع عمه ولو قدرنا انه قد صرح في الوقف بان من مات من الوقوف عليهم عن ولد او ولد كان نصيبه له اذ لا نصيب له وقت موته كما صرح به والد شيخنا امين الدين في فتاواه والشيخ زين بن ايضا في فتاواه في المسئلة

وبين

وبين العلماء معترك عظيم واضطراب طويل مبني علي ان المراد بالنصيب ما يعمر الحاصل بالفعل وما هو بالقوة فكيف مع عدم التعرض لذكر من مات عن ولد او ولد له ولد الحاصل ان محمدا يختص بالاستحقاق ولا شي لابن اخيه صلاح الدين مادام عمه موجودا والحال هذه والله اعلم **سئل** في رجل وقف وقفا علي اولاده الموجودين وسماههم للذكر مثل حظ الانثيين علي ان من مات من الذكور عن ولد او ولد له ولد فتنصيبه له ومن مات عن غير ولد او ولد له ولد فتنصيبه لمن في درجته من الوقوف عليهم ثم علي اولادهم ثم وشرقاذا انقرضوا فهو علي اقرب عصائه فاذا انقرضوا فعلي جهة برعيتهما مات وانحصرت الوقف في ابنيه ذيب وجلال مات جلال عن ابنيه عبد النبي ورمضان مات رمضان عن ابن اسمه جلال ثم مات ذيب لا عن ولد بل عن ابن اخيه عبد النبي وابن ابن اخيه جلال ثم مات عبد النبي عن ابن يسمي ابراهيم وكلاهما في درجة واحدة فكيف يقسم ربع الوقف بينهما **اجاب** يقسم ربع الوقف عليهما انصافا لهذا نصفه وللآخر نصفه لاستواء اسمهما في الدرجة وقد نص المصنف في اوفاخه في مثله بذلك حيث قال فاذا انقرض البطن الاعلا نقضنا القسمة وجعلناها علي عدد البطن الثاني ولم نعمل بالشرط انتقال نصيبه الي ولده هنا وقد حقق العلامة الشيخ علي المغدسي شيخ شيخنا ذلك ورد علي من قال بعدم نقضه في صورة الواو وخصه بصورة ثم بان لا يوجب اخلافا للحكم واقول والغرض يصلح مخصوصا ولا شك ان غرضه النساء وي في ربع الوقف عندنا وفي الدرجة ولا غرض له في اعطاء واحد من المنسا وبين رعا واعطاء الاخر ثلثة الارباع بل هو بعيد عن ان يخطر بباله في اقول فافهم والله اعلم **سئل** في ناظر علي وقف بشرط واقفه عني له الوقف في شرطه السكن في قاعة معينة ناوي اجرته نحو امان خمسة



وعشرين غرسا وا سكن معه ولده بعا يلقه فهل له ذلك ام لا واذا قلتم
لا فهل يلزمه اجور المثل او يلزمهم ولده او لا يلزمها **اجاب** نعم يلزمه
اجرة المثل لتلك الدار التي سكنها والحال هذه كما صرحوا به في احد
شركي الوقف والاجنبي واطلقوه في سكي الموقوف عليهم فحرم
الناظر والشريك والاجنبي بل والواقف بعد النسيم لنصرتهم
بانه بعده كالاجنبي والفروع الشاهدة في ذلك كثيرة ولا يلزم ولده
شئ لانها على المنيوع لا على التابع كما صرح به في محله والله اعلم
سئل في وقف اهلي من جلته اما كن مقتدره فاسكن الموقوف عليهم
له ناظر بشرط واقفه عمد الي بعض الاماكن التي بها اخذ الموقوف عليهم
وجصصه وفتح به كوا وجرد بيتا ليركن في زمن الواقف وجردا
وحواضات للزراعة وغيرهما ليس ضروريا فهل يرجع بما صرفه
على الوقف ام ليس له الرجوع وهل اذا كان صرف ذلك من مال الوقف
يضمنه ام لا **اجاب** ليس له الرجوع على الوقف والحال هذه واذا
كان الصرف من مال الوقف ضمنه والله اعلم **سئل** في محدود بيد
رجل تلغاه ولده عنه ومات واختلف ورثته منهم من يقول هو
ملك موروث ومنهم من يقول وقف على كذا الجهة برضا الحكم **اجاب**
من ادعي انه وقف فنصيبه وقف ومن ادعي الملك فنصيبه ملك بشرط
فيه ما شأنا لم يشهد شاهدان على الوقف فيثبت وشهادة الواثنين
في ذلك مقبولة كما نص عليه في التا تاريخية وغيرها والله اعلم
سئل في اشتراط بيان اسم الواقف في الدعوى والشهادة
اجاب الصحيح انه يشترط مطلقا فديما كان او حديثا كما صرح
به الامام ظهير الدين والله اعلم **سئل** فيما لو وقف زيد دارا وشرط
سكنها على بنات بكر وجعل اخره لجهة بركتب بذلك صك شرعي
وتزوجت كل واحدة منهن برجل وامتنع الامران يسكن معا
هل لهن السكنى على الافراد وليس لاحداهن الامتناع عن

مطلوب
يشترط بيان اسم الواقف
في الدعوى والشهادة

المهاياة

المهاياة وهل اذا سكنت احدا من مدة معلومة للاخري السكن نظير
ذلك حيث تعذر سكنها من معا **اجاب** ليس لواحدة منهن الاختصاص
بالسكن دون غيرها بل حقهن في ذلك على الشاوي فيسكن في الدار
كلهن وان انفقن على المهاياة فيها جاز ولا تسكن كل واحدة بقدر
ما يخصها فيها بلا مهاياة كما افاده في الخلاصة والبراز يتوانا راجية
وغيرها وتعذر سكنها من معا غير مسلم وقد تقرر ان من له السكنى
ليس له الاستغلال ومن له الاستغلال ليس له السكنى على الاصح
والمهاياة في الوقف لا جبر عليها لانها قسمة ولا تجوز قسمة الوقف
على وجه الجبر وان كانت قسمة حفظا وعمارة فيه علم ان ليس للاخري
السكنى نظير ما سكنت احدا من قال في فتح القدير بعد ان ذكر من
الفروع الكثير ومن هذا يعرف ان لو سكن بعضهم فلم يجد الاخر
موضعا يكفيه لا يستوجب اجرة حصته على الساكن بل ان احب ان
يسكن معه في بقعة من تلك الدار بلا زوجة او زوج ان كان
لا حد لهم ذلك والا ترك المنضيقي وخرج او جلسوا معا كل في
بقعة الى جنب الاخر وقد ذكر في الفنية وغيرها ان المهاياة انما
تكون بعد الخصومة فتعذر بعد ان حقتنا وحررنا جواز المهاياة في
الوقف باتفاق الموقوف عليهم كما هو صريح كلام الاسعاف وحمل ما
في اوقاف الخفاف على قسمة التملك فهي انما تكون فيما يستقبل
لا فيما مضى فتدبر ولا تغتر بما وقع في بعض الشروح مما يفهم خلاف
ذلك والله اعلم **سئل** فيما اذا اوقف على نفسه ثم علي من يوجد من
اولاده عند موته ثم ذكر شروطا ومات الواقف عن ثلاث بنات
لصلبه وعن بنتي ابن مات حال حياته هل لهما استحقاق في الوقف
ام لا **اجاب** لا استحقاق لهما في الوقف لاختصاصه باولاده
الموجودين عند موته واولاد اولاده هم ليسا كذلك والله اعلم
سئل في وقف علي ذرته خرب منه طائفة فاستدان ناظره

مبالغا صلوتا وعمدة للوقف لعدم ما يصر في العارة من جهة الوقف
 بغير اذن القاضي ثم باع جميع العقار ليودي الدين المذكور فهل يبعد
 غير صحيح وهو باق على الوقفية ولا يلزم الدين الوقف بل ثبت
 عليه نفسه **اجاب** الاصح في المذهب انه اذا لم يشرط الواقف
 الاستدانة للمنتولي لاجل العارة وقت الحاجة ولم ياذن القاضي
 بها ونفها لا يثبت الدين الا عليه ولا يملك قضاءه من غلة الوقف
 فضلا عن عينه والاجماع منعقد على انه لا يستقيم ايجاب دين
 يحتاج اليه الفقرا في مال ليس لهم ورقبة الوقف ليست للفقرا
 فيبيعه غير صحيح وهو باق على الوقفية ولا يلزم الواقف على الوقف
 بل على الناظر نفسه وانظر الى البحر في شرح قوله وبما ان غلته
 بما رتبته والله اعلم **سئل** في صورة كتاب وقف قرية مكتوب
 بها حدود وحول تلك القرية اراضي قري متعددة بايدي
 فلا حيث من قديم الزمان بحيث لا يحفظ احدا منها للوقف المذكور
 بل هي لبنت المال يقطعها السلطان للتمارية نظير عطاء يعم في
 بيت المال هل يعتمد على ما بها ويقضي به للوقف وترفع ايدي
 التمارية والفلا حين عندها من غير شهود تشهد على خصم
 شرعي من جهة بيت المال يصح سماع الدعوي عليه شرعا ام لا **اجاب**
 لا يعتمد على صورة الصورة المشروحة ولا يقضي بها شرعا بلا شهود
 تشهد على خصم تصح الدعوي عليه شرعا لانها مجرد خطأ وهو لا يعتمد
 عليه ولا يعمل به شرعا قال في الاشباه بعد ان ذكر عدم الاعتماد على الخطأ
 فلا يعمل مكتوب الوقف الذي عليه خطوط الغضاة الماضية لان
 القاضي لا يقضي الا بالحجة وهي البينة والاقرار والنكول كما في اقرار
 الثانية انتهى ومثله في كثير من كتب المذهب والله اعلم **سئل**
 في قرية موقوفة باراضيتها على الحرمين الشريفين هل لمزارعها
 ان يقطعوا رقبته من الامام او من ناظر الوقف بمال معلوم فيه

غاية

غايته الغنى والغنى على جهة الوقف ويصح ذلك شرعا ام لا **اجاب**
 لا يصح ذلك والحال هذه وكيف يصح مع كونه مخالفا لشرط الواقف
 ولحكم الشرع الشريف اذا المقاطعة على متحصل الوقف باطله من اذنة
 لقانونه المنيف وهذا ام لا توقف قيد ولا يترد في بطلانه فقيده
 والله اعلم **سئل** في شخص وقف تكيه وشرط لكل ذي وظيفة
 قدرا معلوما من الدراهم وغيرها هل له ان يتناول من الوقف ازيد مما
 مما عين له الواقف ام لا وهل اذا تناوله يكون ضامنا له ام لا وهل اذا
 اعتاد اخذ ذلك مدة سنين على الوجه المذكور ونحوه به هذه العادة
 صار حقا له مستحقا يطيب له ام لا وهل اذا انتهى الى السلطان فقر
 له شي زاد عما شرطه الواقف يحل له تناوله ويظل تعيين الواقف
 ام لا وهل العوائد المخالفة للشرع الشريف باطلة لا يعمل بها ام لا وهل
 يجوز احداث الوطائف في الاوقاف ام لا يجوز وهل يضمن المتناول لها
 جميع ما تناوله زائدا عن حقه الذي شرطه له الواقف ام لا **اجاب**
 لا يحل لصاحب وظيفة ان يتناول زيادة عما عينه له الواقف ويضمنه
 اذا اخذه بغير حق لمخالفة لشرطه واقفه ولا يطيب بصيرورته
 عادة له كالسارق يعتاد السرقة لا تحل له السرقة باخذها له عادة
 وقد صرحوا بان من الحكم الباطل الحكم بخلاف شرط الواقف فلا
 يجوز له تناول ما ليس له شرعا بانها خلاف الواقع المخالف
 لما هو كنص الشارع الموجب لا بطلان شرط الواقف ولما دامت
 النصوص قاطبة بانه ليس لاحد ان يقرر وظيفة في الوقف بغير شرط
 الواقف ولا يحل للمقرر الاخذ الا بالنظر على الوقف لشدة احتياجه
 اليه وليس لاحد ان يقرر خادما للمسجد بغير شرط الواقف وصرح
 في الاشباه والنظائر في القاعدة الخامسة نفلا عن الذخيرة والولوية
 وغيرهما بان القاضي اذا قرر فرائشا للمسجد بغير شرط الواقف
 لم يحل للقاضي ذلك ولم يحل للمقر اشترى تناوله شي من ذلك قال وبه

مطلب
 اذا اخذ زيادة عما
 شرط له

علم حرمة احدث الوطائف بالا وقاف بالا ولي لان المسجد مع
احتياجه للقراش لم يجز تفريسه لا مكان استيجار قراش بلا تفريسه
فتفريسه من الوطائف لا محل بالا ولي شر قال شئت لو قرش يعني
الفاضي من فاض وقف سكت الواقف عن مصرف فاضه هل
يصح فاجبت لا يصح ايضا لما في التاثير خاتمة ان فاض الوقف
لا يصرف للفقراء وانما يشترى به المنولي مستغلا وصح في التاثير
وتبعه في الدرر والقرش بانه لا يصرف فاض وقف لوقف آخر
اتحدوا فقهما واختلفا انتهى ومن المقرر المعلوم ان من تناول
شيئا ليس له تناوله فهو ضامن له ان قيميا بقيمته وان كان
مثليا بمثله والله اعلم **سئل** في رجل وقف في صحته دارا على جهة
برهي ان ينور مكانا معلوما بالا فقصي الشريف وان يتصدق برطل
خزا للفقراء في شهر رجب وشعبان ورمضان وان يطبخ في كل
ليلة من رمضان باطية طعام للفقراء وان يكون المنولي عليه شيخ
المسجد كانه من كان ومات الواقف من غير كتب صك والاث
شكر الورثة ذلك هل اذ رفع الى حاكم الشرع الشريف وقامت
بينه شرعية تشهد بذلك يكون للفاضي سماعها واذا قضى بها
ينفذ قضاؤه شرعا **لا اجاب** قد رفع لا وسادنا الحانوي
بردا لله مضجعه بما هو مثل هذا السؤال فاجاب بما صورته ذهب الامام
ابن يوسف رحمه الله تعالى الى ان الوقف يصح بمجرد قوله وقفت من
غير احتياج الى تسجيل ولا الى التسليم الى المنولي وصحة الكثيرين
فحيث حكم بصحة الوقف موافقا لقول مصحح نفذوا ببرم والله اعلم
سئل في رجل باع زوجته غراسا في ارض وقف ومضى على ذلك
مدة سنين ومات الباع فادعي ابن ابنه علي رجل اشترى من
الزوج غراسا في ارض وقف ايضا ان جده الباع له كان قد وقف داره
وجميع ماله من الغراس هذا الاول علي اولاده ثم وثروا فقام علي ذلك

من الوقف الغير مسجد

بينه

بينه هل يبطل براءة الزوجة من زوجها المذكور ام لا **اجاب**
لا يبطل لا مور منها ان المدعي عليه لا يصلح خصما عن الزوجة ومنها
جواز بيع الوقف حيث لم يكن محكوما بلزومه بعد الدعوى الصحيحة
كما افتي به حنفى الروم ابو السعود وغيره بقوله ان لم يكن مسجلا
يعني محكوما بلزومه بعد دعوى شرعية يبطل الوقف فيما باع والباقي
على حاله ومنها ان وقف الغراس بدون الارض مختلف فيه لا سيما مع
اختلاف الجهة فيقبل النقض والله اعلم **سئل** في وقف السيد الخليل
المشروط على اجراء سماطه الجليل للفقراء والارامل والايتام الفاطنين
ببلده والمجاورين لمسجده عليه الصلاة والسلام هل حل لناظره
المنكلم عليه ان يقطعها ويأكل رزقه فنصير المستحقون له في
غايتة المجاعة والضيعة مع ان فيه ما يقوم به احسن قيام وتنظيم
به احواله استمر انتظام ام يحرم عليه ذلك لارتكابه محض الحرام
بشأوله متحصلا منه من محالاتها وعدم صرفه على جهتها ويقول
هذه عوايدي لا حق فيها ويصرفها على لذات النفس وشهواتها
بينوا لنا الجواب فيما يلزم من هذا الناظر ولكم الاجر والثواب **اجاب**
من كان بهذه الصفات الذميمة والاخلاق القبيحة السخيمة
يجب عزله وتبديله من يرضي الله فعله كيف لا والسماط المنسوب
الى هذا النبي الجليل يجب على كل احد صيانته عن التعطيل اذ هو
صلى الله عليه وسلم وعلي ساير انبياء الرحمن لما اشتهر من اخلاقه
الكرامة مع الضيف اورثه الله سماطا لا ينقطع علي توالي الزمان
فكيف يعلم من يسعى في قطعه او ينفوز من يتسبب في منعه
وفي ذلك حرمان مجاوريه الفقراء والمساكين والارامل والايتام
والمقطعين وقوله هذه عوايدي بعيد عن الصواب اذ المتناول
ان كان من مال الوقف المستحق لجهة فما هذه العادة القبيحة في اكل
مال الوقف وانفاقه على شهوات النفس بلا مسوغ وان كان من مال

المزارعين والمنقبليين فهو مال الغير يحرم عليه تناوله فعلي كلا الحالين
هو من نظم في الحرام متصرف بالآثم فعلي حكام المسلمين امانة
اذا هـ وتولية من يتقي الله ويعمل لآخره ولا حول ولا قوة الا بالله
والله اعلم **سئل** في ارض وقف عرس بها رجل هو والده اشجار
من يتون وثين وغيرهما باذن شرعي ممن له ولاية الاذن شرعا
باجرة هي اجرة المثل لكل سنة وكبر الشجر وعظم وصار له ربع
ومات الرجل وغاب ولده ووراءهما ذرية ضعاف وايتام يودون
اجرة المثل المومي اليها هل لناظر الوقف ان يكلف الذرية قلع الاشجار
ام لا والحال انهم يودون اجرة المثل على الوجه المطلوب من غير نقصان
اجاب قال في البحر في شرح قوله فان مضت المدة فلعها وسلمها
فارتحة وفي الغنية استأجر ارضا وقفا وعرس فيسقط وبنى ثم مضت
مدة الاجارة فلم يستأجر ان يستقيم باجر المثل اذ الميراث في ذلك ضرر
ولو ابي الموقوف عليهم الا الفلح ليس لهم ذلك انتهى وبهذا يعلم مسئله
الارض المختصرة وهي منقولة ايضا في اوقاف الخصاص انتهى ما في
البحر وجهه ان لا فائدة في قلع الاشجار واجارتها بمثل هذه
الاجرة فيجب استبقاء الاشجار توفير الحظ الجعثن الذرية
الضعاف لعدم الخلاف والوقف المشار اليه بعدم ضرر في ذلك واقع
عليه لا سيما وقد ناء تدنغل الغنية بما في اوقاف الخصاص وعلي
الناظر فيه ان ينظر الى ذلك بعين العدل والانصاف والله اعلم
سئل فيما اذا اختلف صاحب وظيفة كالندريس والفراة ونحوهما
مع ناظر الوقف فادعي صاحب الوظيفة انه باشرها واستحق معلوما
وانكر الناظر هل القول قول صاحب الوظيفة ام قول الناظر وهل
يجوز احداث وظيفة في الوقف بغير شرط الواقف ام لا **اجاب**
القول قول صاحب الوظيفة وقد سئل شيخنا الشيخ شهاب الدين
الجلبي عن صاحب وظيفة قراة في مصحف في جامع معي مات
فاختلف ورثته مع ناظره في المباشرة فافتي بان القول قول الورثة

عليه
اذا اختلف صاحب وظيفة
مع ناظر هل القول قول
صاحب الوظيفة ام قول
الناظر

في المباشرة مع اليمين قال لا تهم قايمون مقام مورثهم والقول قوله
في المباشرة مع اليمين لا تهم قايمون مقام مورثهم والقول قوله
لقوا عند المذهب ولا شك انه امين على وظيفته وليس الجا مكية شيه
الا جارة من كل وجه بل لها شبهة بالصلة ايضا وشبهة بالصدقة فيعطي
كل شبهة ما يناسبه واما احداث الوظائف فلا يجوز قال في الاشياء
صرح في الذخيرة والولو الجية وغيرهما بان القاضي اذا قرر فراشا
للمسجد بغير شرط الواقف لم يحل للقاضي ذلك ولم يحل للغراش
تناول شي من ذلك وبد علم حرمة احداث الوظائف بالا وقاف
بالاولي لان المسجد مع احتياجه للغراش لم يجز تقريره ولا مكان
استيجار فراش بل لا تغزير فتقرب غيره من الوظائف لا يحل بالاولي
وهذا من النوع الظاهر من فروع الفقه فلا توقف فيه والله اعلم
سئل في وقف صورته وقف وقفه هذا على نفسه ايا مرياته ثم
من بعده على ولده لصلبه الموجود الا ان المدحوش من الدين ومن سجد
له من الاولاد المذكورون الا انات على حكم الفريضة الشرعية ثم من بعدهم
على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ونسلهم وعقبهم بينهم على
حكم الفريضة الشرعية الطبقة العليا منهم تحب الطبقة السفلى
ابدا ما عاشوا واداما بقوا المذكور مثل حظ الاثنين ثم من بعد انقراض
اولاد الذكور واولاد اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم يكون
وقفا على بنات الواقف على حكم الفريضة الشرعية ثم من بعدهن على
اولادهن الذكور والانات ثم على اولادهم ونسلهم وعقبهم بينهم
على حكم الفريضة الشرعية ثم من انقراض اولاد الظهور يكون وقفا
على من يوجد من ذرية الواقف من اولاد البطون ثم من بعدهم على
جهات اخذ ذكرها الواقف ثم مات الواقف وخلف ولده المذكور
واختصر الوقف فيه ثم مات شمس الدين وخلف ثلاثة ذكور واربع
بنات واختصر الوقف فيهم بموجب النص ثم ماتت احدي البنات

وخلقت ولدا والدة من غير اولاد الظهور فهل يكون مستحقا في الوقف
 ما تستحقه والدته ام يكون محجوبا باولاد الظهور **اجاب** هو محجوب
 محجوب بالطبقة التي فوقه لا بما ذكر لان الاضافة للاولاد لا الى نفسه
 في قوله ثم من بعدهم علي اولادهم الخ حتي يستحق بانقراض اهلها
 فان قلت ما تفعل بقوله ثم من بعدهم انقراض اولاد الظهور يكون وقفا
 علي من يوجد من ذرية الواقف من اولاد البطون قلت لا يغير الحكم
 المستفاد بالكلام الاول لما تقر في الاصول في باب وجوه الوقف علي
 احكام النظر ان ايجاب الحكم في المسمى لا يوجب النفي لانه ضده فكيف
 يوجبه والاثبات لا يوجب نفيا لا صيغة ولا دالة ولا اقتضاء وليس
 فيه الاثباته بعد انقراض اولاد الظهور لان يوجد من ذرية الواقف
 من اولاد البطون واما قبل الانقراض فمكوت عنه وقد علم حكمه مما
 سبق فان ادعي مفهومه فالمفاهيم لا يجوز الاحتجاج بها في كلام الناس
 في ظاهر الرواية كالدالة وهذا مقتضي اصول مذهبنا فمن صبغ
 اصبعه في صبغه لم يتوقف فيه فكيف بمن غمس يده فيه الي رصده
 والله اعلم **سئل عنه ايضا بما في صورته** فيما اذا وقف علي نفسه
 ايام حياته ثم من بعده علي ولده لصلبه شمس الدين ومن سجدت
 له من الاولاد الذكور والانا فانه بينهم علي حكم الفريضة الشرعية
 الطبقة العليا منهم تجب الطبقة السفلي ثم **سئل** انقراض الذكور
 واولاد اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم علي بنات الواقف
 المنصور علي حكم الفريضة الشرعية ثم من بعده علي اولادهم الذكور
 والانا ثم من بعدهم علي اولادهم اولادهم ثم علي نسلهم وعقبهم
 بينهم علي حكم الفريضة الشرعية الطبقة العليا منهم تجب الطبقة
 السفلي علي ان من مات منهم وترك ولدا او ولدا وولدا وسفلا وال
 الامر الي حال لو كان اصله جيا باقيا لا يستحق في الوقف فام ولده
 او ولده ولده وان سفل مقامه في الاستحقاق واستحق ما كان

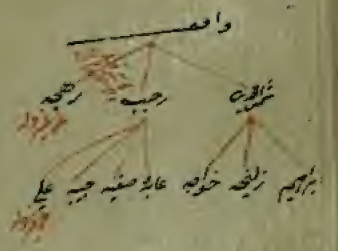
يستحقه

يستحقه اصله لو كان اصله باقيا ومن مات عن غير ولد وولد ولد
 وان سفل عاد استحقاقه لمن هو في درجته وذوي طبقته من اهل
 الوقف ثم من بعد انقراض اولاد الظهور يكون وقفا علي من يوجد
 من ذرية الواقف من اولاد البطون علي حكم الشرط والترتيب المحيين
 اعلاه فاذا انقراضوا باسرها واولادهم الموت عن اخرهم ولم يبق للواقف
 ذرية مطلقا كان ذلك وقفا علي اخ الواقف لا بيد عبد الغادر الي آخر
 ما ذكر من الجهة وقد مات الواقف ثمرات شمس الدين عن ثلاثة
 بنين وثلاث بنات ثمرات احد البنين عن ابن ثمرات احد بن
 البنات عن ابن واخري عن بنين فهل ينتقل نصيب كل منهم الي
 ولده ام كيف الحكم **اجاب** نعم ينتقل نصيب كل منهم الي ولده عملا
 بقوله علي ان من مات منهم وترك ولدا الخ ويدخل ولد بنت شمس الدين
 في ذلك عملا بقوله ثم علي اولادهم ثم علي اولاد اولادهم المذكور بعد
 قوله علي ولده شمس الدين ومن سجدت له اذا تقرر ان الاضافة
 اذا كانت للاولاد دخل ولد البنت والخلاف انما هو في صورة الاضافة
 الي الواقف نفسه واما قوله ثم من بعد انقراض اولاد الظهور يكون
 وقفا علي من يوجد من ذرية الواقف من اولاد البطون فلا يغير الحكم
 المستفاد من الكلام السابق لما تقر في الاصول من عدم حمل المطلق
 علي المقيد عندنا وان اتحدت الحادثة لا مكان العمل بمقتضي كل منهما
 اذا اطلاق من المطلق معني متعين معلوم يمكن العمل به مثل التقييد
 ولان المقيد يوجب الحكم ابتداء فهو مثبت والاثبات لا يوجب نفيا
 لا صيغة ولا دالة ولا اقتضاء فاذا علمت ذلك فقوله ثم بعد
 انقراض اولاد الظهور يكون وقفا علي من يوجد من ذرية الواقف
 من اولاد البطون مثبت للاستحقاق اولاد البطون جميع الوقف
 بعد انقراض اولاد الظهور لانا فام شاركهم لهم مع وجودهم
 وقد علمت المشاركة من قوله اولادهم ثم علي اولادهم فعلمنا بكل منهما

وهذا معلوم لمن له المام بالاصول والله اعلم **سئل** في مكان موقوف
 علي جهة بر ثبت عند حاكم شرعي ان اجرة مثله قرشان ونصف في
 كل عام شران انسانا زاد فيه زيادة ضرر وجعله في كل عام بست قرش
 شرانه ادعي مستاجر المكان عند حاكم شرعي بان هذه الزيادة زيادة
 ضرر واقام بينة بذلك وبطل الاجارة التي اشتملت علي زيادة الضرر
 وحكم بفسادها في وجه الخصم والآن الناظر يطلب ان ياخذ زيادة
 الضرر فهل والحالة ما ذكر ليس له ذلك **اجاب** لا تعتبر زيادة
 الضرر والتعنت في البرازية وغيرها واللفظ لها وان زاد من يناع
 مع المستاجر في الاجرة تعنتا لا تعتبر الزيادة ولذلك فبعدمنا بالزيادة
 عند الكل وذكر في المحيط ما يؤيد هذا الفيد اجر المتولي حرام الوقف
 باجر ثم زاد اخر فيه ليس المتولي ان ينقض الاجارة اذا كانت الاجارة
 الاولى باجر المثل او بزيادة يتخا بن الناس فيها لانه في الزيادة علي
 اجر المثل متعنت انتهى فاذا علمت ذلك وكان المستاجر قد الزم
 بالزيادة علي الوجه المذكور فالزامه غير صحيح فليس للناظر طلب
 الزيادة والحال هذه لعدم صحة الالزام هذا ان تضمنت الزيادة
 علي المستاجر جبرا واما اذا جدد عقد عن تراض او زاد هو في الاجرة
 برضاه وكان قبل مضي المدة فهو صحيح ويطلب بالزيادة والحال هذه
 وان كان العقد فاسدا المعني آخر كشرط فاسد او جحلا في المدة
 ونحو ذلك فالواجب اجرة المثل لا يجاوز بها المسمى لما تقر ان
 الاجارة الفاسدة تجب فيها اجر المثل بحقيقة الانقاع بشرط
 ان يوجد التسليم الي المستاجر من جهة الاجرة وانما ذكرت هذا
 التفصيل لان السؤال غير منتظم والواقع محتمل والله اعلم
سئل في مكان موقوف اجرة ناظره كل سنة بكذا هل تصح هذه
 الاجارة في السنة الاولى وما زاد عليها ام تصح في الاولى فقط **اجاب**
 العقد صحيح في السنة التي نليه فاسد فيما عداها واذا سكن

الثانية

الثانية لزمنه الاجرة المحينة وهكذا والله اعلم **سئل** في رجل وقف
 عفارا علي اولاده ونسله وعقبه الذكور والاناث علي حكم الفريضة الشرعية
 ثم من بعدهم علي اولادهم ثم علي اولاد اولادهم ونسلكهم وعقبهم
 من ولد الظهور وولد البطن اولاد الذكور واولاد الاناث علي حكم ابايهم
 بطنا بعد بطن ونسلا بعد نسل المذكور في شرط وقعه بهذا اللفظ فهل
 يدخل اولاد البنات في الوقف مع وجود اولاد الذكور ام لا **اجاب**
 نعم يدخل اولاد البنات لقوله من ولد الظهور والبطن مؤكدا بقوله اولاد
 الذكور واولاد الاناث علي حكم ما شرط والله اعلم **سئل** في رجل وقف قفا
 علي ابنه فلان ونسبه فلانة ثم من بعدهما علي اولادها واولاد اولادها
 ثم وشر وجعل اخره لجمعة لا ينقطع هل يدخل ولدا البنت في الوقف وولد
 ولدها وان سفل فلما يستحق الابن يستحق ابن الابن وان سفل مع الابن
 والا نثي والذكر فيه سواء **اجاب** نعم يستحق الابن وابن الابن
 معه والا نثي وابنها كذلك والذكر مثلها نصيبا سواء كما صرح به الناصبي
 في جمعه بين كتابي هلال والخصاف ولم يستحق فيه خلافا والله اعلم
سئل في الوقف علي فقراء الخليل والغرس اذا صرفها من له ولاية
 صرفها الي بعض فقراء البلد من يكون فقرا بها لا يحصون يصح ولا يشترط
 الجميع ام لا وهل اذا احصوا شرط الوقف عددا مخصوصا ولا استيعاب
 المصروف اليه الي احضار شرط الواقف يلزم منه احضاره ام لا **اجاب**
 نعم يصح ولا يلزم الصرف للجميع والحال هذه كما صرح به في الظهيرية
 والبرازية وغيرها ولا يكلف المصروف اليه من جهة من له ولاية
 الصرف الي احضار شرط الواقف وانما هو فقير صرف له بانصافه
 بالفقر الذي هو شرط الواقف من له ولاية ذلك فلا يكلف الي احضار
 شرط الواقف كما هو ظاهر لمن غمسي راسي اصبغه في الفقه والله
 اعلم **سئل** في وقف صورته وقف وقعه هذا علي نفسه ثم من بعده



زليخة وخواجه فكيف يقسم الوقف **اجاب** ان صح ان الوقف صدر
 من الواقف على الصيغة المذكورة فخلقه الآن منحصر في ابراهيم
 وله شي لا ختيه ولا بنات رجب كما هو ظاهر لمن له ادني فهم لقوله
 شر من بعدهم علي اولاد المذكورين المذكورون الانني فافهم والله اعلم
ثم سئل عنه بما صورته في رجل وقف على نفسه ثمر علي اولاده
 شمس الدين ورجب ورهجة علي الفريضة الشرعية شر علي اولاد
 المذكور المذكورين دون الانني شر علي اولاد اولادهم ابا عاشوا
 وداما ثلثا سلوا ثمر من بعد انقطاع عنهم لجهة بر لا تنقطع مانت
 رهجة لا عن ولد ثمرات رجب بن الواقف في حياة ابيه الواقف عن
 ثلاث بنات عابده وصغيره وحبيبته وعن ابن اسمه علي مات في
 حياة جده الواقف ثمرات الواقف عن ابنه شمس الدين وعن بنات
 رجب المذكورات ثمرات شمس الدين عن ابن اسمه ابراهيم
 وعن بنتين زليخة وخواجه فكيف يقسم الوقف **اجاب** ان صح ان
 شرط الواقف كما انهي فيه يقسم علي اولاد المذكورين المستويين
 في الدرجة ولا يفضل الذكر الانني فيهم اذ شرط التفاضل في اولاد
 الواقف لا غير ولم يشترطه في غيرهم فبقي مطلقا وفيه يستوي
 الذكر والانني والله اعلم **سئل** في علو وقف وسفل لوقف آخر هل
 يجبر ناظر السفلي علي عمارته من غلة الوقف ام لا وهل اذا عمره يملك
 منع ناظر الوقف العلوي من بناء علوه كما كان ام لا **اجاب** نعم يجبر
 ناظر السفلي علي عمارته من غلة الوقف احياء للوقف فقد صرح
 علما وان الناظر اذا امتنع من عمارة الوقف وله غلة اجبر عليها
 وصرحوا بان امتناعه عن عمارة الوقف والحال هذه خيانة يستحق بها الغزل
 واذا عمر لا يملك منع ناظر الوقف العلوي من اعادة علوه لانه حق
 مستحق له فقد صرحوا جميعا بانه حق لا يسقط بسقوط السفل
 بل يدوم برام اصله قال في الثانية رجل له علو وسفل فقال لرجل
 بع منك علو هذا السفل بكذا اجاز البيع ويكون سطح السفل لصاحب

السفل

السفل والمشتري حق الفرار عليه ولذا لو انهدم هذا العلو كان
 للمشتري ان يبني عليه علوا آخر مثل الاول وصرحوا ان هذا السفل لو
 اراد هدم سفله يمنع لتعلق حق ذي العلو به متى كان ولا يبطل
 بالانهدام ولذلك كان له ان يبنيه ويمنعه عن ذي السفل حتي
 يودي به قيمته وان كان البناء باذن القاضي فله المنع حتي يودي
 ما اتفق فافهم والله اعلم **سئل** في مدرسة مجاورة لمسجد يجرها
 متوليه ويصرفه ما يشاء وله من اجرتها علي مصالح المسجد ويقيده في
 السجل المحقق فاهل بذلك نصير وقفا علي المسجد المزبور ويسوغ له
 ذلك شرعا والا لا يجب ردعه عن ذلك ويضمن قيمة منافعها باجرة
 المثل لكونه فعلا فكيف يغير وجه شرعي وهل اذا نصب السلطان متوليا
 يقوم بشعائرها ويردها لما وضعت له ويسعي في اصلاح مصالحها
 ويستخلص من الموجه ما اخذه من اجرتها يصح حيث وافق اجرة المثل
 ليصرفه في مصالح المدرسة المشروطة وان مات الموجه له ان يرجع
 في تركته بذلك او في وقف المسجد المصروفة عليه كيف الحال **اجاب**
 لا نصير وقفا علي المسجد بفعله الذي لا يسوغ له شرعا ويجب منعه
 عن ذلك ويضمن منافعها اذ منافع الوقف مضمون في ما هو المقتضي
 به عندنا ويؤخذ ضمان المنافع منه او من تركته ويرد عليه ولا
 رجوع علي المسجد شي اذ لا ذمة له صحيحة حتي يلزمها الضمان
 وهذا عين الفقه لاسيما علي مذهب الامام ابي حنيفة النعمان
 والله اعلم **سئل** في قريته جميعا وقف علي مدرسة معينة وعلي بعض
 كرومها خراج لمدرسة اخرى يودي اربابها لناظرها واحدا بعد واحد
 مدة مديدة هل لناظر المدرسة الاولى منع ناظر المدرسة الثانية
 عن تناولها واخذ لجهة مدرسته محتجا بكون جميع القرية وقفا
 عليها فان يبيح لغيره تناولها ام ليس له ذلك لعدم الثاني
 الجواب مع اظهار الوجه والاستدلال بصريح النقل عن الاصحاب

اجاب ليس له ذلك بل يجب انباء ما كان في سالف الزمان علي ما كان لان الظاهر انه وضع بحق لا بعد وان ولايتنا في ذلك كون الرقبة جميعها موقوفة علي تلك المدرسة لان الخراج جهة اخرى منفكة عن جهة الوقف اذ يجوز ان تكون رقبة الارض موقوفة علي جهة والخراج لغيرها لان ارض الخراج اذا وقفت وخرجت بالاتفاق لله تعالى فالخراج واجب علي حاله كما صرح به في الخلاصة وغيرها فيصرفه الامام لما هو موقوف اليه شرعا فاذا علم ذلك علم جواز كون الخراج في الرقبة وطائفة من ارضها لجهة هذه المدرسة والرقبة وخراج بقية المدرسة الاخرى وصرحوا بان العشر والخراج لا يسقطان بوقف الارض لان الشارع عين لهما وجهها فلا يتغير بالوقف وصرحوا بان ارض الخراج مملوكة لاهلها يجوز لهم ان يوافقوا علي غير من يستحق الخراج ويصرف خراجها علي من يستحق الخراج فاقى يتوهم التناقض في الواجب استمرار الحال علي ما كان الا ان ثبت ما يمنع شرعا بالبرهان من وجوه النع والحرمان والله اعلم **سئل** في مستحق اجر الموقوف عليه وعلي غيره بالولاية النظرية وقبض جميع الاجرة ومات هو والمناجر في اثناء المدة فما الحكم في الاجرة المقبوضة **اجاب** يرجع ورثة المناجر بما قابل المدة الباقية بعد موت المناجر من الاجرة علي من صرفت عليه من المستحقين ان كانوا وعلي تركتهم ان كانوا ميتين وان كان الموجر استهلكها لنفسه فالرجوع في تركته ان كان له تركة والا تخرت المطالبة الي يوم القيمة والله اعلم **سئل** فيما اذا وقف رجل وقفه علي نفسه ايام حياته ثم من بعده علي اولاده الموجودين يوم موته وسماهم وعلي من سيحدث له من الاولاد الذكور والاناث بينهم علي الفرض الشرعية ثم من بعدهم علي اولادهم ابدان ما تسلسلوا وبعد الانقراض علي

جهة

جهة بر منصلة وشرط شرطان جعلها انه شرط لنفسه الادخال والخراج والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل كلما بدله وان تناهي ذلك منه او تسلسل وليس لاحد من بعده فعل شيء من ذلك بحيث انه اذا اعتري للواقف الرجوع وما يترتب عليه فيكون بخطا يده الواقف المشار اليه ويصدر من لفظه بلسانه في محكمة من المحاكم الشرعية ويكتب في حجة ويقيد في سجلات دمشق وتحكم به حاكم شرعي في حضور الواقف المشار اليه ومتي فعل ذلك علي لسان الواقف بشهادة بيعة فهي كاذبة وان شهدت وكتب بذلك حجة فهي داحضة ولا يعمل بها ولا يقول عليها ما لم يكن يصدر من الواقف بنفسه في مجلس الحكم او بخطا يده لذي حاكم حنفي وحكم الحاكم الحنفي بصحة الوقف ولو بعد استيفاء شرائط الشرعية شرطه علي الواقف المزبور ذهاب بصره وتعدرت الكسابة بيده فاخرج الواقف المزبور احدا وولاده وذرية الولد المفوز من الوقف المذكور بلفظه بحضور بيعة عادلة شرعية فهل تقبل البيعة العادلة الشرعية علي ذلك ويكون الاخراج صحيحا والحالة ما ذكر ام لا **اجاب** اعلم اولاه ان شرطه الادخال والخراج والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل كلما بدله وان تناهي ذلك او تسلسل وليس لاحد من بعده فعل شيء من ذلك شرط صحيح معتبر فله الادخال والخراج وما ذكره فيه وما اشترط ان يكونه بخطا يده الواقف ويصدر من لفظه بلسانه في محكمة من المحاكم ويكتب في حجة ويقيد في سجلات دمشق الخ فلا زمر شرعا لان العلم اصرحوا بان كل شرط لا فائدة فيه ولا مصلحة لا يقبل وكونه يشترط في ادخاله واخراجه كونه بخطه ولفظه بلسانه في محكمة وكتبه حجة ويقيد في سجلات دمشق الخ مخالف للموضوع الشرعي فقد شرط علي نفسه ما لا يصح شرعا

فان اللفظ بانفراده كاف في صحة ذلك شرعا والزيادة لا يحتاج اليها وقد صرح في البحر انه ليس كل شرط يجب اتباعه فقالوا هنا ان اشترط ان لا يعزله القاضي فهو باطل لمخالفة الشرع وبهذا علم ان قولهم شرط الواقف كنص الشارع ليس علي عمومته قال العلامة فاسم في فتاواه اجعت الامة ان من شروط الواقفين ما هو صحيح معتبر بعمل به ومنها ما ليس كذلك وما صرحوا به من الشروط الباطلة لو شرط وقفه علي العميان فالشرط باطل وتكون الخلقة للمساكين لان فيهم الغني والفقير وهم لا يحرصون وكذا علي المورثان والعرجان والزمني ولو وقف علي محتاجي اهل العلم ان يشتري لهم المدا والكاغذ جاز الوقف ويجوز التصديق عليهم يعني الخلقة وان سردنا الصور التي لا يراعي فيها شرط الواقف لزم مضيق الاوراق عنها فاذا علمت ذلك لم تنوقف في صحة الاخراج المزبور بلفظ الواقف علي ان قوله ما لم يكن يصدر من الواقف بنفسه او بخط يده صريح في الاكتفاء باحدهما وكيف لا تقبل البيعة العادلة والبيعة كاسمها بيعة وهي اقوي حجج الشرع الشريف وكيف يصح قوله متى فعل شهادة بيعة فهي كذا وهو تغيير للوضع الشرعي وبطلان للحكم الثابت بالكتاب والسنة واجماع الامة والله اعلم **مسألة** في مكان موقوف علي جهة بر خرب وودش ونشعت ونحدر غالب استغلا له وصار بحال لا ينفع به مدة تزيد علي ثلاثين سنة وحصل الضرر للمزارع والمارة فرفع متوليه الامر الي القاضي فارسل من جانيه جمعا من المسلمين وثقات الموحدين وحصل الوقوف علي المكان المزور فوجدوه بحال مسوع للاستبدال واخبروا بذلك الحاكم الشرعي مع اتاس من اهل المحلة فاذا للمنفولي في استبداله بعد ان ظهر وتحرر لديه واقضى الحال اشهار التدا عليه مرة ايام وانتهت

الريجات

الريجات فيد فاستبدله شخص بشي معلوم بعد ان شهد جمع من المسلمين بان قيمته في ذلك الوقت تساوي المستبدل به وانه ازيد نفعوا اكثر ريعا وحكم القاضي بصحة الاستبدال علي قول من جوزه من الائمة الاسلاف وصبر ورته ملكا للمستبدل يتصرف فيه كيف شاء وتصرف في ذلك ما ناطوا به ولا وعمر بعضا منه ثم اشتراه شخص آخر وتصرف فيه وعمره كذلك ثم جاء متول آخر ورثه عن الاستبدال غير صحيح لكونه دون القيمة واحضى جماعة وشهدوا له بالاعراض الفاسدة ان قيمته كذا زيادة علي ما استبدل به وكتب بذلك وثيقة شرعية والحال ان البيعة الشرعية شهدت بان المستبدل به اكثر ريعا واوفر نفعا وحكم القاضي بصحة ذلك فهل يسوغ لاحد نقضه والمثري المنصرف في ذلك ام لا **اجاب** شهود الاستبدال ان كانوا معروفين بالعدالة فلا ينقض الاستبدال الثابت بشهادتهم اذ الفضاضة ان عن الالغاما امكن والشهود الذين شهدوا ثانيا ان كانوا غير عدول فشهادتهم مردودة وان كانوا عدولا فقد ترجحت شهادة الاولين باتصال الفضاضة بها وشهد لذلك فروع منها ما ذكر في المنوب لو شهدت بيعة بقتل زيد يوم النحر بمكة واخري بقتله يوم النحر بالكوكة لم تقبل البيعتان لان احدهما كاذبة بيقين ولا ترجيح لاحدهما فان حكم الحاكم بالبيعة الاولى لا تنفع البيعة الثانية لان الاولى ترجحت باتصال القضا بها وفي قاضي خان لو اقامت المرأة البيعة ان الميت تزوجها يوم النحر بمكة وحكم القاضي بشهادتهم شرافات اخري البيعة بانه تزوجها في ذلك اليوم بخراسان لم تقبل بيعتها انتهى نعم لو كانت البيعة الشاهدة بمسوغات الاستبدال يكذب الحس كما لو شهدوا مثلا بان الدار سابعة للاستبدال لان هذا وحكم القاضي بشهادتهم وابتعت كما ذكر ثم شهدت اخري لذي حاكم بانها عامرة آت الاستبدال الي هذا الزمان وكان الحس

استبدال العقار به شرط ان يكون البراءة عقار

يقضي بان عمارتها ان الاستبدال هي العماره القائمة في هذا الزمان
فالغضا بشهادة شهود الاستبدال ح باطل اذ هو مبني على بينة
يكذب بها الحس فهو بمنزلة من جاء حيا بعد الحكم بموته اما اذا التمكن
كذلك فلا وكذا في كل ما فيه تعارض البينتين اذا قضى باحدهما
اولا بطلت الاخرى فلا يلغي الحكم الثاني الحكم الاول والله اعلم
سئل في استبدال العقار هل يشترط فيه ان يكون البديل عقارا او
لا يشترط ذلك بل يجوز بالدراهم وهل اذ اصدربها وحكم حاكم بصحة
ليس لاحد ابطاله بسبب ذلك ام لا **اجاب** صرح كلام قاضي خان وكثير من
علمائنا بجوازه بالدراهم والدنا نير بل قال قاضي خان قال ابو يوسف
وهلال لا يملكه الا بالنقد كالوكيل بالبيع وقد اتي كثير من المعاصرين به
اعتمادا على ما ذكره قاضي خان وان بحث فيه صاحب البحر بما لا يجدي من
كون النظاريا كلونها ويكونه قال في فتاوي قاري الهاربة وشر من يرغب
ويعطي بدله ايضا او دارا فقد عين العقار للبديل لانه المستبدل حيث
كان قاضي الجند فانفس به مطمئنة فيؤمن على البديل به وان كان غير
ذلك رتب سلم فلا يؤمن عليه مطلقا ومفهوم قارئ الهداية لا يفهوم
صرح كلام قاضي خان مع احتماله قال في التمهيد بعد نقله لما في البحر ورايت
بعض المعالي يميل الي هذا يعني ما في البحر ويعقده وانت خير بان المستبدل
اذا كان هو قاضي الجند فانفس به مطمئنة فلا يخشى الصياح معه
ولو بالدراهم والدنا نير والله الموفق وقد اوضحنا المسئلة باكثر من هذا
في كتابنا اجابة السائل باختصار انفع الوسائل فعليك به مستغفرا
لموابعه انتهى واذا حكم الحاكم بصحته فلا شبهة في عدم جواز ابطاله مع
توفر بقية الشروط المنصوص عليها في جوازه والله اعلم **سئل** فيما اذا
راي القاضي المصلحة في استبدال الوقف بالدراهم بان خشي على الوقف
الخراب في المال وعدم الانتفاع بالكلية لعدم تيسر عقار بديل به في الحال
هل يجوز ام لا **اجاب** نعم اذا راي القاضي المصلحة في استبدال الوقف

بجوز

بجوز استبداله ولو بالدراهم كما هو مقتضى كلام الثانية والثانية راجعية
وغيرها وان بحث فيه ابن نجيم فان مرجع كلام فقهاينا في هذه المسئلة
الي المصلحة وعدم المصلحة فاذا خشي على الوقف الخراب وعدم الانتفاع
بالكلية ولم يحصل عقار بديل به فالمصلحة حينئذ متعينة في الاستبدال
بالدراهم والذي يصرح بهذا ما نوارد نقلهم به عن نوادر ابن هشام اذا
صار الوقف بحيث لا ينفع به المساكين فللقاضي ان يبيعه ويشترى
بشئ آخر ولا يجوز بيعه الا للقاضي فهذا صريح في جواز استبدال
بالدراهم ومن حذر منه عللة بخوف الظلمة فاذا انتفى هذا اجاز وهذا
خلاصة كلامهم في هذا المحل والله اعلم **سئل** في دار وقف وهت
حيطانها وانقصم بنيرانها واشرفت على الانقراض وقربت ان تنصر
كوما من الثراب والاء نقاض وتعينت المصلحة في الاستبدال
وتقرررت المنفعة فيه بكل حال فهل يجوز مع عدم شرط الواقف او
نهيه ولو باحد النقدين مع انتفاء الغبن ووقوع المصلحة النامة
مع نفيه ام لا **اجاب** نعم يجوز فقد صرح علماءنا المشاهير بجوازه
ولو بالدراهم والدنا نير وقالوا اذا تعينت المصلحة فيه جازت
مخالفة الشرط بما ينافيه كهي مع شرط الانكسار عليه للقاضي والسلطان
اذ مراعاته والحال هذه تؤدي الي البطلان خصوصاً مع قاضي الجند
اذ النفس به فيه مطمئنة وقد اكثر المحول والابطال من
ايراد مسئلة الاستبدال وغاية المحط الموصل الي بطلان السلامه
مراعاة الاصلحيه فلا زمة الاستفاهه وقد اتفق مناخروا
علمائنا على الاقنابا هو الانفع للوقف فيما اختلفوا فيه وهذا منه
فليكن المحول عليه والله اعلم **سئل** في دار وقف استبدلها شخص
من نفس الواقف بعد انهاء الواقف للحاكم الشرعي بانها بالصفة الموقوفة
للاستبدال شرعا وطلب له بما يقوم مقامها هو اصلها منقلا واكثر نفعها
ومعوا واقام شهودا شهدوا بانها بالوصف الذي شرطه الواقف

بطلان الوقف

فاجابه الحاكم الى ذلك واذن له به ففعله ببلغ من النقد واعقبه الحاكم
الشرعي بالصحة والرزوم بعد الدعوي الشرعية المستوفية للشرائط
الشرعية فهل ينقض الاستبدال المذكور ام لا حيث لا حسن موجود
يكذب الشهود **اجاب** لا ينقض حكم الحاكم الشرعي بعد وقوعه علي
الوجه الشرعي والاستبدال حيث استوفيت شرائطه وتوفر
ضوابطه وحكم به حاكم براه لا يقدر علي نقضه سواه من الابرار لان
حكم الحاكم في كل مجتهد فيه يرفع الخلاف حيث لا حسن موجود يكذب الشهود
والله اعلم **سئل** في طاحونة بخل جارية في وقف اهلي خربت وتعطلت
وانقطعت غلتها وعاد بها علي المستحقين مدة سنين وساع سبب
ذلك استبدالها فاستبدلت بنصف دار عامرة لها غلة وعاد بها علي المستحقين
وعشرين من القروش الاسدية وحكم فاضي الشرع الشريف بصحة
الاستبدال بعد بدل الاجتهاد والنظر في ذلك حكما صحيحا شرعيا
مستوفيا شرائطه والا ان يرد المستحقون الدعوي علي الناظر
بعد صحة الاستبدال مضرين عن الاستبدال لجاهه هل لهم
ذلك ام لا مع صحة الاستبدال والحكم بلزوجه واستيفاء شرائطه
الشرعية بعد تقدم دعوي شرعية صدرت في ذلك **اجاب**
ليس لهم ذلك بل المصريح به انه لا تسمع دعوي الموقوف عليه
بغني اعني لا تسمع دعواه في شيء يدعيه للوقف ولا في شيء يدعي عليه
فيه اذ حقهم في الغلة لا في عين الوقف لمخرجه عن الملك والملك
فأفهم والله اعلم **كتاب البيوع سئل** في رجل اشترى
دارا من آخر بثمن معلوم وكشف عن النبايع بما حاصله اشترى فلان
ابن فلان من فلان بن فلان الدار الغلانية بمائة كذا بمحالة كذا
بثمن كذا او مات المشتري ثمرات ابوه فادعي ورثة الاب علي
ورثة الابن ان الابن قال بمحض من الناس اشهدوا علي ابي
ما اشترى شي الا من مال ابي هل اذا شهدوا بذلك ثبت الدار لورثة

الاب

الاب ام لا **اجاب** لا تثبت الدار للاب بقول الابن اشترى منها
من مال ابي اذ لا يلزم من الشراء من مال الاب ان يكون المبيع للاب
لانه يحتمل القرض والعصب وقد وردت وما لك لا يبيد فاضيف
مال الابن للاب علي طريقة التجوز ومنه قول الصديق للمصدق
ما لي ما لك وما لك ما لي فكيف يحكم بالدار للاب بذلك مع هذه الاحتمالات
ما قال ذلك ذو روية وثبات والله اعلم **سئل** في رجلين تفاضا
بقرة ثور وتسلم الثور بابع البقرة ولم يسلم البقرة وهكذا الثور
بعد قبضه بفعله وهلك البقرة قبل تسليمها للمشتري فما الحكم
اجاب يضمن قيمة الثور لبايعه لا نقاض البيع والحال هذه والله
اعلم **سئل** في عمرو نذره لزيد دين ارسل له قماشاً قلائد
قبلت كل ثوب منه بكذا فحزبه من دينه والا فدعه امانة عند فلان
بقبله بامره له وفي امانة في حرزه المعتمد شرعا وغاب زيدا وامر
غلامه بانه اذا دفع له عمرو فغدا حبل ما في ذمته ان يقبضه وان دفع
له قماشاً لا يقبله منه فدفع له قماشاً فقبضه منه علي خلاف ما امره
فقدر الله سبحانه وتعالى بوقوع حريق عام في المدينة فاحترق
مع جملة ما احترق بها وهلك فهل هلك من مال المديون ام من مال
الداين **اجاب** انما هلك من مال المديون لان مال الداين اذ هو
في يد غلامه والحال هذه امانة وان كان اشتراه له وهلك قبل اجازته
حيث اضاف الشراء له لانه امانة في يده اذا هلك قبل الاجازة
لا يضمن لاجتماع علمنا ان يد الفضولي اذا دفع له البايع المبيع
قبل الاجازة يد امانة اذا هلك هلك من مال البايع فأفهم
والله اعلم **سئل** عن الغني الفاحش ما هو **اجاب** اصح ما
قيل انه الذي لا يدخل تحت تقويم القوميين وقال المجتهد
الذي يتغابن الناس في مثله نصف العشر او اقل منه فان كان
اكثر من نصف العشر فهو لا يتغابن الناس فيه وقال نصير
ابن يحيى قدر ما يتغابن فيه في العروضة زهير وهو نصف

يطرد
في الغني الفاحش
ما هو

العشرون في الحيوان دة يازده وهو العشرون في العفارة
 د وازده وهو الخمس والله اعلم **سئل** في رجل اشترى من
 اخر سكر او راي بعضه في الليل على المصباح او في النهار وقبضه
 وباع منه شيئا وسلمه ويزيد الباقي بخيار الروية زاعما انه
 تغير هل روية البعض منه كافية ولا خيار له والقول قول البايع
 في عدم التغير وانه مثل المروي واذا اتى به المشتري متحلا
 هل يرد به بسبب التحلل مع امكان حدوث التحلل بعد القبض وما
 الحكم في ذلك **اجاب** حيث راي ما يؤذن بالمقصود ولو بعضا
 ليلا مع امكان الروية او نظارا فاصدا بها الشرا فلا خيار له اذا
 راي الباقي والقول قول البايع في ان غير المروي كالمرئي ولا
 عبرة بالتحلل وعدمه والحال هذه والله اعلم **سئل** في رجل
 اشترى من اخر صابونا في عدول واره البايع من رؤس العدول
 صابونا يابسا فديما وعين له ان الباقي على هذه الصفة فلم يجده
 على تلك الصفة بل راءه ليناجد يداهل له خيار الفسخ ام لا
اجاب للمشتري الفسخ حيث لم ير الباقي على تلك الصفة
 والله اعلم **سئل** في رجل اشترى من اخر رجل صابون في عدلين
 وكان اراه البايع منه قالبا او فاليعين هل يكفي بذلك ولا خيار
 للمشتري اذا فتح العدلين ما لم يكن اردي ما راي **اجاب**
 نعم يكفي بذلك ولا خيار للمشتري ما لم يكن الباقي اردي مما
 راي كما في جامع الفصولين والبحر الرافق وغيرهما والله اعلم
سئل في رجل اشترى صابونا من اخر فقبل قبضه خلطه
 البايع بصابون اخر غير امر المشتري بحيث لا يميز المبيع
 عن غير المبيع هل يفسخ البيع ام لا **اجاب** الخلط على هذه
 الكيفية استهلاك وهو موجب لبطالان البيع والحال هذه
 والله اعلم **سئل** في رجل اشترى ثورا وقبضه ثم سقط
 فذبحه انسان باسم المشتري فاطلع على عيب قد مر هل يرجع

بطلان
 اشترى شيئا ورأى بعضه
 فلا خيار له

سئل
 اذا اطلع المشتري على عيب
 قديم بعد طمان البيع
 يرجع بالنقصان

بنقصان

بنقصان العيب ام لا **اجاب** نعم يرجع بالنقصان على قولهما
 قال في البرازية وعلم الغنوي وفي جامع الفصولين وبه اخذ
 المراجع قال في البحر وفي الواقعات الغنوي على قولهما في الاكل
 فكذا هنا انتهى والله اعلم **سئل** في رجل اشترى من اخر ثوبا
 عنده طالبه بالثمن والمبيع في بلدة والبايعان في اخري فهل يوجب
 قبض الامانة عن قبض الضمان ام لا وهل يلزم المشتري دفع
 الثمن قبل احضار المبيع ام لا **اجاب** المودع اذا اشترى ما هو
 مودع عنده لا يكون قابض له بقبض الوديع ولا بد من قبض جديد
 واما تسليم الثمن فلا بد من احضار السلعة ليطلع قايضا
 فاذا احضرها البايع امر المشتري بتسليم الثمن وله ان يمتنع
 عن دفعه اذا كان المبيع غائبا في مصر المتبايعين او في غير مصرهما
 والله اعلم **سئل** في رجل باع ثوبا بثلثين معلوم واستهلكه المشتري
 الى رجوعه من سفره فقال اخشى ان تطول غيبتك فقال ان
 طالت غيبتي يكن الثمن كل ثوب بكذا زيادة عن الاول فهل اذا
 طالت غيبته تلزم الزيادة وهل البيع صحيح ام فاسد **اجاب**
 هذا شرط مقصد للبيع فيملك المشتري الثياب بقيمتها وقت
 القبض والقول قول المشتري في القيمة والله اعلم **سئل** في رجل
 اعطاه مذبونة بها سم وقال خذها من بعض دينك ولم يبين
 لها ثمنها فنصرف الدارين في البهايم واستهلك بعضها
 وهلك بعضها بلا تعد فما الحكم **اجاب** ما تعدر احضاره بعينه
 بسبب فعل الدارين يضمن بقيمته ضمان تعدي المودع والقول
 قوله في مقدار القيمة والبينة بينة المذنون لدعواه الزيادة وما
 هلك من غير تعدر غير مضمون والقول قوله ايضا في الهلاك لبطالان
 وقوعه من الدين فبقي القبض بالتسليم له خاليا عن عقد يوجب
 الضمان والله اعلم **سئل** في رجل باع دابة فقبضها المشتري

ومكث عنده مدة ثم استغاله المشتري فاقاله بغيته الدابة
 فلما احضرها المشتري وجد بها عيبا فحدث عنده ففسخ البايع
 الاقالة هل تنفسخ ام لا **اجاب** نعم تنفسخ الاقالة ويعود
 البيع علي حاله والله اعلم **سئل** في كفييل يدين مستغرق باع الثركة
 للدائن بغير اذن الورثة والفاضي وسلمها له هل للورثة استرداد
 المبيع ودفع الدين من مالهم **اجاب** نعم لهم ذلك والله اعلم
سئل في رجل اشترى من آخر ثورا ليعطيه الي دأينه بدينه
 وان لم يقبله برده عليه فاحذه الدائن وباعه لآخر ثم ورد
 علي الباعة بعيب الي ان وصل للمشتري الاول هل له رده علي بايعه
 ام لا **اجاب** ان رده عليه بقضاء رده علي بايعه والا لا والله اعلم
سئل اذا اطلع المشتري علي عيب في المبيع فجاء به للبايع
 وطلب الاقالة فلم يقبله هل له رده بالعيب ولا يمنعه طلب الاقالة
 ام لا **اجاب** له الرد ولا يمنعه طلب الاقالة لكونه ليس بعرض
 علي البيع كما صرح به في التائا ركانية والله اعلم **سئل** في بيع
 الثمر هل يصح ام لا **اجاب** يصح بعد ما صلح ولولعل الدواب
 جائزا نفاقا وقبل بدو صلاحه جائزا ايضا علي الاصح والله اعلم
سئل في رجل اشترى من آخر ثمرة كرم بثمن معلوم فاكله العرب
 فما الحكم في ذلك **اجاب** يلزم المشتري دفع جميع الثمن اذ شراء
 الثمرة صحيح عندنا سواء بدا صلاحها ام لا علي الاصح المقتضي به
 وتسليمه بالتخلية والله اعلم **سئل** في رجل اشترى دارا بها
 اشتملت علي حردوها الاربعة هل يدخل في شرايها علوها وسفلها
 وجميع بيوتها السفلية والعلوية ومنازلها وصحنها وكنيفها وبيوتها
 والا شجار التي بصحنها وجميع ما احاطت به الحدود علوها وسفلها
 ويصير كل ذلك من جملة المبيع ام لا **اجاب** نعم يدخل جميع ما ذكر
 في البيع فان الدار سمرلا اذ ير عليه الحدود من الحائط وشتمل

علي

بيع الثمر
 ملك جميع
 الثمر سواء بدا
 صلاحها ام لا

علي بيوت ومنازل وصحن غير مستقف فيدخل فيه من غير ذكر كل ما
 اشتملت عليه الحدود عند الاطلاق باجماع اهل العلم فاهو متصل انصال
 قرار كما نص عليه العلماء الاخير والله اعلم **سئل** في رجل اشترى
 من آخر قماشاً فمكث عنده سنة واراد الرد بالعيب وجاء بقماشي
 فقال البايع المبيع غير هذا فهل القول قول البايع بيمينه انه ليس
 هو المبيع وعلي المشتري البينة ام الامر علي العكس **اجاب**
 القول قول البايع بيمينه كما في البرازية وغيرها وعلي المشتري البينة
 والله اعلم **سئل** في الاراضي التي ليست المال وتندفعها ارباب الثمارات
 من اربعة للناس بالثلث والربع مثلاً هل تورث لمزارعيها ويجوز
 لهم بيعها ام لا **اجاب** لا تورث ولا يجوز لهم بيعها كما ذكره البرازي
 في الشفعة وغيره والله اعلم **سئل** في وكيل بيت المال هل له بيع عقار
 بيت المال لغير حاجة اذ ارغب فيه بضعف قيمته ام لا **اجاب** نعم
 يجوز بيعه لغير حاجة اذ ارغب فيه بضعف قيمته علي المفتي به كما
 صرح بذلك في البحر والله اعلم **سئل** في رجل اشترى من آخر قطعة
 ارض وقبضها وباعها وكيله لآخر فظهرت مستحقة للغير واخذها
 بحكم ومات الموكل المذكور لا عن ارث ولا ورثة فرجع المشتري الثاني
 علي الوكيل هل يرجع الوكيل علي بايع موكله ام لا **اجاب** نعم له
 الرجوع علي بايع موكله والحال هذه والله اعلم **سئل** في امراء
 وكنت زوجا يبيع صابون لها فباع وقبض منه فمات وادعي ايصاله
 اليها حال حياتها هل يقبل قوله بيمينه ام لا **اجاب** القول قوله بيمينه
 حيث صدقه بغيته الورثة في القبض وانكروا ايصاله اليها فاما حل
 والله اعلم **سئل** في فرس مشتركة بين اثنين باع احدهما باذن
 الاخر فيها لرجل حصه معلومة من بينها وقبض الثمن واقبض
 نصفه هل لشريكه وسلمه للمشتري باذنه ثم اقاله ويرد اخذ
 ما دفعه للشريك من الثمن هل له ذلك ام لا **اجاب** ليس له ذلك

القول قول البايع

يقبل قوله وكيلها بيمينه

ويعلم المشتري ويكون مشتريا منه فامل والله اعلم **سئل** في مشتري
 طلب تسليم المبيع من البائع قبل نقد الثمن فقال له ها هو عندي وديعة
 حتى تدفع لي الثمن فترق من عنده بعد نقد بعض الثمن وتعد احضاره
 فهل ينسخ البيع ويسترد المشتري ما دفع من الثمن ولا يطالب بما
 بقي ولا يكون وديعته بل هو مضمون بالثمن والحال هذه والله اعلم **سئل**
 في سنان تفل مشترك بين ثلاثة باع احدهم ثلث سنان تفل
 بعينها منه لغير الشريكين وغاب البائع وزعم المشتري انه اشتري
 ثلث السنان جميعه وصار يغامر الشريكين بالثلث في جميع ثمرته
 فهل البيع جائز وما الحكم فيما اكله من الزاد علي ما خص الثلث
 في التخللات **اجاب** البيع المذكور فاسد لما صرحوا به من
 ان بيع الحصة في البناء والغرس لغير الشريك غير جائز وحيث
 قلنا بفساده والمقرر ان مثل هذه الزيادة لا تمنع الفسخ بحج علي
 المشتري ورد المبيع والثمرة الموجودة وضمان المستهلك ولا يضمن
 ما هلك فيما خص المبيع وفيما خص غيره مضمون بالمهلك لتعديده
 عليه بالاخذ واذا خلطها بحيث لا يتميز احدهما عن الاخر ضمن حصة
 البيع به لصيرورته مستهلكا بالخلط فامل والله اعلم **سئل**
 في كرمين شريكين انصافا باع احدهما نصفه لشريكه الاخر شري
 معلوم والا فبدي البائع انه باع زيدا قبل بيعه النصف له خمس
 شجرات معينة هل تسمع دعواه او شهادته لزيد ام لا تسمع وهل
 علي تقدير ان ثبت زيد انه اشتري جميع الشجرات بعينها ينفذ
 الشراء فيها علي حصة الشريك ام لا ينفذ **اجاب** لا تسمع دعواه
 ولا تقبل شهادته ولا يصح بيعه خمس شجرات معينة من كرم
 مشترك علي شجرة كما لا يصح بيع بيت معين من دار مشتركة بغير اذن
 الشريك عند اي حنيقة رحمه الله تعالى لنصر الشريك بذلك
 عند القسمة والله اعلم **سئل** في شريكين في دار باع احدهما بيتا

هذا المبيع
 ليس له
 حصة

طلب
 ما بيع الحصة من السنان
 لا الغراس لغير الشريك

معينا

معينا منه الا جنبي يضمن معلوم هل للشريكين ان يبطل هذا البيع ام لا
اجاب لا يجوز هذا البيع وللشريكين ابطاله قال في البرزانية دار
 بين اثنين باع احدهما بيتا معينا من رجل لا يجوز وعن الثاني انه يجوز
 في نصيبه وفي شرح الطحاوي ولو باع احدا الشريكين من الدار نصيبه
 من بيت معين فالاخر ان يبطله انتهى ومثله في الخاتبة والخلاصة
 وغالب كتب المذهب معطلين بنصر الشريك بذلك عند القسمة
 اذ لو صح في نصيبه لتعين نصيبه فيه فاذا وقعت القسمة للدار
 كان ذلك ضررا علي الشريك اذ لا سبيل الي جمع نصيب الشريك فيه
 والحال هذه لان نصفه للمشتري ولا جمع نصيب البائع فيه لغوات ذلك
 ببيع النصف واذا سلم الامر من ذلك انفي ذلك وسهل طريق
 القسمة والله اعلم **سئل** في رجلين بينهما ابرة مناصفة باع احدهما
 نصفه من الاخرى ثمانية وعشرة ثم اشتري جملتها بثمانية واربعين
 قبل نقد الثمن هل يجوز شراؤه للنصف الذي باعه قبل نقد الثمن ام لا
اجاب لا يجوز فقد صرح في العناية وفتح القدير وكثير من الكتب
 في مسألة شرا ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن انه اذا ضم للجارية
 المبيعة والحال هذه اخري وباعها بالف وخمسائة فالباع فاسد
 وذكر في العناية في وجه الفساد للبيع قوله والا ولي ان يقال جهات
 الجواز تنقيصه وجهه الفساد تنقيصه والترجيح ههنا
 للمفسد ترجيحا للمحرم انتهى الحاصل ان الحكم لا كلام فيه لكن
 الكلام في وجهه وهو معتزك انظار الشراخ والمسئول عنه
 الحكم لا غير فلنقتصر عليه والله اعلم **سئل** فيما لو اشتري
 رجل من آخر ثمانية قال له قبل قبضه بعه فباعه هل ينفذ علي
 المشتري ام لا ويكون فسخا **اجاب** حيث باعه بعد قول المشتري
 لباعه بعه كان بيع البائع واقعا لنفسه وانقضى بيعه الاول
 قال في البحر نفلا عن الخاتبة لو اشتري ثوبا او حنطة فقال للبائع

طلب
 ما بيع الحصة من السنان
 لا الغراس لغير الشريك

بعده قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان ذلك قبل قبض المشتري
 وقبل الروية يكون فسخا وان لم يقبل البايع نعم لان المشتري يتصرف بالفسخ
 في خيار الروية وان قال بعد لي اي كن وكيلي في البيع فما لم يقبل
 البايع ولم يقبل نعم لا يكون فسخا انتهى فلا يلزم المشتري الا اول
 ثمنه الذي اشتراه لانفساخ عقده والحال هذه والله اعلم **سئل**
 في رجل اشترى خشبة بثمن معلوم فقطعها فوجد بها مسوسة
 لا تصلح الا حطبيا فما الحكم فيها **اجاب** يرجع المشتري بالنقص بان
 تقوم سائمة من العيب المذكور وغير سائمة فيرجع بقدره الا ان
 ياخذها البايع مقطوعة فيرجع المشتري بكل الثمن الذي قبضه
 منه والله اعلم **سئل** في رجل خاف من ظالم بغيره على داره خراجا
 فانفق مع نسيبه ان يبعده في الظاهر خوفا من ذلك وليس
 ببيع حقيقة وانما هو لدفع المظلمة عنه واشهر على ذلك فاعه
 ظاهر الذي نأى بالحكم الشرعي وكتب صك البيع وادعى المشتري
 انه بيع حقيقة وأنه لم يبيع بينهما نواضع على ذلك فهل اذا اقام
 البايع على ذلك بينة تقبل ويكون البيع الظاهر باطلا **اجاب**
 نعم تقبل بينته على ذلك ويثبت بها بطلان البيع كما صرح به فاضي
 خان نلو كتاب الاكراه وكذا في النافذ خاتبة والا خيار وغير
 ذلك من الكتب المعتمدة والله اعلم **سئل** في رجل باع من آخر شجرة
 زيتون ببيع تلجئة ويسمونه بقري فسلمين ببيع ميمسة فنصرف
 فيه المشتري والان ينكر كونه ببيع تلجئة ويدعي انه بيع جد
 حقيقة هل اذا اقام او وارثه البينة على انه ببيع تلجئة
 تقبل بينته ويسترده ام لا **اجاب** نعم اذا اقام البايع او
 وارثه البينة على ذلك قبلت ويسترد واذا لم يقم بينة يخلف
 المشتري لانه منكر صرح به في الاختيار وغيره فاذا انكل عن
 اليمين ثبت كونه تلجئة واذا ثبت كونه تلجئة ضمن جميع ما

بطل
 بينة الواضحة

مطلب في بيع
 التلجئة

الكلمة

اكلمه من ثمنه وقد صرح فاضي خان بانه يبيع باطل وانه يبيع الهازل
 والله اعلم **سئل** في رجل اشترى من آخر قطنا بقتشه وانفقا
 على ان يكون كل قطنا سنة قروش الى اجل في السرو شيان
 في الظاهر ثمانية الى اجل هل المعتمد انفق عليه في السرو
 ما ثابا يباع عليه في العلانية وهل اذا اقام المشتري بينة بما ادعاه
 تقبل وتحم بثمن السرام لا **اجاب** صرح فاضي خان وصاحب
 الاختيار بهذه المسئلة فقال فاضي خان قال محمد الثمن ثمن السرو لم
 يذكر فيه خلافا وروي المعلل عن ابي حنيفة ان الثمن ثمن العلانية
 وقال صاحب الاختيار روي المعلل عن ابي يوسف وعن ابي حنيفة
 ان الثمن ثمن العلانية وروي محمد في الامالي ان الثمن ثمن السرو
 غير خلافا وهو قولهما وانت على علم ان رواية محمد لا يوافقها
 رواية المعلل كيف ذلك ومحمد اسناده الذي اخذ عنه العقدة
 وروي عنه الكتب والامالي اذا علمت ذلك علمت ان المشتري
 اذا اقام بينة بما ادعاه تقبل بينته وتحكم بثمن السرو والله اعلم
سئل عن اشترى حمارا فعرج عنده فاخبر اهل المعرفة انه
 بسبب عرج قد نمر به فما الحكم **اجاب** يرجع بالنقصان ولا يرد
 كمن اشترى عبدا وبه اثر قرحة براءت ولم يعلم به ثم عادت
 قرحة واخبر الجراعون ان عودها بالعيب القديم لم يرد ويرجع
 بالنقصان ذكره في البحر نفلا عن الفقيه ورايت في الحاوي لصاحب
 الفقيه والله اعلم **سئل** في رجل اشترى من آخر مكيلا وقبضه
 وبراءت ذمته من ثمنه ثم ان البايع تعدي على ذلك المبيع واخذه
 من مكان المشتري بنذر ليسد على زوجته وتصرف فيه بالبيع
 فعلم المشتري فاجاز ما فعله هل له ثمنه الذي باعه به ام مثل
 المكيل المذكور **اجاب** نعم يجوز البيع باجازه المالك المذكور
 وله الثمن لا مثل المكيل اذا اجازة صار كالوكيل سالفا عليه

بطل
 اشترى حمارا
 وانفق عليه
 كل قطنا سنة
 قروش شيان
 وبثماينة في
 العلانية

والحال هذه والله اعلم **سئل** في تركة مستغرقة بالدين باع
 احد الورثة منها شيئا هل ينفذ بيعه ام لا وللغاضي بيع ذلك الشيء
 ليوفي بشئ الدين ام لا **اجاب** لا ينفذ بيع الوارث ويقدم
 بيع الغاضي ففي جامع الفصولين في الثامن والعشرين والوارث
 لا ينفذ بيعه تركة مستغرقة بدين الا برضا عرمايه ويقدم بيع
 الغاضي لعدم ملكه ونقد بيع الغاضي والله اعلم **سئل** في رجل
 مات وعليه ديون فباع بعض ورثته شيئا من عقاره وفي وقاؤه
 هل لبقية ورثته نقضه ام لا **اجاب** ان لم تكن التركة مستغرقة
 بالدين لا ينفذ بيعه الا في حصته فلبقية الورثة نقضه في حصصهم
 وان كانت مستغرقة به لا ينفذ بيعه في حصته ايضا اذ كان بغير
 اذن العرما وبغير اذن الغاضي فللمغرم ما نقضه والحال هذه والله
 اعلم **سئل** في رجل اشترى حانوتا من حذوته لاهمه وتصرف
 فيه مدة سنين وعمه ساكن يراه منصرفا فيه تلك المدة هل تسمع
 دعواه فيه بعد تلك المدة والنصرف ام لا **اجاب** لا تسمع دعواه
 لما تقر ان من راي غيره ببيع ارضا او دارا فنصرف فيه المشتري
 زمانا والراي ساكن تقطع دعواه كما في جامع الفصولين والاشباه
 وغيرهما من كتب المذهب شروحه وقاؤه والله اعلم **سئل** في
 رجل استقرض من آخر حنطة فلما طال به بها لم ينتسرها عند
 اليه قائلا اعطيك بدلها دراهم حتى ترضا وتفرقا ورخصت
 الحنطة ويريد المقرض اخذ قيمتها يوم مطالبة دراهم
 والمستقرض ينزله يدفع مثلها فما الحكم **اجاب** ليس للمقرض
 المطالبة بالدراهم بل بمثل ما افترض من الحنطة ولو سلم ان المستقرض
 اشترى بالدراهم الحنطة المستقرضة من المقرض ولم يقض
 الدراهم قبل الافتراق لما في البرازية وغيرها ولو كان له علي
 آخر طعام او فلو س فاشتراه من عليه دراهم وتفرقا قبل قبض

بيع التركة المستغرقة

دراهم
 في المدة
 لا يرد
 ان يرد
 على التركة
 اطلاقا

الدراهم

الدراهم بطل وهذا مما يحفظ فان المستقرض للمخطة او الشئ
 يملكها ثم يبطا اليه المالك بها ويجز عن الادا فيبيعها مقرضا
 منه باحد النقدين الى اجل ويسمونه كندم كردين وانه فاسد لانه
 افتراق عن دين بدين انتهى والله اعلم **سئل** في رجل اشترى
 بيتا لم يدر ان عليه عوارض سلطانية وقت شرائه فظهر ان
 عليه عوارض سلطانية هل له ان يفسخ البيع بهذا الاسرار ام لا **اجاب**
 نعم له الفسخ والحال هذه لدخوله في حد العيب فانه ما اوجب نقصان
 الثمن عند التجار وهذا كذلك وقد صرحوا بان له لو اشترى دارا
 فوجد عليها خراجا له الفسخ وهذا نص فيه وقال في الحاوي والرازي
 راجع الشرف الائمة المكي اشترى ارضا فظهر انها مشرومة ينبغي
 ان يتمكن من الرد لان الناس لا يرغبون فيها ولا شبهة ان محل
 العوارض لا يرغب فيه كما هو ظاهر وقد اقيمت بذلك مرارا والله
 اعلم **سئل** في رجل اشترى كرميا ما اشتمل عليه من الاشجار ثمن معلوم
 فظهر ان ارضه وقف محنكة وعلي الاشجار مال معلوم كل سنة نظير
 انقائه في الارض ولم يعلم المشتري بذلك وقت الشراء هل له ان
 يرد الاشجار على البائع ويرجع ثمن جميع الثمن ام لا **اجاب** نعم له ذلك
 قال في جامع الفصولين شري كرميا فاستحق اصل الكرم دون الشجر
 والفضيان والحيطان فلم يشتري ان يرد الاشجار على البائع ويترد
 جميع الثمن ومثله في كثير من الكتب والاستحقاق بعم المالك والوقف
 والله اعلم **سئل** في رجل اشترى من آخر عدا معلوما من الثياب
 كل ثوب درعه كذا ثمن كذا قد ربح بعضها بعد ان حرم غايبها
 في عدل فوجده ناقصا فقال جميع الثياب التي حرمت ناقصة
 لهذه هل يلزم من نقص هذه نقص ما هو مخ ومرام لا **اجاب**
 لا يلزم من نقص بعضها نقص كلها باجماع العقلاء والذرع وصف
 في المذروع ولا يقابل ثمن فلا حظ له من الثمن ما لم يقل كل ذراع
 بكذا اقلينا مل حينئذ فافهم والله اعلم **سئل** في رجل اشترى

على
 الذرع وصف
 في المذروع

من يتا وطبخه صابونا فاطلع بعد الطبخ على انه كان معيبا بالنفل
 والماء الفاحش هل له ان يرجع بالنقصان ام لا **اجاب** نعم له
 ان يرجع بنقصانه كسئلته لث السوتق باليمن ولو باع الصابون
 بعد اطلاعه على العيب لا امتناع الرد بسبب الطبخ والله اعلم **سئل**
 في رجل ماله حاتم السياسة وطلب منه مالا فباعه بغيره لرجل وسأله
 له وتصرف فيه سنين ويقول الا ان ما بعث الا لا جل ذلك مكرها هل
 يصح ولا يصير مكرها ام لا **اجاب** يصح ولا يصير مكرها قال في
 الكثر من صا دهر السلطان ولم يعين بيع ماله فباع ماله صح قال
 شارحه لانه غير مكره به وانما باع باختياره غاية الاخر انه احتاج
 الي بيعه لا بقاء ما طلب منه وذلك لا يوجب الكره كالدائن اذا
 حسن المديون بالدين فباع ماله ليقضي بتمنه دينه فانه يجوز
 لانه باعه باختياره وانما وقع الكره في الا بقاء في البيع قال مثلا
 ممكن قيد به لانه لو عني بيع ماله فباعه مكرها لا يصح الا ان باخذ
 الثمن طوعا انتهى فهو صحيح بان لو اكره علي بيعه وقبض منه
 طابعا يصير البيع صحيحا كما هو حكم البيع مكرها اذا قبض المكره
 الثمن طابعا كان قبضه اجازة للبيع كما اذا سلمه طابعا بعد ان
 باعه مكرها والله اعلم **سئل** في رجل استلم من آخر الف درهم
 دينه ووعده انه يعطيه زينا بها بالسعر الواقع يوم كذا فلما جاء
 اليوم الموعود وكان سعر الزيت معلوما فيه ارسل يطليه منه فارتل
 به زينا هل يكون بيعا بالسعر المعلوم يومئذ ام لا يكون بيعا والمديون
 طلب الزيت **اجاب** نعم يكون بيعا نافذا والحال هذه كما صرح
 به في مجمع الفتاوي والغنية والمجتبي معزيا الى النصاب وقد
 افتي بذلك المرحوم صاحب منقح الفقار في فتاواه **سئل** عن
 رجل طلب دينه المعين من المديون فاعطاه عشرة امداد من الحنطة
 مثلا ولم يبعها منه صريحا ولم يقل انها من جهة الدين فهل
 يكون بيعا بالدين **اجاب** نعم يكون بيعا بالدين قال في المجتبي

معزيا

س

معزيا الى النصاب عليه دين فطالبد رب الدين به فبعت اليه
 شعيرا قدر معلوما وقال خذه بسعر البلد والسعر بينهما معلوم
 كان يباع وان لم يعلماه فلا وقال في الغنية معلوما بعلامة نج طلب
 دينه العشرة من المديون فاعطاه الف مئة من الحنطة ولسر
 يبعها صريحا ولم يقل انها من جهة الدين فهو بيع بالدين وان كانت
 قيمتها اقل من الدين فان كان السعر بينهما معلوما يكون بيعا بغير
 قيمته من الدين والا فلا يبيع بينهما انتهى كلام المرحوم والاصل
 في ذلك ان البيع يتم عندنا بالتحاطي فافهم والله اعلم **سئل**
 في رجل استلم من آخر الف درهم فباعه بغيره لرجل بعد هذه اكله بزيادة
 منه فباعه فاذ يلزمها **اجاب** يلزم كل واحد من البائع والمشتري
 الثمن بغيره لا رتكاب كل واحد منهما المعصية المنهي عنها والحال
 هذه والله اعلم **سئل** فيما اذا باع احد الشراك حصته في الغراس
 في الارض المشتركة من اجنبي واعلم بما علي الحصة من الثمن هل
 يجوز بيعه لكونه لا مطالب له بالفلع فلا يتضرر ام لا يجوز
 وهل اذا وعد المشتري البائع انه يقبله في البيع اذا دفع له
 نظير الثمن يلزمه الوفاء بما وعد ام لا يلزمه ان يقبله بنفسه
 ولا يلزم ان يقبل ورثته بعد موته **اجاب** نعم يجوز بيعه والحال
 هذه لعدم الضرر بعدم التكليف بالفلع في فتاوي الشيخ زين
 ابن نجيم اذا باع احد الشراكين في البناء والغراس في الارض
 المشتركة حصة من اجنبي هل يجوز البيع منه ام لا **اجاب**
 نعم يجوز وكذا من الشريك والله اعلم انتهى ووجه عدم
 المطالبة في الارض المشتركة بالفلع كما هو ظاهر واما لزوم
 الوفاء بما وعد فالعقوبى على ان البيع اذا اطلق ولم يذكر فيه الوفاء
 الا ان المشتري وعد بافائه البيع فهو بيع بات حيث كان الثمن

وعده المشتري ان يقبله
 اذا دفع له نظير الثمن

مثالب
 اذا باع احد الشراكين

انظر ما ياتي في المراجعة الثانية

هذا
بائع دار ابنته ورطته في
شهر كذا يحضر الثمن ويترجع
بالدار ثم يفي الزمان في
ولم يفع له
يجوز للمشتري ان يقبل الثمن
وردا لدار عليه

ثمن المثل او يغبى يسير نص عليه الزاهدي في حاوره والله اعلم **مسألة**
في رجل باع رجلا آخر دارا بثمن معلوم الي اجل معلوم بيعا معاد اعلي
انه في شهر كذا يحضر الثمن ويترجع الدار ثم يفي الزمان في
بينهما ولم يقدرا البائع على الثمن المذكور الا بعد مضي مدة فوق الاجل
المعين والحال ان الثمن المذكور الذي باع به البائع المذكور دون قيمة الدار
فهو للبائع المذكور دفع الثمن المذكور واسترجاع الدار المذكورة ام لا
وهل انعقد له البيع المعاد من اصله ام يكون باطلا **اجاب** بحسب
المشتري على قبول الثمن من البائع ورد الدار عليه والبيع فاسد لثمنه
صلى الله عليه وسلم عن بيع و قيل هو جائز ويجب الوفاء بالشرط والذي
عليه الاكثر انه رهن لا يقترب من الرهن في حكم من الاحكام قال السيد الامام
فلت للامام الحسن الماتريدي قد فتا هذا البيع بين الناس وفيه مفسدة
عظيمة وفتوا ان رهن وانا ايضا على ذلك فالصواب ان نجح الائمة
وتحقق على هذا ونظيره بين الناس فقال المعتمد اليوم فتوا وانا قد
ظهر في ذلك بين الناس فمن خالف فليبرئ نفسه وليقم دليله وفيه
اقوال ثمانية وعلي كونه رهنا اكثر الناس والله اعلم **مسألة** في رجل باع
آخر كرايا بيع وفاء واذن له بكل ثمنته فاكل ثمنته والآن يطالبه بكل ثمنته
هل له ذلك شرعا ام لا وهل له جسمه بدينه الذي عليه حتي يودي به ام لا
اجاب حيث اذن له بكل ثمنته فاكلها جاز وله حبس البائع بدينه
لان بيع الوفاء رهن ولا يمنع الرهن من جسمه والله اعلم **مسألة** في رجل
باع من آخر غفارا بثمن معلوم واطلق البيع ولم يذكر فيه الوفاء الا ان المشتري
عهد الي البائع بعده انه ان اوفي مثل الثمن يفسخ البيع معه وكان البيع
بمثل الثمن او يغبى يسير فهل يكون بيعا بائنا ام رهنا **اجاب** هذه المسئلة
اختلف فيها مشايخنا على افعال ونص في الحاوي الزاهدي ان الفئوي
في ذلك ان البيع اذا اطلق ولم يذكر فيه الوفاء الا ان المشتري عهد الي البائع
بعد البيع المطلق انه ان اوفي مثل ثمنه فانه يفسخ معه البيع يكون بائنا

حيث

حيث كان الثمن ثمن المثل او يغبى يسير والله اعلم **مسألة** في ثمانية
اختلفا فقال المشتري اشترىته بائنا وقال البائع بعته وفاء هل اذا اقام
كل بيعة على مدعاه فائتي البيعتين او ي بالقبول بيعة البائع ام بيعة
المشتري المدعي البات وما الحكم فيما اذا اجره المشتري وفاء بائنا **اجاب**
بيعة البائع او ي بالقبول من بيعة المشتري اذا البائع يدعي خلاف الظاهر
في البياعات والبيعة المدعي خلاف الظاهر صرح به في الخاتمة والناظر خاتمة
وكثير من الكتب وهو المعتمد واما اذا اجره المشتري وفاء بائنا البائع
وفاء فهو كما ذكراهن المرتفع بذلك وحكمه ان الاجرة للراهن وان كان
بغير اذنه يتصدق بها او ردها على الراهن المذكور وهو ولي صرح بذلك
علما والله اعلم **مسألة** في رجلين تواضعا على بيع الوفاء قبل عقده في دار
وعقد البيع في مجلس الحكم خاليا عن الشرط واستاجرهما البائع من المشتري
قبل التفويض واستمرسا كباها مدة وتصادق باعدها على تلك المواضعة
فهل اذا ثبت ذلك يكون البيع بيع وفاء فيجب رد البيع الي بائعه عند
احضار الثمن ام لا وهل تجب الاجرة فيه ام لا وهل اذا اقام البائع
بيعة على الوفاء والمشتري بيعة على البات تقدم بيعة البائع ام بيعة
المشتري فما الحكم في ذلك كله **اجاب** نعم اذا ثبت ذلك فهو بيع وفاء
حكم المبيع فيه حكم الرهن يجب رده على البائع اذا استوفى المشتري الثمن
ولا تصح الاجارة المذكورة ولا تجب فيها الاجرة على المفتي به سواء كانت
بعد قبض المشتري الدار ام قبله قال في النهاية **مسألة** القاضي الامام
الحسن الماتريدي عن باع داره من آخر ثمن معلوم بيع الوفاء وتفا ايضا
ثم استاجرها من المشتري مع شرائط صحة الاجارة وقبضها ومضت
المدة هل يلزمه الاجر فقال لا لانه عندنا رهن والراهن اذا استاجر الرهن
من المرتفع لا يجب الاجر انتهى وفي البزار بن وان اجر المبيع وفاء من
البائع فمن جعله فاسدا فلا تصح الاجارة ولا تجب شي ومن جعله بائنا
كذلك ومن اجازة جوار الاجارة من البائع وغيره وواجب الاجرة وان

بيعة الوفاء او ي
من بيعة البات

آجره من البائع قبل القبض اجاب صاحب الهداية انه لا يصح واستدل
بما لو آجر بعد الاثارة قبل قبضه انه لا يجب الاجرة وهذا في البات فما
ظنك في الجائر انتهي فعلم به ان الاجارة قبل التفاضل لا تصح على قول من
الا قول الثلاثة واما مسألة الاختلاف في البات والوفاء فقيسها
اختلاف كثير والراجح منها ما افترض عليه في الثانية في احكام البيع الفاسد
بقوله وان ادعى احدهما بيع الوفاء والاخر بيعا بانا كان القول لمن يدعي
البات والبينة على مدعي الوفاء انتهي وقد اوضحناه في سوال قبل هذا
واما مسألة التصديق على المواضعة السابقة فقد صرح بها في الخلاصة
والقبض والثانان رخصة وغيرها وانما تجعل البيع الصادر بعد المواضعة
من غير ذكر الشرط على ما تواضعا والله اعلم **سئل** في رجل باع آخر
حصته في دار ووعده المشتري انه متى وفاقه الثمن يبعه ما باعه
له فهل والحالة هذه يكون حكم البيع حكم الرهن ام لا واذا كان كذلك فما
الحكم في الخلة **اجاب** البيع المذكور على الوجه المعلوم ببيع وفاقه
وحكمه حكم الرهن وما استغله المشتري له سواء قلنا بان رهن او
بيع فاسد او جائز اذ الشرط على وجه العدة يوجب الوفاء في مثله
وقد صرحوا فاطبة في بيع الوفاء بان المشتري لو آجره لغير البائع فله
الاجرة مطلقا سواء قلنا بكونه فاسدا كالعصب او جائزا وهو واضح
او قلنا بان رهن اذ المرتهن لو آجره غير اذن الراهن فالخلة له وينصدق
بها وهذا ظاهر والله اعلم **سئل** في صغير ورث من ابيه امتعة دفعها
ابوه لزوجته فضا عن مهرها الذي عليه وقات الاب هل يوجب ثمنها
من تركته ويقدر على الارث ام لا **اجاب** نعم يوجب من تركته مقدما
على ارثه قال في جامع الفصولين يجوز قضاء الاب دينه من مال الصبي
لانه بمنزلة بيع مال الصبي من نفسه والاب يملكه بمثل القيمة وفيه
صح للاب او الوصي بيع مال الصبي بدين نفسه اذ فيه منفعة كثيرة
الامة اذ لو لم يبيع بخلاف عليه التلف اذ صمنه فينتفع به الصبي وشك

في

في كثير من الكتب والله اعلم **سئل** في رجل اشترى حمارا فوجده
يرقد عند السوق لضروته هل له رده ام لا **اجاب** له رده والحال
هذه والله اعلم **سئل** في رجل اشترى من آخر ثلاثة اوفار من السنا
ونقله من مكان العقد الى غيره ووجد به عيبا فهل اذا اثبت بوجهه
ورده تكون مؤنة الرد على المشتري ام على البائع **اجاب** مؤنة الرد
على المشتري كما في البرازية وغيرها والله اعلم **سئل** في رجل باع لآخر
جميع ما يملكه هل يصح ام لا **اجاب** يصح اذا علم المشتري بذلك
ولا يصح جهل البائع كما في فتاوي فاري الهداية والله اعلم **سئل**
في رجل اشترى من آخر خنطة في ثمن معلوم هل يجوز للمشتري
الخيار والمشتري الخيار ولا خيار للبائع **اجاب** يجوز
البيع والمشتري الخيار ولا خيار للبائع والحال هذه والله اعلم **سئل**
في رجل اشترى من آخر برصا قطن كل رطل ونصف من البرص في رطل
من القطن الذي بقره حين دخوله وزرعه هل البيع صحيح ام لا
اجاب هذا باطل ويرد المشتري مثل البرص على البائع والله اعلم
سئل في وصي باع مبطحة للايثار بغبن فاحش هل يصح البيع
ام لا **اجاب** بيع الوصي مال اليتيم بغبن فاحش الغبن وهو لا يدخل
تحت نفق بقر المقومين لا يصح والله اعلم **سئل** في رجل باع لآخر
شيئا من غير ان يوكله ثم دفع البائع للمالك الثمن فقبضه هل يكون
ذلك اجازة منه وليس له طلب ذلك الشيء ام لا **اجاب** نعم قبض
الثمن اجازة والله اعلم **سئل** في رجل اشترى بهما وسافره فراه
به عيبا في سفره ولم يقدر على الرجوع فوضي في سفره حتى تيسره
العود فعاذ فهل له رده بالعيب اذا ثبت بوجهه ام لا **اجاب**
نعم له رده والحال هذه والله اعلم **سئل** في رجل اشترى ثورا فوجده
نطوحا هل له رده ام لا **اجاب** نعم له رده حيث كان عند بايعه
كذلك والله اعلم **سئل** في رجل نزع من بئر معينة ماء بالان الترع

مؤنة الرد على المشتري

مطلب
لا يضر جهل البائع

هل يملكه ويسوع له يبعه وهل هو قيمى او مثلى **اجاب** نعم يملكه
ويسوع له يبعه وسائر النصفان الجائزة في المملوكات واما كونه
قيما او مثليا اختلف فيه رمز في جامع الفصولين لغوا يد صاحب المخطوط
قال الماء قيمى عند ابي ح و ابي يوسف رحمه الله تعالى وقال راما
لمختلفات القاضي ابي الفاسم العامري ذكر ابو يوسف عن ابي حنيفة
ان الماء لا يكال ولا يوزن قال الطحاوي معناه لا يباع بعضه ببعض
مفاضلا وعن محمد رحمه الله الماء مكيل شر ذكر راما الرشيد الدين
الماء قيمى عند ابي حنيفة ويوسف فعلم من ذلك انه مضمون بالقيمة
لا بالمثل والله اعلم **سئل** في زيد باع عقارا آخر لا ينتفع به لعمرو
بشئ قبل خروجه ليدى حاكم الشرع وحكم بصحة البيع شر صرف البائع الثمن
على عمارة عقاره غيره ومات عمرو فادعى زيد البائع على ورثته ان
المبيع وقف اهلى وابرز من يده كتاب وقف غير محكوم بصحته
فهل يبطل البيع به ام لا لا سيما مع الحكم بصحة البيع **اجاب** لا يبطل
البيع بمجرد ظهور الكتاب لانه كما غلبه خطوط وذلك ليس من حجج
الشرع اذ حجج الشرع البينة والاقرار والنكول عن اليمين وليس الورق
والخط من حجج الشرع والله اعلم **سئل** في رجل اشترى بزر بصل من
آخر شرط انه يثبت فلم يثبت هل بمجرد عدم ثبته يرجع على البائع
بشئ ام لا **اجاب** لا لانه يكون باسباب اخر ما لم يثبت انه فاسد
عنده واذا ثبت يرجع بما ادى حيث لا مال له وان كان له مال لانه بان
صلاح لشيء آخر سقط بقدره ويرجع بما بقي وقيل لا كبر القطن
اذا لم يثبت والله اعلم **سئل** في رجل اشترى بزر بطيخ اصفر
وزرعه فلم يثبت هل للمشتري الرجوع بشئ على بائعه ام لا **اجاب**
ليس له الرجوع بالثمن ولا بالنقص لانه قد استهلك المبيع والرجوع
بعد الانفاق كما صرح به الامام ظهير الدين في حب القطن والله اعلم
سئل في رجل اشترى من اخر حب القطن فزرعه فلم يثبت هل يرجع

بشئ

بشئ ام لا **اجاب** ليس له الرجوع بشئ بل ولا بنقصانه في قول اصحاب
وقيل يرجع بنقصانه ان ثبت ان عدم ثبته لعيب به ويدون لا يرجع
بالانفاق لا حتمال ان عدم ثبته لرداءة حرته او جفاف ارضه ولا امر
آخر والله اعلم **سئل** في رجل له اولاد اربعة وبه مرض الجذام لا يمنعه
الخروج لقضاء حوائجه وهب لاحدهم شيئا معينا فسلمه وباع بقبضتهم
عقارا ومنقولا معلوما لهم بشئ قليل رضي ورضوا به مع قلته واقتر
بقبضه وكتب به ليدى قاضي الشرع الشريف صكر شرعي مشتمل على
الايجاب والقبول وشرائط الصحة وال لزوم ثمرات بعد سنين
وابنه المذكور ولا يدعى على اخوته بطلان بيع والدهم لهم لمرضه
وعدم ثمن المثل للمبيع المذكور هل تسمح دعواه عليهم ام لا **اجاب**
حيث كان بالوصف المذكور وهو انه اي المرض لا يمنعه الخروج لقضاء
حوائجه فهتبه لا حلاله ويبيعه بقبضتهم بالغبن مطلقا صحيح
ناقد باجماع علماءنا صرحوا به في كل مرض يطول كاللق والسل وداء
القاخ والزمانة ومثله الداء المعروف بداء الجذام لانه نوع من انواع
الزمانة المصرح بها في غير كتاب فيعمل بالصك المذكور لموافقته للنقل
المستور والله اعلم **سئل** في رجل اراد السفر وعنده مواش خاف
عليها فباع نصفها لانه بشرط ان عاين سفره فوجدها طيبة اخذها
وان وجدها ميتة ياخذ الثمن المعين وقبضها فلما عاد وجد المشتري
قدمات هل يبطل حق الفسخ بموته ام لا **اجاب** لا يبطل حق الفسخ
بموت المشتري والله اعلم **سئل** في رجل باع حصة مشاعه من
محدود لا خروجه صك قد يسم به المبيع وغيره اخذه المشتري لينظر
فيه عند العقد وطلب الان البائع منه ان يرده عليه فامتنع هل
يجبر على رده ام لا **اجاب** نعم يجبر على رده اليه والحالة هذه وقد
نص في جواهر الفناوي بانه ليس للمشتري الدار مطالبة البائع بشليم
القبالة القديمة اليه والله اعلم **سئل** في رجل اشترى من اخر عقارا

فهل يؤمر البائع باحضار الصك القديم حتى ينسخ المشتري منه ويكون
 في يده لله خيارج اليه واذا امتنع بجبر علي ذلك ام لا **اجاب** نعم يؤمر
 بذلك كما صرح به في الخلاصة والبرازية ولسان الحكم وكثير من
 الكتب ولا يعزب عن طالب العلم انه اذا لم يكن له صك قديم ينسخ هذا الامر
 وانه لو ابي احضاره لا تجس عليه لان امره به ليس على سبيل الحكم
 اللازم وان القول قوله في انه ليس له صك قديم عنده بلا يمين فمال
 نعم لو توقف اجاء الحق على عرضه كما لو غصب المبيع وامتنع الشهود
 عن الشهادة حتى يروا خطوطه من جبر على عرضه كما افتي به الفقيه
 ابو جعفر رحمه الله صيانا للحق المشتري والله اعلم **سئل** في رجل
 اشترى من رجل مائة من تمرين مقيط كل شهر كذا او مضت مدة
 فادعي البائع مضي ثلاثة اشهر من وقت البيع وادعي المشتري مضي
 شهرين فقط فحالف القاضي البائع والزعم بدفع قط الثلاثة
 جهلا منه فهل ينفذ ذلك ام لا ويسترد الزايد **اجاب** لا ينفذ ويسترد
 المشتري الزايد من البائع حيث دفعه بالزام القاضي لان البائع
 يدعي ايجاب الحق والمشتري ينكره فكان قضاء بغير المذهب جهلا
 فلا ينفذ والله اعلم **سئل** في رجل اشترى من اخيه ثلثة ارباع
 ارضها في ملكه وبعضها ليس في ملكه سلمه الذي في ملكه
 ولم يسلمه الاخر الى الآن هل يصح هذا البيع ام لا **اجاب** لا يصح
 البيع والحال هذه لان الارض الباقى لا يثبت في الذمة بمثل هذا القول
 فكان بيعا بلا ثمن والله اعلم **سئل** في دار بيعت وبها غائب
 غير مركبة لم تذكروا وقت البيع هل تدخل في البيع تبعا ام لا **اجاب**
 لا تدخل في البيع حيث لم تكن مركبة بالبنا كالا حجارا لمكونة لا تدخل
 في البيع الا بصريح الذكر والله اعلم **سئل** في مريضة باعت لابن
 بنتها المحجوب عن ارضها بدين عها وشتها قيراطا وسبعة اثمان
 قيراط ثمانية قروش ثمرات عن ذكر فما الحكم **اجاب** لو لم

يكن

يكن هناك دين على المريضة وكان الثمن لاغب فيه فاحش صح البيع
 ولا شئ على المشتري وان كان عليها دين مستغرق لا يجوز المحاباة وبيع
 البيع سواء كانت المحاباة بغيب فاحش او سبب فالمشتري يتم القيمة
 او ينسخ البيع لان وفاة الدين مقدم على الارث وان لم يكن الدين
 مستغرقا وحزبت المحاباة من الثلث سلم له المبيع بغير شئ كالوصية
 للاجنبي والله اعلم **سئل** في امرأة اقربت لزوجها او باعت منه
 عقارا واقربت بقض الثمن واشهدت انها لا تتحقق ولا تنوب
 قبله خقولا استحقاقا ومائت فادعت بقية الورثة ان ذلك في
 المرض الذي مائت فيه وادعي الزوج انه في الصحة هل القول قول
 الورثة ام قول الزوج **اجاب** القول في ذلك قول بقية الورثة
 والبينة بينة الزوج وان لم تقم البينة واراد استخلا فهم فله
 ذلك واذا حلفوا كان الحلف على عدم العلم لانه على فعل الغير والله
 اعلم **سئل** في ذي اشترى من مسلم دارا بطلو وسفل في محلة
 من محلات المسلمين في مصر من الامصار فهل يجبر الذي على بيعها
 من المسلم حيث لا يجوز للمسلم بيعها من الذي وهل لاهل الذمة ان
 يسكنوا محلات المسلمين بين الجيران المسلمين وهل يجب على ولي الامر
 ايده الله منعهم من ذلك وامرهم بالاعتزال في مساكن منفردة
 ام لا **اجاب** قال في الخانية الذي اذا اشترى دارا في المصر ذكر
 في العشر والخراج انه لا ينبغي ان تباع منه وان اشترها بجبر على
 بيعها من المسلم وذكر في الاجارات انه يجوز ان لا يجبر على البيع
 انتهى وفي الصغيري وذكر في الاجارات انه لا يجبر على البيع الا اذا كثر
 فتح بجبر وفي الذخيرة واذا انكاري اهل الذمة دورا فيما بين المسلمين
 ليسكنوا فيها جاز وشرط الحلواني فلتهم اما اذا كثر وابتحيت يعطل
 بسبب سكنهم بعض المسلمين او يشغل عنهم من السكني
 فيما بين المسلمين وفي المحيط يمكن ان يسكنوا في امصار المسلمين

ويبيعون ويشترون في اسواقهم لان منفعة ذلك تعود الي المسلمين
 وقد نظر المسئلة ابن وهان فقال **ما ينبغي** ببيع دار المسلم
 فلو اشتري في مصر بالبيع بحجر **اذا** ما اشتري من مسلم ورواية
 اذا كان ذاتي المصر يفسد ويكثر **ومن** نقلها صاحب البحر فيه
 وصاحب التنازعانية وغيرهما وقد علمت انها خلافة في ذلك الذي يجب
 ان يعمل عليه التفصيل ولا نقول بالمنع مطلقا ولا بعدمه مطلقا بل
 يدور الامر على الغلة والكثرة والضرر والمنفعة وهذا هو
 الموافق للقياس الفقهي والله اعلم **سئل** في قسيب مشترك
 بين رب ارض وثلاثة محال باع احدهم حصة لاجني قبل ادراكه
 وقارض على ثمنه رجلا هل يصح بيعه وما رتب عليه من المفارضة
 ام لا يصح البيع ولا ما رتب عليه **اجاب** لا يصح البيع فلا يصح
 ما رتب عليه والله اعلم **سئل** في رجل اشتري من آخر سلعة
 وباعها البائع لآخر قبل القبض فما الحكم **اجاب** ان كان البيع الثاني
 باذن المشتري او غير اذنه ولكنه اجازة انفس البيع الاول وان لم يكن
 باذنه ولا اجازة وهو قائم فحقه فيه فائمه فان كان نقده الثمن اخذه
 والا فحسبه البائع على ملك المشتري الي استيفائه وان كان البيع
 قد هلك عند الثاني فالاول بالخيار ان شافحه البيع ورجع بالثمن
 ان كان نقده وان شافحه المشتري الثاني شري رجوع الثاني على
 البائع بالثمن ان كان نقده الثمن والا لم يرجع والمثلي بالمثل **سئل**
 والقيمي بالقيمة وهذه الاحكام من فتاوي قاضي خان وغيرها والله
 اعلم **سئل** في رجل اشتري حليجا بثمان في الذمة ووضع المشتري
 في عدوله باذن بايعه وذهب لياقي بالثمن فرجع فوجد البائع قد مات
 فطلب الحليج من ابنه فقال قد بعته هل يلزمه اخضاره وان تغدر
 بضمن مثله ام لا **اجاب** للمشتري رد بيع ابن البائع ومطالبة
 باخضار الحليج وان تغدر فله المطالبة بمثله والله اعلم **سئل** في رجل

باع

باع آخر ثنتين رطلا حليجا بثمان معلوم ثمنها ثمانية قبل القبض
 وقبل النقد باذن من الثمن واستهلكها فما الحكم في البيعين **اجاب**
 اما البيع الثاني فقد وقع غير صحيح من اصله لانه بيع المنقول قبل قبضه
 وهو لا يجوز سواء كان من البائع كما نص عليه في البحر وغيره او من غير
 البائع واطلاق المتون يشملها واما الاول فقد بطل باستهلاك البائع
 له فليس لاحدهما ان يطالب الآخر بشيء والله اعلم **سئل** في كرم يدر اشجار
 ملك متنوعة واشجار الوقف كذلك متنوعة باع مالك الاشجار جميع
 اشجاره ما عدا اشجار الوقف ولم يميزها ولا يعلم المشتري اشجار
 الوقف من اشجار الملك هل يصح البيع المذكور ام لا يصح لجهل المشتري
 بها **اجاب** لا يصح لجهل المشتري بالبيع والحال هذه فقد نصوا فاطمة
 على اشتراط معلومية المبيع وهذا البيع والحال هذه كبيع شاة من قطع
 وكبيع نصيبه من طعام لم يميزه لا يصح وان بينه بعد ذلك ومشكك
 بعثك جميع مالي في هذه القرية من الدقيق والبر والشباب ولا يعلمه
 المشتري فهو غير جائز الحاصل ان عدم العلم بالمبيع موجب لفساد
 البيع وقد ذكر في البحر معنى يالي عمدة الفتاوي رجل قال بعث منك
 مالي في هذه الدار من المئاة ان كان معلوما جاز ولو قال بعث منك ما
 تجدي في هذا البيت او في هذا الصندوق او في هذه الجوارق
 ان كان معلوما للمشتري فهو جائز وان لم يكن معلوما والجهالة يبررة
 جازا انتهى وانت علي علم بان الجهالة هنا فاحشة وقت البيع فمن
 اي نوع المبيع من انواع الشجر المختلفة فافهم والله اعلم **سئل**
 في رجل له كرم ممره في كرم آخر باعه لرجل الا الممر المعهود هل للمشتري
 ان يمر منه ام لا **اجاب** ليس للمشتري المرور منه حيث استثناء
 البائع من المبيع فقد صرحوا بان له لو ظهر في الدار المبيعة طريق او ميل
 حاله اراخي فان كانت تلك الدار للبائع لم يكن للبائع ان يمر في الدار
 المبيعة لانه باعها من غير استثناء وان كانت تلك الدار لغير البائع

كان عينا كذا صرح به في شرح الجامع الصغير لغاضي خان كان غفله عنه
في البحر وهو ال علي انه اذا استثنى الطريق استمر حق المرو له
لا المشتري وهو ظاهر والله اعلم **سئل** في رجل له ربح في فارس باعه
لاخر فابا له بعثك ربحي في فرسي هذه بكذا فاشتراه منه بما عينه
من الثمن ونفاضا فلفقيه احد الشراك فقال اجعل البيع من بيني وبينك
فقال جعلته ودفع له نصف الثمن هل يصح الجعل المذكور ام لا ويرجع بما
دفع **اجاب** لا يصح الجعل المذكور بعد وقوع البيع علي ربحه الذي
هو ملكه ويرجع بما دفع اللهم الا ان يكون البائع اشترى من
شريكه ثمن من الفرس بمقدار نصف الثمن الذي باع به او لا
فيصير شراء منه ويبعث من شريكه مبتدأ فيصح ولا يرجع بما
دفع والله اعلم **سئل** في غراس في ارض وقف بين اثنين هل
يجوز لا حد هما ان يبيع حصته فيه من اجنبي كما يجوز من الشريك
ام لا **اجاب** نعم يجوز بيعه من اجنبي وكذا من الشريك كما افتي
به الشيخ زين بن نجيم وهي في فئاواه وان كانت الارض يفرض
عليها مبلغ من الدراهم يؤدى في كل سنة بغير اجارة شرعية كما
صرح به في انفع الوسائل والله اعلم **سئل** في ذي ولاية وقع
القبض علي رجلين اتفهما بمكر فدفعها لاخر فاطعاهما عشرين
قرشا جرمة وسلمهما له بها وعلي المسلم دين للمسلم بزيادان
ينفاصده بها هل له ذلك ام لا **اجاب** ليس له ذلك لا يثبت
علي الرجلين بالانهممة مال حتي تنصوا المفاصة بدين شرعي
ثابت بذمتهم وعلي تغدير الثبوت بذمتها بوجه شرعي لا تنفع
المفاصة لانه بيع الدين من غير من عليه الدين وهو لا يصح والله
اعلم **سئل** في رجل اشترى من آخر ثورا ثمن معلوم وتفرقا عن
تعاين ثمر ارسله بعد اربعة ايام الي بايعه مع رجل فزاي الرجل
البائع عايبا فادخله في داره ثم حضر البائع فلم يقبله صرحا

هـ
بائع حصته من غراس
من اجنبي

وهلك

وهلك هل هلك من مال البائع او من مال المشتري **اجاب**
هلك من مال المشتري لان مال البائع للزوم البيع وعدم الاقالة
والبيع الصحيح لا يفسخه مجرد رد المبيع علي البائع مع عدم قبوله
صرحا فاذا هلك عند البائع ولم يقبله صرحا كان هلاكه علي المشتري
لبقاء عقد البيع الصحيح وعدم انفساخه بمجرد ايصاله الي البائع
كما هو صريح الخاتبة وكثير من الكتب والله اعلم **سئل** في رجل
اشترى من آخر قطنا بقره فادعي بعد قبضه انه وجدته ناقضا
هل القول قوله يمينه ام لا **اجاب** القول قوله المشتري يمينه حيث
لم يتقرر وقت الشراء انه قبض جميع المبيع او انه استوفى جميع ما وقع
عليه العقد وسواء كان قبل التصرف او بعده لاطلاق قوله لهما القول
في قدر المقبوض للغايض يمينه ضمينا كان او امينا ولا فرق في ذلك
بين ان يتصرف فيه وبين ان لا يتصرف والله اعلم **سئل** في رجل
اشترى من آخر قطنا حليما فوزنه البائع بحضور المشتري وتسلمه المشتري
ثم ادعي المشتري انه نقص كذا هل تسمع دعواه ام لا **اجاب** نعم تسمع
دعواه ويقبل قوله في مقدار ما قبض يمينه اذ الميزان اقرانه قبض
جميع المبيع او انه استوفاه كما صرح به قاري الهداية في فئاواه
وصاحب البحر عند قوله وان نقص كيل وهي في كثير من الكتب والله
اعلم **سئل** في جماعة استعاروا من آخر مائة زرع المقات واعاروه
مثله لزرع القطن وكل كل ما زرعه وجاء الشنا فزرعوا الكراشي
بغير اذنه فلا منهم فطلبوا بذرههم الذي بذروه في ارضهم وياخذ
الزرع فاعطاهم فلما استوفى حصده لا نفسهم راجعين عما صار
منهم هل لهم ذلك ام لا **اجاب** ليس لهم ذلك حيث اصطلحوا علي
ذلك بعد طلوع الزرع لصحة بيعه والحال هذه والله اعلم **سئل** في
رجل اشترى ربح سفيينة في البحر ثمن معلوم وسافر بها الي بايعه بغير
اذن المشتري فاستولت عليها الا فرج هل يلزم المشتري الثمن ام لا

اجاب لا يلزم المشتري الثمن والحال هذه لعدم صحة التسليم والتسلم حيث كانت في البحر كالفرس اذا باعه ولو في حظيرة وقال له البائع سلمته اليك ففتح المشتري الباب فذهب ولم يمكنه اخذه بغير عون لا يكون تسليما والسفينة في البحر كذلك لا يمكنه اخذها بغير عون فافهم والله اعلم **سئل** في رجل اشترى من آخر ثلاثة شوالات ثلثا صفة واحدة بثمن معلوم الى اجل معلوم فلما حل الاجل دفع له ثمن شوالين منها وادعي ان في الثالث عيبا هل له رده ام لا **اجاب** ليس له رده فقط بل يرد الكل او يسكر الكل وان كان تصرف في الشوالين وتعذر ردها ليس له رد الثالث بعيب يوجد فيه على الاصح المعقبي به والله اعلم **سئل** في رجل اشترى جملين صفة واحدة واطلع على عيب باحدهما بعد القبض هل يردهما ام يرد المعيب فقط ام لا يرد واحدا منهما **اجاب** يرد المعيب وياخذ السليم بحصته من الثمن ولا يردهما جميعا الا اذا اثر اضرابا صرح به في جامع الفصولين وغيره والله اعلم **سئل** عن خيار الغبن الفاحش **اجاب** قال في البحر من باب المراجعة والتولية نقلنا عن الغنية من اشترى شيئا وغبن فيه غنا فاحشا فله ان يرده على البائع بحكم العين وفيه روايتان ونفتي بالرد وفقا بالناس شررقم **الاخر** وقع البيع بغبن فاحش ذكر الجصاص وهو ابو بكر الرازي في واقعاته ان المشتري ان يرد للبائع ان يسترد وهو اختيار ابي بكر الزنجري والفاضل الجلال واكثر روايات كتاب المضاربة الرد بالعين الفاحش وبه يفتي شررقم خلافة وبه افتي بعضهم وهو ظاهر الرواية ثم شررقم **الاخر** ان غر المشتري البائع فله ان يسترد وكذا ان غر البائع المشتري له ان يرد وعلى هذا فتوانا وفنوي اكثر العلماء فغا بالناس والله اعلم **سئل** في رجل سال آخر عن فرسه التي عند شريكه فيها فلان هل ولدت او عشت فقال له لا ولدت ولا عشت فزهد فيها فباعه حصته فيها بغيبتها

طه
في خيار الغبن
الفاحش

ثم

شترتين انها كانت ولدت مهرة هل تدخل المهرة في البيع ام لا **اجاب** لا تدخل واذا اختلفا فقال المشتري ولدت بعد البيع وقال البائع بل قبله فالقول قول المشتري بهمينه ما لم يكذب الطاهريان كان البيع منذ شهر مثلا والمهرة سنه نصف عام مثلا او عام اذا الحادث ايضا فالي اقرب الا وفات والله اعلم **سئل** في رجل اشترى من آخر ارزا وقبض بعضه وبقي عند البائع بعضه فعلا سعره فباعه لرجل باكثر من الثمن الاول وسلمه له واستهلكه فما الحكم **اجاب** ان شاء ضمن المشتري مثله وقدمضي البيع الاول وبطل الثاني وان شاء ضمن البائع ثمنه الاول وبطل البيع الاول ويصح الثاني وضمن البائع وليس له ان يضمه مثله لان المبيع قبل القبض مضمون بالثمن فلا يتوالي عليه ضمانات ولا ان يحجز ببعده لانه بيع مالم يقبض وايضا في امر المبيع شرط للاجازة والله اعلم **سئل** فيما لو باع نريد بمروا وبكر احنطة في عقد واحد على سبيل الاشتراك فهل لزيد طلب جميع الثمن من احد المشتريين ام ليس له ذلك **اجاب** ليس لزيد طلب جميع الثمن من احدهما بل طلب حصته منه خاصة حيث لم يتكافلا والمسئلة مصرح بها في مواضع لا تعد وما يظهر شمسها ما ذكره اصحاب المنون والشروع والفناوي فاطبة في باب الكفالة لرجلين دين عليهما وكل كفل عن صاحبه الخ فلو لم يبيع الثمن كلا من المشتريين لبطل تصور الكفالة في هذه المسئلة اد الكفالة صمدمة الى ذمة في المطالبة واذا كانت المطالبة حاصلة في هذه المسئلة قبلها فاقبى نتصور الكفالة اذ هي حـ تحصيل الحاصل والحال هذه وقد صوروا المسئلة بقولهم بان اشترى بامنه عبدا ونكفل كل واحد منهما عن صاحبه وقد ذكر في البحر في شرح قوله يلزم البيع بايجاب وقبول في معرفة اتحاد الصفة بعد كلام كثير قوله وتفرع ايضا بالوحدان المشتريين وغاب الآخر فنقد الحاضر

حصنه لم يكن له قبض شي من المبيع حتي يتقد الغائب او يتقد هو
 الجميع الخ فهو صريح بان به بالحصة وهذا مما لا يشك فيه الفقهاء والله
 اعلم **سئل** في امير الحج الشريف اذا بعث من توابعه رجلا له خبرة
 بتقويم المقومات الي تاجر عنده بضاعة ياتي له بها بعد ان يقوم بها ففعل
 وحملها له ثم مات الامير والان التاجر يطالب تابعه الرسول المقوم
 لها هل له ذلك ام لا وهل القول قول المقوم انه رسول فيه ام قول
 التاجر انه وكيل مطالب بالثمن ما الحكم الشرعي **اجاب** لا يطالب
 الرسول باجماع العلماء الخول لان الرسول انما هو صغير ومخبر
 لا غير ففي الخلاصة امرأة اشترت شيا وقالت كنت رسول زوجي
 اليك ولا ثمن علي لك وقال البايع انما بعثت منك والثمن عليك
 قال الخول قولها وعلي البايع البينة ومثله في النزانية وجامع
 الفتاوي للكرخي وعبارة الخانية في آخر كتاب البيوع امرأة اشترت
 من رجل ثمر اختلغا فقالت المرأة كنت رسول زوجي اليك وكان
 البيع علي وجه الرسالة وليس علي الثمن وقال البايع لا بل بعثت
 منك ولي عليك الثمن كان القول في ذلك قول المرأة والبينة
 للبايع ومثله في كثير من كتب ائمتنا المعتمدة وهذا صريح في
 واقعة الحال اذا قال التابع كنت رسول الامير اليك فلا ثمن علي
 لك وقال البايع انما بعثت منك والثمن عليك قال الخول قول التابع
 بالناء المشاهة فوق والبالا الموحدة وعلي البايع البينة ان الشرا كان
 لنفسك ولست رسول في ذلك والله اعلم **سئل** في الرجل
 الصحيح الجسد الكامل العقل اذا باع بنيه او وقف جميع ما
 يملكه من عفار ومنقول معلوم لهم بثن معلوم هل يتقد بيه
 لهم ووقفه ولا يمنع من نفاذه دين مستغرق بذمته ام لا وهل
 اذا ابراهم والحال ما ذكر من جميع الثمن يصح ابراهه وكذا وقفه
 ام لا **اجاب** نعم يتقد بيه وابراهه ولا يمنع من ذلك الدين

مطلب
 القول لثري انه كان
 رسول او لا يطالب بالثمن

مطلب
 لا يمنع من نفاذ البيع
 دين مستغرق بذمته

المستغرق

المستغرق كما صرح به علما ونا فاطمة معللين بان حق الغرما
 لم يتعلق بعين ماله وانما هو متعلق بذمته فيصح فيه ساير
 التصرفات الشرعية كالبيع والوقف ونحو ذلك وقد سئل الشيخ
 زين بن نجيم عن وقف وقفنا في صحته وعليه ديون ولا مال له غيره
 هل يصح ام لا يصح فاجاب الوقف صحيح والغلة لمن جعلت له خاصة
 انتهى والوقف داخل في قولنا ساير التصرفات الشرعية
 فيصح من المديون الصحيح جميع ذلك والله اعلم **سئل** في رجل اشترى
 من آخر غرابا معلومة من صبرة كثيرة هل يصح شراؤه ويلزمه
 وليس له الفسخ بغير السعري النقصان ام لا **اجاب**
 نعم يصح ويلزم ولا جهالة مع تسمية الغراب وليس له الفسخ
 بغير السعري النقصان والله اعلم **سئل** في رجل اشترى
 من آخر فرسا فاطلع علي عيب به بعد غيبة بايعه في الحكم في ذلك
اجاب يضعه القاضي عند عدل اذا برهن المشتري قال في النزانية
 اطلع علي عيب بعد غيبة البايع وبرهن ووضعه القاضي علي يد
 عدول ومات وحضر البايع ان لم يقض بالرد بل وضع عند عدل
 فقط لا يرجع بالثمن وان قضى بالرد يرجع لان القضاء علي الغائب
 يتقد في الاظهر عندنا انتهى ولا شك انه يرجع بالنقصان
 في صورة عدم الرجوع بالثمن لان الموت لا يمنع الرجوع به والله
 اعلم **سئل** في موهج معصرة يرسل وعاءا للمساخر ليضع فيه
 كذا من الشيرج فيضع هكذا مرة اشهر ولزمه بئنها بيع فرخص
 الشيرج او غلا فما الحكم **اجاب** ان لم يتفقا علي ثمن الشيرج
 فعلي المساخر ان يدفع ما عليه من اجرة المعصرة وله طلب مثل
 شيرجه لعدم البيع والحال هذه والله اعلم **سئل** في رجل له كرم
 استطرق احداهما من الاخر باع بنيه ذلك الاخر علي ان يكون
 له حق المرور علي حكمه فباعه لرجل فهل يملك الرجل منع الاب

مطلب

عن الاستطراف ام لا وان تضرر بمروية **اجاب** لا يملك منعه عنه
وان تضرر والله اعلم **سئل** في منبضة مرض الموت باع ثيابا من
بنتها التي هي من جملة ورثتها ولم تجز بقية الورثة هل يجوز بيعها
ام لا **اجاب** لا يجوز البيع ما لم تجز بقية الورثة والحال هذه والله اعلم
سئل في امرأة ادعت بعد موت امها انها باعها الحصة الفلانية
في الغار الفلاني بكذا في حال صحتها وانكر بقية الورثة كونها في الصحة
وادعوا انه في مرض الموت فالقول لمن والبيئة علي **من اجاب**
البيئة علي مدعي البيع في الصحة والقول لمن يدعيه في المرض بيمينه
اذ الحادث يضاف الي اقرب او فاته والله اعلم **سئل** في رجل
من بضع باع لابن زوجته دارا واقر بقبض الثمن في مرضه والورثة
نكذبوه في القبض ولا يجيز البيع فما الحكم **اجاب** يتفقد بيعه فان
كان فيه محاباة وعليه دين محيط لم يجز المحاباة قلت او كثر
فالمشتري ينتم القيمة او يفسخ وان لم يكن عليه دين تنفذ المحاباة
الفاحشة من الثلث واما السيرة فتختص منه واما الاقرار بالقبض
فيصح اذ المرء يكتفي عليه دين محيط واذا كان عليه دين محيط لا يصح
والله اعلم **سئل** في رجل باع اخر نصف فدان علي ان يحرث عليه
شركة بينهما والبذر منها واذا خرج من الحرث سألما يرد عليه
وان مات يتقرر الثمن عليه ففعل وتخير احد الثورين تخيرا وجب
نقصه هل للمشتري ردهما علي البائع جبر ام ارش النقص وان
ابي البائع ذلك ام لا **اجاب** نعم كما اشار اليه في جامع الفصولين
والثان اربعة والله اعلم **سئل** في اخوين ورثا عن ابيهما
مالا منه ما نصع فيه شركة العقد ومنه مالا نصع فصار كل
منهما يتصرف فيه بالبيع والشرا علي حدة حتي لحق كل منهما
ديون وتفرقا فطوب كل واحد بما حقه بما شرته من الدين
فصار في ما عليه وكان احدهما زوج الآخر ووجه واشتري

البيئة علي مدعي الصحة
والقول لمن يدعي المرض

له جائزة ودفع المهر والثمن باذنه فهل لكل منهما ان يرجع علي الآخر
بما وفي عنه من الدين ام لا وكذلك الآخر يرجع بما دفع من المهر والثمن
كيف الحال **اجاب** اعلم ان الاثنين اذا ورثا مالا فشركتها فيه
شركة ملك وفي شركة الملك كل منهما اجنبي عن قسط صاحبه
فلا يجوز له التصرف فيه الا باذن الآخر فاذا اذن له بالبيع والشرا صار
حكمه حكم الوكيل فاذا علم ذلك فنقول اذا اذن له بالشرا وقع الملك كما
اذن علي وجه الاشتراك لان هذه شركة في الشراء والشركة في الشراء
جائزة كما صرح به في الظهيرنة وغيرها فله الرجوع بحصته ان
كان نفعه من ماله خاصة وان من مال مشترك فلا رجوع اذ الشراء
وقع لهما بالهما واذا باع المشتري بالاذن ايضا فهو كالوكيل بالبيع
وحكمه معلوم وان لم يكن هناك اذن فلا يقع الملك مشترك في صورة
الشراء ولا الثمن كذلك في صورة البيع فلا يرجع احدهما بما وفي من
الدين الذي لحقه بما شرته اذ لا دخل له فيه واما اذا دفع ديننا
لحقة الآخر باذنه فله الرجوع عليه به ولا يكون متبرعا للاذن حتي
اذ المرء باذنه له به كان متبرعا وبه يعلم انه اذا دفع مهر زوجته
عنه باذنه او ثمن الجائزة التي امره بشرائها يرجع عليه بما دفع
والحال هذه والله اعلم **سئل** في رجل وكلته زوجته ليشتري
لها من شقيقها حصصا في غارات متعددة ثمينة ذات قيمة
عظيمة فباعها الاخر لها بالوكالة عنها بثمن بخس لا يبلغ نصف القيمة
بل ولا ثلثها فظهر له العين الفاحش فهل له خيار الفسخ به حيث
عنه في ذلك ام لا **اجاب** نعم له فسخ البيع بذلك والحال هذه
وقد ذكر المسئلة في فتاوي فاري الهداية في ثلاثة مواضع منها
وكذا ذكره الزيلعي في باب التولية والمراحم وصاحب البحر وصاحب
منع الغار وكثير من الاسفار فاختر بعضهم الرد مطلقا وبعضهم
عدمه مطلقا والصحيح الذي يغني به ان غره ردوا فلا والله
اعلم **سئل** في امرأة باعته لرجل دكاين لهما ودار مشتركة

بينها وبين زوجها من صفة صفة واحدة بشئ معلوم بحضرة
 زوجها واذنه لها واجازته بيعها هل ينفذ البيع في الكل ام لا وهل
 اذا انكرت البيع في الدار في حصتها وشهدت الشهود ببيعها
 على الصفة المذكورة تصح شهادتهم وان لم يذكروا في شهادتهم ان
 النصف في الدار لها والنصف لزوجها ام لا **اجاب** نعم ينفذ البيع
 ويقسم الثمن على قيمة المبيع كله فيأخذ كل ما خصه وهو النصف قال
 في الكافي رجل له ارض بيضا ولاخر فيها نخل فباعها رب الارض باذن
 الاخر بالف وقيمة كل واحد خمسمائة قال الثمن بينهما نصفان كذا في البحر
 وكثير من الكتب ولا يمنع من صحة الشهادة بالبيع على الوجه المعلوم
 عدم ذكر حصة كل من الزوجين والزوجة لعدم الحاجة الي ذلك والحال
 هذه لا سيما وقد اتفقا على ان لكل نصف الدار والله اعلم **باب**
البيع الفاسد سئل في رجل اشترى من اخوان ثيابا سبعة
 عشر قنطارا على ان يطبخه له صابونا وان يأخذ في ثمنه واجرة
 طبخه ذراعانا من الجوخ كل ذراع منه بكذا وتسلم كل مشربة
 هل يصح ام لا **اجاب** لا يصح مع ما ذكرنا من شرط الطبخ بانفراذه
 مفسد وكذا شرط اخذ الجوخ على الوجه المعلوم بانفراذه مفسد
 والفاسد يجب رفعه وتحريم تقزيره حتي قال في البرازين وكثير
 من الكتب اذا اصر البائع والمشتري على امساك المشتري فاسد
 او علم به الفاضي له فسخه حقا للشرع فعلى كل منها فسخه والله
 اعلم **سئل** في بيع الزيتون بنيت غير عيني ما الحكم فيه بعد تصرف
 المشتري فيه بالعصر **اجاب** البيع فاسد والزيتون مثلي كيل
 مضمون بمثله فان انقطع ولم يصبر الي الجديد يضمن المشتري قيمته
 والقول للمشتري في مقدار المثل والقيمة يمينه والله اعلم **سئل**
 في رجل باع ثمرة من يتونه التي عليه باربع جدر زينا دينا هل يجوز
اجاب لا يجوز بالزيت العيني ان كان مقدار ما في الزيتون او اقل
 فكيف بالدين والله اعلم **سئل** في رجل ضمن من سباهي ثمرة زيتون
 بجوز زيت غير عيني وباعه الزيت الذي سيخرج منه باربعة وخمسين

مطلب
 بيع الزيتون بالزيت

سئل